



تاريخ مصر

قبل الاحتلال البريطاني وبعده

المسيو تيودور روزستين

ترجمة

على أحمد شكري

ناتج مصر

قبل الاحتلال البريطاني وبَعْدَه

تأليف

المسيو تيودور روزستين

تعريب

٢٠٥٤٨
١٤٨٥

على حمشري

وتتضمن مقدمة العرب حديثاً مهماً

مع سعد باشا في لندن عن المفاوضات

يطلب من مكاتبهم افاكس بمووم = طات السكك الحديدية
المصرية

ومن مكتبة الهلال بشارع الفجالة بمصر

ومن مكتبة زيدان بشارع الفجالة بمصر

ومن مكتبة بنك مصر بشارع الدواوين بمصر

ومن المكتبة التجارية بشارع محمد علي بمصر

سنة ١٣٤٥ هجرية — سنة ١٩٢٧ ميلادية

کتابخانه تصفیہ کار عالی حیدرآباد دکن

————— (*) —————

..... ۲۰۵۷۸ نمبر داخلہ

..... تاریخ داخلہ

..... تاریخ منظر

..... تاریخ

..... ۱۷۸۵ نمبر کتاب در فن مذکور

ناتج مصر

قبل الاحتلال البريطاني وبَعْدَه

تأليف

المسيو تيودور روزستين

تعريب

٢٠٥٤٨
١٤٨٥

على حمشري

وتتضمن مقدمة العرب حديثاً مهماً

مع سعد باشا في لندن عن المفاوضات

يطلب من مكاتبهم افاكس بمووم = طات السكك الحديدية
المصرية

ومن مكتبة الهلال بشارع الفجالة بمصر

ومن مكتبة زيدان بشارع الفجالة بمصر

ومن مكتبة بنك مصر بشارع الدواوين بمصر

ومن المكتبة التجارية بشارع محمد علي بمصر

سنة ١٣٤٥ هجرية — سنة ١٩٢٧ ميلادية

18444
١٤٢٥
٢٢٤

دانشگاه
فقه مذهب
کتابخانه



المعرب
علي احمد شكري

فهرست الكتاب

صفحة

- ١ كلمة العرب وتتضمن حديثا مع سعد باشا في لندن عن المفاوضات
١ مقدمة المستر بلنت
١٦ وعود إنجلترا

الباب الاول

انتهاج مصر

- ٤٤ الفصل الاول . بدء الاعتداء
٦٤ الفصل الثاني . مصر في قبضة حملة الاسهم
٨٥ الفصل الثالث . « المالية العليا »
١٠٢ الفصل الرابع . حملة الاسهم في ميدان العمل
١٢٣ الفصل الخامس . الوزارة الاوربية والثورة الاولى
١٤٧ الفصل السادس . سقوط الوزارة الاوربية
١٦٨ الفصل السابع . الانقلاب الحكومي
١٩٣ الفصل الثامن . مصر تحت المراقبة الثنائية

الباب الثاني

احتلال مصر

- ٢١٧ الفصل التاسع . ثورة سبتمبر عام ١٨٨١
٢٤٠ الفصل العاشر . وقفة إنجلترا بين السلم والحرب

- ٢٦٦ الفصل الحادى عشر . دسائس التدخل
٢٩٢ الفصل الثانى عشر . السياسة بصفتهم محرضين على الاجرام
٣١٢ الفصل الثالث عشر . مذبحه الاسكندرية المدبرة
٢٣٣ الفصل الرابع عشر . سياسة المدافع الضخمة
٣٥٢ الفصل الخامس عشر . الاستيلاء على مصر

الباب الثالث

ادارة مصر

- ٣٧٥ الفصل السادس عشر . اعمال اللورد كرومر المالية
٣٩٤ الفصل السابع عشر . اعمال اللورد كرومر المالية (تنمة)
٤٢٦ الفصل الثامن عشر . الغاء السخرة والكرباج
٤٣٦ الفصل التاسع عشر . سياسة اللورد كرومر الاقتصادية
٤٦٢ الفصل العشرون . الآثار الادبية للادارة البريطانية

الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

- ٤٩٥ الفصل الحادى والعشرون . سياسة اللين المزوج بالشدة
٥٩٨ الفصل الثانى والعشرون . الحركة الرجعية والارهاب
٥٤٣ تذييل . تقرير لجنة الجمعية العمومية بخصوص رفض مدا امتياز

قناة السويس

بيان بصور الكتاب

صفحة

المعمور له السلطان حسين	سلطان مصر السابق	
محمد بك طلعت حرب	مدير بنك مصر	
وؤاد بك سلطان	عضو الادارة المنتدب	
المعمور له محمد سلطان باشا	رئيس مجلس النواب السابق	
المر ولقرين سكاون بنت	ضم مقدمة الكتاب	١
المعمور له سعيد باشا	خديو مصر السابق	٤٥
المعمور له اسمعيل باشا	خديو مصر السابق	٤٧
المسيو فرديناند داليس	صاحب مشروع قناة السويس	٦٠
امير دثرائي	رئيس لوزارة البريطة السابق	٨٣
امورد بالمردون	وزير حربية انجلترا السابق	١٠٠
المستر علاستون	رئيس الوزارة الانجليزية السابق	١٠٥
الورد غراي	وزير خارجية انجلترا السابق	١١١
الدوق ديكلز	وزير خارجية فرنسا السابق	١١٥
الامير حليم باشا	خديو اسماعيل باشا	١٢٣
الامير اودون الثالث	مبراطور فرنسا وحكم في حقبة قضاة السويس	١٢٤
المسيو دي بايير	مراقب المراسي	١٢٦
انورد كرومر	المصل الانجليزي العام	١٢٨
مور باشا	رئيس الوزارة المصرية السابق	١٤٢
راس باشا	» » » »	١٤٣
احتل غردون باشا	قائد جيش لانجليزي في لسودن	١٤٤
لحد عربي باشا	زعيم الثورة العربية	١٤٥
المعمور له توفيق باشا	خديو مصر السابق	١٤٦
المعمور له الشيخ محمد عيسى	مبنى الديار المصرية السابق	١٤٧
شريف باشا	رئيس الوزارة المصرية سابقا	١٦٢
محمود باشا سامي البارودي	» » » »	١٦٥
المسيو فريسييه	وزير خارجية فرنسا السابق	١٦٧
المسيو ليون قاميتا	» » » »	١٦٩
الورد دوقرين	المسيو البريطاني في الاسانة	١٧١
السير دروموند واب	الندوب البريطاني في مؤتمر الاسانة	١٧٤
المستر جون برايت	عضو الوزارة البريطانية في عهد المستر علاستون	١٧٦
	وقد استقال من الوزارة احتجاجا على ضرب الاسكندرية	
الاميرك سيمور	الاميرال الانجليزي الذي ضرب الاسكندرية	١٧٧
الامير بشارك	مستشار الاملائي	١٨١
البارون دي جيب	وزير خارجية روسيا السابق	١٨٦

﴿ كلمة العرب ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد
فهذا كتاب «تاريخ مصر لبل الاحتلال البريطاني وبعده» كما سميناه نحن
أو كتاب «خراب مصر» كما سماه صاحبه . وهو كتاب فذائي على تاريخ
مصر في عهد المغفور له اسماعيل باشا ثم تدرج الى ذكر الفضائح الخاصة
بالقروض التي عقدتها مصر وكانت بداية الدين المصري الذي أدى إلى
وقوع مصر في قبضة حملة الاسهم . وقد بين الكتاب كيف تأسس
صندوق الدين وما نال البلاد في أوائل انشائه من ضروب الازهاق
والعسف وكيف تأمر رجال المال على خلع اسماعيل باشا . ثم تدرج الى
تفصيل حوادث الثورة العرابية ووصفها أدق وصف وأشار الى دسائس
رجال السياسة الاجنبية مما كانت خاتمة مذبح الاسكندرية التي
أقام المؤلف البرهان على أنها من تدبير أولئك الاجانب . ثم أسهب
في شرح ما تلا ذلك من الحوادث وخرج في مودة النيل الكبير التي
انتهت بزحف الجيش البريطاني على القاهرة واستيلائه على مصر ثم خصص
للمؤلف جزءا كبيرا من الكتاب شرح السياسة المالية لمصر منذ الاحتلال
وفصل اعمال لورد كرومر التي تضمنت بمأتمت مصر .
ولم يشأ المؤلف أن يعطيه «تاريخ مصر» بل دعمه أقوى له

بالمستندات والوثائق الرسمية فجاء الكتاب من خير ما اخرج للناس عن تاريخ الاعتداء البريطاني على مصر الى وقتنا هذا . وحسب القارىء دليلا على ماسببه هذا الكتاب من القلق للدوائر البريطانية السياسية ان جريدة التيمس قالت مرة في سياق مقال افتتاحي عن مؤلفه « ان سمعة بريطانيا في الشرق لم تتأثر من شيء كما تأثرت من كتاب خراب مصر » ولاند عنى المستر بلنت صديق المصريين المشهور بوضع مقدمة هينة للكتاب ختمها باثبات الوعود التي قطعتها بريطانيا المظلمة بالجلاء عن مصر

أما المؤلف فهو المسيو تيودور روزستين الذي كان قد فر من روسيا في عهد الحكم القيصري واستوطن إنجلترا زهاء عشرين عاما اختلط في اثنائها باقطاب السياسة فيها . ثم تعرف به المغفور له مصطفى كامل باشا وقدر له المامه انعام بالتضحية لمصرية فجاء به الى القاهرة لتحرير جريدته « في اجبشيان ستاندارد » ثم اصبح المؤلف فيما بعد الساعد الايمن للمستر بلنت في تحرير المجلة الانجليزية « انجبت » التي حظرت لورد كتشرد خولها الى القطر المصري لصراعتها المتناهية . ولما دلت دولة القياصرة على انرشوب ثورة البلاشفة عاد المسيو روزستين الى روسيا حيث اختاره لينين سكرتيرا خاصا له . ثم عينته الحكومة الروسية فيما بعد وزيرا مفوضا لها في طهر ان ولكن لم يمض ثمانية اسابيع من مهام منصبه الجديد سوى بضعة اشهر حتى ارسل لورد

- ج -

كيزون الى الحكومة الروسية مذكرة طويلة طلب اليها فيها سحب
المسيوروفستين من طاران احتجاجا على انهما كه في نشر الدعاية ضد
انجليا في الهند .

ولقد وضع المسيوروفستين كتابه هذا في سنة ١٩١٠ اي وهو
حديث العهد بالحركة الوطنية في مصر ومن ثم شرعت بجريدة القواء
في نشر مقتضات منه ولكن الحظ سمعنا بالاعرف بالمولف شخصيا
في لندن سنة ١٩١١ بواسطة المرحوم فردي بك ومالك اخ علينا المؤلف
هو المرحوم المستر بلد . بضرورة ترجمه الكتاب المذكور وغيره ما
كتبه المستر بلدت عن المسألة المصرية ليوقف المصريون - وخاصة النشء
الحديث - على امرار الحوادث التي ادت الى احتلال بريطانيا لوالدي النيل
فراقت لنا المذكرة وبانه ناسن فورنا الى ترجمة الكتاب الحاضر
ثم كتابي "ستر بلدت وهما التاريخ اسرى للاحتلال البريطاني ومذكرة
وقد نشرتهما جريدة «البلاغ» .

وفي اواخر سنة ١٩١٧ عدنا الى مصر خاولنا طبع الكتب المذكورة
ولكن السلطة العسكرية رفضت ذلك ونسبنا متهميها في ثم
المطهرات وتطلب الاطلاع على لاسل الانجليزى ثم قال انه لايسه
النصريح بغير شيء منها في خاتمة الحروب لانها موجهة ضد بريطانيا !!
ففي ن... الاذهاني .

ثم ذهبنا الى انسى في نوفمبر ١٩٢٠ وجندنا المستر بلدت

فكان اول ماسألنا عنه ترجمة المكتب المذكورة فأوقفناه على مدار من المكاتب بيتنا وبين رجال السلطة العسكرية في مصر في هذا الصدد واعتذرنا له عن عدم استطاعة نشر ترجمتها .

ثم تقدم العهد على ما ترجمناه وجاءت حوادث تفتيش المنازل قبل سفرنا الى لندن وبعد عودتنا منها في اوائل سنة ١٩٢٢ فأثرنا ان نتخلص من المكتب المذكورة ومن ترجمتها وذلك باحراقها واحدة . وفي سنة ١٩٢٢ حصلنا من المستر بلنت بشق الانفس على نسخة بالانجليزية من كتابنا الحاضر فتمناه الى العربية ونشرناه تباعا في جريدة « الرشيد » باسم « تاريخ المسألة المصرية من عهد اسماعيل باشا الى سنة ١٩١٠ » لكي لا يستلفت انظار قلم المطبوعات . وبينما كناهم بجمع الكتاب وطبعه حدثت ظروف شخصية لا محل لذكرها هنا فقدنا في خلالها النسخة الانجليزية ومعظم اصول الترجمة واخيرا وفقنا الى طبع الكتاب بفضل مساعدة الاستاذ الكبير محمد بك مسعود .

وسيالاحظ القارئ ان الصور الواردة في الكتاب وهي التي كلفنا البحث عنها عاء واي عناء لا تتبع سباق الحوادث ولعل عذرنا في ذلك اننا لم نحصل عليها جهة واحدة لندرجها بحسب السياق بل كنا نحصل على البعض منها هناك البعض هناك ولم نوفق بتاتا الى الحصول على البعض الآخر . وفي النهاية الكتاب باسما بالصور المذكورة ويمكن سباقها في الكتاب وايضا يسغاينة اسبة هذه الصور الا ان نقدم

بخالص الشكر الى حضرة العالم الاكبر الاستاذ احمد بك لطفى السيد مدير الجامعة المصرية فهو الذى سهل لنا سبيل الحصول عليها ايام ان كان مديرا لدار الكتب الملكية كما لا يفوتنا ان نشكر ايضا حضرة صديقنا الاستاذ توفيق بك اسكاروس وجميع حضرات موظفى دار الكتب لمساعدتهم الجلية لنا فى هذا الصدد ايضا . كذلك اقدم خالص شكرى لجذاب المحترم جليا ردو بك والاستاذ محمد بك هلال لتفضلهما باعطائى بعض الصور النفيسة . وننتقل بالقارىء الآن الى المسألة السياسية فنقول ان المؤلف قد اقام الدليل على ان اسماعيل باشا لم يكن ذلك «المخرب» الذى طالما زعم المتحيزون من المؤرخين بأنه كان سبب خراب مصر وشقاقها . فلقد رأينا مما شهد به كبار الاجانب فى مصر ان اسماعيل باشا هو الذى حول مصر من صحراء موحشة الى جنة زاهرة . نعم لقد تكلفت هذه العملية نفقات طائلة ولكن ما كان اخلق بهذه النفقات ان تعود بالربح الوفير على مصر لولا ما تسرب من اموال المصريين الى جيوب السماسرة الاجانب ومن هذا حذوم ولف نفهم .

ولقد ختم المؤلف قصته بما وقع من الحوادث فى عام ١٩١٠ فبقي علينا انكما نربط الماضى بالحاضر ان نذكر بكل ايجاز اهم ما حدث منذ ذلك الحين ففى عهد السير الدون غورست تم التقرب بين قصر عابدين وقصر الدوبارة فكانت النتيجة مطاردة زعماء الحزب الوطنى ومحاربة الحركة الوطنية ولكن جاء اللورد كتشنر بعد وفاة السير الدون غورست فعاد

النفور والتشاد بين عابدين ودار العميد الى سابق عهدهما وخاصة وان اللورد كتشنر لم يكن ينسى ما بطن انه اهانة لحقته من سمو الخديو السابق في حادث الحدود .

ولم يكن لسموه تكةاة بتكلىء عليها في مقاومة اللورد كتشنر بعد ان صار رجال الحزب الوطنى مشتتين في طول الارض ومرضا . ونحسب ان ساعة اصطدام اللورد كتشنر بسمو الخديو كانت آتية لاريب فيها لولا ان نشبت الحرب العالمية واضطرت إنجلترا الى استبقاء اللورد في بلادها الانتفاع بمزاياه ومواهبه العسكرية . على ان اللورد حتى وهو بعيد عن الديار المصرية لم ينس ان يثار لنفسه من حادث الحدود فثار على الحكومة البريطانية . وقد كانت لمشورته وقتئذ المقام الاول من الاعتبار . بعزل سمو الخديو واعلان الحماية على مصر وهكذا انتهى عهد الخديوية بسبب ما كان من العهد الشخصى بين الخديو واللورد كتشنر .

وفي الوثائق التي نشرها دولة رشدي باشا وما تبودل في اوائل اعلان الحرب بينه وبين رجال حاشية الخديو من الخطابات والبرقيات ما يدل دلالة واضحة على ما كان لهذا العهد تشخصى من لاثر البعيد في تكبيد القضية المصرية وتغيير وجهها تغييرا كليا فمحنة قلم واحدة ظلمت وزودت من سائر احوال الدولة المصرية من مراكزها الدينية الى نواع دخلى بين المحترمين ومصر وعزلة هذا في كمالها بقى محمود زعم

باطل لو أن مصر من جانبها رفضت العمل تحت ظل الحماية . اذ لا يخفى ان الحماية هي عقد بين امة وأخرى تقوم بمقتضاه احدهما بحماية الاخرى فلو ان مصر برهنت وقتئذ على انها ترفض العمل بنظام الحماية لكان لنا الآن شأن اخر غير شأننا الحاضر .

وهنا لا نجد بدا من الاشارة بكلمة موجزة الى احاديث دولة رشدي باشا . وقبل ان تنفوذ بشيء نقول صراحة ان دولته انما فعل ما فعله وهو مرتاح الضمير بانه يخدم مصلحة بلاده ويؤثرها على كل مصلحة أخرى . بمعنى ان دولته لم يقبل العمل تحت ظل الحماية الا بعد ان اقتنع ضميره بان المصلحة العامة في ذلك . فلم يكن دولته خائفا لولي نعمته ولا مفرطا في حقوق بلاده عند ما قبل العمل تحت ظل الحماية . هذا مانعته على رؤوس الاشهاد ولعل لدولته المذرفيا فعل بعد ما رأى نية القدر من الانجليز وأرسلهم اغاخان إلى مصر في الوقت الذي كانت فيه للورد كتشير الكلمة العليا في تصرفات وزارة لندن

ولكن ألم يكن يجدر بدولته وهو الرجل الذي حنكته التجارب وخبر الانجليز خبرة طويلة وعرف مبلغ استخفافهم بالوعود والعهود متى كانت لا تنفق ومصلحتهم ، أن يطلب من الانجليز وعدا كتابيا بان تصير مصر مستقلة بعد أن تنفع الحرب أوزارها بل لماذا لم يطالب الانجليز وقتئذ بان يهقدوا مع مصر محالقة هجومية دفاعية تقف بها الدوائن جنبا إلى جنب ؟

- 2 -

ان الانجليز كانوا وقتئذ - وقبل مجيء الجنود الهندية - يتلطفون مع المصريين في القول فكان يجدر بدولته ان ينتهز فرصة قلقهم من ناحية تركيا ويقدمهم بان من مصالحتهم ترضية المصريين بعقد محادثة معهم كالتى اشرنا اليها آنفا فاذا مارفضوا ثبت لديه سوء نية القوم فهناك كان يرفض العمل معهم ولما وجد من يتوجه اليه بكلمة نقد الان .

ولعل دولته يعرف تماما ان رفض التعاون في العمل مع الانجليز في الوقت الذي كانوا يشهدون فيه بحقوق الامم المهضومة كان يوقعهم في حيص بيص لامن الوجهة الادبية فحسب بل ومن الوجهة الحربية ايضا ، لانه لم يكن يعقل ان يناظر الانجليز بمناخبة المصريين والامم في شعورهم وعواطفهم بينما كانت الجيوش التركية تهدد قناة السويس .

ونظن ان دولة الباشا يوافقنا على انه كان في وسعه معاكسة الانجليز وعرقلة اعمالهم سواء اكان في داخل الحكومة ام خارجها ولا عبرة بما يقال عن القوات الانجليزية والهندية والاورستالية التي كانت بمصر وقتذاك فقد رأينا كيف ان إنجلترا التي خرجت ظافرة من حرب الجابرة قبل خمسة عشر سنة ما اضررت الشعب المصري في سنة ١٩١٩ ولا تقرر اننا نعلم ان مصر كانت في سنة ١٩١٤ ثورة كهذه ولكن كان هناك بؤس شديد في استخدامهم . وصفوة القول

اننا اضغنا في سنة ١٩١٤ فرصة ذهبية نادرة فلما يسمع الدهر بمثلها فلم
نتهز فرصة الشغال بال انجلترا بحرب عالمية لتنتزع من براتها استقلالنا
بل استنمنا الى وعودها ، وكثيرا ما هي ، واطمأن نفوسنا الى الاتفاظ
المعسولة التي الهتنا بها الى ان خرجت من ورطتها فربحت وخسرنا وها
نحن نجنى ثمار تمادينا في الثقة باليهود الانجليزية والاطمئنان الى أقوال
ساسة الانجليز

ولا نرى بدا ونحن نتكلم في صدد الحماية من ان ثبت هنا ما كتبه
اللورد ادوارد غراي اذ ليس يخفي ان اقواله حجة في هذا الموضوع ذلك
لان اعلان الحماية كان في أثناء تربيته في وزارة الخارجية . قال اللورد
في مذكراته التي نقلناها الى العربية وسنفرغ من طبعها قريبا في الفصل
الخامس والعشرين تحت عنوان « سياسة الحلفاء في اثناء الحرب »
ما نصه : —

« ولا بد من كلمة هنا في صدد مصر التي تعقدت مسألتها بعد دخول
تركيا الحرب ولست اذكر بالضبط الاراء الخاصة التي تقلبت علينا
ووجهت سياستنا في اتجاه معين . فقد تعاقبت الحوادث وكان كل منها
يقتطلب البت فيه بسرعة ولكن المسألة كانت الملخص فيما يلي
« ان موقف مصر لم يطرأ عليه اى تغيير بسبب وجود الاحتلال
البريطاني . هذا من الوجهة الدولية ، اما من الوجهة السياسية فإن
المصريين بعد ان دخلت تركيا الحرب اصبحوا من رعايا الاعداء . وقد

رأينا ان الحاجة ماسة الى وضع ما يحول دون وقوع ارتباكات قانونية
فلو اتينا ضمنا مصر الى الامبراطورية البريطانية لسويتنا المعضلات
السياسية دفعة واحدة ولكن كان هذا الحل يكون غلطة كبرى واحر
به ان نزعزع الهيبة الاسلامية ويؤثر في مركز مصر بصفتها دولة اسلامية.
ثم لا ننسى ان حلفاءنا كانوا يؤولون هذا العمل باننا بادرنا الى انتهاز
فرصة الحرب لتحسين مركزنا ولقضاء لبايات خاصة. وعليه كانت
تكون النتيجة اننا نغضب حلفاءنا ونثير شكوكهم فينا ونجرح عواطف مسلمي
الهند ونوغر صدور المصريين وندفعهم الى الخروج علينا. وبديهي ان
الحالة العامة لم تكن وقتئذ تسمح بمثل تلك المغامرة. لهذا رأينا ان الحل
الصالح الوحيد هو ان تعين الحماية على مصر ولكن هذا الحل تركه طبعا
عدة مشاكل خطيرة تنتظرة الحل فيما بعد» انتهت اقوال اللورد غراي.
فتاريخ مصر في عهد الحماية لا يخرج عن كونه صفحة واحدة كان
فيها النرم عينا والنعمة للانجليز الى ان وضعت الحرب أوزارها وهبت
الامة المصرية من رندتها تشد مساواتها بالامم لاخرى. ولا بد هنا
من الاعتراف بفضل دولة رشدي باشا في اذكاء نار الشعور الوطني.
ولقد انكرت القوة العنوشوم حق مصر وحارات كتم انفسها ولكن الشعوب
غضبية فبمجرد ما ايقن المصريون ان السياسة الانجليزية تريد غمط حقوقهم
ثاروا ثورتهم السياسية المشهورة فارغموا سياسة لندن على اطلاق سراح
محتقلي مالطة وعدت الامة المصرية اطلاقهم فوزا لها.

هنا بدأ الصراع السياسي الجدي بين مصر - وانجلترا - وهما صارت
الكلمة لرجال السياسة بعد ان حبطت مشورة رجال السيف والمدفع . وان
لمن دواعي الاسف ان تذكر هنا ان مصر خرجت خامرة من هذا الصراع
السياسي ولقد ماتت حالها عما كانت في سنة ١٩١٤ . ولا يحتاج
الانسان الى اكثر من ان يدير بصره حينما اراد فنه يصطدم اصطداما
بالنفوذ الانجليزي برغم ما يسمى بالاستقلال .

ولقد ارسل الانجليز الى مصر احد اساطين الاستعمار في بلادهم
الا وهو اللورد ملتر فكان نصيب لجنته المقاطعة التامة من الشعب
المصري فانقلب الى قومه ينصح اليهم بتبعية مطالب المصريين بعد ان
تغلقت لوطنية في نفوسهم بشكل معدوم النظر

ولقد كانت الساعة رهيبة والحالة دقيقة . فان الانجليز بعد ان
قاطع المصريون لجنتهم تجاهلوا وجود الوفد باديء ذي بدء وعولوا على
المضى في سياستهم بدون الاستئناس برأيه في حل القضية المصرية .
ولكن لثروم المستر بلنت تدبر لاذلة الجفاء بين الحكومة البريطانية
من جانب و لورد المصري من الجانب الاخر فكانت النتيجة ان ذهب
المستر هيرست الى باريس ودعا لوميد الى الذهاب الى لندن ففعل .

ولا يسعدنا هنا ان نقول ان الوفد وثق قرر الذهاب الى
لندن « مفوضة » . بل اننا نرى ان ما حدث من عمله حتى ذلك الحين
قاصرة على نشر الدعاية المصرية في باريس وغيرها من العواصم

— ل —

الاوربية وفي امريكا - نقول انه كان ينبغي عليه ان يتثبت قبل رحيله الى العاصمة الانجليزية من الاساس الذي ستدور عليه المفاوضات. وهذه ملاحظة سنين للقارىء اهميتها فيما يلى .

ثم دارت المفاوضات بين اللورد ملز وبين الوفد حيث تمخضت عن مشروع ملز المشهور الذي عرض على الامة المصرية فرفضته ان لم يقرن بالتحفظات وهو المشروع الذي اعلن دولة سعد باشا زغلول في حديث له مع بعض الطلبة المصريين في لندن بانه مشروع حماية « بالخط الثلث » . ولا بد هنا من الاعتراف بالفضل لدولة محمد سعيد باشا فقد كان قطب الرعي في حركة المعارضة للمشروع .

ونعود الآن الى الملاحظة السالفة . فقد تشرعنا ذات ليلة في اواخر اكتوبر سنة ١٩٢٠ بمقابلة دولة سعد باشا في فندق سافواى بلندن . وسابق صداقة بين دولته ووالدنا تبسط معنا في الحديث الذي استمر حوالى اربع ساعات . فلما استمعناه في ان نبدي له ما عن لنا من لانتقادات على سياسته العامة افسح لنا صدره الابوى واظهر لنا استعدادده لسماع مايجول في نفوسنا .

ولما كنا قد سمعنا بان بعض الصحف المصرية كذبت رأى دولته في مشروع كان من الطبيعى ان تفتح الحديث باستجلاء رأى دولته فصرح لنا انه اخبرهم حقا « بان مشروع لورد ملز هو حماية بالخط الثلث » ولكنه انما قال ذلك لهم في حديث خصوصى لا لينشروه

وفي جريدة الاهالي بصفة خاصة .

ثم اخذ دولته يقص علينا من انباء الوفد و كيفية تشكيله وما حدث
بعد ذلك من الحوادث الى حين سفره من مالطة الى باريس . وقد
تطرق الحديث الى ذكر المفاوضات فدار بيننا حوار كالاتي :

س : كيف وافقتم معاليكم على الحضور الى لندن مع عدم علمكم
بالاساس الذي تدور عليه المفاوضات ؟

ج : لقد اكدوا لي ان اساسها الاستقلال التام لمصر والسودان
س : من هم الذين اكدوا لك ذلك ؟

ج : مندوبو الوفد الذين ارسلناهم الى انجلترا لجلس النيبس .
س : اذن لم يصل الى معاليكم شيء رسمي لامن اللورد ملر ولا من
احد من اعضاء لجنته ؟

ج : كلا .

س : سبق ان شغتم معاليكم منصب القضاء الاعلى في مصر فلم
يكن يطاوعكم ضميركم على الحكم في امر من الامور الا بعد الاطلاع
على المستندات والوثائق الخاصة به . و انتم قد عركتم الدهر وتعرفون
من ماضي لورد ملر ما قد لا تعرفه نحن معشر الشبان فكيف استعجزتم
لا تفسكم الاقدام على امر خطير كقل مركز القضية المصرية من باريس
الى لندن ولما يصلحكم مستند رسمي من لجنة اللورد ملر عن لاساس الذي
تدور عليه المفاوضات ، الا ترون معاليكم ان حضوركم الى لندن كان

غلطة سياسية كبرى ؟

ج : لا اكتملك الحقيقة يا ولدى فلقد خدعني زملائي وغرروا بي .
 س : ان الامة المصرية انما وضعت ثقتها في معاليكم فهي لا تعرف شيئا عن هؤلاء الزملاء ولماذا لم تنبذوا استشارتهم وقد رأيتم حطأها ؟
 ج : لقد خفت من تمزق الكلمة . ان أغلبية اعضاء الوفد استحسنوا للذهاب الى لندن فرأيت ان انزل على رأيهم تفاويا من الظهور بمظهر المتعنت الخارج على الأغلبية .

س : ولكن نسيتم معاليكم ان الامة وكلتكم في السعي للاستقلال التام لمصر والسودان أفلم يكن يجدر بكم استشارة البلاد قبل الاقدام على امر خطير كهذا وخاصة وانكم لم تكونوا من رأى أغلبية الوفد ؟
 ج : ماذا احدث على كل حال وقد رأوا ان لا بأس من استطلاع رأى القوم هنا وقد حضرنا لهذه الغاية .

س : إذن فماذا كان رأيكم في مشروع اللورد مائر من بدء الامر ؟
 ج : كاني رأي أنى أنه حماية بالخط ثلث ران كان يشتس على بعض المزايا .

س : لماذا لم تصارحوا بالحق حتى كانت تستبرأ رأيكم وانك زعيمها الذى تستر منه البلاد برأيه عند الخطوب ؟

ج : انز المشروع كما نرى شتم على بعض مزايا خرفا من ان يكونوا لخدمة مصر في حق مصر في ان يا استصوبت عرض

الامر عليه .

س : هذا كان يكون حسنا لو ان الذين اتدبتهم به ليكم لعرض المشروع على الشعب اكتفوا بعرضه دون ان يظهروا تحيزهم له فما بالك وهم لم يتركوا وسيلة من الوسائل الا للتجأوا اليها لحل الامة على قبول المشروع كما هو ؟

ج : لقد كانتهم بالوقوف على الحياه التام عند عرض المشروع على الامة ؟

س : لم يخبروك كيف استقبلته الامة ؟

ج : لقد افهموني ان الامة راضية عنه كل الرضى .

س : هذا غير الواقع يا معالي الباشا . لم يبلغك ما كتبه الاستاذ عبد الحميد بك ابو هيف في نقد المشروع ؟

ج : كلا . بل كل ما قالوه في ان الامة ابدت بعض رغبات في صدد المشروع وانهم هم الذين اوعزوا اليها بتقديم تلك الرغبات ::

س : ولكن يا باشا هذا ايضا غير صحيح فلقد طالب فريق من الامة التحفظات ونشدد في قبولها ونادي الفريق الاخر بسقوط المشروع بتاتا . فها كان من المستعس ومنعاليكم مقتنعون بان المشروع حايه بانحطاثا ان تصارحوا الامة بهذا الرأي فان اصغت لمشورتكم قطعتم المفاوضات وعهدتم الى حظيرة الوطن مرفوع الرأس وان اُبت الا التعلو وراء المشروع استسلمتم من رئاسة الوفد وأنتم هم الامة

بانتخاب رئيس بدلکم يسمى للحصول لها على استقلال زائف ؟ اذ
ليس يتخفى على معاليکم ان الامة وكلتکم فى السعى للحصول على
الاستقلال فان لم توفقوا فى مهمتکم فردوا الامر لها وليس فى ذلك غشاضة
عليکم . لان الزعيم هو الذى يقود مواطنيه الى طاب السکال فان
ساروا خلفه طائعين فيها ونعمت وان أصروا على الرضى بالقشور دون
اللباب فليترك لهم زعامتهم وليعلم انهم لم ينضجوا بعد الى الزوج السکافى .
ج : اننى معول على قطع المفاوضات اذا لم يصغ القوم الى
مطالبنا .

وهنا تشعب الحديث فتناول عدة مسائل اخرى لا يتسع لها
هذ المقام .

تم لم تمض على هذا الحديث بضعة ايام حتى ذهبنا مرة اخرى لزيارة
سعد باشا فأخبرنا انه يعد معدات السفر بعد ان رأى من تعنت القوم
وتصلبهم ما يذهب بصبر الحليم .

وبعد انقطاع المفاوضات ومنذورة سعد باشا للندن هدأ الجو
السياسى هدوا نسبها ونشطت الدعاية المصرية بعض النشاط . ولكنها
كانت غير موفقة لسوء الحظ لانها كانت قائمة على الاتهام والتموض .
بمعنى أن الذين كانوا بها لم يشرحوا للانجليز ولاعضاء حزب العمال
خاصة ما يفهمه المصريون من نظرية الاستقلال التام .

ونذكر بهذه المناسبة ان لاساذ مكرم عبيد جمعنا مرة فى لندن بالمستر

سوان عضو البرلمان المشهور قبل مجيئه الى مصر فتجاذبنا معه اطراف الحديث طويلا . فكان مما سألتنا عنه ماتهمه من نظرية الاستقلال التام فقلنا له على الفور اننا نقهر منها جلاء الانجليز عن البلاد المصرية بأسرها لافرق في ذلك بين القاهرة والاسكندرية او السويس او العريش . وقد سألتناه بدورا هل يعتبر الانجليز انفسهم مستقلين اذا احتل الاسطول الالماني احد ثغورهم ؟ فكان جوابه بالنفي طبعاً .

ولا اظن ان صراحتي هذه آلت المستر سوان بل بالعكس جعلته يقول لي على مرأى ومسمع من الاساذ مكرم « انى اهتفى بنفسى بمعرفةك لانك تستطيع ان تميز بين الاستقلال والاحتلال » .

وبهذه المناسبة ايضا اقول اننا تناقشنا عدة مرات مع المرحوم المستر بلنت في منزله في فساد مشروع ملز واخيرا استصوب أن يقدمنى الى المستر ماسنجهام محرر جريدة النيشن وقمضد واحد اساطين الكتاب السياسيين الانجليز فلما سألتنا رأينا في المشروع اجبناه فوراً بأنه مشروع فاسد يراد به الضحك على ذقون المصريين الذين لن يرضوا عن الاستقلال التام بديلاً . فلما سألتنا عما تفهمه من تلك العبارة لم نتردد في ان نجيبه بان الجلاء التام عن وادى النيل هو أول شروط ذلك الاستقلال . فلما أبدى المستر ماسنجهام دهشته لتلك الصراحة دار بيننا الحديث الآتى :

انا : لاداعى للدهشة لأن انجلترا اذا كانت بجادة في رغبتي في

حل المسألة المصرية بما يتفق والعهود التي تغطيها المصريين ولاوروبا
فعلينا ان تسجل بالجلاء عن وادي النيل لان موقفها فيه هو موقف
المغتصب لا آمن ولا أكبر وهذا شأن كل ابرحوه بموقف ألمانيا عند
احتلالها البيلجيك.

هو : ولكن كيف نحمي ذوات الدول ذات جلا الانجليز
عن مصر ؟

أنا : ان القنات طلبه هي مسألة المنفلات في نظر الانجليز .
ولكن لتبحث موضوع بحثه في خدمه مركز انجلترا من الوجهة
القانونية والاعطية .

فانت تسلم منى بالامر الذي لا يمكن من زيادة الاسطول
البريطاني في البحر المتوسط . فربما يكون حايضا انجلترا ثم ان
اليونان صنيعتها . وليس ثمة من رايها ان تركي قد قلت انه
يختل ان يتألم على ما وقع في ان تسجل جبهك من الحرب العالمية
قد علمتنا انه لا سبل لا رايها من ان تزداد اخرى لا بعد القضاء
على معدت كذا في البحر . ان رايها ان تزداد اخرى
ان فرنسا ويطالبوا من مصر ان تسجل ان تزداد لا يستطيع
انزال جنود في ان تزداد من مصر . ان تزداد الاشتباك مع
الاسطول البريطاني . ان تزداد والتغلب عليه . فان تمت
لاستطاعت ان تزداد على ان تزداد كحاجه لحايتكم

- ق -

الموجودة في منطقة القناة . اما اذا وقع العكس وتغلب عليكم اسطول العدو فلن تغني عنكم حاميتكم في الساعة . . . ن سيكون مصيرها الهلاك العاجل مما كانت قوتها وحسبك لها مسح بين نار الجيش للهاجم ونار المصريين الذين لا بد ان يمسوا تلك عرصه فيقبلوا السهم ظهر المجن . نغير لكم ان تحببتم . . . بن زولاهم وذلك بالجلاء عن بلادهم قاطبة وان تعيدوا اليها . . . والاستعانة بكم عند الحاجة وتقوية اسطولكم في البحر . . . ث يستطيع صد عادية المعتدين على مصر .

ثم لعكم لا تقولون انكم . . . بنين اذ ليست لهؤلاء مصلحة في تعطيل رواد . . . متى عادت اليهم في سنة ١٩٦٨ بعد انتهاء امتيرش . . . من اكبر موارد الثروة في البلاد .

هنا اقتنع المستر ماسنجه . . . ح بان تلك هي اول مرة يرى فيها امكان حل المسألة . . . بولة ووعد امام المستر بلنت بان يضرب على . . . د رند بر الرجل بوعدده وكتب يقول انه متقاعد . . . ثة صرية هو الجلاء عن وادي النيل وبقا . . . ب مصرى . ولم نكنم هذه الآراء ممن قابله . . . ك رى جريدة الديلى هيرالد او المانشيسر جاز . . . ز او اعضاء

البرلمان امثال المستر سوان والمستر لانسيورى صاحب الديلى هيرالد او المستر رامزى مكدونالد نفسه قبل توليه الوزارة وغيرهم وغيرهم .
ثم رأينا اتماما للفائدة ان نترجم التقرير الذى وضعه الحزب الوطنى فى الرد على مشروع ملز ووضعت له مقدمة اتينا فيها على قسط الخلاف التى بيننا وبين الانجليز ونكلمنا عن مسألة القناة بالمعنى الذى تكلمنا به مع المستر ماسنجهام وذكرنا الانجليز بان الجلاء هو الحل الوحيد لمسألة المصري وطبعنا ذلك كله ووزعناه على اعضاء البرلمان والصحف الانجليزية والامريكية وموظفى قلم الدبلوماسية فى عصبة الامم .

ولست اظن اننا خسرنا بهذه الصراحة بقدر ما خسرناه باهتمام الابهام والغموض فى مخاطبة الشعب الانجليزى . لان المعروف عن هذا الشعب انه عادل يحب للانصاف ولكنه يمشى الصراحة ويكره المدحجة والمواربة . ولعل هذا من اهم الاسباب التى حالت دون تفاهنا معه مباشرة . فالى ان نسمع قضيتنا خالية من الغموض والتمهيد فلا أمل فى حل القضية المصرية بالشكل الذى يحقق اماننا القومية . فواجبنا اذن هو نشر الدعاية المصرية فى انجلترا وليكن اساسها طلب الجلاء واقناع الانجليز بان هذا الحل فضلا عن انه لا يهدد مصالحهم او يتعارض معها فانه الوحيد الذى يتفق مع شرفهم وشرف تاجهم .
ونعود الان الى حديث المفاوضات فنقول ان دولة سعد باشا

ما كاد يرجع الى مصر حتى هبت ريح عاصفة مزقت البلاد احزابا وشيئا ففريق يطلب المفاوضة وفريق يرفضها ويستنكرها وفريق يرى ان تكون على يد سعد باشا بينما يرى فريق آخر ان تكون على يد دولة عدلى باشا . ولقد كان خليقا بالسياسة الانجليزان يقفوا متفرجين على تلك الحرب الشواء التى تطاحنت فيها الاحزاب المصرية بلا جدوى .

ولقد كان مع الاسف لهذه الحرب الطائشة صدى بين الطلبة فى اوربا مما جعلهم يستقبلون دولة عدلى باشا اثناع استقبال فى طريقه الى لندن على رأس الوفد الرسمى .

ولقد ذهبنا باسم الجمعية المصرية فى لندن لمحادثة دولة عدلى باشا فى فندق الكارلتون بلندن فى موضوع المفاوضات قالقينا لا يخرج فى برنامج ولا فى مطالبه عن برنامج ومطالب الوفد فعجبنا اذن من ذلك التطاحن السخيف بين الاحزاب لغير ما سبب جوهرى اللهم الا الخلاف على رئاسة الوفد الذى يتولى المفاوضات .

ولم يكن دولة عدلى باشا اقل من دولة سعد باشا غير على مصالح بلاده فقد قطع المفاوضات بعد ان ضاق صدره ذرعا بعنت اللورد كيرزون والمستر تشرشيل . وما كاد يعود الى مصر فى أواخر سنة ١٩٢١ حتى قدم استقالته وانسحب من ميدان السياسة وهنا اصبح جو السياسة المصرية مكفرا بما تجمع فيه من السحب ، وهنا ايضا

ازدادت نار الإدارة والبغضاء اشتعالا بين المصريين وبعض
فئتي من نفي الى سين وحتش من اعتقل في الماظه وقصر النيل
والخاريق وغيرها وفيما ظلت البلاد بلا وزارة الى ان تقدم لها
دولة ثروت باشا في وائل سنة ١٩٢٢ فشكل وزارته على اساس
تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي احتفظت فيه انجلترا بصفة مطلقة
بالنقط الاربع التي تنافي كل واحدة منها لهدم استقلال مصر .

وليست بحاجة لكم ان اقام لا يتسع لبحث مواطن الضعف
في هذا التصريح وقد بدى مالا على قيمته العملية اننا صرنا اعجوبة
الاعاجيب بين الامم فبيد تتمتع برلمان واستقلال وسفراء في
الخارج اذا بالاحداث ربطت في عاصمة بلادنا واذا بمندوب بريطانيا
السامي تكفي كده راسمة له لالقاء البرلمان واغلاق دور السفارات
والمفوضيات . ومع ذلك يومه بنما من بسبح بحمد هذا التصريح
ويعده نعمة كبرى من البلاد .

ثم توالى في هذه الوزارة وزارة دولة يحيى باشا فاعادت
معتقلي جبل من في . ثم : المنفيين السياسيين بعد ان اتفقت مع
الانجليز على تنازلي . والتعويضات ولما دارت الانتخابات
البرلمانية اسفروا شمس . وفدية فتولى الوزارة دولة سعد
باشا برغم انه اياها سمو الامير الجليل عمر
طوسون . وليس هنا ان الوزارة السعدية

لم توفق الى حل النزاع القائم بيننا وبين انجلترا في عهد توبع وزارة العمال في دست الحكم.

وبهذه المناسبة لا بد لنا من أن نقول صراحة ان معسر خسرت أيما خسارة لعدم ائتلاف أحزابها بعد ظهور نتيجة الانتخابات في سنة ١٩٢٤ . فقلد كان في وسع زعيم الاغلبية أن يدعو إلى عقد مؤتمر وطني عام كالذي عقد بعد ذلك بعامين في تصافي الزعماء فيما بينهم ويقسموا ألا يشكل أحد منهم الوزارة إلا إذا غيرت وزارة العمال الاساس الذي قام عليه تصريح ٢٨ فبراير . فان وقفت إلى ذلك - وهو ما كان مرجحاً جداً نظراً لما أصبح عليه مركزها من المتانة والمنعة على أثر نجاحها في حل مشكلة التعويضات الألمانية - لحلت المعضلة المصرية حلاً نهائياً ملائماً لمصالحنا . وأما إذا راوغت في إجابة مطالبنا أو لم تجد من البرلمان البريطاني ما يشجعها على المضي في سياسة المسألة معنا فلا نكون قد خسروا شيئاً وحسبنا ان نكون قد خرجنا من المعركة السياسية متحدى الكلمة متراسي الصفوف

ولكن فانت تلك العرصه الذهبيه وظلت الوزارة السعدية تتباطأ في فتح باب المفاوضات إلى أن تدمر مركز وزارة العمال وأصبح سقوطها أمراً لا بد منه بعد أن تألب عليها المحافظون والاحرار وما كان أولانا بان لا نفتح باب المفاوضات مع تلك الوزارة بعد أن رأينا وهن مركزها وشدة حاجتها الى التمسك بابه مسألة من المسائل لتعزيز

مركزها على حسابها ، وهو ما حدث فعلا فان الرئيس مكدونالد الذي صرح مرة وهو في بور سعيد « أن المسألة المصرية يمكن حلها في أثناء تناول فنجان القهوة » ما كاد يقع بصره على دولة سعد باشا حتى أخذ يعالج المسألة المصرية بشكل يحسده عليه اشد المحافظين غراما بالاستعمار . وكانت النتيجة طبعاً فشل المفاوضات ولم يجد وزارة العمال تشبها وتعنتها شيئاً بل لقد فضحت نفسها وخذلها الكثيرون من انصارها .

وفي عهد الوزارة السعدية وقع حادث اغتيال سردار قائم هذه السياسة الانجليز ذريعة لقضاء لباياتهم في السودان وغيره . على ان حادث الاغتيال ان كان قد دل على شيء فانه دل دلالة واضحة على ان ما يسمونه الاستقلال المصري ليس له وجود في الحقيقة ، ولعلنا لم ننس ذهاب اللورد اللني في خمسمائة من فرسانه وتقديمه انذار المشهور لدولة سعد باشا ولا ما ترتب على هذا الانذار من سقوط وزارة الاغلبية وتعطيل البرلمان الى آخر ما هنالك من الحوادث المزرنة التي لا تزال اثارها ماثلة للعيان .

ولقد اظهرت محاكمة قتلة سردار ان الامة المصرية كانت بريئة فعلاً مما وصمتها به الحكومة البريطانية وقت تقديم بلاغها المشؤوم ولكن ماذا يعني السياسة الانجليز ذلك وقد نالوا اُمانيهم وقضوا لباياتهم ؟ والآن وقد اختلفت الاحزاب وحلت ما يسمونها سياسة التفاهم محل سياسة التشاد والعناد بين مصر وانجلترا فهل يمكن أن يقال اننا نخطو الى الاستقلال أم اننا نندهور ونقهقر ؟ ان الموقف جلي والحالة

لا تحتاج الى بيان أو شرح فقد أوشكنا أن نقس مطالبنا القومية التي
ثارت الامة من أجلها بفضل هذه السياسة الجديدة . اننا ممن يحبذون
التفاهم مع الانجليز بل والتحالف معهم ولكن الاستسلام والتفريط في
حقوقنا لا يصلحان أساساً للتفاهم . وماقمة تفاهم لا يكون بين الند والند
والصديق والصديق ؟ فليذكر الساسة الانجليزان التفاهم لدائم لا يكون
الا بتحقيق أماني المصريين القومية . بهذا وحده يضمنون ولاء
المصريين ويكسبون ثقتهم بقطع النظر ممن يتربص في كراسي الحكم
في القاهرة .

ان انسحاب بريطانيا من وادي النيل هو الحل الوحيد للمسألة
المصرية لا من وجهة المصريين بل من وجهة الانجليز انفسهم فليتم
الساسة الانجليز النظر في هذا وليشيعوا بوجوههم عن نصائح
رجال العسكرية الذين يحسنون لهم دوس ماقطعت بريطانيا على نفسها
من الوعود المقدسة للبعلاء عن مصر .

وعلى الساسة المصريين واجب صريح . لقد قطعوا شوطا بعيدا
في سبيل التفاهم مع انجلترا ولكن بلا جدوي . فها عادوا ادراجهم
واهابوا بامتهم ان تستأنف جهادها المشروع لتحقيق امانها القومية بعد
ان اصم الانجليز آذانهم عن سماع كلمة الحق ؟ ان الوقت لا يزال فيه
متسع فيلقولوا كلمتهم حتى تتحد صفوف الامة جميعا وتقف كلها كالبنيان
المرصوص وتكادى الخلافات الحزبية فليس من الرجولة في شيء ان يتقاتل

المصريون على العرض بينما المناصب واقف يتفرج علينا ويتسلى باختلافاتنا .
لقد عينا الى الان بذكر المسألة السياسية التي تهتم لها جميع
البيئات المصرية طبعاً ورأينا فيها هو أننا تأخرنا بمراحل عما كنا عليه في
سنة ١٩١٩ وحسبنا ان الانجليز لا يزالون يتدخلون حتى في اختيار
وزرائنا . وهل أدعى إلى السخرية من هذا الاستقلال الذي لا يكفل
لرئيس حزب الاغلبية تشكيل الوزارة بل يقصي عنها اتصاء ويوكل أمر
تشكيلها إلى رجل يرتكن الى حزب من الاحزاب ؟

بقي أن نقول كلمتنا في الحالة الاقتصادية التي نشأت عن الثورة المصرية
لقد كان المأمول أن يعنى الزعماء بها عنايتهم بالشؤون السياسية . وكيف لا
والمال هو روح النهضة القومية وقلبها النابض ؟ ولقد رأينا مصطفى كمال
في تركيا فضلاً عن عنايته بالمسائل السياسية يولى المسألة الاقتصادية
وغيرها من الشؤون الحيوية جزءاً كبيراً من تفاته واهتمامه فما لبث أن
حرر تركيا من الرق الاقتصادي بعد أن حطم بسيفه ماحولها من
الافلال السياسية

وقد كادت تكون النهضة المصرية ناقصة لولا أن قيض الله لها من
من وضع الدعامة التي يقوم عليها الاستقلال الحقيقي . فبينما كان الناس
مشغولين بالمسألة السياسية يتناحرون تارة من أجل مظاهر كاذبة
وتتحد كلمتهم تارة أخرى على انتشار البلاد من الوحدة التي أوقعها فيها
نحاصهم وتبازم . نقول بينما كان يجري ذلك كله كان هناك رجل يعمل

في سكون وهدوء بعيداً عن الضوضاء والثرثرة فإذا به قد وضع خلسة الصخرة التي تستند إليها مصر إذا عصفت بها الأعاصير وتلوذ بحماها أن عصى لها الدهر أو تجمعت عليها الخطوب والملمات .

ولعلك تعرف ذلك الرجل فهو « طلعت حرب » وكفي .

فهذا الرجل مهما أمعن في الفرار من الشهرة إذ بآثاره ثم عليه في كل مشروع اقتصادي حيوى . وبحسبنا أن نسرده عليك بعض تلك المشروعات حسب تواريخ تأسيسها . فهناك مطبعة مصر - والشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق والشركة المساهمة المصرية لتجارة وحليج الاقطان وشركة مصر للتبئيل والسينما - وشركة مصر للنقل والملاحة .

ولكن هناك ما هو أهم من كل هذا . هناك بنك مصر يل نخر مصر . فإذا ذكر اسم طلعت حرب ذكر الى جانبه بنك مصر الذى أصبح كاترة في جبين النهضة المصرية .

واسنانحن وحدنا الذين نذيع فضل الرجل فلقد أراد أخيراً أن يستقيل من عضوية مجلس الشيوخ لكثرة اشغاله ولكن المجلس رفض ذلك وأبى ان يحرم من ذلك الكوكب اللامع الذي ينير الظلام أمامه متى جدد البحث في الشؤون المالية

ولقد كان طلعت حرب موفقاً في انتقاء الرجال الذين اعتمد عليهم فأعانوه ورسم لهم الطريق فسلكوه غير هيايين ولا وجلين . يميناً

— غ —

أهم خير جماعة أنجبتهم البلاد تعاونوا فيما بينهم على وضع قواعد مجد مصر. قالى الأمام ياطلمت انت وذراعك الأيمن قواد سلطان فلقد والله رفعتا اسم مصر عاليا بين الامم وقدمتا لمواطنيكما فى خلال الأزمات الاقتصادية من المساعدات ما سيبقى مذكورا لكما بالفخر المقرون بالحمد والشكر. ومادام بنك مصر هو البنك الذى يجدر بكل مصرى أن يفانى به كما لو كانت له فيه حصة فلا نجد أوفق من أن نختم هذه المجالة بكلمة موجزة عن هذا البنك وفى يقيننا أنها ستصادف من قلوب القراء ارتياحا واعتباطا. فلقد بلغ رأس ماله ٨٢٠٠٠٠ جنيه مصرى وربما تقرر فى غضون هذا العام أو العام المقبل طرح اسهم جديدة للاكتتاب العام فيها.

وفضلا عن الفروع الكثيرة التى فتحتها البنك ولا يزال يفتحها فى داخل القطر فقد قرر أن يفتح فرعاً أولياً فى ميدان فندقوم بجوار الأوبرا بباريس وسيحتفل بافتتاحه فى صيف هذا العام وهو لمعرك خير اعلان عن مصر وابناء مصر.

فترجو النجاح لذلك الفرع ونرجو أن يلحق به فرع آخر فى عاصمة أخرى فهذا يعان طلعت حرب عن كفاءة المصرى وأهليته للاستقلال التام

على احمد شكرى

مصر فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٧



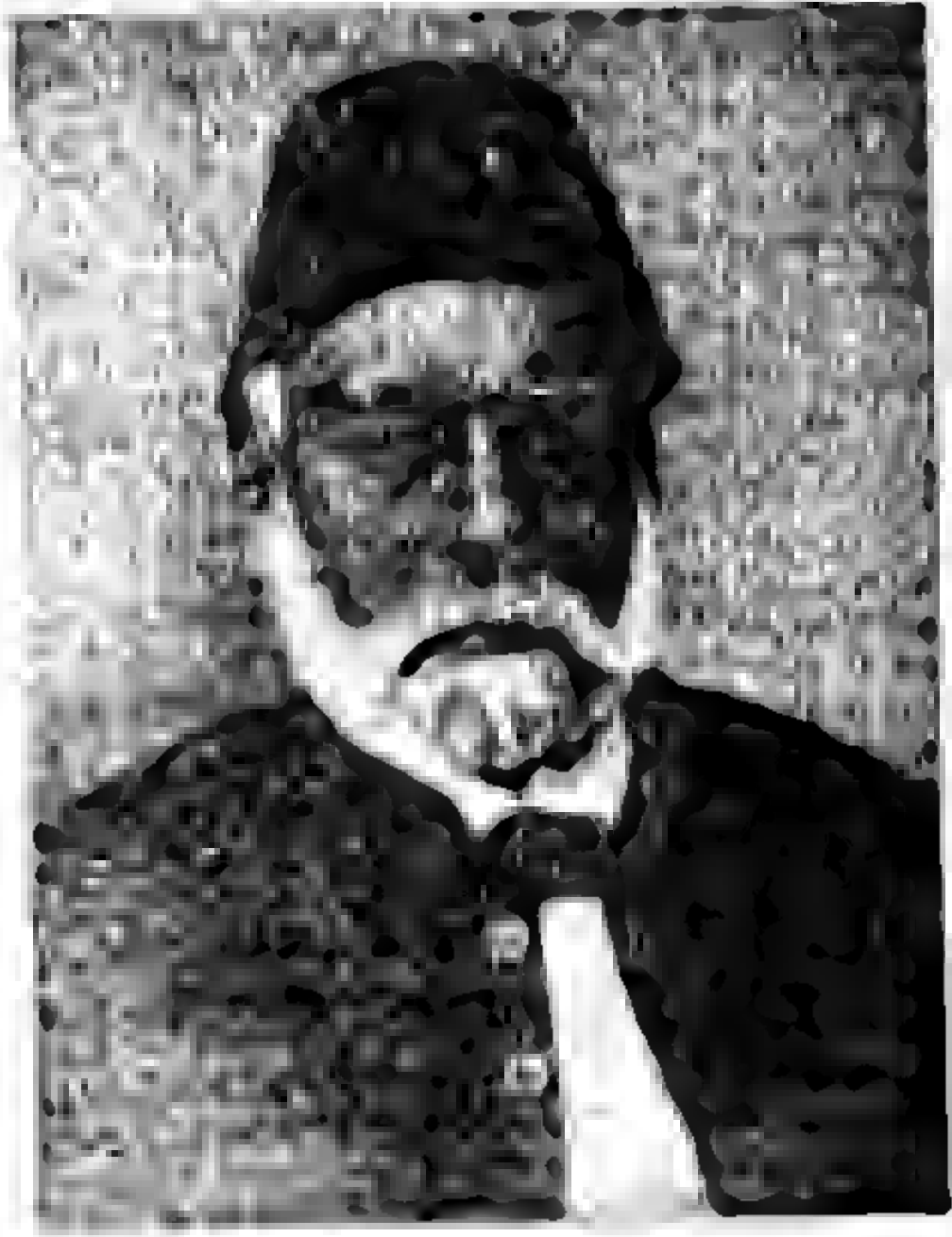
المغفور له
السلطان حسين كامل



محمد بك طلعت حرب



فؤاد بك سلطان



المغفور له محمد سلطان باشا

رئيس مجلس النواب في عهد الخديوي توفيق باشا
أبو وهو والد السيدة الجليلة هدى هاشم شمر أوى

مقدمة

بقلم صديق المصريين المشهور



المسترولفريد سكاون بنت

كثيرا ما حاول « المستر غلادستون » في الجيل الماضي أن يبرر
ضرب الاسكندرية بقوله ان « واجب الشرف » هو الذي ذهب به
الى مصر تفديداً للوعود لى قطعها اسلافه في الوزارة ، وانه سيبادر
بالجلاء (وهو واجب يقضى به الشرف أيضا) منى استتب النظام في
وادي النيل .

والآن وقد مضى على الاحتلال ثمانية وعشرون عاماً نسمع «السير ادوارد غري» - خليفة «مستر غلادستون» - يلوک لفظی الواجب والشرف ولكن لا تعجل بالجلاء بل اتبریر نية البقاء في مصر الى الابد، وهي نية لم يعد ثمة سبيل الى انكارها. ويظهر أن حجة «السير ادوارد» هي ان انجلترا نظراً الى انها لبثت في مصر تلك المدة الطويلة توطن النظام وتدير للمصريين شؤونهم من غير ان تجمع في جعلهم راضين عن وجودها في بلادهم أو شاكرين لها خدماتها - ترى ان من «العار» عليها ان تتخلى عن واجبها حيالهم او تتركهم ضحية الفوضى التي يزعم انها لا بد وانه اذا هي جلت عن وادی النيل !

وبالرغم من سكوت اشياخ «السير ادوارد» ابرلمانين عن نظريته هذه لازالت ميالا الى اعتقاد انه يوجد قلیل من النصفين في صفوف الاحرار لانكليز ولاسكوتلانديين تأتي معهم أن تسبق مثل هذا الطعن السيئ ولا بد أن يكونوا قد أحسوا بالتناقض المريب في دعوى الشرف التي يدعيها السير ادوارد حيال شعب لا ربطه بالامبراطورية الانجليزية رابطة رسمية او غير رسمية، ذلك انه ليس لانجلترا في بلاده مركز شرعي ما. وطالما صرح على رؤوس الاشهاد بأنه في فني عناوين مساعدتنا وكثيرا ما طالبنا بالجلاء العاجل. فلا حذر قدماء الاحرار بعد دعاوى الشرف والواجب هذه - ان يتساءلوا عن السبب الادبي الذي يجعلنا نحكم المصريين رغم ارادتهم فان قيل ان وجودنا عاد عليهم

في الماضي بالفوائد العظمى وان استمرارنا في بلادهم لابد ان يعود عليهم في المستقبل بأكبر الفوائد ، أفليس من المدهش اذن انهم ينظرون الينا بعين اليقظة والكرهية ؟ واذا كنا حقاً أتقذناهم ولا نزال ننقذهم من الفوضى فلماذا يتشبثون برحيلنا ؟ بل ما لدى يجعلنا نعاملهم في سبيل نظام سنأه لهم - لا بصفة الاصدقاء - وهي دعوى طالما رددناها - بل باعتبارهم شعباً مغلوباً على امره فنلغى حربة صحافتهم وننكث الوعود التي كررناها لبرقية نظمهم حتى افسحنا بملئنا هذا المجال للحكم الاستبدادي وما يتفرع عنه من الرذائل كالجاسوسية وتفتيش المنازل والاعتقال والنفي والسجن كما كانت الحال في أيام المصور المظلمة ، لا بل صرنا نعتبر مطالباتهم لنا باحترام وعود الجلاء التي قطعناها لهم بمثابة تحريض على الفتنة فنهددهم - ادا ما أخفقت وسائل الضغط الخفيفة هذه - بالالتجاء الى الاحكام العرفية ؟

وعندي ان الكتاب الحاضر يقدم الجواب الشافي لما يعتبر لغزاً غامضاً . فهو بقلم رجل اذا لم يكن انجليزياً فقد اتخذ هذه البلاد وطناً ثانياً له بعد طول مكثه فيها وهو فوق ذلك رجل تجرأ في عروقه الغيرة على سمعة انجلترا وشرفها ولا سيما أنه يرى الشعب الانجليزي في معالجه للمسألة المصرية بصفة خاصة قد حاد عن جادة الصواب وأوشاك ان يتطوح بها في طريق غير شريف مخوف بالمخاطر . فالكتاب عمل فذ وضعه عقل فريداً حاطاً علماً بالموضوع الذي تولى معالجته لا من جهة صدق الرواية فحسب

بل من جهة طول المراس والمعرفة المباشرة بالعوامل الخفية التي تسيطر باسم المصالح المالية على شؤون أوربا وتنذر انجلترا بالسقوط الامبراطورى. فالكتاب يعزو وجود هذه الحالة الخطيرة قبل كل شيء الى جهل شعب عامل كالشعب الانجليزى وقصر الوقت الذى يخصصه لدرس شؤون شعب آخر وهما سببان يدفعانه فى النهاية الى وضع ثقته التامة فى رهط من الوزراء وتولييتهم النظر فى مصالحه الخارجية وهو لا يكادون لا يفلون عنه جهلا بها. وهو يعتمد ان الشعب الانجليزى لو وقف على تاريخ التصرفات السياسية المالية الشئنة الخاصة بمصر لاستعمال على الاحرار منه ان يظلوا مخدوعين بدعوى الرخاء الممدى "لمنى قيل انه عاد على مصوب سبب الاحتلال البريطانى، ولرفضوا بتاتا ان يخطوا خطوة أخرى وراء زعمائهم الرسميين فى البرلمان لموازرة سياسة لا تتفق وتعاليم الاحرار فى شيء. وانى لأرانى مدفوعا لمشاركة المؤلف فى اعتقاده واعتذاره عن جهل الشعب الانجليزى ومن بينه الوزراء. فانى لأذكر جديدا كيف أن هذا الراديكالى الطيب القلب «السير ويلفريد لوسون» عند اطلاعه فى صيف سنة ١٨٨٢ - بينما كانت مدافع اسطول «السير سيمور» تطلق قنابلها على الاسكندرية من غير ان يعرف السبب فى ذلك الاعتداء - على كراسة صغيرة عنوانها «نهج المصريين - قصة شائعة» خلص فيها مؤلفها بصورة تستوقف الانظار ما جاء فى الكتاب الزرق عن دسياسة القرض الذى دفع حكومتنا الى القيام فى وجه الشعب لمصر من جاعة

قضية دائني مصر فضيتها - قال في استغراب واندهاش: «لو ان هذه الكراسية نشرت منذ شهر لما رضى «المستر غلادستون» عن هذا الظلم والعسف» وهو قول حق . فان الكراسية طبعت ست مرات في مدة لا تتجاوز ستة أسابيع . وكانت تقيجتها ان أثارت ثائرة السخط وتوبيخ الضمير في نفس كل من قرأها من الاحرار الصادقين . ومع ما أحدثته هذه الكراسية من رد الفعل الذي لم يأت الا بعد ان أزف الوقت وأصبح في حكم المستحيل وقف ربحي الحرب فانه جرح سمعة حكومة ذلك العهد ودفعها الى اعلان رغبتها في اصلاح خطتها نحو المصريين مما أدى الى هذه الوعود المقدسة التي قطعت لها مراراً وقد اتبنا عليها في آخر هذه المقدمة - والتأكيد فيها بأن حقوق المصريين بصفتهم شعباً حراً ستبقى محترمة وان قسطاً وافراً من حريتهم الدستورية سيجرد اليهم .

وقد مضى على هذا الحادث ثمانية وعشرون عاماً نفذت في خلالها الكراسية المذكورة التي وضعها المستر سيمور كيز منذ زمن بعيد كما أن الحادث نفسه أصبح نسياً منسياً اللهم الا اذا استثنينا نفر القليل من الساسة الذين شهدوه ولا يزالون أحياء الى اليوم . وقد اسدل الستار على الفضائح المالية التي نتجت عينا الكراسية وهي الفضائح التي لم يستطع احد تحديدها أو تفضيها الى هذه الساعة حتى انى لأرتاب فيها اذا كان ثمة رجل واحد في الوزارة الحاضرة - وزارة «المستر اسكويث» - خلا اللورد مورلي «على ما يحتمل» له قل الماسم بكيفية تدخلنا في مصر .

وانى اعتقد أن «السير غراى» نفسه يجهل جهلا مطبقا تاريخ
الاحتلال كما ان مجلس العموم أصبح الآن خاليا من وجود عضو
انجليزى واحد لا ينتمى لحزب يستطيع ان يقدم لمجلس من ذهنه
الخاص المعلومات المتعلقة بذلك الاحتلال . ولعل السير تشاولس
ذلك هو العضو الوحيد الذى يستطيع القيام بهذه المهمة ولكنه
لا مراما قد انزمت الصمت . وهناك شخص آخر قدير شجاع يستطيع
الكلام فى الشؤون المصرية هو المستر جون ديلون وهو ليس
نائبا عن احدى الدوائر البريطانية بل هو ايرلندى يطالب بالحكم
الذاتى .

وماذا كانت نتيجة هذا الجهل المطبق ؟ كانت نتيجة ان رسخت
فى نفس الجمهور طائفة من الخرافات الشبيهة بالرسمية خاصة بملاقاتنا
بمصر وكلها مناقضة للحقيقة ، هذا فضلا عن أن الكلمة النافذة أصبحت
الآن للأشخاص الذين يهمهم من الوجهة المالية بقاء احتلال انجلترا
لوادى النيل موهمين الشعب بأن ادارة شئون مصر فى الماضى كانت
ظاهرة ناجحة وأنها ستكون كذلك فى المستقبل . وأولى هذه الخرافات
وأكثرها ذيوغا هي أن ظهور انجلترا على المسرح المصرى كان بآدى .
ذى بدء عملا من أعمال الخير المحض ا ففى مثالا لم تكن مسئولة عن
وقوع مصر فى الدين بل انها أنقذتها من الافلاس والخراب ، وانها منذ
ذلك الحين نجحت نجاحا مطردا فى ادارة المالية المصرية ، وانه ليس ثمة

مجال للارتياح في نواحيها الرسمية ، وان الرخاء الذي تتمتع به مصر
راجع الى مجهوداتها ، وان الفلاحين أصبحوا الآن في مجبوحة من
العيش لم يألفوها من قبل ، وان مصر الحديثة اذ كفرت — كما يقول
« السير غراي » — بتلك النعمة فليس يرجع ذلك الى غلط انجلترا وانما
يرجع الى ضعف ذاكرة الجيل المصري الحاضر والى سلبية الامم في
نكران الجليل.

ويحتمل جدا أن « السير ادوارد » نفسه يؤمن بتلك الخرافة كما
ذكرناها هنا . ولكن إيمانه هذا لا يجعلها حقيقة . واني أرجو ان يفيد
هذا الكتاب هو وزملاءه الذين يفوقونه جهلا . أما فائده لهم شخصيا
اولا من عدم من الاحرار فهي أنه يطلعهم من جديد بتفصيل أوفى
مدعم بالتواريخ الى وقتنا هذا ، على قصة الكراسي المنسية ويعيد الى
ذاكرتهم الخطأ الاول الذي ارتكبته انجلترا حيال المصريين بصفتها
دولة تقرر القروض توطئة لاستعباد مدينتها اعتدادا بسطوتها الحربية ،
وبكشف لهم الستار عن حقيقة الموقف المالي الحاضر . أي انه يخولهم
فرصة نادرة — بلا احتياج للتعقيد في الوثائق الرسمية التي لانهاية
لها — للوقوف على حقيقة تاريخ مصر المالي في خلال الاربعين عاما
الماضية . واذا ذلك يستطيعون أن يفرقوا بين الحق والباطل بعد ان
طال أمد تخدير الضمير الوطني وتغاضيه عن سلسلة أعمال المسف الجناية
بفعل شرفمة الانصار الرسميين وفي طليعتهم اللورد كرومر وهو أظلمهم

جميعاً استحقاقاً للثقة.

وسوف لا يجد القراء في هذا الكتاب ما يتعلق شرفنا القومى ولكنهم سيجدونه اهدى لهم من غيره وربما اعانهم على ان تسترد ضمائرهم ما فقدته من قوة التمييز بين الهدى والضلال . ومع اننى قليل الثقة بأن يتأثر به موظفو وزارة الخارجية - وهم الذين يمدون الوزير بما هو فى حاجة اليه من البيانات والمعلومات - فيشيرون بانتهاج سياسة أخرى هي أدنى الى قواعد الشرف ولا نصاب - فاني احسب انه ان ينجب الخيبة كلها من يستند الى مبادئ الشرف والعدل فى مخاطبة الوزارة مجتمعة . ومهما يكن من شئ فان السعي فى هذا السبيل لا يذهب سدى واني ليسرنى ان يقترن اسمى بكتاب هذه غايته . ولما كانت المسائل المالية مما لا نسيغه نفسى فقد كنت عاجزاً عن البحث فى مالية مصر فى كتاب خاص بى . ولكن طول خبرتى باصول المسألة المصرية يعجزنى ان اعترف بلا تردد بالمزية العظيمة لما ذكر فى هذا الكتاب بشأن هذه المسائل وسيجد القراء كيف صيغت الحقائق فى قالب يستوعب الانظار بطريقة لا عهد لى بها فى كتاب سابق

واليك بياناً بالخرافات الرسمية الزائفة التى تذاع بين الجمهور مما فنده الكتاب تفنيداً تاماً .

ثولاً - ان مصر قبل تدخاها فى شؤونها كانت دولة همجية غارقة فى بحار الجهالة لا قانون لها ولا نظام مجردة من الوسائل العادية الاولى

لصيانة الارواح والاموال !

ثانيا - ان تدخلنا لم يكن بمحض ارادتنا بل سافقتنا اليه ظروف خارجة عن طوقنا !

ثالثا - ان امتداد اجل الاحتلال كان بالرغم منا وذلك لاسباب أخرى خارجة أيضا عن طوقنا

رابعا - ان مصر مدينة لانجلترا بكل رخائها المادي الحاضر ،
خامسا - انه يجب صبرا ان نشكرنا بصفة خاصة لاننا انقذناها من الافلاس !

سادسا - ان ادارتنا المالية كانت تنطوي على النزاهة وان النجاح المطرد كان حليفها !

سابعا - ان واجبتنا حيالها وحيال انفسنا هو الاستمرار على تلك الادارة !

ثامنا - ان المصريين عاجزون عن فهم مصالحهم ؛

تاسعا - اننا لو جلونا عن مصر لسادت فيها الفوضى !

عاشرا - ان الحكم الذاتي قد جرب حديثا في مصر وأخفق فمن العبث اذن المثابرة على ذلك الطريق وان خير حكومة لها هي الحكومة الاستبدادية المكونة من الاجانب !

وسيرى القارىء بعد البحث العادل ان ليس بين تلك الخرافات خرفة واحدة يمكن ان يقال انها حقيقة أو شبه حقيقة ولكن لا يوجد

لسوء الحظ بيننا معشر الانجيز الا القليل ممن يمكنه ان يعرف بالضبط مواطن المبالغة ومواضع الكذب والتشويه ، أولديه الرقت الكافي لتثقيف نفسه بمراجعة الوثائق الصحيحة . وسيجد القارىء الشئ الكثير من تلك الوثائق في الكتاب الحاضر . وانى الفت نظر اعضاء مجلس العموم بصفة خاصة الى الفصول الاخيرة من الكتاب المتعلقة بمالية السنوات الست التى أعقبت إلغاء صندوق الدين وخصوصاً الفقرات المتعلقة بالعبء المالى الذى وضع على كاهل مصر لخدمة المصالح الانجليزية فى السودان ، وكذلك الى النزاع الذى شجر حول مد امتياز شركة قناة السويس وسيجد القارىء بشأن النقطة الاخيرة فى الخاتمة نص التقرير الشهير . الذى وضعت له لجنة الجمعية العمومية واصر السير ادوارد غراى زهنا طويلا على ان لا يعرضه على البرلمان ، وقيل عنه إنه دليل على عجز الجمعية العمومية مع انها أظهرت فيه بالحجج الدامغة والبراهين القاطعة ما كان يرد ان يضحى به فى ذلك المشروع من المصالح المصرية . ولعمري ان اخفاء مثل ذلك التقرير عن البرلمان طول دور انعقاده الماضى مع انه ينبئ عليه حكمنا على طلب المصريين للحكم الدائى ، لدليل جديد على سوء نية وزارة خارجيتنا بل ربما كانت اغرب ما جاء فى سلسلة التعويضات والا كاذب التى امتازت بهاء علاقاتها بمصر فى خلال الاربعين عاما الماضية . هذه هى فائدة الكتاب للقراء الاحرار . أما جماعة الاستعماريين الذين يستوي لديهم الحق والباطل والذين لا يعرفون أن لانجياترا مهمة

أخري في هذا العالم الا بسط ممتلكاتها واستنزاف ثروة الامم الشرقية التي يوقعها الجدل العائر في قبضة يدها، فاني أسلك بهم سبيلا في البحث اهدي الى الغرض . وقد لا تخلو من فائدة للاحرار متى قرنت بالحجة الاولى حجة العدالة والشرف . فان وادي النيل أصبح بسبب طول احتلالنا له يعتبر مستعمرة بريطانية لنا فيه حقوق ومصالح دائمة معترف لنا بها من جميع دول العالم وسيظل معترفا لنا بها (١) وهذه أيضا خرافة تنطوي عل شيء من الخطر . وقد ساعد على انتشارها بين ظهرائنا جهلنا بسياسة أوروبا العامة وأحوال الدول العظمى ومطامعها . ولو كلف المرء نفسه بالقاء نظرة على خريطة العالم القديم وموقف مصر واشرافها على طريق المواصلات بين البحر المتوسط والبحار الهندية لأدرك أن هذا المركز مهما كانت أهميته في نظرنا (مع أننا دولة بحرية نائية لنا طريق بحري آخر) لوقعه على أخصر طريق لنا الى الهند ، فان له أهميته وخطره كذلك في نظر دول القارة لاوربية التي تملك تنورا على البحر المتوسط وهي أهمية حرية بأن تزداد وتتضاعف على مرور الايام كلما ازدادت تجارتها البحرية تفوقا على تجارتنا . وليس برتاب أحد في أنه سيأتي يوم قريب تدخل فيه المانيا في عداد دول البحر المتوسط ، فليس من المعقول وقشد أنها هي أو النمسا أو ايطاليا . مع ما هن عليه من طموح تجارى وحلف سياسي - لا يكثر ثن بموقف مصر السياسي

(١) لقد غيرت الحرب العالمية مذهب اليه صاحب المقدمة من الاراء العرب

أو أن يسمح ببقائها في قبضة انجلترا وهي أكبر من يتافسهن في تجارتهم مع أنه ليس لها حق في مصر وليست لها فيها مصالح مباشرة تعمل مصالحهن . والواقع أنه لم تعترف دولة من هذه الدول بمحقنا الدائم في احتلال وادى النيل وليس في نية دولة من الدول أن تسكت عيه متى سئحت الفرصة للملائمة للمصالح بسحبه . وعندى أن فرنسا وان كانت قد اتفقت معنا كتابياً منذ ست سنوات على المسألة المصرية في مقابل تساهنا معها في المسألة المراكشية فإنها لن ترضى عن ضم مصر الى الامبراطورية البريطانية أو عن بسط أى نوع من أنواع الحماية الدائمة عليها . وأقل احتمالاً من هذا أن تنزل لنا الحكومة التركية أو السلطان - وهو سيد مصر الشرعي - الا تحت الضغط الشديد - عن حق دائم في الاحتلال أو ما يسمى حقوق تركيا في مصر بصفتها جزءاً لا ينفصل عن الامبراطورية العثمانية . وقد تكون حكومة الاسنة الحاضرة شديدة الرغبة في الاحتفاظ بالعلاقات الودية معنا ولكن لا ينتظر أن يذهب بها الحرص على هذه العلاقات الى أكثر من موافقتنا على ارجاء البت في الموضوع .

لذلك فانه من السخف أن نتظر صيرورة مصر ملكاً لنا من طريق القانون القانون أو من طريق السياسة أو من طريق «التلصص أو الشراء» كما قال غلادستون من قبل . فعلى المستعمرين البريطانيين أن يطرحوا هذه الامال بتاتاً إذ لن يجيز لنا من يهمل أمر مصر أن ندعها

في امبراطوريتنا .

وقد يسمح لنا مركزنا الفعلي بان نحفظ بمصر بضع سنوات أخرى وهو مركز المحتل لولاية عثمانية احتلالا غير مألوف (كما قال المستر بلنور) ولكن ذلك رهن باليوم الذي ترى فيه تركيا أو الدول الأوروبية أن ليس من مصلحتها إطالة أمره أو باليوم الذي لا تستطيع فيه قواتنا الحرية لإرغام العالم على الرضا ببقائنا في وادي النيل .

وبعد فاني أقدم الى الذين يتشبثون بالبقاء في مصر بالحق أو بالباطل أن يفكروا فيما عسى أن يكون عليه موقفنا متى أزفت ساعة الحساب . ولقد ثبت لقوم في زمن الزرد كرومر اثني عشرة سنة أو أكثر يظنون أننا نمدرج المصريين ان أن يرضوا باحتلالنا بلادهم عسكريا وادريا وكانت حجةهم في ذلك أن ما نمنح به مصر من السلام والرخاء المادي وهـ تتمتع به من العمل في ظل القوانين النماءية وهـ حرية صحفية ووجود نظام تشبه النظم الحرة ولزمن بعيد - كافي لابقاء الشعور الوطني في صفنا فيما لو نشبت الحرب بنا وبين أي دولة أوروبية وبو كانت مع السلطان نفسه ؛ رتب بلنمت الثقة بالورد كرومر بعد زوال المعارضة الفرنسية في سنة ١٩٠٤ - رضم فرنسا الى جانب انكلترا الى حد أنه اقترح فعلا على وزارة الخارجية الاستغناء عن حامية القاهرة وتحويل نفقاتها لغير الضرورية الى جهة أخرى ؛ ولكن ذلك الحلم كان قصير الاجل . فم تكدم سنة واحدة على ذلك الاقتراح عندهم اندفع الورد

صكرومر الى الدخول مع السلطان في نزاع اجترأ أن يظهر فيه يظهر المدافع عن حقوق مصر الارضية ، حتى أدرك لشدة دهشته أن مصر الوطنية على بكرة أبيها ضده الى حد أنه جعل يظن أن في الامر احدى مؤامرات الجامعة الاسلامية . ثم أعقبت ذلك حادثة دنشواى التي كشفت الستار عن الحق المتغلغل في نفوس المصريين ضد الاحتلال الانجيزى وكان فيها القضاء المبرم على أحلامه . فلم يأت عام ١٩٠٦ حتى جعل بلع في طلب قوات أخرى لتعزير الحماية التي كان يشير في سنة ١٩٠٤ بالاستغناء عنها .

اننا لاجل الاحتفاظ بمركزنا غير الشرعي الذي زججنا فيه بأنفسنا في مصر ندوس حرمة القواعد والاحوال التي قررتها الانسانية المتمدية ، ذلك أنه لاحق لنا في وادى النيل حتى ولاحق الفتح نفسه . ومع ذلك فاننا لا تزال نعتبر أنفسنا - ولو من الوجهة الاسمية على الاقل - على أنهم أصفاء مع المصريين وندعى أن وجودنا على ضفاف النيل ليس الا بصفة صدقاء للخيديو أو ضيوفه . لعمرى إننا قد نرغم على الجلاء في ظروف شائه كالتي يجهد « السير غراى » نفسه لتعاشيها ويومئذ لانستطيع أن نخدع أنفسنا بتلك العبارات انبراقة كحب الخير أو خدمة الانسانية بل إن غشنا الذي طال أمده سيمحق بنا .

دلى اني أتساءل ماذا عسى أن تكون تلك المصلحة المادية - حتى من الوجهة الاستعمارية - التي نخدمها بتشبتنا بالبقاء في مصر ؟ ليس

لانجلترا في وادي النيل فائدة تذكر اللهم الا بعض المناصب العالية ذات المرتبات الضخمة التي يتربع فيها نفر من أبناء أعيان الانجيز وكبارهم . فبرغم وجودنا في مصر تلك المدة لم نشرع حتى في استثمارها . و تلك ترى فرنسا واطاليا واليونان ممثلة في جالياتها أكثر من انجلترا . ولولا جيش الاحتلال وبعض مشات الرعايا الملطيين خلالا وادي النيل بتاتا من الانجيز . هذا فضلا عن أننا ليس لنا في مصر مزايا تجارية ليست للأمم الأخرى . فلا يكاد يوجد بين ملاك الدلتا أو متاجر القاهرة مالك أو متجر انجليزي واحد . فتشبهنا بالبقاء في مصر لا يمكن أن يعود بالفوائد الاعلى شذمة من الموظفين الانجيز وبعض الرأسماليين (وأغلبهم من اليهود) ونفر من أصحاب المصارف والمقاولين وساسة الشركات فقط . أمن أجل هذه الشذمة ومن أجل المجد الاستعماري ندأب على تعريض أنفسنا للخسارة وتحمل العار الذي لا يحق ؟ لعمري إن مسألة حتى لو قيست بالدراهم والدانير لاتوازي هذا لمن الباهظ . ملحوظة : واني أردف هذه المقدمة بنبذة من أشهر الوعود التي قطعها باسم انجلترا ممثلوها الرسميون وفيها استهجان الاحتلال من الوجهة القانونية والادبية . واني الفت اليها أنظار القراء ممن قد يقدم التشكسل عن استبعاد القضية بمخذ فيرها أو الذين تحجرت ضمائرهم فلم يعودوا ينجلون من السكت . يهود قطعت منذ ثلاثين عاما فقد تفيد الذكرى في وخر ضمائرهم .

وعود إنجلترا

في يوم ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ صرح « اللورد غرانفيل » في رسالته المسماة « مصر » صفحتي ٢ و ٣ بما نصه :

« ان ما ترمى اليه سياسة حكومة جلالة الملكة هو رفاهية مصر وتمتعها بالحرية التامة التي حصلت عليها بموجب الفرمانات السلطانية العديدة .. انه لا مندوحة لنا عن ان نكرر ان إنجلترا لا تبغى قيام وزارة مشايعة لها في مصر لان حكومة جلالة الملكة تتمدّدان وزارة كهذه لا تقوم الا على تأييد احدى الدول الاجنبية او على مالا احد المعتمدين السياسيين الاجانب من النفوذ الشخصي - لا محالة مخففة على السواء في خدمة بلادها وخدمة الدولة الاجنبية التي يظن انها قائمة لخدمة مصالحها ».

وفي يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ خطبت جلالة الملكة « فيكتوريا » في البرلمان وقالت :

« سأبذل أقصى ما لدي من النفوذ للاحتفاظ بالحقوق لموجودة فعلا سواء أكانت اقرتها الفرمانات السلطانية ام الاتفاقات الدوائية المختلفة وسيكون ذلك بروح حب الخير لحكومة البلاد وترقيه نظمها ترقية مقرونة بالحرز والحكمة.

وفي يوم ٢٥ يونية سنة ١٨٨٢ وقع اللورد دوفرين وممثلو الدول العظمى الخمسة عهد البراءة الخاص بمصر. وقد جاء في صفحة ٣٣ منه ما يلي :

« تتعهد كل من الحكومات الممثلة هنا - فيما قد يعمل بالاتفاق
بينهم من الترتيبات لتنظيم شؤون مصر - بأن لا تسعى لامتلاك شيء
من أراضيها او للحصول على أى امتياز خاص أو أية مزية تجارية لرعاياها
عدا الامتيازات العادية التي يصح أن تشترك فيها رعايا الدول الأخرى » .
وفي يوم ٢٨ يولية سنة ١٨٨٢ نشرت الوقائع المصرية صورة الخطاب
الذى ارسله « الاميرال سيمور » بتاريخ ٢٦ يولية سنة ١٨٨٢ الى المفوض
له « الخديوى توفيق » وقد جاء فيه :

« أظن ان الوقت ملائم لان أؤكد اسموكم من جديد بصفتي
اميرال الاسطول الانجليزى أن حكومته بريطانيا العظمى ليس لها
غرض مطلقا في فتح مصر او التعرض لدين المصريين وحريةهم بحال ما
بل ان غايتها الوحيدة هي حمايه شخصكم (كذا) وحمايه الشعب المصرى
من الأتارين » .

وفي يوم ٢٥ يولية سنة ١٨٨٢ خطب السير « تشاراس ديلاك »
في مجلس العموم فقال :

« ان غرض حكومة جلالة الماسكة بعد تخليص مصر من الطغيان
العسكرى أن تترك الاهالى أحراراً في ادارة شؤونهم (كذا) ..
ونحن نرى أن خير لوسائل الخدمة مصالح انجلترا ومصر على السواء هي
أن تقوم في مصر حكومة حرة لاحكومة مستبدة ... فنحن لا نرغب
مطلقاً في أن نرغم المصريين على العمل بما نسميه لهم من نظم أو قوانين

بل تفضل أن يترك الخيار الحر لهم وحدهم . . اتنا لا نريد فقط أن نظل
النظم الموجودة في تلك البلاد محترمة بل أن لا تقوم المصاعب مطلقاً في
سبيل ترقيتها ترقية منطقية على الحكمة . فلا نرغب مطلقاً في أن نمد
يدنا الى شؤون البلاد الداخلية أو أن نحول دون حكم البلاد بواسطة
أبنائها الا بحسب ما تقتضى به الضرورة القصوى (كذا) . أن واجب
الشرف ليحتم على هذه البلاد (انجلترا) أن تظل مخلصه صادقة لمبادئ
النظم الحرة التي تفخر بها .

وفي يوم ١٠ أغسطس سنة ١٨٨٢ صرح « المستر غلادستون » في
مجلس العموم بما نصه :

« ان في استطاعتي الذهاب الى أبعد من ذلك الحسد بأن أجيب
حضرة العضو المحترم الذي تسأل : هل في نيتنا احتلال مصر احتلالاً
دائماً : بأن من الامور التي لا تقبل الجدل اتنا لا ننوي بتاتا القدوم على
عمل مثل ذلك العمل والا كان مناقضاً لمبادئ حكومة جلالة الملكة
وأرائها مناقضاً للعهود التي نطمنهاها لأوروبا وأستطيع الذهاب الى أبعد
من ذلك فأقول انه مناقض لآراء أوروبا نفسها . »

وفي رسالته الثانية عن مصر صفحة ١٠٩ بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة
١٨٨٢ كتب (اللورد دوفرين) مياثي :

« لقد قلت لكل من سألني عن موقفي حيال المسألة المصرية أن
لانية لنا أصلاً في الاحتفاظ بالسلطة التي آت اليها بهذه الطريقة بل

أن غرضنا الاسمي أن تسير علاقاتنا مع المصريين بطريقة تجعلهم يعتبروننا بطبيعة الحال أصدقاء صميمين ونصحاء مخلصين . فبناء على ذلك لا نريد أن نفرض عليهم بطريقة عرفية ما يمن لنا من الآراء أو أن نقيمهم تحت وصايه مثيرة لعواطفهم .

وذكر (اللورد غرانفيل) بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ في رسالته الثانية الخاصة بمصر صفحة ٣٣ ما يأتي :

« عليك أن تخطر الحكومة المصرية بأن حكومة جلالة الملكة راغبة في سحب جنودها من مصر متى سمحت الظروف بذلك وان الانسحاب قد يكون على دفعات مختلفة الزمن وفق ما تسمح به سلامة البلاد . وترجو حكومة جلالها أن يكون بقاء القوة الحاضرة في مصر قصيراً جداً . »

وكتب (اللورد دوفرين) بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ في رسالته السادسة عن مصر صفحة ٤١ ما نصه :

« لقد أصبح من المعترف به ان بلاد الخديو خارجة عن دائرة الحرب الاوربية أو المنافسات الدولية . »

وقال في صفحة ٤٣ من الرسالة نفسها ما نصه

« ان وادي النيل لا يمكن ادارته من لندن . فاية محاولة من جهتنا للقيام باعباء من هذا القبيل خلية بأن تجعلنا موضع كراهة المصريين وارتياهم . بل ان القاهرة نفسها تصبح وقتئذ بؤرة لما يكاد لنا من

الدسائس والمؤامرات الاجنبية فلا يمضى وقت طويل حتى نرى أنفسنا مضطرين الى التخلي عن دعوانا في ظروف شائنة واما الى الشروع في ضم البلاد نهائياً . أما لو قنعنا بالحد الاوسط في النفوذ وأفهمنا المصريين أننا بدلا من أن نبغى حملهم على قبول حكم استبدادي غير مباشر نعمل بإخلاص على اعدادهم لحكم أنفسهم في ظل صداقتنا الثابتة ، الدعائم فانهم لا يعدمون أن يعلموا . أننا من جهة أول الامم الاوربية اهتماما برفاهتهم وأمنهم ومن جهة أخرى أننا أزهد الامم في أن نجعل ما أولتنا الحوادث من النفوذ ينحط الى أن يسكون . تظهر سيطرة من شأنها إثارة النفوس واحفظها أو القضاء على سجيته الوطنيه والحرية اللتين نفاخر بانمائهما حيثما نزلنا .

وقال في الصفحة ٥٠ من الرسالة نفسها مانصه .

(ونتم نظام آخر لاغنى عنه لجعل النظم السالفة الذكر ناجحة مثمرة ذلك هو الصحافة الحرة) .

وفي لرسالة نفسها صفحة ٨٣ قال مانصه .

« لو أن المهمة التي عهد الى اداؤها كانت قاصرة على وضع شؤون مصر على قاعدة ولاية هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر ، أو لاختضعت يد الحاكم العام القادرة كل شيء لارادته فلا تنقضى خمسة أعوام حتى تتضاعف ثروة البلاد ورفاهيتها ، بازدياد مساحة الأراضي المزروعة فيها وما يرتب على ذلك من تعاظم الدخل وبإلغاء الرق والسخرة

جزئياً ان لم تقل كلياً وبتقرير العدل واصلاحات أخرى نافعة . بيد ان المصريين إذ ذاك يقولون بحق انهم اشترؤا هذه المزايا بشمن غال هو استقلال بلادهم . وفضلا عن ذلك فان حكومة جلالة الملكة قد وعدت بانها لا تنحو هذا النحو .

وذكر في الصفحة نفسها مانصه :

« ان مجرد منحنا البلاد نظماً نيابية دليل على نزاهة أغراضنا وما كنا لنفعل ذلك لو أن نياتنا كانت منصرفة الى بقاء حكومة مصر خاضعة لأوامرنا . لانه مهما عظم سلطان الدولة الحامية على حكومة مستبدة ضعيفة لا يبقى له أثر مع وجود مجلس نيابي أهني .

وفي ٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ صرح « المستر غلادستون » في مجلس العموم بقوله .

« إن الدول الأوروبية الأخرى لتدرك تماماً ما تضمره الحكومة البريطانية من المقاصد العامة وهي مقاصد قد تعطي بالطبع حقها من مراعاة الظروف ولكنكم أصدرت واحتفظت بها لآعلى أنها بلاغات فحسب بل على أنها فوق ذلك عهد وموائق . »

وفي يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ صرح « المستر غلادستون » في مجلس العموم بما يأتي .

« ان اشك والارتياب اللذين يخامر ان بعض الناس سببهما رغبة بعضهم في احتلال مصر احتلالاً أبدياً وضمتها إلى الامبراطورية

الانجليزية نهائياً وهي غاية لعارض فيها أشد المعارضة ولا تقبل بحال ما الاشتراك في أى عمل يؤدي إلى تحقيقها . فنحن نقاوم فكرة الضم وكل ما يقرب منه كما أننا نقاوم كل قول يدعو إلى توقعه . نعم نقاوم ذلك كله لأنه منافع لمصالح إنجلترا ومخل بواجبنا حيال مصر نقاوم من أجل تلك الومود المقدسة الصريحة التي قطعناها للعالم بطريقة جديدة وفي ظروف عصبية . وهي وعود اكتسبتنا ثقة أوروبا عامة في حوادث غاية في الخطر والخرج . وإذا صح القول بأن لبعض الومود حرمة تحتم مراعاتها أكثر من غيرها فاني للومود التي قطعناها بشأن مصر حرمة خاصة توجب البر بها . على أننا نشعر أيضاً بأن الاحتلال إذا تعدى أجله حداً معيناً قد يفضي إلى الضم ولهذا فانا سنحرص بكل ما استطعنا على أن لا يتخذ الاحتلال بالتدريج صفة الدوام والاستمرار ... وبالطبع لا نستطيع تحديد يوم الانسحاب النهائي ولكننا سنبدل وسعنا لانيتم الجلاء بأقصى سرعة ممكنة . ان الشروط التي نستطيع معها الجلاء هي كما صرح بها « اللورد غرانفيل » وتتلخص في استتباب النظام في البلاد واعداد الوسائل اللازمة لحفظ سلطة الخديو ... ان السيد المحترم (السيرس . نورثكوت) ينظر اليها كما لو كنا عقدنا النية على البقاء في مصر إلى أن توجد نظم بالغة حد الكمال المطلق . ولكن مثل هذه الرغبات لا تحوم بنفوسنا البتة ... بل نريد - وإني أتكلم بلغة يفهم الناس - أن نهيش لمصر أسباب النهوض ، ومنى ضمنا لها النظام وواجبنا

فيها قوة مدنية وحرية كافية لحفظ النظام مع رجل فوق عرشها تثق
بمدله وبره ونظام قضائي بديره ورجال اكفاء تحت رقابة مستتيرة وإذا
ما وضعنا بها أساس نظم تشريعية غرست فيها بعض بذور الحرية - إذا
ما فعلنا هذا كله فأننا نعتقد أن قد تم واجبتنا .

وفي رسالته الـ ٢٣ صفحة ١٣ بتاريخ ١٦ يونية سنة ١٨٨٤ صرح
« اللورد غرانفيل » بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة ... ترغب أن يتم الجلاء في بدء سنة
١٨٨٨ علي شرط أن توافق الدول العظمي وتتشذ علي أنه لا ينجش من هذا
العمل علي السلم والنظام » .

وفي يوم ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥ صرح « اللورد دربي » في مجلس
اللوردات بما يأتي :

« لم يرح أذهانتنا من أول الامر أن يكون احتلالنا لمصر مؤقتاً
غير بعيد الاجل فنحن لا نريد أن يكون الاحتلال دائماً ... وقد عاهدنا
هذا البلد وعاهدنا أوروبا علي ذلك فاذا ما اتبعت سياسة أخرى فلن
تكون لنا يد فيها » .

وفي يوم ١٠ يونية سنة ١٨٨٧ صرح « اللورد سالسبرى » في
مجلس اللوردات :

« بان لارغبة لنا في إعلان الحماية علي مصر لان حكومة جلالة
الملك طالما تعهدت بانها لا تريد القيام بذلك العمل ... وقد أسهب

صديقي النبيل في ذلك لوعده ونطقه بالحق عندما قل إنه تعهد ما بـرح
مثلاً أمام أعيننا ... فالحقيقة التي لا ريب فيها هي أن وجودنا في مصر
الذي لم يعترف به أى اتفاق ... هو الذى أثار فى نفوس رعايا السلطان
شكوكاً لا مسوغ لها فى نياتنا .

وفى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٦ صرح (اللورد سالسبرى) فى
مجلس اللوردات بما يأتى .

« ولا مندوحة لى عن الرد على صديقى النبيل الذى يطالبنا بأن
نحول مركزنا فى مصر من أوصياء لى ملاك وأن نعلن أن اقامتنا فى مصر
هى قائمة خالدة - لا مندوحة لى عن ادأذكره بأنه لا يقدر تزاماً حرمة اليهود
المقدسة التى قطعها حكومة جلالة الملكة والى لا مناص لها من الاحتفاظ
بها . فى مسألة كهذه لا نستطيع التفكير فى أى طريق اسهل أو أجدى
علينا ، ذلك لان الطريق الوحيد الذى لا تحول لنا عنه هو الطريق الذى
تقضى عهدنا وقانون أوروبا باتباعه »

وفى أول مايو سنة ١٨٩١ صرح « مستر غلادستون » فى مجلس
العموم بما يلى .

« لا يسعنى الا أن أبدي موافقتى .. بان احتلال مصر هو بمثابة
عبء ثقيل ومشكلة من المشاكل ، ون احتلال وادى النيل بصفة دائمة
يكون منافر لسياستنا التقليدية فى حين انه مناقض لقوانين أوروبا .
ولن اكوزانا لرجل الذى يضع مبدأ جديد مؤداه اننا استكشفنا

واجباً يجمعها في حل من التعهدات والمواثيق التي قطعناها على أنفسنا
بمحض إرادتنا... فالأمر الذي لا يسلم معه شرفنا من الأذى هو أن
تكرر بتاتاً أننا مرتبطون بعهود مقدسة تحول دون فكرة الاحتلال الدائم
وأن نفسر ذلك الاحتلال الذي لانهاية له تفسيراً يحول لأعتبارات فرعية
دون نفاذ التعهدات التي قطعناها).

وقد نص الاتفاق الفرنسي الانجليزي المعقود في ٨ إبريل سنة
١٩٠٤ على :
(أن حكومة جلاله الملك تعلن أنها لاتنوى مطلقاً تغيير موقف
مصر السياسي).

وذكر (الأورد كرومر) في تقريره سنة ١٩٠٧ صفحة ١٢ .
(أن هناك مصاعب لا يمكن تذليلها تحول دون إعلان الحماية
الانجليزية على مصر . فأولا يتحتم تغيير موقف البلاد سياسياً . وهذا
يناقض مانص عليه الاتفاق الفرنسي الانجليزي المعقود في ٨ إبريل سنة
١٩٠٤ بأن المتعاقدين لا ينويان تغيير موقف مصر السياسي).
وفي ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٠٨ حادث محرر المقطم (السير الدون
غورست) حديثاً اعترف (السير غراي) في البرلمان بأنه رسمي إفسأله

المحرر السؤال الآتى :

« يقال أن في نية بريطانيا العظمى أن تعلن قريباً حمايتها على مصر أو تضمها نهائياً إلى الامبراطورية الانجليزية . فهل يسمح جناب «السير غورست» أن اسأل عما إذا كانت الاشاعة صحيحة أو كاذبة ؟

فاجابه «السير غورست» « ان الاشاعة لا أساس لها على الاطلاق ويمكنك تكذيبها صراحة . فقد ارتبطت بريطانيا العظمى مع تركيا والدول الاوربية بعهود ومواثيق رسمية تقضى باحترام سلطة الدولة صاحبة السيادة على مصر . فانهلتر التحافظ على تلك الوعود التي كررتها عند إبرام الاتفاق الفرنسي الانجليزي . فقد صرحت في تلك الاتفاقية بأنها لا تنوى بتأثير مركز مصر السياسى ، ولا يرغب الشعب الانجليزى ولا حكومته في نقض تلك العهود » .

وفي الصفحة الأولى من تقرير سنة ١٩٠٩ كتب «السير غورست» يقول :

« يوجد بين الطبقات المتعلمة الراقية في مصر طائفة محدودة ولكنها آخذة في الازدياد تدريجاً ، تهتم بالمسائل المتعلقة بحكومة البلاد وإدارتها . وهذه الطائفة تطمح بحق إلى أن تعاون في تعجيل اليوم الذى تصبح فيه مصر قادرة على حكم نفسها بلا مساعدة من الخارج . ولما كانت هذه أيضاً هي الغاية التى تتجه نحوها السياسة الانجليزية فلا تنافر في المبدأ بين عناصر الاصلاح للمصرية وعناصر الاصلاح الانجليزية »

وفي الصفحة ٤٩ من التقرير نفسه قال :

« إن السياسة التي أقرتها الحكومة الانجليزية منذ الاحتلال لم تتغير بحال ماوهي قائمة على أساس أعداد المصريين لحكم أنفسهم بأنفسهم ومساعدتهم في نفس الوقت على التمتع بمزايا الحكومة القويمة » .

وفي الصفحة ٥١ من تقرير سنة ١٩١٠ كتب « السير غورست »

يقول :

« أن سياسة انجلترا في مصر لا تختلف بحال من من الأحوال عن السياسة التي تتبعها في سائر البلاد الواقعة تحت نفوذها وهي تلخص في تقديم رفاهية الاهالى على كل اعتبارات الاخرى » .

فهل رأيت في تاريخ معاملات انجلترا الامبراطورية صحيفة من الوعود مثل هذه في قداستها وحرمتها قطعت لتطرح فيما بعد في زوايا

النسيان ١١٧

.. انتهت المقدمة ❦ —

حاشيه للمعرب — إلى هنا انتهت سلسلة الوعود التي ذكرها المستر بلنت . وقد رأينا إتماماً للفائدة أن نثبت الوعود الأخرى بعد أن أذن لنا المرحوم المستر بلنت بنشرها .

صرح السير ادوارد ماليت القنصل الانجليزي العام في مصر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٨١ جلالة السلطان بما يأتي :

« إن حكومة جلالة الملكة لا ترمي إلى احتلال مصر أو ضمها

ولا تبغى بعملها إلا صيانة سيادة السلطان وتوطيد سلطنة الخديو)
وصرح اللورد غرانفيل لموزوروس باشا السفير التركي في لندن
في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بما يأتي :

(إنه بالرغم من جميع الاشاعات والريب التي تحوم حول مصر فليس
لنا أي غرض في العمل علي احتلالها أو ضمها اليها وكل ما نبغيه إنما هو
بقاء القديم على قدمه مع صيانة حقوق السلطان .

وصرح لورد غرانفيل لسفير الحكومة الروسية في لندن في ١٩
أكتوبر سنة ١٨٨١ بما يأتي :

(بأنه لم يكن ثمة أي غرض ذاتي لدى حكومة جلالة الملكة واؤكد
أن غرضها صيانة حقوق السلطان وبقاء لحالة الحاضرة)
وأرسل لورد غرانفيل وزير الخارجية البريطاني إلى السيد ادوارد
ماليت تلغرافاً في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ قال فيه :

« ان في علاقة مصر بحكومة السلطان لأقوى ضمان لها ضد أي
تدخل أجنبي وليس لنا غرض نرمي اليه الا صيانة استقلال مصر
الاداري الذي منحها إياه جلالة السلطان ولا يمكن أن تحاول حكومة
جلالة الملكة . ساس هذا الاستقلال لأنها ان فعلت تكون قد خالفت
تقاليدنا التاريخية الشريفة . »

...

وصرح لورد دوفرين سفير إنجلترا في الاستانة في ٤ نوفمبر

سنة ١٨٨١ بما نصه :

« صرحت اليوم للسلطان بأنه لا مطمح لانبجلا في مصر، والرأى العلم فيها بجمع على وجوب الاحتفاظ بالحالة الاصلية ، حتى أبدد بهذا التصريح ما يجرى بخاطر جلالته » .

وصرح لورد غرانفيل للمسيو تيسو سفير فرنسا في لندن في ٢٠ مارس سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

(اننا متفقون مع الحكومة الفرنسية على عدم التدخل الفعلي في أمور مصر أو احتلالها عسكرياً) .

وأرسل لورد غرانفيل الى الدول في يوم ١٠ يوليه سنة ١٨٨٢ منشوراً قال فيه :

(يقتصر عمل الاميرال سيمور في المستقبل بأزاء مصر على دفاع الاسطول الشرعى دون أن يكون ثمت غرض خفى للحكومة البريطانية) .

وصرح السير تشارلس ديلك وكيل وزارة الخارجية للمسيو تيسو السفير الفرنسى في ١٨ يوليه سنة ١٨٨٢

(بأنه لاهمة للجنود ابريطانية التى نزلت الى مصر الا العمل على استتباب الامن فى الاسكندرية .

وصرح المستر ثيلادستون رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس العموم فى ٢٤ يولية سنة ١٨٨٢ .

« بأن ليس لـإنجلترا مطمع في مصر وهي لا تبغى بأرسال جنودها إليها إلا إعادة النظام وتوطيد سلطة الخديو المفقودة . وقد صحت عزيمتها على أن تترك لأوربا وضع الحل النهائي للمسألة المصرية) .
وأرسل لورد غرانفيل إلى لورد دوفرين في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ تلغرافاً قال فيه .

« تشرف حكومة جلالة الملكة بأن تبلغ مؤتمر القسطنطينية بأنه متى تم الغرض العسكري فاتها استدعو الدول إلى وضع حكومة ثابتة في مصر » .

وقال المستر غلادستون رئيس الوزارة الانجليزيه في سياق خطبته في مجلس العموم في يوم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ .

« أعلن بأعلى صوني إلى العالم المتمددين أن ليس لـإنجلترا في مصر منافع خاصة وإنما هي منافع العالم أجمع . إننا لم نذهب إلى مصر إلا لتقذ شعبها من الظلم والاستبداد العسكري وؤكد أن إنجلترا انقيت الضمير لا ما رُب لها تسترها عن أعين الدول ولها الحق كل الحق في أن تطلب إلى هذه الدول الثقة بها والمطف عليها »

وصرح المستر غلادستون في مجلس العموم في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

« ليست في نية إنجلترا مطلقاً أن تقدم على احتلال مصر ولن تقدم عليه لأن إتيانه يناقض المبادئ التي أعلنتها حكومة جلالة الملكة

الى أوروبا وينافى الدعوة المصرية التي وعدتها بإياها .
وأرسل لورد غرانفيل منشوراً الى سفراء إنجلترا في الخارج بتاريخ
١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ أوصاهم فيه :
« أن يؤكدوا لجميع الحكومات تجرد إنجلترا من كل غاية أو مطعم
شخصي في مصر وأن الحكومة البريطانية عازمه عزماً أكيداً على
أن تشترك مع جميع الدول في تسوية جميع المسائل الخاصة بمصر وقناة
السويس » .

وصرح لورد غرانفيل في ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .
« بأن إنجلترا لا تنوى بعمليها في مصر أن تبسط حمايتها عليها أو
تجعلها خاضعة لغيرها » .

وصرح المستر مادسون في خطبة ألقاها في سكاربورو يوم ١١
أكتوبر سنة ١٨٨٢ بما نصه .

« لا تنوى إنجلترا البقاء في مصر يوماً واحداً أكثر مما تقتضيه
الضرورة وهي تؤمل أن تعود اليها الحكومة الاهلية بعد قليل ولا
حاجة لانجلترا في بسط سيادتها على مصر أو ضمها اليها وإنما هي
توغب في أن تعيد مصر للمصريين » .

وصرح مستر غلادستون في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ في مجلس
العموم بما يأتي :

« أنقص عدد الجنود البريطانية الى ٢١ ألفاً منذ ١ نوفمبر . وليس

الاحتلال الا وقيماً وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق مع الحكومة لمصرية).

وصرح المستر جوزيف تشمبرلن (والد السير أوستن تشمبرلن) في مجلس العموم في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بما يأتي :

(إني لأضيق وقتي في تكذيب ما ينسبونه للحكومة من أنها تنوى بسط حمايتها الدائمة على مصر لأن مثل هذا العمل يسبب الاسف الشديد خلفنا إذ به نكون قد أوجدنا أرلندا جديدة في الشرق. ولا ريب في أننا سنجلو عن مصر متى استتب النظام فيها . اننا لا نريد أكثر من أن نضمن لمصر الامن والسعادة والاستقلال).

وجاء في خطاب العرش لجلالة الملكة فيكتوريا عند افتتاح البرلمان الانجليزي في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ ما نصه :

(نؤكد للدول أننا سننفذ جميع الاتفاقات الدولية الخاصة بمصر وصرح لمستر غلادستون في مجلس العموم في يوم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

(اننا لا نطيل أجل احتلال مصر الى ما بعد الوقت الذي تقضي فيه الضرورة بوجود الجنود بها . ولا ريب أن هناك أمماً أخرى لها من الحقوق والمصالح ما لا يجترأ في مصر ، والحكومة الانجليزية لا تعترف بمصالح خاصة بها منفصلة عن المصالح العامة التي للأمم المتحضرة وصرح . مستر غلادستون في مجلس العموم في يوم ٩ أغسطس

سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة لم تفكر أصلاً في ضم مصر اليها ، إذ أن عملاً كهذا يكون وصمة في شرف إنجلترا » .

وصرح السير تشارلس ديكنز في مجلس العموم في ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة تمارض كل المعارضة فكرة ضم مصر الى إنجلترا حرصاً على عهودها لدولية ووعودها الصريحة وعلى شرفها »
وقال السير وليام هاركورت في - بيان خطبة له في ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ - ما يأتي :

(ان إنجلترا لا تسمى بأى حال ضم مصر ، فلا مسوغ لها من الحق وإلا عهدها العمل منها - على فرض وقوعه - خرقاً لسياستها ولما اشرفها . وكفى أن يكون ضدها لتبرص ووضع الحرة والاسف حتى اليوم ومن واجبنا أن ننجو عن مصر بمجرد إعادة الامن والسكينة الى ربوعها » .

وصرح لورد غرانفيل لسيو وانجتن سفير فرنسا في لندن في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ بما يأتي :

« تعهد حكومة جلالة الملكة بان تسحب جنودها في بدء سنة ١٨٨٨ بشرط ان توافق الدول على أن الجلاء يمكن أن يتم بدون تعكير السلام والامن في مصر وأنها رأتى الحكومة لانيوزية) ستعرض في

نهاية لاحتلال أو قبلة دلي الدول والباب العالي حيدة مصر على القاعدة
العمول بها في حيدة باجيجا»

وصرح المستر غلادستون في مجلس العموم في يوم ٢٣ يونيه سنة
١٨٨٤ بما يأتي :

« ان الحكومة الانجليزية تعهد بان لا تطيل احتلالها العسكري
لمصر الا الى أول يناير سنة ١٨٨٨ اذا كانت الدول صاحبة الشأن تصرح
وقتشذ بأن بجلاءنا لا يعكر لامن في مصر ولا يشك أحد في أن عرقلة
هذا التعهد من جهتنا تجعل شرف بلادنا عدما» .

وصرح لورد غرانفيل في مجلس اللوردات بمثل هذا التصريح تماما
في ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٤ .

وصرح لورد غرانفيل لسفير تركيا حسن باشا فهمي في ٨ فبراير
سنة ١٨٨٥ بما يأتي .

« ان الحكومة البريطانية عازمت عزمها كيداعلى الجلاء عن مصر
لاسباب سياسية ومالية» .

وصرح مستر غلادستون في مجلس العموم يوم ١٥ فبراير سنة
١٨٨٥ بما يأتي

« ان الحكومة البريطانية عازمة كل العزم على أن لا تبقى في مصر
يوما واحدا أكثر مما تقضى الضرورة بوجودها فيها» .

وقال مستر غلادستون في منشوره الانتخابي الصادر في يوم

١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٥ .

« ان انسحاب انجلترا في مصر واجب محتم الاداء ونحن لا نقبل
أبدًا ضمها الى املاكنا وبسط حمايتنا عليها أو احتلالها الى أجل غير
مسمي ، كما أننا نرفض بتاتا الفكرة القائلة باخذ تمويلهما بذلتنا في
سبيلها من الجهود والضحايا من اليوم ، ولعل كل انسان ان السياسة
الاجازية التي وجهت الى مصر قد قامت على الخطأ . وخير ما يجب
علينا عمله حالا هو ان نضع حدا سريعا لاندخل في شؤون مصر »
وصرح لورد سالسبري في مجلس اللوردات في ١٠ يونيو سنة
١٨٨٦ بما يأتي .

« ليس في وسع حكومة جلالة الملكة أن تبسط حمايتها على مصر
احتراما لمواثيقها السابقة وتطبيقا لنصوص القانون الدولي ، وان مماها
يجب أن ينتهي في مصر في اليوم الذي تتفق فيه مع الباب العالي على صيانة
حقوق الخديو وبقاء القديم على قدمه »

وصرح لورد سالسبري رئيس الوزارة البريطانية لأمسيوود نجتون
سفير فرنسا في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بالعباراة الآتية :

« انكم تخططون كل الخطأ اذا اعتقدتم اننا تنوى البقاء في مصر .
اننا لا نرجي بقاءنا فيها إلا لنتنظر اليوم الذي نجعل عنها فيه بشرف .
ونؤكد لكم اننا مصممون على الجلاء » .

وخطب اللورد سالسبرى في وليمة محافظ لندن في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ فقال :

« أجمع الوزراء الانجليز منذ أربع سنوات على الاعتراف بأن احتلال انجلترا لمصر زائل لا محالة . وقد سجلت اوربا هذه الاعترافات ولا يمكن أن يؤثر طول امد الاحتلال في مركز مصالحها » .

وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧ بما يأتي :

« لا تستطيع الحكومة الانجليزية وضع مصر تحت حمايتها وذلك بناء على تعهداتها السابقة واحتراما لقواعد القانون الدولي ، وان مهمتها يجب أن تقف عند الاتفاق مع الباب العالي على الدفاع عن الخديو ضد الفتن السياسية ولا تعدى لاحتفاظ بالحالة الحاضرة في وادي النيل . ولقد عقدت اتفاقية في هذا الصدد مع تركيا وهي تقضى بأن لا خلال الانجيزى ينتهي بعد ثلاث سنوات » .

وقال سير دروموندولف في تقريره الذي قدمه الى نخامة الصدر الاعظم في سنة ١٨٨٧ بصفته سفيراً فوق العادة في الاستانة مانصه :

« لقد نفت حكومة جلالة الملكة مانسب اليها من الميل الى ضم مصر لاملّاكها أو بسط حمايتها عليها . ولقد أشيع أكثر من مرة أن انجلترا تعمل على احتلال مصر الا لا دائماً وانى لجاهر بان ذلك مناقض كل المرافضة لتقاليدنا السياسية ولعمود نجاتنا العنينة وتصريحاتها

الرسمية لجلالة السلطان وهو فوق ذلك يمدانها كإظهار احترام القانون الدولي العام .

وصرح السير جيمس في مجلس العموم في ١١ أغسطس سنة ١٨٨٧ بما يأتي :

« ان فشل المفاوضات الأخيرة بين تركيا وإنجلترا لا يقلل من تبعه إنجلترا فيما يختص بما قطعت على نفسها من الموائيق ازاء الدول جمعا »
وصرح المستر سميث في مجلس العموم في أول ديسمبر سنة ١٨٨٨ بهذه العبارة التالية :

« يمكننا أن نتظر في القريب العاجل جلاء جنودنا عن وادي النيل بأسره . »

وصرح لورد سالسبري رئيس الوزارة في مجلس اللوردات في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٨٩ بما يأتي :

« ان حكومة جلالة الملكة لا يمكنها أن تعلن حمايتها على مصر ولا أن تبدي رغبتها في الاستمرار على احتلالها حتى لا تقض جهود إنجلترا الدولية . »

وقال لورد سالسبري في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ في مجلس العموم :
« لانستطيع أن نبسط حمايتنا على مصر أو نحتلها احتلالا أبديا والا نقضنا موائيقنا الدولية وعودنا الصريحة »

« وصرح اللورد سالسبري رئيس الوزارة في مدة ما فظ لندن في ٩ »

نوفمبر سنة ١٨٩١ بأنه :

« ليس غرضنا الاساسى قطع العلاقة الى تربط مصر بالدولة العلية .
وانما غرضنا هو المحافظة على مركز مصر الشرعى الحالى ، ومركزها
حيال الامبراطورية العثمانية المبين فى المعاهدات والفرمانات واننا تقدم
فى هذه السبيل ونؤمل من صميم أقتدنا أن ندرك ذلك الغرض قريباً »
وخطب السير تشارلس ديكن فى مدينة سدن فى ١١ يناير سنة
١٨٩٢ فقال :

« ان انجلترا تعهدت بالجلاء عن مصر متى قامت فيها حكومة ثابتة
ولقد حان وقت الجلاء . وليس هذا لاننا وعدنا به فقط بل لأن
مصلحتنا أيضاً تتطلب القيام به . فان احتلال مصر هو الذى جر
الحكومة الى النزول عن هالجولند والتخلي عن الهوفاس فى مدغشقر
وتضحية حقوق المستعمرين فى ترينيت » .

وشرح اللورد دوفرين سفير انجلترا فى باريس للمسبو دوفيل فى
٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما نصه :

« ان الضرورة التى قضت بزيادة الجنود البريطانية فى مصر
لا تدعو الى تأكيد جديد من حكومة جلالة الملكة بعد ما ذكرته
فى مواقف عدة بشأن الجلاء عن مصر »

وشرح لورد دوفرين وزير الخارجية البريطانية لسيو وانجشن
سفير فرنسا فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتى :

« أن زيادة جيش الاحتلال في مصر دعت إليها ضرورة سياسية ولا يمكن أن تؤثر في التأكيدات التي أكدتها حكومة جلالة الملكة بشأن نياتها إزاء مركز مصر الشرعي »

وصرح لورد كمبرلي وزير الهند في مجلس اللوردات في ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ بما يأتي :

« أن إرسال جنود إلى مصر فوق الجنود الموجودين فيها لا يغير بأي حال مركزها الدولي » .

وصرح لورد روزبري في ١٢ فبراير سنة ١٨٩٣ بما يأتي .
« أن تعهدات إنجلترا إزاء مركز مصر الدولي لا تزال واجبة الاحترام » .
وصرح السير هنري كبل بانرمان في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٨٤ بأن :
« احتلال إنجلترا لمصر لم يكن إلا مؤقتا وإن دوام بقائنا في مصر لا يكون إلا نقضا لمهودنا الرسمية وسببا لاحتقار الشرف البريطاني في نظر أوروبا » .

والقى السير تشارلس ديلك محاضرة سياسية في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ قال فيها .

« أن من أسباب متاعب إنجلترا احتلالها لمصر وليس لنا نفع من بقائنا فيها ويجب علينا أن نجلو عنها (سلام) » .

وصرح اللورد روزبري في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بأن .
« احتلال إنجلترا لمصر عقبة دولية يجب أن نعمل على إزالتها حالا »

وأرسل مستر غلادستون بصفته الشخصية كتابا الى الخفور له مصطفى
كامل باشا من مدينة بياريتز في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ قال فيه .
« ان وقت الجلاء قد حان منذ سنين . ولطالما عمل على هذا الجلاء
لما كان على رأس الحكومة الانكليزية ولكنه لم ينجح » .
وصرح لورد سالسبرى رئيس الوزارة البريطانية للمسيو كورسيل
سفير فرنسا في ١٢ اكتوبر سنة ١٨٩٨ بأن .
« وادى النيل كان دائما ولا يزل مسكالمصر » .



الباب الاول

انتهاب مصر

«المال يامولاي المال»

من مقال للسير فوردريك هريسون

في جريدة المال مال غازيت

بتاريخ ٧ يونيه سنة ١٨٨٢

مصر قبل الاحتلال

البريطاني وبعده

الفصل الاول

بدء الاعتداء

يبتدىء تاريخ مصر الحالى - من حيث علاقة إنجلترا به مباشرة بالسنوات الاخيرة لحكم « الخديو اسماعيل » عند ما ظهرت أول مرة متاعب رعاياه الاقتصادية .

ففى عهد سلفه « سعيد باشا » كانت مصر بلا جدال أكثر بلاد الشرق رخاء . فذلك لان الحروب التى انتزعت الاهالى الفلاحين من عقر دورهم فى أيام « محمد على » كانت قد وضعت أوزارها منذ زمن طويل ، ونخفت ضريبة الاراضى الى ثلث ما هى عليه الآن وهبطت نفقات المعيشة الى درجة لا تكاد تصدق . حتى أن قرشا صاغا واحداً كان كافيا لسد حاجات أسرة بكملها من الفلاحين فى اليوم . وفى الوقت نفسه ازدادت العناية بإنشاء المشروعات العامة مثل السكك الحديدية والقناطر الخيرية الشهيرة ، وهى مشروعات بدىء العمل فيها فى عهده (محمد على) و « عباس الاول »

وقد حفرت ترع جديدة لارى وأدخلت التفرافات والطللمبات البخارية لأول مرة كما أعطي « المسيو دليسبس » امتيازاً بحفر قناة السويس . ولما طالت الحرب الداخلية في امريكا انتهز زراع القطن المصريون تلك الفرصة الذهبية التي عرضت لهم فلم يبرء امان حتى ضاعفوا صادراتهم التي ارتفع ثمنها الى ثلاثة أضعاف تقريباً ولم يكذبوا بشراً خلفه « اسماعيل باشا » العرش سنة ١٨٦٣ حتى لوحظ



المغفور له سعيد باشا

تغير كبير . فنظراً لصعوده الى عرش « محمد علي » في الوقت الذي كان عصر المدنية فيه ممثلاً في فرنسا على عهد « نابوليون الثالث » — وهي فرنسا (اوفباخ) و « هوسيان » ، فرنسه المالية العالية حيث عمت

الرشوة والاسراف وضربت الفوضى أطناها في كل فرع من فروع
الادارة العامة - خطر « لاسماعيل باشا » الذي كان ميالاً بسليقته الى
البذخ ومنعماً بحب لاهية والتظاهر بالمعظمة أن يحتذى حذوه فيصبح
« نابوليون ثالثاً » آخر في الشرق . ولادرالك تلك الغاية شرع في العمل
بهمة وبلا كلال فلم يمس الا يسير من الزمن حتى سارت الركبان في
جميع أقطار المعمورة بأوصاف بلاطه وقصوره ومهرجاناته وخدمه
ومطابخه وقد اعجب كل انسان بمبقرته ولهجت الاسن بشدة كرمه .
ولما حان موعد افتتاح قناة السويس - اعد اسماعيل باشا وليمة هائلة
دعا اليها معظم اصحاب التيجان في اوربا ومن بينهم فرنسيس جوزيف
امبراطور النمسا وولي عهد بروسيا والامبراطورة اوجيني نفسها . وقد
ابى هؤلاء الدعوة وجاءوا الى مصر بصحبة رجال حاشيتهم واقطاب
السياسة في بلادهم وخدمهم وكبار رجال الفن عندهم وفتحت صحافة
العالم صدرها عدة أيام لوصف حفلات الباهرة التي أقامها عزيز مصر
لضيوفه ومن بينهم تمثيل رواية عابدة لأول مرة وهي التي وضعها
المؤلف المشهور فيردى لهذه المناسبة خاصة .

ولا ريب أن هذا البذخ قد كلف اسماعيل باشا نفقات طائلة .
ومما زاد الطين بلة أن أسعار القطن هبطت في الوقت نفسه بعد انتهاء
الحرب الامريكية مما اضطر اسماعيل باشا أن يلجأ الى الاقتراض
من البيوتات المالية ولا سيما في لندن . وقد كانت شركة فريهلونج

وغوشن وشركائهما أقرضت سلفه سعيد باشا في سنة ١٨٦٢ مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بفائدة باهظة قدرها ٨ في المائة . فلا عجب اذا أظهرت استعدادها لاقرض اسماعيل باشا . وكانت هذه الديون باديء ذي بدء قروضا شخصية . ذلك لان السلطة التي كانت لاسماعيل باشا كانت دون ساطة الملوك العاديين لذلك كان عرضة لتضييق هذه السلطة بصفته نائبا للسلطان وهذا ما جملة غير قادر قانونا على أن يرهن ايراد مصر بطريقة الزامية لضمان القروض لمقدمة اليه .



المغفور له اسماعيل باشا

لذلك كانت الشروط التي أعطى القروض بمقتضاها فادحة بل انها قربت فعلا من الربا الفاحش . فلم تحمل سنة ١٩٦٨ اي بعد نبوثة العرش

بخمسة أعوام حتى كان قد استدان من عدة جهات ما يقرب من ٢٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بفوائد تتراوح أسما بين ٧ في المائة، و ١٢ في المائة وقبل بين ١٢ في المائة و ٢٦ في المائة^(١). فارتفعت الحكومة العثمانية لما قد ينجم عن مثل تلك المسؤولية الخطيرة وحظرت عقد قروض جديدة. بيد أن اسماعيل باشا تمكن في سنة ١٨٧٠ من عقد قرض جديد بمبلغ ٧ ملايين جنيه بفائدة فادحة تبلغ ١٣ في المائة فعلا في مقابل دهن أطيان الدائرة السنوية. فاضطر الباب العالي أن يخاطب الحكومة الانجليزية مباشرة - بصفتها الدولة التي تمثل أكبر فريق من الدائنين. وقد احتج سفا على وضع أى اتفاقات مالية لم يسبق أن أقرها حضرة صاحب الجلالة الشاهانية مما قد يمس دخل مصر بصفة مباشرة أو غير مباشرة^(٢).

هنا ينبغي التوصل الأول من مسؤولية إنجلترا حيال مصر فقد امتارت سياسة إنجلترا في خلال القرن التاسع عشر بالاحتفاظ بمحالفه السلطان ضد النزعات الاستقلالية التي كانت تقوم بها مصر من آن الى آخر بتحريض فرنسا^(٣). ومع أن هذه الدولة قد أرغمت على مغادرة مصر في سنة ١٨٠١ إلا أن «هذه» القديم ظل متفوق في مصر

(١) اقر تقرير كيم ص ٧

(٢) راجع لاوري بردييه (١٠٠) ١٨٧٠ ص

(٣) راجع لاوري بردييه «٢٠١» ١٨٣٩ ص ١٦ «عن بردييه» راجع لاوري

لاوري لخصه ناصر المصوحه اي «مصر رقم ٤» «١٨٧٩»

هذا الى تزويدها الخديويين بمختلف المستشارين وفتح بلادها امام
شبان مصر العديدين الذين هرعوا الى المدارس الفرنسية لتلقي أصول
المدينة الغربية . ولم يكن هنالك شك في أن مصر - فيما يتعلق بطبقتي
الاعنياء والموظفين - أخذت تنظم تدريجاً بالطابع الفرنسي ، حتى أن
الغابضين على دفعة السياسة الفرنسية بدأوا يحلمون ببسط حمايتهم على
أرض الفرنجة اعتماداً على سياسة التدخل السلمي . ذلك هو السر في
مساعدها للخديو على التخلص من التبعية العثمانية ، وهو كذلك السبب
الذي جعل انجلترا تعارض فكرة الاستقلال . هذا من الجهة الواحدة
ومن الجهة الاخرى لم تكن وزارة الاحرار قد قضت شهر العسل بعد
فلم تكن نيات انجلترا منصرفة وقتئذ الى بسط امبراطوريتها حتى تشمل
مصر^(١) بل قنمت بصيانة وادي النيل من كل تدخل من جهة فرنسا
وابقائه داخل تلك الدائرة الساحرة التي حفظت سلامة الامبراطورية
العثمانية^(٢)

ففي الظروف المشار إليها كان كل انسان يتوقع ان لا تتوانى
الحكومة البريطانية في تلبية نداء الباب العالي ومساعدته على التخفيف

(١) لقد كتب «المستور» وقتئذ ما نصه : « تريد تبادل التجارة مع مصر والسودان
دون تحمل عبء حكمها ٠٠٠ فترى تلك البلاد بواسطة تجارتها ولحسن لحجم عن عروها »
راجع حياة «المستور» في الجزء الثاني ص ١٢٥ بقلم «المستور»
(٢) «شرت انيمس في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ خطاً «للمستر ديبى» جاء فيه : « اني
سياسة انجلترا ، منذ تقدمت ترمي الى لفظة بكل قواها على المصحة الموحدة بين مصر ورك
وهنا تحول دون ان يكون لمرساي «قوة في القاهرة»

من اندفاع اسماعيل باشا وان تبادر بتذكير الخديو بن من واجباته اطاعة
أوامر السلطان ثم تصدر تحذيرها الى المضاربين الانجليز في الوقت
نفسه . ولكن كان نفوذ الجماعات الجديدة انما انقرض قويا في وزارة
الخارجية بحيث أن نداء الباب العالي ذهب صيحة في واد . وقد استطاع
اسماعيل باشا أولا بارشاه الصدر الاعظم وثانيا بارشاه السلطان نفسه
لان يحصل فقط على الاذن بمقد قرض جديد بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه
بل على أن يحصل ايضا في سنة ١٨٧٣ على فرمان خاص بالطلاق يده
اطلاقا نهما في موارد الاميرة الخديوية سواء في مسألة القروض أو
المقاولات أو منح الامتيازات . ولقد اسرع السير هنري اليوت السفير
البريطاني في الاستانة فصرح (١) بأن مآثله نائب السلطان في مصر
من استقلال الادارة الداخلية لا قيمة له على الإطلاق اذا لم يكن في
وسعه أن يلجأ الى الاسواق الاجنبية للحصول على الاموال المطلوبة التي
تقتضيها الاعمال التي تدر الخبز على مصر وتكفل بموارد البلاد العجيبة
التي يجلس على عرشها .

فبجدة نلم واحد تحول بهذا الهرمان ما كان به . حتى الآن ديننا
خاصا على الخديوي . من على الحكومة المصرية . ثم ان هذا التحول
تم بعلم الحكومة المصرية . فبجدة نلم واحد تحول بهذا الهرمان ما كان به . حتى الآن ديننا
أولئك الذين

بالفضل في إدارة شؤونهم المالية

وما أصرح ما حانت الساعة التي أصبحت فيها مسئولية إنجلترا أكثر مباشرة وتدخلها في شؤون مصر السياسية والمالية أكثر نشاطاً وادنى إلى الاعتداء . وليس من ريب في أن الرزايا التي نزلت بفرنسا في الحرب السبعينية وما أعقب ذلك من تقلص نفوذها في سائر أنحاء المعمورة سحرت الباب الساسة البريطانيين وجعلتهم يحامون بمشروعات جديدة في الشرق بدلا من مجرد مقاومة النفوذ الفرنسي الذي كان ديدنهم في الماضي . وقد تجلى ذلك في شراءهم لأسهم قناة السويس ، وفي الوقت نفسه كانت أحوال مصر تسير من سيء إلى أسوأ رغم القروض العديدة أو بالحري من جرائها .

ولقد حدث أن اسماعيل باشا عند ما أخرج دأئوه في سنة ١٨٧٢ التجأ إلى مشروع مالي خطير يعرف بقانون المقابلة وهو يقضى بأن ينزل لملك الأراضي الزراعية عن نصف الضريبة المفروضة عليهم نزولا تاما على أن يدفعوا إليه في وقت معلوم ستة أمثال هذه الضريبة . كذلك عرض اسماعيل باشا في سنة ١٨٧٤ فائدة دائمة قدرها ٩ في المائة لكل من يكتب في قرض داخلي غير مردود قدره ٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيه وهو ما يعرف بدين الرزنامة . على أنه لم يكن صيف سنة ١٨٧٥ حتى كان الخديو في حاجة شديدة إلى المال لسد نفقاته ولذا استقر رأي على أن يبيع أسهمه (أو أسهم مصر) في شركة قناة السويس وقدرها

١٧٦٩٢٠٦ سهما من مجموع ٤٠٠٠٠٠٠ سهم بيد الشركة . وما اسرع ماوقف المستر دزرائيلي - رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك - على رغبة التخليو هذه وفي الحال قرر شراء هذه الاسهم في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بمبلغ أربعة ملايين من الجنيهات بمساعدة بيت آل روتشيلد في لندن .

ولعمري لقد كان هذا عملا ليست له سابقة في تاريخ إنجلترا لانه كان عملا من أعمال المضاربة الجريئة . نعم أن الاسهم عادت بالروح الوفير فيما بعد (ذلك أن سعر الاسهم المذكورة يبيع في البورصة الآن ٣٥ مليون جنيه) ولكن لم يكن من حق الحكومة أن تقامر بأموال الامة في مشروع ربما عاد بالخسارة والضرر . وفي الواقع لم يوجد في إنجلترا وقتئذ من اتحي باللائمة على المستر دزرائيلي على عمله هذا . ومن جهة أخرى فقد كان من البدع المستحدثة أن تشترك الحكومة الانجليزية في عمل تجارى خاص يأذن من البرلمان وبمساعدة أهل البيوتات المالية . ولكن السر في هذا العمل الذى لانظير له يمكن ادراكه من الاطماع السياسية التى كانت حكومة دزرائيلي تحدث نفسها بها حيال مصر بعد أن خفت صوت فرنسا فقد عادت ككيرة صحف مدينة لندن « التيمس » بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ على تلك الصفقة بقولها : « ان الجمهور هنا وكذلك فى البلاد الاخرى سينظر الى هذا العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية لامن وجهته

التجارية. فهو بمثابة مظاهره. انه لاعلان عن نيات معينة والمبادرة بالعمل الى تحقيقها فمن المستحيل أن تفرق في أذهانتنا بين شراء أسهم قناة السويس وبين علاقات إنجلترا المقبلة بمصر أو بين مصير مصر وما يحيط بمستقبل الامبراطورية العثمانية من المخاوف... فاذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج والرشوة من الداخل الى سقوط تلك الامبراطورية سياسياً ومالياً فقد يتعين علينا اتخاذ الوسائل التي تكفل سلامة ذلك القسم من أملاك السلطان لما لنا به من الصلة الوثيقة». ولقد كانت هذه الصراحة بعينها، واحسب انها تنافي وما قام يزعمه الاحتليون أخيراً من أن تدخّل بريطانيا في مصر كان «أمراً قضت به المقادير» وان إنجلترا قاومته الى النهاية فلم تدعّن له الا تحت الضرورة القاهرة ونزول الحكم حوادث لم يكن يستطيع أن يحسب حسابها من قبل^(١)

ولم يبق بعد ذلك الا أن تتعين الحكومة البريطانية الفرصة الملائمة لانسحاب الامبراطورية العثمانية مالياً ان لم يكن سياسياً لتستولى على مصر كما اشارت الى ذلك جريدة التيمس لسان حالها. وقد كان يلوح أن هذه الفرصة دنا وقتها. فقبل اتمام صفقة الاسهم بستمائة أسايع تقريباً أي في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ نشرت التيمس في صدر صحيفة الاخبار

(١) ذكر لورد كرومر في كتابه «عصر حديث» جزء أول ص ١٣٠ «ان سياسة البريطانية حاولت حجبها أن تنمي عن عامها عبء المشكلة المصرية. ولكن كانت الظروف من القوة بحيث لا يمكن وقف بارها بالعمل السياسي لمصر كان مقدراً لها ان تقع في أيدي الانجليز. وفضلاً عن ذلك قلنا كانت من نصيبهم على لرغم من ممارسة البعض في دهبهم اليها بينما لم يحمل البعض الآخر اذهبوا اليها ام لم يذهبوا. انه لم يكن هناك من رغب الذهاب اليها رغبة شديدة. ما هم فلم يكنهم عدم رغبتهم في الذهاب اليها بل قاوموا مقاومة شديدة شريطة كل ما من شأنه ان يدفعهم الى الذهاب اليها»

البرقية الآتية من مراسلها في الامتانة وهي : « قرر الباب العالي انه في السنوات الخمس التي تبتدىء من أول يناير المقبل سيدفع نصف سندات الدين العام وقسط استهلاكه نقداً والنصف الآخر سندات ذات خمسة في المائة » . ولما كان هذا بمثابة اعلان لا فلاس الحكومة العثمانية لم تلبث أن رأينا الذعر الهائل يستولى على بورصة لندن حتى انه لم يؤثر فقط في السندات التركية بل تعداه الى السندات المصرية الخاصة بقروض « اسماعيل باشا » . ثم قرأنا العبارة الآتية في نفس العدد في مقال « الحالة المالية » « استولى الذعر في اليوم على سوق السندات الاجنبية . ولم تعلق فيها النشرة الصادرة من البنائك العثماني لامبراطوري الخاص بلدين التركي الا في منتصف النهار واذ ذاك تدهورت السندات التركية أولاً وأعقبها السندات المصرية تدهوراً هائلاً كانت تيجته أحداث ذعر شديد ولم يشاهد أي تحسن عند اقبال البورصة بل استمرت السندات المصرية في تدهورها الى ما بعد ساعات العمل . وليس ثمة أنباء عن مصر ولكن الدولتين مرتبطتان في ذهن الجمهور ارتباطاً تاماً بحيث أنه يعتبرهما كتلة واحدة » . وفي الواقع مضى اليوم التالي وما بعده بدون أن تتحسن السندات المصرية بل استمرت في هبوطها رغم التأكيدات العديدة من جهات عديدة بأن مصر ليست جزءاً من الدولة العلية الا بالاسم فقط وان مالياتها لا تتأثر بحال المالية العثمانية . وفي الواقع كان

العالم يعرف أن مالية مصر لا تقبل عن مالية تركيا خلافاً ، والآن وقد أعنت تركيا فلاسها فقد كان يخشى أن تحذو مصر حذوها ولا فإذا عسى أن يضمنه اسماعيل باشا وقد بلغت ديونه ٦٨ مليون جنيه اقترضها بفوائد فاحشة وتضحيات مذهبة ما بين سمسة وخمسة ونحو ذلك ؟ فلا عجب أن نزلت سندات ١٨٦٨ بمد هذا الاعلان بأسبوعين الى ٥٧ وسندات ١٨٧٣ الى ٥٧ ورابع .

وليس ريب في أن الباعث على شراء أسهم قنطرة السويس كان توقع ما يؤدي اليه اعلان تركيا افلاسها من انهيار تركيا ومصر معاً . بيد اننا نعلم جميعاً أن هذا التوقع لم يصدق فيما يختص بتركيا على الاقل ، لان الدول الاوربية تخوف بعضها من بعض قد امتنعت عن أن تفصل فيما بينها وبين الباب العالي وبذلك امكنه أن يخرج من عراكه مع دائنيه فائزاً حتى انه أخطر حملة السندات التركية أن يتمنعوا بالقليل الذي قسم لهم وهم صغروا .

ولكن اذا كان التدر لم يجر بما توقعوه لتركيا فقد عزموا أن يحققوا فيما يختص بمصر . وهكذا رأينا انجلترا بعد شراء أسهم القنطرة تخطو أول خطوة على طريق استئثارها من شؤون المصرية .

وكما هي السادة في كل شأن الاستعمارية أخذت الامور المالية اداة الاتعاب . فبالأسابيع على ما رزئت به مصر من هبوط سنداتها في بورصة لندن حتى بادوا الجرائد استأثروا قنصل

بريطانيا العام في القاهرة الى اخطار اللورد دربي بما أظهره له الخديو -
منذ ايام من الحاجة الى رجال اكفاء ملمين بالنظم المتبعة في مالية
حكومة جلالة الملكة لمعاونة ناظر المالية المصرية على معالجة الفوضى
التي اعترف سموه بوجودها في تلك النظارة^(١) ثم كرر الطلب نفسه
تحريرا بعد أسبوع ولكنه عدل الى طلب استعارة رجلين « يشرفان
على لدخل والخرج تحت اشراف ناظر المالية » على شرط ان تكون
لأحدهما على الاقل « دراية تامة بعلم الاقتصاد السياسي الذي رسم للام
في المصور الحديثة المبادئ الصحيحة التي تنموها موارد لدول^(٢) ولم يكن
هناك ما يستغرب في هذا الطلب إذ أن الحكومة البريطانية قد سبق
أن اعارت الخديو المستر نبل والمستر سكتن اللذين وظفا في
نظارة التجارة التي انشأها الخديو حديثا ولذين رضى الخديو عنهما تمام
الرضاء^(٣) وكل ما يستوقف النظر في هذا الطلب الجديد هو أن
الموظفين طبيا لنظارة المالية وهو أمر قد يكون طبيعيا في تلك الظروف.
ومع ذلك فقد سرت اسابيع ثلاثة دون أن ترد الحكومة الانجليزية
على طلب الخديو ثم جاء الرد فكان مخيفا بعض الشيء ، فبدلا من
أن يبادر اللورد دربي الى ارسال الرجلين اللذين طلبهما الخديو أخذ
يستشير وزارة المالية المرة بعد المرة . ثم أخبر الجنرال استانتون في ٢٧

(١) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٣

(٢) المصدر السابق

(٣) من خطاب ارسله المستر ماثيكون عضو البرلمان الى « التيمس » في ١٧ أبريل
سنة ١٨٧٦

نوفمبر ان الحكومة ترى أن ترسل الى مصر «بعثة خاصة تنظر هي
والخديو فيما يسأله سموه من النصح في الشؤون المالية» (١) وكان هذا
الرد خطوة واسعة الى الامام في ميدان العمل . لان الخديو لم يطلب
اى استشارة وانما طلب فقط موظفين من موظفى الحكومة للعمل
تحت ارشاد ناظر المالية وأوامره . ولكن اللورد دربي أغفل الاستشارة
واقترح أن يرسل لجنة مالية خاصة بدلا من الموظفين المطلوبين .
فوافق الخديو على الاقتراح . ولا يدري أحد هل كانت موافقته لحاجة
في نفسه أو لأنه أخطأ فهم الامر ، ثم انقضى اسبوع وتشكلت اللجنة
من خمسة من كبار موظفى الحكومة برئاسة المستر - الذى أصبح فيما
بعد - السير ستيفن كيف رئيس الخزينة العام . وأرسل اللورد دربي
للمستر كيف بتاريخ ٦ ديسمبر خطاباً شرح فيه تاريخ الطلب المقدم
من الخديو والبواعث التي حدثت بالحكومة الى ارسال اللجنة قائلاً :
« بما أن نجاح الادارة المالية في أى بلد من البلاد يتوقف تماماً على
الحكمة في حد التزاماته ووفقاته كما يتوقف على ترقية موارد
أو ادارته الاقتصادية ، فينبغى أن توضح حكومة الخديو مكانة
السيد المطلوبين وسلطتهما . ولما لم يكن من المستطاع الوصول الى
التفاهم عن طريق التراسل فقد رأينا أن نرسل « رجلاً تتفق به حكومة
جلالة الملكة وهو فرقة ذلك مشهود له بالكفاءة في الشؤون المالية والادارية

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٧٦ » ص ٤

ليفاوض الخديو وحكومته في ادارة مصر ومركزها المالى وبذلك تكون حكومة جلالة الملكة أقدر على مد الخديو بالمعونة التي يريد بها بمقتضى تقريره . ثم استأنف يقول « ولا نشك حكومة جلالة الملكة في أن الخديو سيكون صريحاً صراحة تامة في معاملته لكم وأنه سيسهل لكم كل التسهيل لوقوف على حقيقة شؤون مصر المالية وبذلك تستطيعون أن ترفعوا اليها تقريراً واقعياً » .

وأحسب أنه يستحيل أن تقرأ هذه الرسالة الرسمية للهجة ولا تدرك أن الوزارة البريطانية بارسالها أحد رجالها الى مصر كانت ترمى الى أكثر من البحث عن أى الكتاب يزيد اسماعيل باشا . فبينما الخديو يتكلم عن ضرورة إتمام ثروة بلده حتى يزيد دخله اذا باللورد دربي يلح في وجوب حصر البحث في نفقات مصر وادارتها ، وبينما يريد الخديو أن يكون الموظفين طوعاً أمر ناظر المالية اذا باللورد دربي يتكلم عن « الوقوف على حقيقة » حال المالية المصرية واسداء « النصيح » للخديو . ولقد كانت هذه الفعلة من اللورد دربي بمثابة تطفل وتفتيش كما أجاد بعضهم وصفها في مجلس العموم^(١) ولا عجب اذا رأينا « التيمس » تكتب فيما بعد^(٢) هذه العبارة « ليس هناك دليل أو شبه دليل على أن الخديو كان يطلب موظفاً كبيراً يفحص حساباته ويزجر خدمه

(١) خطبة ديمستر لوى « في ٥ اغسطس سنة ١٨٧٦ للمناقشة البرلمانية لهيئته الخلد

٢٢١ سنة ١٨٧٦ ص ٩٣٩ وما بعدها

(٢) رجع التيمس في ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦

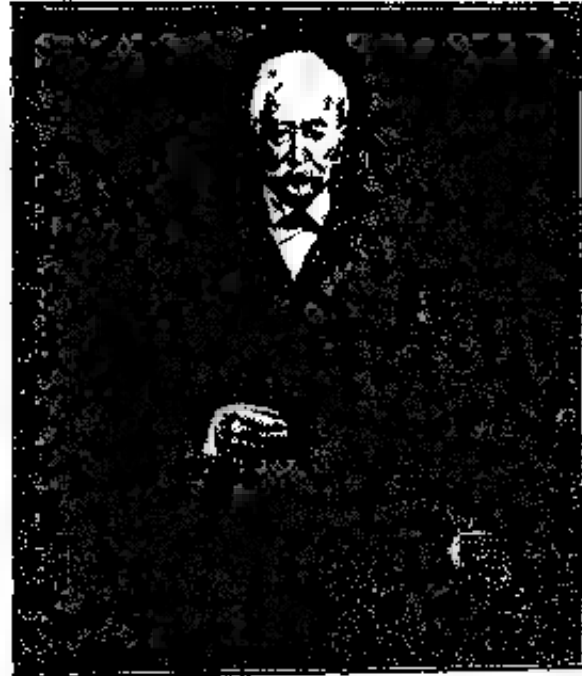
ويسدى له النصح ويخبر العالم عن موعد افلاس الخديو اذا كانت
ثمة افلاس»

أما سبب هذا العمل الغريب فقد بينه وزير المالية وقتئذ . فانه
عند ما سئل عنه أجاب بأن الحكومة الانجليزية بينما كانت تفكر
فيمن يحسن ارساله الى الخديو اجابة لطيفة اذ عرضت للبيع أسهم
القناة فاجابها (١) . هذا هو الحق الذي لا ريب فيه فقد أبرق «اللورد
دربي» - كما رأينا في يوم ٢٧ نوفمبر الى «الجنرال استانتون» يخبره
برغبة الحكومة في ارسال لجنة خاصة الى مصر ولم يكن مضمي علي
شراء الاسهم سوى يومين اثنين فقط ، وكان هذا دليلا على ما بين
هاتين المسألتين من الارتباط . فشراء الاسهم كان عملا سياسيا أرادت
به انجلترا أن يكون لها حق قوى يسوغ لها امتلاك مصر اذا ما انحلت
أجزاء الدولة العثمانية كما أنه لم يكن ارسال «البعثة» من ناحية انجلترا
الاسمعيًا وراء تقرير هذا الحق بأسرع ما يمكن لتحمل الخديو نظير
صنيعتها عنده على قبول ارشادها في شكل رقابة مالية أيا كان نوعها .
نعم ان اللورد دربي قد اعتمد على المستر كيف في رسالته الرسمية
التي اقتبسنا منها العبارة السابقة « أن يحوص على الا يطلع عليها (أي
الحكومة) بنصح يشعر بأن الحكومة الانجليزية ترغب في التدخل في شؤون
مصر الداخلية فوق ما ينبغي لها » (٢) . ولكن هذا طبيعي فانه لا يصح

(١) المناقشات « البرناية » لهسارد المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣١-٦٣٢

(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٧٦ » ص ٣

أن تذكر البواعث الحقيقية التي حملت الحكومة على إرسال البعثة في مستند رسمي تد يظهر للعالم بوما ما . ومع ذلك فقد اهتم اللورد دربي في هذه الرسالة عينها بالتلميح الى ما قد تقوم به البعثة من جلائل الاعمال ^(١) فقال « ولو ان الغرض الاول من بعثتك هذه هو الاتفاق مع الخديو على المعونة الادارية التي طلبها سوء فلا يفوتك أن تتصيد



المسيو فرديناند دلسيس

صاحب مشروع قناة السويس

معلومات جمة كبيرة الاهمية لمصر أو لهذه البلاد ^(٢) . ثم ختم الخطاب بقوله « ولا تري حكومة جلالته ضرورة تزويدك بالتعنيات

(١) مصر رقم ٤ (١٨٨٦) ص ٣

(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٧٦ ص ٥

التفصيلية لأنها تفضل أن تترك شؤون اللجنة بقدر المستطاع الى فطنتك
وبعد نظرك »

ولقد قر في نفس الجمهور وتتشذ ان المستر كيف لم يذهب الى
مصر الا للمفاوضة في بسط الحماية البريطانية عليها ان لم يكن على الاقل
لتقرير الرقابة المالية عليها في مقابل مساعدة مالية كبيرة حتى أن بورصة
لندن تمسكها الذعر لما أذيع في يوم ٤ يناير سنة ١٨٧٦ بان المستر كيف
تشاجر مع الخديو وحزم أمتته عائداً الى انجلترا دون أن يتم
مهمته (١). وبعد ذلك باسابيع عادت التمس وقد وقفت على أسرار
الحكومة تبحث في موقف مصر المالي معتبرة بما مضى فقالت مانصه :
« والنتيجة أن لا شيء اصنع لسلامته - أي موقف مصر - من
أحداث تغيير أساسي في الحكومة المصرية ومالياتها . ولا شك انه لو
كانت الثقة بمصر فيما مضى أشد من الثقة بها اليوم لاستطاعت أن
تتفق مع دائئها على خير من الشروط التي اتفقت وياهم عليها . فالمسألة
اذن كيف تحوز مصر هذه الثقة . الظاهر ان كل ما يقال في هذا
الموضوع قائم على الاعتقاد بان الخديو يخص بطريفة ما صاغراً للارشاد
الانجليزى ، وانه سيعهد الى انجلترا بادارة مالية مصر ، وانه سيتحول
الى مصر بعض الثقة بانجلترا فتمكن من نقص فائدة ديونها وتقص
اقساطها السنوية نقصاً كبيراً . ولكن لابد لذلك من علاقة بين

(١) انفاة مالية في « التيمس » يوم ٥ يناير سنة ١٨٧٦

الحكومتين ليس تحت أى ضامن لها ولا بد من عطف من والى مصر لا ترى على وجوده دليلاً ما . وفى هذا القول ما يدل دلالة واضحة على استعداد إنجلترا الآن تقوم بإدارة المالية المصرية نظير خضوع الخديو «لارشاد إنجلترا» ومع أن هذه الجريدة أصبحت بعد شهرين تهزأ بهذا الاتصال ونمده أخصى ضروب التفضيل (١) فإنها كانت شديدة رغبة فيه وقتما كان المستر كيف بمصر .

ومن سوء حظ المستر دزرائيلى وحيلة الاسهم أن اخفقت بعثته المستر كيف الاخفاق كله . وكان السبب فى اخفاقها يرجع بعضه الى الخديو وبعضه الى المستر كيف وشيء منه الى الحكومة الفرنسية . قاما الخديو فقد سمح على كره منه (٢) للمستركيف بتفقد حالة للمالية المصرية وقبل فعلاً ما عرضه عليه وهو أن يستبدل بالموظفين الخاضعين لناظر المالية « مستشاراً انجليزياً » هو المستر (الذى أصبح فيما بعد السير ريفرز) ولسن المراقب العام لإدارة الدين الاهلى الانجليزى . وقد كان عمله ذلك بمثابة رضا بتطفل آخر من جهة الحكومة الانجليزية . بيد انه لم يسمع بها أكثر من ذلك ، أما المستركيف فربما لم يكن السياسى الذى يليق من كل الوجوه لهذا الامر الخطير الذى نذبه له المستر دزرائيلى وذلك لما كان عليه من شرف النفس وطهاره الخلق . وقد كان السبب

(١) اتيمس فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦

(٢) قالت اتيمس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٦ « من المسم به أن الخديو لم يكن يدرك بالصسط ما جاء من حله « المستركيف » وقد استوى عليه نصب الشيد عند ما عرف ما تجنيه ذلك اموظف الخطير نفسه من حق تنقيب فى شؤون مصر

الاكبر في اخفاقه هو أن الحكومة الفرنسية لم يكده يصل الى سمعها
فأبعثته حتى قدرت ارسال مندوب من قبها الى مصر ليناقض المستر
كيف فيما قد يعرضه من الاقتراحات باسم الحكومة البريطانية وجملة
القراطيس الانجيز (١) وكانت ذلك المندوب هو الميسواوتري الذي
كان من قبل قنصلا عاما في القاهرة . وقد قام بواجبه خير قيام حتى ان
اخذيو عندما رأى رجلين يتباريان في ترضيه افهمه المستر كيف انه
يستطيع الاستغناء عن ارشاد انجلترا .

وهكذا انتهى بالجيوط سعى الانجليز الاول للاستيلاء على مصر
ومما يؤسف له أن المؤرخين لمحققين (٢) لم يكلفوا انفسهم اخبارنا
بالفصيلات التي ذكرناها نفا . بل نراهم يفتتحون كلامهم بذكر
ما جرى به القلم من قضاء ويختتمونه بفاد ذلك القضاء . فاما بين هذين
من الاطوار فانهم لم ينيوا به كره — بل كلهم تواطأوا على اغفاله .

(١) راجع الرقية وردة على « التيمس » بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٦ من مراسلها
الديني ميسو « دي لوتير » اذ كان حول هذه لارمة على اتصال مع جملة لاسهم
المصريين وكان كدنت صدها في السر وليس ومن كبر خشيته احدو ومهم ودرهنا
(٢) انار بحث انورد كرومر في عظم مزه « تعيل الرواية » وخطار واحد
احفاق « حيث يقول » اعني ادعى بحق او في مركز دي مرة مدرة من حيث
لوصو اي احفاق — نصل انهيدي لكتاب « مصر الحديثة » ص ٣٠٢

الفصل الثاني

مصر في قبضة حملة الاسهم

. في أوائل فبراير غادر « المستر كيف » القاهرة تاركاً الخديو منهمكاً في مفاوضة « المسيو أوتريه » وجماعة من الرأسماليين الفرنسيين وعلى رأسهم « المسيو باسترية » وصلته معروفة بشركة المصارف الانجليزية المصرية . وكانت فكرتهم متجهة الى انشاء مصرف وطنى مصرى يشرف عليه مندوبون دوليون تعينهم انجلترا وفرنسا وايطاليا وتكون غاية العمل هي تحويل الديون المصرية السائرة ^(١) الى دين واحد بفائدة ٩ في المائة وضمان السكة الحديد ويقوم بوجه عام بتسليم الايرادات ودفع « الكوبونات » وتبادل الاعمال الخاصة بالبنوك مع الخزانة وغير ذلك . وكانت الحكومة الفرنسية شديدة الميل الى اشتراك انجلترا فى ذلك المصرف . حتى أن « اللوق ديكازيه » وزير الخارجية عرض على « اللورد دربى » بصفة رسمية أن تعمل الحكومةتان جنباً الى جنب فى الشؤون المصرية دون تنافس ^(٢) . ولكن لورد دربى تجاهل هذا

« ١ » قسم « منهم ديون سماعين ناشأ في ثلاثة أنواع سائرة وثابتة ودائمية . فالسائرة جاءت من أعمال عمال لاسماعين باشا وم تعمم « حورم » نقداً من بقيت دين عليه والثانية عبارة عن قروض اقترض سماعين باشا من المصارف الاوربية بمقابل ثمت تدخل بعض مصالح الحكومة مثلاً . ولداخيه عبارة عن ديون مصرية بحتة عقدها « سمعيل باشا » عند ما تمسك عقد القروض سائرة والثابتة ومثلاً دين الررممة الذى اسلمها لقول عليه .

(٢) مصر رقم ٨ « ١٨٧٦ » ص ١

الاقتراح لسببين أولهما أن الخديو لم تكن نفسه ترتاح لرؤية ماله تحت رقابة وكلاء من الأجانب، وثانيهما أن الوقت لم يكن ملائماً لعرض اقتراحات جديدة فقد كان «المستر ريفرزولسن» وهو الرجل الذي أعين به الخديو لأصلاح ماله على أهبة السفر إلى مصر^(١). وكان المستر ويلسن وقتئذ في باريس يطالع على التقرير السري الذي يكتبه المستر كيف عن المالية المصرية^(٢). ولقد كانت نظرة واحدة كافية لاتقناعه بأن ما ترغب فيه الحكومة الفرنسية من اشتراك الحكومة البريطانية معها في مشروع المصرف المصري لا يتفق مع مصلحة حملة الاسهم الانجليز لان معظم هؤلاء من حملة أسهم الدين الموحد وليس من مصلحتهم أن يضاف إلى هذا الدين معظم ديون الخديو السائرة التي كان جلها مستمداً من المصارف الفرنسية.

ولقد حذر مراسل التيمس الباريسي الحكومة البريطانية في شهر مارس من الاشتراك مع «اوتريه» أو «باستريه» إذ أن ذلك الاشتراك لا بد أن يؤدي إلى هبوط قيمة الاسهم التي بأيدي الانجليز^(٣) فلم تمر ثلاثة أيام حتى أعلن «الورد دوبي» في يوم ٦ مارس - رداً على ما طلبه الخديو أكثر من مرة من تعيين مندوب انجليزي للبنك بأن الحكومة الانجليزية لا تشترك في المشروع الفرنسي بحال

(١) مصر رقم ٨ (١٨٧٦) ص ٢

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٧٦) تقرير المستر كيف ص ١

(٣) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٦

عند ما رأت اخفاق المالىين الفرنسيين في مشروعهم لم يرق لها أن تخلى
الجوكه الانجليز بل بانزوت بارسال مستشار مالى من قبلها الى مصر
هو «المسيوفيه» وقد كان مفتشاً مالياً عاماً «لمساعدة» الخديو
على تنظيم مالىته من جديد (١) ولم يكن ثمت ريب في أن تلك الفعلة
كانت بمثابة حركة سياسية معارضة لارسال «المستر ولسن» الى مصر.
فقامت قيامة اللورد دربي واستولى عليه الذعر فابرق الى القائد «استانتون»
بأمره بأن ينصح للخديو بأن لا يتسرع وأن ينتظر ريثما يصل «المستر
دفرز ولسن» الى القاهرة على الاقل (٢). فظهر الخديو ميلاً تاماً
لاتباع تلك النصيحة وأخبر القائد «استانتون» بأنه سينظر بسرور
تام فيما قد يعرضه «المستر ولسن» من الاقتراحات ويعمل بها فعلاً
إذا كانت حقيقة أعود بالخير على مصر مما يعرضه الفرنسيون (٣)
يبد أن «المستر ولسن» على أثر وصوله جعل يلح في إيجساد لجنة
مراقبة مالية في مقابل توحيد الدين كله وتقص فائدته. أما «المسيو
فيليه» فانه طلع على الخديو بمشروع وضعه حملة القراطيس الفرنسيون
بالاشتراك مع الحكومة الفرنسية وقد أهمل الفرنسيون في هذا المشروع
إنشاء المصرف الذى كان سبب الخلاف في المشروع السابق واقترحوا
بدلاً منه تأليف لجنة تتفرغ للمدين العمومي وحده على أن تعين أعضاها

(١) مصر رقم ٨ س ١٨٧٦ ص ١٣

(٢) المصدر عينه ص ١٤

(٣) المصدر عينه ص ١٤

حكومات متنوعة على أن تكون مهمتها تسلم الإيرادات التي تخصص لدفع الكوبونات. ورمى المشروع الى غاية أخرى فوق ذلك هي توحيد جميع الديون السائرة والثابتة على شروط معينة وضمانها ببعض موارد دخل الحكومة المصرية. وما هو أن سمع اللورد دربي بهذا المشروع حتى أ برق حالاً يطلب تفاصيله^(١). فلما وقع نظره عليها أعلن أنها مما لا يمكن الموافقة عليه لأن اللجنة لن تكون لها سيطرة فعية على المالية وإنما سيقصر عملها على تسلم الأموال بالنيابة عن الدائنين يضاف الى هذا أن شروط تحويل الدين السائر الى دين ثابت ضارة بحملة أسهم الدين الموحد ولكن لما كان الخديو ميالاً الى تنفيذ المشروع صممت الحكومة البريطانية على أن تصده عنه قسراً.

ففى ٢٠ مارس فجأ اللورد دربي الخديو باعترافه بشر تقرير «المستركيف»^(٢) ولا شك أن هذا العمل يعتبر عملاً غير لائق. فان «المستركيف» لم يسمح له بالنقيب في مالية مصر والوقوف على أسرارها الا بعد أن تم لاتفاق بين الخديو والحكومة الانجليزية على أن يظل تقريره مكتوماً وأن يتخذ قاعدة لتقديم المساعدة المالية اللازمة للخد فقط ولكن الحكومة الانجليزية همت بسر ذلك التقرير بحجة وامة هي أن اللورد باعف في الاطلاع عليه وليس يحقني أن معنى نشر التقرير في ذلك الوقت هو القضاء المبرم على الثقة بالخديو

(١) مصر راج ٨ س ١٨٦٦ ص ٢٥

(٢) مصر رقم ١ س ١٨٦٦ ص ١٥

وقد احتج الخديو علي هذا التهديد أشد احتجاج قائلا « ان المعلومات التي أعطيت « لمستر كيف » كانت سرية بحتة ولم يقصد منها الا اطلاع حكومة جلالاتها على مجرى الاحوال (١) فاذا نشر التقرير قبل أن يتم الاتفاق مع الممولين الانجليز وقبل تعيين مندوب انجليزي (لصندوق لدين) أصبح كل بحث في مالية مصر صارا به - أي الخديو - لامحالة فأصغت الحكومة البريطانية الى ذلك الاحتجاج ورجعت عن عزمها ولكنها فعلت ما هو أدهى وأمر ، ذلك انه عند ما سئل المستر دزرائيلي في مجلس العموم عن موعد نشر تقرير المستر كيف لم يجب بأن التقرير وضع على أن ألا ينشر بل أجاب بأنه لا يمانع في نشره وانما الخديو هو الذي يعارض في ذلك شدة المعارضة (٢) . ولعمري لقد كان قوله هذا تلميحاً ظاهراً بأن تقرير المستر كيف لا يبعث على الرضا . وقد ظهر أثر ذلك القول في الحال فقد هبطت أسعار الاسهم المصرية واشتد البلاء . فلما أحس الخديو بحرج موقفه سمح بنشر التقرير المشؤوم بعد مرور عشرة أيام على تصريح المستر دزرائيلي قائلا (٣) انه لم يطلع على التقرير ولكنه يتوق الى نشره لثقتة بأن المستر كيف اتما قرر الحقيقة كما هي ولعله أن نشره يبدد شكوك الجمهور التي لا مسوغ لها . ولكن سبق السيف العذل . . فقد أتى الجواب من بحسن الظن بمالية مصر بالرغم من

(١) مصر رقم ٨ (١٨٧٦) ص ١٥

(٢) لماقشات البرلمانية هتسارد . المجلد ٢٣١ سنة ١٨٧٦ ص ٦٣٩

(٣) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٢٨

على أن الحالة كانت لا تحمل على القنوط وإيأس . فان «المستر كيف» قال في تقريره بعد تحليله التفصيلي لمالية مصر^(١) « يتبين من هذا الحساب ان موارد مصر اذا احسنت ادارتها قامت بسداد الديون المصرية . ولكن لما كانت الموارد التي يمكن الانتفاع بها مقصورة على دفع أرباح القروض الحاضرة كان لا مناص من تسوية جديدة تحول الدين السائر الفادح الى دين ثابت ذي فائدة معتدلة . . ان في وسم مصر أن تحتل جميع ديونها الحاضرة متى كانت ذات فائدة معقولة ولكن ليس في وسمها أن تمضي في اقتراض ديون سائرة جديدة بفائدة ٢٥ في المائة وعقد قروض بفائدة ١٢ أو ١٣ في المائة لتسديد هذه الديون الجديدة . ولم يكن ذلك رأى «المستر كيف» وحده بل تابعه فيه مالى آخر هو السير «جورج اليوت» وكان ضد المسيو «باستريه» في مشروع البنك الاهلى وكان قد ذهب الى مصر قبل ذلك بعامين بدعوة من «اسماعيل باشا» لدراسة الحالة المالية المصرية درساً دقيقاً . فقد صرح بنفسه في مجلس العموم^(٢) « بأن التحقيق كشف الستار عن حقيقة الحالة في مصر فاذا بها حالة لا تدعو الى اليأس . . بل انها حسنة ونعنى بذلك أن يكون دخلها كافياً لوفاء الديون وفاء عادلاً . وأقصد بهذا أنه بضمان معقول : اكن مع تخفيض الفائدة . . فلو عمل بالمشروع الذى عرضته على الخديوفاني لاشك في أن مصر تستطيع

(١) مصر رقم ٧ سنة ١٨٧٦ ص ١٢

(٢) المناقشات البرلمانية لهنسارد ، مجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٦ ص ٦٥٢ - ٦٥٣

اداء جميع الفوائد واقساط الاستهلاك ويكون تحررها منها في مدة خمسة وستين عاماً هذا مع ترك مبلغ كاف لادارة البلاد ادارة حسنة، اتى أعتقد تماماً أن حالة مصر ثابتة لان لها موارد كافية قد تمت في الماضي وزادت زيادة عجيبة وليس تمت ما يحول دون نموها ورفيها كذلك في المستقبل .

تلك لعمري شهادات ناطقة عن حقيقة الحالة المالية في مصر . ولعل أهم نتيجة يخرج بها الانسان من قراءة هذه الشهادات هذا الجزم بأنه اذا حول دين مصر السائر الى دين ثابت وعدلت فائدة الدين الموحد كله فان مصر تغلب على ديونها وترضي جميع دائئها .

وهذا ما كان ينويه «اسماعيل باشا» الذي لم يكن ليقل شيئاً مما عرضته عليه الحكومة الانجليزية بعد ما رآه من قدرها . فقبل المشروع الفرنسي وأصدر في ٢ و ٧ مايو أمرين عاليين يقضيان بأن ينشأ صندوق الدين العمومي وأن تحول جميع الديون الثابتة والسائرة الى دين موحد فائدته ٧ في المائة من قيمته الاسمية ويستهلك في مدة ٦٥ سنة وأن يقبل سندات معظم القروض بقيمتها الاسمية لاعتبارات يقتضيها التحويل الجديد ، أما سندات الديون السائرة التي كان أغلبها بفائدة ٢٠ في المائة و ٢٥ في المائة فتعطى تعويضاً قدره ٢٥ في المائة أي تقبل بسمر ٨٠ وأن يحبس على الديون بعض موارد الحكومة وهو ضرائب أربع من أغنى مديريات مصر و « دخليات القاهرة »

والاسكندرية ورسوم الجمارك والدخان وغير ذلك مما بلغ مجموع دخله نحو ٨ ملايين من الجنيهات في السنة - لاداء الفوائد وأقساط الاستهلاك ويضاف الى هذه الموارد أراضي الخديو الخاصة المعروفة بالدائرة السنية التي كانت مدينة بمبلغ ٨٨٠٠٠٠٠٠ جنيه وكانت ربحها السنوى ٦٨٤٠٠٠ جنيه

ولعمري لقد كانت هذه قسوية عادلة للدائنين لا للمصريين الذين أصبحوا مكلفين بدفع فائدة قدرها ٧ في المائة^(١) ولقد ظهر على الحكومة الانجليزية منية من الزمن شبه استعداد للمفاوضة على أساس هذا المشروع على شرط أن يشترك في عملية التحويل مصرف « روتشيلد » الذي قدم « لدزرائيلي » من قبل يد المساعدة لشراء أسهم قناة السويس. وقد ذهب « السير فانتانيل روتشيلد » فعلا الى باريس للتثبت من امكان هذا الاشتراك^(٢). فلما وصل اليها وجد ما كان منتظرا من قبل إذ ظهر له أن فائدة المشروع لحملة أسهم الدين السائر من الفرنسيين اعظم مما ينبغي فهي تنيلهم تعويضا قدره ٢٥ في المائة وبقدر فائدة الموضوع لهؤلاء كان ضرره للملانجليز حاملي اسهم الدين الثابت الذي سيبلغ ٩١ مليون جنيه. ثم انه وجد أن مندوبي صندوق الدين لن يخولوا ساطة استثنائية بل يكونوا طوع أمرا الخديو إذا شاء عزلهم وإذا شاء أبخام وبذلك

(١) رأى نائب مقالة اتيمس ايام ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٦ « أن هذه الفائدة تبلغ ضعف ما يمكن أن تحتله مصر بسهولة في الظروف الحاضرة »
(٢) برقية من باريس الى اتيمس ايام ٨ ابريل سنة ١٨٧٦

يظل الخديو كما قالت التيمس يتحدثها المعروفة « عني نحو ما كان عليه من الاستبداد بشؤون مصر » (١) . وهذا يدلك على أن الانجليز لم يكونوا يقنعوا بأقل من خضوع اسماعيل باشا خضوعاً تاماً للإرشاد الانجليزى . ثم كتبت هذه الجريدة التى هي لسان حال رجال الاعمال فى لندن تقول (٢) (لا بد من احد أمرين . فإما أن تقوم حكومة موالية للخديو فتمد اليه يد مساعدتها علنا نظير قبول سلطتها الحامية وإلا فليأت الخديو بمشروع من عنده) .

فلما رفض الخديو رفضاً باتاً قبول (حماية الحكومة الانجليزية ولم يزل مشروعه القبول لا عند بيت « روتشيلد » ولا عند (المستر دزرائيلى) — كتب « اللورد دزرى » فى يوم ٢٦ مايو الى « القائد استاتون » يخبره « ان المشروع كما يظهر للحكومة عرضة للنقد الشديد من عدة وجوه وعلى ذلك لا يسع الحكومة أن تتحمل تبعه تعيين مندوب لصندوق الدين » (٣)

وهنا ظهر موقف الحكومة البريطانية قبيحاً جداً فهاهما الامران الماليان اللذان صدرا فى مايو ، وهماى ثلاث من الحكومات الاربع اللاتى طلب اليهن تعيين مندوبين لصندوق الدين قد أجبين الدعوة فعلاً ، وها قد ظهر للناس أن الخديو — اعتماداً على مساعدة فرنسا — ربما يقرر

(١) التيمس فى ٥ مايو سنة ١٨٧٦

(٢) التيمس فى ٧ ابريل سنة ١٨٧٦

(٣) مصر رقم ٨ سنة ١٨٧٦ ص ٧٧ — ٧٩

في نهاية الامر أن يضرب بمطالب الانجليز عرض الحائط ويترك لهم الحرية في اختيار أحد أمرين : أما أن يقبلوا مشروعه وأما أن يفعلوا ما يدا لهم. وهنا اشتد القلق في بورصة لندن ووالى حملة الاسهم المصرية اجتماعاتهم وبالغوا في الاحتجاج على « مسالك الخديو الاستبدادى » وضعف سياسة الحكومة البريطانية وانتهالت الرسائل على الصحف طالبة إيجاد مخلص من هذه الورطة . ومما زاد العطين بلة أن « المستر ريفرز ولسن » الذى كان يراد تعيينه « منشاراً مالياً » قد عاد الى أوروبا لأنه رأى كما قال مراسل التيمس الاسكندري والاسف ملء قواده (١) « استحالة البقاء في مصر بعد أن قبل الخديو مشروعاً عارض فيه معارضة قوية » ورفضته الحكومة البريطانية رفضاً شديداً . وأخيراً رأت الحكومة البريطانية أن تدعى لحكم الظروف فتترك من أجل حملة الاسهم مشروعها المحبوب . وظهر لها أنه مادام الامر له صبغة مالية فلن تنى فرنسا في التأثير على اسماعيل باشا ليقبل حمايتها وإذا كان الامر كذلك فلا مندوحة لها أى لانجلترا من ان تعدل زمناً ما عن مطامعها ، وتسعى لوضع تسوية مع فرنسا لصيانة مصالح حملة القراطيس الانجليز على الأقل . ولا ريب في أن ذلك غاظ المستر دزرائيل غيضاً عظيماً ولكن ماذا عساه أن يصنع للتخلص من مضايقة حملة الاسهم

(١) تيمس ٥ يونيو سنة ١٨٧٦

ولا سيما بعد فشل البعثتين السالفتين ؟

ولقد كانت الحالة تقضى باستعمال الحكمة والحذر . ولم يكن الوصول الى تسوية مع فرنسا بالامر الشاق ويغلب على الظن أن الزيارة التي قام بها «الاييرل دربي» الى «الدوق ديكاويه» — وزير خارجية فرنسا وقتئذ — كانت كافية لوضع المسألة بحذا فبرها على قاعدة مرضية (١) ولكن موقف الخديو كان على العكس من ذلك . إذ لو قرر «الاييرل دربي» الانسحاب الآن لكان عمله بمثابة اعتراف صريح بالهزيمة لأن المداد الذي كتب به رسالته الاخيرة الى «القائد استاتون» لم يكن قد جف بعد — لذلك ظهر أن لا بد لانفاذ الموقف من أن يدعن الخديو اذعاناً لطيفاً للمبدأ الذي تشبث به الإنجليز وأنت يوافق هؤلاء موافقة غير رسمية على ما يتفق عليه الخديو مع دائئيه . وهنا أصبحت الحاجة ماسة لشخص كفء يقوم بهذه المفاوضات الدقيقة . وما أسرع ما ذهلت الصعوبة بظهور «المستر الذي أصبح فيما بعد اللورد غوشن» على مسرح العمل .

وكان «المستر غوشن» وقتئذ أحد الأعضاء البرلمانيين عن دائرة ذوى الاعمال في مدينة لندن . وكان فوق ذلك عضواً في وزارة الاحرار السابقة وأحد شركاء فريمانج وغوشن الذي كان أول من أقرض «اسماعيل باشا» ديونه الاولى . وبهذا أصبح في إمكانه أن يعمل بصفة

(١) مرقية التيمس من مراسلها الباريسى ، تاريخ ١١ ابريل سنة ١٨٧٦

رسمية لمصلحة حملة القراطيس وبصفة غير رسمية لمصالح أنجلترا السياسية من غير أن يقيد حكومته بقيد مامع أنه يتغذ رغباتها. لهذا قبل تعيينه بالسور والاتباج وقد ذهب عدة مرات الى باريس لمفاوضة حملة الاسهم الفرنسيين ثم فاز في النهاية بحملهم على العدول عن شروطهم الاول ولاستعاضة عنه بآخر . فتم الاتفاق على تحويل الدين السائر الى دين ثابت على شرط تخفيض التعويض للمطلي لحمة أسهمه من ٢٥ الى ١٠ في المائة . ثم تقرر أيضاً ألا يدخل دين الدائرة السنية . وهو خاص بالتخديو . في الدين الثابت بل يضم الى الدين السائر وجعلها ديناً واحداً بفائدة اسمية قدرها ٥ في المائة . وكذلك لا تدخل قروض سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ سنة ١٨٦٧ في الدين الثابت العام كما قيل لاسباب فنية والحقيقة أن مصرف فريلينج وغوشن كانت له مصلحة في ذلك علي أن تستمر فائدتها كما كانت في الماضي ١٠ في المائة - ١٢ في المائة وبهذه الطريقة يمكن تخفيض الدين الثابت الحقيقي لى ٥٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وتكون فائدته الاسمية ٧ في المائة وتقرر فوق ذلك لاجل هذا التحويل أن يعقد قرض ممتاز جديد يسمى الدين الخاص قدره ١٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وفائده خمسة في المائة وهكذا كاذ مجموع الديون التي طلب الى مصر دفعها سنوياً قد بالغ ٦٠٥٦٥٠٠٠٠ جنيه أى نحو ٦٦ في المائة من ايراد البلاد الرسمي .

هذا ما كان من حيث المالية . ولتخانة هذه الاقساط الكبيرة تقرر

قبول الموارد التي عرضها اسماعيل باشا في مشروعه . وقد عين بجانب صندوق الدين مراقبان عامان لضمان تلك الموارد يشرف أولهما على دخل الدولة والآخر على المخرج ويشتركان في اعداد الميزانية دون ان يكون لهما الحق في التدخل في أعمال النظار ويكون تعيينهما وعزلهما بيد الخديو فقط . وكان هذا هو الجانب السيامي في مشروع المستر غوشن الذي أراد أن يوفق به بين طلبات الحكومة البريطانية والخطة السلبية التي ظل الخديو متمسكاً بها إلى الآن . ولم يكن المشروع في ظاهره يدعو إلى الريب أو يشير الشكوك ولا سيما أن تعيين المراقبين والاستثناء عنهما كان بمحض ارادة الخديو . ولكنه كان بالرغم من ذلك خطوة واسعة المدى إذ أمكن بمقتضاه لأول مرة ادخال أجانب يعملون لمصلحة لأجانب في الادارة المصرية وبذا أصبحت تحت اشراف أوروبا الاعلى . وكانت هذه فاتحة الشر وطرف سكين يمكن - مع توخي المهادرة في الظروف الملائمة - غرزه تدريجاً إلى أن ينتهي بالقضاء التام على سلطة الخديو واحلال سلطة أخرى محلها .

ولما اذيع ان المستر غوشن توصل الى وضع اتفاق مع حملة القرامطيس الفرنسيين هلت البورصة فرحاً وابتهجت ابتهاجاً لا نظير له . وفي اوائل اكتوبر سنة ١٨٧٦ اقام المستر غوشن حفلة الوداع فحضرها حملة القرامطيس واقسم فيها « أنت يحصلان لهم على أعظم

مايستطاع تحصيله^(١) وبعد أيام قليلة سافر الى مصر وبصحبه المسيو جوير ممثل حملة الاسهم الفرنسيين ذلك الرجل القوي الارادة الذي اعتزم ان لا يهمل فرصة لتسوية المسألة تسوية مرضية وتنظيف المالية المصرية مما علق بها من لادران والاوزاخ .

ثم سافر « المستر غوشن » على انه في الظاهر مندوب خاص يمثل الفين من حملة الاسهم الانجليز كما أعلن ذلك خطيب الحكومة في مجلس العموم فيما بعد اذ قال^(٢) « ان الحكومة امدت اولئك السادة (المستر غوشن وحشيته) بمقدار معين من المساعدة كما تفضى الباقية عاينها بمساعدة أى فرد انجليزى يزعم السفر الى الخارج ولكنهم يؤدون مهمتهم على عهدتهم » وباطبع لم يكن هذا القول الا من قبيل الكذب الادبى الذى يحمى للوزراء التفوه به علماً وبلا حياء أو خجل من اجل المنفعة العامة . فان الحكومة فى الواقع بدلا من امداد المستر غوشن بالمساعدة « المعتادة » كلفت القنصل العام فى القاهرة بصفة خاصة أن يلتفت نظر الخديو الى مكانة الاشخاص الذين سيعملون معه وان يذكره بان « المستر غوشن » هو أحد الوزراء السابقين الذى يحتمل جداً ان يعود الى الوزارة يوما ما^(٣) اما « المستر غوشن » فبدلا من ان يسير دفقة المفاوضات على عهدته كان القنصل العام الانجليزى يساعده

(١) التيمس فى يوم ١٠ اكتوبر سنة ١٨٧٦

(٢) المناقشات البرلمانية هسارد اعله ٢٤٣ سنة ١٨٧٦ ص ١٦٢٦ و ص ١٦٢٧

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧ و ٨

مساعدة فعلية اينما سار . وبالطبع لم يكن هذا الا تنفيذ للخطة التي تم الاتفاق عليها من قبل أى ان هذا التعضيد لم تكن له علاقة ما بمسألة « الياقة » التي اشار اليها خطيب الحكومة .

وهنا بدأت سلسلة شائنة من المساومة من جهة والتهديد والوعيد من الجهة الاخرى اختتمت بمأساة غامضة كان اسماعيل باشا بطل الرواية فيها بينما المحرضون ظلوا محتجين الى يومنا هذا لا يجرؤون على الظهور للناس في ثوبهم الحقيقي . فقد كان من المنتظر الا يطول امس مقاومة « اسماعيل باشا » لحملات « غوشن وجوير » لان سلامة العرش كانت حتى الآن قائمة على ما بين حملة القراطيس الفرنسيين والانجليز من تنافس . أما وقد زال ذلك التنافس واتفق الطرفان فيما بينهما فلم يبق للتخديو مناص من الاذعان لهما والنزول على ارادتهما .

وقد وقف الى جانبه « اسماعيل صديق باشا » أحد نصحاءه الاقدمين وناظر المالية وكان معارضا في اى اذعان من التخديو . وليس لنا من نعلمد عليه في تعرف اخلاق ذلك الناظر سوى اصدقاء « المستر غوشن » وحملة الاسهم الذي وصفوه لنا بانه انموذج حي لطبقة الباشوات الشرقيين ، أى انه رجل قاس الضمير غليظ القلب عديم الامانة شديد التعصب وربما كانت اخلاق الباشا على النقيض مما رواه عنه اعداؤه الذين عارض مشروعاتهم الشيطانية السافلة ، وعلى كل حال فان خطته اذ ذاك كانت الخططة التي تقضى بها الوطنية الصحيحة . فقد كان يقول

بما ان مسألة الدين ستسوى بالاتفاق مع الدائنين مباشرة فمن الحق الموافقة على تسوية اسامها ٧ في المائة وألح في طلب تخفيض الفائدة الى ٥ في المائة باعتبارها أقصى ما تستطيع ان تدفعه مصر دون ان تجر على نفسها الخراب . اما من حيث السماح بوضع مالية البلاد تحت المراقبة فتمناه الحقيقي وصح الادارة تحت المراقبة ولقد كان من رأيه ان ذلك العمل يعتبر الخطوة الاولى في سبيل تسليم الوطن الى ايدي الاجانب وهي الخيانة العظمى بعينها . وفي الواقع لقد أُنذر الخديو بأنه اذا اقر تلك المادة من برنامج « غوشن (١) » - « جوير » ثارت البلاد ثورة عامة وهناك ما يحمل على اعتقاد ان المفتش ما كان ليحجم لحظة من تنفيذ ذلك التهديد أو يتأخر عن بذل كل ما في وسعه لنجاح الثورة . وعلى ذلك أصبحت المسألة مفعمة بالخطر . وقد ارسل وقتئذ مراسل التيمس الاسكندري الى صحيفته يقول « ينبغي الاعتراف بان المشروع الجديد يعتبر ضربة قاضية على سلطة الخديو المطلقة بل انه ينتقصها انتقاصاً بليغاً ... لذلك نقول ان قبوله مشكوك فيه . ان الخديو لو ترك وشأنه لرأى بحكمته ... الامر من قبول المشروع . ولكن الفريق الذي طالما استفاد من استمرار القديم على قدمه ... قوى جدا ولزعيمه اسماعيل باشا المفتش ناظر المالية سلطان كبير على

(١) في ابرقية الى وزير التيمس يوم ١٣ نوفمبر همت شركة روتر «فتش مهمة» لاوتر على الخديو والنقول عليه « ناع مصر للمسيحيين محاولا بساكن تبيح اشعورا بي صمد الاحداث التي عدها «جوش وجوير» . وقد اصبح من «جوش» الى «جوي» نصيب في مساء المعكر من الاوربيين ان يههوا بالهعب ليدى كل شعب سلامى شورى مشروعاها الاستعبادية

الخديو» (١)

فلا تروا اذا أصبح ابعاد المفتش مسألة تكاد تكون بمثابة حياة أو موت لانصار « النظام الجديد ». وبهذه المناسبة كتب المراسل نفسه يقول « ان سقوطه - سواء كان بحق أو بغير حق - أصبح مرغوباً فيه ولعمري ليس ادعى الى اعاس بورصة الاسكندرية الكاسدة من تحقيق تلك الاشاعة التي رددت كثيراً عن سقوط المفتش » (٢)

وبعد عناء طويل تحققت الغاية المطبوبة . ذلك ان الخديو اعجزه من جهة عن مقاومة تهديدا المستر غوشن ولعدم قدرته من جهة اخرى على فصل المفتش بالطرق المعتادة لماله من النفوذ الكبير - دعاء للتزهد معه ذات يوم وهناك أو عز بقلته . وفي الحال طير مراسلو الصحف نبأ سقوط « العدو للإصلاح » وخطر القنصل العام الحكومة الانجليزية بان (٣) « مساعي بعثة غوشن جويزر بعد أن لبثت عدة أيام في موقف يبعث على الارتياح من جراء دسائس ناظر المالية السابق قد خطت خطوات واسمات في طريق النجاح على أثر سقوط المفتش » ولم يبق في البرلمان من استمعين هذا الحادث المنكر كما أن الذين اقاموا أنفسهم بعد لكشف مساوئ الخديو لم يؤخذوا على فمته هذه أو يشيروا اليها وهم الذين لم تفهم فرصة من الفرص للتسبب على أي

(١) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٢) التيمس يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧١ ص ٢١

اعوجاج في خلقه مهما كان تأفها . (١) بل كان الامر بالعكس فان تلك
الانباء السارة ما كادت تصل بورصة الاسكندرية حتى ارتفعت الاسهم
المصرية ثلاثة بنوط في ساعة ونصف . وكتب مراسل التيمس الى
صحيفته بهجة الفرح يقول (٢) « ان ابعاد المفتش يعتبرها بمثابة خاتمة
نظام عتيق . . . فان الباشا كان زعم الحزب الذي جعل ديدنه لنظر بعين
السخط الى ازدياد النفوذ الاوربي ، وتارة كل تقدم المدنية في البلاد . . .

المستتر غوشن

المستتر غوشن

فسقوطه - وهو الذي قال : « مشروعنا معارضا يعتبر بشير
النجاح » وفي الواقع لا يمكن . . .
« المستر غوشن » : « سيو » . . .
التي يقول مشروعها (٣) واذ ذلك

(١) لم ير روردر . . .
(٢) الشمس يوم ٢٢ . . .
(٣) في يوم ١٠ نوفمبر ١٩٠٠ . . .
مشروع غوشن حبيب روردر . . .

أصبحت « المدنية » حقيقة واقعة في وادي النيل وهنا تبوأ أنجلترا وفرنسا وفي مقدمتهما حملة القراطيس مقعد الظفر والفوز وفاتهم أنهم لم يصلوا إلى غايتهم إلا بعد أن داسوا الجنة الهامدة وتلطخت ثيابهم بدمائها (١) ولمعري لقد كانت هذه بداية ملائمة لحكم قام على الارهاق وبالغنى تنقب في النهاية على كل المصاعب .



(١) ذكر المستر بلنت في كتابه التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى من ٣٩ سنة ٤١ حكاية مقتل ادمتش كما سمعها من السير ريموز ولسن . والقصة كذا رواها السير ريموز تلخص في أن الخديو أمر بقتل الممتش خيفة أن يكشف للمستر غوشن والمسيو حويرم أثناء الخديو من ضروب العثر والتدليس والتلاعب في الحسابات التي عرضها عليهما . ولكن السير ريموز ولسن ليس بالرجل الذي ستظهر منه أن يروي الحكاية إلا تحقق فقد كان رئيس لجنة التحقيق الدولية التي عقدت للبحث عن السر في احراق التسوية التي وضعتها « المستر غوشن » و « المسيو حويرم » ومع أن السر كان ملغوا — لأنه لا يمكن اى ممكنة انها كانت غنية أن تدفع ٦٦ في المائة من دخلها السنوى لسداد ديونها — فإن اللجنة حاولت تدس سب آخر فاختارت عبارة التلاعب في حسابات الخديو . ان أى انسان يكلف بمهمة مراعاة ابراهيم الموجودة أمامنا الآن سواء كانت رسمية أم غير رسمية لا يجد مناصا من أن يشعر بأن لتلسان لم يكن باهرا مباشرا من الموالين فانه على الاقل نتيجة منطوقهم على الخديو . ون لا يمكن ان نكتب به البلاغات الرسمية الخاصة بهذه المسألة لا مفر من ان يتبر الشكوك في كنه تلك العاجلة العامة . وقد عاق الكولونيل تشارلس لوج على كذب اللورد كرومر في صحيفة « سدى ستار » التي تصدر في واشنطن فقال « ن كتاب — الكولونيل لوج — يعرف شخصية أن اللورد فين (الذي حصل لعدم الاجيزى في القاهرة) رسل الى ولاية الامور في لندن تقريرا بتصيل العاجلة » . في مصر أما الشخص الذي عزى اليه اللورد فين الحريجة فقد رقى الى رتبة المرسان واسم عليه بان سيرا . ان الواجب يقضي بأن نعرف شخصية القائل وهذا لا يكون الا بنشر تقرير اللورد فين

الفصل الثالث

« المالية العليا »

الآن وقد وصلنا الى هذه النقطة من روايتنا هذه يحسن بنا قبل مواصلة الحديث ان نلقي نظرة على حالة مصر الاقتصادية لنتمكن من معرفة « الاقدار » التي طوحت باسماعيل أولا ثم بمصر ثانيا الى الهلاك وسوء المنقلب .

وانا نثبت هنا ما خطه شاهد عيان رأى الحوادث عن كثب في الوقت الذي ساء فيه حكم اسماعيل باشا (١) فقد قال : « تعتبر مصر مثالا باهرا للتقدم . فقد فاق تقدمها في سبعين عاما تقدم كثير غيرها من الممالك في خمسمائة عام » . وربما ادهش هذا القول اولئك الذين اعتادوا ان يعرفوا تاريخ تقدم تلك المملكة المنكودة الحظ بالاحتلال الانجليزي . ولكن أقوال هذا الشاهد عن حكم اسماعيل حتى سنة ١٨٧٥ - مهما كانت داعية الى الاستغراب - فانها كلها صحيحة بمعنى ان أعماله في ذلك العهد جديرة بان تقارن بالفخار بأعمال اسلافه . فالتاريخ يذكر (٢) مثالا انه بين سنتي ١٨٦٣ و ١٨٧٥ - أى في خلال

(١) هذا الشاهد هو نفسه مراسل التيمس الاسكندري ، التيمس يوم ٦ يناير سنة ١٨٧٤ وقد أصبح فيما بعد الد مدير للمدير

(٢) راجع ما كتبه المسيو موغال في صحيفة «الكوتيجوري ونيو عدد ١ أكتوبر سنة ١٨٨٢ بعنوان « المالية المصرية » ص ٤٣١ . وما كتبه البارون لون مالورني بعنوان « مصر والتدخين الاجنبي » ص ١٤٤ و ص ١٢٣ - ١٢٥ . وما كتبه المسر بيرد بعنوان « الارتباك المصري » سنة ١٨٨٤ ص ٤٩ وتقرير المستر كيف في عدة مواضع .

اثني عشر عاما - تم حفر قناة السويس وحفرت ١١٢ ثرعة للرى بنح طولها ٨٤٠٠ ميل وامتدت السكة الحديدية من ٢٧٥ ميلا الى ١١٨٥ ميلا ومد من الاسلاك التلغرافية ما يبلغ طوله ٥٠٠٠ ميل وانشىء من الجسور مالا يقل عن ٤٣٠ بما فيها «كوبري» قصر النيل الذى ظل أمدا طويلا يعتبر من خير جسور العالم واستميت ميناء الاسكندرية وانشئت فيها وفي مصر وابورات المياه المتقاة لاهالى وبنيت أحواض السويس ونصب ١٥ فئارا و ٦٤ طاحونه لصنع السكر وتكريره وادخلت اصلاحات عظيمة فى الطرق العامة فى القاهرة وغيرها من المدن . ولقد حدثنا من يوثق بروايتهم من اهل الاحصاء (١) ان تلك الاعمال العمومية العظيمة وحدها بلغت نفقاتها ٦٤ مليون جنيه . وقد أمكن بسبب هذه الإصلاحات تحويل مليون وربع فدان من أرض بور الى أرض زراعية انتجت وتنتج من الحاصلات ما قيمته ١١ مليون جنيه سنويا فى حين أن ايجارها يتجاوز ١٠ و ٤٠٠٠٠ جنيه سنويا . فزادت بهذا مساحة الاراضى الزراعية من ٤٠٠٠٠٠ و ٥٢٠٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٦٢ - وهي آخر سنوات حكم محمد علي - الى ٤٢٥٠٠٠ و ٥ فدان فى سنة ١٨٧٩ وهي السنة التى تولى فيها اسماعيل باشا . وليس هذا كل ما عمله اسماعيل بل كان له من الإصلاحات ما لا يحصى من كل ما عملته من إصلاحات من ١٨٦٢ الى ١٨٩٩ حيث كان زادت المساحات من

(١) راجع ما كتبه «رولاند» ص ٥٢٦ ر ١٠

٤٠٠٠٠٠ ر.ع. جنيهه الى ١٣٨١٠٠٠ ر.ع. جنيهه . هذا فضلا عن أن عدد الاهالى زاد من ٨٣٣٠٠٠ ر.ع. نسمة الى ١٨٠٠٠ ر.ع. نسمة . وامرئى إن هذه لصحيفة باهرة لما حدث من التقدم فى عهد مازال الكتاب يصفونه زوراً وبهتاناً بعهد الفجور المالى (١)

على أن التقدم السريع كان محسوساً فى جهات أخرى . فقد أدخلت على الادارة - كما حدثنا كاتب طائر الصيت خير بأحوال مصر (٢) عدة اصلاحات «لم يكن يحلم بها أحد من حكام مصر السابقين» لان النظام الادارى المؤسس فى عهد محمد على دخل عليه الآن تعديل كبير وطراً عليه التحسين من عدة وجوه كما أن نظام الجمارك وضع على أساس جديد تحت اشراف نفر من خبراء الاوربيين . ثم ان مصلحة البريد التى كانت حتى الآن ملكاً للأفراد اشترتها الحكومة ووضعتها تحت ادارة موظف من موظفى ادارة عموم البريد فى لندن . وفوق هذا وذاك أدخل تعديل على النظام القضائى فقد نشئت المحكمة المختطة التى وضعت حداً لاعفاء الاجانب من طائلة العقاب فى كثير من الامور الواقعة فى دائرة القانون المدنى ثم استبدلت

(١) فى سنة ١٨٨٢ كتب «المسجلون قسطنطين» فى مصر فى ص ٣٦٢ من كتابه «مملكة الخديو» نصه : «خلال قليل بطيش وردت الالسن بطيش أيضاً شعوباً وكنبة الى الخديو اوتر من نحو ٩٠ مليون ..» سوى بناء خمسة قصور من الخشب والطيب ! وهى دعوى طاعة وطائفة قدر ما هى كاذبة .. الخليفة لى لا نزاع فيها هى ان ما أدخل من التحسينات على مشروعات العامة انى ابتدأت وتمت فى مصر فى سلاسل الألى عشر عاماً الماضية كانت فوق الوصف بل هى فوق أن تمارن بها مشروعات مملكة أخرى .»
(٢) هو المستر «ستاني لين بول» فى كتابه «مصر» سنة ١٨٨٩ ص ١٢٩ وما بعدها .

العقوبات المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية بعقوبات القانون النظامي الاوربي (١). ولا يفوتنا أن نذكر الاجراءات الشديدة التي اتخذت في ذلك العهد لغاء الرق والقضاء على تجارة الرقيق وهو إصلاح جدير بأن نلجج بالثناء على من قاموا به نظراً لما كلف الخزانة المصرية من النفقات الهائلة مع أن الخديو بالغائه الرق كان يأتي أمراً مخالفاً لتعاليم دينه وتقاليده شعبية ومصالح الجمهور (كذا) (٢) أضف الى كل ما تقدم مساعي الحكومة لترقية التعليم (٣) ففي عهد سعيد باشا لم تزد ميزانية التعليم عن ٦٠٠٠ جنيه سنوياً ولكنها بلغت في عهد اسماعيل باشا ٨٠٠٠٠ جنيه هذا عدا ما أضيف اليها فيما بعد من ايراد بعض الاراضي التي اشترت ثانية من شركة قناة السويس بمبلغ ١٠ ملايين فرنك لجعل التعليم مجانياً وليعيش الطلبة على نفقات الحكومة من مأكل ومشرب وملبس (٤). وفي ذلك العهد أيضاً أسست لأول مرة -لا في مصر فقط بل في الامبراطورية العثمانية بأسرها- مدارس البنات وأنشئت دار الآثار العربية في بولاق وأضيف الى دار الكتب عدد

(١) راجع م كتبه «ماورثي» ص ١٠٨ من كتبه السالف الذكر
(٢) هكذا قال «ماورثي» في ص ١٠٨ من كتابه السابق . راجع أيضاً بحاضرة المستر فرانسيس كوب بنى انقاف في «جمعية المون» ونشرتها «التيوس» في يوم ٢٥ مارس سنة ١٨٧٨ اد قال «هالك» من عظيم سيني خلدوا الى الابد في تاريخ حكمه اسمعيل باشا الا وهو القضاء على تجارة الرقيق في بلاده
(٣) كتب استرليون في كتابه السبع المذكور ص ١٦٠ يقول «لقد كان التقدم في التعليم والمعارف في عهد اسمعيل باشا، يسونب لا يقدرا اعتجاء وسيني معدوداً كذلك في كل بلاد العالم»
(٤) راجع أقوال ماورثي ص ١٠٤

من أنفس الكتب حتى أصبحت من أشهر مكاتب العالم . ولقد قيل ان مصر لم يكن بها في سنة ١٨٦٣ (١) سوى ١٨٥ مدرسة ابتدائية . ولكن لم يأت عام ١٨٧٥ حتى بلغ عدد تلك المدارس ٤٦٨٥ مدرسة تحتوى على ما لا يقل عن ١١١٨٠٣ من الطلبة عدا الكثير من المدارس العالية التابعة للحكومة والمجالس البلدية . كما أنشئت أيضاً مدارس خاصة للجند - لكل أورطة مدرسة . وقد أكدت لنا لجنة التعليم العسكرى في سنة ١٨٧٢ أنه لم يكن يوجد في الجيش المصرى بأجمعه من الاميين سوى ٢٠ شخصاً فقط (٢)

ولعمري ان الانسان ليكاد يداخله الريب في هذه الحقائق نظراً لما يعرفه عن ادارة اسماعيل باشا من الجهة الاخرى . ولكن ذلك لا يمنع من كونها حقائق وقعت اعترف بها الصديق والمدعو على السواء .

بل ان التيمس (٣) وهى الدأعداء الخديو اعترفت - في الوقت الذى طاب لها فيه الاعتراف - « بأن مصر تقدمت تقدماً مدهشاً في عهد اسماعيل باشا . . . فقد ضاعف موارد البلاد للمادية الى أقصى حد سمحت به معارفه وتجاربه . . . كما أن السكك الحديدية والموانى وقناة السويس هي من صنع يده . زد على ذلك أنه سعى في تحسين الزراعة

(١) راجع تقرير القنصل الانجليزى في سكرية سنة ١٨٧٢ ص ٣٠

(٢) راجع تقرير القنصل الانجليزى في القاهرة سنة ١٨٧٣ ص ٣١

(٣) التيمس يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩ وكذلك تقرير « كيف » ص ٢ اذ قال « ان التربة المصرية قد زدت قوة ، شأها ، زيادة عظيمة في عهد خديوها الحاضر

بأن أدخل بنورا جديدة وطرقا حديثة وبذل كل جهد لاصلاح الادارة
من الوجهة القانونية والتنفيذية »

وان من الاهمية بمكان ان نتذكر هذا المنحى الاصلاحي لحكم
اسماعيل باشا اذ بواسطته نستطيع الوقوف على كنه الخراب الذي ساقه اليه
اسرافه. المالى والحقيقة التى لامناص من الاعتراف بها هي أن الخديو
مادام قد توسع فى تلك الاصلاحات فلا مناص له من أن يحاط
بصعوبات مالية ولو لم تكن له وجوه أخرى لاتفاق المال. ذلك أن
أمثال هذه الاصلاحات سواء اكانت مادية أم أدبية تحتاج بطبيعتها
الى زمن طويل قبل ان تثمر الثمرة المرجوة منها. لهذا كان من الخرق
فى رأى ان ينفق الخديو فى اقل من ثلاثة عشر عاما ما يقرب من ٥٠
مليون جنيه على هذه المشروعات العامة وحدها التى لم يكن ينتظر جنى
ثمراها الا فى الاجيال المقبلة. والى هذا أشار « المستر كيف » بحق فى
تقريره (١) اذ قال : « ان مصر يمكن ان يقال انها فى دور الانتقال .
لهذا هي تعاني من مساوئ النظام الذى استبد برته بقدر ما تعاني من
مساوئ النظام الذى استقبلته . انها مصابة بالجهل والمواربة والتبذير
والاسراف وهي صفات اشتهر بها الشرق (كذا) ... وهي فى الوقت
نفسه تعاني من الاسراف الهائل الذى نشأ عن التعجل فى تقليد المدنية
الغربية (هذه الملاحظة الازهيرة ليست من عنده المستر كيف بل من

عند المؤلف) وإن الملاحظة الأخيرة لحقيقة لا ريب فيها . فإن « إسماعيل باشا » كما حدثنا السير « سامويل بيكر »^(١) حاول في وقت قصير إتمام مشروعات كان إتمامها يستغرق سنين عديدة من الصبر والتؤدة . فلا غرو إذا رأينا المصاعب المالية تغمر مصر بعد أن أصبح هذا الرأسمال الكبير عاطلاً وليس في خزائنها احتياطي ما .

على أن هذه المصاعب لا ينبغي المبالغة فيها أو إخراجها عن حدودها . « فالاستر كيف » نفسه يعترف بأن عجلة الخديو وعدم اكترائه في سبيل إتمام مشروعاته هو خطأ « لم يقتصر على مصر وحدها بل شاركها فيه الممالك الجديدة الأخرى » وقد ضرب المثل « بالولايات المتحدة » « وكندا » ثم قال بصراحة مانصه . « قد لا يوجد في مصر بامرها ما يقرب من التبذير المروع الذي صحب ادخال السكك الحديدية في إنجلترا » وهناك شهود عيان آخرون يميلون إلى النظر إلى إدارة الخديو لمالية مصر بعين الرأفة واللين . فتقدم قال أحدكم^(٢) مانصه « مهما كانت متاعب مصر المالية المؤثرة فاتها لم تؤثر مطلقاً في هبوط تجارتها لأن موارد البلاد لم تزد في زمن من الأزمان الحديثة كزيادتها في عهد إسماعيل باشا كما أن النشاط مما هي عليه الآن

١ راجع « النورسي ريزر » د ١٨٧٢ ص ٦٥٧ بعنوان « أصل مصر »
٢ راجع مقالته لستر « كورنيل ريب بلان » كتابه « مصر كما هي » سنة ١٨١٧ ص ١٧٤ . كذلك راجع « كورنيل ريب بلان » كتاب « السالف الذكر » في الفصل التاسع عشر إذ دحض « كورنيل ريب بلان » مصر كانت على حافة الانقراض .

وحسبك ان الفائدة على ثمن اسهم الموحد تبلغ ١٤ في المائة . وحدثنا
ايضاً «المستر» (الذى أصبح فيما بعد السيد) جون فاوول «مهندس الخديو
الاستشارى العليم بالشؤون المصرية قال (١) « انفقت مصر في خلال
العشرة الاعوام الماضية مبالغ طائلة على مشروعات عظيمة كانت من اسباب
توقيتها السريعة ووضعت الاساس لسعادتها في المستقبل ... وقد يقال
ان هذه المشروعات تمت في وقت اقصر مما كانت تسمح به مالية البلاد .
وهو ما يسلم به من بعض الوجوه ولكن ليس في استطاعة أحد ان
يشكر انها كانت ضرورية للتقدم الوطنى . وها هو آخرهم «السير صامويل
بيكر» يشهد (٢) « بان الخديو فيما بين سنتى ١٨٦٤ و ١٨٧٨ احدث تغييراً
مدهشاً لا عيب فيه الا أنه تم بأسرع مما كانت تتحمله الخزانة ولكنه
كان على كل حال تغييراً في سبيل التقدم وقد بذر بواسطته بذور
العظمة المقبلة » .

وبالاختصار « كانت عجلة الخديو وتجاهله حالة الخزانة » عند القيام
بهذه التحسينات العظيمة من داوى الاسف ولكن لا يمكن بحال ما ان
يقال انهما وحدهما سببا لخراب المالى المروع الذى دفع «اسماعيل باشا»
الى اعلان الافلاس بل ينبغى تقصى سبب ذلك الخراب فيما سماه «المستر
كيف» بحق « جهل الشرق وموارثه وتبذيره واسرافه » .

ولقد انهمز الكتاب فرصة متاعب الخديو المالية فأسهلوا في نقد

(١) راجع خطابه بتميس يوم ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٧٥

(٢) راجع كتابه «اصلاح مصر» ص ٥٣٩

تلك الصفات التي عرفت عن الشرق ولكن أليس من المدهش أنهم
سكتوا عن الجشع الغربي فلم يذكره الا عرضاً ؟

ان طمع الخديو وتردده واعمال السفالة التي اتاها المولون
الاوربيون سارت جنباً الى جنب في احداث الخراب الذي ذهبت
مصر ضحية له بحيث أن كل محاولة للتفريق بينهما والقاء المسئولية كلها
على الخديو وحده تعتبر انها كالحرمة التاريخ .

ان العدل ليقضى بان نقرر هذه الحقيقة التي لا ريب فيها وهي ان
مصر - وان كانت في آخر عام ١٨٧٥ اصبحت مدينة بمبلغ ٦٨ مليون
جنيه - عدد الديون السائرة - الا ان المبلغ الحقيقي الذي وصل خزائنها
لم يتجاوز الـ ٤٤ مليون جنيه . اما الفرق وقدره ٢٤ مليون جنيه فقد وجد
طريقاً الى جيوب اصحاب القروض واعوانهم اما بصفة سمسرة او
كمكافأة او غير ذلك من النفقات الكعابية^(١) وقد ترتب على هذا ان المبلغ الذي
تعين على الخزانة دفعه سنوياً بصفة فوائد واستهلاك لم يبلغ فقط ٧ في المائة
أو ٨ في المائة وهي الفائدة الاسمية التي اتفق عليها من قبل - بل بلغ في
الواقع الى ضعفين أو ثلاثة ضعف ذلك . اى ان المسألة اصبحت مسألة
لصوصية ونهب مالى لا نظير له الا فيما حدث في تركيا . وكأنما
تآمرت « المالية العليا » في لندن وباريس رسمياً على سلب الخديو ، اذ
مالبثنا ان رأينا المصارف الزائفة ذوات الاسماء الطنانة كمصرف

١ رجم تقرير « كيف » ص ٧ . وقد ذكر « موطأ » في الفصل الاول من كتابه
ان مجموع القروض التي اقترضتها مصر منذ سنة ١٧٦٢ لم "رد عن ٥٠ مليون جنيه وصفه

« الانجلو ايجيپسيان » تنشأ بقعة في جنح الظلام لا لسبب سوى اغراء الخديو بعقد قروض جديدة بقوائد فاحشة.

واعلم اصدق مثل لذلك التلاعب المروع القرض الاخير وقدره ٢٨ مليون جنيه الذي عقد في سنة ١٨٧٣ لتسديد الديون السائرة (١). فقد جعل مقداره الاسي ٣٢ مليون جنيه بفائدة ٧ في المائة و١ في المائة الاستهلاك. ولكن البنك لم يسلم الخديو سوى ٧ و ٢٠ مليون جنيه واحتفظ بالباقي وهو يقرب من ١٢ مليون جنيه كضمان ضد الطوارئ. ولت البنك اكتفى بذلك بل انهم التزموا بالوعد ارغم الخديو على قبول ما قيمته ٩ ملايين من سندات دينه الاسي بسعر ٩٣ للسهم مع ان ثمن السهم وقتئذ لم يزد على ٦٥ وهو ما دفعه البنك فملا عند شراء تلك الاسهم ! فلا غرو اذا قام بين الانجليز وبين ازار على سمعة بلاده فيكذب في بدء عام ١٨٧٦ ما نصه (٢) « اني قد اذلت الدور الذي لعبته المالية الحديثة لهو دور يخلق بالانجليزي الصمم أن يحمر وجهه خجلا عند ذكره وأن يحتمي رأسه فرارا من النار عند ان لم اقم مرة انيه كان لهم ضلع في مثل هذه الاعمال الشائنة ان جردت من يد يد من البشر بؤسا وشقاء لا نظير لها »

فهذه "توسعات" الخديو في مصر من اجل ان يملأ جيبه من السبب

(١) تقرير « كوك » من
(٢) راجع ما كتبه « لاش » في « مصر »
والسؤال الشرقي

الاول في الحالة التمهية التي وجدت مصر نفسها فيها ورغما من التقدم العظيم الذي تقدمته في خلال الاعوام الثلاثة عشر التي سلفت مباشرة ورغما مما كان ينتظر لها من الخير العميم في المستقبل . وهذا هو عين ما اعترف به «المستركيف» نفسه إذ قال (١) «ان هذه الاحصاءات — عن الواردات والصادرات والتعليم وغير ذلك — تدل على أن مصر في عهد خديوها الحالي خضعت في سبيل التقدم خطوات واسعة في عدة جهات ولكن موقفها المالي الحاضر برغم هذا التقدم الباهر ... مفعم بالخطر . فالمصروفات وان كانت باهظة - إلا أنها لا تؤدي وحدها الى الازمة الحاضرة التي يمكن أن يقال انها لم تنشأ الا عن شروط القروض الفادحة التي كان معظمها خارجاً عن موارق الخديو لقضاء طلبات مستعجلة »

وانا لتقدم متطوعين لاولئك الذين يحاولون زوراً وبهتاناً أن يفهموا العالم ان أعمال اسماعيل وحدها كانت سبب ما حاق بمصر من الخراب والدمار بهذه الشهادة التي فاه بها رجل لم يعرف بصداقته للخديو فقد قال ان مصر في عهد الخديو لم تخط قطة في سبيل التقدم خطوات واسعة في عدة جهات بل ان متاعبها الموقته - منها كانت عديدة - « لا تنشأ الا عن الشروط الفادحة » التي أرغمه جماعة المالىين على قبولها . وبالطبع لا ينبغي أن يمتنع الانسان من أقولنا هذه اننا

(١) تقرير «المستركيف» ص ٦

تجاوز عن العجلة غير المحمودة التي سمح بها الخديو لاولئك الافاعي
أن ينسابوا في تلك البلاد المنكودة الحظ التي كان خديويا عليها ،
واننا لشديدو العطف على الشعب للمصرى الذى لا يذكر اسم ذلك
الخديو حتى الآن الا مقرونًا بالسباب واللعنات ولكن ثمت فارقا
عظيمين أن يعتبره المصريون سبب بلواهم وبين أن يصمه المالىون
وأعوانهم بتلك التهمة وهم يعلمون أنها أفك بين . « انهم يعرفون جيد
المعرفة أنهم هم أنفسهم الذين وضعوا مصر علي حافة الخراب . هم
« الافاقيون المحتالون » كما وصفهم أحد كبار النفقات المالىين (١) -
« الذين جعلوا أصابعهم في آذانهم حتي لا يصل اليها أنين المصريين
البائسين » .

ولم يكن هؤلاء وحدهم الافاقيين المحتالين الذين جعلوا حرقهم
الاتجار بضعف اسماعيل باشا بل وجد الى جانبهم المقاولون الذين باعوه
سلامهم أو تعهدوا بالقيام بمشروعات الاصلاح التي ابتكرها في مقابل
ائمان باهظة كانت حرية بالقضاء على سمعهم في أوروبا . فمثلا زادت نفقات
بناء ميناء الاسكندرية بمقدار ٨٠ في المائة عن نفقاتها الحقيقية ، كما ان
بناء السكة الحديدية بلغ اربعة اضعاف النفقات الاصلية وقس علي ذلك

(١) هو الستراوج . ولسون . راحم مقدت « موقف مصر الي » في « مجلة فريزر »
عدد يونيو سنة ١٨٧٦ ص ٨٠٦

الذين بنوا مصانع تكثير اسكر ووابورات المياه^(١) الخ الخ .
 فمعظم مستشارى الخديو الفنيين وغيرهم ماعد القليلين منهم - كانوا
 مأجورين أو انهم أخذوا الرشاوى أحيانا من نوع خاص من المرائين
 طواعيتهم ضمايرهم فضلا عن كل ما تقدم على تكوير عصبة لارغام الخديو
 على قبول شروطهم الجائرة . بل أن نفس الحكم الشهير الذى أصدره
 نابليون الثالث فى النزاع لذى قام بين الخديو وشركة قناة السويس
 يصح ضمه الى اعمال اولئك المقاولين الاربيين . فقد كان حفر تلك
 القناة من أشأم المشروعات التى سببت لمصر كثيرا من المتاعب المالية
 والاقتصادية واشدها خطرا عليها . فضلا عن أن حفرها كان صديم
 الفائدة بئانا لمصر - نظرا لموقعها الجغرافى فى ركن سميق من اركان
 البلاد يفصله عن المنطقة الزراعية لسان صغير من الارض فقد أضرتها
 ضررا بليغا بطريق مباشر اذ حولت تجارتها «الترانسيت» عن مجراها
 القديم طريق اسكندرية الى طريق السويس^(٢) . وقد تظل الوسائل
 التى تمكن بها المسيودى ليسبس من اقناع سعيد باشا بالمواقفه على

(١) راجع كتاب « موغال » من ٢٩ وما بعدها وما يبعث على الدهشة ولاستغراب
 ان حيل أولئك المقاولين والبنائين اتخذت في كثير من الاحيان دليلا على « اسراف » سعيد
 باشا « فقد حمل « المستر دوارد ديسى » فى مقال مشهور بشرته « مجلة القرن التاسع عشر »
 في ديسمبر سنة ١٨٧٧ تحت عنوان « الخديو ومصر » حلة شعواء على الخديو بمناسبة موافقه
 على ١٣ مليون جنيه لد السكة الحديدية في حين أن مقلتها فى اواقع كما قدرها حانه لم
 تتجاوز ٣ مليون جنيه فقط والسكن «المستر ماك اوبس » فى العدد التاسع من المجلة نفسه رد
 على الكاتب فقال « ربما ظن المستر ديسى المبلغ المذكور باهظا ولكن مصر ليست المعسكة
 الوحيدة التى زادت نفقات سككها الحديدية عن النفقات الحقيقية » .

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٨٤

ذلك المشروع المشنوم سرا غامضا الى الابد ولكن اكثر غموضا من هذا هو كيف وافق «سعيد باشا» على تقديم ٢٠.٠٠٠ من عمال السخرة لاجراء عملية الحفر في مقابل هذا المبلغ الزهيد وهو ١٥ في المائة من صافي ارباح الشركة بعد دفع الحصص القانونية .

ويكفى للتدليل على فساد الاتفاق المعقود بين سعيد باشا والشركة ان نقول ان «اسماعيل باشا» ما كاد يتبرأ الا ريكعة الخديوية حتي النفي هذه المادة مع مادتين أخريين جائرتين تقضيان باعطاء الشركة منطقة عريضة من الارض على جانبي القناة وتخويلها حق حفر قناة من الماء العذب بلا أجر أو مقابل . ففي النزاع الذي شجر اذ ذلك بين الخديو وبين الشركة حكم «بابليون الثالث» على «اسماعيل باشا» بأن يدفع للشركة مبلغ ٣٦.٠٠٠ و٣٠٠ جنيه بمثابة تعويضات (١) فهذا الحكم ولو انه احدث استياء شديداً وقتئذ لم يكن سوى حاتمة من سلسلة النهب والسلب التي طوقت بها أوربا المتوردة الصالحة جيد مصر .

فبكشف الستار عن مثل هذا التلاعب وغيره مما يعجز الحصر ولا يقل عنه خسة ودناءة تتضح للناس — حقيقة الحملة التي بدأها حملة القراطيس الانجليز وفرنسيون وثابروا عليها بتوفيق ونجاح . والى هذا يشير البارون «فون مالورقي» بنهكم اذ قال (٢) «مادام لدى الخديو ما يقدمه

(١) راجع ما كسه «المسرح الكوان» في كتابه ص ٨٩

(٢) راجع كتبه ص ١٣١ و ص ١٢٢

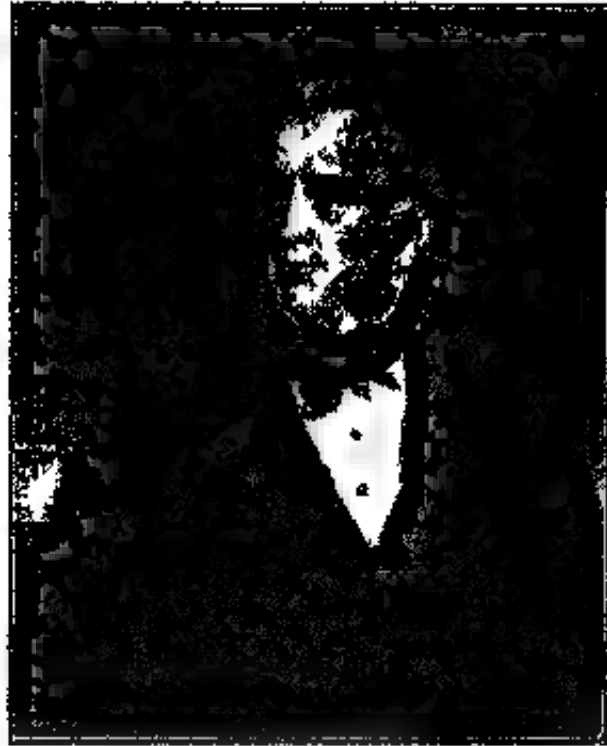
من الضمانات تبقى الغرف الخلفية في الوزارات غاصة بمجموعة المالىين وكلهم على استعداد لاقرضه الملايين العديدة بفوائد فاحشة يعاقب عليها قانون بلادهم لكنهم بقدر ما كانوا منزلقين متعلقين له حبا في الاستفادة منه أصبحوا مهذبين وقحين شأن الدائن حيال مدينه المفلس. ولو كانت هذه الديون الفادحة خاصة بشخص عادى لاجتمعت محكمة من المحاكم وخفضتها الى المستوى المعقول». وقد رأينا «المستر كيف» نفسه يشير في تقريره الى ماعسى ان يتخذه الخديو من الاجراءات اذا عجز عن تسديد المبالغ التى اقترضه اياها دائنوه بتلك الفوائد الفاحشة. فقد قال (١) «ان مصر في استطاعتها تحمل ديونها الحاضرة بأسرها بمائدة معقولة ولكنها لا تستطيع ان تستمر على تجديد ديون سائرة بفائدة ٢٥ في المائة وعقد قروض جديدة بفائدة ١٢ و ١٣ في المائة لتسديد تلك الزيادات المضافة الى ديونها وهى التى لم تعد على الخزانة المصرية بـ «عليم واحد». أو بمعنى آخر كان يعين على الخديو - في رأى «المستر كيف» - ان لا يعترف بتلك الديون الكمالية التى ارغم على الاعتراف بها بحجة الضمانة ضد الطوارىء وأن يخفض الفائدة الى الرقم الذى تحمله موارد البلاد (٢) وربما جاء عمله هذا مطابقا لما كان يتوقعه الدائنون انفسهم بينما كان في الوقت نفسه يضمن مصالحهم المشروعة في المستقبل. ولا ريب في ان

(١) راجع ما كتبه سابقا من ٢٣

(٢) كانت «التييس» معها مائة لي هذا الرأى كما تدل على ذلك افتتاحيتها. ٢٠ أبريل

سنة ١٨٧٦

الخديو كان يجد نفسه اما عاجلا أو آجلا مسوقا الى اتباع هذا الطريق وبذلك ينقذ مصر من العبء الثقيل الذي استنزف ثروتها وقضى بمسد سنوات قليلة قضاء . برما على كل ما عمل من قبل من اعمال الإصلاح والتحسين العظيمة وكانت نتيجةه ايقاع البلاد في الفوضى المالية



اللورد بالمريستون

والادارية . ولكن دائنيه كانوا أكثر حرصا وتيقظا ، نه فان الاشخاص الذين عوضوا أنفسهم ، قدما في الماضي بخضم ما شاء لهم خصمه من القروض في مقابل الخساره المحتملة أقاموا للدنيا وأقعدوها الآن ليحولوا بين الخديو وبين تخفيض بعض ديونه . والى هذه الضجة اشارت مجلة

ادنبرج بعد عزل الخديو ثمانية عشر شهراً إذ قالت (١) «إن الخديو لم يستمر، ذلك المرعى الوخيم ونهيج تلك الخطة الإيساعدية نفريمشون الآن في أوربا مشية الفخار والخيلاء يمدونه بعد أن امتلأت بطونهم من مختلف موائده ولقد كان رسل الوقار هؤلاء يتسكعون يومياً على أبواب الوزارات في لندن وباريس طول عام ١٨٧٦ طاليت في الحكومتين التدخل لمصالحهم وهم الذين لم ينكشف لهم مساوىء قاصرهم (الخديو) إلا لما وقف دفع الكربونات ذوات القوائد الفاحشة التي لو كانت في إنجلترا لمدها الجمهور من الفضائح الشائنة » .

ولقد رأينا كيف كالت بالنجاح مجهودات رسل الوقار الذين لا مندوحة لنا عن أن نضم اليهم جماعة المدافعين عنهم . فلنتظر الآن ماذا كانت نتيجة مساعدتهم .



(١) راجع مقال «توان » مصر المقيمة وغير المقيمة » في عدد بريل سنة ١٨٨١

الفصل الرابع

حملة الاسهم في ميدان العمل

ان الفترة التي تخللت اصدار الامر العالى الخاص « بجوير - غوشن » وتشكيل الوزارة الاوربية في أغسطس سنة ١٨٧٨ ، وقدرها اثنان وعشرون شهرا - هي التي نصح ان توصف بحق بالمرافقة الثنائية الاولى أو بالمرافقة الثنائية المالية . فهي في الواقع تمثل الفترة التي انتقلت فيها شؤون الادارة المصرية الى ايدى موظفين أجانب لم يخرجوا من العمل جبهة لمصلحة حملة الاسهم ولو انهم كانوا بالاسم في خدمة الخديو . وقد قلنا فيما سبق ان الحالة الجديدة هي نتيجة امتناع الحكومة عن مواصلة مشروعاتها السياسية مؤقتاً واطلاقها ايدى حملة الاسهم للوصول مع زملائهم الفرنسيين الى وضع اتفاق لتوحيد العمل في وادى النيل .

وقد كان من أثر هذا الحياد المتفق عليه ان استمرت الحكومة تفض نظرها عن الاتفاق الجديد وتعدده من قبيل الاتفاقات الخاصة . فلم تشأ تعيين مندوب لصندوق الدين أو لمنصب المراقب العام الانجليزى . بل انها أكدت لحزب المعارضين انها لن تسمح لأى موظف انجليزى ان يتبوا مقعده في خدمة الخديو الا بعد تقديم استقالته من خدمة

الحكومة الانجليزية . (١) ولقد أوفت الحكومة بتعهداتها فقط فيما يختص «المستر رومين» القاضى السابق فى جيش الهند الذى دعاه «المستر غوشن» ليكون مراقباً عاماً للدخل بجانب «البارون دى مالارى» الذى عينه الفرنسيون لمراقبة الخرج . ولكنها حشنت فيما يختص «المستر جيرالد» أحد موظفى ادارة المالية الهندية - دعاه «المستر غوشن» ليكون وكيلاً للمراقب العام فى وزره المالية المصرية واكتفت باعطائه اجازة لمدة سنة (٢) هذا فضلاً عن انها لم تفكر حتى فى ان تحيل على الاستبداد الماجور بارنج (الذى أصبح فيما بعد اللورد كرومر) وهو الذى قبل فى نفس الوقت نفسه من «المستر غوشن» منصب المندوب الانجليزى لصندوق الدين بمرتب سنوى قدره ٣٠٠٠ جنيه يدفعه الخديو . ومن هذا يتبين ان خطة الحياد التى وضعتها لنفسها حكومة بريطانيا فى ذلك العهد كانت حملاً ثقيلاً على شهوراتها الاستعمارية .

ودخل النظام الجديد فى دور التنفيذ ابتداء من آخر سنة ١٨٧٦ . وماهى الا أيام ختى قام الدليل على كفاءته فان «كوبون» يتاير دفع فى ميعاده المقرر . بل ان القسط كان جاهزاً قبل حلول ميعاده رغم ان الكساد العام فى الاسواق التجارية والصناعية ومن حالة البؤس العام التى كان الفلاحون يرزحون تحتها على ان هذه المعجزة لم تحدث الا

(١) المناقشات البرلمانية لمسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ ص ١٢١

(٢) المناقشات البرلمانية لمسارد المجلد ٢٣٢ سنة ١٨٧٧ ص ١٢١

بطريقة بسيطة :. فان مصروفات البلاط والحريم الكمالية لم تنخفض الى أدنى حد فحسب بل اجل دفع مرتبات معظم موظفي الحكومة وحل جزء من الجيش . ولما تبين ان تلك الموارد لم تكف للحصول على المال اللازم اقتضى الامر الالتجاء الى « السكرابج » لحل الفلاحين على تقديم ما عندهم من الاموال . والى هذا اشار احد الكتاب المعاصرين التزيين اذ قال (١) « جيتت الضرائب بصرامة متناهية وقد اجمت الانباء الواردة من داخل البلاد على توقع جباية ضرائب العام الجديد قبل عام من موعد حلولها » واحسب ان من المنجول ان نذكر ان هذا الكاتب نفسه كتب قبل ذلك التاريخ بشهرين اثنين فقط . مرضاً بمجهودات « المستر غوشن » فقال (٢) « منذ زمن وقر في اذهان فريق كبير هنا وفي لندن ان مصر لا تستطيع ان تدفع سوى ٥ في المائة فقط . وعندى ان اعفائها من هذا الجزء الكبير من ديونها يعتبر اثماً عظيماً في حق الآداب العامة والسياسة لعامة ... ان المبلغ المطلوب سيسدده الفلاحون بصدر رحب بل سيبقى بعد تسديده مبلغ كاف لمساعدة الزراع على شراء الاسمدة لاراضيهم » . وان الانسان يستطيع ان يصور لنفسه الصدر الرحب الذى دفع به الفلاحون ضرائبهم قبل حلول مواعيدها بعام كما يمكنه ان يقدر الكسب الذى اكتسبته « الآداب العامة »

(١) راجع ما كتبه مراسل « التيمس » الاسكندري يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٧٧

(٢) راجع رسالته الى « التيمس » يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٧٦

أو « السياسة العامة » باقتطاع اِرْزَاقِ اولئك المساكين وأعتابهم حتى يدفعوا « الكوبون » .

ولقد تجلت هذه الروح نفسها في ادارة المالية عام ١٨٧٧ . فلما حصل على « كوبون » يوليه اقتضى الامر الالتجاء الى عدة وسائل بادرة . فمن



المستر غلادستون

ذلك اعطائهم لشركة انجليزية امتياز تصدير العظام البالية واتخاذ القبور المصرية القديمة مخازن للفوسفات وكذلك اعطائهم امتياز استغلال آبار الزيت الموجودة في الاسماعيلية ثم رفعهم رسوم الكمرك في الاسكندرية بمقدار ١٠٠ في المائة وزيادة أجور الشحن بالسكة الحديدية بهذه النسبة أيضاً وغير ذلك - ولقد اقترح أيضاً أن يصرح لشخص يدهي

« المسيو بلات » المعروف في أندية موناكو و هو مبرج بإنشاء دور للمقاومة وأخرى للطرب وهلم جرا ولكن المشروع أخفق لعدم اتفاق الفريقين (١) على أنه لما حل موعد دفع « كوبون » يولية تين أن هنالك عجزاً رغماً من كل المجهودات السالفة . وكان السبب أن الواردات على مركز الاسكندرية قلت كثيراً بعد رفع التعريفة الكمركية كما أن حركة نقل البضائع بطريق السكك الحديدية هبطت هبوطاً فاحشاً لتحول جزء كبير منها الى طريق النيل (٢) . فترتب على ذلك أن انزع القوم من فلاحى المديرية المختصة بأداء الدين محاصيلهم « بحجة المتأخر عليهم » - مع أن الضرائب دفعت قبل ميعادها بسنتين ثم باعوا هذه المحاصيل لشركة انجليزية تسمى شركة هويتورث بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه (٣) . وقد كتب مراسل التيمس يشير الى ذلك فقال (٤) « ان هذا هذا المحصول يشتمل قبل كل شئ على ضرائب عشرية سبق أن دفعها الفلاحون . وإذا ما استعرض الانسان أمامه صورة أولئك الفلاحين الذين لذعتهم الفاقة وأصبحوا لا يجدون من الزاد لا ما دون الكفاف وقد أضناهم التعب فى اخصاصهم الحفيرة - وهم يعملون صباح مساء لملء

(١) راجع ما نشرته « التيمس » من الخطابات التى ارسلت لها من اسكندرية فى يومى ٣ مارس و ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٢ .

(٢) راجع محاضرة « لستر ارنست كوب » فى عدد « التيمس » بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٧٨

(٣) « التيمس » فى ١٥ يوبه سنة ١٨٧٨

(٤) راجع « التيمس » فى ٢٧ يوبه سنة ١٨٧٧

جيوب الدائنين - تقول اذاً استعرض كل ذلك أمامه أصبح يرى أن تسديد الكوبون في موعده عمل غير جدير بالمباهاة أو الفخار». وعيناً حاول الخديو اقتناع الدائنين باستحالة دفع الكوبون وتوسل إلى المراقبين ألا يلقوا بالبلاد إلى هاوية الخراب بذلك الابتزاز والاغتصاب^(١) ولكن الموظفين الاوربيين وهم الذين «لا يعنيه إلا أداء الواجب بقدر الاستطاعة شأن أشرف الرجال»^(٢) أصموا آذانهم عن سماع أى رجاء. ومن ثم دفع الكوبون بتمامه. وإلى هذا العمل أشار القنصل الانجليزى العام وقتذاك بقوله^(٣) : « لقد دفعت مصر فى خلال ثمانية أشهر ما يقرب من ٦ ملايين جنيه . وهي شهادة ناطقة بحسن النظام الجديد . ولكنى أخشى أن نكون قد حصلنا على هذه النتائج بعد هلاك الفلاحين بسبب بيع حاصلاتهم قبل حصادها قسراً وجباية الضرائب مقدماً قبل مواعييدها . هذا فضلاً عن أن مرتبات الموظفين الوطنيين التى يعد دفعها بانتظام شرطاً أساسياً لحسن الإدارة قد أجل دفعها لسداد الكوبون وبهذا تكدر ما للمستخدمين من متأخرات . بل إن مراسل التيمس^(٤) »

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٢ و ٧٣ .

(٢) فى العدد الاول من « مصر الحديثة » ص ٢٤ لفتى « اللورد كرومر » بجهوده وجهود زملائه اذ قال « ولا ادعى صفات خاصة للموظفين الاوربيين الذين هبطوا مصر حوالى ذلك الوقت . . ولكن كانت لنا جميعاً صفات مشتركة . فقد كنا جميعاً أمناء مخلصين . . واعتزمت القيام بالواجب الى اقصى ما فى استطاعتنا »

(٣) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٢ و ٧٣ .

(٤) « التيمس » فى ٢١ بوليه سنة ١٨٧٧ .

الذى كان شديد التفاؤل بالرغم من احتجاجات «اسماعيل شاصديق» رأى نفسه مضطراً لأن يحذر «المستر رومين» «الا ينسى الفلاحين في غيرته علي مصالح الدائنين والا رأى نفسه يوماً ما قد جاوز حدود قدرة البلاد علي الاتاج».

فترتب علي هذه الخطة المالية التي بلغت المثل الاعلى في «المهارة والانسانية» ان شلت ادارة البلاد بأسرها في خريف هذه السنة نفسها أي قبل مرور عام واحد علي اتفاقية «خوشن جوير» . وفي سنة ١٨٧٧ بعث «المستر فينغان» الي حكومته يخبرها (١) ، «بأن الخزانة أصبحت خاوية علي عروشها . وان مرتبات الجنود وموظفي الحكومة لم تدفع منذ اشهر وان البؤس والشقاء قد ضربا اطنابهما بين الاخيرين وان ادارة البلاد بأسرها أصبحت مشلولة» .

وقد ذهب من الايراد العام وقدره ٥٤٣.٠٠٠ رة جنيه في سنة ١٨٧٧ ما لا يقل عن ٢٤٧٣.٠٠٠ جنيه الي ايدي الدائنين فلم يبق بعد خصم الجزية السنوية لتركيا وفوائد اسهم قناة السويس الا ما يقرب من مليون واحد من الجنيهات لادارة شؤون البلاد (٢) . وما وافي يوم ١٥ ديسمبر حتى حل ميناء دفع الكوبون فاجل دفعه الي اسبوعين . وقد أصبح ظاهراً لسكل انسان ان مثل هذه الحالة لا يمكن ان

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧١ من ٩٧

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ من ١١٣

تدوم طويلا . فان حملة القراطيس واعوانهم كانوا يعملهم هذا « يقتلون
الاورزة من اجل بيضها الذهبي » فصار من المضم ان يعدل مشروع « غوشن
جوير » خدمة لمصالحهم أنفسهم ان لم يكن لمصلحة المصريين . ثم
تبين « المستر رومين » نفسه — فضلا عن الخديو — ان المبدأ الذي
القي على الاهالي بموجب هذه التسوية أثقل من ان يحتمل فكذب
مذكورة طويلة أثبت فيها أن الضرائب التي يدفعها الفلاحون فاقت
كثيراً مقدراتهم الاقتصادية (١) ولكن حملة الاقساط رأوا غير هذا
الرأى . فان الملاجور « بارنج » — خدام الدائنين الامين — كتب في
الحال مذكرة معارضة قال فيها ان الباعث على كتابتها « احتمال اتباع
رأى « المستر رومين » واتخاذ حجة لاحداث تغيير موقت أو دائم في
العلاقات الموجودة بين الحكومة المصرية وحملة أسهم الدين المصرى
الذين يمثل مصالحهم هنا » ثم أخذ يناقش الارقام الذى ذكرها « المستر
رومين » ويقارنها بالضرائب المفروضة على فلاحى فرنسا وتركيا
والهند نفسها الى ن وصل الى هذه النتيجة وهي « ان الضرائب
المصرية اذا قورنت بضررائب البلدان الاخرى لاعتبر ثقيلة أو قافحة »
ثم زاد على ذلك قوله « ولست أتردد فى ان أقول اننى وزملائي لايسعنا
الاعتراف بمدالة الطلب الموجه الى الدائنين بالتنازل عن شيء من
حقوقهم أو بذل تضحيات جديدة لا لسبب سوى الزعم بأن تقرير

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٣٦ - ١٣٨

« المستر دومين » يصف حالة موارد الإيراد في مصر وصفاً حقيقياً^(١) وقد خيل الى « الماجور بارنج » ان تمت خرجاً آخر من الورطة . ذلك أنه شد رحاله هو والمسيو « دى بلينير » المندوب الفرنسي في صندوق الدين - قاصدين أوروبا لمفاوضة حملة القراطيس وعند هودتها اقترحا على الخديو عمل تحقيق دولي عن حالة البلاد المالية للتوفيق بطريقة حاسمة بين مصالح حملة الاسهم وبين مصالح المصريين . ولمعري لقد كان الاقتراح في منتهى الوقاحة لان مصر كانت لا تزال دولة مستقلة فلا تستطيع مع الاحتفاظ بكرامتها - السماح للاجانب بالتفتيش في شؤونها المالية . ولكن وقاحة الاقتراح تتجلى بشكل أوضح متى وقفنا على البواعث الخفية التي دعت الى تقديمه . فقليل كل شيء ينبغي اهمال فكرة ان حملة القراطيس كانوا حقيقة يرغبون في التوفيق بين مصالحهم ومصالح مصر . فلم يكن هناك شيء من هذا القبيل . فان شركة روتز^(٢) ذكرت لمندوبها في باريس في أواسط مارس سنة ١٨٧٨

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ من ١٤٦ - ١٤٩ . ومن المهم ان نقرأ في ضوء هذا الدفاع من مصالح حملة القراطيس « أسف اللورد كرومر » عن عدم اعتزاف الخديو بأهمية تلك التدابير التي تركته وبعياً بوجه امام أمثال هؤلاء الرجال « الألباء » . فقد قال في المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة » من ٢٥ مائة « فلو ان الخديو يحج في اكتساب ثقه هذه الخدمة من المواطنين الاحباب وتمسك من حزم على مساعدته لما كان ثمة مجال للشك في بقائه على أريكة الخديوية الى آخر أيام حياته »

« نظر الى عظم الثقة المعطية التي كان في استطاعة « لاجور بارنج » وقتئذ ان يمنحها ! أما بخصوص « خدمة المواطنين الاجاب » فما يجدر ذكره ان الشكاوى بلغت عنان اسماء وقتئذ من « زدياد عدد المواطنين الاجاب ذوي المراتب الصالحة » راجع الخطابات المنشور في « التيمس » من القاهرة بارح ١٠ فبراير سنة ١٨٧٧ .

٢ راجع « التيمس » يوم ١٤ مارس سنة ١٨٧٧

«أن لجنة الدائنين الانجليز أعلنت انها لا تستطيع السكوت على أى تغيير أو تعديل فى التزامات الخديو وترى أن لجنة التحقيق - اذا تبين ان مايدفع من المال الآن غير كاف لسداد القسط - لا يتعين عليها ان تعمل لتخفيض فائدة الديون بل لتضع نظام الضرائب على أساس جديد بحيث يضمن دفع الفوائد بتمامها .. ويقال ان القنصلين الانجليزى



لورد غرانفيل

والفرنسى أخذا بالتضامن فيما بينهما الوسائل اللازمة لحل الخديو على احترام التسوية المالية التى وافق عليها « ومن هذا يشين ان المراد بإيجاد لجنة التحقيق لم يكن لتعديل اتفاقية « غوشن جوير » - كما كان يتعين بحكم الظروف القهرية - بل لاكتشاف موارد جديدة سواء أكان

ذلك بفرض ضرائب جديدة أو بوضع اليد على إيرادات إضافية لتبقى تلك الاتفاقية الوحشية نافذة ، وتمهيداً لتلك الناية أذيع صمداً ان الخديو ووزراءه أخفوا جزءاً من الإيراد المطلوب للاسقاط لمصلحتهم الشخصية^(١) بل بلغت الجرأة بالقوم ان زعموا ان وزير المالية سيق الى المحكمة المختلطة في فبراير سنة ١٨٧٨ « ليعين للقضاء حلة المعجز فيما كان ينبغي اوساله الى صندوق الدين من الاموال » . وقد كان الى جانب ما ذكر اطيان الخديو الخاصة واطيان اسرته فقد كان في وسع حملة القراطيس وضع أيديهم عليها كما أشار الى ذلك مكاتب « التيمس » الاسكندري إذ قال^(٢) « ان يثا به متاع تزييف قيمته على ١٥ أو ٢٠ مليون من الجنيهات ليس عليه في الوقت الحاضر سوي رهن واحد لا يمكن أن يقال بحق أنه غارق في الدين أو عاجز عن ارضاء دائنيه » . يتضح من هذا ان الغرض من لجنة التحقيق المنشودة هو سلب المصريين وواليهم من جديد لسد نفهم اولئك الدائنين الطامعين .

ولا غرو اذا رأينا الدهشة نستولي على الخديو لهذا الاقتراح وقد رفض باديء ذي بدء الاصغاء اليه ولكنه وافق في النهاية على شرط الا تتجاوز اللجنة البحث عن موارد جديدة . ولم يكن هذا ليرضى حملة القراطيس . فقد طلبوا البحث في مصروفات الحكومة

« ١ » مصر رقم سنة ١٨٧٩ ص ١٢٢ وكذلك الخطابات لدى « التيمس » من سكندرية في يوم ١٤ فبراير سنة ١٨٧٨ .
« ٢ » « التيمس » اول مايو سنة ١٨٧٨ .

عليهم يجدون وسيلة لتخفيفها الى الحد الأدنى بحيث يضمن دفع فوائد الدين .

فغضب الخديو أشد الغضب لهذا الاعنات . اذ كان معناه تسليم ميزانية البلاد الى الاجانب والسماح لهم بالتصرف فيها كما تشاء اهوؤم او بالاحرى وضع مصر تحت الحماية الاوربية المشتركة وفي ذلك القضاء عليها باعتبارها دولة مستقلة . ولاريب في انه طالما اعاد الى ذاكرته في تلك الساعات المصيبة نصائح المفتش بالا يسمع لافاعى الاوريين بالاقتراب من ادارة البلاد او لىكن وقت الندم كان قد فات وسبق السيف العذل ! وقد قال المستر غوشن بلمجة التهديد في التيمس (١) « اننى سأبذل ما فى وسعى ونفوذى للقضاء على محاولة الحكومة المصرية حصر دائرة التحقيق وهنا بدأ يظهر بنة في التفرافات الواردة من باريس واسكندرية اسم الامير حليم (٢) عم اسماعيل باشا المطالب بعرش الخديوية والذي عاش في الاستانة شبيه منفي وهدد المستر غوشن الخديو في خطاب ثان ارسله الى التيمس باتخاذ اجراءات معينة في مؤتمر برلين المقبل « حيث ستدور بلاريب رضى المناقشة حول مركز مصر » (٣) ومن الصعب التكهن الى أى حد كان في الامكان تنفيذ تلك التهديدات الغامضة . ولكن تأثيرها كان على كل حال سريعاً حاسماً . ذلك ان

(١) « التيمس » يوم ٣١ يناير سنة ١٨٧٨

(٢) راجع مثلا افتتاحية « التيمس » يوم ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٣) « التيمس » يوم ٢٥ فبراير سنة ١٨٧٨

الخديو رأى نفسه لزاء هذا الارهاق المتوالى مضطراً الى الخضوع والاذعان لطلب حملة القراطيس . فاصدر في ٤ ابريل سنة ١٨٧٨ أمراً عالياً بتعيين لجنة تحقيق دولية أصبحت مهمتها - كما طلب حملة الاسهم - في نظر الانجليز والفرنسيين «غير مقصورة على الشؤون بخصوصية بل تتمتعها الى القيام بعمل تحقيق رسمي سيؤدي حتماً الى اتخاذ قرارات يتعين على الخديو ان يوافق عليها أو يرفضها مع تحمل تبعه ما يترتب على هذا الرفض» (١)

وفي لوقت نفسه استمر ابتزاز القوائد من الفلاحين البؤساء كما كان الحال في الماضي كأنه لم يحدث امر ذوبال . ومما زاد الطين بلة ان النيل في خريف العام السابق المنخفض عن منسوبه المعتاد فترتب على ذلك عجز المحصول في سنة ١٨٧٨ (٢) ولم يقف الخطب عند هذا الحد بل ن الطاعون البقري تفشى بدرجة مروعة مما ترتب عليه هبوط سوق القطن هبوطاً فاحشاً . فكانت نتيجة هذه لرزايا المجتمعة ان ضربت الجماعة اطنابها في الوجه القبلي بشكل لم يعرف مثله منذ أجيال عديدة . واذا ذلك خرجت النساء باطفالهن هائئات على وجوههن متنقلات من قرية الى أخرى في طلب بلغة من العيش حتى اضطروا في كثير من الاحيان الى التزود بما كن ياتقينه من فضلات الطرق وحثائها .

(١) راحم «رقية» الشمس» من «باريس» يوم ١٥ ابريل سنة ١٨٧٨
(٢) م يزرع أشجار من ٨٠٠ قسار عدم وجود الماء مما أصبح على الحوزة نحو مليون جنيه

ولقد قيل ان مالا يقل عن ١٠,٠٠٠ شخص ذهبوا ضحية المجاعة في
صيف ذلك العام عدا الذين فتكت بهم لامراض الناشئة عن القفافة
كالدوسينطاريا وغيرها (١) وبالرغم من ذلك كما فان الخديو ما كاد يطلب



الدوق دي كازيه

تأجيل كرون شهر مايو حتى قبول اقتراحه بالرفض الجاف . وعيناً
حاول أن يجعل الموظفين الاجانب على دفع مرتبات الموظفين على الاقل -
لان معظمهم كاد يقتله الجوع - وحذرهم بلهجة المصدور الذي يكاد يحتمق
من شدة الكرب بانه « لن يكون مسئولاً عن العواقب » (٢) وقد

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٨ من ٧ .

(٢) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ من ١٩٤ — ١٩٨ . وما قاله مراسل « التيمس »
السكندري يوم أول مايو سنة ١٨٧٨ وهو « ان وجود جيش كبير من صغار الموظفين على
حافة المجاعة له صيغة أكبر وأخطر من تعطيل صدوق لذين « به موقتا » ومع ذلك يقولون
زوراً ان الخديو لم يسر لكسب ثمة تلك لخدمة من لموظفين الاحاب لامتاء . !!

كان كل من « المستر فيفان » و « المستر دومين » موافقا على تأجيل دفع ذلك الكوبون الموبق (١) بيد ان الحكومة البريطانية اذعنت لهويشات حملة الاسهم ، ولكي تضمن وزارة فرنسا لها في مؤتمر برلين أصمت اذنيها عن سماع أى توسل وابتقت في الحال بوجوب دفع الكوبون .

ومع انه لم يبق الا اسبوع واحد لاداء المطلوب في تلك القصاصة الثمينة فان ما حصل من المال كان لا يزال ينقصه نحو مليون جنيه . ولكن شركة « روتر » اخذت تعزى الجمهور بقولها « ان الحكومة المصرية بما تضعه عليها إنجلترا وفرنسا من الضغط الشديد لن تغفل وسيلة من الوسائل لاداء الكوبون في ميعاده » (٢) وفي الواقع قد دفع الكوبون في موعده تماما . ولكن باى طريقة ؟ هذا ما نترك للقارىء تصوره . فان الفلاحين اضطروا في كثير من الاحوال الى بيع حاصلاتهم قبل حصادها بنصف قيمتها بل بأقل من ذلك ثم شرائها ثانية لسد جوعهم فادى ذلك الى افقار بعض المديرين ورحيل الاهالى عنهم ائثما . وكذلك دفع كوبون شهر يولييه في ظروف مشابهة للتي سبق شرحها . وقد حاول الخديو من جديد ان يؤجل الدفع قائلا « انه سبق ان سلم للدائنين كل ما يستطاع تسليمه وأن من المستحيل ان يقدم لهم شروطا خيرا مما سبق

(١) « الشمس » يوم ١٤ ميو سنة ١٨١٩

(٢) « الشمس » في ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٨

له اعطاءهم اياها الا بخراب البلاد التي أصبحت تنوء الآن بالتزاماتها الفادحة» (١) ولكن «المستر فيفان» - بناء على تعليمات حكومته اجاب على هذا بكل انكار قائلاً «ان الدائنين ينبغي ألا يمس مصالحهم بسبب حالة سيئة لم يكونوا مسئولين عن ايجادها». وقد دفع الكوبون بتمامه. غير «أن المستر فيفان» الذي كان يعلم الظروف ويقدرها كتب الى رئيسه يخبره «ان الادارة الاوربية ربما كانت تعمل - بنير علم - على خراب الفلاحين خراباً تاماً وهم هم مصدر ثروة البلاد وعقدي انتماعش الانجليز لمسؤولون مسئولية كبيرة عن هذا التخريب» (٢). ولكن يا اسفا على ما حل بالمستر فيفان! قلم تقع فقط كلماته هذه وغيرها مما سبق ان فاه به في ظروف مختلفة على اذان صماء بل انها في النهاية كلفته منصبه. اذ لم يمض على تحذيره الاخير سوى اثني عشر شهراً حتى استدعي لعدم كفائه مطابقاً للقيام بواجب الدفاع عن مصالح حملة الاسهم!

وفي الوقت نفسه كانت اللجنة الدولية جادة في عملها بل كانت في الواقع وعلى وشك الانتهاء منه. وقد اختتمت الدوائر السياسية فرصة تأليفها للتساؤل عما اذا كان الوقت لم يحن بعد لبسط «الحماية» على مصر وطلقت الصحف «تجسس» مبلغ شعور فرنسا حيال هذه المسألة فكتبت التيمس بلهجة السياسي الخبير تقول (٣) «مهما كانت ماجريات

(١) مصر رنم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧١

(٢) مصر رنم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٧٣

(٣) «التيمس» يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٨

الاحوال في المستقبل المجهول فليس من المبالغة في شيء ان يقال ان مصر ستبقى الى امد طويل مركزاً له اهمية سياسية كبرى. ولنا وحدثنا الامة التي تنطلق الى وادي النيل . اذ لو كانت الحال كذلك لسهل حل المسألة المصرية . فمن بده حكم محمد علي ... حاول الفرنسيون ان يكون لهم النفوذ التام في مصر . لذلك لا نستبعد ان ينظروا بعين البصيرة الى كل خطوة نخطوها تلوح عليها مسحة الرغبة في أن تكون لنا السيطرة على سياسة مصر » وكان هذا بمثابة مجس للتثبت بطريقة ماهرة من شعور فرنسا ولكن مراسلي تلك الصحيفة أذن لهم ان يكونوا أكثر صراحة في الكلام عن هذه النقطة . فمثلاً رخص لراسلها السكندري ان يختم وصفه وارد مصر لزراعية بقوله (١) « ان هذا الوصف - سيكون على جانب عظيم من الاهمية في نظر الفريق الذي يرى ن انجلترا بعد زمن قصير اما ان تكون حامية وادي النيل واما ان تكون مالكة » كذلك رخص المراسل نفسه ان يكتب في العبارة الآتية بمناسبة الاشاعات المزعومة عن قرب اعلان الحماية الانجليزية الفرنسية على مصر وهي (٢) . « ان فكرة الحماية الفرنسية الانجليزية لا تقابل بالارتياح . فلقد جربنا الادارة الثنائية طويلاً ورأينا كيف كان التنافس بين صاحبي الاشراف حائلاً دون التقدم حتى اتنا لرتاب كثيراً في امكان استقامة

(١) « التيس » يوم ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨

(٢) « التيس » يوم ٢٦ مارس سنة ١٨٧٨

العمل في ظل هذا الاشتراك ... ولقد تساءل الناس عن حقيقة مصلحة فرنسا في مصر ... نعم انت احد المصارف في باريس قد تورط في اقراض مصر ، ولكن خمس سنوات في ظل الحماية الانجليزية كفيلة باخراجه من هذه الورطة .

وقد تبين على اثر هذا أن فرنسا تعارض أشد المعارضة في بسط الحماية الانجليزية على مصر . نعم انها كانت راغبة - بل كانت في الواقع تسمى في بسط الحماية الفرنسية الانجليزية على مصر ولكن هذا الاقتراح لم يرق في عين إنجلترا فقد كانت ترى في الحماية المزدوجة القضاء المبرم على مطامعها الشعبية في مصر . وقد تقرر أخيراً المدول عن الاقتراحين وعزت إنجلترا نفسها بقولها ان مصالح فرنسا في مصر « وان كانت لا تخرج عن كونها وهمية فان مصر لا تستحق ان نجاني فرنسا من أجلها » (١) فاخفاق إنجلترا في بسط حمايتها وحدها على مصر ومعارضتها في الوقت نفسه لاية خطوة جديدة تتخذ لبسط الحماية الدولية أو المزدوجة هو الذي جعلها تتظاهر بغتة بالموافقة على ان تشتمل لجنة التحقيق على مندوب مصري وأن تظل صيغتها مالية فحسب . لا بل انها ذهبت الى أبعد من ذلك بأن حذرت الحكومة الفرنسية التي كانت شديدة التشبث بإبعاد كل العناصر المصرية من اللجنة « بالألا تنظر في معارضتها » وان تذكر ان « الخديو مازال حاكم البلاد المستقل » (٢) غير انها رغما

(١) برقية مراسل « التيمس » الباريسي يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٢) راجع الخطاب المرسل « للتيمس » من اسكندرية يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٧

من ذلك لم تهمل وسيلة من الوسائل ليكون لها النفوذ الاكبر في اللجنة لتظهر للخدبو أية الجهات ينبغي عليه ان يحسب حسابها. ثم تقرر ان تتكون اللجنة من موظفي صندوق الدين الاربعة مع اضافة ممثل عن إنجلترا وآخر عن فرنسا وثالث عن مصر. وكان «رياض باشا» صديق إنجلترا مندوب مصر «والمسيو دي لسبس» منشىء القناة مندوب فرنسا ورئيس اللجنة في آن واحد وابدى الخديو رغبة شديدة في ان يكون الكولونيل (الذى أصبح فيما بعد القائد) ج غوردون مندوب إنجلترا. ولكن «الكولونيل» أبعد بطريقة غريبة^(١) واستبدل بالسير «ديفرز ولسون» الذى سبقته الاشارة اليه في بدء المتاعب المصرية وكان «السير ديفرز» لا يزال موظفاً في مصلحة الدين الاهلى بمرتب ١٥٠٠ جنيه سنوياً فتعيينه في اللجنة كان نقضاً شائناً للعهد الذى قطعته الحكومة الانجليزية على نفسها بالتزام الحياد التام في الشجار القائم بين

(١) راجع كتاب «السير ويليام بتر» المسمى «شارلس جورج غوردون» ص ١٣٩ — ١٤٠ ذ قال «فتعيينه» أى «المسيو فرديناندى لسبس» و «الكولونيل غوردون» — كان مناعة صان على ان عملهما سيكون بحيث لا يأتيه التثك من بين يديه ولا من خلفه. ولكن ان وقع هو أن الرجال شرقاء العوس لم يكن وجودهم مرغوباً فيه لامن حملة الاسهم ولا من الدول المتنافسة اللاتى كن يتهاقن هي العريسة المصرية. فقد أرسل الخديو في صلب الرجل الوحيد الذى كان في مكانه اناذ عرشه وبلادته ولكن ذلك الرجل تقرر ابعاده بأقصر سرعة ممكنة. ولم يسمع غوردون الا لى يقفل رجلاً فيخفى نفسه في مجاهل السودان مدة عامين خزين بعد مرآه من المعارضة القائمة في وجهه من كل صوب وتسفيه موظفى الحكومة الانجليزية لآرائه وهسته بأحوبة الوزراء البريطانيين نوحته وسخرية اذباب الصحف في مصر منه وضيق صدره بما دسه ضده في القصر والفصليات الباشوات والمندوبون والقناصل وعصابة الدسائس في القاهرة من العوا الصيد في الماء المكر» وكان من رأى غوردون تأجيل دفع فوائد الدين حتى تدفع أولا المرتبات المتأخرة لموظفى الحكومة.

الخديو ودائنيته أو على الأقل بحملها من يقبلون التوظيف في مصر على الاستقالة من وظائفهم في إنجلترا . علي أنها حاولت بادئ ذي بدء ان تنكر ان « في نيتها التدخل بصفة رسمية بين الخديو ودائنيته » . غير انها عادت فاعترفت فيما بعد بأن عملها كان تدخلا وقد بررته بحجة ان التعيين كان ضروريا « لتتمكن من الدفاع عن مصالحنا الخاصة » (١)

ومعنى ذلك على ما يظهر ان مصر كان محظورا عليها ان تتفق مع الدائنين على تسوية قديمات الجزية السنوية لتركيا التي تعهدت إنجلترا بالدفاع عنها (٢) ولقد وصف مراسل « التيمس » الحالة أصدق وصف عندما قال . ولقد كان السير « ريفرز ولسون » في مجيئه في المرتين شخصا خصوصيا لا مندوبا رسميا من قبل الحكومة الانجليزية . وقد دفعت الخزانة البريطانية نفقات سفره » (٣) .

ولقد كان تعيين « السير ريفرز » نعمة كبرى على إنجلترا إذ سرعان ما أصبحت له وللماجور بارنج الكلمة النافذة نعم كان هناك عضو آخر في اللجنة يحسب حسابه وهو السيد بلينير ولكن الماجور بارنج كان قد أمن جانبه وإذا ذاك وقف في بداية الطريق فلم يكد

(١) الماقتات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ٢٢٨

(٢) الماقتات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٣٩ سنة ١٨٧٨ ص ١٦٢٧

(٣) « التيمس » في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨

بمخطوطات قليلة حتى جارت الجالية الفرنسية على بكرة أيها
بالاحتجاج عليه لأنه تهاون في الدفاع عن مصالح فرنسا مرضاة لانجلترا



الامير حليم باشا

مما أدى في النهاية الى استدعائه وفضيخته (١) وقد بقي «المسيودي
لسبس» ولكنه اسكت كذلك بطريقة مجهولة مما أدى الى اقالته .
ومن ثم انتخب «السير ريفرز ولسون» رئيساً للجنة وهذا اقلعت
السفينة مراسيها بعد انتخاب بحارنها من رجال يركن اليهم بين تهيل
بورصتي الاسكندرية ولندن وتصفيقهما .

(١) راجع « مستندات ومتحبات من الصحف » نشرتها الجالية النثرية في مصر
سنة ١٨٨١

الفصل الخامس

الوزارة الاوردية والتورة الاولى

في شهر ابريل سنة ١٨٧٨ بدأت لجنة التحقيق الدولية أعمالها وما حان أول أغسطس حتى كان تقريرها الاول - واسمه (التمهيد) - مجهزاً ومعداً للنشر . ولا مناص من الاعتراف بان أعضاء اللجنة لا سيما الاعضاء الانجليز منهم أقدموا على مهمتهم بنشاط كبير وغير محدود وانهم فضحوا كثيراً من المخازي التي كانت متفشية وراء الستار كالرشوة والفضوض التي امتازت بها الادارة المالية المصرية .

ولقد بسط الاعضاء الحقائق في تقريرهم كما هي ثم عرضوه على الخديو وأذاعوه بين الملاء بقصد التنديد بالفضائح واستئزال السخط عليها . ولا ريب في ان كثيراً مما ذكره كان حقيقياً . بيد أننا لو تذكرنا أعمال الرشوة والخلل التي تقع يومياً في ظل حكومات ديمقراطية متنورة كحكومة انجلترا أو فرنسا أو الولايات المتحدة - لمادهشنا كل هذه الدمثة لتغلغلها في حكومة أو قراطية كحكومة اسماعيل باشا . لا بل ان مجرد وجودها في ظل حكومة استبدادية حرة بالا يسرف الانسان في التنديد بها أو أن يتطرف في الحملة عليها كما فعلت اللجنة . وأقسم لو سمع لبعض لجان أجنبية بالتعمق في بحث كثير من أسرار

الدولة اظهرت غير واحدة من الدول في طول أوروبا وعرضها من
البورتغال الى الدانيمرك ومن روسيا الى انجلترا في أعين الجمهور بمظهر
لا يشرف أو يبعث على الفخار . فالقوضى التي لوحظت في مصر كانت



الامبراطور نابليون الثالث

طبيعية بل انها مبررة نظراً لقرب عهد البلاد بالهمجية ولذا كان مثل
هذا الترقى والنشوء بطيئاً بطبيعة الحال وهو ما اعترفت به التيمس نفسها
فيما بعد اذ قالت (١) « ان هذا التدرج يحتاج عادة الى زمن فيجب إذن
تعده بالآناة والصبر » . ثم أضافت الى ما سبق هذا التكمم الخبيث
« ان من الناس في هذا العصر من يتمجلون السكال المطلق في كل شيء »

(١) راجع « التيمس » يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٧٩

تعبلا لا يدل على الحكمة والعقل. وكانهم نسوا الاجيال البطيئة والاشواط الطويلة التي قطعتها كل دولة من دول أوروبا قبل أن تصل الى حالتها الحاضرة أو فاتهم أن مائة عام في تاريخ الام ليست الا شيئا يسيراً « على أنه ينبغي أن يضاف الى ما تقدم أن شطراً كبيراً من هذه الخاوي والفوضى - ولعله شرماً فضحه أولئك الاعضاء الغيورون - لم ينشأ عن الورطة التي أوقع حملة القراطيس مصر فيها فحسب . بل عن الادارة الاوربية التي أوجدها المرقبون وهي الادارة التي استنزفت دماء الفلاحين وأدت الى الارتباك الكلي والجزئي وساعدت على تفشي الرشوة بوضعها موظفي الحكومة بين نارين فأما أن ان يموتوا وأمرهم جوعاً واما يعيشوا عيشة ذلقة فيحصلوا قوت يومهم بطرق لا بتزاز والرشوة . والى هذه الحال السيئة أشارت التيمس فيما يترجمها أحياناً من نوبات الصراحة إذ قالت (١) « ان الادارة السيئة التي قبض لمصر أن ترزح تحتها في الاشهر الاخيرة والارهاق الذي نزل بالفلاحين هما محور التهمة الموجهة الى الخديو . وينبغي أن نذكر أن اسماعيل باشا لم يكن مسئولاً عن كل ما حدث . لقد كان حتماً عليه أن يجد الاموال لاداء ما استدانه وهذا كما لا يخفى مما طالبت به حكومتنا وغيرها من الحكومات فاضطر الى الالتجاء الى الطرق التي تكفل الحصول عليه ذلك لان من أهمته الغاية لا ينبغي أن يحفل بالوسائل الموصلة الى تلك

(١) راجع « التيمس » يوم ٢٧ يولييه سنة ١٨٧٩

الغاية فالذى أمر بدفع كوبون مايو من العام الماضي كان في الواقع كمن
أمر بمعاملة الفلاحين بمثل ما عوملوا به .

ولكن مثل هذه الاعترافات وما شابهها من الظروف المخنفة لم
ترق في أعين أعضاء اللجنة وهم الذين هبطوا وادى النيل لا لينتهلوا
المعاذير للخدريو بل ليقبسوا الحجة عليه ويظهروا للملا مساوىء حكمه



السيودى بلينير

وليست خاصوا من كل ذلك ما يبرر وضع بلاده تحت ادارة الدائنين .
وعلى ذلك كان أول وأهم طلب لهم هو أن يتنازل «الخدريو» عن سلطته
الاوتقراطية - لا لممثلى الشعب المنتخبين كما قد يتبادر الى الذهن -
بل لوزارة كانت في الاسم تحت رئاسة ناظر مصرى هو «نوبار باشا»

على شريطة أن ينضم إليها السير « ريفرز ولسن » كناظر للمالية . وقد
طنطن البعض بهذا التعيين بل ان « اللورد كرومر » نفسه ما فتى يقول
بلهجة الفخار والمباهاة : ان هذا التغيير كان الخطو الاول في سبيل
المسئولية الوزارية (١) وهو لعمري أغرب ما يوصف به استبدال
أوتقراطية الخديو بأوتقراطية حملة الاسهم (٢) وقد انتهى الحال ذر
شيء من الرماد في أعين الرأي العام الاوربي ولهذا هلت الصحف
لذلك الوصف وجمعت قطنطن .

ثم شفّعوا مطّهرهم الاول هذا بمطلب الاصلاحات المالية . وكان في
طليعتها الا يسلم الخديو « للدولة » ضياعه بخاصة أى الدائرة السنية
ومساحتها ١٣١ و ٨٥٠ فـ انا فقط بل يسلم أيضا أطيان الاسرة الخديوية
ومجموع مساحتها ٣١٠٠٠ كل ذلك في مقابل مرتب معين بمخصص
للنصر وللأسرة أو كما اشار الى ذلك مكاتب « التيمس » الباريسى بمدة
طويلة قبل أن ينشر تقرير اللجنة ، وقد كان طول المدة على اتصال تام

(١) راجع ما كتبه « اللورد كرومر » في المجلد الاول من كتاب « مصر الحديثة »
ص ٧٧ اد قال : « ان دعائم الحكم بأجمعه كانت مهددة بالسقوط والانهيار . فكان من
البيت والحالة هكذا التسعد في وضع اصلاحات نافذة على الورق قبل اصلاح الخلل الرئيسى في
النظام الحكومى وقد أصبح من اللازم تقييد السلطة لاوتقراطية التى كان الخديو يتمتع بها .
وعلى ذلك قرر ادخال مناس المسئولية الوزارية »

(٢) راجع اشارة مكاتب « التيمس » السكندري في يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٨ الى
النمرط الثانى الذى رضى بموجبه « بوبار باشا » بتشكيل الوزارة « التى قال « بوبار »
« متبهما أنها وزارة مسئولة — أى غير مسئولة أمام الخديو »

«بالسير ريفرز ولسن» - فقد قال «يتساءل الناس من أين جاءت
لاسماعيل باشا كل هذه الاراضى الخاصة. ومن الجلى انه لم يمد من المستطاع
الضن بها عن مطالب مصر المشروعة لان هذه الاراضى لم تصبح ملكا



اللورد كرومر

للخديو الاعلى حساب الفلاحين المساكين (١) . فاللجنة مصممة على ان
تعيد لمصر - « وللفلاحين للمساكين » أو بالأحرى لخدمة القراطيس -
كل استحقاقاتهم الماضىة والمقبلة . لان الفكرة كانت متجبهة - وهذا
هو ثاني « الاصلاحات » - الى رهن تلك الاطيان ليتمكن قضاء الديون
السائرة التى تجمعت أخيراً أو قيمتها ٧ ملايين جنيه بواسطة البلع الجديد.

١ « التيس » في ٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

وقد أشارت « التيمس » (١) الى ذلك متناسية ما كتبه مكاتبها الباريسى حديثاً عن « الفلاحين للمساكين » فقالت « ان من دواعي الاغتراب لدائى الحكومة المصرية ان ايرادات الدائرة السنية لن تبقى بعد الآن فى منزل عن ميزانية البلاد ».

وكان هذان الاصلاحان مع انشاء حكومة مسئولة هو كل ما طلبته اللجنة فى الوقت الحاضر على انها كانت لا تزل مشغولة باعداد تقرير آخر تقترح فيه تسوية المتأخر من الضرائب حتى سنة ١٨٧٥ باعتبار ان جبايته أصبحت من الامور المستحيلة والعاء ثمانية ابواب للضرائب القانونية كانت فى الواقع « عبئاً ثقيلاً على دافعى الضرائب أكثر مما كانت مفيدة للخزانة » (٢) ولكننا نغضضنا النظر عن هذين الاصلاحين الفريين لرأينا أن اللجنة قصرت أعمالها بوجه الاجمال على مضاعفة ما فى أيدي حلة القراطيس من الضمانات ونقل دقة الادارة من يدى الخديو الى أيدي وزارة كانت تعمل قبل كل شىء لمصلحة البيوتات المالية الاوربية . أما فيما يختص بتخفيف أعباء « الفلاحين للمساكين » الذين طالما ذرف اعضاء اللجنة من أجملهم دموع التماسيح فى أثناء التحقيق فلم تسمع كلمة عطف واحدة عنهم فلم تخفض فائدة الدين من جهة ولم تبذل من جهة أخرى محاولة ما لمعالجة مسألة الضرائب الجائرة التى

(١) « التيمس » ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٨
(٢) راجع « تقرير عن انشوية الموقمة للجنة المالية » ص ٦٦

غضب الاعضاء غضبة مضرية لقد احتها واسهنا في الكلام عنها . وكان وقتئذ في مصر ما يربى على الـ ١٠٠٠ و ١٠٠٠٠ أجنبي لم يشتركووا بميم واحد في الضرائب وقد احتموا بالامتيازات للأنجار بالمواد المهرية مما قضي على إيرادات الكمارك قضاء مبرما (١) . وكأنما سدت الطرق في وجه اللجنة فلم تتمكن من التقدم باقتراح واحد لازالة تلك الفضيحة الشائنة ، كما أنها لم تقه بكلمة واحدة عن ازدياد عدد المستخدمين الاجانب باطراد وهم الذين أغاروا على الادارة المصرية منذ أواخر سنة ١٨٧٦ وكان لهم كل الغنم وعلى البلاد الثرم . وقد كان عدد من عين من الاجانب في الحكومة المصرية فيما بين سنتي ١٨٦٤ و ١٨٧٠ ١٦٠ شخصاً . وفي سنتي ١٨٧١ و ١٨٧٥ عين ٢٠١ موظف . وفي سنة ١٨٧٦ وحدها جرى بما لا يقل عن ١١٩ أجنبيا حشروا في سلك الخدمة المسكية حشراً . وفي سنة ١٨٧٧ عين ٧٦ موظفاً في سنة ١٨٧٨ : ١٣١ (٢) . ثم سارت الامور فيما بعد في هذه السبيل من سوء الى أسوأ . غير ان توريد الموظفين الاجانب في الفترة التي نتكلم عنها كان قد بلغ حد الفضيحة كما يشهد بذلك مكاتب « التيمس » في القاهرة إذ قال (٣) « إن معظم كبار الموظفين هم من الاجانب الذين تصرف لهم المرتبات الضخمة

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ من ٩٤ و ١٥٥

(٢) المصدر نفسه رقم ٤ سنة ١٨٨٢

(٣) « التيمس » في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

تهديته حينئذهم الى الوطن ولتمويضهم عن آلام الغربة . وقد حشرت
المنافسات الدولية هنا ثلاثة أو أربعة من الموظفين في عمل لا تحتاج
تأديته الا الى شخص واحد . ولقد كانت نتيجة هذه التجارب في
طرق الحكم ان أثقل كاهل مصر بعدد من الموظفين ذوى مرتبات
ضخمة لاهل لهم الاقبض المرتب . وشهد زميله السكندري بهذا أيضاً
إذ قال (١) « ان كثيراً من محبي الهجو من السائحين يجدون تسليّة
كبيرة في عدد المستخدمين الاجانب الذين تبلغ مرتباتهم آلاف
الجنيهات في مقابل أعمال زهيدة يؤدونها في حين ان مئات المستخدمين
الوطنيين لا يستطيعون ان يحصلوا على مرتباتهم الزهيدة التي لم تدفع
لهم منذ عام أو أكثر مع انهم قاموا بخدمات جليلة نافعة . نعم ان هذه
الشكاوى يرجع عهدها الى زمن أبعد من ذلك بعد تبرع الوزارة الاوربية
في دست الحكم بأربعة أو خمسة أشهر ولكن مراسل «التيبس» كتب
عند بدء أعمال اللجنة يقول . « ان التذمر من جيش الموظفين
الاجانب الذي جيء بهم لاصلاح مصر أصبح عاماً الآن . فهم
يتقاضون مرتبات ضخمة - يبلغ مجموعها ٦٠,٠٠٠ جنيه سنوياً - في
مقابل الاعمال النافعة التي يقومون بها . لعمري ! اننا ننحدر الى الهاوية
بسرعة بالرغم من السائقين الانجيز والفرنسيين والاطاليين » (٢)

(١) «التيبس» في ٢٥ ديسمبر سنة ١٧٧٨

(٢) «التيبس» في ٥ ابريل سنة ١٨٧٨

ومع ذلك فإن اللجنة لما وقفت ازاء هذه الحقائق وجها لوجه لم تقترح شيئا مما لاصلاح الاحوال. فهاك مثلا دولة فقيرة تنفذ فريقا من الكسالى مبلغ ٦٠.٠٠٠ جنيه جيء بهم للترجيع في مناصب لا تحتاج الى كثير من العمل بينما المستخدمون من أبناءها - وهم الذين تنوقف ادارة البلاد الحقيقية على مجهوداتهم - تصرف لهم مرتبات « طافية تحرض على الاختلاس وتغري أخذ الرشوة ومع ذلك قد وقف صرف ذلك المرتب الزهيد منذ بضعة أشهر » (١) الا انها لحال جديدة باثارة غضب المنصفين وخليقة بالاصلاح الحقيقي ! ولكن اللجنة مرت بهذه الحالة بمهارة مر الكرام واكتفت بأن تقول في تقريرها الثاني « ان الدائنين لا ينبغي أن يطالب اليهم بدل تضحيات جديدة الى أن يبذل المدينون كل التضحيات المقولة التي في وسعهم » (٢).

فلما عرض هذا المشروع العجيب على الخدم واستوات عليه الدهشة طبعاً. فقد توقع أن تطالبه اللجنة بأطباء ولذا عرض من تقاعد نفسه في خلال جلساتها أن يتنازل للحكومة عن قسم منها يبلغ ٥٠٠ و ٢٠٠ قدان (٣) ولكنه لم يكن يتوقع اقتراح مصادرة أطيان أعضاء أسرته وفوق هذا وذلك لم يكن يخطر بباله مطلقاً أن تطالبه اللجنة بالتنازل

(١) السمس ٢٣ - ١٨٧٩

(٢) راجع « لقرار من التوبة الموقعة لاجال » ص ١٢

(٣) كتب من - من - ك - دى في يوم ١٠ يونيو سنة ١٨٧٨ - حول « عوثر ادعه هـ - اربعة اديم موجد - و - بت عارقه مدشة من ان بورصة الاسكنسرية تمت من سنة لرح - قم - ح - دى - ارجعت أسهم لموحيد ١٤ - بطا - و - ن - اعرب ان اسرج لا يكر سبك عن قرح « ملاحق امساكين » على اثر اداعة هذا التدا

عن سلطته الشرعية لوزارة غير مسئولة يأمر الاجانب فيها وينهون .
على ان من الغريب انه لم يعارض أعداءه معارضة جديدة كما كان ينتظر .
ولا ندرى السر في ذلك التهاون أكان ناشئاً عن تخوفه مرة أخرى من
العزل واحلال الامير حليم محله أم عن سآمته ومملته من تلك
المتاعب المتعصبة التي تعجز الحصر . فانه بعد تردد قليل قبل المشروع
وأصدر في يوم ٢٨ أغسطس أمراً عالياً كلف فيه «نوبار باشا» بتشكيل
الوزارة متعهداً بالآلا يعمل عملاً الا باستشارتها (١) .

وهنا بدأنا نشهد سلسلة من المصاعب المألوفة الناشئة عن التنافس
الانجليزى الفرنسى . فان «السير ريفرز ولسن» كما قدمنا أصبح يسمى
ناظر المالية . فترتب على ذلك إلغاء مكتب المراقبين العاميين واحالة
مهمتهما على «السير ريفرز» وحده . فعمضت انجلترا على هذه الفرصة
الذهبية بالنواجذ وقبضت عليها بكتايديها ومنحت «السير ريفرز» اجازة
بعامين يقضيهما في مصر . وما أسرع ما قامت قيامة فرنسا واعتبرت
محاولة انجلترا الاستئثار بالادارة المصرية عملاً في منتهى الوقاحة وطلبت
أن يكون لها كرمى في الوزارة يخولها صوتاً حاسماً في الشؤون المصرية
كالذى تتمتع به انجلترا . فبادرت انجلترا وهي أشبه بطفل ضبط يسرق
تفاحاً الى اعطاء التاكيدات القوية بانها لم تكن تقوى سوء أو عرضت

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٨ . على أثر وصول تلك الانباء الى لندن أبقى
«السير ستافورد نورثكوت» وزير المالية في الحال لي اسير ريفرز ولسن مهمته على هذا الصراح
البلهر . «التيسس في ٣١ أغسطس سنة ١٨٧٨»

براسطة «نوبار باشا» نظارة وزارة الاشغال العمومية على «رجل فرنى» محترم مستقيم ولكنه شخص مجهول لا يتمتع بمميزات خاصة تؤهله لهذا المنصب . وكان فيما مضى يشغل مركزاً ثانوياً في وزارة المعارف وقد تمكن قبل اعتزاله الخدمة بأسبوعين بمساعدة أحد النظارة الفرنسيين من شغل منصب وضيع في نظارة المالية كتعويض له من منصبه الحاضر» (١) وكان هذا ضحكاً على ابالة . فطار له لب فرنسا حنقا وعصفت بها عاصفة الغضب الى حد انها هددت بمقاطعة الاتفاق المبرم مع الخديو مقاطعة تامة وان تغسل يدها منه . ذا أبت انجلترا أن تعطى ما تستحقه من الرعاية والاحترام وعبثاً أبرقت التيمس وأرعدت وهددت تهديداتها «التياترية» وقذفت حممها ونددت بهذه الدعاوى الفرنسية وأسفت مقدما جدد الاسف للخراب الذى تعرض له قضية الاصلاح المصرى المقدسة من جراء هذه «المنافسات الدولية» الابدية (٢) ولكن انجلترا اضطرت فى النهاية الى الاذعان وعلى ذلك عين «المسيودى بلنير» ناظراً للاشغال العمومية مع توسيع اختصاصاته بحيث تشمل السكك الحديدية ومصاحبة البريد ماعدا فرعها فى الاسكندرية . وكانما هذا كله لم يكن كافياً فزادت ايطاليا والنمسا الطين بلة بان طلبت أولاهما نظارة الحفانية وثانيتها نظارة المعارف . ولكن هذه المطالب عدلت بتعيين أحد الايطاليين

(١) راجع برقية من سل التيمس النارسى يوم ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٧٨

(٢) لتيمس ١٥ اكتوبر سنة ١٨٧٨

رئيساً عاماً للحسابات وأحد النخساويين مساعداً لناظر المالية (١) وهذا تمت لاوريا السيطرة على وادى النيل .

أما ماهية تلك السيطرة فليس من الصعب على القارئ تصورهما . فانه منذ أذيع أن الخديو وافق على تشكيل وزارة أوربية أبرق مراسل التيمس السكندري الى صحيفته يقول (٢) « ليس من المحتمل في الوقت الحاضر أن تعود البلاد الى الحكم الاوتوقراطي والاهواء الاستبدادية وفوق هذا فانه متى سددت الديون السائرة ... ودفعت فوائد الدين الثابت بانتظام ... فان الراى العام الاوربى لانهم طريقة الحكم في مصر سواء أكانت سيئة أم حسنة » . ولقد أصاب هذا الكاتب كبدا الحقيقة في وصف الحالة بخدافيرها بالمعبارة الوجيزة السالفة فان أوروبا في الواقع ما كان يعنها شيء مطلقاً من ادارة مصر مادام حملة القراطيس يملأون جيوبهم . ومن أجل هذا وحده عينت وزارة «نوبار - ولسن» . ولا جدال في ان مهمتها كانت شاقة . فان مالا يقل عن ١٢٣٢١٠٠٠ جنيتها انتزع انتزاعاً من المصريين في الفترة التي تخللت وضع اتفاقية «غوشن جوير» الى تشكيل الوزارة النوبارية كل ذلك لاداء الدين وهذا بالطبع عدا ما سدد من ديون الدائرة السنية . فلا غرو اذا أصبحت موارد البلاد في أحط درك حتى إن تحصيل المبالغ اللازمة لدفع

(١) راجع برقية مراسل التيمس الباريسى في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٧٨

(٢) التيمس في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٧٨

الكوبون حدث بوسائل خارقة للعادة وهو ما اعترف به مكاتب التيمس نفسه إذ قال (١) «ان الواقع الذي لا سبيل الى الشك فيه هو أنه بالرغم من وجود المراقبين الاجانب في الوقت الذي هطلت فيه صحف لندن وابتهجت بالتغيير (تشكيل وزارة نوبار ولسن) واعتبرته بشير الخلاص لمصر - فان الفلاحين الذين جرفهم السيل الاخير من منازلهم كما جرف منازلهم ودوابهم وآلاتهم - يساتون الى المحكمة لدفع المناخر من الضرائب « فقل لي بربك كيف يتأتى استمرار استغلال العباد في مثل تلك الظروف العصبية ؟ » ومع ذلك قررت الوزارة بقاء هذه الحلة لصون مصالح حملة القراطيس . وكان «السير ريفرز» قبل تربيته في منصبه الجديد قد ذهب الى باريس لمفاوضة بيت روتشيلد لعقد قرض قيمته ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه مصموم ببيع الدوائر هناك وتم الاتفاق على عدم القيام بأي مسمى لتخفيض فوائد الدين بل يبذل كل جهد لادائها الى آخر السنة على الاقل حيث يستطيع حملة القراطيس أن يموهوا بقسط منها على الجمهور (٢) ولقد أجاد «السير جورج كامبل» كل الاجادة عند ما صرح فيما بعد في مجلس العموم بشجاعة وإيضاح « بأن

(١) التيمس في ٥ ديسمبر سنة ١٨٧٨

(٢) رجع رسالة مكاتب التيمس في ١٢ مارس سنة ١٨٧٩ ادعاء فيها « ان الجهات المالية المذكورة اني تعمل كثيرا من الاسهم المصرية والتي تمسدها المستوردون ولسن عبد القرض الاجير ببيع تجميع فوائد الدين قبل نهاية العام - قد أصرت على تنفيذ ذلك التهديد حتى لو أدى ذلك الى أن تدفع مصر فوائد من أصل لقرض الحديد ومع ذلك فإن سورده كرديس موعود في كتاب « مصر الحديثة » ص ٧١ قد ليس تمت شئ في ضرورة توفير ما لا تتحمل قسمة البلد والمدينة »

تلك المحاولة التي كان المراد بها في الظاهر ادخال الحكم الصالح في مصر لم تكن سوى لعبة مالية عظيمة لرفع الاسهم المصرية ولتمكين اولئك الذين لهم فيها نصيب من أن ينثروها على الجمهور. (١) وقد بر «السير ريفرز» بوعده تماما فان كويون الدين الموحد لما حل ميعاد دفعه في نوفمبر وتبين انه يتقصه أكثر من مليون واربعمائة من الجنيهات؛ أي «السير ريفرز» تكلمة ذلك النقص من القرض الذي يتذكر القارىء انه عقد بآدى ذى بدء لتسديد الدين السائر. وبهذا قسّم حملة القراطيس الكويون تماما. ولم يكتب «السير ريفرز» بذلك بل أخذ من القرض مليون جنيه آخر لتسديد قسط الرهن على الدائرة كما أخذ فضلا عما تقدم بضع مئات الآلاف لدفع الجزية وتسديد بعض طلبات الحكومة وهكذا لم يمر الا زمن يسير حتى كانت الايدى قد عبثت بالقرض فلم تترك لسدشوات حملة الدين السائر سوى ٢,٣٠٠,٠٠٠ جنيه فقط (٢) ومع ذلك فان بيت روتشيلد أبى دفع هذا المبلغ ما لم تكف الدائرة السنوية للرهونة للاجانب من الضرائب (٣). وبالطبع لم تفكر الوزارة في أن تصرف شيئا من المرتبات المؤخرة للموظفين البؤساء الذين كانوا يتضورون جوعا كما أن دائنى الحكومة المخصوصين أهمل أمرهم وظلوا

(١) المناقشات البرلمانية لهسارد المجلد ٢٢٤ سنة ١٨٧٩ ص ٨٣٩

(٢) راجع الخطاب الوارد لاتييس من الاسكندرية يوم ٨ يناير سنة ١٨٨٠

(٣) الاتييس يوم ٢٠ مارس سنة ١٨٨٠

خارج التسوية. (١) وفي الوقت نفسه استمر تحصيل الضرائب من
 الفلاحين على شدته وقسوته وقد أشار مكاتب التيمس الاسكندري
 الى هذه القسوة في أوائل سنة ١٨٧٩ فقال (٢) « يؤكد كثير من سكان
 الوجه البحري ان الربيع الثالث من ضرائب هذا العام يجرى تحصيله
 الآن بنفس الوسائل الشديدة التي كانت متبعة من قبل ». ولعمري ان
 ذلك ليحمل على الاستغراب اذا قرن بما نسمعه من الاشاعات عن موت
 الفلاحين في منعقات الطرق وخراب مساحات واسعة من الاراضي
 واقفارها من جراء الاعباء المالية الفادحة وبيع الزراعين لغواهم والنساء
 الحليهن وتهافت المرايين على دور الرهن وملكها بسنداتهم وازدحام المحاكم
 بقضايا نزع الملكية والواقع ان حالة الفلاحين قد تخرجت وضافت بهم
 السبل وسدت في وجوههم المنافذ حتى ان سلسلهم قياداً بدأ أنينه يسمع .
 وقد أشار الى ذلك المراسل نفسه في شهر يناير اذ قال (٣) « يوجد في
 القاهرة الآن مئات من العمدة والمشايخ كل يمثل قرية من القرى جاءوا
 لتقديم العرائض بطلب تخفيض الضرائب . ولقد حاصروا أبواب
 الوزارات حتى انك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء
 وخروجهم يذموا عرائضهم قد غطت بلاط المصالح » .

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٧٩ ص ١٠٠ بخصوص المدعو كبير أحد الدائمين لخصوصيين
 وهو الذي بعد ان صاق ذرعاً وضع يده على صندوق الخزينة وأق أن يسلمه الا بعد تخفيض
 حقوقه . ولكنه أوغم بواسطة المحاكم على تسليمه والا اعتبر عمله هذا — كما أعلن رسمياً —
 « عملاً بالامور المالية التي تعنى مصالح حملة القراطيس »

(٢) التيمس ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) التيمس ٢٢ يناير سنة ١٨٧٩

ولقد أصبح ظاهراً للعيان ان هذه الحالة لا يمكن استمرارها طويلاً وأنه لابد من أن تؤدي الى فضيحة شائنة في أقرب وقت ، وما أسرع ما أوجد الوزراء أنفسهم الفرصة الملائمة .

فلقد استقر رأيهم ذات يوم جمعة على القيام « باصلاح » جديد للحصول على ما يكفي لاداء كوبون . ابريل . وأصدروا امرهم باقالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش « لم يستلم أحد منهم مرتبه عن الثمانية عشر شهرا السالفة كما ان الكثيرين منهم كانت لهم مرتبات متأخرة عن ضمني هذه المدة » . (١) وكان قرارهم هذا بمثابة شرارة في مخزن بارود . فقد يجوز العبث طويلاً بمصالح الموظفين الملكيين دون ان يخشى حسابهم ، كما ان من المستطاع استغلال فلاحين جهلاء لارائطة بين بعضهم وبعض ، ولكن من الخطر ان يهان رجال اعتادوا قيادة الصفوف فضلا عن انهم كانوا منظمين ولديهم ما يكفيهم من سلاح ومهمات ولهم في الحياة الاجتماعية مقام رفيع . ومما يدل على ان سادة مصر الاوربيين كانوا سادرين في طيناتهم انهم ضربوا بنصائح « المستر فيغان عرض الحائط » (٢) وقرروا اقالة هذا المدد الهائل من الضباط . وفي يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ بينما كان « نوبار باشا والسير ريفرز واسن » ذاهبين الى مكنتيهما اذ أحاط بهما لقيف من الضباط وسحبوهما على مرأى من الجماهير الخفيرة من مركبتيهما وساقوهما الى نظارة المالية

(١) التيس ٣ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) راجع الرسالة المنشورة في التيس من اسكندرية بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

حيث اعتقلوها ريثما يصدر قرار الضباط عامة . وما وصل نبأ هذه « الهزاة » الى اسماع الخديو حتى نزل في الحال وأطلق سراح المعتقلين وأمر الضباط بالتفرق . واذا رفض هؤلاء تلبية أمره كلف ضباط الحرس باطلاق النار عليهم . ولا ريب في ان حياة الخديو كانت في هذه اللحظة عرضة لخطر عظيم . واخيراً انصرف الضباط بعد ان وعدوا بالنظر في شكواهم (١) .

ولقد اهاج هذا الحادث وقتئذ هائج النفوس وكان بلاريب نذير سوء بما ستتخلص به . فانه دل على ان الشعب المصري مهما بلغ ضعفه شأن كل شعب زراعى يعيش جماعات متباعدة فانه لن يضعف امام الاستبداد الداخلى أو الخارجى . فان هناك الجيش المصرى أو بالاحرى ضباطه يستطيعون مقاومة المعتدين الاوربيين وانهم لن يجمعوا عن ذلك اذا تطلب عليهم اليأس . ومن البعث ان يسمى هذا الحادث وما تلاه من الحوادث المماثلة له مجرد شغب عسكري . فان ماشر به الضباط كان يشمر به الشعب على بكرة ابيه ولكن لم يكن قادراً على ابداء رغبته أو العمل بطريقة منظمة . ثم روج مراسل التيمس في باريس - وهو كما علمنا من الصق الملتصقين بحملة الاسهم الفرنسيين ومن أخلص أصفياء « فوبار باشا » والسير ريفرز ولسن » اشاعة فخواها ان الشغب العسكرى المذكور كان في الواقع من تدبير الخديو . وقد زعم انه يستند في روايته

هذه الى برقية جفرية وصلته من القاهرة (١) . وقد أقر « السير ريفرز » ولسن « نفسه هذه الرواية فيما بعد وقص على « المستر بلنت » التفاصيل التي نشرها الاخير في كتابه (٢) . وليس ثمة ما تستند اليه هذه الرواية الا اقوال « السير ريفرز » نفسه و « البرقية » « المسيو بلويتز » « الغريبة » (٣) علي انه يوجد ما يناقض ذلك في التقرير الرسمي الذي رفعه المستر فينيان عن الحادث كما ان مراسلي التيمس المعروفين باطلاعهم على ماجريات الامور قد دفعوا هذه التهمة في رسائلهم دفماً تاماً (٤) . بل إن كل شهادات

(١) التيمس في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٩

(٢) « التاريخ الري » للاختلال البريطاني لمصر « الطبعة الثانية من ص ٤٥ الى ص ٤٧

وص ٦١٥

(٣) تأييد الرواية « السير ريفرز » اقتصر « المستر بلنت » « في كتابه الاغف الذكر ص ٤٨٣ شهادتي عرائ باشا والشيخ محمد عده . ولكن عرائي كما يقول هو نفسه - كان متعباً في الاريف عند حدوث الفتنة وكل ما قاله الشيخ محمد عده هو انه يؤيد اقوال عرائي . والارجح أن كلا منهما اما كان يردد لاشاعة التي حدثت تمتعاً فيما بهد والتي بدرا بتصدقها بسبب حقدتها على الحديو . عرائي تلوورد كرومر الذي لا يمكن اتهامه بالاعتقاد في الطين على اسماعيل باش اعترف من ناحيته فان كل ما يقال عن اشتراك الحديو في الفتنة لا يخرج عن الخدس والتعميد وكل ما يستطيع ان يهتم به الحديو هو اشتراكه الادبي فيها « مصر الحديبة - الحلد الاول من ص ٧٨ الي ص ٨١ » .

(٤) كتب لورد فينيان يقول « يزعم أعداء الحديو ان له ضلعا في المؤامرة وهذا ما يملئ تبهه مع المسؤولين عن الفتنة . قال صبح ذلك فقد أقدم صلا على أمر خطير لا يستبعد ان يكلفه ضيع عرشه ولكن مسكه في يوم الفتنة الاولى ينفي هذه التهمة في حين ان ما نشأ عن تسريح عدد كبير من الضباط بلا وسيلة لكسب العيش مع أن هم مرتبات من :ة ليجر سخطهم كل التعرير . « مصر رقم ٥ « ١٨٧٩ » ص ٣١ . وقد كتب مراد التيمس في القاهرة ما يأتي :

« ان مطالب الجيش قد اجمت اهمالا تاماً بالرغم من التصريح الرسمي الصادر في مايو الماضي بوجوب دفع كافة المرتبات المتأخرة . وقد كانت نتيجة هذا الاهمال ان - عامر الدولة خطراً قد أصبح في حالة تمرد له مسوغ . وعشت بدد لستر فيعان بمحاكاة الرأي القائل بتسريح جيش لم تدفع مرتباته . ولكن النوم لم يجأوا بائدله وارتابوا في ذلك الخطر ثم اهتم بدفعوا للجيش مرتباته . وأخيرا قرروا تسريح الحوود والضباط . فكانت النتيجة حدوث يوم الفتنة ١٨ فبراير (التيمس في ١٠ مارس سنة ١٨٧٩)

المعاصرين لتدل بالعكس على ان الخديو فوجيء « بالفتنة » كما فوجيء بها « نوبار باشا » والسيرديفروزولسن « وافي » اسماعيل باشا « كان جادا عندما اصدر أمره للحرس باطلاق الرصاص على المتمردين . واغلب الظن ان



نوبار باشا

الضباط الذين لهم صلح مباشر في الحادث لم يفكروا فيه من قبل بل اندفعوا الى ارتكابه بلا تروأ و سبق اصرار لما بصروا بالرجلين الممقوتين يقتربان في مركبتيهما .

وقد كانت نتيجة « الفتنة » سقوط الوزارة النوبارية في الحال .

فان الخديو لما كانت كراهته «لنوبار» تفوق بطبيعة الحال كراهته
للأجانب صرح في اليوم التالي للفتنة بأنه لا يكون من الآن فصاعداً
مستولاً عن الأمن العام والنظام الا اذا أبعد نوبار من مركزه . فبعد
مناقشة قصيرة سلم «المستر فيفيان» بطلب الخديو ولكنه أكد له
« ان استقاله نوبار باشا ... لأهمية لها مطلقاً الا من حيث تغيير



رياض باشا

الأشخاص فقط ولكنها لا يمكن أن تعني أى تغيير في النظام» (١)
وفي الواقع لقد طرأ بعض التغيير على النظام . فقد كان المقرر عند
تشكيل الوزارة «المسئولة» ألا يتدخل الخديو في الإدارة وألا يحضر
جلسات مجلس الوزراء . مع أنه طلب اليه في نفس الوقت أن «يشارك»

(١) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣٤

مع الوزراء كما أشار الى ذلك المستر فيفيان، إذ قال (١) «إن الشيء الذي تريده حكومة جلالها هو أن الخديو — بدلا من تظاهره بعدم الاكتراث والتأفف من النظام الجديد — يتعين عليه أن يضع معرفته وتقوذه ونجاريه تحت تصرف وزرائه وأن يشترك معهم بولاء ومودة في دائرة حقوقه الشرعية» أي أن الخديو — الذي كانت له كامة



الجنرال غوردون باشا

مسموعة بين عامة الشعب — لم يطلب اليه الابتعاد عن ادارة البلاد فحسب بل أن يسمح باستعمال اسمه كستار لاختفاء دسائس النظر الاجانب وبذلك يساعد حملة القراطيس على القيام بأعمالهم الجهنمية وهم في مأمن من العذل واللوم بينما تقع على كاهله تبعه نتائج تلك الاعمال!! وقد أبى الخديو الموافقة على ذلك قائلا (٢) انه اذا لم يخطيء فهم المبادئ الاولى للحكومة الدستورية فان المسئولية عن ادارة شئون الدولة تقع على

(١) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣

(٢) مصر رقم ٥ سنة ١٨٧٩ ص ٣

النظار - لا على رئيس الحكومة » وعلى هذا لزم خطة الحياض وأطلق
لنظاره الحرية التامة فحملهم بذلك المسئولية الفعلية أمام الرأي العام
المصرى . ولكن اعتداء ١٨ فبراير نبه النظار الى صعوبة حكم البلاد
بدون الخديو كما اعترف بذلك مراسل التيمس السكندري على أثر وقوع
الحادث إذ قال (٢) « لقد كان من الخطأ الكبير أن نحاول حكم البلاد
بدون الخديو . فان النظار اعتبروه مجرد موقع لقراواتهم . فبدلاً من أن



احمد عرابى باشا

يروا تعاوناً في العمل رأوا مقاومة سلبية وعلى هذا تحولت الامور من
سيء الى أسوأ في كل فرع من فروع الادارة » فترتب على ذلك أن
أظهر كل من «المستر فيفان» والسير ريفرز «ولسن» بعد سقوط نظارة
«نوبار باشا» استعداداً لتحويل الخديو نصيباً حقيقياً في ادارة بلاده على

(٢) التيمس يوم ١٠ مارس سنة ١٨٨٩

شريطة أن تظل قرارات المصوتين الاجنبيين في النظارة هي العليا كما كانت من قبل. ولكن الخديو رفض ذلك الشرط ابتداءً. وفي النهاية وفق بين الرأيين بأن عين ولي العهد محمد توفيق باشا - وكان شاباً محامداً لا ينتمي الى



المفقور له توفيق باشا

هؤلاء ولا الى هؤلاء - رئيساً لمجلس النظارة وظهر الخديو بمبدأ عن المجلس . ثم استأنفت الوزارة الادوية أعمالها بعد ذلك التعديل



الفصل السادس

سقوط الوزارة الاوردية

بينما كانت انتائج المادية التي ترتبت علي فتنة ١٨ فبراير كما وصفناها في الفصل السابق كانت نتائجها الادبية أعظم شأنًا وأبعد خطرًا. فالملاحظة التي أبدتها مراسل التيمس وهي أن أوربا لا يعنىها كثيراً إصلاح الحكم أو فسادة في مصر اذا سددت الكوبونات في



المغفور له الشيخ محمد عبده

مواعيدها انما تكون صحيحة لو رضي المصريون بما قسم لهم وقنعوا به مستسلمين . على أنهم ما كادوا يظهرون أنهم لا يصبرون على الارهاق

الاجنبى الا الى حد محدود حتى ظهر فساد هذه الملاحظة ورأت صلاح الحكم أو فساد في مصر يعنيها فعلا إذ عليه يتوقف سلامها وطمأنينتها. ولقد أظهرت الفتنة لأوربا أن من الخطر يمكن أن تعبت بمصالح المصريين وعواطفهم كما اتضح لها أن استمرار سياسة حملة الاسهم لا بد أن يؤدي الى أوخم المواقف مما تراخى أمد ذلك . كذلك فتحت هذه الفتنة عين الانجليز وهم الذين لم يكن يعينهم شيء مما يجري في وادى النيل في ظل الادارة المالية الدولية الفاسدة وأثارت احتجاجا شديدا ممن لم تضطرم الروابط الحزبية الى الرضا عن أعمال الحكومة . فلقد قام الاحرار وقتئذ على بكرة أبيهم يحتجون على استمرار استغلال الفلاحين المصريين بلا رحمة لمصلحة حملة الاسهم . ولا ينبغي اتهام هؤلاء الاحرار بالنفاق والتذبذب السياسى لانهم غيروا موقفهم هذا بعد مرور ثلاثة أعوام . وليس ريب في أن وجود الاحرار في صفوف المعارضة هو الذى زاد احتجاجهم شدة . وينبى أن نذكر أن خلوم من مسئولية الحكم هو الذى جعلهم ينظرون الى الامور بعين بعيدة عن الهوى ويعربون عما يحول في خواطرهم بصراحة خالية من القيود . وأذنب القن ان المحافظين لو كانوا في صفوف المعارضين لجاءت الاحتجاجات من جانبهم كما جاءت من جانب الاحرار لان الحقائق كانت ظاهرة وملحوظة بحيث لا يسمع الانسان ان يتجاهلها او يغمض عينيه عنها . وليس من شك في ان الحزب الذى كانت في يده مقاليد الحكم وقتئذ

قد رأي الحقائق واضحة جلية ولكن الاغلاط الاولى التي ارتكبتها باسمه وزارة دزرائيلي حالت بينه وبين قيامه بماتقضى به الامانة السياسية والمصلحة السياسية على السواء .

ولقد ضج الناس من كل جانب وراحوا يطلبون تحقيق فائدة الذين في الحال وان تماد الى الخديو سلطته الاولى باعتبار ان هذا هو العلاج الوحيد لتخفيف سخط المصريين الشديد (١) ثم اخذت انهار الصحف تقيض بوصف سوء الحالة التي يمانها الفلاحون ومع ان التقارير الرسمية اكدت أن معظم «الاشاعات» مبالغ فيها فان الاشخاص الذين كانوا وقتذاك في مصر وصفوا المجاعة وصفا يفتت الالكباد وعلنوا أن الفلاحين قد أصبحوا أشبه شيء بالاشباح (٢) فيما قاله «السير جوليان جولد سمد» الذي أصبح فيما بعد أستاذة الاحتيال (٣) ، من خطبة مؤثرة «ان القروض التي يحاول ذلك السيد (السير ريفرز ولسن) ان يؤدي عنها فائدة تقدر بـ ٧ في المائة لم تؤخذ وفق قيمتها الاسمية فنحن والحالة هذه نساعد على بقاء فائدة فاحشة فينبغي لاجلنا ان تستعمل نفوذها لتخفيضها بعد مآرائه من فقر الفلاحين وبؤسهم» . اما مكاتب التيسر الاسكندري فانه اشار من ناحيته الى الجانب السياسي في الخطة التي

(١) انظر مثلاً مقالة اليسى الافتتاحية في عدد ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩
(٢) من خطبة الكولونيل الكسندر في مجلس العموم (الماقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٤ « ١٨٧٩ » ص ٨٣٨
(٣) الماقتات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٤ ص ٨٤١

ينهجها « السير ريفرز ولسن » وزملاؤه فقال : « ان مجلس النظار يدير الامور بدون رئيس الدولة المحروم من حكم بلاده . وقد أخذت الادارة تنتقل رويدا رويدا الى ايدي الاجانب واقفلت للمناصب العالية في أوجه المصريين . وبالرغم من هذا كله فان مصر لا تزال للمصريين اما سيدهم الذين يخدمونه ويخشون بأسه فهو الخديو » . (١)

على ان العمل الجريء الذي قام به الضباط لم يفتح عين اوربا فحسب بل فتح عين مصر أيضا فلقد كان بمثابة شرارة كهربائية في جو مغمم بالسخط والتذمر . فلا تسلم عما ادى اليه انفجار ذلك التذمر من مظاهرات الى اجتماعات مقدما المشايخ والاعيان والعلماء اتفروا فيها التعجيل بوقف النظام الحاضر والقوا منهم وفودا قابلت الخديو ووعدته بالمعونة في نضاله مع الاوربيين وطلبت ان يكون للامة نصيب في حكم البلاد . (٢) ولقد روى التاريخ الرسمي فيما بعد ان « اسماعيل » باشا هو الذي دبر هذه الحركة ليوم الناس ان الانقلاب الحكومى الذى كان يستعد له لم يكن الا مملا دفعته اليه قوة الشعور القومى العام وضغطه (٣) . ومما يدعو الى العجب حقا أن المعاصرين الرسميين وغير الرسميين لم يسعوا الى شيء من هذه التهمة في خلال الاشهر الثلاثة الاولى من سنة ١٨٧٩ وهى الاشهر التى كانت الحركة تستجمع فيها قواها

(٢) التيمس ٣ مارس سنة ١٨٧٩

(١) مصر رقم ٥ ١٨٧٩ ص ٧٠ و ص ٨٥ . وكذلك التيمس رسالة من الاسكندرية

تاريخ ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) (٢) الاود كرومر « مصر الحديثة » المجلد الاول من ص ٨٥ الى ص ٨٦

تدريجاً . ولعل أول من أثار هذه التهمة هو الرجل الذى خلف «المستر فيغان» فى القاهرة فى نفس الوقت الذى رأى فيه «اسماعيل باشا» ان الفرصة سانحة لان يعي ضد أعدائه هذه القوات الوطنية التى التفت حوله من تلقاء نفسها . وأحسب ان اتهام «اسماعيل باشا» بأنه مدبر الحركة الوطنية . ليس بأصدق من اتهامه بأنه هو الذى دبر فتنة ١٨ فبراير . ففى كلتا الحالتين لم يزد «اسماعيل باشا» على ان استفاد من أمور واقعة . ففعل مايفعله كل من يكون فى موقفه .

ولو أن الاوربيين الذين كانوا يدبرون دفعة الشؤون المصرية أوتوا ذرة من حسن السياسة - ولا نقول من الانسانية - لحولوا نيار الحركة الوطنية الى طريق مأمونة ولكفوا أنفسهم كل ما كانت تنذر به من خطر . على ان هذا لم يكن يكلفهم أكثر من أن يردوا فائدة الدين الى الحد المعقول وان يستعينوا بنواب الامة فى تجديد نظام البلاد مالياً واقتصادياً . ولو أنهم فعلوا ذلك لأقاموا مصالح الدائنين على دعائم وطيدة دائمة وحالوا دون عودة استبداد الخديو الذى كانوا يعدونه أساس البلاء . ولكن لم يكن فى نية سادة مصر الاوربيين أن يقدموا على أحد هذين الامرين . فأما عقد البرلمان فأمر لاسبيل الى النظر فيه لان مصر الدستورية كانت تقضى قضاء مبرماً على ما كانت انجلترا وفرنسا تبتانه مراراً من النيات السياسية لمصر . وأما تخفيض فوائد الكوبونات فقد دار البحث فيه ووافق «المستر فيغان» بصفة خاصة

على اجراء ذلك الاصلاح الاساسى (١). أما لجنة التحقيق الدولية التي واصلت اجتماعاتها بعد صدور قرارها الاول فقد اتضح لها أن لامناس من هذا التخفيض اما عاجلا واما آجلا بل شيع فعلا أن « السير و فرز ولسن » نفسه قد أعد مشروعاً لتخفيض الفائدة على الدين الى ٥ ونصف في المائة لغاية سنة ١٨٩٠ أو الى ٥ في المائة الى سنة ١٨٨٦ (٢). على أن كل هذه المباحثات والمشروعات لم تنخفض الا عن مشروع واسع المدى يرمى الى تقص تقفات الحكومة تقصاً جديداً وفرض أنواع أخرى من الضرائب . وكانت أول مواد هذا المشروع جعل المرتب السنوى للخديو وأسرته ٣٠٠٠ ر ٣٠٠٠ جنيه فقط . ولو ذكرنا أنهم جردوا مما كان لهم من أملاك شامخة فلم يبق لهم دابة واحدة ولا محراث واحد لربنا أن هذا المرتب ليس من السخاء والكرم في شيء (٣) وهذا العمل مع شذوذه يمكن المرور به بدون تعليق . ولكن مالا يطبق أحد السكوت عنه هو تقريرهم فرض ضريبة على الاراضى المعروفة بالاراضى العشرية . فان هذه الاراضى كانت في بدء الامر أراضى بورا وزعها الولاة السابقون على اتباعهم الذين كانوا أشبه بالامراء الاقطاعيين بشرط أن يصلحوها في مقابل اعفائها من الضرائب

(١) التيمس رساله من الاسكندرية في يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩

(٢) برقية روتر في التيمس في عدد ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

(٣) ولما زادت لجنة التحقيق برهانها المهود عند اقترح ذلك المبلغ قولها « طبعاً لا ينتظر ان يطالب سموه بمرتب ضخم في الوقت الذي يقوم فيه اللادئون بفعل تضحيات جديدة ؟ (انظر تقرير الخ ص ١١)

اعفاء تاماً دائماً ، وليس هذا المقام مقام البحث فيما إذا كان هذا الترتيب حكيماً أو غير حكيم فإنه مما يمكن من أمر هذه المعبة فإن الرجوع فيها مستحيل بمقتضى أمر خديو عال ولا سيما إذا كان اصدار هذا الامر بناء على طلب الاجانب املوه لمصلحة المرابين الاجانب وباسم « حرمة » الالتزامات التي قطعتها الدولة على نفسها ، ولعمري لقد كان من الفحة ان يطلب الى الخديو ان يحث بوعده لرعيته ليفي به للاجنبي - وتأهيك به من اجنبي ! ولقد اعترف وقتذاك ان هذا الاقتراح معناه « مصادرة حقوق الملكية » (١) من اناس طالما رفعوا عقيرتهم بوجوب احترامها عندما اتفق ان كانوا اهم اصحاب تلك الحقوق ولم يتغير ذلك الاعتقاد الا فيما بعد .

ويرتبط بهذا « الاصلاح » اوثق ارتباط اقتراح انهاء التعهدات الناشئة عن قانون المقابلة فلقد يذكر القارىء ان هذا القانون يعفي اصحاب الاطيان اعفاء دائماً من دفع نصف الضريبة على اطيانهم بشرط ان يؤدوا ستة اضعاف تلك الضريبة في اجل معين . وقد اقترح القوم الآن انهاء ذلك التخفيض وكانت حججهم في ذلك ان مبلغ السبعة عشر مليون جنيه الذي ذكر في الميزانية ان اصحاب الاطيان دفعوه بمقتضى هذا القانون لم يدخل اكثر من نصفه الى خزانة الحكومة هذا فضلا عن ان الخديو لم يكن ينوى الوفاء بتعهد هذا . وان من المستحيل الآن ان تثبت المرء من صحة هذه البيانات الصادرة

(١) استعمل مراسل النيس في القاهرة هذا الاصطلاح يوم ٢٣ يناير سنة ١٨٧٩

من جانب لجنة التحقيق الدولية . على ان ما يدعو الى العجب حقا هو ان
اللورد « ادموند فيتز موريس » وكيل وزارة الخارجية وقتئذ وقف في مجلس
العموم بعد إلغاء قانون المقابلة بعدة سنوات ليرد على سؤال وجه اليه عن
البواعث التي ادت بالسير « ريفرزولسن » الى استنتاج ان الشطر الاكبر
من مبلغ الـ ١٧ مليون جنيه لم يدخل الخزانة ، فقال ببساطة « ليس هناك
ما يدعو الى الظن بان مبلغا قريبا من هذا قد دخل الخزانة فعلا » (١) .
وفي نفس هذا الوقت كان مراسل التيمس الاسكندري يخبر صحيفته
« بالاموال الطائلة التي دفعها الملاك » وطلب تمويلهم بسخاء (٢) .
واخيرا كان هناك مشروع وضعه بحذق السيو بلنسيير وهو
يقضي بسن نظام للاعفاء من السخرة في نظير دفع مبلغ معين . وانفاية
التي قصد اليها من هذا المشروع - الذي نفذ في عهد ادارة لورد كرومر -
هي ان تفرض السخرة على الطبقات الميسورة سواء اكانت هناك
حاجة حقيقية الى عمال اضافيين ام لم تكن ثم يطلق المستخرون في نظير
بدل يدفعونه . ولعمري ان هذا النوع مهذب من انواع السلب
والاقتصاب وهو خير مثال للوسائل التي سلكتها الوزارة في الوصول

(١) المناقشات البرلمانية لهلسارد المجلد ٢٧٦ « ٨٨٣ » ص ١٤٢٣

(٢) التيمس ٢١ يناير سنة ١٨٨٠ . يقول لستر بيت في كتابه الامم الذكر ص
٤٤ « ان مشروع . . . إلغاء نظم المقابلة الذي لو تم لكان منطوقه مصادرة أراضي تابع قبعتها
١٥ مليون جنيه ، أطلق بال كل مالك وحمل الناس على الاعتقاد انه قد يناهضهم على يد الباطل
الاجليزي أسوأ مما ناله على أيدي سائقيه . أما اللورد كرومر - كما يؤخذ من كتابه ، لاف
الذكر ص ١١٢ و ، بعدها - قام يدي هدم اكثرات بقرار إلغاء التزامات قانوني المظلمة .
و ، اتوقنا الى ان سرف من كان يقف مثل هذا الموقف لو عمل في اجنترام بشبه هذا العمل .

الى اغراضها (١) .

ولقد كان متوقعا ان تؤدي انباء هذه الاصلاحات المزمعة الى اثارة الطبقات الموسرة وتعرفها لأول مرة ان مصالحها مرتبطة بمصالح الطبقات الدنيا ارتباطا وثيقا. وقد ادرك «اسماعيل باشا» ان هذا هو وقت العمل ان كان لابد من عمل . واليك ما فعله . كان «محمد علي» قد انشأ مجلسا من المشايخ والاعيان يجتمع من آن الى آخر لمد الخديو برأيه في أمور الضرائب الجديدة وما أشبه ذلك . فأعاد اسماعيل باشا هذا المجلس في سنة ١٨٦٦ واجتمع في خلال حكمه ثلاث مرات . ومع أن النواب هم في الاسم منتخبون بواسطة الاهالي الا ان الحكومة هي التي تعينهم في الواقع . فليس لديهم القوة أو الشجاعة الادبية للقيام بمهمة النيابة . فخطر للخديو بالاتفاق مع العلماء والاعيان أن يحول ذلك المجلس الى برلمان بأن يوسع سلطته ويزيد عدد أعضائه ويدخل في البلاد ما يقرب في الواقع من مبدأ حق الاقتراع العام . واذا كانت المجلس لا يزال منذ الشهور السالفة مجتمعا في دور انعقاده الثالث كان من السهل عليه جدا تنفيذ تلك الفكرة وذلك باصدار منشور مناسب واصدار الامر بأجراء عملية الانتخاب . وبالطبع كان المقصود بالبرلمان أن يكون قاعدة للأعمال الأخرى التي تتلوه وهي تتضمن استبدال الوزارة الأوربية بوزارة وطنية مسئولة واصدار قانون مالي جديد يحل محل الامر العالي الخاص

١ على الفصل السابع عشر من هذا الكتاب

باتفاقية «غوشن جوير». وقد كان أهم ما اشتمل عليه ذلك القانون تخفيض فوائد الدين الموحد من ٧ في المائة الى ٦ في المائة ودفع ٥٥ في المائة من الدين السائر نقداً وتسديد الباقي في خلال عامين ونصف عام وتخصيص مبلغ ٤ ملايين جنيه سنوياً لشؤون البلاد الادارية (١)

ولقد أثار ذلك المشروع أولاً وآخراً سخيرة الاشخاص الذين تأثرت مصالحهم به . فانهم زعموا أن هذه النوبة الدستورية التي انتابت الخديو فجأة لم تكن سوى مناورة خبيثة للنخلص من الوزارة الاوردية ثم العودة - بعد مرور الوقت المناسب - الى الحكم الاستبدادى . أما القانون للمالى فقد صوره بأنه خدعة يراد بها تحدير أعصاب الدائنين مؤقتاً لكنه مستحيل التحقيق (٢) .

وانتا وايم الحق لا آخر من يظن الخير بأولئك الملوك الذين « يمنحون » شعوبهم الدستور أو ان نعزو اليهم نيات حسنة . فانهم على الدوام أرفع من أن تظن بهم أمثال هذه الظنون ولا يذكر التاريخ لاحد منهم منذ أيام الملك يوحنا الى وقتنا هذا من « تقدم » الى شعبه بالدستور الا تحت العوامل القهرية والا اذا كان في نيته استرداده وتعطيله عند سnoch الفرصة الملائمة . وهذا ما أشادت اليه « التيمس » بعد مضي عدة أشهر إذ قالت (٣) « كم من أمير أوربي

١ راجع الخطاب المرسل للتيمس يوم ١٩ ابريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع أقوال « الورد كرومر » ص ١٠٥ وما بعدها

٣ « التيمس » يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩

ولم ليتمتع بالحكم المطلق قد قنع بالعدول عن هذا الحكم ورضى بهذا المنصب البسيط منصب ملك البلاط ولقد وعد الكثيرون منهم بأحداث أمير ولكن لم يوجد بينهم واحد نفذ وعده بأمانة وإخلاص « قال شيء الذي يحدث عادة في مثل هذه الأحوال هو أن الملك بعد أن «يوجدوا» البرلمان لتخليصهم من الورطبات الوقتية التي أوقعوا أنفسهم فيها - يجدون أنفسهم وجهاً لوجه أمام حالة لا تلبث أن تصبح - بعد شيء من التردد والتضال الشديد - مسيطرة على كل شيء . ولا ريب في أن الأمر كان كذلك في الحالة التي نحن بصدددها . وقد كتب مراسل التيمس السكندري على أثر انعقاد البرلمان الجديد يقول (١) « ان البرلمان هو في الاسم هيئة نيابية ولكن نظام الترشيح الرسمي الفرنسي أصبح متبهماً إلى حد أن المرشحين الرسميين لا ينجحون فقط بل أنني لم أسمع مطلقاً بأنهم عورضوا أو قدمت ضدهم طعون . وعلى كل فلا مناص للحكومات النيابية من اجتياز هذا الدور الابتدائي . وأغلب الظن أن برلماننا لم يكن في كل أدواره الماضية محتفظاً كل هذا الاحتفاظ باستقلاله الحاضر . والبرلمان المصري مزايه في بحث المشروعات التي ترمى إلى إصلاح النظام الزراعي والأعمال العمومية » (٢)

ولم يمض على ذلك الا قليل حتى كان مراسل الصحيفة نفسها في

١ « التيمس » في ١٥ أبريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع « مكتبة المستشرقين » في كتابه « مصر كما هي » في ص ١١٨
ان قال « لقد صاروا - أي النواب - أسكتوا استقلالاً وأصبحوا عابلاً تماماً في سياسة مصر الداخلية »

القاهرة في مركز يسمع له - عشية الانقلاب الحكومي - ان يقرر ان البرلمان قد أقام الدليل على نفعه للبلاد في عدة مسائل . فقد قال (٢) « ينبغي الا ينظر الى البرلمان بعين الازدراء ، فلقد أظهر النواب دلائل الحياة المديدة كما أظهروا جنوحاً الى استقلال الرأي وليس هذا بالامر العديم الاهمية » . ومنذ أيام ذهب «رياض باشا» ناظر المالية شخصياً لانتهاء دور المجلس رسمياً ، وهناك خطب خطبة صافية سداها الادب ولحمها الوفاة أثني فيها على النواب لما قدموه من الخدمات واعترف لهم بانهم قاموا بواجباتهم خير قيام وأعلن بانتهاء الدورة البرلمانية . ولكنه عجز عن ان يمثل دور «أوليغر كرومويل» فقد أبى المجلس الانصراف وانبرى أحد الاعيان خطيباً فرفض تحيات الوداع هذه وأعلن بالنيابة عن زملائه انهم بالعكس لم يفعلوا شيئاً يستحق الذكر وانهم لا يزال أمامهم الشيء الكثير مما يجب عمله في سبيل الاشراف على الوزارة وانهم بناء على ذلك يأبون الانصراف . وقد عضده زملاؤه النواب بنفس الاجماع الذي عضده به الاعيان زميلهم «ميربو» في ملعب التنس في «فرساي» في أحد للمواقف التاريخية المشهورة . وعلى ذلك ظل البرلمان للمصري موالياً انمقاده وطلب ان يكون النظارة على بكرة ايهم لافرق بين الاجنبي والوطني خاضعين لارادته ومستولين أعماه من ادارة دفة الاهمال أي ان النواب بالاختصار أرادوا تحويل هذه الحكومة

« المستولة » اسما الى حكومة مسئولة حقيقية » .

فمن هذا يتبين ان البرلمان المصري الذي أوجده الخديو « اسماعيل باشا » لم يكن الالموبة التي طالما جددونا عنها . ولقد كتبت « التيمس » في سياق افتتاحية عقدها على أثر الانقلاب الحكومي ما نصه : (١) « من الجائز أن نقول ان عدداً عظيماً من النواب هم صنائع الخديو . ولكن مهما كانت الطريقة التي تنتخب بها أية هيئة نيابية فلا ريب في انها تصير مستقلة بعض الاستقلال متى أصبح أعضاؤها يعملون معاً . ويظهر ان البرلمان المصري لم يشذ عن تلك القاعدة » . وفي الواقع فان القول - كما يزعم المؤرخون الرسميون في ذلك العهد - بان الاعيان والعلماء وبقية الطبقات المصرية العليا كانوا آلات صماء في أيدي « اسماعيل باشا » يأمرهم فيطيحون ويقول فيسمعون من غير أن يكونوا مستقلين في أخلاقهم أو آرائهم - ليس الا انها كاحضاً لحزمة التاريخ وقلبا صريحاً للحقائق . ومع انهم كانوا على استعداد لاتباعه وشد أزده في كل ما يقدم عليه من الاعمال للقضاء على السيطرة الاجنبية فانهم كانوا في الوقت نفسه ينفضونه جد البغض ويعتبرونه السبب الرئيسي في خراب ديارهم حتى انهم بعد الانقلاب الحكومي فكروا في خلعهم (٢) . اما الى أي حد كان الخديو مبنوئاً فعلاً فيدل عليه انه لم يرتفع صوت واحد لدفاع

(١) افتتاحية التيمس في ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) « عرابي باشا » للمستر بلنت بان نيته كانت مقودة على خدم الخديو أو قتله في فبراير سنة ١٨٧٩ « راجع التاريخ السري ص ٤٨٣ »

عنه عند عزله ومناذرتة للبلاد بل ان كثيراً من الالهالى فرحوا سرّاً بجد
الفرح لذلك. ومن هذا يتبين ان كل خطر من احتمال -مى «اسماعيل باشا»
لتحويل البرلمان الجديد الى أداة لقضاء مآربه الشخصية كان يمكن تلافيه
بسهولة بأن تقف أوربا الى جانب نواب البلاد وتستعمل نفوذها لشد
أزر الحكومة الدستورية البرلمانية الحقيقية. ولكن شيئاً من ذلك لم يخطر
ببال أوربا لانه لم يك شيء فى الواقع أبعد عن بالها من سعادة الشعب
المصرى ورفاهيته.

ولا نفلتنا نستطيع الخوض فى مشروع الخديو المالى بنفس هذا
التأكيد والتثبت فان التعمدات التى قطعها على نفسه - بالرغم من اقتراح
تخفيض الفوائد - كانت لا تزال فادحة. ومع أن يث «رونشيلده» كان
لا يزال تحت يده نيف ومليونان من الجنيهات لتسديد شطر من الدين
السائر فقد كان من المستبعد أن يستطيع الخديو تسديد ٥٥ فى المائة منه
على انا نعرف فى نفس الوقت أن حملة القراطيس والدول الاوربية
قرروا - بعد مرور عام - تخفيض الفوائد بمقدار ١ فى المائة ومع ذلك
تبين لهم ان فى الامكان الحصول على الفوائد. كما انا نعرف أيضاً فيما
يحتص بالدين السائر ان مبلغاً لا يقل عن ٣٠٠.٠٠٠ جنيه قد دفعه
أصحاب الاطيان الاغنياء للخديو نقداً^(١) وان بعض أولئك الاغنياء
أظهروا استعداداً لرهن عقارهم وأطيانهم كضمانة لعقد قرض جديد^(٢)

(١) رجع الخطاب لمرسل للتيمس من اسكندرية بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٧٩

(٢) «التيمس» فى ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩

ولا مشاحة في انه كان من المستطاع تنفيذ برنامج الخديو بمخذا فيره بقليل من الجهد على شرط ان يكون الاشراف على هذه الاعمال لا للخديو بل للبرلمان . وعندنا ما يحملنا على اعتقاد أن الطبقات الموسرة لو انها قامت بتقديم هذه التضحيات لتحرر البلاد من كابوس السيطرة الاجنبية لما كانت تسمح للخديو مطلقاً بالعودة الى نظامه العتيق بل لا مسكته في قبضة يديها فلا يفلت منها ولو جهت اهتمامها الى تنفيذ التعهدات التي قطعها البلاد . ولكن ذلك كان نفس الشيء الذي رفضته أوروبا سلفاً . فانها أعلنت ان فكرة البرلمان مستعجلة وان المشروع المالي خيال محض وعلى ذلك رفض الاقتراح ان يمتنهي الاستخفاف والازدراء .

وهنا يقضي العدل بأن نتوه بالاجلال والاكبار باسم شخص لم يكن ميالاً الى التفريط في حقوق الممولين الاويين ولكته كان في الوقت نفسه بعيد النظر مستقبلاً صريحاً الى حد جعله يدرك بثاقب رأيه أن السياسة التي كان « السير ريفرز ولسن » يتبعها لا بد أن تؤدي حتماً الى كارثة بل الى ثورة . نعتي بذلك الشخص « المستر فيضيات » قنصل إنجلترا العام . فانه كثيراً ما خاطب الحكومة المصرية بلهجة عنيفة كأنه أهدى أعدائها وافسى المرائين من دائنيها بحكم أنه موظف معين من قبل الحكومة الانجليزية بيد أنه كثيراً ما شفع تقاريره الرسمية بتحذير ولاية الامور في إنجلترا من عواقب التطرف والمغالاة وكثيراً ما لقت نظرهم الى حرج موقف الحكومة المصرية بل بلغ به الامر

الى حد الاحتجاج في ابريل سنة ١٨٧٨ على الوسائل المتبعة في جباية الضرائب من الفلاحين المساكين لدفع السكوبون . ألح أكثر من مرة في ضرورة وقف الدفع وتخفيض الفوائد على الديون (١) لهذا كان كثير الانتقاد للسير ريفرز ولسن وزملائه الذين كانوا يعتبرونه « فضولياً » الى أقصى حد (٢) وقد كان أيضاً شديد السخط على مازعمة الناظران الاجنبيان من أن في الاستطاعة حكم



شريف باشا

مصر مع جعل الخديو كالصفر على يسار العدد وإطلاقاً ألح في وجوب إعطاء الخديو نصيباً من الحكم ونصح بإبعاده عن الوزارة . ولما جاء مشروع (السير ريفرز) الاخير مخالفاً لآرائه اتسع المجال بينهما لتبادل

(١) رجع المخطوب المرسل لانيس من اسكندرية يوم ٣١ مارس سنة ١٨٧٩
(٢) ان لاورد كرومر كان « من المفرمين هدا ماتكم من انقاص الصوميين
الفصوليين الذين يشفقون بره في اعلا من لصحة حلة القرطيس » راجع مصر الحديثة
المجلد الاول ص ٨٤

المباراة الجافة في صدد الاقتراح الخاص بمصادرة حقوق أرباب الاملاك وفي صدد التصلب في عدم تخفيض الفوائد . ومن المستحيل أن نذكر هنا ما دار من المراسلات بين «المستر فيفيان» والسير «ريفرز» ولسن « من جهة وبين الحكومة الانجليزية من جهة أخرى . وحسبنا أن تلك الحكومة انحازت الى «السير ريفرز» واستدعت المستر فيفيان يوم ٢٠ ابريل سنة ١٨٧٩ (١) وأرسلت بدلا عنه المستر « الذي أصبح فيما بعد السير » فرانك لاسلز وكان أشد رغبة حتى من «السير ريفرز نفسه» في خدمة حملة القراطيس (٢) ففي هذه الظروف الغريبة التي لم يؤول استدعاء الحكومة الانجليزية فيها للمستر فيفيان الا بأنه دليل جديد على رغبتها في شد ازر «السير ريفرز ولسن» في مشروعاته المشثومة ضد كل معتد متطفل - خطر للسير ريفرز فجأة أن يعلن افلاس الدولة المصرية بتأجيل دفع كوبون ابريل لمدة شهر . فهذا هو منقذ المصريين الذي هبط بلادهم لنصريف شؤونهم - والذي سلب الفلاح والحديدو

(١) ان خطاب «السير ريفرز ولسن» «للمستر بلت» راجع التاريخ السري ص ٤٨ لدى أنى فيه على لاسلز في أدت الى عزله لمطيم الاهمية . فقد قال فيه « ان كريس فيفيان » هو النسب بل هو أكثر محرم على اهل العمل بذلك الا انى بعتة مع ان التسميات المرسله اليه بصفة خاصة كانت بالسر على حياته . ولقد ايجاز لحي ان صف الحديدو رأماً لاسلز آخر سوى احمد بصحوب بالاعوة والورد » راجع أيضاً المناقشات البرلمانية المجلد ٢٤٤ - ١٨٧٩ ص ٥٢٣ و ١١٦١

(٢) لقد أهدرا لورد كرومر في كتابه «محنة ٩٦» ان «السير فرانك لاسلز» صدرت له تعليمات بدين موته بودية «للسير ريفرز ولسن» في سائر معاملاته مع الحديدو . وفي موضع آخر يرى «لورد كرومر» - يد سهب طرس عن السياسة الفرنسية وتتشدد بوصفه اها «م» « شدة الحرص على مصالح الدائنين الاحاب » يقول « ان الحكومة الانجليزية مالت الى خصية الفلاحين المصريين »

وأسرته والذي كدس ديناً جديداً بدون انقاص المبدء القديم أو تخفيض باب واحد من أبواب الضرائب (١) والذي استباح لنفسه التقييد في تفاصيل الإدارة وأسهب غير مرة في عدم كفاءة الحكم الوطنى - هذا هو بعد إدارة دفعة البلاد منذ عامين كاملين وبعد استنفاد كل مواردها - يعان أن مصر عاجزة عن القيام بتعهداتها وينبغى اعلان افلاسها !! فثبتت هذه الشهادة شهادة الفقر والافلاس أو ما أحرأها بإثارة سخط المصريين الذين عوملوا كجرد قطيع من الغنم بكل ازدراء وامتهان !! فلا عجب أن رأينا هذا الاعلان المهلك الذى

(١) يقول المستر بلت بحق (راجع كتابه الاثني عشر ص ٤٤) « ان الملايين لسعة من الخيئات التى دفعها « روتشيد » تمتد معظمها في تسديد الطلقات المستعجلة وم تخفيض الضرائب بحال ما أو تخفف الطلقات ما استمر استعمال السكك فى القرى بشدة وغلظة أكثر مما كانت فى الماضى وفسد دمل عدم جديد . . . فقد أود به تواعكة لزيادة الضرائب زيادة أخرى »

ولقد رفع قنصل السويد فى القاهرة وقتئذ فى حكومته تقريراً مهماً وصف فيه الحالة قال فى سياقه : « ان الطريقة التى تبنت اى لان فى تنظيم المسألة المالية تشبه الطريقة التى يتسبها الانسان مع مدين عدى . . . قصرت الطريق على ما كانت ديون مصر لمصلحة البلاد وعما اذا كان يوجد من يستحق العطف من الذين قرضوها الشهود بالربا العاشر أو استفادوا فوائد عظمى على حسابهم فان مصر يجب عليه على كل حال أن تتخذ تعهداتها . وان كان تمت يوماً شاملاً بين هذه وبين الزعم « ان الالهالى والبلاد يجب تخريبها تخريباً تاماً لارضاء شهوات الدائنين . ان من يصعب أن يعتبر الانسان الالهى مثلاً يبين مع الحكومة بحيث يصح انقال كواهل الفلاحين بالضرائب المزدخنة وتخوين الدين حق بيع الفلاحين ومساكنهم لقضاء لباياتهم . ان مصر الآن بمثابة خبيثة كبيرة يديرها الماشوق ولكن مع مد الفارق العظيم وهو أنه بينما يدرك الناسون عذرة أهمية تنمية موارد المصلحة للخصوم على ديونهم تراهم فى هذه الحالة لا هم للواحد منهم لا للصرف والامتناس كدائم نسوا ان من يستحيل أن يحصل الانسان اذا لم يزرع من قبل . . . فلهذا ان سدد الديون يدعى أن يفسد على كل اعتبار آخر نرى الاحكام الصادرة ضد الحكومة باقية بلا تمديد وبرى المستعدين يتعمدون فى دون البؤس والشقاء لانهم لم يحصلوا على مرتباتهم منذ أشهر عديدة ونرى كل الاعمال المنهكة الدفعة ممطرة ودولاب الادارة والذات » « مصر رقم ٢ سنة ٧٧٨٩ ص ١٧٩ و ١٨٦ وما بعدها » تلك كانت شهادة شهود العيان الاحباب !!

فاه به ناظر المالية لاجنبى يثير غضب الشعب الى درجة الغليان ويجعله يتساءل : أهذه اذن نتيجة دارة الاجانب لشؤون مصر ؟ أمن أجل هذا استنزفوا دم الاهالى ؟ ثم ماذا يخبئه لنا المستقبل فى أحشائه ؟ لاشئ اللهم الا زيادة الضرائب مرة أخرى وتضييق الخناق على الشعب . وفى الحال كتب الاهالى تهرباً وطنياً طلبوا فيه طرد الاجنبى العاتى



محمود باشا سامي البارودى

وعرضوه على الخديو . وقد أمضاه سبعون من العلماء على رأسهم شيخ الاسلام وبطريقه الاقباط وحاخام اليهود بالنيابة عن طوائفهم ومستون من الباشوات ومثلهم من البيكوات وأرمنون من الاعيان وكثير من ضباط الجيش (١) فما كاد الخديو يستلم هذه الوثيقة حتى جمع ممثلي

(١) راجع الخطاب المرسل الى التيمس من الاسكندرية يوم ٩ ابريل سنة ١٨٧٩

الدول الاجنبية في يوم ٧ ابريل وأعلنهم برغبته في تشكيل وزارة وطنية ووضع قانون مالي جديد ثم أرسلت الخطابات في الحال الى الناظرين الاجنبيين لاختبارها باستقالة « توفيق باشا » واستغناء الخديو عن خدماتها وصدر الامر العالي الى « شريف باشا » - وهو رجل اشتهر بنزعاته الدستورية - بتشكيل وزارة جديدة. وقد جاء في سياق الامر الخديو العالي بتشكيل الوزارة مانصه : « ان الوزارة السالفة قد أثارت سخط الاهالي وقتهم سخطاً أصبح متغلغلا في سائر طبقات شعبنا المعروف بالهدوء والسكينة . فان مشروعها المالي الذي أدى الى اعلان افلاس البلاد وتعطيل القوانين التي كانت لها مزية كبرى في عين الشعب والذي اعتدى على الحقوق المكتسبة قد انتهى بأثارة السخط الوطني ضدها » (١) ثم ختم الامر العالي بهذه العبارة . « ينبغي أن تكون الوزارة مسئولة حقيقة أمام برلمان تنظم حقوقه وطرق الانتخاب له بحيث يستطيع أن يقوم بما تقتضيه الاحوال وأن يحقق الاماني القومية » .

ذلك اذن هو « الانقلاب الحكومي » الشهير وهي تسمية غريبة (٢) لحالة رضيت بها الامة كافة لانها كانت ترمى الى استبدال عصاة الدسائسين الاجانب بوزارة وطنية برلمانية . ولقد آتت من جاء بعد هذه الحوادث من المؤرخين الا أن يقفوا عدداً من الصحائف على هذا العمل

(١) التمس يوم ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩

٢ راجع كتاب اللورد كرومر ، فصل ١٠ ص ١٠

النبيل بأن شوهوه وحرفوا مراميه الحقيقية . كل ذلك ليبرروا انشمام
أوروبا وتيامها بذلك لانقلاب الحقيقى الذى قامت به فيما بعد . بيد
اننا سنرى ان العدول من المؤرخين المعاصرين رأوا غير هذا الرأى



السيو فرسينيه
وزير خارجية فرنسا



الفصل السابع

الانقلاب الحكومى

ربما كانت الحوادث التى امتلأت بها الأشهر الثلاثة التى تخطت عزل الوزارة الأوربية وخلع اسماعيل باشا احفل صحائف التاريخ المصرى قبل الاحتلال البريطانى بالعظة واملاها بالاعتبار . ومن سوء الحظ أن رد القصة التى فى تلك الصحائف ناقصة بل ان هناك عدة وثائق مهمة غير موجودة مما يجعل مهمة المؤرخ المنصف من الصعوبة بمكان .

ومما يزيد فى خطورة تلك الفترة استئناف المشادة بين بريطانيا وفرنسا وهو أمر كثير ما شوهدت آثاره كلما تخرجت الشؤون المصرية . فقد كان من المنتظر أن يحدث حمل اسماعيل باشا « الاستبدادى » « فزعاً » فى سائر أنحاء أوروبا . فهنا كان كل شىء سائراً طبقاً لاهواء المالية الدولية فمن وزارة أوربية تهتم بالكتوبونات الى لجنة دولية تشغل بوضع مشروع جديد للسب . ثم ان المنافسة السياسية بين انجلترا وفرنسا أصبحت وكأن لا وجود لها . ففى وسط ذلك كله وعلى حين فجأة يقوم الخديو بمثل ذلك العمل الاستبدادى :

فكان الشعور الذى ظهر فى أول الامر شعور غضب وتذمر . نعم انت اسماعيل باشا - كما تدل على ذلك التصريحات العديدة التى

فاه بها الوزراء في البرلمان - كان له الحق التام في عزل موظفيه الاوربيين متى اقتضت المصلحة ذلك (١) بيد ان ارتفاع الخديو بهذا الحق واستقاطه الوزارة بذلك الشكل كان في نظر القوم عملا في منتهى الجرأة . وفي



المسيو ليون غامبتا

وزير خارجية فرنسا

الحال أعلن كبار الموظفين الاجانب في القاهرة شبه اضرباب عن العمل ذلك انه كان من المتفق عليه عند تعيين الوزارة الاوربية الغاء مناصبي المراقبين العموميين ومراعاة خاطر المستر روين وزميله الفرنسي باعطاء

(١) أعلن وزير المالية « ان المستر واسن عند ما ذهب الى مصر ذهب بصفته ناظرا من نظار الخديو فله اذن الحق النطق في عزله اذا اقتضت المصلحة ذلك » . (المناقشات البرلمانية لهنسارد المجلد ٢٤٤ سنة ١٨٧٩ ص ١٧)

كل منهما ٤٠٠٠ جنيه بالرغم من ان الخزانة كانت خاوية على عروشها^(١) والآن وقد تشكلت وزارة وطنية وتولى اسماعيل باشا الامر بنفسه فقد دعا السير ايفلين بارنج والعضو الفرنسي بصندوق الدين الى القيام باعمال المراقبين . ولكنهما اجابا بالرفض التام . وقد حذا حذوها الموظفون الاجانب الآخرون حتى لم يبق في النهاية من ظل قائما بعمله سوى موظفي صندوق الدين^(٢) ولكن هؤلاء الموظفين أيضا وجدوا الفرصة فيما بعد لظهور تدميرهم . فان شريف باشا عند ما عين عزمه على دفع كوبون مايو المستحق بالفائدة المخفضة وقدرها ٥ في المائة صرح أعضاء الصندوق بأنهم يرفضون استلام القسط الا اذا دفع الكوبون بتمامه ثم طالبوا بدفع جميع المتأخر من قسط الاستهلاك منذ نوفمبر السابق مع ان « السير ريفرز ولسن » نفسه هو الذي وقف دفع ذلك المتأخر وكذلك كوبون ابريل عن قرض ١٨٦٤ وهذا أيضا لم تدفعه الوزارة السالفة^(٣) ولسنا في حاجة الى القول بان هذه الاجراءات حازت القبول لدى كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية لابل ان أولاهما ارسلت الى الخديو تلومه على ما فعل وتطلب اعادة الناظرين الاوربيين وهددته في حالة الرفض باتخاذ مايلزم من الاجراءات للدفاع عن مصالحهما في مصر والبحث عن خير الطرق التي تكفل صلاح الحسك ورفاهية البلاد^(٤) .

(١) مصر رقم ٥ (سنة ١٨٧٩) ص ١٧
(٢) « مصر الحديثة » ورد كرومر المجلد الاول ص ١٠٣
(٣) التيسر رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٧٩
(٤) مصر رقم ٥ (١٨٧٩) ص ٥٩ .

ولكن الى هنا وقفت التهديدات والاحتجاجات فعندما رفض الخديو بعد طول الاخذ والرد اعادة الوزارة الاوربية لم تحجم انجلترا عن القيام باى عمل حتى انها وافقت فعلا على تعيين المراقبين مع ان فرنسا ابت بتاتا الاصغاء لمثل تلك الالهانة . لان كل ما كانت تطلبه هو خلع اسماعيل في الحال وان يكون الاحتلال احتلالا مشتركا ولكن



اللورد دوفرين

السفير البريطاني في الاسكندرية

هذا هو مارفضه الفريق البعيد النظر من السياسة الانجليزية في أى مقابل مهما كان خلافا . وقد رفع هذا الفريق صوته بشدة محتجا على استمرار التدخل في الشؤون المصرية مطالباً بان يترك الخديو وشأنه للعمل مع وزرائه الوطنيين على اتقاذ البلاد وقد كتبت صديقتنا التيمس بصراحة

عجيبة تقول (١) « ان الحكومة لترتكب أشنع غطة اذا هي حاولت ان تخلق لانجلترا مسئولية جديدة بعد أن تخلصت من ذلك بإعادة السير ريفرز ولسن الى منصبه في مصلحة الدين الاهلي . فلا يصح لمجرد الرغبة في عدم الافتراق من فرنسا ان ننفع الى ارتكاب تلك الغلطة بإرسال مذكرات مشتركة أو غير ذلك ... فالبلاد غير مبالاة للأصرار على اتخاذ تدابير قوية ضد الخديو . فالمسألة في طورها الحاضر - كما يسلم الجميع بذلك - لا تخرج عن كونها مجرد مسألة تخص حملة القراطيس وخدمهم وان تغير الخديو لنظاره لم يعرض للخطر مصلحة من المصالح السياسية التي هم انجلترا . فواجب الحكومة - الى ان ينهض الدليل على ان المصالح الحقيقية الانجليزية قد أصبحت عرضة للخطر - هو ان تتحاشى حمل المسئولية عن ادارة مصر المالية سواء بالاشتراك مع فرنسا أو وحدها ولا يطلب بحمل هذا العبء إلا أولئك الذين يظنون أن انجلترا برغم واجباتها ومشاعها المتعبة يجب أن تقوم بجميع الفوائد لدائى الخديو » وتلك صراحة عجيبة تكاد تبلغ حدود الخبث خصوصاً اذا لاحظنا أنها صادرة من صحيفة كانت قبل كل شيء تمثل الدوائر المالية في مدينة لندن . ولقد أعادت الصحيفة نفسها الكرة بعد الكرة وجعلت تكيل لدعاوى حملة القراطيس التهم والاستهزاء الشديدين وفضحت غاية أوربا الحقيقية بتدخلها المتواصل في شؤون مصر ودافعت عن الخديو وعن

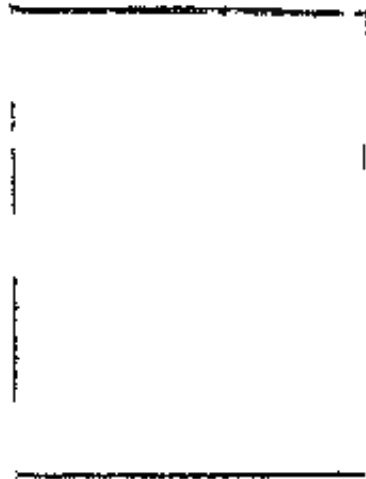
(١) التيس يوم ٢٨ ابريل سنة ١٨٧٩

الحركة الوطنية المصرية ضد حملات خصومها المنكرة وفي سياق مقالة افتتاحية عقدها بخصوص الحقوق المزعومة التي يدعيها حملة القراطيس كذبت الصحيفة المذكورة بشدة الفرية القائلة « ان عمل الخديو نشأ عنه تصدع أركان الحكومة واضطراب حبل النظام الاجتماعي في مصر ». ثم استرسلت فقالت « ان الحقيقة هي أن جريمة الخديو التي لا تغتفر في نظر الذين يطالبون بمخلعه ليست هي ارهاقه للفلاحين بل هي نكته أو تهديده بنكث العهد المقطوعة لدائنيه (١) على أن ورود العبارة الخاصة بالفلاحين كان سببه ان تقارير القناصل — بإيماز من حملة القراطيس — بدأت نصف بشكل مروع وسائل الشدة التي يتبعها النظام الجديد في جباية الضرائب (٢) كأنما كان هذا أمراً جديداً لا عهد للإدارة به من قبل ولم يسمع به الا منذ عزل الناظرين

(١) التيمس بتاريخ ٨ برس سنة ١٨٧٩

(٢) لقد أخطب المستر لا سسل في « وصف لبؤس الذي نتج عن حرامنة نوسائل التي اتبعتها الحكومة المصرية في جباية اسجل » وأكد اللورد سالسري أن «اسماعيل باشا» لم يستخدم تلك الفرصة لا في تجديد عهد الارهاق والقسوة لدى كان سبباً في ملء خزائنه بالاموال في الماضي (مصر رقم ٥ (١٨٧٩) من ١٦٢ و رقم ٣ (١٨٧٩ من ١٠) راجع أيضاً مجموعة التقارير القصصية «مجموعة التثنية رير القصصية رقم ١ «١٨٨٠» ص ١٩ - ٣٠ . ويظهر ان بعض اولئك ابوكلاء أساءو فهم الاوامر الصادرة ليهم فادسولوا تقارير صيية . فثبلا قرر اثنان منهم في الوجه القبي - وهما مصريان - بان حالة الفلاحين « في رخاء » الا أن المستر بروج وكيل القنصل في القاهرة دير هدين التقريرين شكك الملاحظة السديدة وهي « ان وكبى قنصلنا في الوجه القبي هما اعميان لسوء الخط ونظراً لا هما تحت رحمة كاتبيهما فدرى متابة تقريرهما عما يستحقانه من الجدر » - ومعنى ذلك اذا كان له معنى - انهما لو استطاعا فهم التعميمات الصادرة اليهما مما صحيحاً لكنا تقاريرهم بشكل آخر وقرر وكيل آمرى الاعبياء والقراء يكادون بما مود بالندوي في مسألة جباية الضرائب . وهما أيضاً لاحظا المستر بروج بطريقة منهم « ان المعلومات التي استقبتها من مصادر اخرى تشير الى ان لاغبياء كانوا يمدون على الدوام بطريقة تدل على المحاجة » حقا ان تلك التقارير لمهزلة

الأوربيين (١) وكان المقصود من ذلك محو الأثر الذي قد يتركه تنفيذ القانون المالي بطريقة ناجحة في أنفس الجمهور . وستسمح لنا فرصة أخرى فيما بعد لنرى كيف أن هذه الطريقة الماهرة قد استعملت في كثير من الأحيان لتسهيل النفوس وإثارة الخواطر وكل ما نلاحظه على كل حال هو أنها فشلت في هذه المرة مشلا شائنا في إدراك الناية التي كانت ترمى إليها . وقد عادت التمس إلى الضرب على نعمة الاستهزاء



السير درومند ولف

بدعاوى طائفة حملة الأسهم (٢) فقالت « إن دائني مصر يكادون على ما يظهر الآن - يكونون الفريق الوحيد الذي يهتم بالتغيير . نعم إن مساويء اسماعيل باشا قد تذكر كمسوغ لهذا الاهتمام ولكن يجب أن

(١) قال اللورد كرومر « إن جميع مساويء الحكم القديم قد عادت بمجرد اعتلاء
وزراء شريف باشا لمصالحكم » مصر الأولى سنة ١٢٦٩
(٢) التمس بتدريج ٢٤ يونيو سنة ١٢٦٩ . ١

نذكر ان أشد الناس طمعاً في اسما عيل وأ كثرهم الحاحاً في نفيه كانوا يقولون بعكس ذلك منذ أساييع قليلة فقط. فهم الآن يطالبون بالتدخل لدواع انسانية سامية ويقولون لهم يريدون أن يكفوا البلاد شر تبذير حاكمها . على أن العهد ليس ببعيد عندما كان هؤلاء الاشخاص أنفسهم لفرط حرصهم على مصالح دائني مصر يهزأون بفكرة ارهاق الفلاح ويسخرون من القول بأن السخرة مرهقة له وان البلاد مثقلة بالديون ولعمري إن هذا العطف الشديد الذي يكيلونه لرعايا الخديو الفجائي في منشأه بحيث لا يمكن أن يكون خالياً من الشبه .

ولعمري ان هذه الاعترافات الصريحة لمي أبلغ رد على انحرافات التي روجها جماعة المؤرخين المتحمسين فيما بعد . بيد ان الخطأ كل الخطأ هو أن يظن الانسان أن تلك الاعترافات صادرة عن رغبة حقيقية في ترك مصر تعمل لا تقاذ نفسها بنفسها أو أن يحاول الانسان مقارنتها بالسياسة العدوانية متى كانت فرنسا نوح وقنشد في اتباعها خدمة لمصالح البيوتات المالية الفرنسية على ما يظهر . فلقد كانت الحقيقة - اذا كانت هناك حقيقة - على النقيض من ذلك تماماً لان فرنسا كانت قد قطعت كل أمل في السيطرة على مصر يوماً ما ، دامت انجلترا واقفة في طريقها . فأصبح جل ما تصبو اليه أن تمنعها من ادراك هذا المركز . فمن أجل ذلك كانت تقترح دائماً العمل المشترك أو الاحتلال المشترك فاذا استحال هذا وذلك نحتل تركيا مصر . ولكن الجمهور نظراً لعدم معرفته

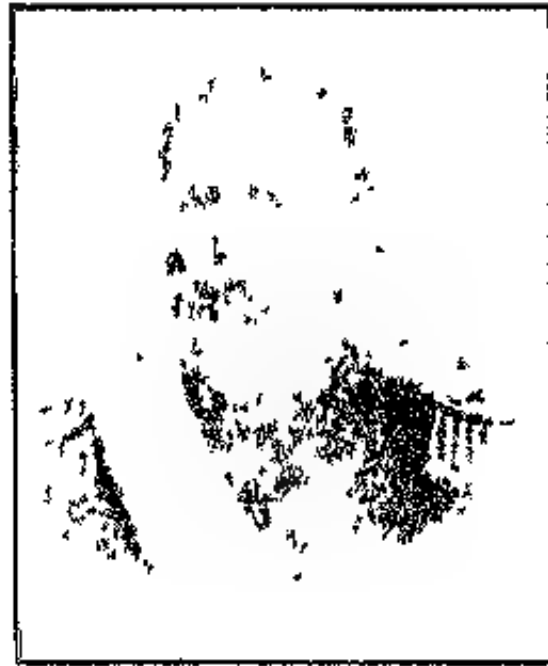
دخائل الامور كان يرى أن سياسة فرنسا عدوانية بحجة مع انها كانت في الواقع سياسة يلمسها التقدير الدقيق وهو أن الدولتين مادامتا مشتركين في ادارة وادى النيل أو احتلته تركيا فليس ثمة محل للخوف من وقوع مصر بيد انجلترا . فمن أجل هذا وحده كان الذين يحملون برؤية الراية الانجليزية تخفق على اضافة النيل يعارضون أشد معارضة في الاشتراك مع فرنسا في أى عمل من الاعمال يراد به الضغط



المستر جون برايث

الذى استقال من الوزارة احتجاجاً على حرب الاسكندرية بالقنابل على الخديو . ذلك أنهم أدركوا أن امتزاج سياستهم بسياسة فرنسا انما يضعهم عليهم الفرصة لامتلاك مصر يوماً ما وعلى هذا راق لهم أن يتركوا مصر وشأنها أن دون يفعلوا ما أشارت به فرنسا فيضمنون بذلك ألا تصبح مصر في قبضة فرنسا بينما قد يوجد ظرف في المستقبل

تقع فيه مصر غنية باردة بأيدي انجلترا . نعم جاءت الرياح على عكس
ماشئهموا حتى الآن ولكن كان ذلك راجعاً الى جلبة حملة القراطيس
وضوضائهم والى نفوذهم العظيم في دوائر الحكومة . أما الآن فقد
حانت الفرصة لتصحيح ذلك الخطأ فماداً يمنع وقد عزل الوزيران



الاميرال سيمور
الذي أطلق قنابله على الاسكندرية

الاجنبيان وقررت مصر أن تسلك الطريق الذي تختاره لنفسها، من
الوقوف هنا والانسحاب من هذا التحالف الخطير مع فرنسا؟؟ وهو
نفس ماأشارت به الشمس وطالبت باتباعه وهي بطبيعة الحال تنطق
بلسان الدوائر المطعنة . فاصبحت السياسة الجديدة تلخص في هذه

العبارة فليست حجة القراطيس ! فقد كانوا السبب في أن إنجلترا أخطأت
ذلك الخطأ المروع واتبعت سياسة الانتحار — وقد حان الوقت المناسب
الآن لنهج سياسة جديدة !!

اذن فهذه هي القاعدة التي قامت عليها مآظنه السذج سياسة عدم
العدوان التي كثرت أنصارها في إنجلترا وهي السياسة التي عملت بها
الحكومة الانجليزية في الشهرين الاولين اللذين أعقبا عزل الوزارة
الاوربية . وعلى ذلك أخذت انهار الصحف الانجليزية تفيض بالحمالات
الشديدة على حجة القراطيس وتندد بالمساوية التي امتلأ بها عهدهم في
خلال السنوات الثلاث الماضية . وبالاختصار فقد استعملت الآن كل
نظرية للتدليل على ان الخديو وحكومته الجديدة سيقودان مصر الى
طريق الرشاد والسعادة . ولم نسمع وقتئذ أي تهكم من تلك الحركة
لوطية التي كانت لا تزال في مهدها كما حدث فيما بعد . وقد كتب
مراسل التيمس الاسكندري وقتئذ يقول (١) « ان الخديو وان أصبح
ملك البلاد فانه لا يمكنه الآن أن يهمل شأن الحزب الوطني الذي يقال
ان قعوده عليه يكاد يقرب في معظم الاحوال من الامر والنهي . فجلبش
والباشوات والمعلماء والبحر رجلا واحداً وغاية الجميع اقامة الدليل على
ان مصر قادرة على حكم نفسها بنفسها وقد أظهر البرلمان الذي اجتمع
حديثاً وزاد عدد أعضائه في اثنا عشر علامة تدل على الحياة والنشاط

(١) تيمس يوم ١٩ - ٢٠ يونيو ١٨٦٩

وتبشر بمستقبل برلماني زاهر » بل ان مكاتب الصحيفة نفسها في القاهرة لم يتردد في أن ينشر بشيء من الاستحسان حديثا دار بينه وبين الخديو . فان اسماعيل باشا بعد أن أسهب في شرح المظالم التي كانت يشعر هو المصريون بها في ظل حكم حملة القراطيس الذي انقضي عهده ختم حديثه بهذه الكلمات الفذة التي تكاد تكون نبوءة بما سيحصل فيما بعد قال . « قد يمكنكم حكم مصر بواسطة الوالي زيد أو الوالي عبيد بسلام وبسهولة اذا ما استعصم بالشعور الوطني ، اما اذا قاوتم هذا الشعور فلا أقول انكم لا يمكنكم أن تحكموها بواسطة الوالي زيد أو الوالي عبيد ولكن حكمكم وقتئذ لا يقوم الا على القوة والعنف والارهاق » (١) ولقد طيرت هذه الكلمات الى جميع أنحاء المعمورة ولقت اليها نظر الحكومة الفرنسية . ولا مشاحة في أن الكلمات التي فاه بها اسماعيل باشا صادقة اليوم بقدر ما كانت صادقة منذ ثلاثين عاما . بعد أن عزلت الوزارة الاوربية في أوائل ابريل .

كان من الممكن في تلك الظروف أن تترك مصر وشأنها لان فرنسا كانت تعلم أنها لا تستطيع - رغم انجلترا - أن تقوم بأعمال قهرية ضد الخديو واغلب الظن أنها لم تكن ميالة للقيام بشيء من هذا القبيل بعد

(٢) الخميس يوم ٢٨ بريل سنة ١٨٧٩ . كذلك راجع أيضا خطاب المراسل نفسه في صحيفته يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ . وأرسل مراسل القديس في القاهرة في يوم ١٦ ابريل سنة ١٨٧٩ خطابا الى ص. م. م. يخبرها بان من ص. م. م. دستور و. م. م. جميعا تحت راية الحرب الوطني الذي أصبح شعاره « مصر للمصريين »

ما نزل بها حديثاً من الهزائم في مراكش وهي هزائم ما فتئت الصحف
الانجليزية تذكرها بما متناسية واجبات المجاملة (١) أما اقتراحها بتدخل
سلطان تركيا في النزاع فقد قوبل بمعارضة الشديدة من رأى العام
الذى ظل طوال الاعوام يدافع عن حقوق السلطان ويؤيد سيادته
على مصر ثم أصبح فجأة ينفر من سماع اى اقتراح يرمى الى الاستعانة
بالسلطان لحل المشكلة المصرية والى هذا تشير التيمس حيث تقول: (٢)
« ن اقتراح دعوة السلطان الى التدخل في شأن مصر لا يمكن ان يكون
صادراً الا عن شخص حقير لاجئينة له كل همه الاحتفاظ باسعار
الاوراق المالية من المصوب الى الغد » ولكن التيمس كانت على الرغم
من ذلك تعلم ان المسألة ليست مسألة « اسعار اوراق مالية » لانها
اضطرت الى التصريح في مقام آخر بان تدخل السلطان « ليس في
مصصلحة الدول العربية عامة وانجلترا خاصة » (٣)

ثم تغيرت الحال لمصلحة فرنسا بتدخل المانيا في الامر فجأة اما
كيفية حدوث ذلك فتره في شهادة السير ريفرز ولسن فقد اخبر
المستر بلنت بانه على اثر عودته من مصر ذهب فوراً الى أهل روتشيلد
في باريز وتمكن من ادخال الدعوى في قلوبهم وحملهم على ان يطالبوا الى
بسمارك ان يذقم لهم (٤) وطبعاً لم يطالع السير ريفرز المستر بلنت على

(١) راجع افشاحية لخميس ١٠ م ١٠ ريل سنة ١٨٧٩

(٢) انيسى في ١٤ ابريل سنة ١٨٧٩

(٣) لخميس في ١٩ ريل سنة ١٨٧٩

(٤) راجع الرابع السرى لاحتلال بريطانيا لمصر ص ٦٥ و ٦١

لوسائل التي استعملها جماعة روتشيلد للتأثير في المستشار الألماني . فأنها كانت على جانب عظيم من الاهمية . فالقرء يذكرون انه كان لا يزال مستحقاً على جماعة روتشيلد نصف ومليون جنيه من باقى القرض الذى فقده السير ريفرز في الظاهر لسداد حملة اسهم الدين السائر . وانما نقول



الامير بسمارك

في الظاهر لان الوزارة الاوربية كما رأينا لم تنفق ملياً ولحداً من ذلك المبلغ في هذا السبيل بل فضت ان تترك للوزارة الوطنية الجديدة مهمة اسكات أو تلك الدائنين . بيد ان شريف باشا لما طلب الى جماعة روتشيلد دفع الباقي من حساب القرض . مستحق عليهم في الحال فوبل طلبه بالرفض التام بحجة ان الاراضى التي كان من حقهم ان يتسلموها خالية من كل

رهن قدرهنتها وزارة ولسن السابقة (١) ولم يكن هذا الا مجرد ادعاء
اختلقه آل روتشيلد فقد كانوا يعلمون جيد العلم ان الاموال التي يطلبها
شريف باشا انما هي لفك هذا الرهن الذي يحول دون تحرير الاراضي
المذكووة . نعم كانوا يعلمون ذلك ولكنهم أو بدعاهم - وقد لا يكون
بدون مساعدة السير ريفرز ولسن نفسه - انهم اذا ابوا دفع باقي القرض
فان اصحاب الدين السائر لا يناولون حقهم وبما ان معظمهم من رعايا
المانيا والنمسا فلا مناص من ان تبادر هاتان الحكومتان بالتدخل لحمايتهم .
تلك هي الوسيلة التي دفعت بسمارك الى الظهور على مسرح المسألة
المصرية وهو ظهور نحسب ان قواده خفق فرحاله لانه كان يعلم انه
لا بد ان يؤدي الى النزاع الشديد بين فرنسا وانجلترا نزاعا قد يؤدي
الى تخاصمهما . وعلى ذلك لم يحن يوم ١٧ مايو حتى قدم الى الخديو
احتجاجا شديدا باسم حكومتى المانيا والنمسا على الطريقة التي ارادت
الحكومة المصرية ان تعامل بها اصحاب الدين السائر ومما طلتها بلاميرر
في ارضائهم وارسلت المانيا في الوقت نفسه مذكرة الى كل من حكومتى
فرنسا وانجلترا تخبرهما « بانها لا تريد الا مجرد الدفع عن مصالح رعاياها
المالية مع ترك المسألة السياسية لانجلترا وفرنسا » (٢) وقد استولت الدهشة
على الحكومتين المذكورتين وشعرتا بحرج موقفهما خصوصا لان
المطالبة باداء كل الدين السائر لم تكن في حساب حملة القراطيس الانجليز

(١) راجع خطاب مراسل الشمس السكندرية يوم ١٢ يويه سنة ١٨٧٩

(٢) راجع الخطاب المرسى للتيتمس من اسكندرية يوم ١٩ يويه سنة ١٨٧٩

والفرنسيين وهم الذين ارادوا الاقتراد بالغنيمة . وفي الحال رفع مراسل
التيمس عقيرته بقوله ان لجنة التحقيق الدولية رأت استحالة اداء كل
الدين السائر (١) ثم ان الحكومة الانجليزية نفسها اعترضت على
المشروع الالماني لانه «مضر بمصالح الدائنين» (٢) ونظراً للثغرة التي
تركت عمداً في الاوراق الرسمية الخاصة بتلك الازمة والتي عرضت فيما
بعد على مجلس العموم (٣) يستحيل علينا تتبع المفاوضات التي تبودلت
بين انجلترا والمانيا وتمتدك ولكننا علمنا من مصدر آخر (٤) ان شريف
باشا لما ضيقت عليه المذاهب بعد احتجاج بسمارك ارسل الى الدول في
يوم ١٥ يونيه مذكرة يخبرها فيها بسحب الامر العالي لمالى وان الدين
السائر سيؤدى بأكمله وان فوائد الدين الموحد ستترك تسويتها للدول
العظمى نفسها . ولكن هذا الاقمان كان عديم الجدوى (٥) فان اللورد
سالسبرى بعد ثلاثة أيام اصدر التعليمات الى المستر لاسلز بان يقترح
على الخديو النزول عن العرش لابنه توفيق والا «رأت لدول الغربية
نفسها مرغمة على عرض هذه الاعتبارات — وهي ان السلطة المطلقة

(١) التيمس في يوم ١٩ يونيه سنة ١٨٧٩

(٢) برقية روتر من القاهرة المنشورة في التيمس يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

(٣) مصر رقم ٣ سنة ١٨٧٩ . اما النمرة المشار اليها فهي واقعة بين ٣٠ مايو و ١٨ يونيه . في خلال هذين الشهرين العصيين رفضت الحكومة ردت اما اعطاه أى معلومات عن سير المفاوضات منضلة مواجعة البرلمان بالامر الواقع . ومن الجهة الاخرى فان حزب الاحرار لم يفكر مطلقاً في طلب تاحس امجد للمناقشة

(٤) برقية روتر المنشورة في يوم ١٦ يونيه سنة ١٨٧٩

(٥) في يوم ٢٠ يونيه سنة ١٨٧٩ كتب مراسل التيمس البارون رل لاقيات الدول العظمى اذعان الخديو في هذه النقطة ولكنها اشعرته في تمزلة لا تضر علاماً سره الادارة وتبدد موارد البلاد العمومية وورفاق السلاحين

التي يتمتع بها الخديو هي اساس فساد النظام العام - على السلطان الذي يستمد الخديو سلطته من فرمانه « (١) فلما أظهر اسماعيل تردده بذلت المساعي لدى السلطان فارسل في يوم ٢٦ يونيه برقية أعلن فيها خلع الخديو . فلما رأى اسماعيل ان استمرار المقاومة لا يجدي فتيلاً أعلن رسمياً تنازله عن العرش لولده توفيق بحضور كبار رجال الدولة . وبعد أربعة أيام ودع شعبه وغادر القاهرة ليعيش في منفاه الى آخر ايامه . وقد ادركته المنية في الستانة يوم ٨ مارس سنة ١٨٩٥ وبعد وفاته بأسبوع نقلت رفاة الى الاسكندرية في نفس الليلة التي اختارها مديرو دار الاوبرا في القاهرة لتمثيل رواية « حايده » وهي الرواية الماخنة التي اطرب بها اسماعيل حملة التيجان من ملوك أوروبا وامراتها وعليتها يوم افتتاح قناة السويس . وسواء أكان تمثيل تلك الرواية في ذلك المساء مجرد صدفة ام مظاهره اراد بها الاحتلال ان يظهر قوته وشيأته فانها كانت ادل على لؤم السلسلة الاوربية وخسستها أكثر مما دلت على تولى نعيم الدنيا وزواله (٢) .

وأحسب أن من المستحيل على كاتب هذه السطور وهو الذي يرى قيمة الافراد في التاريخ محدودة - ان يودع هذا الرجل دو

(١) مصر رقم ٣ سنة ١٨٦٩ ص ٩

(٢) من المستطرق أن ذكرى تروا الماوية المقدمة ان الحكم حكمت في ٨ أغسطس سنة ١٩١٠ على شخص اسمه محمد وجيه - الخبير شهيد السكينة مقال احتج به على فكرة اقامة تمثال لاسماعيل باشا . فأنزل الخديو صاحب ذكرى الخديو مقدسة في نظر الاحتلال بعد أن أهانه في الماوية .

أن يشعر بشيء من العطف نحوه . نعم انه لم يكن الحاكم الذي يعتبر
أنموذج الكمال - وليت شعري كم عدد هؤلاء الكاملين - بل ربما كان
أسوأ قليلا من غيره ، ولكن هناك أمراً بارزاً يتضح لنا من ظروف
حياة الخديو فلولا وهن عزيمته أيام افلاسه الاول لاستطاع حفظ
عرشه من الضياع واسمه (ذلك الاسم الذي أصبح تلويثه وتقييحه أمراً
لازماً لتبرير ما توألى عليه من ضروب الاعتداء) بل ولأخذ استقلال
بلاده (١) على أن الكاتب المنصف لا يستطيع في الوقت نفسه أن
يسهب في لومه على تلك النقطة الأساسية الموبقة أولاً لان الرجل قد
ذاق الامرين من جرائها ثانياً لانه اذا جاز لومه جزاء على خطاه فإذا
عسى أن يكون جزاء المالميين والمرايين الذين أوقعوه في أحاييلهم أو
جزء الحكومات التي ساعدتهم على اقتناصه حياً ؟ وقد كتب السير
جوليان جولد شفيد بعد خلع الخديو بمدة أشهر يقول (٢) « لقد ظهر
تأثير حملة القراطيس أكثر من مرة . فنقد أرسلت اللجنة تلو اللجنة

(١) في يوم ١ فبراير سنة ١٨٧٩ كتبت النيمس قول « لنا كلمة نقولها انصافاً لمصر
وماليها فالنقاد المضايقون ينفون عليهم إلا ينسوا حوادث مريعة . فالجرب المهلكة أثرت في موارد
مصر . وجاء هبوط أسعار القطن فأصبحت قدرها على دفع الضرائب . أما الطاعون البقري
فقد استنزف مواردها بنوع خاص . كما أن انخفاض منسوب النيل زاد الطيب بلة . وبالرغم
من جميع أسباب المآفة هذه فقد حافظ لولى بولاء على نهجاته . . . مع ان الحرب في تركيا
هيأت الفرصة الذهبية لسكن وال عثمانى في تركيا ان يتغل بما عليه من اواجبات نحو دولته
عن دفع الديون لأوربية » قاري بن هذا وبين حكم اللورد كرومر في ص ١٤٤ من كتابه
اذ قال « لقد سقط الخديو ضحية الاسراف وسوء استعمال السلطة التي غير ذلك من التهم التي
لا يؤيدها التاريخ المصنف

(٢) النيمس يوم ٢٢ أغسطس سنة ١٨٧٩

للتقييم في شؤون مصر المالية . ثم نشرت تقارير أحكمت وضعها
ويثبت كيف يدفع هذا الكوبون . ولكن النتيجة الوحيدة لكل .
ما تقدم ان أعباء الاهالى لم تخفف بمقدار ذرة بل زادت زيادة هائلة كما
أن ديون البلاد أخذت تراكم بسرعة مدهشة وقد زاد السير وليس
هذه الديون . . فيخلق بدائى مصر أن يتذكروا هذه الحقيقة وهي لو
أن الخديو السابق احتذى حذو مولاء السلطان قاتلى ديونه كما فعل السلطان



البارون دى جبر

سير روسيا في لاسانة

بدلاً من أن يدفع فوائد باهظة على ديون حرصه أوائلك الدائنون
على اقتراضها وتراكمها . لظل الى اليوم جالساً على عرش مصر ولكن
المصريون بلا ريب في حال أكثر رخاء وسعادة من حالهم اليوم . هكذا
حكم الشهود العدول المعاصرون في قضية الخديو ودائنيه وهو حكم

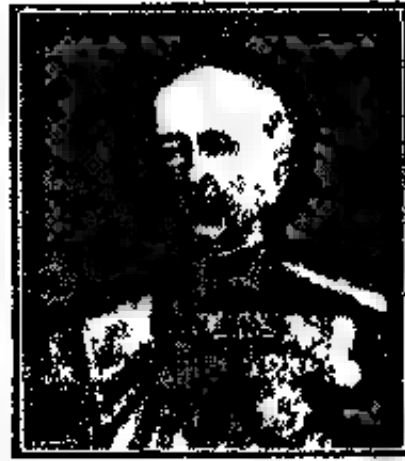
جدير بأنعام النظر فيه خصوصاً لأن الذين قاهوا به صاروا فيما بعد من أنصار الاحتلال . بل إن التيمس نفسها - التي غيرت رأيها طبعاً في هذه المسألة فيما بعد كتبت إذ ذاك تهكم عند مادافع السير ستافورد نورثكوت وزير المالية وقتئذ في مجلس العموم عن اعتداء يوم ٢٦ يونيه بحجة « أنه كان ضرورياً لا لاجل حملة القراطيس بل لاتقاذ البلاد من الفوضى » فقالت (١) « اننا لم نر مطلقاً أقل دليل على قرب وقوع الفوضى حتى لو افترضنا أن حملة القراطيس المصرية عوملوا كما عومل دائنو اليونان وتركيا وأسبانيا وكثير من الجمهوريات الأمريكية الجنوبية » ثم قالت في مقال آخر (٢) « فاذا تساءلنا ماذا حدث هذا الاعتداء (اعتداء يوم ٢٦ يونيه) فالتساؤل لا يرى أمامنا إلا جواباً واحداً يعتبر بمثابة اعتراف لما للمال من سلطان عظيم يزيد على مر الأيام » فهذه الأقوال يصح أن تكون تعليقا على ذلك «الاتقلاب الحكومي» الذي أقدمت عليه الدول العظمى يوم ان خلعت اسماعيل وأرسلته الى المنفى .

وقد امتاز الشهران الاولان اللذان اعقبا خلع الخديو بعدم الثبات والقرار في سياسة إنجلترا وفرنسا . فقد كان أول ما انتهجت اليه فية الحكومتين بطبيعة الحال هو إعادة الحال الى ما كانت عليه قبل ٧ ابريل - أي قبل عقد البرلمان - ولكن نظراً لمعارضة توفيق باشا

(١) التيمس يوم ١٢ أغسطس سنة ١٨٧٩

(٢) التيمس يوم أول أغسطس سنة ١٨٧٩

الشديدة في ذلك تقرر العدول عنها ثم تقرر فيما بعد إعادة منصب المراقبين العموميين ولكن سلطتهما كانت متوقفة على الشكل العام الذي ستأخذه الحكومة المصرية . فان تولى أمر البلاد برلمان فان سلطة المراقبين تصبح طبعاً محدودة بل ان مركزها يصبح رهن ارادة النواب أى أن منصبها يصبح بمعنى آخر مركزاً ثانوياً وتصبح مهمتها محصورة في عملية المراقبة لاغير . أما اذا كان في النية منح المراقبين



الجنرال ولسلى

صاحب موقعة النيل الكبير

سلطة ادارية واسعة وجعلها - كما يشاء حملة القراطيس - أسياد مصر للمتصرفين في أمورها فان البرلمان يصبح كالصفر على يسار العدد وإذن فلا مناص من العودة الى الحكم الاستبدادى . على أن توفيق باشا نفسه نظراً الى شدة احتكاكه بالنصار الحكم النيابى أيام ان كان ولياً للعهد أظهر ميلاً شديداً للحل الاول . كما مال أيضا الى ذلك الحل

هذا الفريق من الجمهور الانجليزى الذى كان يطالب بسحب النفوذ
الاجنبى بكليته . فقد قال ذلك الفريق « ان انجلترا ينبغي عليها
أن تلمن مبدأ سحب النفوذ الاجنبى كله بما في ذلك نفوذها لان ذلك
هو خير وسيلة » تخدمه مصالحنا وتنمية سعادة مصر وهناتها (١) وقد
أيدت هذه النظرية صديقتنا التيمس وهى شاهدنا الكبير النفع المنصف
إذ قالت (٢) « ان التدخل الذى قمنا به الى الآن كان قليل الفائدة هذا اذا لم
تقل انه كان مضرآ . وان منشأه لتقوم حوله الشكوك بحيث لا تجعل
له فى النفوس حرمة أو مكانة . ان مصر قد تركت لادارة شؤونها حتى
تعذر تسديد مطالب حملة اقراطيس المصرية . ولم يزد إرهاب الفلاحين
زيادة محسوسة إلا فى بضعة ظروف مخصوصة عند ما يستعمل الضفط
الشديد لتسديد مطالب حملة الاسهم ومع اتنا قضينا بالمواظبة على الدفع
فى المواعيد المقررة وبمنا تراضينا عما اتبع من الوسائل للحصول على الاموال
فاننا لم نحرك السنتنا مرة واحدة بالاحتجاج على المعاملة الصارمة التى
كانت موجودة . وقد كانت الامور تدار على مرأى ومسمع منا ومن
سيء الى اسوأ وزاد الطين بلة وجود المخاطرين والموظفين الاجانب
فى الحكومة . ان مجرد الخوف من كل عمل يشعر بالافلاس - هو
وحده الذى دفع الدول القريبة الى أن تسلك الى التدخل طرقا دافعت
عنها زورا ورياء بأنه لم يكن من باعث عليها سوى محض الرغبة فى إيجاد

(١) التيمس يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩

(٢) راجع التيمس يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٨٧٩

حكومة صالحة في البلاد ولا نرانا نשמع بشيء من العطف على سوء استخدام الحكومات الاجنبية نفوذها لمصلحة الدائنين ويحسن انتهاز الفرصة لاتباع سياسة جديدة أساسها ترك مصر وشأنها بدون تدخل من الخارج»

ولكن هذه الأقوال لم تكن سوى صيغة في واد في وقت ازداد فيه شره حملة القراطيس الى القوة بعد نجاحهم في اعتداء ٢٦ يونيه ولهذا وجدت الحكومة نفسها من جديد تنفذ مشاريعهم وتقضى أوطارهم بدلا من صانيتها بالمصالح السياسية الهامة وان التاريخ ليثبت أن الفصل العام الفرنسي في القاهرة وهو للسيو تريكو كان ميالا لحكومة دستورية في مصر وأنه بذل أقصى ما في وسعه لمقاومة نفوذ المستر لاسلز السيء وحمل الحكومة الفرنسية على الانضمام الى شريف باشا وجماعة الوطنيين الذين كانوا معه . ولكن ذهبت هذه الجهود أدراج الرياح . لان كاتما الحكومتين واصلتا الضغط على توفيق باشا الضعيف الارادة لعله على اسقاط الوزارة والقضاء البرلمان وقد كان لهم مأراده في يوم ١٨ أغسطس رفض بتاتا التوقيع على مشروع الدستور الذي عرضه عليه شريف باشا لموافقته . وعلى ذلك ستقال شريف باشا . وفي الوقت نفسه تسلم السيو تريكو أمرا من حكومته بالعودة الى فرنسا وعلى ذلك عادت البلاد الى الحكم الاستبدادي القديم . ذلك هو الشكل الذي تأخذه عادة غيرة أوروبا على الاصلاح طالما كانت متأثرة باعتبارات

الربح والمكسب.

وطبعاً كان استبداد الخديو معناه في الواقع استبداد الممولين الأجانب^(١) فإن توفيق كان كما قدمنا ضعيفاً، وقد تقرر أن تكون الوزارة في يد رياض باشا الذي أقام الدليل في وزارة نوبار باشا على أنه آلة ماضية في أيدي الأجانب كما تقرر أن المراقبين - ولو أن تفوذها لا يسرى على الإدارة الفعلية في الوزارات بل يكون قاصراً على « البعت والمراقبة والتفتيش » لا يعزلها الخديو إلا برضاء الدولتين المختصتين^(٢) وقد كان ذلك أول العهد لايجاد مراقبة سياسية مشتركة معينة على مصر وهو عمل طالما رغبت فيه وصمت إليه فرنسا وعروض فيه، ولو النظر والبصيرة من الساسة الانجليز. فمن هذه الوجهة جاز اعتبار ذلك انتصاراً سياسياً لفرنسا ولكن التفوذ كله أصبح لانجلترا في الواقع نظراً للمهارة التي اتبعت في اختيار الشخصين اللذين عهد إليهما عمل المراقبين وهما الماجور بارنج من جهة والمسيودي بلينيير من جهة أخرى. ومن الجائز أن فرنسا لم تحفل كثيراً بما إذا كانت فائدتها المادية في استغلال مصر قد زادت عن انجلترا أم نقصت مادامت مصالحها السياسية في وادي النيل أصبحت مضمونة بهذا الحكم المشترك. واجتتاباً لما عسى أن يحدث في المستقبل من لارتباك

(١) يقول اللورد كرومر في ص ١٤٥ من كتابه اني اعتزال اسماعيل كان ابداً بالقضاء على حكومة الفرد المطلقة في مصر.
(٢) راجع المحط المرسل اليي اتييس من اسكندرية يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٩

تقرر حمل السلطان علي التاء فرمان سنة ١٢٧٣ واصدار آخر في محله وكان
أهم ماجاء فيه المادة الخاصة بانقاص الجيش الى قوته الاولى وهى ١٨٠٠٠
جندى والمادة التى تحظر على الخديو عقد فروض جديدة - اللهم إلا
ما تضى به الضرورة لتنظيم الحالة الموجودة على أن يكون ذلك برضاء
الدائنين - ومنعه عن النزول للأجانب ولو مؤقتاً عن « أى امتياز
ممنوح لمصر أو أى جزء من أراضيها » . ويجدر أن نضيف أن التقييد
الخاص بالقروض كان نتيجة تشدد إنجلترا فى حين أن التقييد الخاص
بالامتيازات والاراضى كان نتيجة مجهودات فرنسا وبذلك حفظ كل
فريق من الآخر ما كان فى اعتباره أهم مافى الامر وأعظمه



الفصل الثامن

مصر تحت المراقبة الثنائية

صدر الامر العالى باعادة المرايين العموميين فى يوم ٤ سبتمبر ولكن الماجور بارنج وزميله لم يتسما مهم اعمالها الا بعد ذلك التاريخ بفترة طويلة . لانهما كانا متغيبين بباريس حيث ذهبا لاستشارة حملة القرطيس والاتفاق مهم على برنامج العمل ومن نهكات التاريخ المصرى المرة ان سيدي مصر الجديدين قررا الان العمل بنفس الخطة التى من اجلها خلع اسماعيل واسقطت الحكومة النيابية . فقد تقرر ان تخفض الفائدة على الدين الموحد وان يدفع حملة الدين السائر جزء من ديونهم بل ان يقف دفع الجزية المقررة (١) للباب العالى اذا وجد ان مالية الحكومة لا تكفى لدفع مرتبات الموظفين . فما كان يعتبر في عهد اسماعيل ووزارته الدستورية عملا استبداديا لا سبيل الى احتمال له أصبح يعتبر الان ضربا من ضروب السياسة الرشيدة وخطة مالية صائبة ولم يدفع كوبون نوفمبر الا بسعر ٦ فى المائة (٢) ووقف دفع الجزية وبدأت المفاوضات فى

(١) فى الجزء الاول من ١٦٦ من كتاب « مصر الحديثة » ص ١٠١٠ ورد ذكر هذه القروض بلهجة من عن لارنج ذ قال « لقد سئوا — الحكومة المصرية » وكان يجوز لهم عقد القروض لغير مصلحتهم . ولم يكن هناك محل للرسى بوع ارد « دأكل دفع الجزية مستجيلا من الواجب وقت ادائها . ومن هذا بقل عن « فئدة الدين الموحد »

(٢) الورد كرومر فى الجزء منه من ١٦٧

الحال لتنقيح الامر العالى الصادر لنوشن جوبير تنقيحاً تاماً . كما ان آل روتشيلد عدلوا فجأة عن معارضتهم في تسليم صافي قرض سنة ١٨٧٨ . بل ان المانيا والنمسا تنازلتا عن اعتراضهما على دفع جزء من الدين السائر فلم يدفع لحساب حملة اسهم هذا الدين في آخر العام سوى مبلغ ١٤٠٠٠٠٠٠ جنيه واستولت الحكومة المصرية - أو المراقبان انفسهما - بعبارة أخرى على المقدار الباقي (١) لانفاقه في شؤون أخرى (٢) ولم يكن كل هذا جائزاً الآن فحسب بل كان عملاً يستحق الاطراء والثناء وعلى كل فقد كانت تمت اجراءات أخرى اتخذت « لتنظيم » الحالة المالية ريثما تجتمع اللجنة الدولية قريباً بناء على طلب المراقبين لتصفية الامور تصفية نهائية . وكان اول هذه الامور الغاء قانون المقابلة وفرض ضريبة على لاراضى العشرة - وحما امران أديان الماضي الى اسقاط الوزارة الاجنبية « المسئولة » .

واذ لم يكن هناك اسماعيل اخر يمانع في هذه الاجراءات امكن اتخاذها بلا قل حساب وقد تجرأت صحيفتان من الصحف الوطنية على رفع عقيرتها احتجاجاً على تلك الاجراءات ولكنهما عطلتا في الحال بامر من رياس باشا (٣) وكذلك قدمت بضع عرائض احتجاجاً على هذا النظام الاستبدادى الجديد ولكن الاو مر صدرت بالقبض على مقدميها

(١) راجع ص ١٦٧ من ك . « مصر الحديثة »

(٢) التيمس يوم ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٩

(٣) راجع الخطاب « رسل » التيمس « من اسكندرية » ١٠ ابريل ٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩

ونفى زعمائهم الى النيل الايض (١) ولا جدال في انه كان يراى بهذه الاعمال تعريف الشعب المصرى بان عصر الاستبداد قد فات أوانه. ثم صدر فى عامى ١٨٨٠ و ١٨٨١ أمر ان عالين ادخل بمقتضاها المشروع الذى كان عزيزاً على السيودى بلينير الا وهو مشروع الاعفاء من السخرة. واخيراً - هذا من حيث الاجراءات المهمة فقط - تقرر تخفيض مرتب حلیم باشا مع الخديو المطالب بالعرش والذى طالما ذكر اسمه فى معرض التهديد امام الخديو السابق من ٦٠٠٠٠ جنيه الى ١٥٠٠٠ جنيه سنوياً (٢) وينبغى الا نفسى ان مرتب ال ٦٠٠٠٠ جنيه هذا كان نتيجة اتفاق معقود بين حلیم باشا والخديو اسماعيل فى سنة ١٨٧٠ يتسلم الاول بموجبه هذا المبلغ لمدة اربعين عاماً فى مقابل التنازل عن أملاكه وامتيازاته وحقه فى العرش والتعهد بعدم النزول فى الاراضى المصرية. ولعمر الحق لقد قام الخديو أشرف قيام بنصيبه من ذلك الاتفاق حتى في الوقت الذى سمح فيه حلیم باشا للدسائين الاجانب باستعمال اسمه كوسيلة لتخويف الخديو ولكن ما كاد هؤلاء السادة الاجانب يتربعون فى كراسى الحكم حتى قرروا إلغاء ذلك الاتفاق - وهم أولئك الذين ظالموا طعنوا بغيرتهم الشديدة على حرمة العقود بين الدائن والمدين والذين أصبحوا الآن يسيطرون على الاراضى عينها التى قام عليها حق حلیم باشا فى المرتب

(١) برقية روتر المشورة في « التيس » بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٨٠

(٢) مصر رقم ١ سنة ١٨٨١ ص ١٠ و ١١

السنوى . وقد حاول حلیم باشا ان يحتج لدى بعض الحكومات الاوربية ولكن محاولاته ذهبت أدراج الرياح كما كان ينتظر . فلم يسمه الا ان يصبر على أحكام القدر وينشد مع شيلر - اذا كان يعرف الالمانية - قوله المأثور « اما وقد أدي المغربي عمله فليذهب المغربي حيث شاء » .

وفي الوقت نفسه أخذت لجنة جديدة مكونة من أعضاء صندوق الدين برئاسة السير ريفرز ولسن مرة أخرى توالى الاجتماع للنظر في مالية البلاد في حين ان الدول العظمى أخذت على عاتقها سلفاً ان تؤيد قرارات اللجنة ايا كان نوعها . وبدأت اللجنة أعمالها في أوائل ابريل ولم يمض سوى ثلاثة أشهر حتى فرغت منها وضمنت خلاصة إيجامها فيما يسمى « بقانون التصفية » لدى صدره أمر عال في يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٨١ (١) وبموجب هذا القانون قدر دخل مصر بهذا المقدار القليل وهو ٠٠٠ ر ٥٦٧ ر ٨ جنيهات وحددت فائدة الدين الموجد بـ ٤٠ في المائة مع اضافة ١ في المائة قسط استهلاك فيكون المجموع ٥ في المائة بدلا من ٧ في المائة مجموع الفائدة وقسط الاستهلاك الماضيين وبهذا خفضت فوائد الدين بنحو مليوني جنيه سنويا . وكتعويض عن هذه التضحية قرر القانون ان تنفق المبالغ الزائدة من الإيرادات المخصصة في جميع الاحوال في استهلاك اسهم الدين بل تقرر ان يستخدم الزائد من الإيرادات الحرة احيانا في هذا الغرض حتى يكون

(١) مصر رقم ١ - ١٨٨١ ص ١٠ - ١٤

المستهلك في السنة معادلا لنصف في المائة من قيمة الدين لموحد الاسمية (وهو ينيف عن ٥٧ مليون جنيهه). ثم نص القانون على عقد قرض جديد بمبلغ ٠٠٠ ر ٦٠٠ ر ٥ جنيهه واصافته الى الدين الممتاز لسداد الدين السائر. وبهذا يبلغ الدين الممتاز ٠٠٠ ر ٣٠٠ ر ٢٢ جنيهه ويكون مضمونا بالسكك الحديدية والموانى والمنقراقات والكمارك وايراد أربع من المديریات



ضرب الاسكندرية بالقنابل

ثم قسم حملة الدين السائر الى عدة طبقات تسلم بعضهم ديونهم كاملة وحمل البعض الآخر على قبول تخفيض في مطالبهم. وقد بلغ مجموع ما يستحقونه نيفا و ١٢ مليون جنيهه وهي شهادة ناطقة للادارة المالية الاجنبية منذ تعهد « السير ريفرز ولسن » بدفع دين سائر يبلغ التسعة ملايين جنيهه.

من هذا يتبين لنا أن « لون التصفية خفض فائدة الدين الى حد أدنى من الحد الذي اقترحه اسماعيل. بل ان بعض الاعضاء ما كاد

يقترح انقاص الفائدة الى ٦ في المائة حتى يادرمراسل التيسر الاسكندى
الذي يذكر القراء شدة معارضته - أثناء مفاوضات غوشن جوير -
في تنقيص الفائدة عن ٧ في المائة وتكهنه بأن تدفع البلاد هذه الفائدة
القادمة بسهولة وطيب خاطر - الى أن يكتب على الفور بأن مثل ذلك
العمل يكون « قاسياً وعديم الكياسة في آن واحد » (١) ولا جدال
في أنه لو خفضت هذه الفائدة - كما تمنى اسماعيل صديق باشا في سنة
١٨٧٦ لكفيت مصر مؤونة هذه المصائب التي كانت من نصيبها في
خلال الاربع السنوات اللاحقة واطل اسماعيل على الاريكة الخديوية
ولكن حملة الاسهم أرادوا الحصول على « رطلهم من اللحم كاملاً »
ولم يقنعوا بأنل منه الا بعد أن تبين لهم استحالة الحصول على ما يطلبون
وانهم بتعتهم واصرارهم لا ينجحون الا في تخريب البلاد وتضييع آخر
فرصة لهم .

ومع ان تخفيض الفائدة - وان جاء متأخراً عن ميعاده - لا يمكن
أن يقابل بنير الارتياح فان النصوص الخاصة بزيادة الايراد كانت
مستحبة فقد كان جلياً أنهم تعمدوا تقدير الدخل تقديراً منخفضاً
لاستخدام الزيادة في مصلحة حملة القراطيس وذلك على حساب الادارة .
ومع أن الامر كان كذلك فان ميزانية سنة ١٨٨٠ الموضوعة طبقاً
لقانون التصفية قضت أن تكون الفائدة وتوايها نحو ٤٣٥٠.٠٠٠

(١) التيسر بتاريخ ٥ مايو سنة ١٨٨٠

جنيها وتركزت للادارة مبلغا يعادل ذلك المبلغ على أن تخضع منه الجزية السنوية للباب العالي وفائدة قناة السويس التي يبلغ مجموعها مع بعض دفعات صغيرة معينة نحو مليون جنيه . وبهذا يكون المبلغ المخصص لسد حاجات الادارة وفروعها هو ٣٤ في المائة من مجموع الايراد وهذه



فرار الاجانب من الاسكندرية

هي السرقة بعينها ، وقد ذكر مراسل «التيمس» الاسكندري وقتئذ بأن «كيف وفوليت وغوشن جوير وسائر من سبقهم من النطاسيين كانوا أكثر سخاء نحو الادارة المصرية» الى أن قال «وانى لاظن أن المرائيين رغبة منها في ارساء ! ثمن قد ضربا الهجاعة على الادارة» (١)

(١) التيمس في ٣ فبراير سنة ١٨٨٠

ولكن الترتيب المذكور الخاص بتحويل الزيادات من الدخل لسداد الدين زاد الطين بلة . فقد كان معناه أن البلاد معها عظم تماثلها الى الشفاء بعد الضنك الذى نشأ عن فساد ادارة السنوات الماضية وانه مهما عظمت مجهودات الحكومة فى القيام على مواردها المالية ومهما خفف العبء عن الاهلين بنقص نفقات الدين فان ثمرة هذا كله لاتجنحها البلاد بل يجنيها الدائنون الاجانب . فالتعليم والرى والحقانية وحاجات الحكومة الجمة التى لم تعط نصيبها من العناية منذ عام ١٨٧٥ ستبقى غير معنى بها بينما سمح بأن يسير انحلال مصر اقتصادياً وأدياً واجتماعياً بالسرعة التى كان يسير بها فى الماضى فهل كان فى استطاعة أحد ابتكار سياسة أكثر وحشية من هذه ؟ ومع ذلك فانها كانت السياسة التى قررت حكومة أوروبا المجتمعمة اتباعها . ولما جمعت - انجلترا فيما بعد نفسها مسئولة عن ادارة مصر مالياً - أى عن دفع ديونها - أصبح فساد هذه السياسة واضعاً للعيان الى حد أن اللورد كرومر أصبح يعتبر رجلاً سياسياً عظيماً لمجرد اقتناعه بذلك الفساد . ولكن لم يكن فى الوقت الذى نتكلم عنه من يهتم قيد شعرة بمصير مصر مادامت الكوبونات تسدد فى مواعيدها . وكانت هذه الخطة أشبه بنخطط المقامرین المستيئسين لذين جعلوا كل همهم الحصول على أكثر ما يستطيعون الحصول عليه مادامت الفرصة سانحة لذلك تاركين شؤون المستقبل للمستقبل . فاذا استطاعت مصر - بأحدى المعجزات - احتمال ذلك

المعب فيها والا فبذت نبد الحذاء الخلق
والى جانب ماسلف وافق قانون التصفية على الغاء قانون المقابلة
وفرض ضريبة على الاراضي العشرية . أما من حيث الاول فقد قدر
أعضاء اللجنة أنفسهم أن أكثر من تسعة ملايين جنيه قد دفمها خمسمائة
الف شخص وإذا ذاك رأيت اللجنة أن تخصص سنويا نظير ذلك بنحو



المسيو سات ميلير بارنيس
وزير خارجية فرنسا وصاحب اقتراح المراقبة السكرية
واحد ونصف في المائة من رأس المال الذي دفموه أي (١٥٠٠٠٠٠) جنيه
توزع عليهم - كل بنسبة حصته مدة خمسين عاما . وطبعاً تقرر في نظير
ذلك أن تجبي الضرائب على أطيانهم كاملة . تلك كانت الطريقة التي
عومل بها دائنوا الحكومة الوطنيين بعد أن رفضت مطالب أغلبهم
وكانت تبلغ نيفا و ٨ مليون جنيه بحجة ساذجة هي ان الاموال التي

دفعوها للحكومة وهمية أكثر منها حقيقة ومن سوء الحظ ان هذه الطريقة لم تطبق على الدائنين الاجانب أيضاً الذين كانت معظم ديونهم وهمية (١)

اما المراقبة الثنائية الصحيحة - اى المراقبة الثنائية السياسية - فانها ظلت الى ان احتلت إنجلترا مصر في سبتمبر عام ١٨٨٢ بيد ان عهدا الصحيح المطرد انقضى قبل الاحتلال باثني عشر شهرا وذلك لمودة الحكم النيابي . وقد كان هذا النظام في غاية النجاح من وجهة نظر حملة القراطيس . فان تنفيذ ميزانية سنة ١٨٨٠ انتج زيادة في الايراد المخصص تبلغ نحو ٦٤٠.٠٠٠ جنيهها عن زيادة في الايراد الحر تقرب من ٦٠٢.٠٠٠ جنيهها مجموعها نيف و ١٢٠٠.٠٠٠ جنيه وقد ذهب معظم هذه الزيادة في استهلاك سندات الدين . وكذلك ميزانية عام ١٨٨١ كانت مرضية أيضاً فقد بلغت زيادة ايرادها المخصص نحو ٦٢٠.٠٠٠ ج وبلغت الزيادة في الايرادات الحرة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . وجاءت النتائج طبقا لما توقعته لجنة التحقيق الدولية عند ما قدرت انه ابتداء من ١٨٨١ ان لم يكن قبله « تستطيع موارد مصر - التي تدار بحكمة - ان تضمن انتظام تقدم الاعمال العامة » (٢) وهنا بدأ كل انسان يشعر بالارتياح

(١) يرى اللورد كرومر ان من يوعث الاسف - طبعا بعد فاذا السهم « ان لم ترد الغائلة لاؤلك الذين كانوا يستحقون مولا يستحق قانون المقابلة » راجع الجزء الاول من كتابه ص ١٢٢

(٢) راجع التقرير التمهيدي « ص ٤٩

الشديد وفعلا لم يحل شهر يونيه سنة ١٨٨٠ أى بعد مرور عام واحد على التقارير القنصلية الباعثة على التشاؤم التى أرسلها المستر لاسل حتى وصلت الى لندن مجموعة تقارير قنصلية جديدة وقد صورت حالة البلاد بصورة خلاية واثنت أطيب الشاء على نجاح الادارة الجديدة . فالتقارير — كما قال القنصل العام الجديد المستر (الذى أصبح فيما بعد السير ادوارد) ماليت فى الرسالة المرفقة بها (١) « تحمل الانسان على اعتقاد ان حالة الفلاح قد انتظمت وانتقلت الى ما هو احسن انتقالا دائما وقد انعدم استعمال السكراباج فى جباية الضرائب ... وقد دفع الفلاح الضرائب عن رضاء وطيب خاطر وهو آخذ فى ان يعتاد الاستعداد لتحضير الاقساط فى مواعييدها المقررة » بل ان التقارير نفسها تقول ان « نتيجة الاصلاحات التى أدخلتها الادارة الجديدة كانت أعظم واسرع من كل ماتوقعه أو تكهن به الذين أشاروا بالاصلاحات أو أدخلوها » وان « المزارعين اصبحوا يستطيعون اقراض أموالهم للفلاحين وان كل ما يقال من ان اسعار الربا تتراوح بين ٨ الى ٣٠ فى المائة يمكن عده لنوا الأصيل له » وان « الفلاحين على وجه العموم يرون انهم الان فى حالة من الرخاء والطمانينة لادهم لهم بمشامها منذ سنوات عديدة » . وكانت هذه نتائج باهرة اذا ذكرنا انها تمت فى مدة دون الستة اشهر ولكن تغيرت هذه الحال للأسف شأن كل نجاح يصيب الانسان فى

(١) مصر رقم ٢ سنة ١٨٨٠ من ١ - ٥٠

هذه الحياة . وسنرى انه لم تمض الا اعوام قليلة - حتى كان نفس أولئك
المتواصل ووكلائهم يرون الامور بغير هذه العين تبعاً لتغير مقتضيات
السياسة . فان اللورد كرومر تغنى في تقريره السنوى عن سنة ١٨٩٨
بمحامد مشروعه الجديد مشروع امداد الفلاحين « بسلفيات » صغيرة من
البنك الاهل وقد ذكر فوائد الربا الفاحشة التى قد تبلغ ٤٠ في
المائة او اكثر» التى ارغم الفلاحون البؤساء على دفعها للمرايين (١) كما
ان السكراباج عاد فيما بعد للظهور مرة أخرى عند ما كانوا يلوحون امام
اعين الشعب بان الناء السكراباج مظهر اصلاح خيرى عظيم . وفى
نفس اللحظة التى كان المستثمرايت ومرووسيه يسطرون تقاريرهم الخلابه
كان مراسل « النيمس » لاسكندري يوالى تقديمه لتقرير المراقبين عن
سنة ١٨٨٠ قائلاً « قد يكون حسناً ان يرضى أعضاء صندوق الذين كان
يتسلم كل منهم مرتباً سنوياً قدره ٣٠٠٠ جنيه ولكن لم يكن الاولى ان
يوجه المراقبان همهما الى سوء حالة المعارف والاشغال العمومية » . ثم قال
في آخر تقديمه « واذا نظرنا الى التقرير بصفة اجمالية نستنتج ان المراقبين
ميلان الى اعتقاد ان انتظام المالية معناه انتظام الحكومة » (٢) وبعد
شهر من هذا كتب ذلك السيد نفسه فى سياق كلامه عن اعتمادات
سنة ١٨٨١ يقول « ولا يسعنى الا ان أختم خطابى بقولى ان ميزانية سنة

(١) مصدر رقم ٣ سنة ١٨٨٩ ص ١٧

(٢) «النيمس» بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٨٨١

١٨٨١ يهنأ بها دائن عمومي اكثرهما يهنأ بها فلاح مصري» (١) ونتم شاهد آخر هو «المسترفليبرز استوارت» عضو البرلمان الذي لا يفتأ يظهر على المسرح بين آن وآخر كلما دعت الحاجة الى تقديم ادلة «نزبه» و«بميدة عن الغرض» عن الفوائد الجليلة التي أصابت مصر من الحكم الاجنبي وخصوصاً الانجليزي . فقد كتب الى «التيمس» في ابان الثورة العرابية في الوقت الذي كان من الضروري ان يفت فيه نظر الجمهور الى المصيبة العظمى التي نحل بمصر لو استبدل الحكم الاجنبي بالحكم الوطني فقال: «لاول مرة في التاريخ الحديث أمكن الشعب المصري في ظل الرقابة الاجنبية ان يتخلص من الظلم الفضيع الذي عاناه في القرون الماضية . فقد أصبحت العدالة حقيقة واقعة وانتهى حكم العصا وحل محله بسرعة مدهشة عهد الرخاء والطمأنينة في الجهات الريفية» (٢) فلما ذهبت الرقابة الاجنبية الى حال سبيلها وحلت محلها الرقابة الانجليزية اكتشف «المستراستوارت» أسباباً قوية تجعله يتكلم بصراحة عن حوادث الماضي واذا ذلك كتب يقول (٣) «كثيراً ما زرت مصر في عهد المراقبة الثانية وقبلها وفي استطاعتي ان اقول ان كل ما اصلحناه من المناسد ظل موجوداً في عهد المراقبة الثانية . فالضرائب الجائرة التي كانت جبايتها مرتفع العسف والظلم والسخرة وما يتصل بها من سوء التصرف والفسوة

(١) «التيمس» يوم ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١

(٢) «التيمس» بتاريخ ٨ مارس سنة ١٨٨٢

(٣) مصر رنم ٢ سنة ١٨٩٥ ص ٣

والارغام على العمل في معامل السكر (وهي احدى التهم الكبيرة التي وجهتها لجنة التحقيق الدولية الى اسماعيل) وفي خواص شؤون الاغنياء وذوى الشأن — هذه الشرور كلها وغيرها مما لا أستطيع ذكره ظلت تستفحل في ارض مصر الى ان أخذنا على عواتقنا اصلاح البلاد» وانا لنترك للقارىء الحكم في أي الحالين كان « المستراستوارت » يتكلم بما يناقض الحقيقة . اما نحن شخصياً فانا ندرأعنه بالشبهة في انه يقول غير الحقيقة في الحالة الثانية (١) .

وفي الواقع ان العيب وان كان خف قليلا عن كاهل الاهالى بعد تخفيض افساط الدين الا ان سوء الادارة في الماضي وماتلاه من انهارك قوة الشعب جعللا دور النقاهاة مؤلما وبطيئاً ولا سيما ان حرمان الادارة من كل زيادة قد تكون في الايراد لم يكن عملا ايجابيا لمساعدة عملية النقاهاة . واذ ذاك أخذت الاعمال العامة تتداعى وأصبح تعليم الشعب في طي النسيان وتفتشت الرشوة والربا الى حد انها أو شكت ان تهدم الحياة القومية من أساسها . وعلى ذكر الربا ينبغي ان نذكر ان المحاكم المختلطة التي انشئت في سنة ١٨٧٦ كانت بمثابة اداة مروعة لاستعباد الفلاحين من الوجهة الاقتصادية ذلك لان المحاكم المذكورة بسطت

(١) يقول المستر مانت في كتابه « التاريخ السرى » من ١٢٨ — ١٣٩ « ان نظام المراقبة الثانية على فقط بالدولة هم بغير مطلقاً في أي امر آخر وكان الفلاحون وقتئذ لا يزالون يحكمون بالسكرتير كما ان المحاكم كانت موبوءة بالرشوة وكان اصحاب الاملاك غارقين في الدين واملاكها تفرع منهم تدريجاً ... ولم يكتمت ان في ذلك العهد شيء يشبه الرقي الادبي تنجمه الحكومة كلا ولا أي تحسن في النظام الاداري

احكام القانون الخاص الاوربي في وسط هيئة اجتماعية كانت تعيش في
الغالب معيشة الفطرة وفي أحوال تشبه أحوال القبائل. وقد شرح اللورد
دوفرين فيما بعد اثر تلك المحاكم احسن شرح بقوله (١) « لم يكن بيد
الدائن فيما مضى سلاح زع لمكية المدين وسقوط حقه بمضى المدة



المسيو سر وزير خارجية فرنسا
وكان من أشد المطالبين بسحب الاختلال البريطاني

ولا تجبز الشريعة الاسلامية ان يحكم عليه غيابياً. وكما ان ادخال القانون
الانجليزي في الهند خول الدائن سلطة جديدة كذلك ادى ادخال نظام
المحاكم المختلطة في مصر الى تقوية رغبة الفلاح في الاستدانة لان املاكه
أصبحت تعتبر ضمانة قانونية لما يستدينه ومن جهة اخرى الى تحويل
الراهن سلطة واسعة لبيع املاك المدين متى ثقلت ديونه. فكانت
النتيجة هي عين ما رواه التاريخ منذ العصر الروماني الى وقتنا هذا عندما
يطبق قانون أساسه الملكية لشخصية على بيئة من البيئات لم تفقه بعد

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٠

معنى الملكية الشخصية بوضوح تام . ولقد قيل فعلا في سنة ١٨٧٩ ان معظم الفلاحين أصبحوا لا يملكون الاراضي التي يزرعونها وان تسعة أعشار الاراضي تابعة لطبقات أخرى (١) وربما كانت ذلك من قبيل المبالغات ولكننا نعرف عن ثقة الا وهو « اللورد دوفرين » نفسه ان الاموال المدونة في قوائم الرهن زادت فيما بين سنتي ١٨٧٦ و ١٨٨٢ من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه الى ٧.٠٠٠.٠٠٠ ر.٠.٠.٠ جنيه خاصة بالفلاحين . هذا عدا ما عليهم من الديون للعرايين في الارياف والتي يقدرها اللورد دوفرين بين ثلاثة ملايين واربعة ملايين جنيه (٢) ولقد كان سبب ذلك الخراب . وقد كان المال الذي انتزع من الفلاح بشكل مرعب منذ ان بسط حملة القراطيس حكمهم على مصر . ولقد اضطر اللورد دوفرين الى الاعتراف بهذه الحقيقة اذ قال (٣) « ان هذه الديون تراكت حديثا وسببه كما يقول الفلاحون ما كانت الحكومات السالفة تفرضه عليهم من أموال باهظة غير مشروعة قد حملتهم على ركوب متن الدين ويريد (اللورد دوفرين) بهذه الكلمات طبعا التعريض بعهد اسماعيل باشا وكأنما فاته ان السنوات الاخيرة من ذلك العهد ليست من عهد اسماعيل باشا الا بالاسم فقط واما الواقع فكانت عهد وكلاء حملة القراطيس . فالرقابة الشنائية بدلا من ان تحاول تلطيف حالة الفلاحين

(١) ذلك كان رأي « مسيو دو » مدير مصلحة الطب البيطري ومصلحة الدواجن كما ذكره

« ميمورايير » في كتابه « سياحة درانية في وادي النيل » ص ٤٦

(٢) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦١

(٣) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٢

السيئة هذه سمحت باستمرارها بوضع يدها على ماعسى ان يتفق في وجوه الاصلاح الاقتصادى . والى هذا يشير مراسل التيمس الاسكندري في أغسطس سنة ١٨٨٠ بقوله (١) ينبغي « ان نذكر ان قلاح اليوم أصبح خارقا في الدين اكثر مما كان عليه في أى زمن في الماضى فهبوط النيل وعجز المحصول . يؤدى الى انتقال قسم كبير من الاراضى الى الاجانب » .

وكذلك فيما يختص بالرشوة . فهى مرتبطة تمام الارتباط بسياسة حشر وظائف الحكومة — ماهو حقيقي منها وماهو صوري خاق جزافا — بالاجانب وترك الوطنيين ومعظمهم فى الوظائف الحفيرة يموتون جوعا . ولقد أشرنا الى هذا الموضوع فيما سبق وكل ما يمكن ان نضيفه هو انه فى سنة ١٨٧٩ التحق بخدمة الحكومة مالا يقل عن ٢٠٨ موظفين جدد منهم من الخارج وجيء فى سنة ١٨٨٠ ٢٥٠ وفى مارس من سنة ١٨٨٢ كان عدد الموظفين الاجانب فى الحكومة المصرية لا يقل عن ١٣٥٥ يتقاضون كل سنة مرتبات ضخمة غير منقوصة قدرها ٣٧٩٠٥٦ جنبا سنويا (٢) وكان ذلك فى وقت تدهورت فيه حالة البلاد اقتصاديا وحرمت الادارة من كل زيادة مهما كانت طفيفة والدائنون الوطنيون امارفضت مطالباتهم أو نال منها النقص والتخفيض ثم رأينا فيما بعد

(١) راحم الخطاب المرسل « للتيمس » من الاسكندرية بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٨٨١

(٢) مصر رقم ٤ سنة ١٨٨٢ ص ٥

(اللورد دوفرين) نفسه يحاول ان يبرر اطعام هذا الجراد المنتشر بحجة ذات وجهين. أولا ان الموظفين الاجانب هم فئة قليلة اذ اقيسوا بالموظفين الوطنيين الذين يبلغ عددهم ٥٣٠٠٠ ويتقاضون -نويًا نحو ١٦٤٨٠٠٠ راجزيه وثانيًا لان « الحكومة المصرية لا تلبث بدوز اوائك الموظفين الاجانب ان تصبح طعمة للمضاربين الخونة والمقاولات الخربة والاعمال الهندسية الخداعة » (١) ولقد ظهر بعد ذلك بقليل ان عدد الموظفين الوطنيين لم يكن ٥٣٠٠٠ بل كان ٩٢٠٠ فقط وان للورد دوفرين قد اعتمد على تقرير المستر ماليت فضمن العدد الاول جنود الجيش النظامي والبوليس وعمال الكمارك وعمال السكك الحديدية وغيرهم (٢) وهناتين ان عدد الموظفين الاجانب ينيف عن ١٠ في المائة من مجموع الموظفين هذا فضلا عن انهم كانوا يشغلون المراكز السامية ويتقاضون مرتباتهم كاملة وفي مواعيدها في حين ان الموظفين الوطنيين كانوا يشغلون الوظائف الخفيرة ولم يتسلموا مطلقا مرتباتهم مدة شهرين بتتابع وانتظام. وعلى ذلك يمكن وصف النتيجة بنفس الالفاظ التي وصفها بها السير ايفلين باردنج فيما بعد . ونلاحظ فقط انه حينما يتكلم عن الحكومة المصرية ينبغي حقا ان ينصرف كلامه الى حكم المراقبين والوزارة الاوردية . فقد قال في أحد تقاريره « منذ عهد قريب فقط كانت

(١) مصر رقم ٦ سنة ١٨٨٣ ص ٦٧
(٢) مصر رقم ١٤ سنة ١٨٨٣ ص ١٨

الحكومة المصرية تهيج هذا المنهج الغسرى بانتشار الرشوة بلا جدال ولعمري كان محالاً ان يتوقع الانسان الاستقامة أو النزاهة في طائفة من الموظفين ذوي مرتبات ضئيلة وحظ بسيط من التعليم ولعملمهم اسرات كبيرة لم تدفع لهم مرتباتهم منذ أشهر عديدة . (١)

أما من حيث الوجه الآخر من الحجة التي يسوغ بها اللورد دو فرين استخدام عدد كبير من الموظفين الاجانب فهنا أيضاً يصح الاستشهاد بشهادة شاهد نزيه ، مثل السير ايفلين بارنج فقد كتب في سنة ١٨٨٦ يقول (٢) « من الاسباب الجديدة التي أدت الى الارتباك المالي الموجود الآن في الحكومة المصرية تلك السنة التي اتبعت في السنين الماضية سنة حشر عدد كبير من الموظفين الاوربيين في وظائف الحكومة والى هذا أضاف كما هي عادته تعليلاً محطكاً إذ قال « ان سنة ١٨٧٩ هي أول سنة حشر الناس بها بوطأة المراقبة الاوربية على المالية المصرية ولكن قبل ان تشر هذه المراقبة ثمرا يذكر وقعت الحوادث التي ختمت بالثورة العرابية » فلقد رأينا ان في تلك السنوات التي « بدأ فيها الناس يشعرون بوطأة المراقبة الاوربية » ان زخر سبل الموظفين الاوربيين . بل ان « السير بارنج » نفسه يقول « ان انعدام المراقبة الفعالة يدل عليه تعيين موظفين جدد في سنة ١٨٨٨ و ١٨٨١ و ١٨٨٢ » ومما تنبئ ملاحظته ان خطة السير ايفلين بارنج جعلته يتناسى ان أولئك الموظفين الجدد

(١) مصر رقم ١٥ سنة ١٨٨٥ م ٦٠

(٢) مصر رقم ١١ سنة ١٨٨٧ م ٥ و ٦

كانوا كلهم من الاوربيين . ولكن القارىء ليس في حاجة الى تنوير خاص في هذه النقطة . على أن الموظفين الاوربيين كانوا أنفسهم مصدراً من مصادر خراب البلاد بقطع النظر عما يحتمل ان يكونوا فعلوه في سبيل حماية مصالح الحكومة ضد « المضاربين الخونة » وهناك على كل حال من الادلة القوية ما يحمل على اعتقاد أنهم قاموا بهذه الحماية المحمودة بطريقة تنافى دعوى اللورد دوفرين . فلقد استارت فترة المراقبة الثنائية بالمضاربات التي تعجز الحصر وبالمقاومات الصورية فيما بين الحكومة وأفراد المقاولين والماليين . من ذلك ان شركة انجليزية برأسها « دوق سذرلند » حصلت برغم ارتفاع الاجر الذي طلبته على اتفاق برى مديرية البحيرة بالآلات الرافعة مع وجود القناطر الكبرى التي بناها محمد علي والتي كان في الامكان الانتفاع بها في هذا الغرض . ومنه أيضاً جيل بيع الملح احتكاراً وقصره على شركة انجليزية دون شركة فرنسية ضمها بالمصالح لانجليز الذي يستوردون الملح للهند . ومنه أيضاً ان شركة فرنسية أخرى عرضت على الحكومة ان تدير الاسلاك البرقية مع أسلاك تونس والجزر وتخفض نظير ذلك اجرة الكلمة من فرنكين الى خمسة وعشرين سنتيماً ولكن الحكومة رفضت منحها ذلك الامتياز وفضلت بقاء تلك الرسوم المالية لان ذلك في مصلحة شركة اللغرافات الشرقية وقد يضيق المقام عن ذكر الامثلة العديدة من ذلك النوع (١) ولكن حسبنا ما ذكرناه

(١) للاطلاع على أمثلة هذه الحقائق راجع « مستندات ومحادثات من الصحف » سنة ١٨٨١ (ونوجد في مكتب البريطاني)

في اعطاء القارىء فكرة عن شكل المراقبة العنائية من حيث « حماية مصالح الحكومة المصرية من المقاولات المخربة » وغيرها . وربما كان « اللورد دو فرين » نفسه لا يعلم أى تدجيل يجرى به لسانه عندما أورد هذه الحجة السقيمة دفاعاً عن الموظفين الاوربيين غير ان الذين امدوه بها كانوا يعلمون حقيقة الامر جيد العلم ولا بد ان يكونوا قد اسروا في انفسهم السخرية من سذاجة ذلك السياسى الكبير

وربما يستحسن بهذه المناسبة ان نشير الى سيئة أخرى هي من نوع ما ذكرنا ولا تختلف عنه في سببها ونعني بذلك ما سبق لنا ذكره ألا وهو اعفاء النزلاء لاوربيين من الضرائب المقررة . فقد نعت الامتيازات على عدم تكليف الاجنبي كائناً من كان يدفع ضريبة الا باذن من حكومته . ولقد انتفع الاوربيون بهذا النص إيماناً انتفاع . وقد حاول اسماعيل باشا أكثر من مرة في أيام حكمه إثارة هذه المسألة قائلاً: ان من الاجحاف البين ان يهبط البلاد اناس غرباء طلباً للنفى في ظل القوانين المصرية ومع ذلك هم لا يدفعون ملياً واحداً ثمناً لتلك الحماية الالهة الا ما كان من طريق الضرائب غير المقررة في حين ان الاهالى أنفسهم يدفعون اموالاً جسيمة على هيئة ضرائب ارضية فلما حاول اسماعيل باشا ذلك تهضمت الدول فوافقت على ان تدفع رعاياها أيضاً ضريبة ارضية أما ما يفرص في المدن من الضرائب كضريبة الفرضة وعوائد المنازل وبطل التمتعة في الاعمال التجارية فقد رأت الدول تركها

الباب الثاني

احتلال مصر

إذا تززع ركننا في مصر لعجزنا عن ان نوجد مسوغاً لعملنا
امام محكمة دولية فملينا ان نكتب تاريخنا من جديد ...
إذا كنت تاجراً ولا تريد الافلاس فلا يسمعك ان تسير تجارتك
طبقاً لتعاليم المسيحية الاولى وليست انجلترا وحدها هي التي تعمل
بهذا المبدأ .

المستر ادوارد ديسي في كتاب « مستقبل مصر »

الفصل التاسع

ثورة سبتمبر. عام سنة ١٨٨١

لم يكن ينتظر بعد سابقة ١٨٧٩ ان تستمر الحالة التي أتيقنا على وصفها في الفصل السابق طويلا من غير أن تثير لاحتجاج والقيام بمحاولة أخرى لقلب الحكم المطلق الذي كانت تتمتع به الوزارة الاوردية . ولو كان الخديو الجديد رجلا قوي العزيمة ذ. نفس طموحة كايه لراأت مصر فيه رجلا يأخذ علي عاتقه عبء القيام بعمل حاسم ضد المراقبة و ستمهاض الشعب لمساعدته ولكن توفيق باشا كان مترددا وضعيفا فلم يكن ينتظر ان يأتي ذلك العمل الحاسم من جهته (١) بل قضى سير الحوادث المنطقي ان تكون الثورة ضد حكم الاجانب الاستبدادي في هذه المرة أيضا على يد الجيش وكان يقوده فلاح بسيط ساذج بلغ رتبة أمير الاي الا وهو احمد عرابي وليس لنا - بعد المش الذي ضربه لن الجيش التركي حديثا - ان ندهش لاقدام الجنود على زعامة الحكومة الوطنية وانبرئهم للدفاع عن الحرية والحقوق الوطنية ففي الشرق - كما

(١) كان توفيق في ياديه الامر تحت تأثير شراب باشا. وكان معه، وفي استدعاءه بوبار باشا وتدخل امراء في المسائل الخاصة بالضرائب والسكنى وقع - كما رأيت هنا - فدا - ومعه تحت تأثير انقاص وفاق على الدستور - رجع النيس تاريخ ٢٠ أغسطس و ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ (برقيات باريس) و ١٢ سبتمبر سنة ١٨٧٩ الخطاب المرسل من الاسكندرية وأيضا راجع تاريخ عرابي مقدمه في مقدمه كتاب التاريخ السري للمستقر بدنت ص ٤٨٤ م ص ٢٨

قيل وقتئذ بحق (١) « كان الجنود ولايزالون العامل الاكبر في الحركات السياسية فذهبوا وحدهم من الشجاعة والاتحاد ما يمكنهم من تحقيق غاياتهم اما بقية الشعب فكالاغنام تجز وتذبح دون ان تبدي حراكا . وكان هذا هو حال مصر بالضبط فقد وصفها مكاتب « التيمس » (٢) وصفاً



أحمد عرابي باشا

في منفاه

صادقاً في قوله « ينبغي ان تذكر ان الجيش هو الهيئة الوطنية الوحيدة التي تمدكم مصر في الوقت الحاضر وما عدا ذلك فقد تطرفت اليه يدا مندوبي فرنسا وانجلترا وسيطرت عليه وحورته » ومن هذا نرى ان

(١) راجع ما كتبه السير وليام جريغور « في التيمس » تاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) التيمس تاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

الجيش كان مقدراً له ان يلعب دوراً مهماً في الحركة الوطنية اذ كان لا بد من ظهور هذه الحركة يوماً من الايام . فبصفته الهيئة الوحيدة التي ما زالت بعيدة عن المراقبة والتي كانت على شيء من النظام والقوة أصبح نقطة الارتكاز الطبيعية التي تجمع حولها السخط القومي الذي كان لا مفر من ظهوره اما عاجلاً أو آجلاً ليجد له مخرجاً فعالاً .

ومن ثم أخذت الامور تتطور تدريجياً ومن تلقاء نفسها فقد بدأ الجيش بالدفاع عن المصالح الخاصة به وانتهى بان أخذ على عاتقه الدفاع عن مصالح الشعب . ولقد رأينا بدء ذلك التطور في ١٨٧٩ عند اسقاط وزارة نوبار باشا بفعل الضباط الذين تأخرت مرتباتهم وكانت المصلحة الخصوصية هي الدافع على العمل . و غلب الطن ان الموظفين الملكيين ما كانوا يتأخرون عن احتداء حذو الضباط لوان صفوفهم كانت منظمة وقد كانت الحال كذلك في مايو سنة ١٨٨١ عند ما قدم بعض الضباط ومن بينهم مرابي عريضة الى وزير الحرية شككوا فيها من عدم دفع المرتبات وتسخير الجنود . ثم اجري التحقيق لساعته في تلك الشكوى وتبين انها صحيحة (١) بيد ان مصالح المجموع بدأت تظهر هذه المرة منفصلة عن مصالح الافراد فان العريضة المذكورة اشارت الى ما في نظام الترقية من الغبن والمحسوبية في عهد ناظر الحرية عثمان رقتي وهو رجل من الطبقات العليا فلذا كان يعمل على ابقاء الضباط الفلاحين في

(١) كتاب يدت الآداب تذكر من ١٣٣ وما بعدها

الرتب الصغرى . ولقد أصبحت هذه المصالح المشتركة أساس العمل الذي أقدم عليه عرابى واصدقاؤه في يناير وفبراير من العام التالى (١) على أن نظام المحسوية الذى اشتكى منه الضباط لأول مرة لم يستمر معمولا به فقط بل زدادت وطأته باضطهاد سائر الضباط الذين هم من الفلاحين وترقية الضباط الأتراك أو الجراكسة كافة .



السير ادوارد ماليت
القنصل العام الانجليزى فى مصر

فلم يكفد يانصف شهر يناير سنة ١٨٨١ حتى قرر عرابى ورفقاؤه أن يقدموا لرياض باشا رئيس الوزارة عريضة أخرى أشد لوعة من سابقتها وطالبوا فيها استقالة وزير الحربية وأجرء تحقيق دقيق فى نظام

(١) السكتاتيب الالاف المذكور من ١٣٠ - ١٣٨

الترقيات . وكان هذا بمثابة تمرد . لهذا قرر مجلس الوزراء - بعد تردد طويل - ان يقمعه . لكنهم لما لم يجرؤوا على القبض على الضباط المذنبين ومحاكمتهم بالطرق المتبعة أمام محكمة عسكرية لجأوا الى حيلة مألوفة في الشرق . فقد طلبوا الى عرابي وضباطين آخرين ممن قدموا العريضة أن يحضروا الى وزارة الحربية بقصد التظاهر بمفاوضتهم فيما يجب اتخاذه من الاجراءات للاحتفال المراد إقامته بمناسبة عقد قران إحدى الاميرات أما حقيقة الامر فانهم كانوا يريدون القبض عليهم والتخلص منهم بأي طريقة خفية . وقد نصب الشرك باحكام تام برضاء توفيق باشا نفسه . ولكن الطيور لم تقع في شباكهم فقد نجا اليهم خبر المؤامرة بواسطة أحد زملائهم من ضباط القصر فلم يكذب يقبض على عرابي ورفيقه حتى ظهر حراس القصر بزعامه صديق لعرابي في مكان الحادث وطردها فآظر الحربية والقواد الذين كانوا معه في الحجرة وعادوا ظافرين الى ثكناتهم يقودهم الضباط المحررون . وفي الحال اصدر الضباط منشوراً شرحوا فيه للجمهور المسألة بمخاديفها وكرروا فيه المطالبة باستقالة ناظر الحربية . فلم يبق ثمة مناص من استقالة عثمان رفقي وعين في مكانه (١) محمود سامي المعروف بزعمته الدستورية والذي كان مديراً للأوقاف في وزارة شريف سنة ١٨٧٩ وهو للنصب الذي ظل يشغله في وزارة رياض

(١) تمجد السيل الرسمي عن هذه مدة في مصر رقم ٤ سنة ١٨٨٢ ص ٢٢ والصحفات التالية

حدثت هذه الثورة الصغيرة في أول فبراير سنة ١٨٨١ وكانت الثورة الباجية الثانية التي قام بها رجال العسكرية بيد ان نتائجها كانت أبعد وأهم من النتائج التي ترتبت على التمرد الاول . فالكيفية الشاذة التي حاول بها مجلس النظار برمه التستر على ناظر الحرية مع انه كان متهماً بإساءة استعمال وظيفته إساءة منظمة والطريقة الشرقية الاستبدادية



محمود باشا سامي البارودي
في منفاه

المحضنة التي أرادوا بها تسوية النزاع قد دفعت الجيش الى التدخل في المسألة السياسية مسألة عدم مسئولية الحكومة من بعد عزل اسماعيل واثبتت في أذهانهم ان حياتهم ومستقبلهم فضلاً عن مستقبل البلاد غير مأمونين ما دام حكم توفيق الاستبدادي وحماة الاوربيين قائماً

ومن جهة أخرى فانت الشعب نفسه أو بالحري طبقاته المتعلمة
المائلة للتقاليد الدستورية احسنت بغية انها في الواقع ليست قبيلة الخيلة
كما توهمت حتى الآن فان لديها في لجيش قوة مادية متجمعة لو امكن
استثمارها لجانبا الاصلاح لدستورى لوضعت حدا عاجلا لشقاء البلاد
وذلها . وقد أصبح عرابى وزملاؤه بفضل عملهم الجرىء الفعال موضع
اعجاب الجميع وبذا اصبح العمل الذى كان يراد به مجرد احتجاج عسكري
عملا وطنيا مجيدا في نظر الوطنيين . وصار عرابى محبوبا لدى الشعب
وأصبح يسمى «الرجل الاوحد» ولم يلبث أن وثقت العلاقات الودية
بينه وبين الزعماء السياسيين في ذلك العصر (١)

ولقد كان في استطاعة أى نسان أن يتنبأ بان الجيش منى سنحت
له فرصة التقدم الى الامام مرة اخرى فلا يكون ذلك لخدمة مصالحه
الشخصية بل لخدمة مصالح البلاد السياسية العامة . ويظهر ان حكومة
مصر «ومستشاريها» الاوربيين الى مابعد فترة أول فبراير بقليل ادركت
خطر استمرار التحرش بالجيش فسعت لهدئة خواطر الضباط الهائجة
بان دفعت مرتباتهم في مواعيدها وكررت وعدها لهم مراعاة العدل
في الترقية . فلم يأت شهر مايو حتى كانت الحالة قد تحسنت الى حد
استطاع معه «السير ادوار ماليت» قنصر بريطانيا العام أن يبرق
لرؤسائه « بان لديه ما يحمله على اعتقاد ان الثقة أخذت تعود الى ما

(١) راجع كتاب «دلت الساع» لذكر ص ١٤٢ و ١٤٤

كانت عليه» (١) ولحسن الحظ أو لسوءه لم تلبث هذه الثقة الا زمناً يسيراً. فان رياضاً بعد أن ظن انه هدأ روع الضباط بدأ يفكر في الوسائل التي يمكنه بها التخلص من عرابي ورفقائه ليقضي على الحركة الدستورية التي أخذت تنمو في الجيش في مهدا فشرعت الجواسيس تقتفي خطواتهم ووضعت منازلهم تحت المراقبة المستمرة وتوانت الاشاعات عن إعداد مشروع دنيء لاغتيال عرابي وبعض كبار زملائه وأصبح محمود سامي الذي كان معروفاً بصداقته امرابي والدستوريين عرضة للمضايقات الدنيئة وكثيراً ما غلبه الخديوي ورياض. (٢) ومن المستحيل أن يعرف الى أي حد كان كل هذا بناء على تحريض المراقبين اللذين كانا على علم طبعاً بهذا التحرش من جهة النظر. ومن المؤكد انهما لم يفعلا شيئاً لوقفه بل انهما سمحا لرياض بالاستمرار في خطاه الخطيرة. وكان الرجل الوحيد الذي احتج على هذه السياسة هو البارون «دي رنج» قنصل فرنسا العام الذي كان شديد العطف على الحركة الوطنية الى حد أنه انحاز الى عرابي في خلال حوادث فبراير. لانه رأى فيها خير دافع لعدوان انجلترا - بيد أن الخديو لهذا السبب نفسه اضطر أن يطلب الى الحكومة الفرنسية استدعاه وحدث للبارون دي رنج ما حدث للمستتر فيفيان. فقد استدعي في آخر

(١) مصر راقه ٣ سنة ١٨٨٢ ص ٨٢

(٢) رابع كتاب بنت السالف مذكر ص ١٤٦

يوم من الشهر عينه (١) واذا ذاك خلا الجو لرياض ولم يعد يخشى أحداً سوى الضباط أنفسهم ولكيما يجردهم بتاتاً من المقدرة على المقاومة قرر في شهر أغسطس أن يرسل الاورطين اللتين كانتا بقيادة عرابي وصديقه الحميم عبد المال الى أطراف البلاد الاولى الى اسكندرية والثانية الى دسياط

ولما اعترض محمود سامي على تلك الفكرة طلب اليه أن يستقيل ومن ثم اعطيت نظارة الحربية الى داود باشا صهر الخديو وهو أحد كبار الرجعيين وقد كان دائماً على استعداد لارتكاب أي شيء مرضاة للعصبة الحاكمة . وكان هذا التعيين ايذاناً لعرابي وأصدقائه بأن وقت العمل قد حان . فكانت فاتحة العمل أن رفض طاعة الامر الذي اصدره داود باشا في يوم ٨ سبتمبر بترحيل الاورطين ثم أرسل في صبيحة اليوم التالي اخطاراً الى توفيق باشا في قصر الاسماعيلية اخبره فيه بأنه هو وجنوده سيككون بانتظاره في سراي عابدين وفعلاً سار باورطته قاصداً ساحة عابدين تصعبه الاورط النائرة الاخرى من فرسان ومشاة ومدفعية وعسكر أمم السراي وقبيل الساعة الرابعة بعد الظهر وصل الخديو يحف به مستشاروه رياض وسير اوكلند كلفن المراقب الانجليزى العام والقائدستون الاميريكى وبعض ضباط آخرين

(١) راجع «مستندات ومختارات» التي سبقت لاشارة اليه وراجع أيضاً «كتاب مصر الحديثة» للورد كرومر المجلد الاول ص ١٨٠

وكان وصوله بعد أن طاف بعدة مراكز عسكرية - محلاً باشارة
كلفن - ليستوثق من اخلاص جنودها . فلما تلاقى الخديو بعراي
كان المنظر رهيباً جداً كما وصفه عراي نفسه فيما بعد (١) وانا لنعلم



السير ادوارد غورست

صاحب سياسة الاتفاق الوردى

من مصادر اخرى (٢) أن مستشارى الخديو وعلى الاخص سيراو كلنفد
كلفن الحوا عليه بان يقتل عراي فى الحال رمياً بالرصاص على مرأى
من الجنود ولكن توفيق خاتنه قواه وكان كل ما فعله أن اصنى لاقوال
عراي وبعد تبادل بعض الفاظ الغضب معه دخل السراي تاركا اتمام
المفاوضة للمستركوكسون القنصل العام بالنيابة الذى جعل يتردد عدة

(١) راجع كتاب بنت مسكور آند ص ١٤٨ - ١٥٠

(٢) راجع كتاب لورد كرومر المذكور آفا ص ١٤٨ - ١٨٨

مرات على السراى يحمل حديث كل منهما للآخر . واخيراً أسفرت هذه المفاوضات الطويلة عن اذعان الخديو التام . وكانت للطلاب التي قدمها عرابى منحصرة في ثلاثة أمور - اسقاط الوزارة ومنح الامة الدستور وزيادة الجيش حتى يبلغ حدة لاقصى وهو ١٨٠٠٠ جندي وقد لبى الخديو هذه المطالب الثلاثة وتفرق الجنود وسط هتاف الشعب وتهليله قاصدين ثكناتهم

وهكذا انتهت الثورة دون اراقة قطرة دم واحدة في سبيلها (١) وقد اتفق أن المستر بلنت نفسه كان موجوداً في مصر في ذلك الوقت وأن وصفه لمظاهر الابتهاج والفرح العام في القاهرة وغيرها من الجهات (١) ليتفق في جميع تفصيلاته وما شهده جيلنا الحاضر من الافراح في تركيا بعد ٢٤ يولية من العام الماضي وفي لروسيا بعد صدور منشور القيصر

(١) بأبي عقل لورد كرومر الميرفراطي ان يرى في حوادث يوم ٩ سبتمبر شيئاً سوى مجرد «قشة عسكرية» وانما لتجدي في نهاية العهد الثاني من كتابه « مصر الحديثة » جنولاً تاريخياً للحوادث وقد دونت فيه حوادث يوم ٩ سبتمبر كالآتي «مرد الجيش المصري مرة أخرى - سقوط وزارة رياض - تعيين شريف باشا رئيساً للوزارة» وربما كان العمل الذي قام به الجنود لترك قيادة اورد بك ويازي بك في يولية سنة ١٩٠٨ «قشة عسكرية» أيضاً .

(٢) رجع كتاب ملت اندكور الفاس ١٥٢ - ١٥٣ . ولا بأس من ايراد بعض اجل وردت في وصف تلك الافراح قال: «ان الاشهر الثلاثة التي تمت تلك الحادثة المشهورة كانت من أسعد الاوقات التي شهدت مصر من الناحية السياسية . وامي لمقتطع لان المقدير احمدتي بروية . حدثت عنى رأسى هم أنف على اخارها . بالبيع والاكت ارتت في في صحتها . وفي الواقع أنى لم اشهد في الماضي ولا شهد في المستعمل شيئاً يشبه ما حدث بحال ما . من الاحزاب السياسية على فكرة ايها وسكان القاهرة قد اتحدت كلمتهم مؤمداً بتحقيق تلك الامنية الوحيدة العظيمة لا فرق على ما يظهر بين الخديو وبين سائر الرعية . . وسرت في مصر رنة الفرح بشكل لم يسمع بمثله في رادى الذين منذ مئات السنين . وليس من مبالغة أن تذكر أن الناس حتى العرماء منهم كانوا يستوقفون بعضهم ببعض فينتشرون في الشوارع فرحين بهد الحرية الخديو المدهش لدى طبع عظيم على حين فجأة صرع المعجز أثر ايلة بحجة طويلة »

يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠٥ . فان حملة صادقة من الجيش كانت كافية لتحرير أمة بأسرها من قيود الاستعباد وفتحت أمامها طريق الإصلاح الدستوري الحقيقي . وقد عهد عرابي الى شريف باشا المعروف بنزعته الدستورية منذ أيام اسماعيل بتشكيل وزارة وطنية وجعل يوم ٢٦ ديسمبر موعد اجتماع مجلس شوري النواب .

ولكن كيف كان وقع نأثورة في أوروبا ؟ لقد وصف السير ويليام جريجوري . وكان اذ ذاك من الافراد القليلين الذين ايدوا الحركة الوطنية . ذلك الوقع في خطاب ارسله الى التيمس (١) جاء فيه « ان ميلاد الحكومات الجديدة يعلن عادة بدق الطبول وضرب الدفوف ولكن هذه الحكومة الوطنية لم تفز من دول اوربا الحرة بدعوة طيبة واحدة مع أن سكان مصر قد رفعوا اكفهم ضارعين الى الله أن يمد في عمرها ويكمل أعمالها بالنجاح . فلقد قدمت تلك الحكومة الى العالم بين اعراض الساسة وقبح رجال الحكومة ولعن الاسواق المالية » . وكانت الصحافة الانجليزية قد بدأت فعلا بعد فتنة أول فبراير تدخل الذعر في أنفس الجمهور لظهور قوة جديدة في ميدان السياسة . فقد تبين أن الجيش باخضاعه الحكومة المصرية لارادته قد ادخل على الحالة عاملا جديداً قضي على التدابير السابقة قضاء مبرماً وجعل تحديد المركز من جديد امراً ضرورياً لا مندوحة عنه في الغالب . وشرعت التيمس تشير بنعموض

(١) التيمس يوم ١٦ مارس سنة ١٨٨٢

الى « ما لانجلترا من المصالح السياسية العظيمة في مصر » تلك المصالح التي لا يمكن التخلي عنها بحال من الاحوال وفي شهر مايو سافر السيد إدوارد ماليت الى الاسكندرية في مهمة غامضة لاستطلاع رأى الباب العالي على ما يظهر وتبين مقدار استعداداته لاتخاذ ما يلزم من الاجراءات لصد هراي واخذفتنة الجيش (١) ولا بد أن تكون قد دارت وقتذاك مفاوضات سياسية كثيرة لا تزال في طي الكتمان فان مراسل التيمس الاسكندري المطلع على الاحوال اعترف فعلا في شهر أغسطس أي قبل الرحلة بأنه « لا يوجد مصري خبير يتحمله أدنى شك في أن بريطانيا وفرنسا تتلا كان الآن من أجل امتلاك مصر النهائي وان هذا التلاكم يجري الآن بالقنفيز » (٢)

على ان ثورة ٩ سبتمبر كانت هي التي اثارت ثائر سياسة اوربا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة . وكأنما كان صيحة في واد ذلك المنشور الذي وزعه عرابي في ذلك اليوم المصيب على ممثلي الدول العظمى يشرح لهم فيه العوامل التي دفعت الجيش الى فعل ما فعل ويؤكد لهم ان النظام الجديد « سيستمر على حماية مصالح جميع رعايا الدول الموالية » (٣) ولقد شر القوم بحق ان القائمين بالحركة الوطنية مهما حسنت نياتهم لن يستطيعوا عدم مساس مال الاجانب من المصالح المتعددة التي تمثلها

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٢٤

(٢) التيمس يوم ١٧ أغسطس سنة ١٨٨١

(٣) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٤ - ٥

المراقبة الاوربية وكثرة الموظفين الاجانب والرخص العدة التى يستمتع بها الاجانب بعشهم بالامتيازات الممنوحة لهم . وكانت اوردوا على يقين من أن مصالحها المزعومة فى مصر قائمة على مجرد النهب والسلب وانها ستضحي عاجلا أو آجلا فى سبيل ما هو أهم منها الا وهو مصالح الامة المصرية متى أصبحت مصر مستقلة عزيزة الجانب . وبهذا اعترف مراسل التيس الاسكندري اذ قال « ان من العيث اخفاء هذه الحقيقة فان القائمين بالحركة لا غرض لهم سوى هدم التدخل الاجنبى فى الادارة المصرية واذا جاز القول بان تلك اليه كانت منذ اسبوعين قاصرة على نفيف من الضباط فانها ليست كذلك اليوم . ان سكان لاسكندرية والقاهرة المدنيين على الاقل - وهم المعروفون عادة بعدم الاهتمام بما يحدث من الامور - يحذون عمل الجنود كل التحيز وهم الآن أشد جرأة من غيرهم على الجهر باغراضهم » . (١) وهذه أقوال مبالغ فيها طبعا لان « هدم التدخل الاجنبى » ما كان يعقل ان يكون الغرض الرئيسى من الحركة الوطنية بل كان غرضها المباشر الاستقلال بحكومة البلاد .

واذ كان التدخل الاجنبى حائلا دون تحقيق تلك الغاية فقد كان يعتبر بلا ريب عقبة ينبغى زالتها بمنتهى السرعة . ففى الحال شرعت الصحف الوطنية التى تماظم شأنها كثيرا - كما هو المعتاد فى اوائل أيام الحرية - توجه انتقاداتها الى ما كانت من الاعمال الادارية فى عهد

(١) التيس رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨١

المراقبة (١) بل ان البرلمان نفسه قام بعد ذلك بطلب الى المصالح المختلفة ان توافيه بالتقارير المسببة لافضح بها المساوىء التى ارتكبها من كانوا مسيطرين على تلك المصالح ولهم تدى بها فى ادخال مابواه لازما من الاصلاحات : والواقع أن الحركة كلها وماتبع عنها من الثورة كانت تكون عديمة المعنى اذا هى لم تؤد الى تحرير البلاد من النير المزدوج نير الاستبداد الوطنى والمراقبة الاجنبية وان البرلمان ما كان ليكون ذا فائدة مطلقا ان لم يكن بمثابة مدفع يدك حصون هاتين القوتين الرجعتين فلا جرم اذن ان احدثت انباء الثورة شيئا من الذعر فى اوربا عامة وانجلترا وفرنسا خاصة . فمنذ خلع اسماعيل لم يدر فى خلد رجال السياسة أو حملة القراطيس فى مصر قد تسبب لهم متاعب جديدة فى المستقبل . ثم ها هى تسابيرم الجميلة تنهار دفعة واحدة . ولكن ماذا عسهم يصنعون ؟ قالشرذمة الصعبة المراس من الجمهور وبينها من كان متفعا مين يندد

(١) راجع ما ورد فى ص ١٦٤ من كتاب مستر بمت الانف لذكر اذ قال : « الا ان وقد أصبحت الصحافة حرة فانها بدأت تندب بمحدث من المساوىء الشنيعة فى العهد الماضى مثل اخور فى تقرير انضرات ومحاداة الاوربيين على حساب الاهالى فى عهد المراقبة المالية لاجنبية وكثرة عدد انوظائف السككى عبر الصرورية وشدها بالاجبيز والفرسيين وسيطرة هؤلاء على ادارة السكة الحديدية ومصحة الدوميين فلتين أصبحتا فى ايدي وكلاء آل روتشيلد وتلك المضيفة وهى اهانة در الاوبر لاورية بالقاهرة يبلغ و ٩٠٠٠ جنيه فى العام فى حين ان اسلاد كانت فى حالة فقر مدقع . ولقد حملت الصحف حجة شواء . . على المؤاخر ويوت الحز ودور اسمع المنحطة اتى أحدث تنشر فى بناء اساسية فى ظل الامتيازات واعضبت كل مسلم عيور على دينه . وقد أشار الررد كرامر فى المجلد الثانى من كسنيته الانف لذكر من ١١٢ الى تلك الحملة الصحفية فقال : « فى وقت نفسه كانت لصحف لوطنية تستثير حفيظة الاهالى اذ حملت تحمل على الاوربيين وطريقهم فى المحاكم بشكل يحرك التعصب الدينى الاسلامى » .

بجناح اسماعيل تنديداً شديداً وينحى باللائمة على إنجلترا لتدخلها في شؤون مصر - غيرت رأيها الآن وأصبحت نحض على احتلال مصر في الحال (١).

وفي خلال أعامين من هذا التدخل الذي لا مسوغ له وإنشاء المراقبة السياسية اعتادت آذان الجمهور على سماع ان مصر لم تعد بعد دولة مستقلة فترتب على هذا ان الفريق الآنف الذكر لم يلق معارضة تذكر عند ما اشار باحتلال وادي النيل بل اكتفى المعارضون بزعمهم ان الاحتلال الانجليزي سيلاقى معارضة حتماً لا من فرنسا فحسب بل من اوربا على الأرجح ومن ثم يصير الاحتلال محفوفاً بالخطر . كذلك رؤى من ناحية أخرى ان فكرة الاحتلال المشترك بواسطة إنجلترا وفرنسا لا تقل في خطورتها عن الفكرة السابقة اذ كان معنى ذلك احتلال إنجلترا وفرنسا لمصر احتلالاً دائماً وهو ما يقضي قضاء مبرماً على مطامع بريطانيا القديمة الاستعمارية فلم يبق والحالة هكذا الا ان تختار إنجلترا اخف الضررين فتعود الى حيلها العتيقة وتدعو تركيا للتدخل مع تبرص الفرصة المناسبة للقيام بعمل حاسم (٢).

ومع ذلك قد حبط سعيها لتنفيذ تلك الفكرة جيوطاً مخزياً ذلك أن اللورد غرانفيل بمجرد أن سمع بالثورة اراد ان يسبق فرنسا الى

(١) راجع خطاب سير جوليان جولد سميد للتيمس تاريخ ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١
(٢) كانت التيمس بصحة خامة من هذا الرأي مما اياها كانت الى عهد قريب تعتبره ضرباً من الخيالات

العمل فكاف القائم بأعمال السفارة البريطانية في باريس بمقابلة المسيو بار تليسي
سنت هيلير وزير خارجية فرنسا اذ ذاك ليباحثه في الحالة الجديدة
« بحرية » وليبين له « ما تعلقه حكومة جلالة الملكة من الاهمية الكبرى
على خطة التهدة والمسألة من جانب حكومتى إنجلترا وفرنسا في الازمة
المصرية الحاضرة » (١) بيدان سنت هيلير لم يكن اقل مهارة من لورد
غرانفيل . فقد صرح للمسترد ادمز بأن « سياسته نحو مصر اشهر من نار
على علم لم يطرأ عليها اي تغيير وتتلخص في وجوب استعمال العمراحة
المطلقة بين الحكومتين في المستقبل كما كانت حالهما في الماضي مع استمرار
اشتراكهما في العمل مهما كانت الظروف » . وهو على استعداد —
كما اعترف المسترد ادمز في تقريره عن هذه الحادثة « للاتفاق مع فخامتكم
في الوقت المناسب على اتخاذ ما يستقر عليه رأى الحكومتين من
الاجراءات وانه اشار فعلا الى بسط رقابة عسكرية انجليزية فرنسية
على مصر . وقد عارض سعادته معارضة شديدة في رسال جنود تركية
الى مصر في الظروف الحاضرة لان ذلك يؤدي الى تعزيز نفوذ السلطان
في مصر » ولشد ما كان وقع هذه الصدمة العنيفة التي تركت اللورد
غرانفيل حائرا مرتبكا فعمد الى مناورة سياسية بان زعم انه نمي اليه ان
الخدوي قد طلب الى الباب العالي ان يتدخل في النزاع فيرسل جنودا
تركية . ومع ان الحكومة البريطانية تمنع في الوقت الحاضر في استعمال

(١) يجد القارىء هذه المفاوضات بنهاها في مصر رقم ٣ (١٨٨٢)

وسائل القمع والعنف الا انها مع لك « لا ترى بأسا من ان يرسل السلطان بموافقة إنجلترا وفرنسا قائدا تركيا الى مصر » . ولكن سنت هيلير لم يكن ليوافق علي هذه الفكرة أيضا بل أثر « بسط رقابة عسكرية مشتركة يضطلع باعبائها قائد فرنسي وآخر انجليزى فيعيدان النظام الى الجيش المصرى » . ثم اضاف الى ذلك قوله « ان ارسال قائد تركى قد يؤدى الى اجراءات اخرى تكون خاتمها احتلال تركيا لمصر بصفة دائمة » . فلم يسمع اللورد غرانفيل الا النباء الامر الذى سبق ان ارسله الى لورد دوفرين السفير البريطانى فى الاستانة وطلب اليه « ان ينعى السلطان بالعدول عن ارسال قائد تركى الى مصر » وعلى العموم « ان ينصح للباب العالى بأن لا يتسرع فى امر من الامور » .

وقد حدث كل ذلك فى خلال الحجة الايام التى اعقبت الثورة وكانت النتيجة ان إنجلترا اقتنعت بعجزها عن عمل اى شىء حاسم ضد الثورة الا اذا رضيت عن فكرة الاحتلال الفرنسى الانجليزى لمصر وبذا تقضى الى الابد على كل فرصة قد تسنح لها فى المستقبل للأفراد باحتلال مصر . وقد ظل استياء الصحف من هذه الحالة ماثلا بطريقة غريبة الى وقت طويل فقد كتب مراسل التيمس الاسكندري يقول (١) « لقد تمكنا فى خلال عامين اثنين من اصلاح الفساد الذى ترتب على اسراف عشرة اعوام ثم اننا حسنا حالة الفلاح المالية وخلصناه من الظلم

(١) راجع رسالته بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

والاستبداد فكانت نتيجة كل ذلك انه وجد نفسه اليوم اشقى منه في عهد اسماعيل باشا . فاذا ما استمعت له شكا اليك من ان الموظف الانجليزى يتناول مرتبا يزيد اضعافا مضاعفة عن مرتب الموظف المصرى وان غاية الانجليز الحقيقية هي تنظيم الادارة المالية التى يهملونهم او يهمل انجلترا امرها وانه ينبغى عليهم ان يعملوا بلا أجر أو ان يتقاضوا هذا الاجر من انجلترا ... فان كنا لا نريد الا فعل الخير لذاته فنجدير بنا ان نتنحى عما نحاوله ولا سيما ان الشعب يبتعضنا ولا يثق فينا مطلقا هذا فضلا عن اننا نقسب في افكار القلاقل عن غير عهد « وان هذا العويل ليدكرنا بقصة الشعب المذكورة في خرافة ايسوب ولكن عنقود العنب في هذه الحالة لم يكن بطبيعته بعيدا عن متناول القوم بل ان السياسة الفرنسية هي التى اقصته عنهم . وقد كتبت التيمس تعليقا على اقوال مراسلها فقالت (١) « وسواء اكان ذلك هو الشعور العمومى أم لم يكن فقد كان ينبغى ان يحسب حسابه . وان وجوده الآن ليجعل دفاع احدى الدولتين (انجلترا وفرنسا) عن الاستقلال المصرى مهمة شاقة . فاذا ما اظهرت انجلترا ارياحها لتلك السياسة التى قد تكون من جهة اهل الاعلى للسياسة التى ينبغى اتباعها فانها تكون قد اقرت نفس السياسة التى كانت تميل اليها فرنسا والتى كان آخر من عمل بها المسيودى دنج ممثل فرنسا الذى لا يزال العهد به قريبا » .

(١) ايمس بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١

ولعمري ان مثل هذه الاقوال من صحيفة استعمارية انجليزية هو عنوان التشاؤم الصريح ولكن الانسان لا يسمه الا ان يسلم بوجود مسوغ لهذا الشعور فحسبك ثورة تنطوى على الجرأة الشديدة لاتهدد مصالح انجلترا المالية بل تهدد مصالحها السياسية أيضاً ومع ذلك فلبس ثمت من وسيلة لدفع الاذى وذلك نظراً لوقف فرنسا . وقد كتبت التيمس (١) تقول « وبما نحتّم علينا الظروف قريباً أن نسير على البداً الذى أساسه ان انجلترا ما دامت مهيمنة على الهند فانها لاتستطيع أن ترى مصالحها السياسية في مصر في المقام الثانى » . وهي كلمات تدل على الجرأة ولكنها مع الاسف ذهبت صيحة في واد لان انجلترا لا يمكنها أن تشبك في حرب طاحنة مع العالم كله من أجل مصر فلم يبق أمامها غير أن تذعن للمقادير وتترقب الفرص .

ومع ذلك فقد كانت ثمت بارقة أمل ضئيلة أشار السير اوكلند كلفن وقتئذ اليها في مذكرة خاصة . ذلك أنه كتب بعد الثورة بعشرة أيام يقول (٢) « أما فيما يختص بالحالة العامة فهي في نظري أشبه بمجرد هدنة . فالاتفاقية التى توصلنا الى عقدها تفسح لنا الوقت قليلاً لنستطلع فيه كنه القوى التى تعمل حولنا وما ينبئ علينا عمله للاستفادة منها أو للقضاء عليها ... فالجيش ثمل بما ناله من ظفر والضباط

(١) التيمس في ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١

(٢) راجع كتاب لورد كرومر الالف الذكر من ٢٠٦ وهـ بعدها . ولا توجد هذه الوثيقة بين الأوراق البرلمانية المنشورة ويظهر انه رأى من الحكمة اخفائها .

دخل في روعهم أن مهمتهم هي تخليص مصر وانايتها الحرية . أما الاعيان الذين يوجد منهم الآن في القاهرة عدد عظيم فانهم وان كانوا قد استباحوا لانفسهم حق المطالبة بتوسيع الحرية للمدينة وأنكروا على الضباط الحق في تقديم المرائض أو التدخل في المسألة - الا أنهم كانوا لا يقولون عنهم رغبة في الحصول على بعض الحقوق . ونسير الأمور في طريق التسوية بشكل منظم يدعوا الى الاعجاب ولكن يترتب الأمل في النجاح النهائي على (١) تفرق الجنود الى المراكز المخصصة لهم (٢) وعلى ما يظهره الاعيان في مطالبهم من روح الاعتدال (٣) وعلى مهارة الوزراء وحزمهم في سلوكهم مع الجيش والاعيان ... والى هذه الغاية أريد أن انصرف فأقدم لشريف باشا النصيحة متى حان وقت المناقشة . وصفوة القول هي أننا نرجو بالنصيحة التعجيل في تنفيذ الاجراءات الخاصة بالجيش ومناقشة عرائض الاعيان مناقشة معقولة عسي أن نتوصل الى تحويل هذه الهدنة الى سلام دائم .

ومن هذا يرى الانسان ان كل ما كان السير او كلند كلفن يؤمله هو أن تكون العناصر المدنية في الحركة الوطنية أكثر اعتدالا وأسلس قياداً من الجيش حتى اذا تحقق هذا الامل وأمكن التخلص من الجيش وقواده امنت عواقب الثورة . وفي الواقع لم يكن ثمت

شيء يستحيل تنفيذه في هذه الخطة فإن الحزبين اللذين قاما بالحركة الوطنية كانا في الحقيقة يمثلان طبقتين متضادتين مختلفتين عن بعضهما اختلافا شديداً كبيراً. فالأعيان كانوا يمثلون طبقة الاغنياء أصحاب الأراضي الواسعة ومعظمهم من الأتراك أو الجراكسة. أما الجيش فقد كان رجاله من الفلاحين. علي ان شريف باشا نفسه كان رجلاً تركياً من كبار الملاك في مصر وربما كان آخر ما يروق له هو أن يدافع عن حقوق الفلاحين. وفي التاريخ أمثلة عديدة على ثورات يرجع جذورها الى نفس الطبقات التي رفعت على اكتاف الثورة الى منصة الحكم. ويوجد ما يحمل على اعتقاد ان يتكرر هذا في مصر. بل ظهرت بوادره فأن شريف باشا أكد فعلاً للسير ادوارد ماليت في يوم ٢١ سبتمبر أى بعد يومين من ارسال المذكرة السافقة الذكر الى لندن بأنه « ينوى فيما بعد أن يدعو مجلس شورى النواب للاجتماع وأنه يأمل أن هذا المجلس يصبح تدريجياً الممثل الشرعى لحاجات البلاد لداخلية وبهذا يجرى الجيش من الصفة التي انتحلها لنفسه في الحركة الاخيرة (١) ». ولعمري ما أبلغ كلمة « انتحلها » هذه ان صبح أن شريف باشا نطق بها فعلاً إذ تدل على مبلغ استعداد الناس لتناسي الاسباب التي كانت سبباً الى تبوؤهم منصة الحكم. وفضلاً عن ذلك فأنها دلت على فراسة السير

(١) ك. ب. لورد كرومر الاصل المذكور ص ٢٠٦. وقد نحتت حكومة ذلك الوقت هذا المستند أيضاً.

أو كئند كلفن في امكان التفريق بين الايمان والجيش الذي كان الدعامة الحقيقية الوحيدة للثورة^(١)

وهكذا لم يسع انجلترا بعد ان رأت استحالة استكمال الشدة في هذه الظروف الا أن تستقر في مكانها مؤقتاً وتترقب ما تأتي به الحوادث مؤملة أن تكون النتيجة خيراً مما كان يتوقعه الانسان من استقراء الحالة السائدة وقتذاك . ولقد كان هذا الامل ضعيفاً بلا ريب كما أن قناعته في نفسها كان ماساً بكرامتها ولكن ماحيئها اذا كان ذلك جهد استطاعتها . ولعمري إنه لموقف لا تجدي معه القوة شيئاً .



(١) ذكر الاورد كرومر في كتابه الا ف الذكر هي ١٨٨٨ انه كان في استطاعة الديبسي الذي لا سمحده من ميل الحزيب الى العرق . فانه كان أهم ما في الامر أن لا يتحدا

الفصل العاشر

وقفه إنجلترا بين السلم والحرب

في خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة من سنة ١٨٨١ بدأت الامور في مصر تسير سيراً هادئاً كان في ظاهره مطابقاً لرغبات السير أوكلند كولفن فلم يبد من عرابي ما يدل على الجنوح للديكتاتورية بل أظهر من أول الامر استعداداً للنزول على حكم العزل واتباع رغبات الفريق المدني من القائمين بالحركة الوطنية. فما كادت الثورة تمخض نارها حتى وجه بنفسه دعوة للاعيان يستحضرهم فيها للقاهرة للاتفاق معهم على ما يجب اتخاذه من التدابير الاخرى. ولما تولى شريف باشا رئاسة الوزارة أظهر عرابي رغبته في متادرة القاهرة بصحبة فرقته تنفيذاً لاوامر الوزارة السالفة. وقد غدرها بالفعل في يوم ٦ أكتوبر حيث احتشدت الجماهير الخفيرة لوداعه بالمحطة. وقد خطب الناس فتغنى بالثورة السلمية التي قاموا بها وامتدح « ماعمله الجيش الذي يتجه نحو انفاية الوحيدة التي تصبو اليها البلاد الا وهي خير الامة (١) ». ولقد حضر الى القاهرة فيما بعد يصحبه من ضباط الاورط الاخرى ضابطان برتبة أميرالاي لمقابلة السير أوكلند كولفن لمقابلة خاصة فكان

(١) ولعمري ان كتاب لورد كرومر اسبق الذكر ص ٢٤٨ وكتاب بلات المذكور ص ١٧٠

لكلامه - باعتراف السير ادوارد ماليت نفسه - « وقع حسن في النفوس » وقد أنكر عرابي - كما قرر السير ادوارد ماليت - « وجود أي عداء نحو الأجانب قائلاً إن كل ماعرفه المصريون عن الحرية ومعظم ما نالوه منها إنما يرجع الفضل فيه للأجانب (١) . ولم يخف السير اوكلند كولفن نفسه دهشته لمنطوية على السرور له هذه المقابلة فقد كتب يقول « إن ما تركه عرابي في نفسي من الأثر باعتداله في الكلام ورزائته ولهجته السلمية - جمانى أعتقد بأنه رجل مخلص ماضى العزيمة ولكنه ليس بالرجل اعملى (٢) » . وهي حقيقة لا ريب فيها وفي الواقع فإن أنصار الاحتلال فيها بعد كانوا هم وخدم الذين تخيلوا أن ذلك الفلاح الساذج والوطني الغيور ليس الا مشاغبا يرمي الى أن يكون كقبصر . على أن عرابي كان في الحقيقة - باعتراف كل من عرفه شخصياً - فيلسوفاً خيالياً أكثر منه جندياً أو ثورياً سواء بنزعه أو عن عقيدة (٣) . نعم كان عرابي قبل كل شيء رجلاً خيالياً كما لاحظ ذلك السير اوكلند كولفن - ولكنه لم يكن خيالياً بالمعنى الذي يقصده الموظف الانجليزى الهندي الماكر بل بالمعنى الاسى

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٧٢

(٢) راجع كتاب « رد كاور » ص ٢١٠ . أشار من سلا تيمس الاسكندري في ٢٤ نوفمبر ١٨٨١ الى « طب اتي قديما عرابي وقتئذ فقد » ان مطامعهم ليست تتركهم من الاحوال . حتى انهم يريدون ان يكون العدل والنظام على لظلم والاشداده . وقد وصف عرابي بأنه « من احرية الحربة المصيح »

(٣) راجع وصفه بـ « بل » وكان رده مرة جيدة . في كتاب تاريخ اسرى ص ١٣٩ و ص ١٤٠ .

الذى يراد به أن يكون زعيم كل ثورة عمليا . ولقد أظهرت الحوادث
فيما بعد أن لرجل لم يكن بحال ما أهلا للعبء الذى ألقاه التاريخ على
عاتقه فى أحوال غريبة . وقد جاء ذلك مؤيذاً لرأى عارفيه فيه وهو أنه



لورد غراى

وزير خارجية إنجلترا

كان خيالاً عظيم الثقة بالاس لا مأرب له عدا خدمة بلاده ولكنه لم
يكن مثال العمل ومضاء العزيمة .

علي أنه برهن فى ظرفين آخرين علي أنه ليس بذلك المشاغف

الخطر الذي ملاً نفس السير اوكلند كولفن رعباً في الماضي . فعند ما صدر الامر العالى الخديو « بدعوة مجلس النواب الى الانعقاد اشتد الخلاف بين شريف باشا وعرابي فقد أراد الاول أن يكون انعقاد المجلس على القاعدة الضيقة التي حددها قانون سنة ١٨٦٦ بينما أصر الثاني على تنفيذ قانون الانتخاب الذي وضعه شريف باشا نفسه في الاشهر الاخيرة من حكم اسماعيل باشا ولكنه لم يعتمد بسبب خلع الخديو . وهذا القانون أكثر ديمقراطية من الاول . ولا جدال أن في الحق كان بجانب عرابي . فقد كان عدلاً ان يستأنف النظام الجديد الذي قرره ثورة ٩ سبتمبر السير بالانظمة السياسية من النقطة التي وقفت عندها بسبب تدخل أوروبا العنيف . وقد ناضل عرابي عن رأيه أشد نضال وأيده فيه عدد كبير من الاعيان . ومع ذلك فان شريف لما أبى التحول عن رأيه - عملاً بوصية السير اوكلند كولفن - وهدد فعلاً بالاستقالة لم يمثل عرابي دور الديكتاتور بان القلجاً الى حكم القوة بل رضى في النهاية ووافق على احياء قانون ١٨٦٦ (١)

أما الطرف الثاني فكان وقت تقرير اعتمادات الجيش في سنة ١٨٨٢ . ان الخديو كان قد وعد في ٩ سبتمبر بزيادة عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ وقد رأى محمود سامي - ناظر الحربية ان تلك زيادة تتكلف ٦٠٠.٠٠٠ جنيه فعارض السير اوكلند كولفن محتجاً بأن حالة الخزانة لا تسمح بأكثر

(١) مصر رم ٥ (٨٨٢) ص ٢٤

من ٥٢٢ ٠٠٠ جنيه وهو مبلغ كاف لا يبلغ عدد الجيش الى ١٥٠٠٠
وتلا ذلك نزاع طويل ينطوي على خطر بين ادارة المراقبة والجيش.
لو أن عرابي كان حقيقة يريد أن يلعب دور الديكتاتور لانتهمز تلك
فقرصة وأصر على رأيه لاسيما ان الجيش كان سنده الوحيد فصلا عن
النه كان عماد الثورة . الا أنه عدل عن رأيه بعد مفاوضات طويلة
أتملة على أمل ان يسدد ذلك العجز بالافتصاد في جهات أخرى (١)

ثم ان العناصر المدنية في الحركة لوطنية أظهرت بشكل لا يمارى
فيه استعدادها لاتباع طريق الاعتدال . وقد توفر شريف باشا في
خلال فصل الخريف على وضع القانون النظامى لذي تحدده به سلطة
البرلمان واعتزم عرضه على مجلس النواب عند انعقاده في أواخر
ديسمبر . وبعد استشارات عديدة بينه وبين المراقبة قرر أن لا يتناول
اختصاصات البرلمان البحث في الاتاوة المتروضة للباب العالي ولا في
الدين العام وجميع ديون الخزانة مما توجب على قانون التصفية أو العقود
الدولية الاخرى . فلم يسمح لممثلى لامة بتناشئة هذه المسائل بل تقرر
تركها بتاتا للمراقبين وللوزارة . وتدرج لبرلمان ببداة رأيه في
الابواب الاخرى من الميزانية بمرز أخذ الاقتراع . أما فيما يخص
بسن تشريع جديد أو فرض ضرائب جديدة فقد خول البرلمان حق

(١) راجع نفس كتاب ص ١١٧ . كما صغر من في اوصاف
السراوكلس كواين وعرابي .

اعطاء صوت قاطع فيها بمعنى أن القوانين أو الضرائب الجديدة لا تصبح نافذة ما لم يصادق عليها المجلس . ولكن حتى في هاتين المسألتين لم تكن للبرلمان سلطة البدء في العمل من تلقاء نفسه بل كانت هذه من اختصاص النظار وحدهم وهم مضاعفون ذلك لم يكونوا مسؤولين مسئولية تامة أمام البرلمان (١) .

ذلك كان مشروع دستور شريف باشا ومنه نرى أنه كان غاية في الاعتدال . بل إن اعتداله كان بمثابة تنازل الأمة عن حكم نفسها بنفسها وهو أهم ما أحرزته الثورة التي لم تخمد بعد . إذ كيف تستطيع أن تحكم أمة من الأمم من نفسها حرمت من كل سيطرة على مالية البلاد ؟ بل إن مجلس الدوما الروسي نفسه وهو أقرب مجالس العالم النيابية الى الوهم يسيطر فعلا على قسم كبير من الميزانية فلا ينفذ الا بعد موافقة المجلس عليه اما في الحالة التي نحن بصدددها فقد اريد اخراج نصف الميزانية جملة من اختصاص البرلمان مع جعل رأيه استشاريا فقط في النصف الثاني . فلا عجب اذا تدمر من هذا الترتيب الفريق الاكبر من المصلحين وطلبوا أن تكون للبرلمان السيطرة التامة على قسم الميزانية الذي لم يخصص لسداد الدين العام أو لاستيفاء التهربات الدولية الاخرى على الاقل . . . ومع ذلك فتعلم يد من ذلك الفريق ما يدل على أنه مثبت رأيهم تشبهاً صحيحاً . وقد قال بهذه

(١) انظر رسالة من الاسكندرية بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢

المناسبة الشيخ محمد عبده أحد كبار الزعماء الوطنيين «لقد لبثنا مئات السنين في انتظار حريتنا. ففي وسعنا انتظار بضعة أشهر أخرى» (١) أى ان المسألة كانت في الحقيقة مسألة مصابرة يصحبها شيء من المساومة من الجانبين لذلك كان يؤمل الوصول في النهاية الى تسوية ودية .

ولقد كان كل شيء يدل على اتجاه الأمور في سبيل حل الازمة حلاً مرضياً كما خطر للسير اوكلند كولفن . وفي ٤ أكتوبر عاد مسيو دي سانت هيلير الى محادثة اللورد ليونز السفير البريطاني في باريس في استصواب ارسال قائدين لمصر « ليكون لهما في الجيش نفس المركز الذي لمراقب الانجليزى وزميله الفرنسى حيال المالية » (٢) ولكن اللورد غرانفيل كان الآن أقل ميلاً منه في أى زمن سابق لسماع مثل هذه الاقتراحات فلم يجر جواباً بل أكد لموزورس باشا السفير التركى في لندن في حديثه معه في اليوم نفسه « بأننا بقطع النظر عما هو دائر من الاشاعات لا نرغب بالمرّة في القيام بأجراءات ما ترمى الى الاحتلال الانجليزى أو ضم مصر إلينا - ومن باب أولى لا نرغب في أن نحتلها دولة أخرى أو نضمها إليها » (٣) على أنه حدث وقتئذ حادث كان كافياً لبيان هذه الامانى الكبيرة التى كانت الحكومة البريطانية تمنى نفسها بها لحل الازمة حلاً « مرضياً »

(١) راجع كتاب بابت الالعاب الذكر ص ١٨٠
(٢) « مصر » رقم ٣ (١٨٨٢) ص ٣٤
(٣) المصدر نفسه ص ٣٣٠

فان السلطان - مع أنه طلب اليه ألا يتدخل في الازمة - زين له أن أن يرسل الى مصر مندوبين للمحافظة على مالباب العالي من حقوق السيادة . فما كاد المندوبان تظاً أقدامها أرض الاسكندرية حتي خطا لورد غرانفيل نفسه - وكان يخلق به أن يعتبر الحادث محققاً لأمنيته - الخطوة الاولى بأن اقترح على فرنسا الاحتجاج على عمل السلطان وذلك بأن يقدم السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسي « مذكرة مشتركة الى الخديو وشريف باشا مغزاها أن لدهما تعليمات تنص على بان يقدموا لحكومة سمو الخديو ما يريد من المساعدة للاحتفاظ باستقلال مصر الداخلي كما حددته القرارات الشاهانية »

بل ذهب لورد غرانفيل الى أبعد من هذا . ففي ٢٥ سبتمبر أى بعد عودته من الاستانة اقترح السير ادوارد ماليت على حكومته بمناسبة ما كانت عليه الاحوال عقب الثورة مباشرة أن ترسل بارجة حربية لتربط في مياه الاسكندرية خلال فصل الشتاء « لتخفيف وطأة ما يشعر به الاوريون في القاهرة والاسكندرية من الفزع لعدم وجود مكان مأمون يلتجئون اليه وقت حدوث قلاقل » . ولم يكن هذا طبعاً سوى مجرد تلخيص ولكن بطريقة سياسية الى استصواب إيجاد وسائل الدفاع الكافية على مقربة من محل الحوادث للتدخل في الامر اذا جددت الثورة مرة أخرى . وبانت هذا التلخيص اللورد غرانفيل ففي نفس الوقت الذي قدم فيه اقتراحه السابق الى سانت هيلير « لصيانة

استقلال مصر الداخلى من الانتلاص الذى يحاوله السلطان اقترح
أيضاً أن نرسل كل من الدولتين بارجة حرية لتخفيف « وطأة الفرع »
وقد ابتهج المسيو دي سانت هيلير أبما ابتهاج بسنوح تلك الفرصة
لتحقيق فكرة العمل المشترك ومن ثم صدرت الاوامر للبارجتين
بالسفر الى الاسكندرية . وسرعان ما ظهر تأثير ذلك التصرف . فان
الجمهور فى القاهرة وفى الاستانة فرح أيما فرح وجعل الناس بعد ما
رأوه من البرقيات المقلقة الواردة من العاصمتين يتساءلون عن
معنى تلك المظاهرة البحرية الفجائية . وقد أ برق السير ادوارد
ماليت متأسياً نصيبه من المسئولية الى اللورد غرانفيل يسأله
كيف يفسر للخبير ورجال الحركة الوطنية هذا العمل
المدائى الذى لا مسوغ له . وهنا وجد اللورد غرانفيل نفسه
فى ورطة فقد كان حسب لتأثير المظاهرة فى الاستانة حساباً
أكبر من تأثيرها فى القاهرة . لان سياسته الاخيرة كانت
تقضى بقدر الاستطاعة بعدم إثارة وساوس المصريين . وماليت
أن اقترح اللورد دوفرين اقتراحاً أخرجه من ورطته ويتلخص
فى ابلاغ السلطان أن سحب البارجتين يتوقف على إعادة
مندوبيه الى الاستانة . فقبل الاقتراح وفى عشية وصول البارجتين
أضطر المندوبان الى أن يستأنفا سفر عائلتيهما الى سيدهما

قبل أن يفعل شيئاً يستحق الذكر . ثم ما لبث أن ماتت البارجتان (١) إلى محطتيهما البحريتين ولم يكن قد مضى على وصولهما إلى مياه الاسكندرية أربع وعشرون ساعة .

وان هذا الحادث ليفضح السياسة التي كان يقوم بها وزير خارجية بريطانيا وقتذاك في أقبح مظاهرها وأنه ليدلك في الوقت نفسه على أن السياسة التي كان ينفذها القوم وقتئذ هي أن يتركوا حبل الحوادث في مصر على الغارب دون أن يتدخل أحد فيها أملاً في أن يتمكن رجال من أمثال السير ادوارد ماليت والسير أوكلند من تحويل الثورة في اتجاه غير مؤذ وقد حان الوقت الذي بلغ فيه الرضا عن الحالة مبلغاً كبيراً إلى حد أن صار يتغنى به القوم صراحة وأن يؤكّدوا لمن عسى أن يهمهم ذلك التوكيد - أنهم لو واصلوا على السير كما بدأوا فلا يلبث أن يتحول ذلك الرضا إلى فعل الخير حتماً . وفي ٤ نوفمبر سطر اللورد غرانفيل إلى السير ادوارد ماليت تلك الرسالة التي أصبحت منذ ذلك الحين أشهر من نار على علم . فقد أشار اللورد فيها إلى ثورة ٩ سبتمبر واستبدال وزارة رياض بوزارة وطنية فقال (٢) « الملك تقول أنه كان تمت اعتقاد عام بأن رياض كان يمدد حتى تأييد الإنجليز الخصاص وأن الخديو لم يستبقه في الوزارة إلا نادياً من أعضاء حكومة جلالة

(١) مسرور رقم ٣ (١١١٢) ج ٥ - ٤

(٢) الصدر ١٠ رقم ١ (١٩١٢)

المللكة . ولكن ينبغي أن يفهم المصريون حق الفهم ان انجلترا لا تبقى قيام
وزارة مشايعة لها لان حكومة جلالة الملكة تعتقد ان وزارة كهذه لا تقوم
الا على تأييد احدى الدول الاجنبية او على مالا احد المعتمدين السياسيين
الاجانب من النفوذ الشخصى لا محالة مخففة على السواء فى خدمة بلادها
وخدمة الدولة الاجنبية التى نطن انها قائمة لخدمة مصالحها » وان حكومة
انجلترا لتناقض اسمى تقاليد التاريخ الوطنى ان هى رغبت فى ان تقيّد الحرية او
تعبث بالانظمة التى هى وليدة تلك الحرية ... ان الظرف الوحيد الذى نجد
فيه انفسنا مضطرين الى العدول عن تلك الخطة هو ان تضرب الفوضى
اطناها فى مصر . ولعل القارىء الذى مشى معنا الى هذه النقطة من
الحكاية يلاحظ ان كل كلمة وردت فى تلك الرسالة تفاق لا مثيل له .
فان رغبة انجلترا ليست فى حادث اسقاط وزارة رياض القريبية العهد فقط بل
فى كافة الاحوال منذ ان عزل المفتش لافساح الطريق لاتفاقية غوشن جوير
وانصرفت الى تشكيل وزارة « حزبية » خاضعة لاوامر حملة القراطيس
متفدة لما آرههم السياسية . وبدلا من ان تتحاشى العبث « بالحرية المصرية
والمعاهدة التى هى وليدتها » لعبت دورا كبيرا فى خلع الخديو انتقاما منه
لعزله وزارة ولسن واستبدالها بوزارة وطنية مسؤولة أمام البرلمان
م لا تنس ان انجلترا ساعدت على فرض رقابة سياسية على الادارة المصرية .
ما ثورة ١٩ سبتمبر فلا يرجع الفضل فى نجاحها الى اى تقصير من جانب
الحكومة البريطانية فقد نصح معتمداها بقتل الثوار رميا بالرصاص ولم

يسلمها بالامر الواقع الا باعتباره « كهلة » يستأنفون بعدها تنظيم تدابير أخرى . ولعمري ان تاريخ مصر بامره منذ عام ١٨٧٦ لدليل ناطق على نفاق ماخطه اللورد غرانفيل في رسالته واحسب ان كل مالا قوله هذه من قيمة انها بمثابة اعلان بان انجلترا من الآن فصاعدا على الاقل ، ستجتنب الميث بالوزارة الوطنية مادامت سائرة في السبيل الذي لا يؤدي الى تكرار « حالة القوضى » أو بعبارة اوضح مادامت ملتزمة الصمت ومتوخية لاعتدال وقابضة بيد من حديد على ناصية الجيش الثائر واحسب ان مما يدعو الى العجب ان تنقلب الحسنات سيئات اذالم يتوفر حسن النية . ففي النصف الاول من شهر ديسمبر تقلد المسيوليون غامبيتا وزارة الخارجية بدلا من بارتليمي سانت هيلير فبادر من فوره الى استئناف المفاوضات التي قطعها سلفه والتي كانت غايتها التدخل في شؤون مصر . وكان غامبيتا يقدر تماما ما يترتب من العواقب الوخيمة على انهيار سياسة الاحتفاظ بالحالة الراهنة التي تسكنت الحكومتان على العمل بها ففي ١٤ ديسمبر فأنح اللورد ليونز لافتا نظره الى قرب انعقاد مجلس الاعيان (١) واستحالة التكهن بما يقرع به رأيه . فقد تسود بينهم روح الاعتدال فيعملون على توطيد ساطة تخديو وقد ينضمون الى الجيش ويصرون على المطالبة بمشروعات حزب الوطني المعادية للاجانب . لابل قد يقرون او يطلبون تمثيل السلطان ضد انجلترا وفرنسا . فهلا

(١) مصر دئم ٥ (١٩٨٢) ص ٢١

يحسن ان تستشير كلتا الحكومتين الاخرى فيما ينبغي ان تسلا به
بالاشتراك فيما بينهما لو وقع ما يحتمل حدوثه من الحوادث الى ان قال
« فاول وأهم شيء هو ان لا تكون الحكومتان على اتحاد فقط بل ان تظهر
اتحادهما ذلك بشكل لا يدع للشك سبيلا في نفوس اصدقائهما في مصر » .
وفضلا عن ذلك قد كان من الالهية بمكان ان تقوى سلطة وفاق باشا « وان
تزيدة ثقة بتأييد فرنسا وانجلترا وان نبش في نفسه روح الثبات والنشاط .
واخيرا يستصوب قطع الطريق على الدسائس في الاستتانة وافهام
الباب العالي انه لا يمكن الصبر على اي تدخل لا مسوغ له من جهة » .
ثم مرت اربعة ايام قبل ان يرد اللورد غرافيل على هذا الاقتراح
الذي يعتبر صبيعا في نظر الفرنسيين وان كان الانجليز يعدونه غير ذلك .
وفي نفس هذا الوقت كان عرابي يساوم المراقبين في اعتمادات الجيش
وكانت الصحف البريطانية حافلة بالاشاعات المقلقة عن الحالة في مصر .
فقد قيل ان وزارة شريف وشيكة السقوط وان محمود سامي مصيعين بدلا
من شريف وان عربي قد وطد عزمه على القيام بدورة ثانية (١) ان لم يوافقه
المجلس على ما يطلبه من زيادة اعتمادات الجيش وابلغها الى نهايتها العظمى
وكانت هذه كلها مجرد تهويلات ملففة ولكن لا تردد عن تفتيش امارها
اهتمامه . فلما كاد يقف على حافة غامبها حتى دبر ان يراجع ان يستفسر
من السير ادوارد مالبس عن حقيقة حاله . وكذا ان يستفسر من السير

المؤرخة في ٤ نوفمبر . وفي اليوم التالي ارسل الى اللورد ليونز يقول « ان حكومة جلالة الملكة توافق تماما على ان الوقت قد حان لان تتناقش الحكومتان في الخطة التي بحسن بهما اتباعها » (١) ولقد كان هذاردا موبقا ومما يظهره بمظهر السخف بنوع خاص ان السير ادوارد ماليت اصبح بعد يومين ثنين يستطيع ان يخبر رئيسه بأن مسألة اعتمادات الجيش سويت تسوية مرضية باذعان عرابي لطالب المرافقين . ولكن كانت الوقت قد اذف واصبح التكموص مستحجلا . وفي ٢٤ ديسمبر جرت محادثة ثانية بين لورد ليونز ومسيو غامبتيا رأى الثانى فى خلاهما « ان خير وسيلة لمنع وقوع قتن جديدة فى مصر هو ان تعلن فرنسا وانجلترا فى مراحة تامة انهما مصممتان على ان لانسكتا عليها » واقترح ارسال مذكرة تشبه المذكورة السابقة على ان تكتب بلهجة خاصة « يستدل منها دلالة محسوسة على اتحاد فرنسا وانجلترا فيكون فيها تعزيز لموقف توفيق ياشا وتثييط لعزائم المهيجين » (٢) . فاقر اللورد غرانفيل ذلك الاقتراح وفى ٣١ ديسمبر بعث اليه لورد ليونز بصورة لذكر المشتركة التى سطرها غامبتيا لارسالها الى معتمدى الدولتين فى القاهرة ورفعها للخديو والوزارة . وقد جاء فيها « ان الحكومتين الانجليزية والفرنسية تعتبران بقاء سمو على العرش بتمتضى الشروط المنصوص عليها فى

(١) مصر رقم ٥ (١٨٧٣) ص ٢٥

(٢) « المصدر نفسه »

الفرمانات الشاهانية والمعترف بها من الحكومتين المذكورتين. كافيا بمفرده في الحاضر والمستقبل لان يكفل النظام وينعش رخاء مصر العام وهو ما تهتم له كل من فرنسا وبريطانيا العظمى على السواء» ثم استرسلت فقالت « ان الحكومتين المذكورتين نظرا لتصميمهما على التضامن في مقاومة كل ما يدعو الى حدود رتبا كات سواء في الداخل او في الخارج مما قد يهدد نظام الامور في مصر لا يخالجهما ريب في ان جهرهما رسميا بما تنويانه في ذلك الصدد سيؤدي الى تلافي الاخطار التي قد تعرض لها حكومة الخديو والتي ستقاومها انجلترا وفرنسا معا حتماً». ثم ختمت المذكورة « بأن الحكومتين المذكورتين على يقين من أن سموه سيستمد من هذا التأكيد ما يحتاج اليه من الثقة والقوة لتسيير شؤون شؤون شعبه» (١)

وقلما يتصور الانسان مدكرة أشد خبثا من هذه. فهذا التدخل الذي لامسوع له في ذلك الطرف الخاص كان في نفسه بمثابة استعزاز لا مسبيل الى حتماله وكان المراد منه على ما يظهر تذكير الامة المصرية ان مجهوداتها لتوطيد أسس الحكم لذاتي بلغت ما بلغت يجب ان تظل تحت اشراف هاتين الدولتين الغريبتين الواقفتين لها بالمرصاد المتفحزتين للوئبة عليها عند سنوح الفرصة للملائمة. ثم ان تشرق المذكورة وعنايتها الغريبة بسلطة الخديومع انه ما يتعرض لها انسان وتلميحها لارتبا كات

فهاضمة « داخلية أو خارجية » ستقاومها الحكومتان - كل ذلك كان بمثابة تحريض مباشر للخدو ليحاول قلب الحكومة فيحل بمجلس النواب ويمسك الاوتقراطية السابقة « كما تنص عليها القرارات الشاهانية » ولقد كانت هذه المذكرة مناقضة تماما لرسالة اللورد غرانفيل في ٤ نوفمبر فان هذه اشارت الى وجود « حالة فوضوية فقط وكان نصها عليها بطريق الخدس والتخمين البعيد في حين انها باركت في النظام الجديد وأسبغت عليه حلة دعواتها الصالحة . ثم ان المذكرة ناقضت أيضا مشورة السير ادوارد ماليت نفسه فانه بعد ان زال عنه ما اعتراه من القزع منذ بضعة أيام كتب الى اللورد غرانفيل في ٣٠ ديسمبر يخبره « انه ليس من الصواب في شيء ان نشجع الخديو على التطلع الى مساعدتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجلس » اذ ان مقاومة المجلس تلقى مصر في احضان الباب العالي وتقوى نفوذ الحزب العسكري وتضعف ما نستفيد منه الان من النفوذ باخذنا بناصر الاصلاح المعتدل (١)

وقد يحظر للانسان ان اللورد غرانفيل لا يكون ان يصادق على مثل تلك المذكرة في الظروف التي بيننا وبينهم ذلك رأينا في نفس اليوم الذي تسلم فيه صوريته من اللورد غرانفيل ايضا مذكرة مطولة

(١) « نورد كرومر » كتاب - ايف - دس - لاج - لاوا ص ٢١٩ لا تظهر هذه الرسالة من الوثائق الرسمية التي نشرت

من السير أو كلند كولفن أسهب فيها ذلك السيد في وصف ما تعرض له المراقبة الأجنبية من الاخطار متى أصبح للمجاس رأى قاطع في بعض أبواب الميزانية كما وصف ما قد يتعرض له الموظفون الأجانب العديدون اذا امتدت الرقابة الدستورية الى الادارة ثم بين خطته فقال « يرى من هذان الخطه التي اقترح اتباعها هي ان تعترف الدولة على لسان وكلائها السياسيين في هذا الوقت العصيب الذي أخذت فيه مصر تنظم ادارتها الداخلية اعترافا صريحا حازما بالمصالح المادية التي لها في الادارة المصرية والتي تنوى استيفاءها وأن تترك المصريين بعد ذلك احرارا في وضع ما يشاؤون من الخطط لحكومتهم الداخلية مادامت هذه الخطط لا تتعارض مع المركز الذي نالته الدول ». ثم أورد زعماء هو غاية القصة مما يدل اوضح دلالة على مقدار ما أصاب مركز مصر الدولي من جراء سن نظام المراقبة الثنائية في سنة ١٨٧٩ - فقال « وفي الواقع فان الادارة المصرية هي عبارة عن شركة ثلاثية . فاذا لم يكن في نية الدول ان تعدل نصيبها فلا أقل من ان تعززه في الحال وتقويه لاسيما ان المصريين الآن في حالة انتقال وتطور فان الدول بطبيعة الحال لا يسعها ان تقف وقفة المتفرج تاركة الامور تبحث وتقرر بدون رأيها فاذا لم يكن الامر جلوا واضحا من مبدئه فلامفر من حدوث كثير من سوء التفاهم فيما بعد وهذا في رأيي يكون أشد تكديرا للعلاقاتنا بالمصريين مما لو اعلنت الدول

نيتها بطريقة رسمية وقد أصبح المجلس على وشك الانعقاد (١)
ومن هنا يتبين للإنسان أن مذكرة السير أوكلند كولفن هذه
الملوثة خبثا ومكرا والتي وردت في فقرتها الأخيرة من افتتاح وختم
العاقبة كإحداث الحوادث على ذلك فيما بعد هي التي دفعت اللورد غرانفيل
إلى قبول مذكرة غاميتا التي ناقض فيها ما صرح به أخيرا وتحتّم على إنجلترا
أن تشترك مع فرنسا اشتراكا تدعوها تقليدها السياسة إلى تجنبه. وكل
ماتسك به اللورد من التحفظ عند موافقته على رسال المذكرة في
٦ يناير هو أن الحكومة البريطانية لا تعتبر نفسها مقدمة بهذه المذكرة
وباتباع خطة عمل معينة أداتين أن العمل لا تفي عنه ، وقد اقتبط
غاميتا بهذا الفوز وأجاب « متعجبا » بأن هذا تحفظ تشاركه فيه
الحكومة الفرنسية (٢)

على أن المؤرخين كثيرا ما أشيعوا اللورد غرانفيل لوما وتغيفا
لموافقته على تلك المذكرة لأنها آذت مصر بل لأنها سببت ضررا
مزدوجا ، لمصالح إنجلترا ولأنها قيدت إنجلترا مرة أخرى بوجوب
الاشتراك في العمل مع فرنسا وثانيا لأنها عرقلت نمو الحزب الوطني
نموا هادئا كان يرجى معه القضاء على كثير من نتائج الثورة ولعمري لقد
كان اللائمون على حق في هذا . فإن المذكرة يوم سلمت في القاهرة
في ٨ يناير وقعت وقوع الصاعقة فلقد كانت الحالة وتمتد على النقيض

(١) لورد كرومر نائب الألف الدكرس ٢١٨ - ٢٢٠ وهذه الوثيقة حفظتها حكومة ذلك الوقت

(٢) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٦٥

مما وصفها السير اوكاند كولفن في مذكرته فقد افتتح الخديو المجلس في ٢٦ ديسمبر ثم ان سروره مما أجاب به رئيس المجلس سلطان باشا واحد كبار الاعضاء كان عظيمًا الى حد جعل السير ادوارد ماليت يقول في تقريره الذي أرسله بعد ذلك بايام «حادث الخديو يوم ٣١ الماضي فوجدت سموه لأول مرة منذ عودتي في سبتمبر مسرورًا ينظر الى الحالة بتفاؤل تام وقد اكلم بكثير من الارتياح عن نزعة الاعضاء . المعتدلة وقال انه يعتقد ان البلاد ستأخذ بأسباب التقدم الآن » (١) نعم كانت لاتزال نقطة الخلاف الرئيسية وهي الخاصة بموقف المجلس حيال اليزانية باقية فقد كان عدد كثير من الاعيان لا يزال يطالب بأن يكون للمجلس القول الفاصل في الجزء الذي لاعلاقة له بالدين العام . ولم يك ثمت ما يدعو الى اليأس من تسوية هذا النزاع تسوية مرضية بدليل أن وكالة روتر أذاعت بين الجمهور في نفس المساء الذي سلمت فيه المذكرة المشتركة « أنه لا ينتظر أن يصر المجلس على طلبه » . (٢) ومع ذلك فان تسليم المذكرة قد غير كل ذلك بسرعة البرق . فقد كتب السير ادوارد ماليت الى رئيسه في ٩ يناير يخبره « ان المذكرة قد أبعدت عنا كل ثقة » ثم زاد على ذلك قوله « لقد كان كل شيء سائرًا على ما نهوى وكانت انجلترا تعتبر الصدقة الصدوقة حامية البلاد . أما الآن فيظن الناس هنا ان انجلترا قد انضمت

(١) مصر ديم ٥ (١٨٨٢) ص ٤٢

(٢) راجع التيجس ٨ يناير سنة ١٨٨٢

نهائياً الى فرنسا وان فرنسا - لاعتبارات تتعلق بالحلة التونسية - قد عقدت نيتها علي التدخل في مصر . « (١) أما الاشارة الى الحلة التونسية التي كانت فرنسا مشتبكة فيها وقتذاك فينبغي أن يحمل معناها على ن فرنسا كان نظن أنها تخشى أن تؤدي عطف العالم الاسلامي علي التونسيين الى قيام حركة من حركات الجامعة الاسلامية ثم الى ونوع الحرب بين الهلال والصليب بيد أن غايتها كان رجلاً عملياً لا تخيفه أمثال هذه الاوهام و الخيالات . ومع ذلك من الجائز أن كثيراً من المصريين ظنوه خائفاً وعزوا عمله في التدخل الاخير الى ذلك الباعث .

ولقد أكد لنا المستر باننت - وكان وقتئذ في القاهرة - أن السير ادوارد ماليت دهش لاصدار المذكرة المشتركة (٢) . فـ هذا الرجل الذي كان قد نصح من قبل « بأن لا يشجع الخديو علي التطلع لمعونتنا اذا التزم خطة التحفظ والحذر حيال المجلس » وجد نفسه الآن بغتة وجهاً لوجه أمام دعوة صريحة الى توفيق بأن يتلاعب بالدستور . ولطالما حاول عبثاً أن يؤكد للزعماء الوطنيين عن طريق

(١) كتاب لورد كرومر السالف الذكر الجزء الاول ص ٢٢٨ . وقد عرف السير ادوارد ماليت عدة مرات عن ربه مشامه لهذا ارأى ان كل ذلك من كتابته (راجع بننت الكتاب السالف الذكر ص ١٨٨) ولكن لورد كرومر كان في حيرة من امره الخارجية فاقطاع هذه الزمة وعبرها بـ « لا . » . هذا هو الوجه للوسائل التي بها السياسة المصرية لتأخير في ارأى ان لا يجرى ذلك ويقتضي قصة يشترطها لاسيما في هذه الميزة التي تمنحها لورد كرومر منح من تمنح من غيره من لا يهتم ستر مساوي و ررة الاحرار وقتئذ .

(٢) راجع كتاب بننت السالف الذكر ص ١٨٨



اسماعيل باشا المفتش

مستر بلنت « أن معنى المذكرة كما تفهمها الحكومة البريطانية هو أن الحكومة الإنجليزية لاتسمح بأى تدخل من جهة السلطات في شؤون مصر كما أنها لاتسمح أيضاً للتخديو أن ينكث بوعوده أو يعاكس البرلمان » وقد أجاب هرابي على هذا الهذيان والتناقض بقوله « لاجدال في أن السير ادوارد ماليت يعتقد حقيقة أننا أطلقا لانفهم معنى الالفاظ » (١). ان الزعماء الوطنيين فهموا تماماً أن المذكرة اريد بها ان تكون ضرباً من ضروب الحرب على طالبي الاصلاحات الدستورية الحقيقية التي تضمن حداً لسفه رجال الادارة الاوربيين وكانت تتبعها النتيجة الطبيعية في أمثال هذه الظروف اذا انضمت العناصر المعتدلة من الوطنيين الى جانب الفريق المتطرف (٢). وفي ١٠ يناير كتب السير ادوارد ماليت يقول « يتسرع من يخبر الآن بالنتيجة النهائية لما حدث بيد ان أثره في الوقت الحاضر أنه وثق عرا الاتحاد بين الحزب الوطنى والجيش والمجلس وجعل من هذه القوات الثلاث المتحدة وحدة تقف موقف المعارض لاجل تراولفرنسا وجعلها أشد شعوراً منها فيما مضى بأن في الرابطة التي بين مصر والامبراطورية التركية ضماناً لايستها الا أن تتمسك به أشد تمسك لتأمن على نفسها » (٣).

وهو نظور لم يحسب السير اوكلند كولفن حسابه بالمرة فالقارىء

(١) كتاب بلنت السابق الذكر ص ١٨٩

(٢) في كتاب بلنت المذكور ص ١٩٠ يوجد وصف جيد للتأثير الذي أحدثته المذكرة

(٣) الكتاب السابق الذكر لهورسكروم ص ٥٥ لاون ص ٢٢٩

يذكر انه اكد لورد غرانفيل « بأنه اذا لم يكن الامر جلياً واضحاً من مبدئه فقد يؤدي ذلك الى كثير من سوء التفاهم الذي يكون أشد تكديراً لملاقاتنا بالمصريين فيما لو أعلنت الدول نياتها بطريقة رسمية » وقد أدرك لورد غرانفيل الآن الخطأ الكبير الذي ارتكبه باصنائه الى نصيحة المراقب الانجليزى فاقترح - بناء على ارشاد السير ادوارد ماليت وشريف باشا - على غامبيتا رسال « برقية مفسرة للسير ادوارد ماليت مفزاها أن المذكرة الثنائية قد اسيء فهمها » . ولكن غامبيتا عارض في ذلك وقد أ برق اللورد ليونز يقول « ان غامبيتا يعتقد تماماً أن ارسال أى تفسير للمذكرة الثنائية عمل غير صائب بالمرة » ومن ثم أهملت المسألة (١) .

فبخطئة طائشة واحدة أفسد لورد غرانفيل اللعبة التي ظهرت زمناً ما أنها كانت تقلل ما يهدد المطامع الانجليزية في مصر من الاخطار .

أما أنه لم يتدبر فيما يترتب على عمله من العواقب فهو ما نسلم به بدليل ما حدث في اليوم الذي أرسلت فيه المذكرة المشتركة . ففي هذا اليوم زاره موصورس باشا مستفهما عن مبلغ نصيب الاشاعات للتواترة عن نيات الدولتين من الصحة . فأرسل له لورد غرانفيل نص المذكرة واحاله على رسالته المؤرخة في ٤ نوفمبر مؤكداً « اننا متمسكون

(١) لكتاب السالف الذكر للورد كرومر ص ٢٨٧

تمام التحسك بهذا البرنامج (الموضح في الرسالة) وبما جاء فيها من
انكار كل مطمع لنا في مصر، كذلك أنكر « ما أشاعته الصحف من
أن الحكومة الفرنسية اقترحت أن يوعد الخديو بالعمونة المادية أو اتنا



الامير الالى زميل عربي على فهمي

قبلنا هذا الاقتراح،^(١) ولما كانت هذه التأكيدات تناقض ما في
المذكرة التي بيد موصوروس باشا تناقضاً تاماً فلا يسعنا الا أن نقول
ان اللورد غير انقبيل لم يكن يفقه حقيقة صمالة الاخير وقد يظهر ذلك غريباً

(١) مصر ديم ٥ (١٨٨٢) ٤٣

ولكنه كان طبيعياً لأن الدولتين كانت قد تدخلتا كثيراً في شؤون مصر في الماضي بحيث أصبح كل زيادة أو نقص في التدخل لقيمة له الآن في نظرهما وأن مذكرة ٤ نوفمبر على حسن قصدتها لم تكن في الواقع سوى انتحال للسلطة لا يمكن أن يسوغ في حالة أية دولة مستقلة غير مصر. والحق أن مصر كانت عبارة عن « شركة ثلاثية » فكل درجات التدخل - ما لم يصل الأمر إلى الضم والاحتلال الفعلي - كان ينظر إليها كما ينظر إلى الأشياء المتكافئة في المشروعية والقيمة .

ومما يجدر ذكره أن الباب العالي لم ير ضمه تفسير لورد غرانفيل المطمئن للنفوس فأرسل منشوراً إلى الدول العظمى احتج فيه على عمل إنجلترا وفرنسا. وكان رد الدول خطيراً إذ قالت « أنها ترى أن الحالة الحاضرة (في مصر) لا يمكن تغييرها إلا بالاتفاق بين الدول العظمى والدولة صاحبة السيادة » (١) . فهذه الكلمات التي لم ينقضها أحد وانتهى أمرها إنجلترا وقبضت تمام الأقرار الجديرة بالذكر إذ تبين حقيقة الموقف الذي اتخذته إنجلترا لنفسها باحتلال مصر من وجهة نظر القانون الدولي .



(١) مصر رقم (١٨٨٢) ص ٨٠

الفصل الحادي عشر

دسائس التدخل

كان اول مظهر محسوس لانضمام شقى الحزب الوطنى على اثر نشر الذكرة المشتركة- وقوف مجلس الاعيان موقف المعارضة الشديدة ازاء القانون الاساسى الذى قدمه شريف باشا وخاصة ما كان يتعلق منه بالميزانية . وقد اعلنت وكالة رويتر بهذه المناسبة (١) « ان الذكرة المشتركة كانت بلا ريب سبباً في تحول مجلس النواب عن المسائلة للحكومة » وكتب أيضاً السير ادوارد ماليت مشيراً الى الخلاف الذى نشأ حول مراقبة الميزانية فقال « لقد سنحت الفرصة لحسن التفاهم ولكنها قد ضاعت الآن » (٢) فان المجلس قرر بالاجماع ان لا يقبل القانون الاساسى كما وضعه شريف بل ان يتولى هو وضع مشروع من عنده ينص فيما ينص عليه على ان يكون للمجلس حق مراقبة ابواب الميزانية التى لم تخصص لسداد الدين العام . فلما علم اللورد غرانفيل بذلك اجاب فى الحال « بان حكومة جلالة الماكة لا تريد ان تمنع المجلس بصفة تامة ودائمة من معالجة الميزانية بل تريد ان يحتاط المجلس عند النظر فيها بأن ينظر بعين

(١) التيمس في ١٧ رسة ١٨٨٢
(٢) كتاب لورد كرومر السالف الذكر ص ٢٨٨

الاعتبار الى المصالح المالية التي تعمل حكومة جلالاتها لصيانتها « (١) .
ولعمري لقد كانت هذه صراحة طيبة قلما اظهرت الحكومة البريطانية
نظيرها حتى الآن وكأنما أراد اللورد غرانفيل ان يؤكد ان « المصالح
المالية » لحظة الاسهم هي كل ما يهمه الدفاع عنه فقذارسل الى السير ادوارد
ماليت في الرسالة عينها يستفهم منه « عما عسى ان تكون النتيجة بالضبط
لو أن الاعيان حصلوا على ما يطلبونه من الاشراف على المالية » . فاجاب
السير ادوارد ماليت على هذا بأن المجلس لن يكون من حقه وقتئذ ان
يناقش في اتاوة الباب العالي ولا في الاموال المتبعة بالدين العام ولا
الديون الاخرى الناشئة عن قانون التصفية ولا الاتفاقات الدولية اما
« مرتبات الموظفين التي لم تحددها عقود فلها تكون تحت اشراف
المجلس فيستطيع ان يلغي مسح الاراضى . . . وأن يعزل عدداً
من الموظفين الاجانب في الادارة » (٢) . ولقد كان هذا كافياً
في نظر لورد غرانفيل . نعم كان لا يخشى من حدوث ما يهدد مصالح حملة
القراطيس ولكن الاقارب العديدين من ابناء الاعمام والاخوان والاخوة
والابناء والاصدقاء قد يحرمون مرتباتهم وهو امر لا يمكن الصبر عليه .
وفي نفس اليوم الذي كان لورد غرانفيل يستطلع فيه رأى السير
ادوارد ماليت كلف اللورد ليونز استطلاع رأى غامبيتا ايضا في هذه
المسألة فوصله الرد في الحان أن غامبيتا « يعارض في اى تدخل في

(١) مصر رقم « ١٧٨٢ » ص ٤٤

(٢) مصر رقم « ١٨٨ » ص ٤٥

الميراثية من جهة على التراب المصري ، ورمى في البحر عرشا
والجواهر التي كانت في القصر ، والأقان المطاعين بالبرون من بينها يطرون
أن يشجع الأسيان على وضع اليدين على الميراثية ، إلى أن قال : إلى



الميراثية زميل هراي عبد المال حمدي

تفهم في أمر الميراثية لابد من أن يذهب إلى قلب الظلم الذي وضعته
لجنة العملية وعدم كبلين الميراثية الرئيسية الإنجليزية وخراب القابلة

المصرية » (١) اما السير ادوارد ماليت فقد كتب بخصوص النقطة الأخيرة الى اللورد غرانفيل يومين قبل ذلك بعد ان اتضح له مبلغ ما حدثته للذكر المشتركة من الضرر وما تمنى محو اثره بأى شكل كان يقول « انى مجلس النواب باق وسيظل باقيا الى ان يحل بالقوة وهو ملا سبيل اليه الا بالتدخل وهذا آخر سهم فى كفتنا ولا يمكن ان يبرره ما قد يقع من العبث بقانون التصفية ... انى اعترف بانى افضل تخويل المجلس ما يطلبه من الحق على أن نرجى التدخل الى ان يسيء استعمال ذلك الحق وينبغى ان لا ننسى ان المصريين قد بدأوا يسرون فى طريق الحكم النيابى خيرا كان ذلك أو شرا وأن قانون المجلس الاساسى هو صك حريتهم » (٢). ولمعنى لقد كانت هذه كلمات صادقة ومما اكبر معناها صدورها من شخص هو مثل البير وقراطية القمح كالسير ادوارد ماليت. ومع ذلك فان لورد غرانفيل اعارها اذنا صماء وراح يأمر لورد ليونز أن يخبر غامبيتا بأن الحكومة البريطانية متفقة معه فى رأى .

وتنويهها بفضل السير ادوارد ماليت فى هذا الدور نقول انه عمل كل ما فى وسعه لايجاد حل وسط برضى الفريقين بعد ان أبصر ببعده نظره ما يمكن ان يؤدى اليه التشاد حول الميزانية من العواقب الوخيمة التى كان يحرص على تجنبها فلما ان ثبت عنده من مساعى المستر بلنت

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٤٥

(٢) المصدر نفسه رقم ٥٠

الحيدة بان الوطنيين لا يتنازلون مطلقاً عن كل مطالبهم^(١) ابرق في ١١ يناير الى اللورد غرانفيل يقول « أنى أدى حل الاشكال ان يمنع المجلس هذا الحق وينص على ذلك فى القانون الاساسى بشرط ان لا يباشر النواب استعماله من تلقاء أنفسهم لمدة ثلاث سنوات^(٢) وبعد مرور أسبوعين ابرق ثانيا الى اللورد غرانفيل يسأله «هل يبحث بصفة غير رسمية فيما عرضه عليه رئيس المجلس من الاقتراحات للوصول الى تسوية تحل ممثلى المجلس حق الاشتراك مع النظار فى الاقتراح على الميزانية وخصها»^(٣) ثم رأى ان يجرب آخر سهم فى كنانته فارق الى رئيسه بانه يلوح له «ان المجلس لا بد ان يستمع لصوت العقل متى ابت عليه الدول تقل الساطة اليه بشرط أن تجهر بانها مع احتفاظها بالحالة الراهنه كماهى تضمن ان يكون الدستور متفقاً والتعهدات الدولية وانها تتخذ ما يلزم من الوسائل للوصول الى تسوية هذا العدد»^(٤) فلم يرد اللورد غرانفيل على شىء من هذه الاقتراحات وعيئنا اضاف السير ادوار ماليت الى الرسالة السالفة الذكر هذه العبارة المشكودة « ان هذا فى اعتقادى هو الحل الوحيد لحالة تسوقنا نحن والمصريين الى ارتكاب متن التطرف والشطط » ولقد ذهب صيحة فى وادماندربه اللورد غرانفيل من ان « التدخل المسلح يصبح ضروريا اذا نحن تشبثنا

(١) كتاب مات السات المذكور ص ١٩٤-١٩٥

(٢) مصر رقم ٥ « ١٨٨٢ » ص ٥٠

(٣) المصدر نفسه ص ٥٤

(٤) المصدر نفسه ص ٥٢

جندهم السراخ السجاس بالافتراء على الليزانية ومع ذلك لا هم جميع
الحكومة ان تختار كل ما يوافق الى الامس واليوم والابن قرايب
عليه عرايب وعية في هذا البلد لوقات بالهولاء الملك كور عن خطه (١)
ويظهر ان كور قد فر احدى كل قد استروا به على الصلح للسلح لما



على فعمى الديب عرابي على الروبي

ثبيت للمعنى بمشورته وكذا أمر مرة وسه وان يسى لهذا الترمي
وكانت هذا في الحقيقة بعد النهاية لا ان لا يمكن ينظر سلطان ان

الحزب الوطني بعد ان صار الآن يمثل الامة على بكرة أبيها يتنازل كلية عن ثمار ثروة سبتمبر . وهكذا أصبح احتلال البلاد أمرا لا مفر منه . ومن ثم شرع السير ادوارد ماليت - بصفته موظفا لا رأى له فيما يصدره اليه رئيسه من الاوامر يمهد الطريق للتدخل المسلح بينما السير اوكلند كولفن عقد نيته على العمل لضم مصر الى انجلترا (١)

وفي ٢٠ يناير قاب السير ادوارد ماليت وزميله الفرنسي عن دولتيهما في البلاغ الحكومة رسميا « ان المجلس ليس من حقه الاقتراع على الميزانية الا اذا تقض الاوامر العالية التي انشئت المرافعة بمقتضاها » (٢) ولما كان شريف باشا لا يزال وقتئذ متمسكا بالمشروع الذي وضعه للقانون الاساسي ذهب وفد من المجلس في ٢ فبراير الى الخديو وطلب اليه اقالة وزارة ريف وتعيين أخرى محلها تكون أكثر موافقة لرغبات المجلس فابدى الخديو شيئا من المقاومة طبقا للخطة المرسومة من قبل ولكنه وافق في النهاية ثم دار الحديث حول من يعهد اليه بتشكيل الوزارة الجديدة فصرح الوفد بأن هذا من حقوق الخديو ولكن توفيق باشا عملا بنصيحة مستشاريه لانجليز طلب الى المجلس ان يختار الشخص الذي يثق به . وقد ظن الناس ان هذا معناه ان المجلس أصبح من الآن فصاعدا يضطلع بحمل عبء تبعة ما ينتظر وقوعه من الحوادث السياسية بينما يظل الخديو محتفظا بحريته في العمل على ان ذلك لم يكن

(١) راجع لمحادثة التي دارت بينه وبين مستر بلنت حوالي ذلك الوقت « كتاب التاريخ

السري من ١٩٩-٢٠٠ »

(٢) مصر رقم ٥ (١٨٨) ص ٧١

مما لا دستورياً بالمعنى المفهوم بل كان بالعكس ينذر بسوء مسلك الخديو
في المستقبل ومع ذلك فإن المجلس قبل المسؤولية ووقع اختياره على
وزير الحرية محمود سامي .

ومما ينبغي ملاحظته ان المجلس لم يقع اختياره على عرابي مع ان
هذا الاخير اصبح الآن عضواً في الوزارة وكان قد عين وكيل للحرية
في « ينابر على ان المراقبين عللاً ذلك بقولهما « ان من الاصول ان
يظل عرابي في الحكومة لا ان يكون خارجها » (١) وعلى ذلك ادخل
عرابي في الوزارة الجديدة حيث عين وزير للحرية فقط ومع ذلك فإن
كتاب الاحتلال لم يترددوا في ادعاء ان الوزارة الجديدة تمثل
الديكتاتورية العسكرية وقد بدأت وزارة سامي أعمالها في ٥ فبراير أما
برنامج الوزارة كما يؤخذ مما أجله رئيس مجلس النظار الجديد في الخطاب
الذي بعث به الى الخديو يوم تعيينه (٢) فقد تضمن عدة اصلاحات
داخلية كتتظيم المحاكم واصلاح الادارة وادخال تحسينات في المعارف
العمومية الخ وأم من كل هذا وفي طليته طلب اقرار القانون
الاساسي الذي وضعه مجلس النواب . وقد ذكر محمود سامي في
خطابه الى الخديو « ان هذا القانون يحترم سائر الحقوق الشخصية
كانت أو دولية كما يحترم كافة التعهدات سواء في ذلك ما كان خاصاً
منها بالدين العام أو بما يعرض على خزانة الدولة من جرائه . ثم انه

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٣٥

(٢) جاء مستر بلست على الترجمة الانجليزية لهذا الخطاب في كتابه السالف الذكر ص ٦١

سيتوخى المحكمة في تحديد مسئولية النظر أمام المجلس كما سيحدد طريقة بحث القوانين ، ولقد نصت المادة ٣٤ من القانون الاساسى على اخراج مسألة الجزية التى للباب العالى والدين العام وكل ماله علاقة بالدين او نشأ عن قانون التصفية أو الاتفاقات الدولية من دائرة إبحاث المجلس كاية أما بقية أبواب الميزانية فتبحثها وتقررها لجنة من النظر ومن عدد مساو لهم من النواب يختارهم المجلس وبهذا كفلاوا حقوق الدائنين تماما ونقصوا من حق المجلس في بحث الابواب التى لاتمس الدين العام على أن المادة المشرين الواردة فى القانون كانت شجى فى حلق الفريق الآخر فى هذه الشركة وهو الفريق الأوربى . فقد نصت على «أن يكون للنواب الحق فى الاشراف على أعمال كافة الموظفين العموميين فى خلال دور الانمقاد وان يقدموا بواسطة رئيس مجلسهم الى الناظر المختص كل مايعن له من النقد على ماقد ييـدر من أى موظف مهمومى من سوء الادارة أو الخلل أو الاهمال فى تأدية الواجبات » . فهذه المادة مضافة اليها المادة الاخرى التى تقضى بأن يحظر على الحكومة ان تعقد مساعدة أو اتفاقا مع طرف ثالث أو أن تمنح امتيازاً زراعياً أو خلافه مالم يقره المجلس - كانت نذير السوء على فريق كبير من الموظفين والمقاولين الاوروبيين ممن كانت كل مصالحهم فى مصر من النوع الذى ينطوى على الانتهاب والصوصية فلا غرو عند مابدأ المجلس يعمل على تنفيذ هذه المواد ان رأينا تقارير القناصل بدأت تلهج « بتزايد

الخطر « في كافة أنحاء البلاد وبدأ السير ادوارد ماليت يندد بسياسة الحكم الوطني المنطوي على « العداء للأوربيين »

وفي ٦ فبراير (١) أقر الخديو القانون الاساسي وواصل المجلس انعقاده الى نهاية الدور البرلماني في ٢٦ مارس ولم يك ينتظر طبعاً في خلال تلك الفترة الوجيزة ان يتمكن المجلس من عمل شيء يذكر في سبيل التشريع سوى ازالة بعض ما خلفه العهد الماضي من المساوي الفظيمة أما النظر فقد جعلوا همهم وضع مراق لهم من مشروعات لعرضها على البرلمان في دور انعقاده الثاني فقد عنوا بسن قانون انتخابي جديد وآخر لالغاء السخرة وثالث لاصلاح المحاكم المختلطة التي كانت سبباً في شقاء كثير من الفلاحين في الماضي وراح لانشاء بنك زراعي وغيره وغيره (٢) وكان عرابي بصفة خاصة منهمكاً في اصلاح نظارته التي كانت في شدة الخلل واعدادها لمواجهة كافة الطوارئ. ولقد أظهر نشاطاً عظيماً في جعل حصون السواحل صالحة للعمل ونظم احتياطي المدفعية ووزعه بين هذه الحصون (٣) أما المجلس فكان من ناحيته منهمكاً في بحث نصوص المعاهدات العمومية والخاصة التي عقدت بين الحكومة وبين الحكومات الاجنبية أو بينها وبين الرعايا الاجانب واستجواب

(١) بمجد القريء النص الكامل لهذا القانون في « التيسر » يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ وفي كتاب بلنت السالف الذكر ص ٥٦٤ - ٥٧٠

(٢) بلنت الكتاب السالف الذكر ص ٢١٠

(٣) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨٢

النظار مما وصل الى اسماعه من مساوىء الادارة وفضائحها وكان اهم ما في هذا الباب الاخير المسألة الخاصة بمسح الاراضى فلقد عهد بهذه المهمة الى لجنة يشرف عليها بعض الموظفين الانجليز ثم انقضت أعوام ثلاثة دون ان يظهر لاعمال اللجنة اثر ما اللهم عدا مبالغ طائلة ضاعت بين مرتبات وأجور وثقات سفر وغيره وغيره . فرأى المجلس فى النهاية



اسماعيل باشا راغب
رئيس الوزارة المصرية سابقاً

أن تكون لجنة خاصة لبحث الامر مما نهلت له قلوب « المساحين المختصين » (١)

ومن السهل تصور ما كان ينظر به الرجال الموجودون « فى ذات

(١) مصر دم ٧ (١٨٨٢) ص ٥٠ و ٦٤

المكان » الى تلك الاجراءات . لقد اول سقوط وزارة شريف في الخارج رسميا بلسان السير ادوارد ماليت وغير رسمي بما كتبه مراسلو الصحف (١) بأنه نشأ عن ارباب عرابي الذي هدد سلطان باشا ايضا لو توانى في تقديم استقالته . وعبثا جاهر سلطان نفسه بتفنيده هذه الفرية لان السير ادوارد ماليت اصر على عدم الاقتناع بالتكذيب . ولقد وصف السير اوكلاند كولفن النظام الجديد بأنه « تحت رحمة جيش متمرّد ناجع » (٢) . اما المستر كوكسون الذي حل مؤقتا محل السير ادوارد ماليت في اثناء تنصيبه في نزهة نيابية مع انجال البرنس اوف ويلز فقد قرر « ان الاماني الطويلة الريضة عن توطيد العدالة والحرية الدستورية كانت خائمتها احلال ارادة الجيش محل السلطة الشرعية » (٣) . ثم استرسل فقال ان عرابي رقى عددا كبيرا من رجال الجيش لاحق لهم في الترقية وان الخديو اقر هذه الترقيات خوفا من الفتنة وكانت الوزارة قد نشرت قانونها الانتخابي الجديد وهو يقضي بان تكون الانتخابات بطريقة غير مباشرة اي علي درجتين . ولكن المستر كوكسون كان رأيه ان ذلك المشروع الشيطاني ليس الا مجرد وسيلة لتعزيز النظام العسكري فقد قال « ان هذا القانون انما يراد به وضع القوة الانتخابية في ايدي مرشحي الحزب الذي له التفوق في الوقت الحاضر وهو الجيش » .

(١) كتاب بات السالف الذكر ص ٢٠٣ وما بعدها

(٢) مصر رقم ٧ ١٨٨٢ ص ٨٠

(٣) المصدر نفسه ص ٦٥

وتكلم في تقاريره الأخرى عن « حالة القلق والفوضى في الأرياف »
وابلغ رئيسه في حينه « ان كثيرا من النواب ممن لهم مصالح في البلاد
اخذوا ينسلخون الآن من الائتلاف الذي تعجلوا في عقده مع الحزب
العسكري » وهناك غير من ذكرنا أنهم عراقي بانه مأجور للسلطان^(١)



عراقي وولده في المنفى

بينما ذهب السير ادوار ماليت الى حد الأرتياب « في امكان بقاء
المراقبة بعد أن أصبحت اسما بلا معنى^(٢) » وكانما أراد السير ادوارد

« ١ » خطاب السير وينم حر بحوري في « التيمس » ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ وهو يتضمن

روية حديث له مع عراقي

« ٢ » مصر رقم ٧ « ١٨٨٢ » ص ٥٦

ماليت أن يزيد العطين بلة فقد حمد الى خطة عنيفة بان أوعز الى وكلائه
 القناصل برفع عقيرتهم ومن ثم قدم الى لورد غرانفيل عددا كبيرا من
 التقارير وصلته من داخل البلاد متضمنة وصف ما آلت اليه الحالة في الارياف
 من الفوضى والتخلل في خلال الشهرين اللذين اشرفت فيهما الوزارة الوطنية
 الجديدة على شؤون البلاد (١) وقد تبين ان الغاء السكر باج المعروف -
 وهو الذي عدوا الغاءه فيما بعد احدى حسنات اللورد كرورمر سلب السلطة
 الشرعية من كل حول وطول وصير طبقة الفلاحين في حالة تمرد دائم
 ضد ساداتهم وقد كتب المستر روسويل مدير مصلحة الدومين يقول (٢)
 ان الحاكم في أى أنليم شرقي متى جرد من كرباجه وسلب من القدرة
 على السجن يصبح هجزا عن فعل شيء مع اناس الفوا قردنا طويلة
 حكم الفرد المباشر المنطوى على القوة ... ان الحركة في خلال
 العام المنصرم كان مرماها افهام الفلاح أن في استطاعته الوصول طرفة الى
 ما خبروه بأنه الحرية بينما أن ما اكتسبته الحركة من قوة الاندفاع
 بسبب تربع عدد من الخياليين غير العمليين في مقاعد الحكم لم يكن له
 أى أثر في السلطة الا كالذى ينشأ من اضافة قليل من الماء الى قطعة
 من السكر ، ولعمري لقد كانت هذه حكاية مستغربة ومما يزيد في
 استغرابها ان قائلها باظهاره الاسف لان « الخياليين غير العمليين »
 قد جردوا احكام الارياف مما كانوا يتمتعون به من السلطة الاستبدادية

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) من ٤٠ وما بعدها

(٢) المصدر نفسه من ٤٢

قد كشف القناع عن حقيقة معارضة الاجانب في النظام الجديد . وقد اردف السير احوارد ماليت هذا التقرير وغيره . بخطاب ارسله الى رئيسه قال فيه « يؤخذ من أول هذه الخطابات انه قد تفاقم عدم الطمأنينة بسبب عدم اكتراث الاهالي بالسلطات المدنية . وهذا يعزى الى عمل رجال العسكرية الذين لا يعاملون زملاءهم المدنيين بالاحترام الذي يقتضيه سير الادارة في الارياف . أما الرشوة بين الموظفين فقد عادت الى سابق عهدها وكانت من اكبر أسباب تفشيها التنقلات المتكررة بين رؤساء المصالح . . . ويصف الخطاب الثاني مبلغ ما وصل اليه الفلاحون من الضيق في سبيل الحصول على الاموال ويمزوا الملاك هذه الضائقة المالية وما هم فيه من السر الى ما بعثته الحكومة الحاضرة من عدم الثقة في النفوس وهم يجاهرون بكل جرأة ان التبعة تقع على الوزارة فيما لو صجزوا عن دفع الضرائب » (١)

ونحسب اننا في غنى عن ان نقول ان معظم هذه الامور والتهم المروعة التي راجت ضد الوزارة لم تكن سوى محض أوهام اختلافها الوهم الرسمي . بل كانت أشبه بنوطنة « ماهرة » لاساليب الهياج التي تلجأ اليها الصحف الصغراء مما لم يعد يخفى على أحد منا الآن لان الوقت الذي قامت فيه هذه الوزارة الوطنية في مصر هو بلا ريب من خير الاوقات التي مرت بالبلاد فلم يكن بعيدا فحسب عن أية صبغة عسكرية بل كان

الوقت الوحيد الذي لم يشبهه اى ادهاب من الجهات العليا . نعم لقد
كان الجيش موجودا ولكنه كان فقط ركنًا - وركنا حيويًا -
من اركان الحركة الدستورية . على أن ما كتبه السيرويليام جريجورى قبل



امهايل باشا يحتفل بملوك أوروبا بمناسبة
افتتاح قناة السويس

فذلك بشهرين لينسحب بحق على الفترة التي نحن الآن بصدددها .
 فقد أشار الى ما فعله الجيش في ٩ سبتمبر قائلا (١) « ان الرأي العام في مصر
 مهما كان أمره قد تعزز كثيرا بهذا العمل وانى لشديد الامل بان
 المساواة القبيحة التي ازدحمت بها ادارة البلاد ستزول تدريجيا ولا ريب
 في انه ما كان ليحدث شيء يستحق الذكر اولا تدخل قوى من هذا
 القبيل فلقد طالما لفظت اللسان هنا بالاصلاحات كما حدث في تركيا ولكن
 الامر لم يتجاوز حد الكلام فقط ... أما الان فتمت اصلاحات قيمة
 بدىء بتنفيذها وهذا مرجعه الشعور بوجود هيئة قوية مصممة على
 تنفيذ هذه الاصلاحات » اما فيما يختص بالمساواة المرعومة التي يرتكباها
 الجيش دائما (٢) فقد بحث عنها الى التيمس بخطاب مطول فدفيه كافة
 التهم وختمه بهذه العبارة « لا تردد في القول بانه وقعت في لندن وحدها
 خلال شهر واحد اعتداءات عسكرية تفوق ما وقع في مصر كلها منذ
 يوم ٩ سبتمبر المشهور . وهو يوم انتصار الضباط ومع ذلك
 لا يمكن ان يوصف الجيش الانجليزي بانه في حالة تمرد ... انى أقدر
 ان هناك حزبا وطنيا يشمل الامة المصرية على بكرة أبيها ما خلا طبعا
 الطبقة الرسمية المصرية » (٣)

(١) « التيمس » ١٠ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) ان ما ادعى وقتئذ من تمرد الجيش من الحكومات التي تقنن لها الابدان قد ردد
 صداه في كتاب لورد كرومر . فقد أحرقا بتمرد من الخوارج بسبب قتل أحدهم بسيد أحد
 الايطاليين وبثوقت جوفة موسيقى المرقعة عن العزف في احد الثيات (مصر الحديثة المجلد
 الاول ص ٢١٠)

(٣) « التيمس » ١٦ مارس سنة ١٨٨٢

ولا يمكن أن يكون ثمة ريب في أن ماليت وكولفن واضراهما كانوا يعرفون ذلك جيد المعرفة ولكنهم وقد ادركوا ان الحكومة البريطانية تريد التدخل بذلوا كل ما في وسعهم من الجهود لتحقيق هذه الغاية المرجوة . وامرئى لقد كان هذا الحادث خير تعليق على « تقاليد » الحكومة البريطانية في معاملاتها مع مصر ورغبتها في عدم قيام وزارة حزبية ، فلم تكذب ترى أمامها وزارة غير حائزة لرضاها حتى شرعت تدس لها الوسائل وتعمل ضدها بكل ما في وسعها من الوسائل .

بيد ان السياسة البريطانية كانت في الوقت نفسه جادة في تنفيذ قرار الحكومة بتمهيد الطريق للتدخل العسكرى . ففى أول فبراير أى في مساء اليوم الذى قدمت فيه وزارة شريف استقالتها ابرق السير ادوارد ماليت الى رئيسه كانه كان يتوقع ما يحدث يخبره بملخص محادثة دارت بينه وبين احد الوزراء المستقبليين^(١) . وربما كانت المحادثة مختلفة من أولها الى آخرها أو على الأقل لا يمكن ان يكون ذلك الوزير شخصا آخر عدا شريف نفسه وهو مصدر شكوك في نزاهته^(٢) . وقد كان اسم مافى المحادثة « ان الشخص الوحيد من الورطة الحاضرة هو ان يرسل الباب العالى مندوبا من طرفه الى مصر على ان يتبعه بقوة تركية » . ولقد كان هذا . كما ذكرنا من قبل نفس ماخير لورد

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) من ٧٨

(٢) لقد رجع حديثا . فقد ذكر لورد كرومر (و كتابه السالف الذكر المجلد الاول من

٢٢٥) اسم شريف بأنه صاحب هذه المحادثة اسرية

غرانفيل الحكومة الفرنسية فيه منذ زمن اوفى الاحتلال المشترك ولا ريب في ان توارد الخواطر هذا بينه وبين ذلك الوزير المصري المجهول كان باعنا على الاستغراب . ولقد زاد الوزير - كما اخبرنا السير ادوارد ماليت - فقال « لا يمكن التهديد بالتدخل المسلح من جهتنا (بريطانيا) ولا تنفيذ التهديد بدون تعريض الجاليات الاوربية الى اعظم المخاطر او بدون احداث مقاومة قد تؤدي الى اطالة امد اهراق الدماء . وفي رأى (الوزير) اننا مع استعمال الحصافة وقبولنا الوزارة التي يختارها مجلس النواب لا يضرنا الا تتظار بدون احداث قلاقل عمومية . وهو يرى ان المستقبل لا يشر بالأمل بمد ان عاد الجيش الى الظهور بمظهر الديكتاتورية الا اذا اكبح جماحه بالقوة » .

وعلى اثر تسلم لورد غرانفيل هذه الرسالة « من الدوائر الوطنية » التي تتفق اتفاقا يثبت على الدهشة ورائه الشخصية بعث بها الى الحكومة الفرنسية مستظما رأيها . ولكن غامبيتا كان قد سقط في فرنسا وتسلم السيوف فريسييه مقاليد وزارة الخارجية مكانه وكانت اراؤه مناقضة لاراء سلفه في السياسة التي يجب على فرنسا اتباعها حيال مصر . فقد كان من رأيه ان الحل الوحيد للمشكلة المصرية هو ان تمتنع الدول العظمى من التدخل في الامر وترك مصر تنقذ نفسها بنفسها . وبديهي انه لم ير هذا الرأي حبا في مصر بل لانه كان يرى ان مصر لو تركت وشأنها لما صارت ملكا لانجلترا وهذا في الظروف الحاضرة

كل ما كانت تبغبه فرنسا حقيقة . بيد أنه خطأ في اعتقاده ان انجلترا قد توافق على عدم التدخل وانها متى احجبت فرنسا لن تنفرد بالتدخل فلقد ظهر فيما بعد ان ذلك كان مجرد وهم منشأ خطأ مسيو فريسينيه نفسه على الارجح فقد كانت تنقصه الشجاعة الكافية لتنفيذ سياسته تنفيذاً صادقا

وعلى كل فان ما أجاب به مباشرة على الرسالة التي ارسلها اليه لورد غرانفيل



بطرس باشا غالى

في ٢ فبراير يلخص (١) «في عجزه عن ابداء رأى حاسم في الموضوع الآن بسبب حداثة عهده بالوظيفة ولكن هناك تقطعين يرتاب فيهما الاولى انه لا يميل مطلقا الى فكرة التدخل المسلح في مصر لافرق بين ان يكون

(١) مصر رقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨١

التدخل على يد أنجلترا وفرنسا أو على يد أحدهما. الثانية انه يعارض اشد معارضة في اى تدخل من جهة الباب العالى . ولزيادة التوكيد سأل لورد ليونز ان يوضح له بالدقة معنى التحفظ الذى وضعه لورد غرانفيل عند مصادقته على المذكرة المشتركة القائل بان الحكومة البريطانية « لا ينبغي ان تعتبر مقيدة بهذه المذكرة باتباع خطة معينة للعمل متى تبين ان هناك ضرورة لذلك » . ومما قاله المسيو فريسنييه لورد ليونز « ان حكومة جلالة الملكة على ما قيل قيدت نفسها بالعمل بمبدئيا ولكنها ابت ان تقيد نفسها مقدما بنوع خاص من العمل » . فلم يسمع لورد ليونز الا ان يجيبه بالجواب المرضى قائلا ان الحكومة البريطانية لم تحفظ فقط لنفسها بحق اختيار نوع العمل اذا مست اليه الحاجة بل وفيما اذا كانت هناك حاجة اليه بصفة عامة .

ولا يمكن ان نقول هل فهم لورد غرانفيل ما تاحه تغير موقف فرنسا فجأة بالنسبة لمصر من الفرص الجديدة امام السياسة البريطانية « والعمل » البريطانى. لقد قيل اعتمادا على رواية احد الثقات الصادقين ان هذه كانت المرة الاولى التى فكرت فيها وزارة الحربية الانجليزية في غزو مصر ومن ثم راحت تضع خطة الحملة (١) . وهما يكن نصيب هذه الرواية من الصحة فقد رد لورد غرانفيل على مسيو فريسنييه قائلا « انه يدرك تمام الادراك الصعوبة التى تحول دون ابداء رأى حاسم في

(١) راجع المعاداة المصعة التى دارت بين مستر بنت (كتاب السالف الذكر ص ٢٢٨) وبن لورد ولسلى

مسألة مصر وأكده - ارتكنا على رسالة تسلمها في ساعته من السير
أدوارد ماليت ولها صلة ببرنامج الوزارة الجديدة - بأن حكومة جلالة
الملكة لا ترى أن الحالة التي تقتضى التدخل قد وجدت بعد فقد أعلن
الاعيان والحكومة الجديدة اعتزام احترام التعهدات الدولية « ثم أضاف
الى ذلك قوله « فان وجدت الضرورة فيها (الحكومة) ترغب في أن
يمثل ذلك التدخل سلطة أوروبا واتحادها في العمل . و ترى الحكومة



اللورد كيرزون

وزير خارجية إنجلترا سابقا

أيضا أن السلطان في تلك الحالة يكون له الحق في الاشتراك فيما قد
يحدث من الاجراءات أو المناقشات « ثم أنه سأل هل يعارض السيو
فريسنييه في دعوة الدول العظمى لابتداء رأيها في الموضوع (١)
وقد تقبل مسيو فريسنييه تأكيدات لورد غرانفيل بالالتياح ولم
يبدي اعتراضا على ارسال مذشور للدول للاستفهام منها عن مبلغ استعدادها

(١) محررقم ٥ (١٨٨٢) ص ٨٤

للاتفاق على اتباع سياسة مشتركة نحو مصر اذا دعت الضرورة لذلك .
ثم صرح لورد ليونز في فرصة أخرى (١) « بأنه يعارض بشدة في أي
تدخل مسلح . . . فلتكن غاية الدول العظمى بعد تبادل الرأي في شأن
مصر الاستثناء عن مثل هذا التدخل العنيف » . ثم أضاف الى ما سبق
قوله « والمأمول أن يكون ذلك هو أيضا رأي حكومة جلالة الملكة »
ولم يكن ذلك رأيا طبيعيا بيد أن لورد غرانفيل لم ير ما يقتضي



اللورد مانر

اطلاعه على جلية الامر وفي ١١ فبراير أرسلت الحكومتان منشورا
مشتركا الى الدول تدعوها فيه « الى تبادل الآراء في موقف مصر »
وقد جاء في المنشور (٢) أن الحكومتين لا تظنان « أن قد حدث بعد
ما يدعو الى البحث في وجوب التدخل بيد أنهما ترغبان فيما لو حدث
هذا أن يكون التدخل ان دعت اليه الضرورة - برأي أوروبا ورغبتها
المتحدة في العمل وان « يشترك السلطان فيما قد يحدث من اجراءات أو

(١) ممر رقم (٢٨٨٢) وكندا مصر رقم ٢ (١٨٨٢) ص ٣٤

(٢) مصر رقم ٢ (١٨٨٢) ص ١٠

مناقشات» فأجابت الدول بعد شيء من التردد بأنها رغبة في الاشتراك في مثل هذه المناقشات اذا دعت الضرورة الى ذلك . وعلى انه سيتبين لك بوضوح تام متى جاء وقت البحث في ضرب الاسكندرية بالقنابل عدم اخلاص الحكومة البريطانية لهذا المشروع المراد به ترك مسألة مصر بيد أوروبا أو بيد السلطان بيد أننا لا ينبغي أن ننسى أن السير ادوارد ماليت وأتباعه حتي في ذلك الوقت كانوا يعملون بعزيمة لا تعرف الملل لا يجاد رأي عام معاد للوزارة الوطنية ومؤيد للتدخل . وبعد مرور عدة أسابيع أي في ٢٩ مارس فاجأ لورد غرانفيل المسيو فريسينيه ناسياً أن المسألة فعلاً قد أصبحت الآن من اختصاص أوروبا بإقترح مؤداه أن يرسل الى مصر « مستشاران فنيان » « لمساعدة » الوزارة على القيام بادارة البلاد ^(١) بيد أن مسيو فريسينيه عارض في ذلك قائلاً « انه لا يرى ما يحمله على أن يرسل مصر شخصاً خاصاً يزوده بتقارير أخرى » لان مسلك الحكومة الفرنسية وقتئذ كان على العموم مسدداً جذيراً بالاعجاب ومناقضاً لما كان يضعه لورد غرانفيل ومروءوسوه من الخطط المنطوية على الخبث والمكر . واذ ذاك أرسل مسيو سينكوبكز قنصل فرنسا العام في القاهرة الى رئيسه في ١١ مارس يخبره بأن الفكرة متجهة الى تشكيل وزارة من رؤساء المصالح أو من أعضاء مجلس النواب برئاسة عرابي مع تأليف مجلس للدولة يمثل فيه

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٨١

العنصر الاجنبي أوفى تمثيل . على أن اسم صاحب هذا المشروع لم يذكر ولكن مسيو فريسينيه رد على مندوبه « بأن لا يفعل شيئاً له مساس بالائتلاف المزمع وان يكون مع التزام خطة التحفظ حريصاً على العمل بصفة ودية مع أية وزارة تقوم في مصر مادام شعارها احترام التعهدات الدولية والمحافظة على النظام » وقد طلب مسيو فريسينيه أيضاً أن ترسل الحكومة البريطانية تعليمات كهذه الى معتمدها « وبعد بحث المسألة في حينها » أرسل لورد غرانفيل تعليمات مشابهة لتلك حذر فيها المستر كوكسون المعتمد البريطاني بالنيابة من التدخل (١)

على أن مسيو فريسينيه ذهب الى أبعد من ذلك الحد فقرر استدعاء المسيو دى بلنير لما يعلمه تمام العلم عن أخلاقه وآرائه وقد كان خلال المدة السالفة كلها يشغل وظيفة المراتب الفرنسية العام . فـ كاد يصل الخبر الى اسماع لورد غرانفيل حتى أسرع الى الاعراب عن أملة بأن لا يتضمن هذا الاستدعاء أى تبدل في سياسة فرنسا . ولكن مسيو فريسينيه رد على ذلك قائلاً « لقد كان لوفت الملائم لاستبدال للمسيو دى بلنير برجل آخر بعيد عن التأثير في الشؤون المصرية تأثيراً سياسياً » ثم زاد على ما تقدم قوله « . . ان تدخل المراقب الفرنسي في الشؤون السياسية طاماً أدى الى ارتباك العلاقات بينه وبين القنصل العام وقد تنجم عن مثل هذا الارتباك عواقب وخيمة وخاصة في

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ٥٨ و ٦٢

الظروف الحاضرة (١)

ولقد كان هذا بمثابة إعلان صريح عن الخطة السياسية التي بنتوى
المسيو فريسينيه تباعها ولو تجلت مثل هذه الروح فيما عملته الحكومة
البريطانية لتغير مجرى الحوادث التي وقعت فيما بعد. ولكن الحكومة
البريطانية لم تحفل بما تضمنته كلمات المسيو فريسينيه من التلميح بل ظل
السير اوكلند كولفن والسير ادوار ماليت يواصلان السعي لتحقيق
التدخل. ولا ريب في أن السياسة البريطانية أحست بأنها وقعت في
مأزق حرج لان فرنسا باعلانها الحياد قد كشفت للعالم الستار عن
المعتدى الحقيقي. ولقد كان المأمول - كما أمل مسيو فريسينيه فعلا - أن
أوروبا والحالة هكذا لن تسمح لانجلترا بتحقيق ما ربتها السرية. ولكن
أتت الرياح بما لا تشتهي السفن لسوء الحظ اذ ما أسرع ما لاحت لانجلترا
الفرصة للخروج من عزلتها وهكذا لم تخدم فرنسا فحسب بل أوروبا
بأسرها.



الفصل الثاني عشر

الساسة بصفاتهم محرضين على الاجرام

في أواخر إبريل منحت الفرصة التي كان لورد غرانفيل ووكلائه في القاهرة يترقبونها للاعتداء الفعلي على مصر. فقد اكتشفت الحكومة المصرية حوالى ذلك الوقت مؤامرة يبتها بعض ضباط الجيش لاغتيال عرابي وزملائه. فالفاروق يذكر أنه حدثت عدة ترقيات في خلال الشهرين اللذين قضاها عرابي في منصبه الجديد وكان انصار الوزارة وقتذاك يسوغون هذه الترقيات بحجة أنها لازمة لتفاد القانون العسكري الجديد فقد قضى بأن يحال على الاستيداع الضباط الذين يبلغون سنا معينة^(١) ولا ريب في صحة ذلك القول من اوجهة القانونية الرسمية على أنه قد يكون من أكر البواعث على فصل الضباط الطاعنين في السن وترقية الضباط الجدد أن القائمين بأمر الإصلاح رغبوا في تطهير الجيش من العناصر التي لا يركن اليها والمعروفة بمفاوئها لتنظيم الوطنى والتي كان معظمها من الاتراك والجراسكة. ولا ينكر احد أن هذا العمل كان عملا مشروعا وخاصة بعد الذي جربته فرنسا في حادثة

(١) راجع خطاب الشيخ محمد عبد الله بن عبد الله (التاريخ العربى ص ٢٥٠)

دريغوس (١) أوبعد ما أجرتة الحكومة التركية الجديدة . على أن ممثلي الحكومة البريطانية الرسميين في مصر قد نظروا الى ما حدث في مصر بعين أخرى كما رأينا فقد اعتبروا تلك الترقيات عملا من أعمال الاستبداد العسكري ودليلا على انتشار الفوضى . وليس ثمت ريب في أن هذه النظرة كان لها أثر كبير في ازدياد سخط الضباط المبعدين الذين احسوا بوجود قوة ممثلى أوروبا وراءهم فتوت عندهم الاعتقاد بأنهم لو نجحوا في قلب الحكومة والقضاء على النظام الوطني فن يجدوا من الدول الأوروبية سوى الحمد والثناء .

ولقد زعموا (٢) أن المؤامرة انما دبرها أعوان اسماعيل باشا الذى كان مقيما وقتئذ في نابولي وانذى بجاء سكرتيره راتب باشا الى مصر منذ عهد قريب . وكان راتب صهرا لشریف باشا ويلوح أن المؤامرة دبرت في منزل الأخير . واتجهت الفكرة الى اغتيال عرابي وبعض أصحابه على أن تعقبه المناداة بعودة الحكم المطلق . ولكن احد المتآمرين أفشى السر قبل وقوع المؤامرة فادى ذلك الى القاء القبض على عدد كبير من الضباط وكلهم من العنصر الجركسي وبينهم عثمان رفقي - ناظر

(١) حادث دريغوس من الحوادث التى اقامت فرنسا وانجلترا معا بين سنتي ١٨٩٥ — ١٩٠٦ . فلقد اتهم ذلك اليهودى الفرنسى باسم إيم الاسرار الحزبية لاذنيا بما أدى الى محكمت وسخط الرأي العام على هذا حسن مرسى . وقصد كان المسبو كليمصوم شديدا الخلة على أنهم في بدء الامر وسكته ساد مع رأي قبيح واحد يقوم ما ذهب اليه جمهور من الرأي .

(٢) بلبت الكتاب المذكور ص ٢٥٢

الحرية الاسبق . وقد حوكموا امام المحكمة العسكرية فقررت بحجربدم
من القابهم ونقيهم الى اقليم النيل الابيض . ثم رددت الالسن اشاعة
طيرها مراسل التيمس الى صحيفته بل اشار اليها السير ادوارد ماليت
في تقريره الرسمي - بأن المسجونين قد زارهم عرابي في السجن وبالغ في
ايلام شعورهم (١) ونحن في غنى عن القول بأن هذه كانت محض اختلاطات
لا تقل في سخافتها عن اشاعات فظائع الرئيس كروجي التي روجتها
الصحف الصفراء في زمننا هذا

ففي ١١ ابريل اكتشفت المؤامرة وفي ٢ مايو صدر الحكم ولقد
خطر للسير ادوارد ماليت في الفترة التي بين هذين التاريخين أن
هذه الفرصة يمكن استخدامها لجعل المسألة المذكورة ذريعة لقلب الوزارة
الينيضة لا بل سيدا للتدخل اذا اقتضى الحال ذلك واقد كان كل تدخل
الى الآن من ناحيته أو ناحية زملائه في شؤون مصر الداخلية هو بحجة
الاتفاقات الدولية الرسمية أما الان فقد جاهروا بالعدول عن تلك الحجة
وتذرعوا بحجة أخرى هي «الانسانية» و«العدالة» . فقد زعموا أن القبض
والعنوبات كانت من اهمال الانتقام السياسي . وقد استمرت المحاكمة وراء
الستار فلما قرأ الخديو أقوال الشهود تبين له انها غير كافية لادانة
المتهمين الذين أرادوا فقط عرض شكواهم ولذا لم ينهض الدليل على تأمرهم

(١) بلات الكتاب لعدد ص ٥٥

على أعمال الاغتيال (١) فكان على الخديو اذن ان لا يصادق على الحكم بل يأمر باجراء الحركة من جديد تلك كانت نصيحة السير أودارد ماليت وهي نصيحة يصح أن توصف بأنها تطفل فظيع هذا فضلا عن أن الموقف القانوني لا يسوغها بتاتا . فلقد كانت سائر المحاكم العسكرية حتى في ابان عهد المراقبة الثنائية سرية ولم يكن للخديو الحق مطلقا في التدخل في اجراءاتها كما لم يكن يجوز استئناف احكامها . فكل ما كان في وسع الخديو أن يفعله هو أن يستعمل ما للعرش من الحق في تخفيف العقوبة بعد اقرار الحكم . وكان هذا عين ما نصحه السيوسيدنسكو ويكرز ميل السير أودارد ماليت لتوفيق باشا بان يفعله . ولكن ذلك لم يحقق ما رآه السير أودارد ماليت فانه كان يريد إيجاد نزاع بين الخديو وبين وزرائه الدستوريين ولذا أمر على إلغاء الحكم . فلما أبدى الخديو تردده لعله أن الوزراء لا يمكن أن يعتبروا عمله ذلك الا تحديا مباشرا لهم نصح له السير أودارد ماليت باسشارة ممثلي الدول الاربع الاخرى . ولما أبى هؤلاء الممثلون — ما خلا الممثل الايطالي — أن يسلموا بهذا أحوال المسألة بحذافيرها الى الباب العالي بإيعاز السير أودارد ماليت .

ولقد كان هذا خطأ من السير أودارد ماليت ذلك لان الباب العالي لم يكن له شأن ما في الامر سوى أن عثمان رقيقي كان يحمل لقباً تركيا

(١) مصر رقم ٧ ١٨١٢ ر - - من احتشاق ارسنة - - من المأمرة حركية
ولم كورة في الكتب في هـ موية البرنانية . على أن اراى يسس صند و قرأ الفصل
الحادي عشر من كتاب مستر يست ابو عظيم الأحمب ان يشتغل على تصحيح عميدة

هو لقب « فريق » فلا يجوز بحال من الاحوال تجريد منه بدون موافقة السلطان . وفضلا من ذلك فان تدخل الباب العالي في هذا الوقت المصيب كان معناه احداث تحويل سياسي لا يمكن ان تستحسنه الدولتان وخاصة فرنسا . وعلى ذلك كانت النتيجة ان اللورد غرانفيل نفسه رأى من الاصوب ان يخطر وكيله الشديد التبرة « ان يعمل بقدر المستطاع بالاتفاق مع القنصل العام الفرنسي » بمعنى ان يكف عن مشروعه الاصلي ويسمح للخديو بالمصادقة على الحكم مع تخفيفه في الحال . ولا بد ان يكون هذا الاستنكار قد ترك اسوء الاثر في نفس السير ادوارد ماليت كيف لا وقد انهارت كل اعلامه في لحظة واحدة وخاصة لان الوزراء انفسهم سرغبة منهم في انتهاء حادث كهذا ينذر باوخم العواقب بشوا عريضة للخديو في ٦ مايو يتمسون منه فيها بصفاتهم مستشاريه الدستوريين أن يستعمل حقه في تخفيف حكم المحكمة العسكرية ويجعله مقصوراً على مجرد التقي من مصر بدون تخفيض مقام المحكوم عليهم من رتبهم والاكتفاء بحذف اسمائهم من قائمة الجيش المصري . وكان هذا حلا وسطا واعترافا من جهة الوزراء بالخذلان . ثم كان ايضا خاتمة للدور السياسي الذي كان السير ماليت يلعبه وهو ما لم نرفع له نفسه

ولكنه بدلا من المبادرة بتنفيذ اوامر رئيسه ساورته الشكوك فجأة فيما ينبغي ان يشير به على الخديو فابرق في طلب تعليمات اخرى من لورد غرانفيل . وفي الوقت نفسه تبرع باثبات رأيه الشديد عن الحالة

قائلا « وفي رأبي انه ينبغي انعام النظر في الحالة العامة عند تقرير ما ينبغي ان يفعله الخديو حيال حكم المحكمة العسكرية ولا بد ان نذكر ان الوزارة الجديدة مصممة الى الان (كذا) على تقويض اركان الحماية الانجليزية الفرنسية (انظر كيف انقلبت المراقبة حماية .) » ان تفوذنا في الواقع اخذ في الثلاثي من يوم الى آخر وليس في استطاعتنا ان نستعبد ما كان لنا من التفوق اذن ، (اذن ليس للقصور هو توطيد سلطة الخديو ١١) « ما لم تعظم هذه السيادة العسكرية التي ضربت روافدها على البلاد . . . وفي اعتقادي انه لا بد من حدوث مشكلة يمسر حلها قبل الوصول الى تسوية المسألة المصرية تسوية مرضية . وعليه فالاصوب التعجيل بها بدلا من العمل على ارجائها » (١)

وليس مما يشرف « سياسة » لورد غرايفيل في شيء أن يسمح بطبع رسالة السير ادوارد ماليت الغريبة هذه ضمن الاوراق التي قدمها للمجلس في سنة ١٨٨٢ (٢) في هذه الكلمات فضح السير ادوارد ماليت - كما يقول المثل - السر كله . فلا سلطة للخديو ولا الفرمانات الشاهانية كما زعموا أولا وآخرا - كانت هي سبب اتهام أولئك الذين طالما تدخلوا في شؤون مصر حتى انتهى الامر باحتلال البلاد - كلا بل كان كل مطمحهم التفوق « والنفوذ » الذي قوضت « السيادة العسكرية » اركانه الى هذا الحد على ان الجملة الاخيرة لتفصح تماما الدور الذميمة الذي كان يلعبه السير

(١) مصر اصدار سنة ١٠٧

(٢) كان لورد كرومر احكم من رئيسه اد لا توجد هذه الرسالة في كتابه

ادوارد ماليت منذ ان ادرك ان الحكومة البريطانية كانت ميالة لتكررة التدخل - فلقد كان يرمى الى « تعجيل » حدوث « مشكلة مصر حلها » كالتى اثاروها فى مدد احكام المؤامرة الجركسية (١) ومع ان لورد غرانفيل كما يغيب الظن ادرك الغاية من هذا التلميح الا انه لم يستطع ان ينقض قراره السابق ولذا عاد هو ومسيو فريسينيه الى ارسال التعليمات مرة اخرى لقبول التسوية التى وضعت فلما استنأس السير ادوارد ماليت عمد الى خطة اخرى . ذلك انه حمل الخديو على تخفيف الحكم وجعله مقصورا على مجرد النفي بدون حذف سماء المحكوم عليهم من قائمة الجيش ولعلمه بتردد توفيق اغلق الباب فى وجهه من المحتمل حضوره من الزائرين وظل هو ومسيو سينكويكز مجتمعين بالخديو حتى فرغ من توقيع امر التخفيف . ولقد كان هذا فى الواقع بمثابة تحرير على الاجرام . لا بل كان اهانة كبيرة للوزراء وخاصة لمرابى وهو الرجل المسئول عن الجيش وتدخله احر به ان يثير ناثر الوزراء اجمعين . وهو

(١) كان لورد سالسبرى على حق بعد صرب اسكندرية بالنال عدم عز هذه الازمة الى دسائس السير ادوارد ماليت اذ قال « ان السبب الرئيسى لازمة هو محاكمة الضباط الحركية ولا يحال على الشك فى براءة انضباط الجراكسة . . . ولكن لم تكن هذه المسألة مما اعتدنا التدخل فيه بهى حاكم شرقى وبين دعاياه (هانسارد « المناقشات البرلمانية » لجلد (٢٧٢ ص ١٥٠٠) ويحذر ان تثبت هه مصر اولئك الضباط « ابره » . فانهم غدروا مصر فى ٢٠ مايو . ولقد قرر السير ادوارد ماليت « ان حزم الخديو ادى الى تخفيف الحكم الى الحد الأدنى وى وسع سموه اذا توخى حد الجزم - ان اصبح مطلق لارادة مرة اخرى ولى جابه وزارة ترعى المدلة - ان يعين الميقين الى عائلاهم ومدرتهم مصر رقم ٨ (١٨٨٢) من ٤٦ « وى ٣١ مدير اضطر لورد دوغرين رئيسه ان الضباط وصو الاستناء وان الحكومة تتوى الاتاق عليهم . « مصر رقم ١ « ١٨٨٢ » ص ١٦ « وى ٧٥ بوليه اى بعد اغلاق القنابل على الاسكندرية . عاد انضباط الى مصر .

ما حدث بالفعل . فقد طلبت الوزارة في الحال سحب الامر العالى واصدار
أمر آخر مكانه يكون متفقا مع العريضة بيد ان السير ادوارد ماليت كان
يعلم انه قابض على المصفور ولذا نصح للخديو بعدم الاذعان . وهنا
ادرك الوزراء أن جميع ما بذلوه من الجهود للتوصل الى توفيق قد ذهب
ادراج الرياح وان الوقت قد حان للفصل بينهم بصفتهم ممثلى الامتوين
الخديو بصفته ممثلا للفضولين الاجانب . وهنا وجدت حالة كانت
خليفة بتدخل الجيش لو ان مصر كانت حقيقة خاضعة للدكتاتورية .
كما ادعى اعوان السوء وتتمذ فالثورة هي اخر ما يلجئ اليه الشعب
المغلوب على امره وليس ريب في ان الجيش لو قام بمثل ما قام به في يوم
٩ سبتمبر فاعلان خلع توفيق لاقى الشعب المصرى هذا العمل ولكن
ما يدلك على ان الديكتاتورية العسكرية لم تكن سوى مجرد خرافة
اخترعها الراغبون في « تمجيد » المراقيل ماقررت الوزارة ومن ضمنها
عربى من دعوة مجلس النواب الى الاجتماع لتعرض عليه ما بينها وبين
الخديو من النزاع . وقد اعلنت الوزارة « ان الخديو سلك مسلكا يشوه
استقلال مصر بدون استشارة ورائه في كثير من الظروف » . وقرر
الوزراء ايضا ألا تجرى بينهم وبين الخديو مخاطبات اخرى الى ان يعرف
قرار مجلس النواب . وفي الوقت نفسه ضمنوا له سلامته الشخصية كما
ضمنوا الاحتفاظ بالاحتفاظ بالامن العام .

ولا بد ان يكون السير ادوارد ماليت قد داخله الكبرياء والغرور

فقد تمكن بهذا التدبير السياسي الخسيس من استنزاز الوزراء الى القيام بثورة ضد الخديو وهي ثورة يسهل على القوم ان يصوروها للعالم الاجنبي الذي لا يعلم شيئا من امر ما سبقها من الدسائس بانها ليست سوى الفوضى الصريحة. لم تكن دعوة مجلس النواب بناء على امر الوزراء خرقا للقانون الاساسي الذي نص على ان تكون الدعوة بموافقة الخديو؟ لم يكن ينبغي للوزارة ان تبادر بتقديم استقالتها بمجرد ان رأت نفسها على اختلاف مع الخديو؟ لقد كان هناك كثير ممن قالوا هذا القول وقتذاك وكان اكثرهم ترديدا له السير ادوارد ماليت الدساس الاكبر نفسه. بيد ان ذلك ما كان يردده الجاهلون ببواطن الامور او الذين وقفوا على كنهها تماما اذ لا ريب انه كان يكون من الحياة ان يعنى الوزراء بالرسميات الدستورية بينما العدو يتآمر على قلب الدستور بخدائهم من اجل انهم كانوا يكونون قد قضوا لبانة ما لث واخوانه الدساسين وانا لوم ما كانوا يطمحون اليه من النصر بلا كفاح ما وبالطبع ادى قطع الملائق بين الوزراء وبين الخديو الى احداث زعر كبير في كل من انجلترا وفرنسا ولقد كان ينتظر ان ينادى مجلس النواب بعزل الخديو في الحال وهناك تنشأ حالة لا تهدد حياة الخديو فحسب بل قد تهدد ايضا حياة كثير من الاجانب ومنهم ممثلو الدول العظمى السياسيون انفسهم. وقد كتب السير ادوارد ماليت مستجلا فقال «ان الضمان المقدم من الوزارة بسلامة الخديو والاجانب

لا يعد ضمنا فعالا» (١) ثم اشار الى «القلق العظيم السائد في كل مكان ومنادرة الكثيرين للبلاد». ويظهر ان الوقت الحاسم لقيام الدولتين النرييتين بعمل ما اخذ يدنو تدريجيا فقد هاج الرأي العام في فرنسا اشد هياج وطلب التدخل. ومع ذلك لم يخرج المسيو فريسينيه عن حدود الرزاة. وفي يوم ٧ مايو ابرق الى سينكو يكر يطلب منه «ان يسلك سبيل الحذر وان يعمل بقدر الامكان بالاتفاق مع ماليت وأن يراجع باريس في حالة الخلاف مع زميله وان ينضم الى جانب الخديو بصفته السلطة الشرعية الوحيدة وان يسير بالحصافة والرزاة المطلوبتين لتجنب ما يثير النزاع ويزيد الشقاق الموجود في داخل الحكومة» (٢) وكان هذا على عكس ما كلف لورد غرانفيل وكيه به. ففي الوقت الذي وصل فيه الى اسماع المسيو فريسينيه أن الخديو أحال قضية المؤامرة الجركسية على السلطان قدم احتجاجا على تدخل الباب العالي وطلب الى لورد غرانفيل ان يجاهر هو أيضا بالاحتجاج «لان حكومة جلالة الملكة» هكذا قال لورد ليونز «تردها في المبادرة بالاحتجاج المقرون بالحزم انما يجعل مثل ذلك التدخل امرا الامناس منه» (٣).

ومع ذلك لا بد ان يكون المسيو فريسينيه قد رأى انه لا يسهل ان يبقى طويلا ملازما الخطة السلبية البحتة بل لا بد ان يصبح بمد قليل

(١) مصدر رقم ١٨٨٢ ص ١١٧

(٢) المصدر نفسه ص ١٠٧

(٣) المصدر نفسه ص ١٠٩

من الزمن أمام احد امرين اما تدخل السلطان واما تتدحرج لاشبارى -
الفرنسي - وهو ما كان يطالب به فعلا فريق من لرب عدم فرنسي وعي
رأسه غامبيتا . وفي الواقع كان مسلك لورد غرا نفيل يدفعه لاختيار احد
الامرئين . وفي يوم ٨ مايورد اللورد غرا نفيل على احتجاج مسيو فريسينيه
فبعد ان نفى وجود اى ميل خاص للتدخل التركي اضاف هذه العبارة
التي تنذر بما سيقيم .

« ولـكننا نريد اذا اقتضى الحال أن نبقى احرارا لبعث كافة انواع
التدخل الممكنة فنختار اقلها مضايقة وتمرضا للمخاطر » (١) وكان هذا
بمباشرة تصريح بأن انجلترا ترفض من الآن الاسترشاد برغبات الحكومة
الفرنسية اذا ماقررت هذه مواصلة سياسة عدم التدخل ، وانها - اذا
اقتضى الحال - لا بد ان تعمل بمفردها . وفعلا لم تمض ثلاثة أيام حتى
رجع لورد غرا نفيل الى اقتراح كان « قد بداله » مرة في بدء الازمة
فاشار على المسيو فريسينيه ان يطلب الى الباب العالي ارسال قائد الى مصر
« تعطى له سلطة تامة لاعادة النظام في الجيش المصرى » على ان يصحبه
قائدان آخران احدهما انجليزى والآخر فرنسى وان يخضع القائد التركى
لرأيهما وان تسبق هذه البعثة ببلاغ ينذر بتدخل تركيا . وفي الحال رأى
المسيو فريسينيه ان ليس ثمة مناص من ان يختار احد امرين فاما ان
يقبل التدخل التركى ولما أن يقبل اشتراك انجلترا وفرنسا في العمل

فاختار الامر الثاني باعتباره اخف الضررين . وقد قرعه الراديكاليون الفرنسيون وقتئذ ايما تقرير لتراجعه هذا عن موقفه الاول واتباعه خطة لا تختلف كثيرا عن خطة غامبيتا . وليس نمت ريب في ان ما أعقب ذلك من الحوادث سوغ ذلك اللوم تماما . فان تحول سياسة مسيو فريسينيه لم ينفذ مصالح فرنسا ولا نجي مصر ثم اضطر في نهاية الامر ان يعود الى موقفه الاول . ومع ذلك فقد كان للمسيو فريسينيه ان يرجو انه مادام تدخل إنجلترا سواء أ كان صريحا أم وراء ستار التدخل التركي امرا لا مناص منه وما دامت سياستها كلها كانت ترمى الى تلك الغاية فان فرنسا باشتراكها معها قد تنجح في عطاء هذا التدخل شكلا عديم الضرر نسبيا . وقد خيل الى المسيو فريسينيه أن هذا يكون البارق الجوهري بين سياسته وسياسة المسيو غامبيتا وهو الذي كان يرمى الى ان تحتل إنجلترا وفرنسا البلاد احتلالا فعليا (١) .

« اما الشكل المديم الضرر نسبيا » الذي كان للمسيو فريسينيه يريد ان يكون عليه التدخل الانجليزي الفرنسي فهو ان ترسل كل من الدولتين ثلاث بوارج الى الاسكندرية بحجة صيانة ارواح رعاياها في الظاهر ولتخفيف

(١) « لقد كما دائما ، ولا يرل من مذهبين » هكذا قال مسيو فريسينيه في لمران الفرنسي في ١١ « يونيو سنة ١٨٨٢ » « ولا بان كحفظ امريكا مركزها خاص ومركزها المتأخر بحق في مصر ولا امر الثاني الذي ترمى اليه سياستنا فهو رغبتنا في لاحتياط واستغلال مصر كما قررتة العرمة ، ت المعترف بها من الدول لاورية فان بحر مد مارم لا امر متوقفا على عملنا أي اعتماد على تلك العرمانات . ولسكن رضى بان يخرج مصر من آية أزمة تحدث فيها اقل حرية واستقلال تامهي اليوم » الوثيقة المصرية رقم « ١٨٨٢ » ص ١٤٥

لوزارة المصرية في الحقيقة أو حملها على الادعاء وبذا تنتهي الازمة ولا تكون هناك حاجة لاي عمل آخر وطبعا كان مسيو فريسينيه مطالعا على حقيقة النزاع القائم بين الخديو والوزارة ولا ريب في انه كان ينده و بين نفسه يعطف على الوزارة ولكن هنا كانت حالة تقضى بان يضحى فيها بصاحب الحق تلافيا لاضر ربانعة . وعلى ذلك رد المسيو فريسينيه على اقتراح اللورد غرانفيل في ١٢ مايو مقترحا ان ترسل بدل القواد الثلاثة بوارج حرية الى الاسكندرية قائلا « ان موقف الخديو يتوطد ويصبح تدخل تركيا لا لزوم له . وبالطبع كان هناك احتمال أن هذا العمل قد لا يكون كافيا واذ ذاك يستحسن ان تنزل الجنود الى الير فلذلك قال : ان الحالة اذا وصلت الى ذلك الحد فهو لا يمارض في دعوة الجنود التركية الى مصر للعمل فيها تحت الاشراف الانجليزى الفرنسى لغاية ديسمبر وشروط تكون فرنسا وانجلترا قد عينتاها من قبل » الى ان قال : انه لا يوافق بحال من الاحوال على استخدام الجنود الفرنسية او الانجليزية (١) ولم تأت الرسالة التي اورد فيها لورد ليونز هذا الرأي على ذكر المناسبة التي عرض فيها المسيو فريسينيه هذا الاقتراح الاخير وليس شك في ان الاقتراح لم يصدر عن المسيو فريسينيه من تلقاء نفسه بل كان ردا على سؤال من اللورد ليونز استفهم فيه عما عسى ان تكون النتيجة اذا تبين ان ارسال البوارج لم يأت بالنتيجة الموعوبة . اما لورد

غرانفيل فمع قبوله الاقتراح الخاص بالمظاهرة البعيرية - كان متذمرا
لرفض مشروعه الخاص بالتدخل التركي العاجل واقترح ان يبلغ الباب
العالي مع التحفظ في القول انه يرجع ان تمرض عليه فيما بعد اقتراحات
اخرى . ولم يشأ المسيو فريسينييه ان يقيد نفسه بخطة غامضة لا يرتاح
لسلوكها فرفض الموافقة على اقتراح لورد غرانفيل

ثم اصدرت كلتا الحكومتين مرها ان تذهب ثلاث بواخر الى
اسكندرية فوراً . وينبغي بهذه المناسبة ان نذكر حادثاً يزيد خطة السير
ادوارد ماليت ورئيسه وضوحاً . فاعل القارىء يدكر ان السير ادوارد
ماليت سبق ان حذر اللورد غرانفيل مرتين من أى تدخل ما عدا
التدخل التركي بحجة ان ارواح الاجاب في الفترة التي تنقضي بين
اعلان التدخل وبين وصول الجنود تصبح في خطر عظيم (١) ثم ان
المسيو فريسينييه ايضا قبل عرض اقتراحه سأل من ممثلة في القاهرة
هل هناك خطر على ارواح لرعايا البريطانيين والفرنسيين في مصر من
ارسال الاسطول ولا نعرف بطريقتة مباشرة ماذا كان جواب المسيو
سينكويكز على ذلك السؤال ولكن اللورد غرانفيل لما سأل السير
ادوارد ماليت السؤال نفسه اجاب عليه بالبرقية التالية (٢) « اتشرف
بان ابلغ فخامتكم اني وزميلي الفرنسي نرى ان ما يترتب على وصول

(١) داحم من ١٦٢ و ١٧٠

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) من ١٣٢

العمارة المشتركة الى الاسكندرية من الفوائد السياسية يفوق في اهميته
الخطر الذي يمكن ان يصيب من في القاهرة من الاوربيين» وسواء كان
المسير سينكويكزوافق حقيقة على الرأي الذي عرضه زميله ، الانجليزى
ام لم يوافق فان الرسالة ستبقى دليلا على سياسة السير ادوارد ماليت
وبره بالانسانية وطبعها لم يكن في النية اظهارها . وان السماح بنشرها
فيما بعد لفظة كبيرة اخرى تؤخذ على «مقدرة» اللورد غرانفيل^(١) وان
فيها دليلا واضحا على أن كل ما كانوا يخافونه من الخطر الذي يتعرض له
الاوريون بسبب السيادة العسكرية لم يكن الا اثره وثقافتا يراهما
تمهيد الطريق للتدخل المسلح . ومهما يكن شيء فلا مراء يخرج عن
احدى اثنين فاما ان هذه المخاوف لا اصل لها وذاك تبين لنا مقدرة
السير ادوارد ماليت . واما انها كانت صحيحة واذ ذلك يتبين لنا مبلغ بره
بالانسانية . وان ما قاله ادوارد ماليت في كلا الحالتين كاف للحكم عليه
بانه من احط طبقات الساسة الدسسين

ولم يكن لورد غرانفيل خيرا من صاحبه . وان الموافقة على عدم
الاهتمام بما يهدد الارواح من خطر طامسا طنطنوا به في الصحف
والرسائل الرسمية متى اصبحت المزايا السياسية ومصالح حملة القراطيس
عرضة للخطر . لما لا ترتاح له ضمائر الناس . ولكن ماذا تقول في

(١) في هذه المسألة ايضا تلك التورسكا ومروم الكا اهل من مسلك . فمسه السالف وذلك
معه من تلك العرقية مسبه بشدة

وزير انجيزى استهان مرة باره اح' الوعايا ابريضانيين ثم لا يخجل من ان يرسل فى الوقت نفسه الى مندوبه بان يبلغ الوزراء المصريين عامة وعرايى بصفة خاصة انهم مسئولون شخصيا عن ما عسى ان يحدث من الاضطرابات وقد كان هذا هو عين ما فعله لورد غرانفيل فى يوم ١٤ مايو وهو يوم وصول برقية السير ادوارد ماليت الشهيرة فان لورد غرانفيل لم يقنع باختيار خطة تنذر الاوربيين بالخطر حتما بل من له فى الوقت نفسه ان يعمل الاشخاص الذين كان يعمل على مذاواتهم مسؤولين عن هذه الارواح ! وكان من البديهي ان يرد عرايى بانه مسئول عن النظام العام وعن سلامة الخديو ما دام فى الوزارة ولكنه لا يصبح مسئولا عن شيء اذا جاء الاسطول الانجليزى الفرنسى على ار هذا لم يقل منه طبعاً بل كانت النتيجة ان بقيت على عرايى واصحابه تبعه بنو القل من الاوربيين فباحث من القلائل بعد ذلك والتي لم تكن لاطونديد يد فبهم تلك كانت اساليب المدالة التي انطوت عليها سياسة غرانفيل ماليت وتلك كانت آدابها . وفى الوقت نفسه كان الاعيان قد امتنعوا فعلاً وبدأوا يتباحثون فى الحالة ، ولا تسلم عن بلخ من الشعب من الخديو الذى كان يمكن خلمه لولا الخوف من القتل او ترأسه لهذا تردد كثير من الاعيان فى الاقدام على هذا . كتب رددتم هذا سبباً فى اتقسام السكامة (٢) واخيراً ظهر ...

(١) مصر رنم ١٧ ١٤٠٠
(٢) طب اركاب ص ١٦٨ - ٢٠٢

وشرع يدرس الدسائس لقاب الوزارة. بينما ارتأى غيره ان لا يدمن التساهل اذا اريد بذل مجهود آخر للمصلحة وانتهاء الازمة

وفي يوم ١٥ مايو وصل الاسطول الفرنسي وفيه ايضا ابرق اللورد غراتفيل للسير ادوارد ماليت يقول اننا بنص النظر عن المظاهرة البحرية « نحتفظ لانفسنا بحق استخدام ما نراه لازما من الوسائل الاخرى لصيانة النظام وسلطة الخديو » (١) ثم رأى عرابي واخوانه ان ينزلوا على رأى القائلين ببذل مجهود آخر للمصلحة (٢) فذهبوا جميعا الى الخديو « واعينوا امامه طاعتهم التامة » ومن ثم انطلقوا الى ماليت فاكذبوا له انهم صمموا على بذل كل ما في وسعهم لصيانة الامن العام (٣) ولعمرك كان هذا منظر اعجزنا لابل كان بعيدا عن الكرامة منظر « الطاعة التامة » ومما زاد الطين بلة انه لم يكن هناك ما يدعو الى ذلك على ان السير ادوارد ماليت رفض ان يتقبل الخديو تأكيدات الولاء الصادرة من الوزراء اذف الى ذلك ان هذا العمل لم يرض اللورد غراتفيل ولا لسيو فريسينيه وهو الذي كان يتطلع لان يضع حدا نهائيا لهذه الحالة فقد كتب هذا من فوره الى سينكويكز يخبره بأن الخديو ينبغي ان ينتهز فرصة وصول الاسطول فيسقط الوزارة ويعين أخرى مكانها برئاسة شريف مثلا .

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٣٦

(٢) في يوم ١٣ مايو ارسل مستر بنت مرقية ات عرابي وتوسل اليه فيها أن يتدرج لصبر ويرجى العمل ضد الخديو (بنت الركبة ٤ ص ٢٠٧)

(٣) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٤٣

وعندئذ يصبح من المستطاع اصدار عفوهام على ان يكتفي بحرمان عرابي
واخوانه من وظائفهم فقط وعدم التعرض لرتبهم العسكرية أما اللورد
غرانفيل فقد ارسل للسير ادوار ماليت تعليمات كهذه ولكنه كلفه
فوق ذلك «ان لا يتفوه بشيء قد يحول دون اصدار الامر الى عرابي
وزملائه بمخادرة البلاد اذ ارات الوزارة الجديدة ضرورة لذلك» (١)
وبناء على ذلك شرع السير ادوارد ماليت في اقناع محمود سليمي
وعرابي وثلاثة قواد آخرين خطرين بوجوب مخادرة مصر من تلقاء
أنفسهم في مقابل معاش يصرف لهم مع استبقاء رتبهم العسكرية وقد
طلب الى الميسو مونج - احد موظفي القنصلية الفرنسية وكان مجيد
العربية ان يقوم بهذه المهمة الدقيقة مهمة ابلاغ عرابي واخوانه هذه
التسوية لحل الازمة . ولكن الميسو مونج رفض رفضا باتا ثم هدد الى
سلطان باشا بالقيام بهذه المهمة المشرفة ولكن كانت النتيجة سيئة ذلك
ان عرابي ابى ان يصنى الى ذلك الاقتراح . وعليه اشار السير ادوارد
ماليت على لورد غرانفيل ان يكلف هو وزميله الفرنسي بان يطلبوا بصفة
رسمية استقالة وزارة محمود سامي وقد طلب ايضا «أن يؤذن له بانذار
الوزارة بما يشترط على رفض الاستقالة من المواقب» الى ان قال «ان
الوزراء والجمهور على يقين من أن الدولتين لن ترسل جنودا الى مصر
محال ما يضاف الى ذلك أن معارضة فرنسا تجعل تدخل تركيا أمرا

(١) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٧

مستحيلاً» (١) إلا أن هذا لم يكن معناه سوى نزع النقاب والظهور في وضع النهار . ومع ذلك قد وافق اللورد غرانفيل . ففي يوم ٢٥ مايو قدم القنصلان العموميان مذكرة متشابهة بطلب استقالة الوزارة ورحيل عرابي من مصر وذهاب القائدين الوطنيين الآخرين على فهمي وعبد العال إلى الأرياف وهكذا كان بر اللورد غرانفيل بتأكيد أن بريطانيا لا تريد وزارة حزبية وهكذا عد هذا العمل خيانة ما أحرزته سياسة السير ادوارد ماليت من النجاح .

ولم يبق للوزارة أمام هذه الغاروف القهرية إلا أن تستقيل ففي اليوم التالي قدمت استقالتها بعد أن احتجت بأن الخديو يسأله للدول الأجنبية بالتدخل قد اعتدى على حقوق سيادة السلطان . ولكن الخديو بأيمار السير ماليت رد على ذلك بأنه إنما يعمل « طبقاً لإرادة الأمة » وأنه يعرف كيف يتقنع السلطان وفي الحال طير الخبر إلى حكام الأقاليم بأنهم يسبقوا الرزدة ويذهبونهم إلى السهر على صيانة الأمن العام كذلك طلب إليهم إبلاغ جنود الاحتياطي بالاستثناء عنهم من الآن ووقف التجنيد لأجيش وقد قيل لهم أن « الاسطول الاجنبي ما جاء إلا لأمر ودي » وقد تمت هذه الاجراءات كلها بنهاية السرعة بيد أن الانباء كانت زائفة لا يمكنها حتى هاجت جنود الحامية ورحال .

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٢) ص ١٠٠

إذا لم تعد الى مراكنها خلال اثنتى عشرة ساعة فهم غير مسئولين
عن الامن العام وحذا سكان القاهرة حذوهم فى الاحتجاج فما برغت شمس
اليوم التالى حتى ذهب وفد من رؤساء الطوائف الدينية قوامه العلماء
والبطريرك والحاخام لمقابلة الخديو وهناك طلبوا إعادة عرابى واصحابه
الى كراسى الوزارة فوراً ولمرلة كانت هذه ظاهرة فجائية « لارادة
الامة » فلما ان جاء سلطان باشا وهو فى حالة اضطراب وانزعاج و اشار
على الخديو بارجاع الوزارة تلافياً لما يهدد حياته من الخطر لم يسع توفيق
وناصحيه المخلصين الا الادعان والتسليم فأعيدت الوزارة وارسلت الاوامر
على الفور الى الاقاليم بالغاء ماسبق اتخاذه من الاجراءات لنزع
السلاح (١).

ولم يطل امد هذه المأساة الهزلية الا ثلاثة ايام فقط على انها كانت
كافية لاطهار كنه الشعور الوطنى . الا ان ما استعمل من السرعة فى
اصدار الاوامر الى حكام الاقاليم بوقف كافة المعدات الدفاعية لدليل
آخر على سرقة السياسة البريطانية لعرابى واصحابه ذلك ان مصر
ان تقع غنيمة باردة فى ايدي المعتدين مادام اولئك الرجال فى مقاعد
الحكم.

(١) هذه الحقائق كلها مدكورة فى عصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٣٨ - ٤٩

الفصل الثالث عشر

مذبحة الاسكندرية المدبرة

كان الاختناق في التخلص من وزارة سامي هزيعه مؤلة للسير
أدوارد ماليت ولو كان الرجل يعرف للكرامة معنى لاستقال من
منصبه فوراً

ولكن المسألة لم تكن مسألة كرامة بل العمل على تحقيق التدخل
المسلح فان حبطت خطة من خططه السياسية فلاحرج من تجربة غيرها
على أن يكون فيها أكثر توفيقاً منه في تلك . على أن ما أصابه من
الخطية لم تكن له نتيجة الا مضاعفة رغبته في قضاء ليلاته . فقد كتب
الى رئيسه في يوم ٣٠ مايو يقول ان الجمهور هنا يتخذ ارجاع الوزارة دليلاً
على قرب طرد المسيحيين من مصر واسترجاع ما بيع أو رهن من أراض
للالوربيين والغاء الدين الاهلي (١) كذلك كتب صاحبه المستر كوكسون
قنصل إنجلترا في الاسكندرية بمثل هذه اللمحة المزعجة عند ما وصلت
الى رئيسه العريضة التي رفعها التجار الانجليز مطالبين فيها « باعداد
ما يكفي من الوسائل لحماية أرواحهم » (٢)

(١) مصدر رقم ٨ « ١٨٨٢ » ص ٥٥

(٢) المصدر نفسه ص ٥٤

وفي اليوم التالي كتب السير أودارد ماليت يقول «ان الملح استولى على الجاليات الأجنبية وانها تطالب بتعزيز قوة الاسطول» وقد أجيب الى هذا الطلب الاخير فوراً ولكن ذلك لم يكن كافياً على ما يظهر وما كان لورد غرانفيل ليحفل كثيراً بوجود هذا الملح او عدم وجوده لانه كان يعرف بالتجربة ان كثيراً من الارجيف التي ابلغه ايها مندوبه هو محض افتراء وانما كان جل اهتمامه بطريقة تنفيذ التهديدات التي صعب بها السير ادوارد ماليت مذكرته الرسمية في ٢٥ مايو بطلب استقالة الوزارة وهنا ظهرت مشكلة على أن السلطان بمجرد ان نفي اليه ارسال هذا الاسطول للشرك الى اسكندرية ارسل يحتج على هذا الاعتداء على حقوق سيادته وكان يوشك ان يلبي طلب الخديو فيرسل مندوباً من قبله ولكن تبين له أن من التناقض بمكان « ان يعلن من جهة ان حقوق سيادة السلطان ينبغي احترامها ثم يحظر عليه في الوقت نفسه ان يتدخل في امر ما » . (١) ولكن لورد غرانفيل اكد له أن ارسال الاسطولين لا يراد به الاتيان بعمل من اعمال الاغتصاب وانه « اذا دعت الحاجة الى القيام بعمل يكون معظمه الحق من حقوق السيادة فليس اماننا من نرفع له الامر الا الباب العالي » (٢) كذلك ابلغت الدول في مذكرة مشتركة ان ارسال البوارج الحربية لا يراد به اتباع سياسة تنطوي على الاثرة والانفراد في العمل بل ضمان مصالح الدول الاوربية

(١) مصدر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٥

(٢) المصدر ص ١٧

في تلك البلاد بلا تمييز في الجنسيات ثم للمحافظة على سلطة الخديو « الى ان قالت » ولم يخطر ببال الحكومة البريطانية ان تنزل جنودا الى اهر او تحتل البلاد احتلالا عسكريا بل تنوى حكومة جلالة الملكة بعد استنباب السكينة والاطمئنان على مستقبلها ترك مصر لنفسها وتسحب السفن الحربية « فان جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن وتعذر الوصول الى تسوية سلمية فان حكومة جلالتهما تتفق مع الدول العظمى ومع تركيا على ما ترى هي والحكومة الفرنسية انه اجمع الوسائل (١) » .

ولهذه المذكرة التي تنطوي على الرياء اهمية عظيمة اذا نظرنا اليها في ضوء ما همته الحكومة البريطانية وماستعمله فتقد ارسلت في يوم ٢٣ مايو مع ان لورد غرانفيل كان في ٨ و ١١ من هذا الشهر ينذر الحكومة المصرية بالتدخل للسلاح ويفاوض المسيو فريسينييه في ازال الجنود التركية . كذلك سيري القارىء كيف برت انجلترا بالتعهد الذي يقضى عليها بالاتفاق مع الدول العظمى ومع تركيا على الاعمال الحربية عندما حان الوقت لان تفتح باب الشر وتنزو وادى النيل .

ولكن بينما كان لورد غرانفيل يعد الدول العظمى هذه الوعود الخلابه كان في الوقت نفسه يلح على فرنسا بالموافقة على مشروع ارسال الجنود التركية تحت رقابة الدولتين المذكورتين كما اسلفنا عليه القول وفي يوم ٢٤ مايو قدم للمسيو فريسينييه اقتراحا رسميا بهذا المعنى ولما لم

(١) المصدر نفسه ص ٢٧

بأنه الرد كرر اقتراحه بعد ثلاثة أيام . واذا ذلك رد عليه الميسو فريسينيه ردًا جافاً ، فقال بمناسبة ما اذيع عن استقالة وزارة سامي انه لا يوجد ما يدعو الى التدخل في تلك اللحظة خاصة ، وكتب الميسو تيسو سفير فرنسا في لندن بالنيابة عن رئيسه الى لورد غرانفيل يقول ، « يرى الميسو فريسينيه ان من المستحيل الا يهرك سداد هذا الرأي والا ... تترفر يا مولاى بعدم فائدة الخطوة التي اقترحتم عليه اتخاذها من بدء الامر » (١) فاستشاط لورد غرانفيل غيظاً لهذا الرد . وكان ما يعرف في إنجلترا بالرأى العام قد غضب منذ مد طويل مما يسمونه استسلاماً لفرنسا فاصبح ميالاً الى الانفراد بالعمل . وقد كتبت التيمس تقول (٢) « اذا لم تنظم مصر من جديد بشكل تراعى فيه مصالحنا فانها حتماً ستأخذ شكلاً معززا لمصالح اخرى تناقض مصالحنا » واذا ذلك قرر لورد غرانفيل ان يقوم بالعمل بنفسه وفي يوم ٢٨ مايو اي في يوم رجوع الوزارة امر لورد دو فربين . ان ينصح "سلطان بتأييد الخديو وذلك بان يستدعى الى الاستانة سامياً وكذا القواد الثلاثة بما فيهم عرابي وكتب في الوقت نفسه الى السير ادوارد ماليت بان ينصح الخديو باستدعاء مندوب تركي « ليحافظ على حياته » . ثم ابغ الميسو فريسينيه بعد ذلك بما قد فعله (٣) . هكذا تمت الخطوة التي سبقها من طول التفكير ماسبقها فاصبح

(١) ١٠ رجب ١٢٨٢ (١٨٨٢) ص ٣٧

(٢) ١٥ ابريل ١٨٨٢ ص ١٨١٢

(٣) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٤٢

على فرنسا ان تختار أحد أمرين: اما ان تشارك فيما فعلته إنجلترا وتترك سياسة التعاون معها ولا ريب في ان اتباع الامر الثاني كان نذيرا بالخطر الشديد لاهل مصر فحسب بل وفرنسا ايضا بينما كان معنى الاول ان تنهج فرنسا سياسة تدخل عسكري لا تردد فيه ولا تكوص .

ورأى المسيو فريسنيه بعد استشارة زملائه ان ينهج الخطوة الاولى على نحو ما فعل عند ارسال الاساطيل وقد يكون الباعث واحدا في الحالتين فمما يكن في الموافقة على تدخل تركيا من الخطر فلا يزال في ملازمة إنجلترا في كل خطوة تخطوها بحال لتجنب الطامة الكبرى وعلى ذلك ارسل المسيو فريسنيه في يوم ٢٩ مايو الى السفير الفرنسي في الاستانة والى المسير سينكيكوز تعليمات تشبه تعليمات لورد غراتفيل ولكنه اقترح في الوقت نفسه على اللورد غراتفيل بناء على وعده الحديثة ان يرسل الدعوة لمقدم مؤتمر اوربي .

وما كاد اهل القاهرة يسمعون بان إنجلترا وفرنسا والخديو طلبوا تدخل السلطان لحسم ما بين الخديو والامة من الخلاف حتى ثارت ثائرة غيظهم الكامن فجاءه عرابي بانه لن يذعن لاوامر السلطان وانه يقاوم بالقوة كل محاولة لتزوي مصر . والتف العلماء والاعيان الاقليلا منهم حول الوزارة وطلبوا جهارا خلع توفيق . واصدر شيخ الجامع الازهر فتوى وافق عليها رجال ذلك المعهد بان الخديو لم يعد اهلا للحكم بعد ان باع البلاد الاجانب وذهب الخطباء الى الاسكندرية فخطبوا في جماهير

تزيد عن ١٠٠٠٠ شخص منوهين بالقضية لوطنية . ولما وصل المندوب التركي درويش باشا في يوم ٧ يونية ذهب لمقابلته كبار مشايخ الازهر يصحبهم اثنان وعشرون من الاعيان وقدموا اليه عريضة موقعا عليها من ١٠٠٠٠ شخص يطلبون منه الوقوف الى جانب الامة في وجه الدول وان يخلع توفيقا . وارسلت اليه من جميع أنحاء البلاد من هذا القبيل عرائض أخرى مومنة عليها وطلعت النساء والاطفال يظفن الشوارع مطالبات برفض طلبات الدول (١)

اما البعثة التركية فقد حبطت من حيث تقدير المفسدين حبرطا كليا . نعم كان درويش باشا من اجراً رجال الحاشية السلطانية وكان ينتظر منه أن يحمل عرايا ورفاقه بالخوف والارهاب على الاستقالة من مناصبهم وقبول النفي الى الاستانة أو ان يتخلص منهم بالطريقة التي اقترحها سير او كلند كولفن على الخديو في أحد موافقه المشهودة (٢) ولكي ما يجعله الخديو أكثر مرونة واسلس قيادا اعطاه بقشيشا جسيما قدره ٥٠٠٠٠ جنية (٣) ولكن درويش باشا على ما يظهر لم يكن منفلا فقد قبل الهدية ووجه الى عرايا والعلماء بعض كلمات الارهاب على أنه لما رأى أن هناك أمراً غير « الفتنة العسكرية » التي ندب لقمعها

(١) يوجد وصف شامل لهذا الوقت المصيب في كتاب « بات التاريخ السرى » ص ٣٠٥ وما بعدها

(٢) اقتطف المسترطلت والكتاب نفسه ص ٣٠٢—٣٠٣ تبدأ مهمة من صحيفة البال مال غريت التي كان يحررها ٤٤٤ مستر (والآن لورد مورلي) لايضاح البروت الحفية لبعثت درويش باشا

(٣) بدلت الكتاب نفسه ص ٣٠٧

أثبت عليه نفسه العالية أن يجري على يديه شيء مما كان ينتظر منه وفي يوم السبت ١٠ يونية قرر رأيه على أن يعقد يوم الاثنين التالي مجلساً يحضره قناصل الدول والخديو للنظر في الحالة وابلغ عرابي في الوقت نفسه أن يستعد للاستقالة.

وفي يوم الاحد وهو اليوم السابق ليوم الاجتماع حدث ماقتضي على كل ما كان ينويه درويش ناشأ . ففي ذلك اليوم حدثت مذبحة المسيحيين في الاسكندرية بايماز الخديو وعمر باشا اطلق محافظ الثغر للبوليس وبعض الاشرار المأجورين - وهو مثل صحيح لما يقع من « مذابح » اليهود في وقتنا الحاضر (١)

فقد كان الخديو يعرف تماماً ماذا يكون وقع أى شغب تسوقه العناية الالهية مهما كان صغيراً في السياسة البريطانية وهي التي طالما تكهنت بما يصيب الاوربيين من المحن لو استمرت « الفوضى » التي نرتكز الى ما لحزب سامي وعرابي من السيطرة « العسكرية » ولقد أبلغ السير أدوارد ماليت لورد غرانفيل في يوم ٣١ مايو ان « المراك بين المسلمين والمسيحيين قد يحدث في أى لحظة » (٢) فكانت نتيجة ذلك

(١) يوجد وصف شامل لمذبحة الاسكندرية في كتاب طب نفسه ص ٣١٠ - ٣١٥ كذلك يجد القارئ في المجلد الثاني ص ٤٩٨ - ٥٣٢ كافة الادلة المؤيدة وقد قال لورد كرومر كتاب « مصر الحديثة » (المجلد الاول ص ٢٨٧) مذهب « الله دين لي بعد فحص لسأله من وجوهها ان الادلة لا يثبت على دأله وحسب ان ليس من الضروري ان يثبتوا ان الاسلام انى جعلنى استباح هذه « ربما كان اللورد ادنى الى الصواب في قول « ليس من ملامتهم » بل من « ليس من الضروري »

(٢) مصر رقم ٨ (١٨٨٢) ص ٦٠

تمزيق الاسطولين كما رأينا . ولقد صحت نية الخديو سواء بهلم مستشاريه
الاوربيين أم بدون علمهم على انه اذا لم يقع ذلك الحادث لطلب من تلقاء نفسه
فلا بد من التعجيل به ببعض التدابير الماهرة . ولقد رأى أن القاهرة لا تصلح
لهذه المسكائد لان عرابي ورفقائه وقفون بالمرصاد هذا فضلا عن وجود
الجيش الذي يمكنه قمع الفتنة في لمح البصر . اما في الاسكندرية فالامر
على عكس ذلك .

فقد كان المحافظ لطفى باشا معروفا بميوله الوطنية يوما من
الايام ولكن الخديو عينه وزيراً للحربية في اليوم الوحيد الذي تخلل
استقالة الوزارة ورجوعها الى العمل . وعليه يمكن القول أن مصباحته
الشخصية قد تدفعه الى العمل على اسقاط عرابي اضافة الى ما سبق انه
بصفته محافظ المدينة يستطيع أن يمنع جنود الحامية من التعرض للمشايخين
بان لا يكفهم بقية وان يحول بسهولة دون وصول انباء برقية الى الوزارة
من الاسكندرية .

بناء على ذلك ارسل الخديو في يوم ٣ يونيه الى المحافظ برقية جفرية
جاء فيها : « لقد تعهد عرابي بصيانة الامن العام ونشر هذا التعهد في
الصحف وجعل نفسه مسئولاً أمام القناصل عن ذلك . فان وفق في
تعهدده ونقت به لدول . ونصبح نحن في زوايا النسيان ثم لا يفرح عن
بالك أن أساطيل الدول لا تزال راسية في مياه الاسكندرية ولا تزال
الخطوط متهيجة ولذا لا يستبعد حدوث مشاجرات بين الاوربيين وغيرهم

والآن فاختر لنفسك هل نخدمنا أم تساعد عرابي على تحقيق آمهه «
ولم يعرف هل كانت هذه البرقية احدى برقيات عديدة من هذا القبيل
أم انها هي التي أثارت الفتنة فعلا وعلى كل كانت تيجتها ان دارت
محدثات أخرى كان حيدر باشا ابن عم توفيق وسيطا فيها فقد تردد
مرات عديدة بين القاهرة والاسكندرية حاملا المراسلات بين هذين
المتآمرين . وفي يوم ٩ يونيه حضر عمر لطفي الى القاهرة لتدير المؤامرة
بنفسه . واغلب الظن ان الاتفاق قد تم في ذلك الاجتماع على احداث
القلاقل في يوم الاحد التالي - ١١ يونيه ولكن العدة كانت قد اعدت
لكل شيء . فقد سمح لعصابة من مأجورى البدو أن يدخلوا المدينة
مسلحين بالنباييت واصدر الاوامر السرية لرجال البوليس بان
لا يتدخلوا لقمع الاضطراب بل يقفوا موقف المتفرج .

ثم بدأت « القلاقل » حوالى الساعة الواحدة واستمرت الى
الساعة الخامسة . وكان منشأها شجارا قام بين أحد الحمارين الملطيين
وبين أحد المسلمين وعلى ذلك تجمع ائيف من السابلة فما لبثوا ان اطلقت
عليهم بضع رصاصات من منزل مجاور يقطنه بعض المالمطين وفي غضون
ذلك ظهر البدو بنباييتهم في مكان الحادثة واذا ذلك انقلاب الشجار العام
الى مذبحة ضد الاوربيين طالحت فيها ارواح بضع مئة شخص وجرح
نحو هذا العدد وفيهم المستر كوكسون وبعض القناصل الآخرين .
كان كل هذا يجري ورجال البوليس جامدين في موافقهم أو اتهم اشتروا

فملا في المذبحة . اما عمر لطفي فانه وقف التفراف على المخافة بينه وبين الخديو ولم يسمع قومندان الحامية - سليمان سامي - بالقتل الا في الساعة الرابعة بعد الظهر ومع هذا فقد كاف باحضار الجنود بغير سلاح . على انه لم يقف جامدا بل ما كاد يظهر في مكان الحادثة الساعة الخامسة حتى قمع هذه « المذبحة » المدبرة

واذ أراد القارئ أن يرى صورة من هذه المؤامرة الشيطانية وما صاحبها من سفك للدماء فليبه أن يذهب الى روسيا المعاصرة الى مملكه كروشيفان وغيره من زعماء جمعية « اليد السوداء » على ان أشد ما يدعو الى الاستغراب انهم حاولوا فيما بعد أن يشركوا عرابي فيها فملا مع انه أول من اکتوى بنارها . فقد زعموا انه عرابي هو الذي دبر المؤامرة من أولها الى آخرها واصدر أمر المذبحة وكلف جنود الحامية بعدم التدخل . ولكن هذه التهمة ما كادت تشكون في رؤوس القوم حتى سقطت سقوطا مخزيا لا بل خيف ان كثرة التنقيب في الموضوع قد تؤدي الى فضيحة المسترابين الحقيقيين عن هذه الجريمة المعدومة النظير . على أن السر انكشف بالرغم من ذلك وفي هذا يرجع الفضل الى المستر بلنت . وفي سنة ١٨٨٣ عرض اللورد راندولف تشرشيل المسألة بحذافيرها على البرلمان (١)

(١) مصر رقم ٤ (١٨٨٤)

ولم يكن احد يعرف وقتذاك شيئا من اسرار هذه المسألة. فمرابي نفسه لم يشعبه في شيء. ثم ان الذي كان ينبغي ان تنقذ عليه التبعة من الوجهة القضائية بصفته محافظا لاسكندرية لم يستمر فقط في منصبه لابل اختيار فعلا لرئاسة اللجنة التي شكلت للتحقيق في اسباب القلاقل. نعم لقد منح عمر لطفي اجازة فيما بعد ولكنه ظل مقبلا في مصر الى ان نشبت الحرب فمينا عند انتمائها وزيراً للحربية. وهذا يدكرنا من جديد بما يحدث في روسيا في مثل هذه الاحوال. ذلك ان المسئولين عن المذابح يكافأون فوراً بالترقية (١).

على ان نتيجة المذبحة جاءت حتى الآن بعكس ما كان يتوقعه مدبروها اما الجاليات الاوربية التي ساورها القلق من دسائس السير ادوارد ماليت لانها داعية الى اهاجة خراطر الاهالي وباعثة لهم على الانتقام فقد عدت المذبحة كنتيجة طبيعية للسياسة المذكورة وعلى ذلك بدأت تلح في استدعاء المعتمد البريطاني وسحب الاساطيل. ثم رأى الاورييون في الوقت نفسه ان الضمان الوحيد لسلامتهم هو ان يتصلح الخديو مع وزرائه وعرابي بصفة خاصة باعتباره الزعيم المحبوب من الجيش ولانه الرجل الوحيد الذي يستطيع المحافظة على الامن العام. ولقد اصبحت جليا ان التشاجر مع الوطنيين ليس من الهنات المهينات وان السواد الاعظم من الشعب يؤيدهم فهو لا يخلد الى السكنة الامتى خلى بين الزعماء

(١) بدت الكتاب نفسه ص ٣١٤

وبين كراي الحكم فكان من اثر ذلك ان ألح قاصد فرنسا والمانيا والنمسا
العموميون - وان كانوا الى الآن تركوا حبل السير ادوارد ماليت على
الغارب ولكن لا الى حد ان تميمهم المحاملات السياسية عن رؤية ما يهدد
مواطنيهم من الخطر... على الخديو ان يتصالح مع عرابي فورا وان يطبق
يده - امامهم وامام درويش باشا في المحافظة على الامن العام (١) فلم يسع
الخديو الا ان يذعن لهذا الطلب . وهكذا اصبح عرابي فجأة ديكتاتور
مصر الحقيقي . فكانت باكورة اعماله اصدار منشور للشعب حثه فيه
على الخلود الى السكينة واطاعة القانون . ثم ثنى بارسال الاوامر الى قواد
الجيش بمحلمهم مسئولين عن حالة الامن العام كل في جهته . واصدر شيخ
الاسلام - بايماز من عرابي منشورا كهذا للشعب موقعا عليه من هراء
الازهر كافة (٢) . وهكذا اصبح « عرابي » فجأة في يومين اثنين « منقذ
الهيئة الاجتماعية » وهو الذي قدروا له ان يتردى برصاص درويش باشا
او بما ولدته المذبح من الخزي والعار . ولعمرك لقد كان هذا الانقلاب
داعيا الى الدهشة بقدر ما كان بغيضا في اعين الدسائسين .

وقد ادرك السير ادوارد ماليت مؤقتا بأنه قد سقط في يده . فان
ظهور القنصيين الاجنبيين على المسرح السياسي لم يكن من العوامل التي

(١) رسالة بعثت في سبتمبر ١٨٨١ من مصر من لا... بتاريخ ١٩ يونيو ان السطاط...
هو الذي سمي في... لا... كان شديد الحرص على...
(٢) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٧
(٣) بكت الكتاب... ص ٣٤٣

حسب حسابها . ولذا شكا الى رئيسه في ١٤ يونيه من أن زميليه قنصلي ألمانيا والنمسا ابرقا الى حكومتيهما « بأن لا امل في تلافي العواقب الوخيمة الا باستدعائي وسحب الاساطيل من مياه الاسكندرية » (١) . وفي اليوم التالي ارسل برقية تنم مبارتها على اليأس قال فيها « لقد توترت لحالة هنا الى حد صار لا مناص معه من عمل شيء حاسم . فلا امل هناك في مجيء الجنود التركية الى الاسكندرية في المستقبل القريب لان الحكومة الفرنسية مصممة على بذل قصارى جهدها لمنع ذلك . يلاحظ الى جانب ذلك ان ما أبداه زميلاي الألماني والنمساوي الى حكومتيهما من الاراء سيحصل هاتين الحكومتين على ارجاء . ووافقتهما » اي انه وهو ذلك البطل المقدم لدى خيل اليه حتى اللحظة ، لاخيرة ان الفريسة صارت في قبضة يده يستحسن بعد ان تطورت الامور هذا التطوران يشير على الخديو « بدعوة مجلس الاعيان الى الاجتماع والاستفسار عن ارادة البلاد » ثم قال انه تبين له من حديثه مع سموه في الموضوع في هذا الصباح « ان سموه مرتاح لهذه الفكرة » (٢) .

لقد كان هذا منتهى الفشل و لاخفاق لسياسة السيرادوارد ماليت ولم يكن يحتمى على احد ان الرجل قد سددت في وجهه المسالك بعد ان نفدت حيلته فلم يبق مائة الا الاستسلام . وكان جل همه ان يتلمس مخرجاً

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٦

(٢) المصدر نفسه ص ٧٤

شريفًا من الورطة التي اوجدها فظن ان دعوة البرلمان الى الاجتماع تصلح ان تتخذ جسرا ذهبيا للفرار عليه ولا بد ان يكون اللورد غراڤيل قد سب ما يبداه مرؤوسه من الجبن إذ كلفه في برقية موجزة في اليوم التالي « بأن لا يوصي بعقد المجلس في الظروف العصيبة الحاضرة » (١). كذلك



السير ادوارد ماليت

وزير البتراء العام في مصر

لم يكن الخديو شديد الالتهاج بمسلك مستشاره لانه دل في هذا الوقت الخطير على انه ممن لا يعتمد عليهم . اما القنصلان فانهما لم ينجحا فقط ان يعيدا لعرابي ما كان له من الحقوق برغم معارضة السير ادوارد ماليت بل انهما طلبا من الخديو ارضاء لغريقتين ان يوافق على الوزارة الجديدة

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٢

التي لم تكن وطنية بحته على شرط ان يعين فيها عرابي للحرية . وكان هذا رغبة منهما في انتهاء الازمة ولسيدها الى الابد باب التدخل الاجنبي ومع عدم ارتياح الخديو والسير ادوارد ماليت الى هذا الترتيب فقد قبله رغبين ومن ثم تشكلت الوزارة الجديدة في يوم ١٧ يونيه برئاسة داغب باشا - وهو شخص لا شأن له - وعين عرابي وزيراً للحرية . ولم يستطع السير ادوارد ماليت عند ما أبغ رئيسه بأمر هذا الانتصار الجديد الذي أحرزه منافسائه الا أن يقول ان الخديو أرغم على الموافقة بعد أن أمهله الفصلان الألماني والنمساوي أربعاً وعشرين ساعة لتنفيذ ما طلباه (١)

ففي دون الاسبوع الواحد لم تنفذ القضية الوطنية فحسب بفضل هذا التدخل مما كان يهددها من التلاشي بل لقد قوى ساعدها فعلاً . ولما

(١) مصر رقم ١١ > ١٨٨٢ ص ٩١ . كتبت هذه الرسالة بتاريخ ١٧ يونيه وفي اليوم نفسه عادر السير ادوارد ماليت القاهرة . وعم شطر انباخوة في الاسكندرية حيث لث فيها بعض الوقت وهي مصادفه غربية . ذلك ان المستر سنت يحدنا في كتابه (ص ٣٣٦ - ٣٣٧) انه تسلم في يوم ١٥ يونيه من وكيله في القاهرة المستر صابونجي « رسالة برقية بسجند فيه بالله » ان يعمل على استدعاء السير ادوارد ماليت الى ن قال « ان الناس جميعاً يسمونه وقد صمموا على قده ان هو واصل سببه . واد ذات ذهب المستر بدت الى وزارة خارجية » وطلب اصمار الاوامر الى ماليت بالاقبال الى حصى ابواخر « وهو ما حدث قبله » كما يقول المستر بلنت فيها ذكره في كتابه عن الحدث . ولكن السير ادوارد ماليت قبل وفاته بغير كاذب هذه الرواية فقد ذكر في خطاب منه الى لشمس أن ما حمله على الالتجاء الى الاخيرة لم يكن منشأه اوامر رئيسه بل لانه اصيب فجأة بتوع من الحمى اشرف مم على ذلك . ولما وقف من كتائب المستر بدت على مدورده في برقية المستر صابونجي استنتج سير ادوارد ماليت ان معنى الناس عملوا على دس السم له فعلاً وعندما ن ما ظله السير ادوارد ماليت كان خيالاً يحنوا والذي يطلب على الظن ان الرجل بعد ما منيت به سياسته من لبطوط والنشل حوالى ذلك الوقت قد خاتمة قواه من النعم على جده لعاثر

رأى درويش باشا انه لم يبق ما يصنعه في مصر كتب الي حكومته
 ينبشها بروال خطر الفوضى نهائياً وقال المسيو فريسينيه من جهته «ان
 في الاستطاعة التعجيل بحل المسألة المصرية بالاتفاق مع عرابي»
 فوراً^(١) لا بل ان فكرة المؤتمر الاوربي الذي تقرر عقده في أواخر
 مايو كما مر بك أصبحت الآن لا معنى لها . فقد ارتأى السلطان بحق
 ان المياه قد عادت الى مجاريها فلا حاجة اذن لمقدم مؤتمر دولي لوضع
 خطة للتدخل . وبالفعل كانت ظواهر الاحوال تحمل على الظن بزوال
 الخطر . ولكن كان هذا في الظاهر فقط . فان الحكومة البريطانية
 كانت مصممة على القيام بعمل جاسم وانما كانت تترقب الفرص
 المناسبة لاستئناف المدوان . فقد جاهرت في ردها على المسيو
 فريسينيه بصدد « تسوية المسألة المصرية » «أن من المتعذر وضع
 تسوية مرضية أو دائمة الا بالقضاء على عرابي باشا والحزب العسكري
 في مصر»^(٢) هذا بينما أخذ وكلاؤها يرسلون تقارير مفزعة وصفوا
 فيها حالة القلق في البلاد وما أثاره الارهاب العسكري من جانب
 عرابي من الضغط في نفوس الاهالي^(٣) وفي ٢٠ يونيو ابلغ لورد
 غرانفيل بحمارك رسميا بواسطة لورد امفيل سفير بريطانيا في برلين
 « ان حكومة جلالة الملكة لم يكن لها ضلع في النظام الحالي في مصر

(١) لورد كرومر الكتاب منه عدد السابع من ٣

(٢) الكتاب منه من ٢٩٣

(٣) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٨١ و ٨٨

أى فى تشكيل وزارة راعب - عرابى ومع انها تسلم بأن هذا النظام لم يكن سوى تدبير مؤقت لا تقاذا أرواح الاجانب واموالهم من اعمال العنف الا انها لا ترى ان هذا الترتيب يسوى المسألة المصرية بشكل ما، (١)

على انه كانت هناك مصاعب حجة فى سبيل حل «المسألة السياسية» بالطريقة التى نهواها انجترا . فهناك كانت الوعود الالزامية التى قطعها حديثا بان اوربا وتركيا تشتركان مع الدولتين الغربيتين فى تقرير مايلزم من وسائل الضغط يضاف الى هذا الدعوة التى ارست الى الدول بناء على هذا التمهيد لحضور المؤتمر المشترك . وان المرء ليسهل عليه من تتبع رسائل اللورد غرانفيل فى اوائل يونية ان يعرف مبلغ تبرمه بهذه الوعود وعظم سروره لو استطاع التملص منها وفى اليوم الاول من شهر يونية اى فى اليوم التالى لارسال الدعوة لحضور المؤتمر اعاد لورد غرانفيل اقتراحه على مسيو فريسنيه بان تطلب الدول العظمى الى السلطان ارسال جيش الى مصر . فلم يكن من المسيو فريسنيه الا ان اجاب بطبيعة الحال بانه يستحسن قبل القيام بشي من هذا القيل التثبت من موافقة الدول على حضور المؤتمر اولا وهنا عاد لورد غرانفيل فاقترح ادماج هذا الطلب

(١) الكتاب نفسه ص ١١٨ امر لورد غرانفيل تعزيزا حجة الا بحفر المراقبين جلسات مجلس الوزراء من الآل فصاعدا (ص ١٣١) هـ مع انه كان من المروص ان المراقبين موطنان فى خدمة الحكومة المصرية ومع الاسف لم يحكما لحرتهما نظام الاستخدام

ضمن ما يرسل الى لورد دوغرين من التعليمات الخاصة بإدارة المؤتمر . وهذا أيضاً لم يوافق المسيو فريسنيه عليه الا اذا وصلت ردود الدول العظمي . على ان هذه الردود لم يكن ينتظر ورودها بسهولة لان السلطان ظل مصراً على رفض فكرة المؤتمر مادامت بعثة درويش باشا لم تنته من مهمتها . واذا ذاك صمم لورد غرانفيل ان يستقل بالمل مرة أخرى ففي يوم ١٣ يونية كلف سفراء بريطانيا لدى الدول العظمي ان يطلبوا الى الحكومات المذكورة ان تقترح على السلطان « ان يعد العدة لانراض الخديو قوة عسكرية كافية لمعاونته على الاحتفاظ بسلطته » بشرط ان لا تبقى القوة المذكورة الا شهراً واحداً في بادىء الامر وان لا يعث احد بحرية مصر وان لا تبقى الحالة الراهنة كما هي عليه ريثما تضع اوربا مآزها من الاصلاحات (١) وهنا رأى المسيو فريسنيه نفسه مرة اخرى أمام امر واقع وانه مخير بين امرين : اما الرفض أو القبول . فابلغ اللورد ليونز في يوم ١٤ يونية انه غير موافق بتاتا على ما فعله لورد غرانفيل لان الباب العالي لا بد ان يصل الى علمه اقتراح تدخل السلطان بصفة عملية فيزداد تردداً واصراراً على عدم الاشتراك في المؤتمر . ثم اظهر عظيم استيائه من اغفال النص على الا تقوم الجنود التركية باعمال عسكرية في مصر الا بامر عال من الخديو (٢) ولكيما يزيل اللورد غرانفيل وساوس زميله الفرنسي تظاهر بالموافقة على هذا الاعتراض وطلب الى لورد

(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٥٥

(٢) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٦٨

دوفرين عند ما كرر له التعليمات ان يضمها ذلك النص ان رأى ضرورة لذلك ولما كان المسيو فريسينيه لا يريد كما قال حرفيا « ان يخلى الجو للوزارة البريطانية في هذه الظروف » فقد زود السفير الفرنسي فيما بعد بتعليمات تشبه تعليمات لورد غرانفيل ولكنه ضمنها النص القائم حوله اختلاف اذ ذكره بشكل صريح (١).

ولعل القارىء قد لاحظ ان كل هذا حدث قبل تشكيل وزارة راعب التي تركت مائسميه انجلترا بالمسألة السياسية بلا حل وان ما استقل لورد غرانفيل بفعله في يوم ١٣ يونية لم يكن الا نتيجة لاشاعة مذبحة الاسكندرية المذبحة . وقد كان جليا أن اللورد غرانفيل لم يكن يتظر بعين الارتياح الى المؤتمر المقبل وانه بذل قصارى جهده لتعجيل قراراته وتسوية عدة من النقاط الواردة في برنامج سلفا . وبذل المسيو فريسينيه من ناحيته كل ما في وسعه لاحتباط ماعدته الحكومة البريطانية من الخطط التي كانت من الواضح بحيث ان معظم الدول تشككت بسببها في فائدة المؤتمر العملية او كما اعترف (٢) ، لورد غرانفيل نفسه اذ قال « يظهر ان معظم تلك الدول لم يقتنع بسداد هذه الخطوة وملاءمتها » وفي يوم ١٤ يونية اقترح المسيو فريسينيه لاختذ ضمان آخر ان توقع الدول العظمى قبل الشروع في اعمال المؤتمر عهد « براءة » كالدى وقعته

(١) معمر رقم ١١ « ٨٨٢ » ص ٧٣ ٧٩

(٢) المصطلح ص ٤٦

في سبتمبر سنة ١٨٨٠ في مشكاتي اليونان والجيل الاسود تعهد فيه بان
لا تعمل على ضم اراضي تابعة لمصر والحصول على ميزات خاصة « (١) .
وقد اجاب اللورد غرانفيل على ذلك بخشونة قائلا انه موافق بعد ان
اظهر تأمله العميق من هذا الارتياح في مقاصد الانجليز واذا كان شرع
المسيو فريسينيه في تمهيد الطريق لعقد المؤتمر باتصى ما يمكن من السرعة
ولما كان يدرك خطورة التباطؤ في وضع انجلترا تحت رقابة لدول بذل
قصارى جهده لازالة كل ما كان قائما في سبيل عقد المؤتمر من العقبات
ونظرا لرفض اللورد غرانفيل مطالبة الدول العظمى مرة اخرى باقناع
السلطان بالموافقة على المؤتمر صمم المسيو فريسينيه على مطالبتها بالموافقة
على الاجتماع اشتركت فيه تركيا ام لم تشارك وتلافيا لاي اعتراض آخر
من جانب لورد غرانفيل رأى أن يجتمع المؤتمر - اذ اقتضى الامر ذلك -
في مكان آخر عدا الاستانة (٢) . ونظرا لمعارضة بسمارك في تقييد اعمال
الجيش التركي لمدة شهر كما كان مقترحا وافق أخيرا المسيو فريسينيه
على ترك هذه المسألة للمؤتمر واكتفى بان يبلغ الماركيز دي نوايه سنير
فرانسالى الباب العالي « بأن تفهم مع زملائه فيما لودعت الحاجة الى التدخل
التركي على الشروط الصحيحة حتى لا يتحول هذا التدخل الى احتلال

(١) مصر ديم ١١ (١٨٨٢) ص ٨٢ و ٨٤

(٢) المصدر نفسه ص ٥٨

ضار باستقلال مصر » (١) ان ما فعله المسيو فرسينيه اخيرا انما حدث
في يوم ١٧ يونية وهو نفس اليوم الذي اعيد فيه تشكيل الوزارة الوطنية
فلم تجده انجلترا مناصبا من الذهاب الى المؤتمر لتسوية « المسألة السياسية »
التي سببت لها كل هذا التعب .



(١) مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ١١١

الفصل الرابع عشر

سياسة المدافع الضخمة

اجتمع المؤتمر الذى كانت مهمته وضع حل نهائى للمسألة المصرية وهى المسألة التى ما كان ينبغي ان تبقى بلا حل لولا ما رّب انجلترا العدائية - فى الاستانة عاصمة الدولة صاحبة السيادة على مصر والتي أظهرت فى يوم ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ امتناعها من هذه التصرفات جميعها وعندها ماسة بحقوقها ولا سبيل الى الشك فى أنه كانت توجد على الاقل دولة واحدة بين هذه الدول العظمى التى اشتركت فيه ورأت أن الامر على جانب عظيم من الخطورة . فلقد لفت المسيو دى جييرز وزير خارجية روسيا الانظار بصفة خاصة فيما أرسله الى سفرائه من التعليقات بمناسبة عقد المؤتمر ، الى أهمية الاحتفاظ بالوفاق الاوروبى فيما قد يقرره بالنسبة لمصر قائلا : لا ينبغي أن تسرى المسألة الا عن طريقه فان لم يكف هذا العمل الادبى لتذليل المصاعب فعلى الوفاق أن يقرر بالاجماع ما ينبغي اتخاذه من التدابير الاخرى الى أن قال . فان أصبح لا مفر من الامر الثانى فان تركيا تكون البق دولة يطلب اليها اعادة المياه الى مجاريها فى مصر . فان هي رفضت ذلك كلّمت انجلترا وفرنسا بهذه المهمة بشرط أن يصعب قوائهما مندوبون عن الدول العظمى حتى اذا

استتب النظام ينظر في تعديل كافة ما قطعت على نفسها من التعهدات الدولية توطئة لالغاء المراقبة الثنائية وإيجاد نظام دولي يحول دون عبث الوكلاء الشخصي ويجعل أى تدخل آخر في شؤون مصر الداخلية مستحيلاً (١)

ولا حاجة الى القول بأن انجلترا لم تذهب الى المؤتمر بمثل هذه القيات أو المشروعات فلم يكن ابغض اليها بين الوسائل العديدة لاسقاط الوزارة الوطنية المكروهة من العمل الاوربي المشترك ذلك لان السماح بتدخل أوربا في الامر يعرض انجلترا لضياع مركزها القريب في مصر فتفتت من يدها الى الابد فرصة تحقيق مطامعها القديمة . فتلافياً لذلك الحلت انجلترا على تركيا بالتدخل في مصر أملاً في أن تتمكن فيما بعد من تحويل عمل تركيا الى ما يطابق مصالحها . على انها لم تكن مخطئة الخطأ كله في هذا التقدير . والآن وقد خابت في تحقيق هذه الغاية واجتمع فعلاً المؤتمر الذي يمثل الدول العظمى رأت انها بين أمرين فاما أن تدعن صاغرة لاحكام القدر واما أن تستقل بالعمل متحملة تبعه عملها هذا فيما لو أصرت تركيا على عدم التدخل أو قررت الدول العظمى سلوك خطة أخرى لا تنفق مع ما ربهها (٢)

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٧٨

(٢) « ما قدم الرئيس لوبوف لمذكرة التضمنة آراء المسيودي جيزز المذكورة انفا الى النورد غراييل أكد له هذا » سياسة انجلترا لا تنوى سوما بمصر وليست لها فيها طماع دانية « ثم انه احرب ابصاراً عن رغبته في « ن لا يمس شيء الا باتفاق أوربا » على انه لم يكرر « ان انجلترا تتخذ من المعاهد ما يمكنها من الاشتراك فيه . قد تدعو اليه الضرورة من الاعمال »

وطبعاً كان هذا معناه التشاجر مع فرنسا وربما مع الوفاق الأوربي على أنها عللت نفسها بأن لا يؤدي الأمر إلى قطع العلاقات وفيها عدا ذلك فقد كان معروفها على سياستها وعلى طبيعة الزمن في التثام الجروح على أن الواقع أظهر أن الخطر لم يكن بالجسامة التي كانت تخشاها . فأنها وجدت حديفاً غير منتظر في بسمارك الذي رأى في الأمر فرصة نادرة لا يباع الشحنة بين إنجلترا وفرنسا فيوقع هذه في عزلة ويضم تلك إلى جانبه وعندئذ نصبح لألمانيا الزعامة السياسية في أوروبا بلا مدافع ولقد كان من أسوأ ما أتتجته سياسة بريطانيا العدائية من حيث علاقتها بمصر أن فرقت قوى أوروبا الديمقراطية المثلثة في أدنى شعوب زمننا أي في إنجلترا وفرنسا وكان من وراء هذه التفرقة التي استعرت أكثر من عشرين عاماً أن أصبحت الزعامة في أوروبا البروسيا وهي أقوى دولة رجعية في العالم كما كان من ورائها أيضاً أن فرنسا رمت بنفسها في احضان روسيا على ما في هذا من الضرر لأهل هاتين المملكتين . كل هذا قامت به السياسة البريطانية في خلال هذين الشهرين المشؤمين اللذين انعقد فيهما المؤتمر شهرى يولي وأغسطس من سنة ١٨٨٢ على أن بريطانيا قبل أن تدرك ذلك الفوز قدر لها أن تذوق

مصر (رقم ١٧) (١٨٨٢) (ص ٨٢) . وبارعم من ذلك قد أكد النورده غراميل لـ « سير الادنى في ادى عدده » قبل ذلك « سوعين عن حقيقة الاشعة من إنجلترا تعد امدادات لارسال الجنود الى مصر من الاتاعة المذكورة » « لا ساس لا من الصيغة » مصر رقم ١١ (١٨٨٢) ص ٩٠

شيئا من الذلة والهوان فان بسمارك نفسه لم يكن راغباً في أن تنفرد
انجلترا باقتلاع مصر دون الدول الاخرى ففي أول جلسة للمؤتمر عرضت
مسألة « بروتوكول البراءة من الاثرة » وفي الجلسة الثانية التي عقدت
بعد يومين وقعه مندوبو كافة الدول الممثلة في المؤتمر . وكانت نص
البروتوكول هكذا « تتعهد الدول التي يمثلها الموقعون على هذا أنها في
كل تسوية يقتضيها عملها المشترك لتنظيم شؤون مصر لا تسعى لامتلاك
شيء من أراضيها ولا الى أى اذن بأى امتياز خاص ولا الى أية فائدة
تجارية لرعاياها الا ما كان عاما يمكن أن تناله رعايا الدول الاخرى (١)
ولقد كان هذا البلاغ من الخطورة يمكن . فان انجلترا باشتراكها
فيه . وقد كانت هي المقصودة به طبعاً . تمهدت بالألا تضم مصر بل
بالألتحتمها . بالطريقة التي خولت بها معاهدة براين لانمسا احتلال
البوسنة والهرسك انما تعمل فقط كاحدى الدول التي يهمها
تسوية المسألة المصرية بالنيابة عن جميع الدول ولمصلحتها جميعاً . على أن
الطريقة التي انفذت بها انجلترا هذا الاتفاق تعد من أشنع المخازى في
تاريخ القانون الدولى لذلك لا غرابة في أن المؤرخين الذين ينتصرون
لها يتعاشون ذكر هذه الوثيقة القاطعة لحججهم (٢)

وبالرغم من هذا فان المؤتمر قبل ان يبت في شيء حاول مرة ان

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٣٣
(٢) لم يرد ذكر ما لهذا البروتوكول في « التاريخ لعمريخ » الذى وصه لورد كرومر

يمنع إنجلترا من ان تحملها الالوة على القيام بعمل عدائي آخر. ففي جلسته التالية التي انعقدت يوم ٢٧ يونيه عرض مندوب إيطاليا اقتراحات ضمن العبارة الالية: « ينبغي ان يكون مفهوما ان لا تقوم الدول بأى عمل انفرادى فى مصر مادام المؤتمر منعقدًا ». وكانت إنجلترا هي المقصودة بهذا أيضا اذ كان معروفا انها تقوم باستعدادات حربية . وقد تم الاتفاق على هذا ولكن بعد أن اضيف اليه التحفظ الذى اقترحه اللورد دوفرين والمباركين دى نواى باستثناء ما تقتضيه « الظروف القاهرة » تحتم على كل دولة حماية ارواح رعاياها . وقد كتب لورد دوفرين الى رئيسه يخبره بأن « المراد من اضافة هذا التحفظ هو اطلاق ايدي حكومتينا فى العمل اذا طرأ طارئ » . ثم استرسل هذا السياسى الداهية فقل « وفي الحقيقة ان اقتراح السفير الايطالى لم تعد له اهمية مطلقا بعد ان اضيف اليه ذلك التحفظ الذى يمكن استخدامه عند الحاجة » (١) .

على ان لورد غرانفيل لم يقتنع بهذا التأويل الذى كان لاشك مبالغا فيه . فابرق الى لورد دوفرين يكلفه أن ينتهز اول فرصة ايد كرلز ملائه انه يفهم من لفظ « الظروف القاهرة » معنى أوسع من المحافظة على ارواح الرعايا الانجليز . (٢) وقد صدع لورد دوفرين بهذا الامر من فوره فى جلسة المؤتمر الرابعة . فاقدم سأل سائل عما يمكن ان يحدث

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » من ١٧ ٤ ١٧

(٢) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » من ٤٩

اذا لم يعترف السلطان بال مؤتمر ورسل من تلقاء نفسه جنودا الى مصر؟ فلاحظ احد المندوبين ان مثل هذا العمل لا يتعذر احباطه على الاسطولين الانجليزى والفرنسي الموجودين فى مياه الاسكندرية . ففى وسعهما ان يحولا دون ازال الجنود التركية الى البروهنا قال الماركيز نواى « لم يمد هناك محل لتدخل الاسطول المذكورين بالطريقة المشار اليها بعد ان جتمع المؤتمر » . هنا لاحت الفرصة لورد دوفرين فقال « ان السلطان لو اقدم على امر كهذا لكان عمله احد « ظروف القاهرة » التى شملها التعفظ للرفق بالاقتراح الايطالى . « فامره كامر قناة السويس سواء بسواء لو اصبحت مهددة بخاطر ولو طرأ على الموقف السياسى تغيير فجائى خطير قد تعرض معه بعض المصالح الخاصة للخطر » (١) . وهو امر ك تفسير يجعل الاقتراح السالف الذكر عديم الاهمية . ولكن المندوبين لم يعيروا قوال لورد دوفرين اقل اهتمام اما غباوة منهم واما ان يشارك او عزاليهم بذلك وعليه فاز لورد دوفرين بامنيته .

على ان البحث كان متواصلا فى الوقت نفسه فى المسألة الاساسية التى من اجلها عقد المؤتمر . لقد كانت عادة لورد دوفرين ان يفتح جلسات المؤتمر بتلاوة ما وصله من القاهرة من البرقيات العديدة المتضمنة وصف الحالة المزعجة السائدة هناك مع التهديد بالمسلك الشائن الذى

(١) مصر رقم ١٨٨٢٥١٧ ص ٥٧

تسلكه « الوزارة الهزلية » - كما كان لورد دوفرين يسمى وزارة راغب
وبشراسة الحزب العسكري الذي كان « يتدرج من عنف الى عنف »
الى ان اصبح ديدنه اشغال نارالفتن والثورات واغتصاب السلطة وازدياد
القوضى والخراب المنتشر وبانتظار نبذ التمهيدات الدولية الى غير ذلك
باللهجة التي ألفها سياسة آخر الزمان وقد اظهر زملاؤه الارتياح فيما
يسمعونه لا بل ان احدهم قال انه يستبعد ما ذكر في تلك الرسائل (١).
وقد ابى الماركيز دى نواي (٢) الانضمام الى اقتراح لورد دوفرين بمطالبة
السلطان بالتدخل العسكري في مصر لانهم كانوا واثقين من تصميم
انجلترا على تبديل الحالة في وادي النيل : ثم دار البحث حول كيفية منع
هذا التدخل من ان يتحول يوما ما الى اعتداء من جانب السلطان أو
من جانب انجلترا . فقال لورد دوفرين ان هذا لمن أبسط الامور . فليس
على الخديو الا ان يقبل الوزارة الحاضرة ويعين درويش باشا لوزارة
الحربية ويولي قيادة الجنود التركية ويعيد المراقبة الثنائية وبذا تحل
المعضلة . ولكن الاقتراح لم يصادف هوى في انفس المندوبين لانهم
رأوا بحق . ان السلطان ان يرسل جنوده على هذه الشروط المهينة . اما
اقتراحات الماركيز دى نواي فقد كانت اشد قبولا في نفوس المندوبين
فقد اقترح السفير الفرنسي ان يقرن طلب ارسال الجنود التركية الى

(١) مصر رقم ١٧ ١٨٨٢ ص ٣١ - ٣٢

(٢) المصدر نفسه ص ٥٦ . اكيد الماركيز دى نواي صراحة ان الاقتراح جاء من الحكومة
الانجليزية فلا داعي لمراسلته

مصر بالشروط الآتية وهي : ان ترسل الدول العظمى طلبا رسميا الى السلطان ، بان يعهد هذا باعادة الحالة الى ما كانت عليه ، ان لا يتعرض للفرمانات الخاصة بمصر والامتيازات الممنوحة لها . ان لا يحدد مدة عمل الاحتلال ان لا يتعرض لشؤون مصر الداخلية ما بقي الجند بها ، ان لاتمس حقوق الخديروكرامته (١) . ووافق النندوبون على هذه الشروط ماعدا ما كان خاصا باطلاق مدة الاحتلال «والطلب» المزمع ارساله الى السلطان فلقد لاحظوا ان الباب العالي لن يقبل «طلبا» وانه خشي على مصر من اطلاق مدة الاحتلال وعدم تحديدها . ولكن لورد دو فرين عارض اشد معارضة في الشرط . لاخير . وفي النهاية تم الاتفاق على ارسال مذكرة مشتركة الى السلطان يسأل فيها ان ترسل جيشا تركيا الى مصر وستطف له فيها عند ذكر الشروط التي ترضو الدول العظمى ان تم هذه المهمة بموجبها . وفي جلسة المؤتمر السابقة التي عقدت في ٦ يولييه تم الاتفاق على الصيغة المتضمنة لهذه الشروط وهالك نصها (٢) . ان الدول العظمى مقتنعة اقتناعا تاما بأنه اثناء وجود الجنود العثمانية بمصر سيجتنب بحالة البلاد المعتادة ولا يتعرض للامور التي اعفيت منها مصر ولما خصت من الامتيازات بموجب الفرمانات السابقة ولا لعمل الادارة المعتاد ولا للنظم والاتفاقات الداخلية الاشارة عن ذلك وان

(١) مصر رقم ١٧ «١٨٨٢» ص ٩٥

(٢) مصر رقم ١٧ «١٨٨٢» ص ٩٤

تكون مدة بقاء الجنود الشاهانية التي سيعمل احتياطها بالاتفاق مع
الخدوي ثلاثة أشهر ما لم يطلب الخديو مد هذا الاجل الى اجل آخر يتفق
عنه مع تركيا والدول العظمى وان تحمل مصر نفقات ذلك الاحتلال ..
فان وافق السلطان كما يرجو الدول على هذا النداء الصادر من الدول
العظمى فان انفاذ المواد والشروط المذكورة آنفا يكون موضوع اتفاق
آخر يعقد فيما بعد بين الدول الست وبين تركيا »

وقد وقع جميع المندوبين هذا النداء وارسلوه الى حكوماتهم
المختلفة لاعتماده . وليس شك في أن ما اشترط فيه لاحتلال تركيا
مصر لم يكن ليروق في نظر الحكومة البريطانية . فانجلترا صاحبة
الصولة والبطش التي دبرت مسألة التدخل برمتها لم يقيموا لها وزنا بل
أدعجوها في « لدول الست » اصف الى ذلك ان حلول الدول محل
الحكومة البريطانية في التعاقد مع تركيا على التفاصيل المتعلقة بانفاذ مواد
المذكورة المشتركة جعل تسخير تركيا لخدمة المصالح البريطانية الخاصة
من أشق الامور . ولم يبق شك في أن تركيستان مستقبل الشروط للمذكورة
أولاً لان هذه الشروط قد صانت كرامة تركيا صيانة تامة بصفتها
سيدة مصر وثانياً لانها كانت تعرف انها ان رفضت فلن الدول
العظمى تبدأ العمل بدونها . والحقيقة ان المؤتمر بحث فعلاً في هذا
الامر الاخير ولم يؤجل البت فيه الا بحجامة للباب العالي (١) .

(١) مصر دم ١٧ ١٢٥٨٨٢٥ ص ٦٨ - ٦٩

لهذا كله صممت انجلترا على أن تعمل قبل ورود اعتماد الدول على المذكرة المشتركة وتقديمها . وليس في الاوراق الرسمية التي نشرت بعد ذلك ما يدل على ان انجلترا كانت وقتئذ متواطئة فعلا مع بسمارك على أمر من الامور . ويحتمل أنها كانت كذلك واخفيت الاوراق التي تثبت هذا الامر . ومهما يكن من شيء فقد تبين ان انجلترا صممت على ان نجابه الدول بأمر واقع يجعل المذكرة المشتركة مجرد قصاصة ورق لا قيمة لها وان تريها ان كل مسمى يبذل لحل القضية المصرية يجب أن يكون لا انجلترا النصيب الاوفي فيه . ولمعنى لقد كانت هذه خطوة يخشى منها على انجلترا نفسها ولكنها افجحت كما تفلح عادة كل خطة وقحة تقوم بها كل دولة ذات بطش وساطان .

أما هذا الامر الواقع الذي أته انجلترا فلم يكن غير ضرب الاسكندرية بالقنابل بحجة ان المصريين كانوا يقيمون تحصينات تهدد الاسطول الاجنبي وهي حجة ايجاد المستر ريتشاردس في تسخيفها في البرلمان اذ قال . « يا عجبا اأرى رجلا يحوم حول داري وعلائم الاجرام بادية عليه فأبادر الى احضار الاطفال والمتاريس وأحكم سد نوافذى فيعد ذلك اهانة له ويحطم على أبوابى ويجاهر بانه لم يفعل ذلك الا دفاعا عن نفسه » (١) . وفي الحقيقة لم يكن أحط ولا أسفل ولا أشد تفقا من الحجة التي تذرع بها الانجليز لضرب

(١) مجموعة المناقشات البرلمانية لها سرد لجلد ٢٧٢ سنة ١٨٨٢ ص ١٧٧٨

الاسكندرية وهي كالألمانيا مدينة تجارية مهمة ينيف غعد سكانها
عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة . أخبر السير بوشامب سيمور (الذي أصبح فيما
بعد اللورد السستر مكافأة له على أعماله) وزارة البحرية في ٢٩ مايو
بان المصريين ينشئون التحصينات في مرفأ الاسكندرية . فأتخذ لورد
غرانفيل من هذه الاحتياطات القانونية التي لاغبار في اتخاذها على اية
دولة مستقلة مهددة باسطول أجنبي ذريعة لمناقشة الباب العالي في شأنها
في يوم ٣ يونية . فجاءه الرد بعد ثلاثة أيام بانه لم يجر انشاء أو تسليح
حصون جديدة وكل ما في الامر هو ردم بعض الحصون وقد امر الباب
العالي بوقفه . وقد اضاف الباب العالي الى ما تقدم انه يؤمل « ان يجتنب
قائدا الاسطولين الانجليزي والفرنسي جهدهما كل ما يثير ادنى نزاع » (١) .
ثم مر شهر بأكمله دون ان يحدث شيء . وفي اول يولية استؤنفت
التحصينات واعدت العدة لسد المرفأ فأبرق اللورد غرانفيل الى اللورد
دوفرين من فوره مظهرا تبرمه ببطء العمل في المؤتمر (٢) ومما قاله ان
الدول ينبغي عليها ان ترسل بلاغا نهائيا الى السلطان او تنظر فيما هو
اشد من هذا . ثم انه كلف الاميرال سيمور بان يبلغ قائد جامية
الاسكندرية ان « محاولة سد المرفأ تعتبر عملا عدائيا » (٣) تؤدي حتما
الى ضرب الحصون بالقنابل . اى ان الحكومة البريطانية كانت في

(١) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٢٢

(٢) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ٢٢ ، رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٧٠

(٣) المصدر نفسه ص ٧٤

الوقت الذي بدأت فيه بالعمل الانفرادي تخضع المؤتمر على دعوة الباب العالي الى العمل . وكأنا اراد اللورد غرافيل تأكيد الانفراد في العمل المقصود فاشار على الاميرال سيمور بأن بدعوز ميله الفرنسي الى الاشتراك معه قبل القيام بأى عمل عدائي مضيقا الى ذلك قوله «وعلى انه لا ينبغي ان تؤخر العمل بمقتضى التعليمات المرسلة اليك اذا ما ابى الفرنسيون الاشتراك في الامر»^(١)

ولقد ابى الفرنسيون الاشتراك في الامر فعلا لان المسيو فريسينيه كان قد اجاب قبل ذلك بايام قلائل على سؤال وجه اليه في البرلمان بشأن الاسطول الفرنسي الموجود في الاسكندرية فقال انه هناك لحماية مصالح « بنى وطننا » ليس الا . ومع تكتمه ما سيتخذ من الاجراءات قال «غير ان هناك وسيلة واحدة رفضها تلك هي تدخل فرنسا في مصر حريا»^(٢) . وعلى ذلك اعلن لورد ليونز ان الاميرال الفرنسي قد لا يستطيع « ان يشترك مع الاميرال الانجليزى في ان يقف بالقوة نصب البطاريات والمدافع بالاسكندرية »^(٣) . على ان قائد الحامية قد اكد من جانبه انه لم يفكر مطلقا في سد المرفأ . ولكن الاميرال سيمور كالذئب المدكور في الخرافة لم يشأ ان تفلت الفريسة من قبضة يده فادرس في يوم ٦ يولية الى القائد المدكور مذكرة اخرى طلب فيها

(١) رقم مصر ١١ ص ٦٤

(٢) المصدر نفسه ص ٨

(٣) المصدر نفسه ص ٨٣

بإيجاز وقف الاستعدادات الحربية ثم ارسل اليه بعد اربعة ايام بلاغا نهائيا امهله فيه اربعا وعشرين ساعة لأجابة ما طلب .

وهنا ينبغي ملاحظة امر هام . فقد كان المؤثر ينظر فعلا في كيفية حمل السلطان على التدخل - لابل انه فصل نهائيا في هذا الامر وانما كان ينتظر فقط موافقة الحكومات على ما قرره . فلم يكن يمكن والحالة هكذا تسوية ما ظهر من جانب الحكومة البريطانية من التطفل الذي لا نظير له الا بأن « الظروف القاهرة » قضت به . وعلى انه لم يكن في وسع تلك الحكومة ان تتحجج بوجود خطر على الرعايا البريطانيين وعلى املاكهم لاشيء اخر سوى ان هذا الخطر لم يكن موجودا وقد ظل رجال التنصلية البريطانية طوال شهر يونية يخرجون بالاتفاق مع الاميرال سيمور كافة الرعايا البريطانيين من مصر الى البوارج الانجليزية او يرسلونهم الى بلادهم (١) . وهذا يؤيد ما اتصل بنا من احد المصادر بان النية كانت معقودة على ضرب الاسكندرية من اول يونية (٢) . اما الحجة التي تدرج بها القوم في رسائلهم الرسمية وفي البرلمان لتسوية هذا الاعتداء فهي الدفاع عن الارواح البريطانية كما قدمنا . والى هذا اشار لورد غرانفيل في المذكرة العامة التي ارسلها في ١٠ يولية الى السفراء البريطانيين في الخارج اذ قال « ليست الخطة التي سلكها الاميرال سيمور سوى مجرد دفاع عن النفس وهو امر مشروع . لذلك قد قام بما

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٩٨ ١٠١ ١٠٤ ١١٠

« ٢ » باب التاريخ السري ص ٣٦٤

قام به ... لتحقيق هذا الغرض لا حاجة اخرى في تقوسنا « (١) . وان اردت ان تعرف نصيب هذا الادعاء من الاخلاص والصدق فعليك بالرجوع الى رسالة لورد دوفرين الى رئيسه في ٨ يولية التي اشار فيها الى الحديث الذي دار بينه وبين وزير الخارجية التركية . فقد قال ان الوزير المذكور قد جاءه ليصح عليه بان يطلب الى لورد غرافيل ان يكف يدي الاميرال سيمور عن اي عمل طائش في الاسكندرية . فما كان من لورد دوفرين الا ان قاطعه بهذا السؤال : « لماذا لم يتدخل السلطان وجنوده لحفظ النظام هناك ؟ » . الى ان قل « ثم افهمته بانه لو استطاع ان يضمن لي ان السلطان سيعمل طبقا لما يريد لكان ما اقله لفخامتكم بشأن تأكيد خليفته بانعام النظر وحسن الروية . اما والامر لا يمد مجرد ابلاغ الناس فهو ليس بذى شأن كبير » (٢) او بمعنى آخر كانت الحاجة الى الدفاع عن النفس بالغة والخطر على الاسطول من مدافع القلاع في الاسكندرية جسيما بحيث ان اللورد دوفرين كان على استعداد . وله الحق ان يقول ذلك . لان يوصى بالغاء التعليمات الصادرة الى الاميرال سيمور بضرب القلاع لورضيت تركيا ان تعمل وفق ما يطلبه انجلترا منها !! ولعل القارىء لا يريد دليلا اقوى من هذا على ان ضرب اسكندرية لم يكن يراد به الا الاحراج فحسب ومواجهة الدول

(١) « مصر رقم ١٧ » ١٨٨٢ « ص ١١٤

(٢) « مصر رقم ١٧ » ١٨٨٢ « ص ١٠٤

الأخرى « بحقيقة واقعة » مرة أخرى .

ولابد من ذكر مسألة أخرى ، فبينما كانت الحكومة البريطانية منهمكة في دس الدسائس ونصب الاشرار كانت الوزارة الوطنية تدير شؤون مصر بمنتهى الهدوء . فان هذه الوزارة لم تعد تحسب حسابا للتدخل من الخارج بعد ان انتقل السير ماليت - كما قدمنا - الى بارجة الاميرال سيمور وبعد ان اضرب المراقبان عن العمل في يوم ٢٢ يونية بإيعاز السير ماليت ومواقفة لورد غرافيل وبعد حبوط السمي لحمل عرابي على مغادرة مصر في نظير رشوة تدفع اليه (١) . وهكذا استراح بال الوزارة من المستشارين والمراقبين الذين جاؤوا لتطفلا وفضولا . اما الخديو فقد ظل في القاهرة متصلا بالانجليز سرا . فلما قدم بلاغ الاميرال سيمور النهائي كان الخديو اشد المعارضين فيه (٢) . ومن المرجح - لابل من المحقق - ان الخديو حتى لو ماجاء في ذلك البلاغ لما تحولت الوزارة عن عزمها على مقاومة الانجليز ومع انه كان من انصار الدفاع فهذا لا ينفي انه كان احد المهرضين على الاجرام وان مااتهمو به الوطنيين فيما بعد من التمرد على الخديو لم يكن سوى محض افتراء (٣) وفي ١١ يولية ضربت الاسكندرية بالقنابل . ولقد بدأ الضرب

« ١ » بنت « التاريخ السري » ص ٣٣٤ . عرض بيت روتشيد على عربي اعانة سوية قدرها ٤٠٠٠ جنيه وعرضت الحكومة العرسية اعانة سنوية قدرها ١٠٠٠٠ جنيه . لاشك ان اساليب الرشوة لا يبررها غير الشرقيين ١١

« ٢ » المصدر نفسه ص ٣٧٩

« ٣ » المصدر نفسه ص ٣٨١

في ساعة مبكرة في الصباح واستمر نحو عشر ساعات متواصلة فاستكثت المدافع المصرية وما وافى العصر حتى انسحبت الحامية المصرية. وبعد ذلك يومين نزلت الجنود البريطانية المدينة وما جاء يوم ١٥ يولية حتى كانت الاسكندرية رسميا في ايدي الغزاة الفاتحين . ولقد حدث في فترة اليومين السالفين ان اشتعلت النار في المدينة فن قائل ان الحريق نشأ عن قتال الاسطول - وهو الارجح - ومن قائل انه من عمل الحامية المصرية في حين تراجعها وهو قول ضعيف على ان هذا لا يهمننا كما لا يهمننا ماتلا ذلك من حوادث الفرضى التي قتل وجرح فيها عدد من الناس. وانما الذي يهمننا تلك الحقيقة الساطمة وهي ان انجلترا قد اتت عملا وحشيا وانتهكت حرمة القانون الدولي بشكل لا نظير له . ولا جدال في ان هذا لو فعلته دولة اخرى اضيف من انجلترا لحوسبت عليه حسابا عسيرا . حدث ما حدث فكان اثره ما تمتته انجلترا الى حد بعيد . ومن ثم ادرك العالم بأسره ان غزو انجلترا لمصر واقع حتما . ومما ايد هذا الرأي التحمس الشديد الذي لقيته من الاحزاب لانجليزية فكرة اخاذ حملة عسكرية الى مصر . فالاحرار والراديكاليون ومعزولو الكنيسة المقررة والاشوانيون كل اولئك جعلوا يتبارون في طلب حرب عاجلة مع « الطغمة » العسكرية « المتردة » الموجودة في القاهرة . كذلك انضم اليهم المحافظون خافعة اصواتهم شأن الحزب المعارض ولو انهم لم يكونوا اقل من اولئك نحسا وصلابة . ولم يجرؤ على الوقوف في وجه

تلك الذمرة الوطنية سوى افراد كرام النفوس متنوعى الاراء السياسية كالستر بلنت من جهة والستر فردريك هاريسن من الجهة الاخرى . على ان معارضة هؤلاء قد ذهبت صبيحة في واد . واستقال المستر جون برايت من الوزارة احتجاجا على ضرب الاسكندرية اما الذين اشهررا بالتطرف فى الديمقراطية كالستر (ولان اللورد) مورلى وكان وقتئذ محرر جريدة « البال مال غازيت » والسير تشارلس ديلاك وكيل وزارة الخارجية وقتئذ فقد كانوا جميعا من دعاة الحرب . فباله من تدهور فى عالم الشهرة والمبدأ مؤلم للنفس وقد يكون اشد مما شاهدناه فى ايامنا مدة حرب البوير وبعد ضرب الاسكندرية مباشرة وافق البرلمان ماعدا اقلية محترمة يقودها السير ويافرد لوصون والسير جورج كامبل على الاعتمادات الحربية الضرورية وسيرت الجنود فى الحال من مالطة والهند والجهات الاخرى . اما مصالح حملة القراطيس التى كانت مصدر هذا الارتباك والسبب الذى من اجله ستوقد نار الحرب فقد تنوسيت مؤقتا . وقد بذل من كان بهمهم امرها كل جهد فى غائها عن نظر الجمهور . وعلت الصبيحة بأن شرف بريطانيا يقضى بتأييد سلطة الخديو وعدم المساس بالتعهدات الدولية التى قطعها مصر . ومع ان هذين الامرين لم يكن يخاف عليهما الا من الانجليز انفسهم ومع ان الجمهور لم يكن يعنيه منهم اكثر مما يعنيه من اعمال الضباط الصينيين فى البلاط الصينى فان الصبيحة (شأن كل صبيحة جوفاء) قد تأدت الى اسماع الوغاة وخذوا يرددونها فى الشوارع

والطرق . ولقد حدث وقتئذ بمصر ما لبس هذه المزامم لباس
الصدق وذلك انه لم يكذ الانجليز يستولون على الاسكندرية حتى كان
الخديو الذى حض على المقاومة تمكن بالحيلة من الحرب من قصر الرمل
والالتحاق بالاميرال سيمور . ثم بلغت به الجرأة وهو بمأمنه بقصر رأس
التين ان ارسل الى عرابى يستقدمه ليستشيره فى الظاهر فى تسليم
الاسكندرية الى الانجليز وفى الحقيقة للقبض عليه ان اتى او اعلان انه
خاص ان لم يأت كما شهد بذلك المستر كارتريت القائم باعمال السير ادوارد
ماليت (١) . على ان عرابى لم يجب هذه الدعوة الفرارة فلما ان هرب
الخديو وكان عرابى لا يزال بالاسكندرية فقد اجتمع بالقاهرة كبار ولاة
الامور من الامراء وحكام الاقاليم وممثلى الطوائف الدينية كلها ومنها
القبطية والاسرائيلية والنوا مجلسا وطنيا لادارة البلاد والدفاع عنها
وعهدوا بالشؤون العسكرية الى عرابى بان ولوه نظارة الحربية والقيادة
العامة (٢) .

فلما حدث هذا اصدر الخديو فى ٢٢ يولية امرا عاليا بعزل عرابى
وتأليف وزارة جديدة تضم الرجلين المنشيعين للانجليز هما شريف
ورياض الاول لرياسة الوزارة والثاني نظارة الداخلية . ولم يحفل احد
بهذا الامر طبعاً لان المجلس الوطنى اعن ان الخديو بتركه شعبه وانضمامه

(١) « بنت كتاب لساف لذكر من ٣٨٨ ، ٣٩٢ و ٣٩٣ »

(٢) « بلغت » تاريخ مصرى « ٣٨٤ »

الى العدو اصاع ساطته . وعندئذ صور عرابي وزملاؤه في صورة «عصاة»
خارجين على مايكهم الشرعى . اما ان مليكاً شرعياً يجوز له ان يخذل
شعبه في ساعة الشدة اولا يجوز فهذا مالم يخطر لاحد ببال .
والآن بقى علينا ان نبين للقارىء ما كان لضرب الاسكندرية
من الاثر فيما يسمونه «وئع» أوروبا الدولى وان تتبع المراحل الاخيرة
التي قطعها انجلترا للتملص من مراقبته وبلوغ الغاية التي كانت تنشد
الا وهي الانفراد باحتلال مصر .



الفصل الخامس عشر

الاستيلاء على مصر

عند ما تسلم لورد غرانفيل بوقية الاميرال سيمور بالبدء في ضرب الاسكندرية بعث الى لورد دو فرين برسالة مطولة كلفه بابلاغها الى زملائه وفصل فيها الحوادث التي ادت الى ضرب الاسكندرية وقد اختتم الرسالة بهذه الكلمات الخطيرة « ان حكومة جلالة الملكة لم يعد لها مفر من استعمال القوة في القضاء على حالة اصبحت السكوت عليها مستحيلا . وفي رأيها ان الاصلاح والاقرب الى مبادئ القانون الدولي والعرف ان يكون الجيش الذي يستخدم في هذا الغرض هو جيش الدولة صاحبه السيادة فاذا لم يتيسر ذلك لمنع السلطان فلا بد من التفكير في طرق اخرى . ولا تزال حكومة جلالة الملكة على رأيها الذي ابدته في منشورها في ١١ فبراير بان كل تدخل في مصر ينبغي ان يكون مظهرا لارادة اوربا وتضامنها » (١) .

علي ان الاشارة الى مبادئ القانون الدولي والعرف ثم ترديد الرغبة في تضامن اوربا في مصر - تقول ان هذا كله تلقاء عمل الاميرال سيمور لما يهم القاريء ملاحظته وسنرى عما قريب قيمة ما صرح به من

« ١ » مصر رقم ١٠ « ١٨٨٢ » انظر ما تقدم ص ١٧٣

الحرص على ان تتولى تركيا بنفسها تأديب عصاة الوطنيين المصريين .
وليست الكلمات السابقة خطيرة لما ورد فيها من تصريح وتلميح كلهما
رياء وتفاق انما هي خطيرة لما صرح به فيها من ان الحرب مع مصر اصبحت
ولامناص منها وانه اذا لم تقم تركيا بهذه الحرب وجب النظر في « طرق
اخرى » ولم يبين للورد نوع هذه الطرق لئلا يترتب ما غامضا . غير اننا
اذا نظرنا الى العمل الحربى الذى وقع فى ١١ يولية والى الاستمداد الحربى
الذى اتخذه بعد ذلك مباشرة لما خاثرنا الشك فى ان انجلترا قد اعترفت
احد امرين اما الحصول على تفويض رسمى من الدول يجعل كلمتها هى
العليا فى الحوادث التى اصبحت على وشك الوقوع واما القيام بعمل يضمن
لها ذلك .

وانقد اظهرت روسيا تأثيرها الشديد من بنى انجلترا هذا ورأت
الافائدة من المؤتمر اذا ظلت انجلترا تفتئت على جماعة الدول . ولذلك
أوعزت الى مندوبيها بالانسحاب من المؤتمر معلنة « ان صاحب الجلالة
الامبراطورية يرغب فى الاشتراك فى المؤتمر على ان تكون قراراته
ذات قيمة وتأثير لان يكون مجرد موافق على امور واقعة » (١) . اما
الدول الاخرى وفى مقدمتها بسمارك فكانت الين جانبا . على انها لعدة
اسباب لم ترد ان تعهد الى انجلترا تفويض رسمى والاقتضى ذلك اعطاء
تفويض الى فرنسا فيحبط المشروع السياسى الذى رسمه بسمارك فى ذهنه .

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٥٩ - ٢٦٠

هذا من الجهة ومن الجهة الاخرى رأيت الدول ان الاحسن لها ان لا تتحمل
تبعة ما قد تقوم به انجلترا من الاعمال وبذا تحفظ لنفسها الحق في كبح
جهاها عند الضرورة . وبعد ان كان بسمارك يتحاشي اعطاء انجلترا هذا
التفويض الرسمي اخذ يفاوضها فعلا في اطلاق يدها في العمل على
مسئوليتها . واستطاع لورد دوفرين ان يجبر رئيسه في ٢٠ يولية بحادثة
دارت بينه وبين القائم باعمال السفير الالماني مضمونها « ان دول الشمال
لن توفق على التفويض وخير لنا ان نتقدم الى العمل وحدنا من غير
ابطاء . لقد اصبح كل انسان يعلم ان التحفظ الذي ائبتهنا باسم « الظروف
التاهرة » يشمل كل ما قد نضطر الى عمله في الديار المصرية » . وقد ضرب
على هذه النعمة الكونت كالنوكي وزير خارجية النمسا فقال انه لا يمارض
في ان تتقدم الى العمل انجلترا وفرنسا بشرط ان لا يفهم من ذلك انها
تعمل بتفويض من اوربا . الى ان قال « لقد سلكت كل من انجلترا
وفرنسا حيال مصر سياسة خاصة لم يستحسنها دائما . وقد ادت هذه
السياسة الى المصاعب الحالية التي لا يريد النورط فيها الى حد استحالة
النجاة منها » (١) .

كانت هذه النتيجة اكثر مما ذممت به انجلترا نعم انها كانت
تفضل ان تدخل مصر بتفويض صريح من الدول كما دخلت النمسا

« ١ » مصر رقم ١٧٥١٨٨٢ ص ٢٠٢

البوسنة والمهرسك منذ سنوات فتكون حريتها في العمل آمن واحتلالها
البلاد اسخ . والآن وقد أصبح ذلك مستحيلا لم يبق للحكومة البريطانية
الا ان تشهد غرار عزيمتها وتتقدم الى العمل على مسئوليتها . وقد دارت
المحادثات المذكورة في يومي ٢٠ و ٢١ يولية وفي هذا اليوم الاخير
طلبت الحكومة الى البرلمان الموافقة على الاعتمادات الحربية الضرورية .
فأجابها اليها في الحال .

بيد انه كان لا يزال ثمة المسألة التركية . والى القارىء ما تم بشأنها .
ففي يوم ١٥ يولية تلقي مندوبو الدول اعتماد حكوماتهم للمذكرة
المشتركة . وفي اليوم نفسه قدمت المذكرة الى الباب العالي . وعلى
الرغم من ان عمل انجلترا كان واضح الخطر الا ان الباب العالي كان
لا يزال يقدم رجلا ويؤخر اخرى . وفي ١٩ يولية ابرق لورد غرانفيل
الى لورد دوفرين يكلفه بان يقترح على المؤتمر احد امرين اما ان يميل
الياب ١٢ ساعة او يشرع في البحث عن وسائل اخرى (١) غير ان الباب
العالي كان قد احس بالمفاوضات الدائرة بين انجلترا والمانيا فابلع السفراء
في اليوم نفسه بانه نبل المذكرة وانه حول على ان يرسل الى المؤتمر في
جلسته المقبلة من يمثلونه فيه .

وهكذا زال « تصلب » تركيا وأصبح باستطاع من الآن ان تسير
الاعمال باطراد طبقا للبرنامج الذي وضعه المؤتمر فتعباً الجنود ويعقد

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ١٦٥

اتفاق بين الدول العظمى الست وبين تركيا على تفاصيل المذكورة
المشتركة وتطبيقها . وفي يوم ١٤ يولية ظهر مندوبو تركيا في قاعة المؤتمر
لاول مرة وقبلوا رسميا اقتراح ارسال الجنود الى مصر . ثم اعلنوا في
الجلسة الثالثة التي انعقدت بعد يومين ان الجنود على اهبة السفر .

بيد ان تركيا قدرت فلم تحسن التقدير . ذلك ان انجلترا كانت قد
اطمأنت فعلا من جانب بسمارك وكالينوكي فلم تعد ترغب ان ترى تركيا
تحمل محاربا على ضفاف النيل . فجهزت جيشا عرمرما لا يقل عن ١٥٠٠٠
مقاتل ارسلته الى الاسكندرية وما هي الا ايام قلائل حتى نزلت فصائله
الاولى الى البر وعندئذ انقلب طهجة الحكومة البريطانية فجأة وصارت
عنيفة . فما كاد لورد غرانفيل يسمع بموافقة تركيا على المذكورة
المشتركة حتى ابرق من فوره الى لورد دوفرين معلنا ان السلطان
« لا يمكنه ان يؤمل في استعادة ثقة حكومة صاحبة الجلالة (البريطانية)
الا اذا اصدر بسرعة بلاغا يؤيد فيه الخديو و يعلن فيه عصيان عرابي » (١)
وهكذا ضرب بالمؤتمر الاوربي عرض الحائط مع انه احد الطرفين المتعاقدين
وحل التظاهر بالاخذ باصر الضعيف محل الاعتراف السابق بسلطة
الباب العالي التي لم يكن فيها نزاع . وجيء عنوة بشرط لم يمهّد البتة في
شروط المذكورة التي وضعا للمؤتمر وبالطبع ثارت ثائرة السلطان لهذا
العمل ولكن احتجاجاته ذهبت صيعة في واد لأن حكومات الدول

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ١٨٨

العظمى - بما فيها الحكومة الروسية - كانت قد قررت ان تترك حبل انجلترا على الغارب وتدعها تفعل ما يمن لها على مسئوليتها وايت ان تعطىها تفريضا حتى في ما طلبته من حق حماية قناة السويس . وفي يوم ٢٧ يولية بلغ لورد غرانفيل المسيو فريسينيه « ان حكومة جلالة الملكة وان كانت تقبل اشتراك تركيا فيها يختص بالتدخل في مصر فلها ستمضى فيما شرعت فيه من الوسائل » (١) ولقد كان هذا بمثابة تصريح بان الحكومة البريطانية صممت على ان تعتبر قرار المؤتمر كما جاء في الذاكرة المشتركة لغوا لاقيمة له وانها ستقوم هي بما عهد الى تركيا القيام به وان اقصى ما يسمح به لهذه هو « الاشتراك في العمل » فحسب . وقد اشار لورد غرانفيل الى نياته هذه في الرسالة التي بعث بها الى لورد دوفرين في يوم ٢٨ يولية وهي مكملة لرسالته بتاريخ ١١ يولية . فبعد ان استعرض فخامته ماوقع من الحوادث منذ ضرب الاسكندرية قال « ان حكومة جلالة الملكة مع احتفاظها بحرية العمل التي قد يوجبها الحاح الحوادث ترحب بكل اشتراك في العمل من اية دولة من الدول (٢) . فلم يذكر هنا اسم تركيا بل اندرج في مدلول اللفظ العام « اية دولة » ترحب الحكومة البريطانية « باشتراكها » متى وجد . ولم يكن المراد بأية دولة غير ايطاليا التي كانت انجلترا تفاوضها فعلا في الاشتراك في العمل مع وادي النيل . وفي يوم ٢٢ يولية اقترح

(١) مصر رقم ١٧ د ١٨٨٢ « ص ٢٣٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢٤٠

لورد غرانفيل على المسيو فريسينيه مع علمه برأى الحكومة الفرنسية في التدخل العسكري في مصر اذا لم تقبل تركيا الشروط التي وضعتها إنجلترا فان إنجلترا وفرنسا اعلنان الى المؤتمر « انهما تريان ضرورة الاسراع بالعمل حقنا للدماء ! وحسما للنوضى ! ولذلك عزمنا ما لم يكن للمؤتمر رأى اخر على ان نضما بالاشتراك مع دولة ثالثة - اذا امكن ذلك - الخطة الحربية التي تحمل المسألة » (١). وقد ابى المسيو فريسينيه طبعاً ان يسمح « باكثر من المساعدة المعينة لحماية قناة السويس ». على انه لم يعارض في ان تطلب إنجلترا الى ايطاليا (وهي الدولة الثالثة التي اعار اليها لورد غرانفيل في سياق رسالته) ان تشترك معها في التدخل الحربى (٢). فلما احست إنجلترا انها اصبحت قابضة على ناصية الامر طلبت الى ايطاليا جادة غير هازلة ان تعي مجيشا لمرافقة الجيش البريطانى الزاحف على مصر . وبديهي انها فعلت ذلك وهي عالة ان الاشتراك في الجريمة مشترك في تبعاتها. على ان الحكومة الايطالية لم تكن لتصاد بيدها العقارب . ذلك ان السنيور مانسني وزير خارجيتها اجاب في ٣٠ يولية على ما طلبته إنجلترا « بانه لا يستطيع بغير تناقضة لما هو واقع ان يفاوض خارج المؤتمر في تدخل آخر لم تجر مناقشة ما في صدره » (٣). ولم يكن هذا الجواب الاجوابا صورياً فحسب لان المؤتمر كان على علم بكل

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ١٩٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢١١

(٣) المصدر نفسه ص ٢٥٥

ما كان يجرى خلف الستار . ولكن لما كان عمل انجلترا غير رسمي فقد
تحاقت ايطاليا - كما تحاشت حليفتاها النمسا والمانيا - ان تظهر بمظهر
الموافقة رسميا على هذا العمل وذلك لتقع التبعة كلها على عاتق انجلترا .
وهكذا انقطعت المفاوضات مع ايطاليا . وفي غضون ذلك كانت المفاوضات
دائرة مع تركيا . ولم يكن يسهل على الحكومة البريطانية ان تقطعها بلامسوخ
معقول وخاصة وهي محتاجة الى اكتساب الوقت ريثما تقبل الجنود وتبدأ
الاعمال العسكرية يضاف الى هذا ولعن ذلك هو اهم ما في الامر انها كانت
تحرص على ان تنادي تركيا صاحبة السيادة على مصر بان عرابي عاص لتتخذ
من ذلك مبررا للتدخل بانها لتأييد حاكم مصر الشرعي ومولاه السلطان .
وفي يوم ٢٨ يولية قبل الباب العالي ان يعلن عصيان عرابي مصر حافي
الوقت نفسه برغبته في العدول عن الاحتلال الاجنبي بمجرد وصول
الجنود العثمانية الشاهانية الى مدينة الاسكندرية (١) . على ان لورد
غرانفيل لم يوافق على ذلك بل طلب ان يعرف هل الباب العالي على
استعداد للاشتراك مع الجنود البريطانية وهل يقبل اصدار البلاغ الخاص
بعرابي قبل سفر الجنود العثمانية . واخيرا وافق الباب العالي على بقاء
الجنود البريطانية ولكنه اصر على انسحابها مع الجنود التركية في آن
واحد بمجرد استتباب الامن . اما فيما يتعلق بالبلاغ الخاص بعرابي فان
الباب العالي قال انه على استعداد لاصداره قبل نزول الجنود التركية

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٢٤٨ - ٢٤٩

الى البر في مصر (١) ألا لشيء فوق هذا يمكن عمله دفعا للدوان الانجليز ولكن اللورد غرانفيل لم يحفل به بل اصر على إصدار البلاغ فور قبل تحرك الجنود . اما فيما يختص ببقاء جنود الدولتين فقد قال له انه امر يتفق عليه الفريقان فيما بينهما (٢) . اما ما عمل بعد ذلك فان لورد غرانفيل اشار على سفيره (في ٢ اغسطس) بان يعان للمؤتمر « انه بعد نيل الغرض الحربي المراد ستستعين الحكومة البريطانية بالدول على وضع نظام قويم لحكومة مصر المستقبلية » (٣) . وقد تبادر الى ذهن لورد غرانفيل ان هذا كاف لتبديد تخاوف تركيا من اعتداء انجلترا على حقوقها . بيد ان تركيا ما كانت لتقبل هذه الوعود الضمنية من دونه طالما نقضت وعودها . وكان لتركيا الحق في ذلك فان نفس طلب عقد اتفاق خاص بقرر طريقة تعاون جنود الدولتين وتحديدده لم يكن الا افتئاتا جديدا على المؤتمر الاوربي الذي اشترط في المذكرة المشتركة ان هذا التقرير لا يكون الا باتفاق الدول الست مع تركيا . على ان انجلترا لم تعتصب حق التوكيل الذي كان بنص المذكرة المشتركة لتركيا وحدها بل اغتصبت حقوق المؤتمر باجمعه . وعبثا احتج المندوبون الاترك على مطالب انجلترا الجائرة . ثم اعلن اللورد دو فرين الى المؤتمر ما كلفه به رئيسه وانصرف المؤتمر الى اعمال الجلسة وكانت تتضمن الكلام في مسألة قناة السويس . وقد

(٢) مصر رقم ١٧ ١٨٨٢ ص ٢٦٢

(٣) المصدر نفسه ص ٢٦٥

(٤) المصدر نفسه ص ٢٦٠

كتب لورد دوفرين الى رئيسه يقول « بما ان هذه التصريحات لم تلق معارضة من الدول ولا من تركيا فمن الواضح ان تصرفاتنا قد صادفت قبولا من جميع من يعنيه الامر » (١) ولعمرك فذلك كان هذا تأويلا غريبا لموقف الدول وموقف تركيا غرابا شكوى ذلك السيامي الداهية نفسه للمؤتمر بعد ذلك ببضعة ايام بأن الباب لم يرد على المذكرة المشتركة ردا صريحا (٢)

واخيرا سلم الباب العالي بكافة النقط التي اثارت الخلاف . ففى يوم ٦ اغسطس قدم بواسطة سفيره فى لندن مشروع اتفاق عسكري اشترط فيه ان تبقى الجنود التركية لمدة ثلاثة اشهر وان يكونوا هم القائمين بالاعمال العسكرية بينما تبقى الجنود الانجليزية فى الاسكندرية وان تسلم الاسرى الى الخديو وان تترك جميع تفصيلات الحرب والادارة التى ستعقبها للقواد الانجليز والأتراك ليضعوها معا . فلم تقابل هذه الشروط الا بالاستخفاف والازدراء . وعارض لورد غرانفيل هذا المشروع بمشروع من عنده اشترط فيه ان ينزل جيش تركى لا يتجاوز عدده ٥٠٠٠ مقاتل فى نقطة معينة ويظل تحت امره قائده العام الذى يكون الى جانبه مندوب انجليزى ولا يتحرك اية حركة ولا يخط اية خطة الا بموافقة القائد الانجليزى العام وان ينجلي هو والجنود الانجليزية

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٢٢٨

(٢) المصدر نفسه ص ٣٢٤

بعد انتهاء العمل في آن واحد (١) او بعبارة اخرى يكون الجيش التركي مجرد تكملة للجيش الانجليزي . اما تصريح شؤون الحرب وما يعقبها من الاتفاقات فتترك للانجليز وحدهم .

وليس من الضروري ان تفصل ما ترتب على هذه الاقتراحات من مفاوضات مملّة باطلة بطلانا تاما . قول باطلة لانه بينما كانت هذه المفاوضات دائرة كانت الجنود البريطانية منهمكة فعلا في الاعمال العسكرية في وادي النيل ولان كلا الفريقين المتفاوضين كان عالما بان كل لحظة تمر تعجل بضياح الغرض من الاتفاق الذي تجري المفاوضة من اجله وبالرغم من هذا لم تشأ الحكومة البريطانية ان تنزل عن شرط واحد من شروطها في حين ان الباب العالي . لكي يبقى على حقوق سيادته كان لا يالو جهدا في حمل خصمه على تعديل هذه الشروط . واستمرت المفاوضات شهرا . وفي يوم ١٣ سبتمبر اذن للورد دوفرين ان يوقع الاتفاق ولكن كان هذا هو نفس اليوم الذي وقعت فيه معركة التل الكبير التي ختمت بها المسألة المصرية كلها . في هذا اليوم استطاع لورد غراتيل ان يرق الى لورد دوفرين يقول باهجة التهمك الصريح « اما وقد نفي الامر فليس لصاحب الجلالة السلطان ان يرسل جنودا الى مصر » (٢)

وهكذا انتهت المسألة انتهاء مضحكا . ولقد أراد السلطان أن

(١) مصر رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ص ٣١٦

(٢) مصر رقم ١٨ « ١٨٨٢ » ص ٦٧

يجعل مركزه مشروعا في مصر بأن يرسل الجند على الرغم من قوات
الفرصة ولكن الحكومة البريطانية عارضت في ذلك وكتب اللورد
غرانفيل الى لورد دوفرين بعد موقعة التل الكبير بخمسة أيام يقول
« اما وقد فات ما يوجب عقد الاتفاق العسكري المذكور بين هذه
البلاد وبين تركيا فان حكومة جلالة الملكة يسرها زوال دواعي البحث
في المصاعب التي ارتآها جلالة السلطان . وبناء عليه لفخامتك أن تبلغ
جلالته بالطف عبارة انكم أذتم بقطع المفاوضات في هذه المسألة »
هكذا ختمت هذه الرواية الهزلية رواية التدخل التركي . ولقد
أذيع على أترفلك في مشارق الارض ومغاربها عدة معاذير تنفي عن
السياسة البريطانية تهمة العش والخداع وتدعى باللائمة على تركيا
التي أضاعت بعنادها مركزها في مصر . وليس للانسان أن ينتصر
لتركيا ليظهر اشمئزازه من مسلك الحكومة البريطانية . فلا شك في
أن تركيا قد أضرت أيما ضرر بمصلحتها بعدم تسجيلها بالموافقة على التدخل
في شؤون مصر . ثم ان فرنسا ارتكبت الخطأ نفسه عند ما أعلنت
على لسان المسيو فريسينيه بأن ارسال الجنود الى مصر هو آخر وسائل
التدخل عندها . فبعد أن تخلت الدولتان اللتان يعنيهما الامر أصبحت
انجلترا التي لم تكن مثلها في التعرج والتأثم حرية بالفوز والانتصار
على أن النقطة الجوهرية التي لا ينبغي اغفالها هي أن انجلترا لما أحست
بأن تركيا صممت على التدخل في نهاية الامر تدخلت هي في مصر

بعمل وحشى وبغدر لم يسبق لهما مثيل وبذا أصبح كل تدخس من جانب تركيا يعتبر مجرد مساعدة لا نشعر بشيء من حقوقها بصفتها الدولة صاحبة السيادة على مصر . فلا غرو اذا رأينا الباب العالي يقدم رجلا ويؤخر أخرى بعد ذلك ولا يرضى أن يوقع على اتفاق لا يترك له الا عمل خادم لانجلترا منفذ لمشيئتها . ولعمرك ليس الا نفاقا أن تعلن انجلترا أن تركيا هي التي أضاعت بغطائها السياسية مكانتها السامية في مصر . فلقد ضاعت هذه المكانة في يوم ١١ يولية عند ما أطلق الاسطول الانجليزى قنبله على مدينة الاسكندرية .

وقبيل انتهاء مهزلة المفاوضات الانجليزية التركية انتهت مهزلة مؤتمر الاستانة . فانه أصبحت أعمال ذلك المؤتمر لا معنى لها منذ أن أذن بسمارك لانجلترا ان تعمل على مسئوليتها . وعلى ذلك ابلغ القائم بأعمال السفارة النمساوية في لندن اللورد غرانفيل في ١١ اغسطس ما تراه حكومته على أثر تسوية مسألة لاتفاق مع تركيا من أنه يجب تأجيل جلسات المؤتمر ريثما تنتهي الاعمال العسكرية ^(١) . ولم يقترح سوى وجوب موافقة المؤتمر قبل ارضاضه على بلاع يضمن تأكيد اللورد دوفرين في ٣٠ يولية « ان التسوية النهائية للمسألة المصرية يجب تركها لضر اوربا وحكمها » وما أسرع ما وافق لورد غرانفيل على ذلك . وفي الجلسة التالية التي عقدت في ١٤ اغسطس قال المندوب الايطالى ان الوقت قد حان

(١) مصر رقم ١٧ د ١٨٨٢ ص ٣٢١ - ٣٢٢

لتأجيل أعمال المؤتمر فوافق المندوبون جميعا على ذلك ما عدا المندوبين
الأتراك فاتهم احتجاجوا على ان خذلوا في موقف من أخرج المواقف
وحفظوا لانفسهم الحق في تعيين ميعاد الجلسة التالية لزملائهم (١) .
ولكن جلسة تالية لم تعقد قط . نعم كانت هناك نية لعقد جلسة رسمية
خاصة يضاف فيها الى « اتفاق البراءة من الاثرة » « ان الوزارات
الاوربية قد تفاهت بطريقة ودية على أن التسوية النهائية للمسألة
المصرية لا تتم بغير اشتراك الدول كلها (٢) » . ولكن لم يرق هذا في
عيني الحكومة البريطانية . وليس يخفى أن تلك الدواة كانت على النوام
مستعدة للاذعان لأي الدول عند ما كانت لا تستطيع انفاذ ما تريد
فان كان الامر على عكس ذلك فانها كانت أحذر من أن تولى وجهها
شطر الدول . لذلك قال لورد غرانفيل عند ما سمع بما يراد اضافته الى
الاتفاق « ان حكومة جلالة الملك لا ترى حاجة الى هذه التصريحات
المكررة » (٣) . فلما تشدد الكونت كالنوكي في الامر وهم بأن يدعو
المؤتمر من تلقاء نفسه الى عقد جلسة أخرى وافق اللورد غرانفيل
على عقد الجلسة بشرط أن تغير كلمة « اشتراك » بكلمة « اطلاع »
أو « استشارة » . وهنا اتضح حرص اللورد على التخلص من الوعود
التي قطعها على نفسه فيما مضى . وأراد لكونت كالنوكي التوفيق

(١) مصر رقم ١٧ (١٨٨٢) ص ٢٣٥ - ٢٣٦

(٢) مصر رقم ١٨ (١٨٨٢) ص ١

(٣) المصدر نفسه ص ١

فأقترح كلمة « الموافقة » وهذه أيضاً لم تعجب اللورد غرانفيل وقال
إنها تعني « أن امتناع دولة واحدة قد يحول دون التسوية » ثم إنه
« بعد تصديق الوزارة » عرض رسمياً اللفظين اللذين اقترحهما وهما
« اطلاع » أو « استشارة » مؤكداً قوله « بعد تصديق الوزارة »
وأعلن أن « ليس في نية حكومة جلالة الملكة أن ترجع في تصرّحاتها »
وأنه إذا كانت العبارة التي ينظر فيها الآن قد رأيتها تافهة بمض الشيء »
فهي مع ذلك « مستعدة لأن توافق عليها إذا اختير اللفظان اللذان
اقترحا » (١) ومتى تكلم وزير الخارجية « بعد مصادقة الوزارة » فمعنى
ذلك أنه يعطيك بلاغاً نهائياً . ولما كان الكونت كالنوكي من غير شك
قد تداول الرأي هو وبسمارك فقد رضى بالمدول عن الأمر كله مفضلاً
تركه رسمياً على ما كان عليه في ٣٠ يولية . وهكذا انتهى المؤتمر انتهاء
غير طبيعي ونجحت إنجلترا من ورطة غير جيلة .

وهنا يتساءل الانسان طبعاً وماذا كان موقف فرنسا ؟ والجواب
سهل ميسور : ان فرنسا منذ أن قررت عدم متابعة إنجلترا في اصطناع
القوة لحل ما يسمى على سبيل التلطف في القول بالمسألة المصرية
وانسحب اسطولها في ذلك اليوم المشهود يوم ١١ يولية لم يكن أمامها
الا أحد أمرين . إما أن تعلن الحرب على إنجلترا أو أن تقيدها بكل
ما يمنع استئثارها بمصر دون سائر الدول وفيهن فرنسا . ولقد اصاب

(١) مصر رقم ١٨ ١٨٨٢٥ ص ١

في اختيار الامر الثاني الذي ساعدها فيه بسمارك على ما يظهر . وبلغ من اعتقاد الاحرار الفرنسيين بصحة هذه الخطة انه عند ما طلب المسيو فريسينيه الى مجلس النواب اعتمادا ماليا لحماية قناة السويس أبي المجلس أن يصنى لادلكه ورفض اقتراحه فاستقال لذلك في أول أغسطس وقامت وزارة جديدة برئاسة مسيو دكلرك

وهكذا تمكنت إنجلترا من ان تخلى الجو لنفسها . وكان اكبر الفضل في ذلك الى بسمارك من جهة ومن جهة أخرى الى جرأتها على الاسهانة بالقوانين الدولية ونكاتها بما قطعته من العهود على نفسها . وتلت ذلك غارة سريعة فمالة امدت الى حد كبير بما اجادت الصحف الفرنسية وتمت في تسمية «فرسان القديس جورج» (اي الجنهات الانجليزية) (١) . وفي يوم ١٣ سبتمبر شنت السير جارنيت وولسلي في جهة التل الكبير ما كان لدى عراقي من قوات ، مثلة النظام فاسدة القلوب سيئة القيادة . وما هو الا يرومان حتى سقطت القاهرة في ايدي الانجليز وقضى على ما كان لمصر من حرية واستقلال .

وهكذا صدقت الاحلام . واحسب اننا لو جاربنا ماذاعه انصار الاحتلال من سخافات لقنا ان ، صرنا صارت للانجليز مصادفة واتفاقا

(١) اد أرد القدرى وصفا كاملا صحيحا لهذا الحاد المهم من تاريخ الحملة المصرية فراجع الى كتاب دكتور السالف الذكر ص ٤٠٠ — ٤١١ . ولقد كانت الحرب أصاح حاته ا. حوات طول كانت كما ، اعتداء على مصر . فالسياسة البريطانية في مصر كانت حقيرة المشا ديبه الوسائل والاسباب

لأعن طريق الكيد والدم . بيد ان الذين تتبعوا هذه القصة بشيء من العناية والالتفات يقولون معنا ان الساسة البريطانيين والجمهور البريطاني لم يهتموا قط الا تنفع بكل حادث من شأنه اسلام مصر لانجلترا وانهم كانوا اذا ما هوزتهم الحوادث خلقوها بالكيد والاحتيال وان انجلترا في جميع علاقاتها بمصر لم تخفف عنها الوطأة بل كانت بالعكس تضيق عليها الخناق بكل ما في استطاعتها وبأحلال نفسها محل فرنسا التي كانت تنافسها وتباريها وانه لم يكن من سبب لعدائها لاسماعيل باشا ثم لعراي فيما بعد غير خوفها بحق ان مصر اذا كانت دستورية سهل عليها الافلات من قبضتها وانها لم يتمتع بها ان تغلظ على مصر ويضطرها الى استماعة الباب العالي غير ظننا ان كل محاولة منها لضم مصر توقعها في حرب مع اوربا لو على الاقل في مشا كل لا يستهان بها وانها عندما رأت ان هذه المخاوف لا اساس لها اغتبطت بتلك المفاجأة اللذيذة . هذا ولا ينبغي أن تدسى الى جانب هذا كله انها هي نفسها كانت عاملا فعلا في الامر فقد سمعت الى تلك المفاجأة « عندما نزلت الى الميدان ونحدث بضرها الاسكندرية دول وريا جميعها .

ولا حاجة بنا الى تفصيل بقية ما وقع في مصر من الحوادث في تلك السنة . فقد « وطم » السيرجانيت دولسلي النظام في القاهرة ووجيء بلورد وفرين من الاستانة لينظم حالة البلاد السياسية وفقا للمصالح الانجليزية الاستعمارية المالية فكانت باكورة اعماله في هذا السبيل انه النفي للمراقبة

الثنائية بالرغم من كافة الجهود الحديثة باعادة الحالة الى ما كانت عليه والقيام مع الاخلاص بالتعهدات الدولية . وقد احتجت الحكومة الفرنسية على هذا الالتئام اشد احتجاج ولكن ذهب احتجاجها صيحة في واد . فان انجلترا بعد ان اصبحت صاحبة الحول والطول لم تعد تحفل كثيرا بامر منافستها السابقة وعرضت عليها على سبيل التوبيخ رئاسة صندوق الدين فرفضته فرنسا مع الاحتقار . وفي الوقت صدر امر عال بالناء الدستور والبرلمان المصري دفعة واحدة وعهد الى لورد دوفرين بوضع مشروع جديد « لنظم نيابة » يكون ستارا لسواة الحكم المطلق الذي اعيد الى الخديو والذي اصح في الواقع حكما استبداديا انجيزيا . وقد قام للورد دوفرين المهمة بكفايته المعهودة . وقد كتب فيما بعد يقول (١) « لقد كان في نيتنا ان تكون علاقتنا بالمصريين بحيث تجعلهم يعدوننا بطبيعة الحال افضل اصدقائهم ونصحائهم ولكننا لم نجعل بخاطرنا ان نأخذهم في سبيل ذلك باتباع ارائنا وان نحجر عليهم حجرا يستثير حفاظهم : لقد رغبتنا ان يحيا المصريون حياتهم التي القوها وان يدبروا حكومتهم من غير ان يعوقهم عن ذلك شغل خارجي ما » . وقد نفذ هذا البرنامج الجميل باشاء مجلسين نيابيين يعينان باغراض الحكم الذاتي احدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والاخر بالجمعية العمومية . وتتألف الاول من ثلاثين عضوا تعين الحكومة منهم اربعة

(١) مصر داء ٣ « ١٨٨٢ » ص ٣٠

عشر وتنتخب مجالس المديرية بقيتهم. وانما سمي مجلسهم « بشورى القوانين » لانه لم يكن لهم الحق في اجازة اى قانون بل يبدون اراءهم فيما تعرضه عليهم الحكومة من المشروعات القانونية وللحكومة بعد ذلك ان توافق على القانون أولا ون تقبل رأى المجلس او ترفضه . يضاف الى ذلك انه ليس من اختصاص المجلس ان ينظر في بعض ابواب الميزانية الخاصة بالايادات والمصروفات التى عينتها المعاهدات الدولية. اما الجمعية العمومية فتتألف من اثنين وثمانين عضوا ينتخب منهم اهل البلاد بطريقة ضيقة ستة واربعين عضوا فقط والباقيون هم عبارة عن الستة النظائر واعضاء مجلس الشورى الثلاثين ومن اختصاص هذه الجمعية الا تفرض ضرائب مقررة جديدة الا بموافقتها وفيما عدا ذلك قرأها كراى مجلس الشورى استشارى بحث . وهي تجتمع مرة كل عامين وجلساتها كجلسات المجالس سرية لا علنية .

هذا هو الدستور الجديد الذى وضعه لورد دو فرين ليتمكن المصريين من « ان يحيا حياتهم التى افوها وان يدبروا حكمونهم الخ .. » ولقد صدق من وصفه في مجلس العموم بانه « صورة كاذبة للحكم الدستورى » (١) ومع ذلك فقد وافقت عليه الحكومة البريطانية بمنتهى الارتياح والسرور وهنا انتقل كل ما فى مصر من الساطرة الى القنصل البريطانى العام الذى ظل محتفظا بهذا اللقب الوصيع ، والى اعوانه مستشارى النظارات المختلفة.

(١) مكمل وصيه دى لا بونير . هاسرود . المناقشات برلمانية المجلد ٢٧٦ سنة ١٨٨٣ ص ١٣١٠

ومع انه لم يكن هناك تمهد كتابي من الخديو ولا من نظاره باطاعة
 المعتمد البريطاني وموظفيه (١) لكن هذه الطاعة اصبحت توقعها امرا
 معلوما والتشدد في طلبها واجبا احيانا . وقد انكر لورد دوفرين هذه
 النية وكتب برياته اللذيذ بعد ان اتم تجديد النظام الدستوري يقول « لو
 كنت نذبت لان انظم شؤون مصر على الاساس الذي تقوم عليه ولاية
 هندية تابعة لنا لتغيرت وجهة النظر . اذن لا خضعت يد المعتمد القادرة
 كل شيء لارادته ولا استطعنا في خمس سنين ان نزيد ثروة البلاد للمادية
 ورفاهتها بتوسيع الارض الزراعية وما يترتب على ذلك من تعاظم الايراد
 ولكن المصريين والحالة هذه كانوا يرون بحق انهم اشتروا هذه المزايا بمن
 غال هو استقلال بلادهم » . ولم يكن المراد بهذه العبارات الخلابة غير فر
 الرماد في اعين الجمهورين البريطانيين والاوربيين والافى في الواقع تثبت
 ما تريد نفيه . فان قنصل بريطانيا العام قد اصبحت بالضبط عميد امن طراز
 حكام الولايات الهندية الاهلية وانحطت مكانة الخديو الذي طالما عنيت
 الحكومة الانجليزية باعادة سلطته واصبح مجرد آلة صماء ليس له من الامر
 شيء واصبح النظار وعامة رجال الادارة خاضعين للموظفين الانجليز .
 والحقيقة ان ما جاء به اللورد دوفرين هو الحماية المقنعة ليس الا (٢) .

(١) رد السيد لورد غراي في مجلس العموم على سؤال من المستر كاتن يوم ١٤ ماي سنة ١٩٠٨
 (٢) يقول كاتب المقالة لمعونة « هل كانت حرب المصرية ضرورية » المنشورة في مجلة
 الكوارترلى ريفيو بمجلد ١٥٥ سنة ١٨٨٢ ص ١٢٣٣ ان تدخل بريطانيا بالقوة في مصر كان
 صراحة لاعادة سلطة الخديو والحال انى كانت عليها البلاد وليسكن هذا لشخص قد تقصى على
 هذين الامرين بطريقة ضالة وهو ما كان يكون هو اقصر عري

ولقد كان من الضروري ان يختار رجل يعمل محل المعتمد. اما السير ادوارد ماليت فلم يكن اهلا لهذا العمل من عدة وجوه. فن جهة كان بغيضا الى المصريين. ومن جهة اخرى كانت تنقصه قوة الخلق وسعة الحيلة اللازمة. واما السير اوكلند فقد كان يقعد به اول السبيين المذكورين وان رباطة جأشه قد تتحول الى وحشية مذمومة. فلم يبق ممن خبروا شؤون مصر الحالية غير السير ريفرز واسن والسير ايفلن بارنج. وربما كان الاول كالثاني اهلا للمنصب لولاشدة اتصاله بالماليين الفرنسيين. وعلى ذلك وقع الاختيار على السير ايفلن بارنج. وفي ١١ سبتمبر ظهر المعتمد الجديد في القاهرة للمرة الثانية. وقد ظلت مصر ستا وعشرين سنة تحت « يده القادرة » مسلوبة الارادة بل مجردة الى تسييرها الادارة البريطانية الاستعمارية كما تشاء.



الباب الثالث

ادارة مصر

ان قولهم (المسألة المصرية) لا يراد منه - كما يتبادر الى اذهان بعض من لا يعرفون اساليب التلاعب الحديث بالالفاظ ، كيف تدار مصر بحيث تضمن مصالحها الخاصة ورخاء اهليها ، ولكن يراد منه هل تدار وكيف تدار منذ الآن بحيث تصبح حالتها وحالة اهليها السياسية خاضعة لمصالحنا وسعادة قومنا ، - المستر و . ا . غلادستون « الاعتداء على مصر وحرية في الشرق »

الفصل السادس عشر

أعمال اللورد كرومر المالية

ان النجاح في حياتنا الدنيا كالصدقات يذهب بكثير من السيئات .
فالظهير الخلاب لعمل إنجلترا في مصر كان عاملا كبيرا في اطمئنان الذين
ثرت نفوسهم في بدء الامر منسجما على الطريقة التي اتبعتها إنجلترا لتوطيد
مركزها في هذه البلاد . وقد يقول هؤلاء : « ماذا عساكم تريدون ؟
فنسلم معكم باننا لم ننل هذا المركز في مصر بطرق شريفة . ولكن
تعالوا فانظروا النتائج . ألم ننقذ مصر من الخراب ؟ ألم نصلح ماليتها
اصلاحا باهرا ؟ ألم تتقدم مصر خلال السبعة والعشرين عاما الماضية تقدما
عجيبا ؟ فماذا يهمكم اذن من امر حبيبتنا الى مصر اذا كان مقامنا بها قد عاد
على الشعب المصري باجزل الفوائد ؟ لقد جعلنا مصر من اكثر بلاد
العالم رخاء وسعادة وحسبكم هذا لتسوين ماعملنا . وهذا التدليل
يؤيد عادة بارقام تبين تقدم البلاد من نواح عديدة - زيادة في الدخل
والخرج ، رواج في التجارة الخارجية ، كثرة في السكك الحديدية
والنفراقات . اتساع في مساحة الاراضي الزراعية ، ازدياد في عدد
السكان وهم جرا (١) . واحسب ان هذا التدليل لا يشف الا عن امر

(١) في اليوم (٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٨) لدى مسح فيه لورد كرومر حرية مدينة لندن
نشرت التيمس « بيان » غلايا يسل على تصادم دخل مصر وخرجها ووارداتها وصناعاتها
وارواح رؤوس اموالها بل واحسن بردها قيا بين عامي ١٨٨٤ - ١٩٠٦

طبيعى هو اعجاب العامل بعمله وان له من الطبيعة البشرية ان ينطلى هذا الاعجاب على شعور اخر - شعور الخيرة وعدم التثبت اكان الاحتلال البريطانى مشروعا فى اصله ام غير مشروع .

ولم يكن مسلك انجلترا ازاء اوربا بوجه عام يختلف عن هذا المسلك نفسه . فلقد لبثت فى مصر اكثر من ربع قرن من الزمان من غير توكيل وعلى الرغم مما قطعته من العقود العديدة للجلاء عن البلاد بمجرد استتباب النظام فيها بئث هذه المدة وهى حريصة كل الحرص ان لا تمس مالدول اوربا من حقوق اساسية ومتعة فى الوقت نفسه بسلطة تكاد تكون مطلقة ومناقضة لاتفاق البراءة من الاثرة المبرم فى سنة ١٨٨٢ . فكيف استطاعت انجلترا ذلك كله ؟ لاجرم انها استطاعت ذلك بقدرتها على الاستغادة مما للنجاح ومزاياه من منظر خلاب لانها لما نجحت فى تنظيم مالية البلاد ودارتها سمحت لها الدول الاوربية التى كان رعاياها يهتمون بشؤون مصر المالية والتجارية بالاحتفاظ بمركزها الباطل فى وادى النيل . سمحت لها بذلك وكأنها قد فضت الطرف عن كافة الاتفاقات السالفة غير انه قد صرح ذات مرة لانجلترا بانها ان لم تنجح فى تنظيم مالية مصر فى مدة وجيزة (قد صينت بالفعل) تنسحب من البلاد ونحو مكانها للجنة ادارية دولية . . ولكن انجلترا اضطلمت بالمهمة فسمح لها بالبقاء فى مصر . وكان نجاح لورد كرومر فى اتقاذ انجلترا من تلك الورطة المخزية مما اكسبه شكر انجلترا الرسمية وعاد

عليه بشهرة السياسي العظيم .

في كل تاريخ يكتب لمصر الحديثة ينبغي ان يكون تحليل عمل الانجليز في مصر ركنا اساسيا هاما . فما الذي عملوه ؟ وكيف عملوه ؟ هذا سؤال لا بد من الاجابة عنهما قبل الحصول على صورة كاملة لعمل انجلترا في مصر . ولما كان الاصلاح المالي الذي قام به لورد كرومر هو اهم اعمال انجلترا فلتكلم عليه اولاً .

لقد جرت العادة عند تقدير اعمال لورد كرومر ان يقارن بين حالة مصر في اواخر حكم اسماعيل باشا وما صارت اليه بعد ان حكمها القنصل المسيطر العام ستا وعشرين سنة . اما صاحب هذه الطريقة في المقارنة فهو اللورد كرومر نفسه فقد كتب في سنة ١٨٨٥ (١) يقول « ان ما أدت اليه المجهودات التي بذلت في اصلاح الادارة المصرية حتى يومنا هذا من النجاح والتقدم تتوقف قيمتها على المقياس الذي يختار للمقارنة . وعندى ان المقياس الصالح الوحيد هو ان تقارن بين الحال الحاضرة بحال مصر منذ سنوات قلائل » وقد كرر فيما بعد المقارنة بهذه المقاييس في تقاريره السنوية لا بل ان مرؤوسيه نسجوا على منواله . مثال ذلك ان المسترف . س كلارك كتب في سنة ١٨٨٨ يقول . « . . للوقوف على مبلغ ما تم من التحسن أبسط للقاريء ما كانت عليه حالة الفلاحين في اواخر عهد اسماعيل باشا (٢)

(١) مصر رقم ١٥ « ١٨٨٠ » ص ٤

(٢) المصدر نفسه ص ٢

وقد ينجح إلى الإنسان لأول وهلة أن لا شيء أعيد من أن تجري
المقارنة على هذا الأساس . ولكن قليلا من التأمل كاف لاقتناع القارى
بأن هذه الطريقة مضللة تماما . فإذا كانت السنوات الأخيرة من عهد
اسماعيل باشا ، إنما لم تكن من سنوات حكمه كلية بل كانت من
سنوات حكم وكلاء حملة القراطيس الاوربيين الذين كان كل همهم
الحصول على «الكوبونات» الباهظة كاملة غير منقوصة وفي مواعيدها
مما ضاعوا لاجله بكل فرع من فروع الادارة الاخرى . ولا ريب في
أن الباحث الذى يتخذ هذا العصر من تاريخ مصر الحديثة مقياسا
للمقارنة بينه وبين أى عصر لاحق إنما يسلك في بحثه طريقا مؤدية حتما
إلى نتائج غير صحيحة . ان المقارنة الحققة ينبغي أن تكون بمقاييس
أخرى فالأمر أن تكون بمقياس العصر السابق على سنة ١٨٧٦ قبل أن
تستبد الكوبونات بالادارة المصرية أو تكون بمقياس العهد القصير
الذى ينتهى سنة ١٨٨٠ وينتهى بسنة ١٨٨٢ أيام كان قانون التصفية
لحسن حظ ادارة ذلك العهد وحكم اللورد كرومر فيما بعد ، قد نقص
الضحايا التى استتبعها الكوبونات . فإذا ما قارنا بهذين المقياسين
وهما على ما نعتقد المقياسان الوحيدان الصالحان للمقارنة - وان كان هذا
ليس رأى اللورد كرومر - لجاءت النتيجة مختلفة كل الاختلاف عما
ذهب إليه اللورد - ولقد رأينا في فصل سابق (هو الفصل الثالث)
أى تقدم وأى نجاح أحرزتهما مصر في عهد اسماعيل باشا ولا حاجة

بنا الى أن نكرر هنا ما أوردناه هناك من أرقام وأدلة . ولكن لا جدال في اتنا لجعلناها نصب أعيننا لوجدنا ان تقدم مصر في عهد لورد كرومر ليس على أكثر تقدير الا استثناءا واطرادا للتقدم السابق الذي قطعتة غارة الحكومتين الانجليزية والفرنسية على البلاد ولا يختلف عن ذلك تقدم مصر المالي في عهد لورد كرومر اذا قورن بحال مصر المالية في عهد المراقبة الثنائية . وقد رأينا في هذا المجال أيضا انه بتنفيذ قانون التصفية - وتلك مرحلة طالما سألها اسماعيل باشا فلم يجب سؤله - قد نجح المراقبان في ايجاد التوازن بين بابي الميزانية نجاحا كان من أثره أن ختمت سنة ١٨٨١ بزيادة تقدر بـ ٨٠٠٠٠٠ جنيه وان ميزانية سنة ١٨٨٢ التي وافق عليها شريف قد قدر أن تعطي زيادة وأن كانت أقل من زيادة العام الماضي . فقد قدرت الإيرادات بـ ٨٠٨٤٦٠٠٠ جنيه والمصروفات بما لا يزيد عن ٨٠٤٦٣٠٠٠ جنيه^(١) وهنا يتضح مرة أخرى ان الاصلاح الذي أدخله لورد كرومر على مالية مصر لم يكن الا استمرارا للاصلاح الذي بدأ في عهد المراقبة الثنائية ، وان النقطة التي بدأ الانجليز أهمهم منها لم تكن بعيدة ولا التقدم الذي تم في عهدهم كان مستحدثا كما خيل الى اللورد كرومر والى الجمهور . لقد جاء قبل اجمعون ملوك وما كانوا ملوك سوء .

وفي الواقع ان الانجليز لما اخذوا على عاتقهم ادارة مصر لم يروا

(١) مصر رقم ١٨٨٢ ص ٧٩

الحالة حرجة كما صورها للورد كرومر فيما بعد ليعظم من شأن أعماله .
فلقد نظر اللورد دوفرين ومن جاؤوا في بعثته ، و الحق بها فيما بعد الى
الحالة نظرة تفاؤل واستبشار رغبة منهم دون شك في ان يؤكدوا اللجمهور
الاوربي النجاح الذي ستؤدي اليه مجهودات انجلترا في اعادة النظام
وحسن الحال . فهو نوا من نكبة المصريين وفداحة الضرائب واجتهدوا
في ان يظهروا للملأ ان من السهل تذليل العقبات باتخاذ الوسائل الادارية
اللازمة . فذكر (١) لورد دوفرين مثلاً ان ضريبة الفدان التي تراوح
بين ١٦ شلنا و ٣٢ شلنا لا تعتبر ثقيلة على ارض ينتج الفدان منها في
الوجه البحري ما يختلف قيمته بين ١٥ جنيه و ٣٠ جنيه وانه ان كانت قوة
الاتاج في الصعيد اقل بكثير منها في الوجه البحري فان شر الضرائب هناك
لا يرجع الى فداحة الضرائب نفسها كما يرجع الى عدم المساواة في توزيع
الضرائب والى نظام المساحة العتيق الذي يمضى مع الزمن الى عهد محمد
على . ولقد ذكر المستر فيليز سنيوارت الذي رافق لورد دوفرين في
بعثته ان الضريبة المفروضة على الفلاح المصري ليست فادحة بل هي في
الواقع دون الضريبة التي يؤدونها الفلاح الانجليزي (٢) ونفى وهو غضبان
أشف ماشع في انجلترا من ان « الضرائب في مصر قد زيدت اجابة
لمطالب حملة السندات » . فقال : « ان جميع من حادثهم من المصريين
عجبون على ان الضرائب الحاضرة قد وضعت في بدء عهد الخديو

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٢

(٢) مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ٣

الاسبق اى قبل وجود الدين الاجنبى» (١) واكد القنصل كوكسون للجمهور في تقريره عن تجارة الاسكندرية سنة ١٨٨٣ ان «حال الفلاحين قد تحسنت بالاجمال تحسنا ظاهرا كما يستفاد من ادائهم ديونهم الفادحة الى الرايين» (٢) . بل ان لورد نورثبروك الذى ذهب الى مصر بعد عام بصفته مندوبا ساميا ليفحص حالة البلاد المالية لم ير وجها للتفكير في ان ثمة «فقرا مدفعا» وكان يعنى بالفقر المدقع «الحاجة الى الكفاف من العيش» . وصرح بان المصريين «على الاجمال احسن حالا من فلاحى الهند» . وان كان ثمة ديون كثيرة فليس ذلك راجعا الى قلة الضرائب ولكن الى «تهور الفلاحين في شؤون الزواج وغيره من وجوه الانفاق ثم الى اقتراضهم على راضيههم الذى سهله تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على البلاد» (٣)

كانت هذه الاقوال لاشك اقوال تفاؤل واستبشار وربما كان بعضها على اقل تقدير يرمى الى خدعة الجمهور الاوربي الذى كان يتاهف الى معرفة مصير الكوبونات الثمينة بعد ان جعل الانجليز انفسهم مسئولين عن ادارة مصر . ومع ذلك فان هذه الاقوال ترى كيف كان الانجليز في السنة الاولى ونحوها من سنى الاحتلال يبيدين عن تلك النظرة السوداء التي اقتضت سياستهم فيما بعد ان ينظروها الى حال

(١) مصر رقم ٧ «١٨٨٣» ص ٥

(٢) الصحيفة البرلمانية التجارية رقم ١ «١٨٨٥» ص ١٣

(٣) «١٨٨٧» ص ٨٧

مصر وقت مجيئهم اليها . لقد اعتقدوا ان الفلاح بقليل من الاصلاح الادارى يصبح قادرا على تأدية الضرائب التى فرضها عليه قانون التصفية وتوقعوا ان الميزانيات الجميلة - ميزانيات ١٨٨٠ - ١٨٨٢ ستستمر بلا انقطاع .

اما ان الرياح جاءت على عكس ما اشتروا فلا تقع تبعته على الحكام المصريين السابقين ولا المراقبة الثنائية . بل على مأساة التدخل البريطانى التى حدثت فى الفترة التى كانت بين وزارة شريف ومجىء لورد كرومر وهى مأساة ادت بدورها الى رزايا جديدة اصابته مالية البلاد ولا ريب فى ان ما بذلته البلاد من التضحيات الجسيمة من مالية وغير مالية فى سبيل مقاومة العدو كان كافيا لاحداث الارتباك الاقتصادى فى وادى النيل لسنوات عديدة . على ان الامر لم يقف عندها هذا الحماق الانجليز تذكروا باحد القرارات التى وضعها مؤتمر الاستانة (وهو القرار الواحد الذى قوبل منهم بالاحترام) فحملوا الخزانة المصرية مما تكبدوه من النفقات بسبب الحرب وكأنا ارادوا زيادة الطين بلة فاهبطوا عاتق الخزانة بمصروفاتهم الباطلة استرداد السودان من « المتمردين » . ثم جاء دور التويض عما اتلفته النيران او تناولته يد التخريب على اثر ضرب الاسكندرية وهنا اظهر الانجليز سخاءهم لمنقطع النظير اذ أعلنوا ان لابد من التعجيل بتعويض منكوبي الحريق عما تكبدوه من الخسائر تعويضا تاما . واذ ذاك تشكأت لجنة للنظر فيما يقدم اليها من طلبات

التعويض فأخذت تباشر أعمالها بسرعة مدهشة حتى أنها اقترت في احدى الايام مالا يقل عن مائتي وعشرة طلبات (١) . ولقد بلغ مجموع ماقرر دفعه لاولئك المنكوبين ٠٠٠ و ٩٥٠ و ٣ جنيه ١ ولما حان وقت الدفع لم تنشأ الحكومة البريطانية ان تأخذ على عاتقها هذه الفرامة الفادحة باعتبارها المسئولة عن ضرب الاسكندرية ولا أن تكلف بها حملة القراطيس كما ألح البعض في ذلك بل قررت ان تهبط بها طاق المسكاف المصرى . ولعمرك ليس يمكن ان يتصور الانسان ما هو اذناً من هذا على انه لم يكن اول ولا آخر ما ارتكبته وزارة الاحرار ضد مصر .

وكان بديها ان تؤثر هذه الاعباء الباهظة الجديدة في مركز الخزانة المصرية الدقيق . وفي الواقع لقد ختمت ميزانية سنة ١٨٨٣ بعجز ينيف عن ٠٠٠ و ٦٠٠ جنيه بينما قدر العجز في سنة ١٨٨٤ : ٠٠٠ و ٢٩٤ ر ١ جنيه (٢) . وفي خلال حملة السودان اى - بعد هذا التاريخ - ذكر اللورد كرومر انه لا ينتهى عام ١٨٨٤ الا ويصير العجز دينا سائرا جديدا يبلغ مقداره ٠٠٠ و ٨٠٠ ر ٨ جنيه بما يتراكم من نفقات الحملة السودانية وجيش الاحتلال (التي كلفت الخزانة المصرية بدفعها) والتعويضات لضحايا حوادث الاسكندرية وغيرها (٣) . وقد كان هذا معناه وقوع ارتباكات مالية اخرى او حدوث افلاس جديد .

(١) خطبة السير جورج كامبل في مجلس العموم ها - مجموعة المذكرات البرلمانية لمجلد ٢٧٧ (١٨٧٣) من ١٤٨٩

(٢) مصر رقم ٨ « ١٨٨٥ » من ٣

(٣) مصر رقم ٢٨ « ١٨٨٤ » من ٥٣

فانت ترى ان اللورد لم تخل طريقه من بعض العقبات نعم كانت هذه العقبات اقل مما حل مما قام في وجه اسماعيل باشا وفي وجه المراقبة الثنائية قبل انفاذ قانون التصفية . وبما انها كانت تعتبر عقبات على كل حال فيحسن بنا ان نبين كيف ذللها اللورد كرومر .

ان الفكرة الشائعة في صدد الاصلاح المالي هي ان العقبات زالت بسحر ساحر وان الجمهور الذي يتوهم أن عمل اللورد كرومر ابتداء من ذلك المستوي المنحط المقرون (تقبل مرة أخرى خطأ) بعهد اسماعيل باشا - يجزم الا شيء غير عبقرية اللورد كرومر المالية والادارية كان يستطيع تذليل الصعاب التي لقيها اللورد عند قدومه الى مصر . وكثيراً ما صرح اللورد كرومر نفسه بهذا الرأي . فقد كتب بعد سنين يقول . « ان من المتعذر ان نبالغ في وصف الخراب الذي كان ينزل بالمصريين وكل من تهمهم الشؤون المصرية لو بقي نظام العهد السابق على الاصلاح ولو سنوات قلائل . . . ان اصلاح طرق الري . . . والمساعدات المالية القيمة . . . وعلى الاجمال ان احلال سياسة ادارية ممدنة محل سيادة ادارية ظالمة نصف همجية ، ان هذا كله قد اشترك في جعل مصر تنهض بالمعبء الذي ألقى على عاتقها واني أقول غير متردد انه لولا هذه التغييرات لكانت الخزانة المصرية قد وردت منذ حين من الافلاس مورداً لا صدر له ولساءت حال الناس من جميع الوجوه » . لقد عرف القاريء مقدار الحقيقة التي تنطوى عليها

التأكيدات الخاصة بالنظام السابق على الاصلاح فهما كان في هذا النظام من خراب فانه لا يرجع الى النظام نفسه بقدر ما يرجع الى ضغط المدينين الاوربيين الذين لم يتحرجوا من شيء . ومع ذلك فهذا الخراب كان على وشك أن يزول من الوجهة المالية على أقل تقدير . ولولا تدخل إنجلترا وفرنسا عنوة في سنة ١٨٧٩ لاستقامت حال مصر المالية والاقتصادية على أيدي المصريين أنفسهم دون احتياج الى المراقبة الثنائية ، ولولا تدخل إنجلترا عنوة في سنة ١٨٨٢ لما وجد اللورد كرومر نفسه عملا يعمله .

وسيرى القارىء فيما يلي الى أين انتهت « السياسة الادارية المدنية » بكل ما تنطوى عليه من مساعدات مالية ومنع للظلم والارهاق وحسبنا في هذا المقام أن نذكر هذا المدح الذي كاله اللورد كرومر لعبقريته التي أثبت بهذا التعبير المحير للالاباب . نعم انه غير لهجته فيما بعد وخفف من غلوائه على ما يظهر ولكن كلامه لا يشف في الواقع الا هن التنويه بعبقريته والاكبار لشأنها . فقد كتب عشية سفره الاخير من مصر يصف حالة الادارة في عهده فقال « ان النجاح المالي يرجع من غير ريب الى ما للبلاد من قدرة على النهوض عجيبة ، ثم الى جهد الاهلين ومثابرتهم . وانه لن يكن للحكومة فضل فهو انها على عكس الحكام السابقين قد أعطت الطبيعة فرصة للعمل ولم تساعدنا

كثير مساعدة محدودة،^(١) هنا يجد القارئ تكرماً صريحاً من كل
 فضل اللهم الا من فضل سلمي هو « اعطاء الطبيعة فرصة العمل » .
 وان هذا الفضل السلمي قد ذكر على هيئة متاع خاص باللورد كرومر
 ياله من نظر في المسألة بعيد ما كان أحوج القوم اليه ليعلموا ان ليس
 الا أن تعطى لطبيعة فرصة العمل حتى تحل المسألة وتسير الامور على
 اذلالها !! وقال اللورد كرومر في سياق آخر « قد ينبغي عن الازهان
 اننا في تاريخ مصر الطويل لا نجد الطبيعة مع قليل من عمل الانسان
 قد وجدت فرصة لافها وجوبه البلاد الا في ربع القرن الاخير . .
 ولا نبالغ اذا قلنا انه لو كان عمل ولاية الامور ساليا محضاً - أى لو انهم
 قصرُوا انفسهم على نزع القيود التي قيدت الناس فيما مضى في أعمالهم
 ولو انهم قصرُوا الحكومة على وظيفتها الاساسية ، لبلغت الامه من
 التقدم والفلاح مبلغاً عظيماً »^(٢) اعظم هذا العمل عملاً والقيام به قياماً !! انه
 لأول مرة في تاريخ مصر قد نزع عن الامه قيودها التي كانت تضيقها ثم
 قامت الطبيعة بما وراء ذلك ! . لعمر الحق اننا لا نعرف حكومة اسدت
 الى قطر من الاقطار منته مضاعفة كهذه المهنة !!

على ان المسألة بخلافها لم تكن وبالأأسف الاحديث خرافة .
 فان اللورد كرومر لم يمتنع على وصوله الى مصر بضعة شهور حتى ادرك
 ان المصاعب المالية الجديدة لا يمكن تدليلها مالم يساعد الطبيعة بمساعدة

« ١ » مصر رقم ١ « ١٩٠٤ » ص ٥٨

٢ مصر رقم ١٩٠٦١ ص ٦١٨ ٢

كبري . ذلك بان مصادر الناس الاقتصادية هبطت الى الحضيض بعد
الخراب الذي سببته الحرب . ثم سرعان ما ازداد الطين بلة من جراء
الكساد التجاري ، الصناعي ونقصي على كثير من صغار الملاحين وأثر في كبار
الملك تأثيرا سيئا جعل المكير في زيادة الضرائب لسد هذه الديون
الجديدة وهما من لا وهام . نعم ان الجزء المخصص من الميزانية اي قسم
حملة الاسهم قد راج في نس هذه الشهور البصيرة رواج جعل
ميزانية سنة ١٨٨٤ تبشر بزيادة تبلغ ٤٠٠ ر ٠٠٠ جنيه . ولكن هذه
الزيادة لم يتفع بها قط لاسيما بمقتضى قانون التصفية يجب ان تنفق في
شؤون بعض سندات الدين الموحد . وهناك تبين ان لامناص للخروج
من هذه الوتة الا الاجاء الى الطريقة الصالحة القديمة طريقة
حقن قرض جديد لتفاد . كما ان راج لديدان ثم ان يمدل قانون
التصفية تعديلا ، الا ان لا ، من ما وصات اليه لجنة جديدة
فخصت الامر وكان لواد ، ومن عرضا فيها . وقد رفعت هذه اللجنة
الى اللورد خزانة الدولة ، على جانب عظيم من الاهمية بقصد
عيناها الى وثائق أخرى . (١) و قد نزل هذه الاقتراحات يرمي
الى ان تؤخذ من الميزانية ٨٠٠ ر ٠٠٠ جنيه بفائدة ٤ ونصف
في داية على ان الديون السائرة مع العلم
بانه يكفى ، الحاجة ٤٠٠ ر ٠٠٠ جنيه وان الميزانية حتى

بالرغم من شدة العناية بمصادر البلاد المالية تنذر بسبب هذا القرض بعجز دائم قدره ٦٠٠ و ٣٧ جنيه هذا اذا لم يفرق بين الايرادات المخصصة والايرادات الحرة . والى هذا يشير تقرير اللجنة اذ جاء فيه . « وقد قررنا ان زيادة الايرادات المخصصة ستفصر على نفقات الادارة لا على شراء ما في السوق . من سندات الدين الموحد كما هو جار الآن » فاذا لم بقدر هذا فان النتيجة ستكون زيادة فاحشة في العجز العادي وزيادة الدين السائر حتى سنة ١٨٨٤ » ولذلك تقترح اللجنة عدم الفرقة بين الايرادات المخصصة والايرادات الحرة (١) .

وبعبارة اخرى ^١ ان الانجليز انفسهم قد اعترفوا بضرر شرط من أهم شروط قانون سنة ١٨٨٠ الا وهو الشرط الذي رأي فيه المصريون وسيلة جهنمية لوقف تقدم البلاد المادي والادبي ليعوض حملة الاسهم مما خسروه من التوائد الفاحشة فاحتجوا من أجله احتجاجاً شديداً . وقد فعل الانجليز ذلك لا رفقاً بالمصريين بل لانهم أصبحوا برون هذا الشرط عقبة في سبيلهم من حيث هم المديرون لشؤون البلاد . ليت شعري كم من بلاء كان يتقى لو عمل بذلك سنة ١٨٨٠ ! اذ لما نشبت الثورة ولا كان يكون تدخل ولا احتلالاً ^٢ ان العقدة لم تحل بعد حالانما اذا ما هي الوسيلة للتخلص من عجز الـ ٣٧٦٠٠٠ جنيه وقد أصبح لا مفر منه حتى لو عدل قانون سنة ١٨٨٠ التعديل الآف

(١) مذكرتهم ٧١ « ١٨٨٢ » ص ٥٥

الذكر ؟ لقد رأت اللجنة ان السبيل الوحيد لذلك هي تخفيض أرباح الديون كلها بمقدار نصف في المائة أو بعبارة أخرى اعلان فلاس جديد. وكذلك نجد اللجنة تقترح لهذا العسر المالي علاجا هو نفس العلاج الذي سددت اليه سهام لنقد وقت كان المصريون هم المرادين له . ان اقتراحا كهذا اقترحه اسماعيل باشا قد أدى الى تدخل أيده الحكومة البريطانية والمستر غوشن وصاحبه الفرنسي المسيو جوير وكان السبب فيما حدث على أثره من أعمال بربرية ولكن ما يسمح به لجوئيتير لا يسمح به للشور .

ولم تقصر الحكومة البريطانية في الاهتمام باقتراحات اللجنة . ففي ابريل سنة ١٨٨٤ طلب اللورد غرانفيل الى الدول العظمى ان ترسل مندوبين من قبلها الى مؤتمر يراجع قانون النصفية على حسب المشروع الجديد : ولكي تكون الدعوة أشد وقع ولكي يمتاط لما عساه ان يكون من ممانعة الدول في تضييع أخرى بمصالح حملة الاسهم رجع الانجليز الى ما القوه من طرق اثارة العواطف والشعور فخالفوا صراحة ما ملأوا به مشارق الارض ومقاربها منذ اشهر قلائل واقبلوا يصفون جوع الفلاح ودماره وبؤسه . فكتب المستر (والسير فيما بعد) ادجار فنسنت « المستشار » للمالى الجديد الذى خلف السير اوكلند كولفن المستقبل يقول : « لته راعنى مارأيت خلال رحلتى فى الصعيد من املاق الفلاحين ان بؤس الفلاحين فى تلك الجهات ... ليفوق

كل ما رأيت في شهر مصر من البلاد» ومع ان شرائب هذه الجهات لم تحتل زيادة، فاذن «يجب نقمها اذا أريد أن تجي بجدية» (١) . ورأى سلطان باشا رأيا يشبه ذلك فقال «ان لبلادكم نبلغ من العس مبلغها الحاضر فالقلاسون بالنظر لديونهم وهبوط اسعار محصولاتهم قد غدوا في ضنك يستحيل معه أن يجي أكثر من نصف ضرائب السنة القادمة» (٢) . وكان من رأيه أن تخفض الضرائب بنحو ٢٠ في المائة في الصعيد و ٢٥ في المائة في الدلا . ورأى نوبار باشا الذي خف شريف باشا في رئاسة الوزارة أن ينقش «ميون جسيه» على الأقل من مجموع ضرائب الاراضي قائلا: ان كل تخفيض دون هذا حرجي بأثر يبقى الفلاحين في مخالب الدشيين (٣) . وعمل المنبر جيسن رئيس مصلحة المساحة الجديدة حسابا مفصلا لمل وخرج فلاح حقير متوسط الحال ثم استنتج انه «لا بد من تخفيف عاجل» (٤) .

وعلى ذلك الخط كتب الكولونيل (والسير فيا به)
مونكريف الذي جعل باظر الاشياء المصرية في تقريره
حالة البلاد كافية لاثارة القلق الشديد وان طائفة من دواعي «طالاسعار»
كالطاعون البقري ودودة القطن وغير ذلك قد يتعصب اس أسقف

(١) مصر دقم ١٣٩ ٨٨

(٢) مصر دقم ٢٥ ١١

من أن يحتلوا عبء الضرائب الثقيل (١) وشكا من أن « فروعاً من أكثر فروع الإدارة نفقة قد وجدت لمصلحة حملة السندات دون مصلحة البلاد » وطلب من أجل ذلك نقص فائدة الدين (٢) .

ولقد كان من دواعي المعجب حقاً أن يتنبه الحكام الجدد فجأة إلى ثقل الأعباء التي كان يرزح الشعب المصري تحنها مع أنهم هم الذين ظالموا تجاهلوا في الماضي أو ابتكروها . ولم يكن مذهبهم في تقليل حرج الموقف بأقل عجباً . هبوط في الأسعار وطاعون بقرى وهلم جرا كان مصر لم تشهد شيئاً من ذلك في تاريخها الماضي كأنها لم تشهد مثلاً في سنة ١٨٧٨ - ١٨٧٩ عندما أودت الفاقة بالآلاف النفوس وكانت الضرائب مع ذلك تجبي بمتى الصراحة والشدة (٣) ومما تنبني ملاحظته شدة حرص القوم على ألا يشير وأية إشارة إلى أقوى دواعي هذا الارتباك الجديد إلا وهو تدخل إنجلترا وحسب المصريين على دفع ثمن إخضاعهم . على أن الأغرب من كل ذلك أن اللورد كرومر أرسل مذكرة صرح فيها بناء على التقارير التي وصلتته من الهند (وقتئذ فقط) وعلى الرغم من تأكيداته المؤثرة التي أكدتها منذ سنوات قليلة بأن

(١) المصدر نفسه رقم ٢١ (١٨٨٤) ص ١

(٢) مصر رقم ٢١ (١٨٨٤) ص ٤

(٣) ان مجموعة المصيرية السابقة عشر ١٨٨٥ « ملأى بمذكرات وقرارات خاصة تبين نتائج الهبوط الحديث في مظهر أنماط اسعار مصرية . وقد كتب اللورد كرومر نفسه يقول « ان الهبوط القاحل في مصر محبوب هو الذي افقر اهالي الصعيد ... وهو الذي يجعل تخفيض ضرائب المناطق التي تزرع القمح امراً لازماً كل اللزوم » « مصر رقم ١٥ » ١٨٨٥ « ص ٤١ » بأسماء على أنه لم يرد ذلك اللزوم في السنين التي كان اسماعيل باشا يسأل بعض الموظفين ولو بتأجيل دفع السكوبون بضعة أشهر لمثل هذه الأسباب

« متوسط الضرائب المصرية المفروضة على الاراضي الخراجية يفوق كثيراً متوسط الضرائب المفروضة على أراضي الهند النادرة الخصب (١) الا انه ما يتغير حكم الانسان على الاشياء اذا قضى منها لباته . على أن هذا الاسترحام المدبر ذهب صبيحة في واد . فأت فرنسا التي كان يسرها ان « تخرج » انجلترا رفضت بتاتاً أن توافق على أى قرض تقرضه انجلترا وعلى أى تقص لفائدة الدين وأشارت بحق الى انه منذ أشهر قلائل فقط كان الموظفون البريطانيون في مصر يكتبون تقاريرهم بلهجة تختلف عن لهجتهم الحاضرة كل الاختلاف . ولا ريب في انها ذكرت اللورد غرانفيل برسالة مؤرخة في ٢٣ يولية سنة ١٨٨٢ (٢) أكد فيها للمسيو فريسينيه في معرض تسوينه عزمه على غزو مصر عاجلاً انه بناء على مصدر من أوثق المصادر « اذا أعيد النظام قبل انتهاء شهر اغسطس فان عودة رعاياها ستكون عجيبة ، اما اذا استمرت الفوضى شهرى اكتوبر ونوفمبر فان خراب البلاد يكون تاماً . » ومن الثابت ان اعادة النظام لم تتم الا في منتصف سبتمبر فكان ينبغي اذن الا « يتم » الخراب الذي بحق في اكتوبر ونوفمبر وقد اضطر المؤتمر الذي عقد في لندن في شهر يونية أن يتغض في أقل من شهرين دون أن يصل الى نتيجة ما .

(١) مصر رقم ٣١ « ١٨٨٤ » ص ٢١

(٢) ام ر نفسه رقم ١٧ « ١٨٨٢ » ١٩٩

فلما أن أبصر اللورد كرومر خيبة مسما من هذه الجهة استقر رأيه على أن يحتذى حذو اسماعيل باشا فيقوم بكرة سياسية على مسؤوليته صارفا نظره عما أخذ على مصر من التزامات دولية « مقدسة » فأمر بمرسوم خديو أن تذهب كافة الإيرادات المخصصة لا الى صندوق الدين بل الى وزارة المالية واجل استهلاك الدين ولقد كانت عمله هذه غاية في الجراءة ولكنه انتهى بالفشل الذريع فان مندوبي صندوق الدين اقتعدوا بما فعله زميلهم من قبل في سنة ١٨٧٩ فرفعوا قضية على وزير المالية ورئيس مجلس النظار وحكام الاقاليم المخصصة أمام المحاكم المختلطة . فحكم على الحكومة المصرية بأن ترد الى صندوق الدين ٢٧ مليون فرنك وقد حاولت انجلترا أن تسوغ فعلتها ولكن الدول أخذت بتناصر فرن فاضطرت انجلترا أن تقنع من الغنيمة بالاياب (١)



(١) مصر رقم ٣٦ « ١٨٨٤ » ص ١٧ - ٢١ . ما تحسن ملاحظته ان الفكرة اتجهت اولاً الى الاستيلاء على جزيرة الباب المعلى . ولكن اللورد نورثروك رفض تلك الفكرة رفضاً باتاً لان اعزية كانت مملوكة لخمى السلاطنة التركية من البريطانيين وعنده اعتراف اللورد كرومر ورفاقه ان يصروا ايديهم على صندوق الدين

الفصل السابع عشر

اعمال لورد كرومر المالية

(تمة)

لقد أصبح موقف الانجليز بعد فشلهم في الحصول على موافقة اوربا على المشروع المالى الجديد قبيحا للغاية وفى شهر اكتوبر ارسل اللورد نورثوك الى لندن مرة اخرى اضبارة من التقارير التفصيلية المشهورة التى اصبح ارسالها عملا سياسيا مطردا يصف فيها حال القطر التى تفتت الاكباد وتذيب القلوب . وقال فى رسالته الملحقة بهذه التقارير « تصف هذه التقارير الفلاحين بأنهم قوم يعيشون فى اكواخ من الطين فاذا خرجوا منها خرجوا وهم يكادون يكونون عراة الاجسام واذا تبلغوا بشيء من الزاد فليس غير خبز الذرة والبصل ذلك بان قيمة حاصلاتهم الاسمية لا تكاد تكفى لاداء الضرائب ولأن تمسك عليهم حياتهم التمسك « (١) . ولم يتعرج لورد كرومر وهو يجتهد فى افهام الجمهور بأن الفلاح قد ابقى حتى أصبح يستحيل الحصول على شيء منه ، من ان يذكر التجاءه الى انسى الطرق فى فتزاع الضرائب من الفلاح وهكذا سوغ ما أخذ به « الحكم السابقين من نظام « ظالم نصف

بربرى » وقد جاهر أحد رجاله في القنصلية بالأمر فقال « كانت الضرائب في السنوات الماضية انفل واكن اسعار الحاصلات كانت احسن كثيرا وكانت الحكومة تجبي اكثر مما يمكن من الضرائب دون ان تنفذ اوامر كالتى نفذت في هذا العام » (١). كذلك وصف المستر جبسن الحالة بكلمات لا تقل عن هذه صراحة اذ قال « لاجدال في ان حالة الفلاحين اردانت سواء عما كانت عليه منذ عامين . نعم ان ايراد السنة الحاضرة (١٨٨٤) قد جبي بالطريقة المعتادة وان الدائنين قد نجحوا في ارتجاع ديون قبل حرب ١٨١٢ ولكن لا ينبغي ان يتخذ هذا كله دليلا على وجود رخاء يضارع ما كان موجودا في السنوات الماضية . لقد احتيج الى ضغط شديد في تحصيل الاقساط ولقد بيعت اراض كثيرة للحصول على الاموال التى تريدها الحكومة ويقضى بها اداء الديون الخاصة » (٢) .

وبالاحضار القارىء انهم في هذا المقام ايضا يشيرون بكلمة واحدة الى ان هذه الازمة كانت الملاية يرجع بعضها الى الاعباء الجديدة التى اتقلت بها اجلترا كمثل الخزانة للسرية بل عزوا كل ارتباك منها الى امور ليس للامان عليها من سبيل ومهما يكن من شيء فمن المتيقن كما اعترف السير ادجار فذنت انه في دفتين مختلفتين في سنة ١٨٨٤ لم يكن بين خزنة السرية وبين تأجيل دفع المطالب منها سوى ان

« ١٠ » سيرم ١٨٥
« ٢٢ » سيرم رقم ٥ . « ١٨٨٥ » ص ٩٤

تحتاج لي ٥٠٠٠ جنيه فقط (١) .

ولما اعيت الحكومة لانجليزية الحيل أرسلت اللورد نورثبروك الى مصر في سنة ١٨٨٤ ليرى هل الحالة حقيقة اسوأ من ان تستقيم على شيء دون الاصلاح المالي الذي يريده اللورد كرومر . ولكن اللورد نورثبروك كان من اقرباء بارنج فغظر الى الموقف نظرة كرومرية مع هذا الفارق وهو انه لم يصور الحال تصويرا مفرعا كما فعل اللورد كرومر (٢) . ولقد كان مسلكه هذا شدا انطباقا على حكم العقل اذ لا رب في ان اللورد كرومر قد اسرف كثيرا حتى جعل الجمهور بنهويله يظن ان الحال قد صارت من الفساد بحيث يستحيل اصلاحها . وسرعان ما ادرك اللورد كرومر غلطته السياسية فعمل على تداركها فقد صور الحال في اوائل سنة ١٨٨٥ في تقرير مطول عن « حال مصر والاصلاح الاداري » تصويرا اجمل وادعى الى التفاؤل والاستبشار . وقد اشار بصفة خاصة الى ما سيحققه المستقبل من الاماني الباهرة (٣) . ثم اضاف الى ذلك قوله « ولكنني ابدىء القول واعيدده اني انما اتكلم بهذه الثقة على امل انه سيتوصل قريبا الى حل عاجل مقبول للمشاكل المالية التي طال امدها » (٤) . وقال في تقرير آخر مع التأكيد الشديد « ليس هنا كما

« ١ » مصر رقم ١٧ « ١٨٨٥ » ص ٥١ ٥٢

« ٢ » يوجد تقريره في مصر رقم ١ « ١٨٨٥ »

« ٣ » مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ »

« ٤ » امصدر نفسه ص ٤٥

في الهند مسألة اقتصادية معقدة سلطان الحكومة عليها ضعيف (١). وهكذا دفع اللورد الاعتراضات التي اوردها في تقريراته السابقة كانت هذه الحيل انجح من سابقاتها. ولكن التعويضات التي يستحقها منكوبو حريق الاسكندرية من الاوربيين لم تكن قداديت بعد انفاذ المال وكان رعايا الدول بالاسكندرية حريصين على تحصيلها عاجلا. فارسل اللورد غرانفيل في نوفمبر سنة ١٨٨٤ الى الدول مرة أخرى منشورا ذكر فيه بناء على تقرير اللورد نورثبروك عدة اقتراحات جديدة اهمها (٢). ان يعقد قرض بضمان الحكومة البريطانية صافيه ٥٠٠٠ ر. ٥٠٠٠ جنيه وفائدته ٣ ونصف في المائة وان تخفض فائدة الدين الموحد وسندات الدائرة السنوية بمقدار نصف في المائة وان تؤجل تأدية اقساط الاستهلاك، وان تباع اراضي الدائرة السنوية والدومين، وان تقرض الضرائب على الاجانب، وان يقص من ضرائب الاراضي نحو ٥٠٠ ر. ٤٥٠ جنيه. ولقد كانت المفاوضات ايسر واسهل في هذه المرة لان نقطة الخلاف الجوهرية الوحيدة كانت من يضمن القرض؟ وقد صرح اللورد نورثبروك في معرض الجواب عن هذا السؤال والدفاع عنه بان نتيجة ضمانه انجبارا ونتيجة بقية الاقتراحات ستكون «من غير شك اقامة الاشراف الانجليزي بمقام الاشراف الدولي» ثم قال بشيء من السذاجة «وماذا على الدول لاوربية الاخرى لو عهدت

«١» مصر رقم ١٥ ١٨٨٥ ص ٤١

«٢» مصر رقم ٤ «١٨٨٥» ص ٢٠

بهذا الاشراف الى انجلترا بعد الضحايا التي بذلتها في سبيل المحافظة على سلامة مصر وسلمها» (١). ولكن «الدول الاخرى» رأت اورا كثيرة تمنع من اسلاء مصر جملة الى انجلترا، وطالبت ان يكون القرض بضمانة الدول كلها. فمز على الحكومة البريطانية ان تفوتها هذه الفرصة الثمينة ومدت اجل المفاوضات بضعة اشهر اخرى. واخيرا وقعت الدول بلندن في ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ على اتفاق يعطى الحكومة المصرية الممونة الضرورية ولكن على غير الشرط التي كانت انجلترا متشبثة بها وشروط هذا الاتفاق على جانب عظيم من الاهمية وخطر الشأن (٢) مضمونها مايتى: (١) ان الدول قد وافقت على الحصول على قرض من بيت روتشيلد بضمان الدول كلها تكون قيمته الاسمية ٩٠٠٠٠٠ ر ٩٠٠٠٠٠ جنيه وفائدته ٣ ونصف في المائة (٢) ان يخصص المقترض منه بدفع تمويضات الاسكندرية وتغطية ماثر كم من العجز في السنتين الماضيتين (وقدره ٦٠٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠٠ جنيه) وتغطية العجز المتوقع لسنة ١٨٨٥ (٦٠٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠٠٠ جنيه) وامل الرمي (٦٠٠٠٠٠ ر ١٠٠٠٠٠) وبعض وجوه اخرى (٣) ان ترض ضريبة فارها في مصر الكوونونات لمدة سنتين. وبعبارة اخرى ان يخرجه في ائمة من الاقساط المستحقة على الدين (٤) ان وجباة ضريبة الاسكندرية مستحقة على معظم الدين مدة سنتين كذلك. (٥) ان ترض على شروط

«١» لجلد الثاني من كتاب لورد كرويكس ١٨٨٥ ص ٣٧٠
«٢» مصر رقم ١ «٨١٥» ٥ ر ٥ «١٨٨٥» ص ١٢ و ١٣

قانون التصفية الخاص بالتصرف في الواردات من الإيراد ويستعاض عنه
بآخر يقضي بأن عجز الميزانية الحرة ينطلي من الإيرادات المخصصة
وان تقسم الزيادة العامة قسمين قسم يذهب لصندوق الدين والاخرى
الإيرادات الحرة للحكومة المصرية . ولكي ينفذ هذا الشرط الاخير
على حقيقة أنه حددت نفقات اداة البلاد تحديدا دائما بمبلغ ... و ٢٣٧٠
جنيه . والى ذلك اعطى الاتفاق الحكومة المصرية على هيئة معونة
مالية اخرى حق بيع اراضي الدائرة السنية والدومين والمفاوضة في
فرض ضرائب على الاجانب .

ان النظر في هذه الشروط يرينا مقدار المعونة التي اسديتها الى من
تولوا حكم مصر حديثا ثم ان فائدة الدين لم تنخفض تخفيضاً دائماً ولكن
تأجيل دفع أقساط الاستهلاك وخمسة في المائة التي فرضت على
الكربونات والخصم الجديد المتعلق بالزيادات وحق فرض الضرائب
على الاجانب ثم ذلك الشرط الذي تم المهام المتعلقة بتعيين حد أدنى للإيراد
ادارة البلاد ، كل ذلك معونة ترجع ثمراتها كثيراً كل ثمرة تأتي من
مجرد نقص الفائدة كما حدث في سنة ١٨٨٠ . لقد أصبح في وسع الادارة
المصرية ان تدرك ان نجاح البلاد الاقتصادي لن يعود بالخير من ذلك
العهد على حملة السندات ، حدهم ولكن عليها هي ايضا . وفوق ذلك فان
ما كانت فيه وتشد هذه الادارة من ارتباك مالي ستقضي عليه شروط
القرض البديمة والضريبة المفروضة مؤقتاً على الكربونات .

علي انه كان ثمت طريقة اخرى للمساعدة قيمة جدا قد اجازها الاتفاق ولم تعرض لذكرها بعد . لعل القارىء قد لاحظ من الاقتباسات التى اوردها فيها تقدم اهتمام القوم بضرورة نقص ضرائب الاراضى تنفيذا عن الفلاحين البائسين . هذه المرحمة قد تشبت بها اللورد نورثوك وقررها الاتفاق . قدر الاتفاق ضريبة الاراضى كلها بمبلغ ٦٦٨ ر ٠٠٠ جنيه بدلا من ١١٨ ر ٠٠٠ جنيه كما كانت في سنة ١٨٨٤ . فاجاز بذلك للحكومة المصرية ان تضع عن كاهل الفلاح الفرق الذى يبلغ ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه . ولكن الحكومة المصرية ونعتى بها اللورد كرومر قد وجدت سبيلا لتخصيص هذا المبلغ كله ببعض الشؤون الادارية . ذلك بانه لم يكدا الامر العالى بصدر باعتماد هذا التخفيف حتى ظهران الميزانية تحتوى دائما على مبالغ وهمية كبيرة هي عبارة عن ضرائب لا يمكن تحصيلها لفقر الجهات التى يجب ان تؤدبها . وقد بلغ المتوسط السنوي لهذه الضرائب نحو ٢٠٠ ر ٠٠٠ جنيه . فرأى اللورد كرومر انه اصبح جائزا له بل محتما عليه ان يأخذ من ال ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه المراد تخفيفها عن الفلاحين مبلغ ٢٠٠ ر ٠٠٠ جنيه اراحة لهم عن هذه الضرائب الموهومة وبعبارة اخرى انه بدلا من ان ينقص من الضرائب ٢٠٠ ر ٠٠٠ جنيه قد حذف من حساب ضريبة الاراضى مبلغا موهوما يعادل المبلغ المذكور تاركا الضرائب فى الوقت عينه نجى كما كانت (١) . وقد وصل

« ١ » مصدر رقم ٢ « ١٨٨٢ » ص ٢٠ ورقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ٩٤

بهذا العمل الساذج الى غرضين اولهما انه لم يخسر قرشا واحدا من ضريبة الارض بل كسب ٢٠٠٠ ر. ٢٠٠ جنيه ثانياهما انه استطاع فيما بعد ان ينقو بان الضرائب في عهده قد خففت عن كاهل الفلاح ، وهو ما لم يحدث في عهد النظام السابق « الظالم النصف بربرى » .

ثم يتبقى ٢٥٠ ر. ٢٥٠ جنيه ، وهذه ايضا ذهب بها اللورد بنفس الطريقة التى ذهب بها بالمائتى الف جنيه . وليبان ذلك ينبغي ان تعرض هنا لاحد الاصلاحات المظيمة المشهورة التى قام بها اللورد كرومر . نعى « منع » السخرة . اننا سنخصص هذا الموضوع بكلام مفصل في فصل آت . ولكننا في هذا المقام لابد ان نشير الى أن ال. ٢٥٠ ر. ٢٥٠ جنيه بدلا من ان تخفف عن كاهل الفلاح بحذفها من ضرائب الاراضى قد استخدمت اجورا لعمال احرار يحملون عمل العمال المسخرين . وقد قال اللورد كرومر واعوانه في معرض الدفاع عن عملهم هذا انه لما كان القيام بهذا الاصلاح يقتضى اموالا لاتأتى الا بفرض ضرائب جديدة فانه يمكن الاستغناء عن هذه الضرائب الجديدة بال. ٢٥٠ ر. ٢٥٠ جنيه التى جعلت مرحة لدافعي الضرائب . وقد تم ذلك بعد موافقة الحكومة لبريطانية . وهكذا سلب الفلاحون ربع مليون جنيه آخر (١) . ولقد حاولت الحكومة الفرنسية ان تحتج على هذه المخالفة لشروط الاتفاق ولكنها سرعان ما عدلت عن ذلك عند ما تدخلت روسيا في الامر تدخلا سياسيا

(١) مع رقم ٤ (١٨٨٦) من ٤٠ — ٤٢

متعمدا (١).

على هذا النحو قد توفر للورد كرومر وسائل قوية جداً تمكنه من ان يصلح الادارة المالية اصلاحاً جوهرياً . وان القارىء ليرى ان هذه الوسائل كانت اكبر من « التقليل من عمل الانسان » كما سماها اللورد فيما بعد . والحق انه لولا هذه الوسائل لما نجح اللورد كرومر في عمله قط ، ولو انها اتبعت للحكومة المصرية منذ سنوات خلت لاغنتها عن مساعى اللورد كرومر الخيرية (٢) .

ولكن كان معظم هذه الوسائل لا يودى الى الماية المرجوة منه عاجلاً ، وكان الواجب وقتئذ ان يؤدى كرومر غير عادى الجسامة ولا منقوص الفائدة ، فقد كان الموقف قبيحاً جداً . ومما زاده قبحاً ان الاتفاق قد اشترط بناء على طلب فرنسا انه اذا عجز اللورد كرومر عن اصلاح المالية فى ظرف ثلاث سنين حلت محله لجنة دولية تتولى ادارة مالية البلاد لذلك كان أمام اللورد كرومر عمل مالى « سياسى » وقد نجح فى

(١) ممر رقم ١١ (١٨٨٧) ص ٦٠ - ٧١

(٢) ولذا يشوه نورد كرومر صورة مساعده الطبيعة عنها قد حصى هذا الموضوع لحام موضوع شفق الذى يصح حل لامى له فهو يقول فى ص ٣٦٦ من المجلد الثانى من كتابه « مصر الحديثة » « عقد مؤتمر لدول اوروبا سنة ١٨٨٤ ليدار فى حده ابداه ، غير ان من دون الوصول الى اى نتيجة عملية » ثم يصف اى ذلك حاشية ثم « ثم ابدت عدة قرارات تتعلق بالامور التى ناقشها المؤتمر وصيغ منها » فى وهم عليه منصوص اللورد كبرى بلندن فى مارس سنة ١٨٨٥ . هذا دال حسن على صدق اللورد كرومر واصفاً التاريخ : وجاء فى فهرس الجوديث لدى اوردته فى نهاية الجزء الثانى مقال ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ما فى مصر مصرى قسره ٢٠٠٠ ر ٩٠٠٠ حيه عقد عصمان الدول « ولم يذكر شيئاً غير ذلك » بهذه الطريقة وشاهها قامت شهرة اللورد كرومر

القيام به ، وان نجاحه هذا ليدل دلالة واضحة على همته ومقدرته .
ليس من السهل بطبيعة الحال ان نشرح بأى وجه من الوجوه جميع الطرق
التي احرز بها هذا النجاح فاغلبها داخل في باب الادارة ، ومصادر هذا
الباب غير موجودة بالمرة أو مدفوعة في دور الدفاتر . ثم لم يكن ثمة
لجان تحقيق تكشف الغطاء عن عمل اللورد كرومر الادارى كما كان
في عهد اسماعيل باشا واللورد كرومر نفسه شديد الكتمان بالطبع فيما
يتعلق بذلك . بيد ان الانسان لا يعدم أن يتصيد من نفس تقريراته
تنفا تتعلق بالطرق المتنوعة التي وصل بها الى تقويم أود الميزانية ، وان
الاثو الذي يخرج به الانسان من عمله هذا لا يمكن أن يوصف بأنه
مدوح جداً . فبإزائية سنة ١٨٨٥ مثلاً قد ختمت زيادة ٥٠٠٠٠ ر. حنيه (١)
ومع ذلك قد اضطر اللورد كرومر أن يعترف في تقريره للورد روزبرى
بأن « ضرائب الاراضى قد جبيت بضغط عظيم » (٢) أى بالطرق التي
زعمها قاصرة على ما كان في الماضي من نظام « ظالم نصف بربرى » ثم
نحن نعلم انه في هذه السنة عينها قد شرع في تلك السياسة البربرية سياسة
بيع أراضى الدومين والدائرة السنوية وهى سياسة قد صرحت الحكومة
المصرية بأنها ليست مصدرراً للثروة عظيماً ثباتاً على الرغم من انها عادت

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٦ » ص ١٧٨

(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٨٦ » ص ١٧٩

عليها بدخل وفير عدة سنوات (١) وكانت شبيهة بسياسة اسماعيل باشا في مسألة المقابلة سياسة بيع الآجل بالاجل . وقد بيع من أراضي الدومين والدائرة السنية في سنة ١٨٨٥ ما لا يقل قيمته عن ٤٣٧٠٠٠ جنيه وبيع في خلال العامين التاليين اقل مما بيع سنة ١٨٨٥ ومع ذلك حصلت الحكومة على ١١٨٠٠٠ جنيه (٢) .

ثم استكشف بعد سنة مصدر مالي عجيب في ببل الخدمة العسكرية . فقد صدر سنة ١٨٨٦ أمر عال بأن كل شخص قابل للتجنيد يحفى منه متى دفع للحكومة مبلغاً يختلف بين ٤٠ جنيهاً قبل الاقتراع و ١٠٠ بعده . وقد كتب اللورد كرومر الى حكومته يقول « ان الامر العالى لن يقابل بالاستحسان في جميع انحاء القطر فحسب بل سيكون سبباً في اضافة مبلغ جسيم الى دخل البلاد » (٣) . أما توقع استحسان للمشروع فذلك قول اللورد كرومر وحده فان المشروع انتقد حتي في إنجلترا نفسها انتقاداً مرأً ، ولها من حيث الدخل فقد أصاب رأيه شاكاة الصواب . والحقيقة أن المشروع كله ما كان يرمى الا الى أغراض مالية وانه في أصله ليس الا سبيلاً الى فرض اتاوة على المصريين سداً لحاجات

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٩٨ » ص ٥٣ وقد بيع احر عظم دائرة الساية سنة ١٩٠٨ وبيع صالى منها ٢٠٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ جنيه . وبيع معظم ر من الدومين ببيع ١٢٠٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ جنيه مع ان المصريين يقدرون قيمة الحاضرة للأراضي بقيمة مبيع ٢٠٠ ٢٠٠ ٢٠٠ جنيه « الاهرام ٥ يولييه سنة ١٩٠٧ »

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٨ » ص ٥٣

(٣) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٨٧ » ص ٢٦

المالية المتنوعة ، وقد دعي للخدمة العسكرية في سنة ١٨٨٦ نحو ١١٤,٠٠٠ رطل
شخص استوفى منهم الشروط المطلوبة ١١٤,٠٠٠ شخص وأدى البديل
١٤١ ر ٣ شخص فكان صافي الحاصل بهذه الطريقة ١٥٩,٠٠٠ جنيه (١) .
وفي العام التالي بلغ صافي الحاصل ١٠٠ ر ٢٨ جنيه (٢) . وقد حاول اللورد
كرومر تسويق هذه الطريقة بحجة أن أكثر الذين دفعوا البديل إنما
هم من أبناء الاغنياء ذاكراً أن المبلغ الذي جمع سنة ١٨٨٦ قد دفع منه
ابناء المشايخ وملاك الاراضي الموسرين (٣) ما لا يقل عن ٩٥,٠٠٠ جنيه
وبصرف النظر عن استهجان فرض اتاوة ولو على الطبقات الموسرة
فانه يتبقى ما يزيد على ٦٠,٠٠٠ جنيه دفعها طبقة الفلاحين . ولا شبهة
في الدمار الذي جره هذا المبلغ على فقراء الفلاحين الذين كانت شباك
القرعة تصيد ابناءهم لتعصر منهم البديل اعتصاراً .

الى جانب هذه الطرق المدونة كان لا بد من وجود عدة طرق
قانونية أخرى غير مدونة . وكلها مكن اللورد كرومر من أن يخرج
ظافراً منصوراً من الثلاث السنين الحرجة سنة ١٨٨٥ و ١٨٨٦ و ١٨٨٧
فلا نعرف مثلاً أتفق شيء من المليون جنيه التي خصصها الاتفاق
بشؤون الري في غير هذا الوجه أم لا ؟ لانا لا نرى في الاوراق

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ١٠٨ وفي حسابات اخرى نرى هذا المبلغ بصير
٢٤٩٤,٠٠٠ جنيه

(٢) مصر رقم ٤ « ١٨٨٨ » ص ٢

(٣) المصدر نفسه رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ١٠٨

الرسمية غير ذكر بعض مبالغ زهيدة نسبياً انتقلت في تجديد القناطر الخيرية وبعض أعمال صغرى تعلق بالترع (١). نعم ان الاموال ردت فيما بعد الى وجوها واسكنها قد تكون وقتئذ استخدمت - وهو المحتمل في ضبط الميزانية - ثم انا نعلم انه من حين لا آخر كانت تستقرض من صندوق الدين مبالغ طائلة - وهو ما لم يكن يسمح به بالطبع في أى نظام سابق . فقد صدر أمر عال في ٢٢ يولية سنة ١٨٨٦ « يجز » لمدوني صندوق الدين أن يعيروا الحكومة رصدهم مضمونة (٢) - وفي الوقت عينه شنت الفارة على المدوين المذكورين رغبة في التخلص منهم . فالسير هنرى درموند ولف الذي كان وقتئذ بمصر شكاً الى اللورد روزبري مر الشكوى من تدخل صندوق الدين في شؤون مصر قائلاً ان ذلك يكون « غالباً بالمعارضة المباشرة لسياسة الحكومة التي تؤيدها اقتراحات المستشار المالي » واستتبم يقول وما أشبهه في ذلك بمن يري القذى في عين أخيه ولا يرى الجذع في عينيه « الى أى حد يحسن منح هذا النفوذ لهيئة أجنبية ؟ ذلك أمر من غير شك حري بالنظر والتفكير . . اتى أسلم بأن الواجب يقضى ببعض السعى في التوفيق بين عمل صندوق الدين وبين مصالح الشعب المصرى » (٣) .

« ١ » لم تبلغ الثقة في هذا الباب ١٠٠٠ ر ٤٧٠ حيه لا في ١١ يناير سنة ١٨٨٧ . مصر رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ٢٢

« ٢ » مصر رقم ٣ « ١٨٨٧ » ص ٤٧

« ٣ » مصر رقم ١ « ١٨٨٧ » ص ٢٥

لعمري الحق ان ادراك الانجيز طلم تدخل هيئة اجنبية في شؤون مصر
الداخلية في سنة ١٨٨٦ فقط لما يقضى له الانسان دهشة وعجبا . علي ان
ذلك المسعي لم يأت بشرة ما . فان فرنسا ابت الموافقة على ان تستولي
الحكومة المصرية على اموال صندوق الدين ولم يسم اللورد كرومر الا
ان يقنع بعارية « مضمونة »

ومع هذا كله فانه عند ما دخلت سنة ١٨٨٧ كان المتوقع ان يكون
العجز ختام ميزانيتها . ذلك بانه فيما بين عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٧ قد ارتفعت
قيمة الضرائب المقررة من ٤٠٧٠٠٠ ر ٥ جنيه الى ٤٦٨٠٠٠ ر ٥ جنيه فقط
على الرغم من ان الاجانب وضعت عليهم لأول مرة ضريبة المساكن .
ولم تزد قيمة الضرائب غير المقررة في المدة المذكورة الا زيادة يسيرة
فانها ارتفعت من ١٠٦٢٩٠٠٠ ر ١ جنيه الى ١٠٧٤١٠٠٠ ر ١ جنيه ، ولذلك
نخفضت الإيرادات الاخرى في هذه الفترة من ١٠٠ ر ١٦٥ جنيه
الى ١٠٠ ر ٧٨٨ جنيه (١) . هذا التقديم البطيء كان من غير شك راجعا الى
الخراب الذي اصاب البلاد على اثر الحرب وهبوط الاسعار العام . من اجل
ذلك كان لابد من سلوك عدة طرق استثنائية لعرض حساب ختامي خال
من العجز وللقيام فوق هذا بما فرضه الاتفاق من سد نقص الكوبونات
التي بلغ ٤٣٧٠٠٠ ر ٤ جنيه . وقد عزم اللورد كرومر على ان يحل المشكل
بشيء من السعرة وخفة اليد . فبعد ان كانت مرتبات الموظفين تدفع

اليهم في آخر الشهر قرر ان تدفع اليهم في اول الشهر فنتج عن ذلك ان ميزانية سنة ١٧٨٨ لم تسد غير مرتبات احد عشر شهرا فقط وان الحكومة استفادت مؤقتا بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه^(١). وسلك هذا المسلك في حسابات الدائرة السنوية ومصلحة الدومين، فيمد ان كانت حسابات هاتين المصلحتين المالية تعمل قبل اول ابريل قرر ان تنقل الدفاتر في آخر ديسمبر وان ينقل حساب الثلاثة الا شهر البالغ ١٤٠.٠٠٠ جنيه الى حساب سنة ١٨٨٨^(٢) وبهذه الطريقة امكن تخفيض نفقات سنة ١٨٨٧ من ٩٠٣١٠.٠٠٠ جنيه الى ٩١١.٠٠٠ جنيه والحصول على زيادة قدرها ٤٥٠.٠٠٠ جنيه التي ساعدت على سد نقص الكوبونات^(٣). وفي ٢٩ مارس سنة ١٨٨٧ اخبر اللورد كرومر ولاة الامور بانجلترا وهو هادىء مطمئن الحال ان الحكومة المصرية قد ادت الى صندوق الدين جميع المتأخر له وانها لم تعد تري حاجة الى ضريبة ال ٥ في المائة المفروضة على الكوبونات^(٤).

وهكذا بفضل عدة حيل هي غاية في الغرابة والشذوذ مشفوعة باجراءات مالية متهمه اخلاقيا كل الاتهام قد طاب الموقف في مصر لانجلترا وللورد كرومر. نعم ان ميزانية سنة ١٨٨٨ جاءت بصواب جديدة

(١) مصر رقم ٤ (١٨٨٨) ص ٦

(٢) المصدر نفسه ص ٦

(٣) المصدر نفسه ص ٦

(٤) المصدر نفسه رقم ١١ ١٨٨٢ ص ٨٥

نشأت من أن نقلت إليها أموال كانت خاصة بالعام المنصرم ، ولكن تذليل هذه الصعاب كان أمرا هينا . فبحجة وقوع ما يدعو إلى الخوف على الحدود دعى إلى الجندية عدد عظيم من الأهلين وفي الوقت نفسه أنزل مقدار البديل العسكري من ٤ . جنيه إلى ٢ . جنيه ليكون « امتياز » الإعفاء في تناول الطبقات الفقيرة . فكان من وراء ذلك الحصول على ١٥٩ ر. ٠٠٠ جنيه (١) . وعلى مثال البديل العسكري فرض بدل للسخرة كان مقداره ٣ قرشا في الوجه القبلي و ٤ قرشا في الوجه البحري . فادى ذلك إلى تقيجة بأهرة . أدى إلى أن دخل خزانة الحكومة في العام المذكور من ضريبة السخرة الخاصة (٢) كان ٨٨ ر. ٠٠٠ جنيه تقابل ٦ ر. ٠٠٠ جنيه في سنة ١٨٨٨ . وفي هذا العام أيضا فتح باب دخل جديد في شكل رسم يؤخذ على الدخان المصري . كان يدفع حتى ذلك العهد عن كل اقة من لدخان عشور قدرها ٣ قروش وكان يؤدي عن كل فدان مزروع دخانا ضريبة قدرها ٢٥ قرشا ولما كان متوسط ما يعطيه الفدان المزروع دخانا هو ٢٥ اقة فان خزانة الحكومة كان يدخلها عن كل اقة من الدخان المصري ٤ قروش . فرأى اللورد كرومر أن هذه الضريبة الزهيدة تكاد تكون « حماية شديدة » ولا سيما أن الدخان الذي يجلب من بلاد اليونان أو من تركيا كان يؤدي عن كل اقة منه ضريبة قدرها

(١) مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » من ٢٥

(٢) المصدر نفسه من ٢٥

١٢ ترشا ونصف الفرش . ولم يطلق وهو المتشبع بروح التجارة الحرة على هذا صبرا . وفوق ذلك كان جزء كبير جدا من دخل السكر لشاخذيتسرب من يد الخزنة المالية لان ازدياد زراعة الدخان المصري واستهلاكه قد منعنا بطبيعة الحال استيراد الدخان الاجنبي (١) وعلى ذلك الفيت العشور القديمة ورفعت ضريبة فدان الدخان من ٢ جنيه ونصف الى ٣ جنيه ١ فترتب على ذلك ان حصلت الحكومة في سنة ١٨٨٨ من الرسم الكمركي المأخوذ على الدخان الوارد وبما صافيا قدره ٣٣٣ ر... جنيه في حين ان دخل ضريبة الدخان انحط الى ١٠ ر... جنيه (٢) . الا ان ذلك اصلاح مالي قد قرن بالتشفي والانتقام . ثم رأى اللورد كرومر في سنة ١٨٩٠ ان الدخان المصري لا يزال « محميا حماية شديدة » لانه لا يزال يزرع على الرغم من ثقل ضريبته ، فاصدر بلاغا رسميا حدد فيه مساحة الاراضى التي تزرع دخانا بـ ١٥٠٠ فدان (٣) . وبعد اشهر قلائل من ذلك حظرت زراعة الدخان حظرا باتا و نذر من يقدم عليها بغرامة فادحة وبمصادرة محصوله . وفي الوقت نفسه رفع الرسم الكمركي على الدخان الوارد الى اكثر من ٤ في المائة فبلنت رسوم الدخان الوارد في هذه السنة ٢٠٠ ر... جنيه (٤) وهي نتيجة مالية باهرة حربية

« ١٨٨٨ » ص ١٩ - ٢٠ ، رقم ٣ « ١٨٨٥ » ص ٧٩ - ٨٣

« ٢ » مصر رقم ٤ « ١٨٨٩ » ص ٢٣

(٣) المصدر نفسه رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٤

(٤) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ١٦١ - ١٦٢

بالا ينتجها اصلاح ساذج كهذا الاصلاح . على ان المصريين لا يزالون حتى يومنا هذا يأسفون لضياح صنعة كانت من احسن صناعاتهم . ولا حاجة الى ان نصف فوق ماتقدم الطرق التي سلكها اللورد كرومر ليقوم اصوجاج الميزانية في السنوات الحرجة ١٨٨٥ - ١٨٨٨ قفيا قناه الكفاية . انها طرق لا يمكن ان تباع في اى مملكة متحضرة ، وانها مما كان يعد في تقرير لجنة التحقيق الدولية القديمة دليلا قاطعا على خرق اسماعيل باشا في ادارة المالية المصرية . وان تحمل البلاد اثار هذه الطرق السبئية انما كان بما لها من قدرة على الهوض صادقة وفريدة في بابها . ومع ذلك فلا نزاع في ان الفلاح المصرى لا يزال من افقر اهل الارض جميعا .

فلما ذلت تلك الصعاب اصبح كل ما بعدها هينا ليت . ففي سنة ١٨٨٧ حاولوا يجد تخفيض فائدة الدين فكتب السيد درومند ولف - الذى سئصف بمشته - تقريرا ضافيا عن نظام مصر المالى اسف فيه « للمصائب الفادحة التى حاد بها هذا النظام على اهل البلاد » ومضى فيه يقول « انه لنظام مقرر محيب ذلك الذى لا يحلول بعض الشىء تخفيف العبء الثقيل الذى القاء على كواهل الفلاحين دينهم دهر صناعاتهم وطالما جردهم من املاكهم ووسائل ارتزاقهم » وقد قدر « ما يتقاضاه الاجانب وينفقونه خارج البلاد مع انه مستمد من عمل المصريين واملاكهم » بما لا يقل عن نصف الدخل . ثم صرح قائلا « لو ان الدين كان نتيجة حروب واسراف

رضى عنه المصريون لجاز الاستمرار في اقتاض ظهورهم بهذا المبدأ الباهظ، ولكنهم لم يكن لهم صوت مسموع في الأمر وكانوا مجرد آلات صماء أو حيوانات مسخرة للحكام الذين يرجع تراكم هذا الدين إلى ذائلهم وطموحهم وتبذيرهم» (١).

لا شك أن السير هنري درو مندولف حسن النية وأن كلامه كلام ولى حميم. ولكن العجب الشديد أن تذكر هذه الأراء بعد أن درجت السنون على استقرار النظام الذى تشير إليه، وبعد أن جر هذا النظام على المصريين آلاماً لا تحصى وسبهم حرينهم نفسها إلا أن الذى يرمى إليه السير هنري درو مندولف إنما هو الحصول على تخفيض لفائدة الدين ليجعل عمل اللورد كرومر أسهل وأيسر. وإن أمراً كهذا لو طلب في عهد النظم السابقة لكان خليقاً بأن يثير سخط أوربا كلها لأن فيه سعيًا لنقض «الالتزامات الدولية» أما الآن فهو كله رحمة وعدل وما شاكل ذلك على أن المحاولة لم تنجح شيئاً. فقد أصبت أوربا سمعها عن داعي الرحمة والعدل وبقي سعر الأرباح مدة من الزمان كما كان منذ سنة ١٨٨٠.

يبدو أن اللورد كرومر لم يعد شديد الحاجة إلى مثل هذه الإصلاحات فإن الطرق التى ذكرناها آنفاً، والمعونة التى قدمها اتفاق سنة ١٨٨٥ وإداء جميع الديون السائرة، كل ذلك كان كافياً لأن ينهض بالميزانية على أساس متين. وفوق ذلك أنشئ في يولية سنة ١٨٨٨ صندوق الاحتياطي

العام لتوضع فيه الزيادات حتى اذا ما نكوت منها ر. . . ر. ٢٠٠٠
استخدمت في استهلاك الدين . واجيز للحكومة ان تستير من هذا
الاحتياطي ، وقد فعلت ذلك غير مرة فيما بعد ^(١) وقد بلغ الاحتياطي
في اول سنة ١٨٨٩ اكثر من ٦٠٠٠٠٠ ر. جنيه . وفي اثناء السنة المذكورة
اضيف اليه ٢٣٧٠٠٠ ر. جنيه . وكانت ميزانية هذه السنة كما قال اللورد
كرومر نفسه « من غير شك احسن ميزانية رأتها مصر » ^(٢) فقد
بلغت الرسوم الكمركية على الدخان الوارد ٤٤٢٠٠٠ ر. جنيه ، والبدل
العسكري ٩١٠٠٠ ر. جنيه ، واثمان الاراضي المباعة ٤٢٠٠٠ ر. جنيه ، وبدل
السفيرة ١٢٣٠٠٠ ر. جنيه ، وبلغ الدخل كله ٩٧١٩٠٠٠ ر. جنيه مقابل
نفقات تبلغ ٥٢٣٠٠٠ ر. جنيه ^(٣) . بل ان السنوات التي تلت كانت
اشد رخاءا ويسرا الي حدان زادت نفقات الادارة بفضل الزيادات
عن المبلغ الذي قدوة اتفاق لندن باكثر من ر. . . ر. ١٠٠٠ جنيه ^(٤) وهذه
هي الفائدة التي جناها اللورد كرومر في عهد الاتفاق والتي لم يظفر

(١) مصر رقم ٢ ١٨٩٣ من ٦ و٧ . استمرت الحكومة من احتياطي حتى سنة ١٨٩٢
اكثر من ٧٥٠٠٠٠ ر. جنيه وهي موزعة على نظير بنائها ادارة من الادارات السابعة . وكان هذا
الاحتياطي في عهدة صندوق الدين اما الحكومة فقد عهد اليها باحتياطي خاص لاجل الاعمال
الكبرى خاصة . ولكن بخس من في سنة ١٨٩٢ اكثر من ١٠٠٠٠٠ ر. جنيه لاجل
حالة دققة . فلما كتب الخطء عن ذلك لعل اضطرت الحكومة البريطانية الى اعاده سلع .
وكان اللورد كرومر قد اقنع صندوق الدين بان يقدم اليه من الاحتياطي العام ٥٠٠٠٠ ر. جنيه
لتحرب السودان . ولكن حالة السدث وقفوا لامر اي الخاكم والزمتم الحكومة لمصرية
رد البيع . مصر رقم ١ (١٨٩٧) ورقم ١ (١٨٩٨) ص ٤

(٢) مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ١٢

(٣) صندوق ص ٧

(٤) مصر رقم ٣ (١٨٩٣) ص ٥

عملها مراتبها سنى ١٨٨٠ - ١٨٨٢ فبتزايد الإيراد أمكنه أن يحصل بصفة دائمة على نصف الزيادات للشؤون الإدارية علاوة على الحاصل من بيع الاراضى والربح الناتج من استثمار اموال الحكومة . فلما دخلت سنة ١٨٩٠ عادت الثقة بالحكومة المصرية الى حد أن اجازت الدول تحويل الدين الممتاز القديم ودين الدائرة السنوية فزادت ديون مصر اسمياً ولكن فائدة الدينين المذكورين نزلت الى ٣ ونصف في المائة وحصلت الحكومة من وراء ذلك للرى وغيره من المرافق (١) على ١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه وفى سنة ١٨٩١ استطاع اللورد كرومر ان يكتب الى حكومته يقول « ان التوازن المالى اصبح مضموناً . وقد يقال مع الثقة ان الخزائن المصرية لن تعجز عن وفاء ديونها الا اذا وقعت سلسلة حوادث سيئة » (٢) ولما كتب فى العام التالى عن الزيادة البالغة ٩٥١٠٠٠٠ جنيه اعاد ذلك التأكيد فقال « لست مبألنا اذا قلت ان حال المالية المصرية الآن يمكن مع وجود ادارة حازمة ان توصف بالاعتدال ، وليس هذا الاعتدال فى حاجة الى ان يعزى الى اسباب شاذة خارجة عن طوق الانسان » (٣) وهكذا احرز الفوز فى « مسابقة الافلاس » (٤) المشهورة .

وبعد فن التواعد المقررة فى فن السباق أن يسمى المتسابقون

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٦ - ٧

(٢) المصدر نفسه رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٢

(٣) المصدر نفسه رقم ٣ « ١٨٩٣ » ص ٥

(٤) « لتلك كان الصرع طم بلاغاً ... » وهكذا ... فالتاريخ ... ولا ... صارت راجحاً الى عام ١٨٨٨ .
 وفي هذه السنة احرز باقصب السبق احرار صحيفه « روز كرومر » كما اننا نذكر بعد ذلك من ٤٤٤

كلهم من نقطة واحدة ، ويجهدوا في احراز قصب السبق بشروط
واحدة وطرق واحدة . وقد يكون من المتعذر أن نعد المالبسة حلبة
سباق ، ومع ذلك فإن المعجبين باللورد كرومر لم ينصفوه (١) عند ما
أطلقوا على عمله على سبيل المجاز كلمة « سباق » ، فانه مهما كن مقياس
المقارنة الذي تقارن به بين نجاحه ونجاح من تقدموه فالتنا لا نصل الا
الى نتيجة واحدة وهي انه قد حاز قصب السبق بشروط ممتازة امتيازاً
نادراً . فهو لم يبتدىء من النقطة التي ابتدا منها الآخرون ولكن من
نقطة تتقدم نقطة ابتدائهم تقدماً كبيراً . فكان بذلك أقرب منهم الى
الغاية . ثم هو بالاضافة الى الامتيازات التي منحت من تقدموه مباشرة
وضمنت لهم بالفعل حيازة قصب السبق قد ظفر بعدة امتيازات جديدة
تألف له منها كلها فضل على كل مسابق سواه . وفرق هذا وذاك
فانه ايزيد من تقدمه قد سمح له باستخدام طرق تكفي الواحدة منها
لاخراج كل مسابقة غير من حيازة السباق . لا انا بكل اخلاص ونزاهة
لا يمكننا ان نعد اللورد كرومر قد حاز قصب السبق بإدارة مستحق .
لقد كان من السهل على اسماعيل باشا أن يحرز قصب السبق لو أنه
سمح له ولو بنصف الطرق التي سمح بها للورد كرومر ، وان اللورد
كرومر نفسه بغير هذه الطرق ما كان يستطيع أن يعمل شيئاً .

(١) عبارة باطمة عبارة «لورد ملر»

الفصل الثامن عشر

الفناء السخرة والكرباج

اشتهر اللورد كرومر شهرة طبقت لافاق بانه مالى كبير، واشتهر فوق ذلك بانه ادارى مستنير الفكر رحيم القلب قد اتى للعالم بمثل من اروع الامثلة يدل على المزايا الادبية الجميلة التى تعود بها حكومة متحضرة على شعب خامل شبه همجي . والحق ان معظم المصلحين فى هذا البلد وغيره لا يرون اكبر مفاخر الرجل نجاحه فى الادارة المالية ، ولكن قضاءه على اقبح بقايا الممجية التى ورثها مصر عن تاريخها الغابر الطويل فقد درجت الاحقاب الطوال وآية القانون والعدالة فى مصر هي تلك الاداة الجهنمية المرووفة «بالكرباج» بها كانت تجبى الضرائب ، ويقرر المتهم ، ويعاقب المفسد ، وتنفذ مشيئة الحكام كبارا كانوا او صغارا . هذه الاداة المريعة اختفت من الوجود بمجيء اللورد كرومر

وخير من ذلك وابقى اختفاء نظام همجي آخر هو نظام السخرة الذى جر آلاما لا تحصى على عشرات الآلاف واحيانا مئات الآلاف من الفلاحين الذين كانوا يخرجون كل سنة من بيوتهم وهم كارهون ليطهروا الترع ويقوا الجسود مما عساه ان يكون من طغيان النيل . كان هؤلاء التمساء يلزمون العمل على اعين نظار مساحين بالكرباج ليلا ونهارا اسابيع وشهورا

من غير ما طعام ولا وقاء ولا أجور ولا عدد مصلحة ، ثم بمصدم الموت
ذمرا زمر المجرد ما ينالهم من الجهد والحر والجوع أولئك هم الذين قاموا
فيما مضى بأكثر المرافق العامة وأولئك هم الذين كانوا أحيانا يستخرجون ولاية
الأمور من الوالى الى شيخ البلد فى مزارعهم ومصانعهم الخاصة وراء
ستار الضرورة العامة ، ولم يكن لفلاح منهم ان يعد نفسه بمنجاة من
السخرة . لا ان من السهل أن تتصور ما قد يؤدى اليه هذا النظام من
العبث وسوء التصرف . هذا كله قضى عليه اللورد كرومر ولأول مرة
فى تاريخ مصر الطويل تنسم الفلاح المصرى روح الحرية ولأول مرة
قضى على آثار ما كان فيه من الاستعباد

هذان الإصلاحان وحدهما كافيان لان يقفنا اللورد كرومر فى
مصاف كبار الإداريين ، ولكن اللورد بالاضافة اليهما قد افلح فى
القيام بمدة إصلاحات أخرى كمطهير الخدمة للملكية من الرشوة وتخفيف
الاعباء المالية عن جمهور الأمة وبذلك ازدادت قيمة حكومته الادبية ولم
تعد مصر مملكة قد انتظمت ماليتها فحسب ، بل مملكة متحضرة ينال
العدل فيها الرفيع والوضيع قد ظهرت ادارتها من رجس الرشوة ونيل
جمهور أهلها حق التمتع ثمار عمله غير منقوص ولا منقوص .

ذلك ما يروى لنا عن حكومة اللورد كرومر فى عشرين سنة .
واحر بنا من حيث نحن مؤرخون عدول ان نتعرف حقيقة الامر
فما علمناه حتى الآن فى شؤون التاريخ المصرى من الصلة بين الحقيقة

والخيال يميز لنا ان نقول من غير حرج في هذه القضية ايضا . ما كل
احمرار لحم ولا كل بيضاء شحمة وقد لا يكون ثمة لحم ولا شحم
على الاطلاق .

واذ كنا متكلمين اولاً عن السخرة فمن المفيد ان نلاحظ ان
السخرة ما كان ينظر اليها قبل الاحتلال كما صار ينظر اليها بعده نعم
ان السياح كثيراً ما ذكروا السخرة بالفاظ تشف عن بلاء واقع ولكن
العارفين بشؤون البلاد كانوا اميل الى عدها امراً لا مناص منه في تلك
الاحول . فقد كتب القنصل البريطاني الذي كان بالاسكندرية سنة
١٨٧١ يقول « لما كان حفظ الترع في منسوبها الضروري مرا واجباً
تصبح هذه البلاد بدوية صحراء قاحلة فاني لا ارى اى ظلم في حمل كل
انسان على الاخذ بنصيبه مما هو قوم حياة البلاد » (١) . وكتب هذا
القنصل نفسه بعد عامين يأسف لما كانت تصل اليه السخرة احياناً من
العبث وسوء التصرف فقال « لما كان نجاح زراعة البلاد بل وجود اهلها
موقوفاً كل الوقوف على حفظ مياه الترع في منسوب معين فاني لا ارى
من القسوة ارغام الاهلين على العمل في تحقيق هذه الغاية ولا سيما اذا
تولت ذلك ادارة حازمة قوية » (٢) . هذا اقوم رأي يعول عليه في
الموضوع فاما من حيث صفتنا الاجتماعية مضطرون للاخذ بنصيبنا من
المحافظة على كل ما تقوم عليه حياتنا الاجتماعية . اما كون هذا النصيب

(١) الترقيات النصالية ٥٦٣ (١٨٧٣) ص ٣٧٩

(٢) المصدر نفسه ١٠٠٩ (١٨٧٤) ص ٨٢٨

يؤدي تقدا او عينا او عملا فذلك ما تفصل فيه الحال الاقتصادية السائدة وحدها . ففي بلاد كالبلاد لمصرية كان السائد فيها الى عهد قريب هو « الاقتصاد الطبيعي » اى الانتاج من اجل الاستهلاك العاجل وكانت العملة فيها نادرة والعمل المأجور غير معروف بالفعل في بلاد كهذه تكاد تكون الضرائب المينية الى حد ما على الاقل والواجبات العملية امرا لا مناص منه . نعم لاشك أن هذا المذهب في اداء الجماعة واجبها احط بكثير وادل على التأخر الاقتصادي من المذهب الذى يقضي باداء الضرائب تقدا ولكن من الجهل ان نعمته بانه ضرب من ضروب الاستبداد . والحق ان السخرة في مصر لم تكن أقرب الى الاستعباد من النظم الحربية الشائعة في اوربا في زمتنا هذا وما اصدق اللورد دوفرين حين شبهها « بالنفير العام لرد عدو مغير » (١) . نحن نسلم بطبيعة الحال ان السخرة كثيرا ما سيء استخدامها ، وان اساعة استخدامها كان لا مفر منها في ظل حكومة غير مسئولة وقائمة من اولها الى آخرها على الاستبداد ولكننا متى ذكرنا ما يقع من الخلل في جيوش كثير من اشد الحكومات الحاضرة تحضرا خففنا من حدة سخطنا على بلاد اخذت في الخروج من الحمجية . . والحق ان هذا السخط انما ظهر في الجمهور البريطاني في اواخر عهد اسماعيل عندما اصبح ضروريا اعداد الرأى العام للموافقة على التدخل في شؤون مصر ماليا ثم سياسيا . في ذلك الوقت

(١) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٧ - ٦٨

كان امثال المستر فيليز ستيوارت يملأون اناهار الصحف بوصف فظائع
السخرة (١) غافلين بالمرّة عن الفظائع التي كانت اقرب اليهم في بلادهم
في معامل لانكشير ومصانع الفخار وعشاش العمال .

فلما اخذ البريطانيون بزمام مصر توقع العالم ان هذا النظام المسمى
سينقطع وشيكاً . بيد ان ما عمل في الماضي لتحقيق هذه الغاية لم يكن
مما يقوى الامل ويبعث على حسن الرجاء ، ففي عهد المراقبة الثنائية
حاولت الحكومة محاربة السخرة فاجازت اعفاء الاشخاص الذين تمحق
عليهم السخرة بشرط ان يدفعوا للحكومة اموالاً معينة نظير هذا الاعفاء
وان تنفق هذه الاموال اجوراً لعمال احرار كفاة يستعينون في عملهم
بالعدد والآلات (٢) ولكن التجربة اخفقت وكان اهم اسباب اخفاقها
ما قالوه وقتئذ من رسوخ السخرة وحاجة الوزارة الى القوة والنظام (٣)
لذلك ارتاب اللورد دوغرين نفسه في فائدة سمي الحكام الجدد الالقاء
ذلك النظام عند ما نظر فيه سنة ١٨٨٣ وقال « انه لسوء الحظ من
المساويء التي يستحيل القضاء عليها قضاء مبرماً » وكل الذي رجاء «
» بتنظيم قوة البلاد العملية تنظيماً علمياً ... سينخفض عدد المسخرين الى
نصف ما هو عليه الآن » (٤) ومع ذلك لم تمض على هذا التصريح
سنوات كثيرة حتى فوجيء العالم بان السخرة قد بطلت واصبحت نسياً

(١) انظر جسا مصر رقم ٧ (١٨٨٣) ص ١٢ حيث يصف هـ السيد تلك الفظائع

(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٨

(٣) « دولاب لادارة ادمرية » لروزل في مجلة « اقرول الاسم » ص ٥ « نوفمبر سنة ١٨٨١ »

(٤) مصر رقم ٦ (١٨٨٣) ص ٦٨

منسيا . ذلك لعمر الحق انتصار الحكومة اللورد كرومر ولكن ليت
شعري كيف احرز هذا الانتصار ؟

لقد علمنا مما تقدم انه بدلا من ان تخف الضرائب في سنة ١٨٨٦
بمقدار ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه كما قرر اتفاق لندن ، قد انفق من هذا المبلغ
٢٥٠ ر ٠٠٠ جنيه في استبدال العمل الحر بالسخرة وقد قدر الكولونيل
سكوت مونكريف انه لما كان متوسط عدد الاشخاص القابلين للسخرة
في اربع السنوات السابقة سنة ١٨٨٦ هو ١٥٥ ر ٠٦٨ شخص لمدة ١٥١
يوما من كل سنة اى ١٥٣ ر ٢٣٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم ، فان هذا العدد
سينخفض في سنة ١٨٨٦ الى ١٠٧ ر ١٠٢ شخص لمدة ١٠٠ يوم لو اتفق
٢٥٠ ر ٠٠٠ جنيه في العمل الحر المأجور أعني انه ينخفض بنسبة ٥٦
في المائة (١) ولكن الاشخاص الذين سخرروا بالفعل سنة ١٨٨٦ كانوا
اقل من ذلك كثيرا ، كانوا ٩٣ ر ٠٩٥ شخص (٢) . فهذه اذا خطوة الى
الامام واسعة . هذا تقدير الكولونيل سكوت مونكريف ولكن
الحقيقة التي لا ريب فيها انه لو كان للمراقبة الثنائية او لاسماعيل باشا
نفسه مبلغ سنوى قدره ٤٥٠ ر ٠٠٠ جنيه لنجح كل منهما نجاح اللورد
كرومر . ذلك ان ثمة عاملا آخر غير مالى قد حط من شأن هذا
الاصلاح المذكور . ذلك ان نظام السخرة كان وقتئذ اخذا في الزوال
صائرا الى الفناء من غير مجود اللورد كرومر واعوانه . فقد قرر

(١) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) من ٤٩

(٢) المصغر رقم ٣ (١٨٨٨) من ٣٨

وَوَسَّوْ بِكَ نَاطِلُ الْأَشْغَالِ سَنَةَ ١٨٨٣ أَنْ جَمَعَ الْمُسْخَرِينَ بِزِدَادٍ صَعُوبَةٍ كُلِّ يَوْمٍ لِنَمُو الْأَفْكَارِ الَّتِي تَنْدَدُ بِالطَّرِيقِ الْجَبَرِيَّةِ وَتَحْرُمُ رِجَالَ الْإِدَارَةِ وَسَائِلَ لِلْعَمَلِ لَا تَزَالُ لِلْأَسْفِ ضَرُورِيَّةٌ (١) . وَأَشَارَ الْكُولُونِيلُ سَكُوتُ مُونَكْرِيفُ فِي أَوَّلِ سَنَةِ ١٨٨٦ فِي مَذْكُرَةٍ لَهُ فِي الْمَوْضُوعِ إِلَى أَنَّ السَّخْرَةَ آخِذَةً فِي الزَّوَالِ وَإِنْ ذَلِكَ لَا يَرْجِعُ إِلَى تَقَدُّمِ « الْأَرَاءِ الْأَخْلَاقِيَّةِ » رَجُوعَهُ إِلَى قِيَامِ التَّفَانِيَشِ الزَّرَاعِيَّةِ الَّتِي يَعارضُ أَصْحَابُهَا فِي التَّخْطِ عَنْ مَهْلِكِهِمْ ، ثُمَّ إِلَى تَنَاقُصِ النَّاسِ بِسَبَبِ الْحُرُوبِ ، وَإِلَى هِجْرَةِ الْفَلَاحِينَ مِنَ الْبَرِّيِّ إِلَى الْمَدَنِ الْكَبِيرَةِ ، وَمَا شَأْنُ كُلِّ ذَلِكَ . وَذَكَرَ أَنَّهُ فِي سَنَةِ ١٨٨٤ بَلَغَ عَدَدُ الْمُسْخَرِينَ ٦٣٤٠٠٠ شَخْصًا ، وَفِي سَنَةِ ١٨٨٢ لَمْ يَزِدْ عَلَى ٣٧٦٠٠٧٩ شَخْصًا ، وَمَعَ أَنَّ مُتَوَسِّطَ عَدَدِ الَّذِينَ دَعُوا لِلْسَّخْرَةِ فِي سَنَتَيْ ١٨٧٩ - ١٨٨١ بَلَغَ ١٨٨٠٠٠ شَخْصًا فَإِنَّ الَّذِينَ سَخَرُوا بِالْفِعْلِ لَمْ يَتَجَاوَزْ عَدَدُهُمْ ١١٣٠٠٠ شَخْصًا فِي السَّنَةِ . وَبِمَدِّ أَنْ ذَكَرَ الْكُولُونِيلُ سَكُوتُ مُونَكْرِيفُ الصَّعَابَ الَّتِي عَرَضَتْ فِي هَذِهِ السَّبِيلِ فِي سَنَةِ ١٨٨٤ قَالَ « وَفِي بَدَايَةِ سَنَةِ ١٨٨٥ كَانَ مَا قَسَيْنَاهُ فِي جَمْعِ الْمُسْخَرِينَ أَشَدَّ ... قَرَّرَ مَفْتَشُ الرِّى أَنْ الْمُدَّهَوِينَ لِلْسَّخْرَةِ لَا يَجِيبُونَ الدَّعْوَةَ وَصَرَحَ الْمَدِيرُونَ بِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَرْجِعِ الْكَرْبَاجُ فَلَيْسَ لَدَيْهِمْ مَا يَكْرَهُونَ بِهِ النَّاسَ عَلَى الْخُرُوجِ .. وَإِنِّي أَوْكَدُ أَشَدَّ التَّأَكُّيدِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَمْ تَعُدْ مَسْأَلَةً إِدَاءِ الْأَعْمَالِ الْعَامَةِ بِالْسَّخْرَةِ أَوْ بِنُفْرِهَا . فَالَى حَدِّ مَا يُمْكِنُ إِدَاؤُهَا بِالْسَّخْرَةِ ... وَلَكِنْ مِنْ

المحال ان تؤدي جميع الاعمال الضرورية بواسطة السخرة ، وان موظفي
الاقاليم يرون زيادة المسخرين بدون الكرباج امرا مستحيلا (١)
لنصطنع الصبر على هذا التاميع الى الكرباج ، فسنري عما قليل
ان منع الكرباج وقتئذ كان حبرا على ورق وان تعليلهم زول السخرة
التدريجى بابطال تلك الاداة القهرية انما هو مغالطة وتضليل . لقد ذكر
الكولونيل سكوت مونكرىف نفسه ان الظاهرة قد لوحظت في سنتي
١٨٧٩ - ١٨٨١ في قبل الاحتلال ، وان اشارته الى قيام التفاتيش الواسعة
وتناقص اهل البلاد ادل على الحقيقة من غير شك واهدى الى وجه
الصواب . ومع ذلك فتأكد ان لا سبيل الى السخرة بغير اكراه
صادق كل الصديق ويدل على ان السخرة كانت قد عدت وقتئذ امرا
مقضيا عليه بالغاء لعوامل ليس للطاقة البشرية المألوفة عليها من سبيل
وقد أيد نوبار ذلك بعد بضعة أشهر فقال في دفاعه امام صندوق
الدين عن اتفاق ال ٢٥٠٠٠٠ جنيه بغير مسوغ قانوني أجورا للعمال في
لاعمال العامة « لقد كانت الحكومة مقتنعة بأنها تعمل عملا مشروعا
يقضيه العدل والقانون وحسن الادارة . وفوق ذلك (١١) فانها لو لم
تعمل ما عملت فرما عرضت البلاد للشرق حين انخفاض النيل والفرق
حين ارتفاعه » . وبعد أن ذكر الاسباب التي يرجع اليها في رأيه

(١) مصر رقم ٤ ص ١٣٥ و ١٣٦ . ويقول المستر روزل في مقدمته السابقة الذكر ان
لسخرة « على ما هي عليه الآن » من أضعف الموارد العامة وانتهى

زوال السخرة والتي سنشير اليها فيما يأتي قال « يكاد يكون فرض السخرة مع وجود الاحوال الجديدة أمراً مستحيلاً، وقد عرفت نظارة الاشغال ذلك فنقصت مشروعات سنة ١٨٨٥ لتقدر الحصول على المسخرين المحتاج اليهم . ومع ذلك فانا نعد الجهد الجيد لم نحصل من العدد المطلوب وهو ٦٠٧، ١١٦ شخص الا على ٣٤٦، ٨٣ شخص . وينبني ان نلاحظ فوق ذلك ان الحكومة لهذه الاسباب عينها قد احتاطت لتنفيذ مشروعات الاقليمين اللذين هما اقم قاليم الوجه البحرى بمقدار مائة في سنة ١٨٨٥ (١)

هذه العبارة تفسر نفسها بنفسها . فلولا ما عرض من اضطراب اللورد كرومر واعوانه الى ان يدفعوا عن انفسهم امام صندوق الدين تهمة العيب بالـ ٢٥٠، ٠٠٠ جنيه لما عرفنا البواصت الحقيقية على هذا الاصلاح « العظيم » الا وهو الغاء السخرة . اما الامر كذلك فانا الآن نعلم انه لم يكن ثمة اصلاح على الاطلاق وان السخرة كانت وقتئذ قد بطلت بالفعل من تلقاء نفسها ، وان الـ ٢٥٠، ٠٠٠ جنيه لم تنفق في عمل حر مأجور بسد سد السخرة ولكن في ملء الفراغ الذي خلفه زوالها . الا قد يشاب المرء رغم انقه . ولو تأنت الاقدار بمجيء اللورد كرومر الى مصر بضع سنوات لما انطلقت الحيلة ابداً ، ولكن اللورد كرومر لحسن حظه جاء في الوقت الملائم فقال فخرأ حيث لا فخر . وانا لنلمخ في العبارات

الآفة المذكورة اسباب الصحيحة للضجة الشديدة التي حدثت سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥ وكان الغرض منها تخفيض ضرائب الاراضى . لقد رأى اللورد كرومر ان لا بد من المال للحصول على العمال الذين يستأجرون في تنفيذ المشروعات العامة التي يقوم عليها كل شيء سواها . ولما كان من المستحيل فرض ضرائب جديدة فقد أصبح تجنيد جزء من الضريبة الارضية التي فرضت لهذا الغرض أمراً لا بد منه . وهكذا تظاهر بالشفقة والانسانية توصلا الى هذا الغرض الهام .

مما سبق تبين لنا قيمة هذا الاصلاح للشهور الذي قام به اللورد كرومر . وهناك أمر ثانوى آخر قد يدهش له بعض القراء ولكنه يزيد هذه القيمة وضوحاً ذلك ان السخرة على الرغم من هذا التباهي كله لا تزال قائمة حتى يومنا هذا . فمن سنة لاخرى نرى المسخرين - الذين لم يقل عددهم عن ٢٨٥٢٨ شخص سنة ١٩٠٤ ولا عن ١١٢٤٤ شخص لمدة ١٠٠ يوم سنة ١٩٠٣ ولا عن ٤٣٩ ر ١٥ شخص لنفس المدة سنة ١٩٠٠ يستنفرون من القرى جماعات لوقاية الجسور تارة ولمكافحة دودة القطن تارة أخرى وهكذا . (١) وكثيراً ما أهمل اللورد كرومر هذه

(١) « عندما خيم صيف الليل سنة ١٨٨٧ صدر امر على بحرين الحكام الاقاليم في حال طنين النيل ان يدعوا الى العمل كل شخص سليم الجسم في القابض » مصر رقم ٢ « ١٨٨٨ » من ٧٨ وصرح السير الدون غورست الذي خلف اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٨ بأنه ينتظر ان تتكاثر دودة القطن « سيجهز في الطريقة التي اتبعت فيما مضى في ايجاد عمل اخصاء يقومون بهادهم » مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢١ . وقد « حشد » بالعمل في سنة ١٩٠٩ ١١٠,٠٠٠ طفل لجمع الاوراق التي اصابتها الدودة « مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٨ »

البقية من السخرة بحجة انها ليست بذات بال فمكان مثله مثل الفناء المشهورة التي أرادت أن تعتذر عن طفلها الذي حمات به سفاحا فقالت انه أصغر من أن تؤاخذ به . من ذلك انه ذكر مرة على سبيل الاستدراك في احدى حواشي تقريره عن سنة ١٨٩٢ بعد أن أشار في المتن الى عظم اصلاحه ما يأتي « دفعنا لما عساه أن يكون من التباس اقول اني حينما أتكلم عن السخرة انما أتكلم عن استبدال العمل الحر في تطهير الترع السنوي بالعمل الجبرى لدى كان يهبط الناس في السنين الماضية . على أن العمل الجبرى لا يزال موجودا لمنع الفرق اذا كان ارتفاع النيل غير عادي » ^(١) . ولا يخفى وجه المواربة في هذه الطريقة طريقة التنبيه على أن العمل الجبرى لا يزال موجودا على الرغم مما ملا به العالم اشادة وتنويها . ولقد أرسل اليه اللورد سالسبرى قبل ذلك بخمس سنين عريضة من جمعية مقاومة الاسترقاق البريطانية لاجنبية تطلب فيها « ان يلغى نظام السخرة المهلك للنساء تما » وقالت الجمعية في عريضتها هذه « ان الاحتلال البريطانى لمصر لا يكون قد قام بشيء نحو تحرير اهلها اذا لم يحرمهم أولا من هذا الظلم الاليم » ^(٢) . فلم يقل اللورد كرومر في رده على هذه العريضة ان الناء السخرة جملة أمر مستحيل أو غير مرغوب فيه بل أعلن أسفه لانه « لا يمكن مع حال مصر الحالية

« ١ » مصر رقم ٣ « ١٨٩٣ » ص ٤

« ٢ » مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ١٣ - ٤٤

الحاضرة الحصول على الاموال التي بها يقضى على العمل الجبرى ويستبدل به العمل المأجور» (١). وواعد مع ذلك انه باطراد تحسن المالية - فيصبح الفلاح المصرى في قليل من الزمن « وقد وضع عنه العبء الذى يشن منه الآن » وسرعان ما تحسنت المالية . ففي سنة ١٨٩٠ حول جزء من الدين العمومى كما رأينا ، وحصلت الحكومة للشئون الادارية على ١٣٠٠٠٠٠ جنيه ووافقت فرنسا على أن يؤخذ من هذا المبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه تضاف الى الـ ٢٥٠٠٠٠ جنيه التى سبق تخصيصها بالسخرة فيزداد بها المبلغ المخصص بالسخرة وتنفق أجور العمال (٢) الامر الذى جعل اللورد كرومر فيما بعد يفتخر بأن إلغاء السخرة كان يكلفه سنويا ٤٠٠٠٠ جنيه . ومع ان المال كان منوافرا ومالية البلاد آخذة في التحسن والاتساع على اثر ما جاءت به السنوات التالية من التقدم المالى فان اللورد كرومر لم يف قط بما واعد به جمعية مقاومة الاسترقاق . بل انه على العكس من تصريحاته المتكررة بان ذلك النظام الشنيع يجب أن يلغى وسوف يلغى كتب في سنة ١٨٩٦ يقول « انى أشك في امكان إلغاء السخرة في شكلها الحاضر المذهب إلغاء تاما . ان المصائب التى تترتب على تلف جسيم يصيب الجسور وقت ارتفاع النيل تبلغ من الهول

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٨٨ » ص ٥٨

(٢) لقد ارغموا فرنسا على الرضا بتخصيص ١٥٠٠٠٠٠ جنيه بالسخرة وذلك بان ادروها بانها ان لم تفعل قرضوا مبالغ ارضية جديدة لتطهير اجور العمال . وذلك لتدبر السخرة « مصر رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٣ « ٢ » رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٨٠

والمعظم ما يمنع في رأي كل سلطة تعرف ذلك من أن تتحمل تبعه استعسان العمل . ثم قال « ان العمل الذي يقوم به خفراء النيل بوجه عام من أسهل الامور وأيسرها » (١) نحن لا ندعي اننا نعلم اصادقة هذه العبارة الاخيرة أم كاذبة ولكننا اذا سلمنا بصحتها فإن العمل الجبرى لا يزال كما كان ضرباً من الاسترقاق وان جمعية مقاومة الاسترقاق واللورد كرومر نفسه لم يقصر ابجوداتها قط على محاربة العبث بالسخرة فضلاً عن الفائها وانهم حكموا فيما مضى بأن هذا النظام أيا كانت درجته منافع الحرية المصريين ثم أصبحوا يرون الغاء التام (٢) ضرباً من المستحيل لأمور ان صحت فقد تصح في كل ما يتعلق بنهر النيل . ومع ذلك فانا نرى كل انسان تلوح عليه أمارات الرضا بالامر وكل انسان يشكر لورد كرومر الغاء السخرة ١١

لقد انفضنا القول في تاريخ هذا « الاصلاح » لانه يبين لنا كيف تنشأ الخرافات حول اعمال اللورد كرومر ، وكيف تنتشر بواسطة اللورد كرومر خاصة ومساعدة صحافة مسخرة له وجمهور جهول . ولنا

« ١ » وتوصل لورد كرومر وتشد الى ان الالفه التام « لا ترضى عنه البلاد ابداً » مصر رقم ٢ « ١٨٩٧ » ص ١٤ - وهو رأى أدلى به المستر فيروز ستيوارت سنة ١٨٨٣ في مصر لا اعتذار عن عدم اهتمام اللورد دوفرين بالامر فقال « يدعى ان نوفن بان العمل الجبرى قائم على رضا السواد الاعظم من المصريين . » مصر رقم ٧ « ١٨٨٣ » ص ١٢ « ٢ » وقد حاولوا في سنة ١٨٩٣ الغاءها حتى في حيازة جسور النيل . ومع ان كل خبر كان يعطى كل يوم قرشين لجميع حيازة فان السخرة كانت كثيرة النفقة وابتد على لورد كرومر انسابته ان يبيد هذه المحاولة مرة اخرى « مصر رقم ١ « ١٨٩٤ » ص ٩ « وكتب اللورد كرومر نفسه قبل ذلك بثوات الى اللورد سالبرى يقول « قد يكون الغاء السخرة مسألة مالية اقتصادية أكثر منها انسانية » « مصر رقم ١١ « ١٨٨٧ » ص ٤٢ - ٤٣ »

متكلمين بمثل هذا التفصيل عن « الإصلاح » الآخر الذي هو إلغاء
الكرياج . فقد كذب اللورد كرومر نفسه الخرافات المتعلقة بهذا
الموضوع والتي اجتهد هو واعموانه في نشرها زمنا طويلا . لقد كان من
باصورة اعمال الاحتلال ان صدر امر عال او منشور يحظر استعمال
الكرياج . صدر هذا المنشور سنة ١٨٨٣ . يطلب اللورد دوفرين الذي
قال مفتخرا عند ما كتب عنه « لأرى هذا العمل لا دليلا على ان قد
سرى في ادارة البلاد الاهلية روح اكثر انسانية ومدنية » (١) . فكان
ذلك مما سر كل انسان ووقع من نفسه موقع الاعجاب وفي اكتوبر
سنة ١٨٨٤ امر اللورد كرومر بصفة خاصة عماله في الوكالة ان يكتبوا في
انار هذا الإصلاح ولما ارسل ما كتبوا الى حكومته كتب يقول .
« لقد حدث تغير جسيم قد لا يقدره حق قدره الا من كان مثلي يستطيع
مقارنة حال مصر اليوم بحالها منذ سنوات قلائد . . . ان نظام الحكم
الاستبدادي العتيق لم يكدينتهي فحسب بل قد انتهى بالفعل ، واني
لأشك في امكان رجعتي . وفوق ذلك فانه قد عوجل عجلة اقر مع الاخلاص
انها لم تخطر لي ببال . هذا وقد اخذ نظام حكم جديد ينمو بنجاح وسرعة
لا يتوقعها الا اكبر المصلحين المثاليين . » (٢)

ينبغي ان نذكر هذه السورة الشعرية انما اتت بعد سنة

(١) « مصر رقم ٦ » ١٨٨٣ ص ٣٦

(٢) « مصر رقم ١ » ١٨٨٥ ص ٤٠

واحدة من صدور امر اللورد دوفرين بإلغاء السكر باج . ومن السهل ان تتخيل وقعها من نفوس وطني الانجليز الحكوميين وغير الحكوميين الذين كانوا منذ سنتين اما داعمين الى الحرب او مسوغيين لها . علي ان ذلك كله لم يكن غير تهويل متعمد مقصود فأن امر اللورد دوفرين لم يكن دليلا على بداية عهد جديد لامر واحد هو ان رياض باشا قد سبقه الى الموضوع في سنة ١٨٧٩ . فقد كتب للستر روزل الذي كان وقتئذ بمصلحة الدومين يقول « لقد حظرت استعمال العصا حظرا قد لا يرغب اوري الرجوع فيه ، والى رياض باشا يرجع الفضل في القضاء على الاستعمال الوحشي العام للسكر باج والعصا ومظالم اخرى كثيرة » . (١) وهنا ايضا نجد ان قد جاء من قبل اجمنون ملوك . بل ان ديباجة الامر العالي الذي صدر سنة ١٨٨٣ قد استهتت بذكر « المنشورات المكررة الصريحة » التي صدرت في هذا الصدد من قبل . (٢) ولعمري اذا كان امر اللورد دوفرين حقيقة فائحة الاصلاح العظيم الذي اطراه اللورد كرومر بالفاظ معسولة خلافة فلا اقل من ان يتقاسم اللورد دوفرين ورياض باشا شرف هذا الاصلاح وان يخلع

« ١ » روزل : كتابه السابق المذكور وذكر القاري « اطراف ص ١٥٩ من هذا الكتاب » كيف غصب هذا السيد من عراقي وغيره من « لظريين » لعدم استعمالهم السكر باج في الاحتياط بسلطة حكام الامة وطبقة ائلاف رئيس استرماك كوان « كتاب مصر كما هي ص ١١٢ » الى انه قد شرع ذات مرة في عهد اسماعيل باشا في إلغاء السكر باج « ٢ » مصر رقم ١ « ١٨٨٣ » ص ٣٦

على المرافعة الثنائية بعض ما خلع على الاحتمال من اكاليل الفخر والتكريم
وبعد فهل احدث امر اللورد دوفرين « تغييرا جسيما » كما اكد
اللورد كرومر سنة ١٨٨٤ : انا لانعرف شخصا مسئولاً اتي في
وثيقة عمومية قرية اشد تحييراً للالباب من هذه الغرية. ففي سنة ١٨٩١
ليس بعد قد اعترف اللورد كرومر في تقريره السنوي بان الكرباج
انما بطل في جباية الضرائب . اما من حيث كونه وسيلة لتقرير المتهمين
في المحاكم « فاني انكم وانا اقل ثقة بما اقول » ومضي يقول « لا اراني
الآن مستعداً لان اؤكد ان الكرباج وغيره من ادوات التعذيب قد
قضى عليها القضاء كله » . (١) هذا قوله بعد بضع سنين من انبائه
العالم بان « تغييرا جسيما قد حدث » ونحو ذلك . على ان اللورد كرومر
لم صطنع التواضع ويتكلم عن الغناء الكرباج « وهو اقل ثقة بما يقول »
الا لانه كان يعلم حق العلم ان استعماله هو وغيره « من ادوات
التعذيب » كان ماشياً في طول البلاد وعرضها . وقد سلم بذلك في كتابه
فقال بصريح العبارة « لقد كثر استعمال الكرباج في بضع السنين التي
تلت منشوره (اي منشور اللورد دوفرين) المؤذن بدخول عصر
جديد (:) وفي اوائل عهد الاحتمال ازدادت الجرائم حتى رأى نوبار
باشا ضرورة ايجاد لجان الاشقياء . (٢) هذه اللجان حلت في

(١) « مصر رتم ٣ » ١٨٩١ « س ٤

(٢) وهي حالي الب لجان لاصوص وقطاع الطرق .

الحقيقة محل المحاكم المعتادة ورجعت الى نظام التعذيب القديم « وقد ايد كلامه هذا بعبارة اقتبسها من تقرير النائب العمومي عن سنة ١٨٨٩ (١) »

من هذا نرى ان الغاء الكرياج في معظمه خرافة اخرى ناسرها هو اللورد كرومر و نه طالما قررت تقيده رسميا قبل مجيئ اللورد كرومر، وانه قد ظل حبرا على ورق بعد ان نطقت السلطات البريطانية بحكمها عليه (٢) مدة طويلة من الزمن وبعد فتن كان الكرياج قد بطل حقيقة مع انا نعلم انه لا يزال يرجع اليه في الاحوال الاستثنائية كما تدل عمالة دنشواي - فذلك راجع الى ذهاب الحال الاجتماعية التي كان وليدها ورمزها اذا صح هذا التعبير . ذلك بان المجتمع المصري كسائر المجتمعات الشرقية قائم على الحكم الشيعي وهو ضرب من الحكم تكون السلطة فيه كسلطة الاب في منزله بجميع مميزاتها من سيطرة تكاد تكون غير محدودة وواجبات نحو الجماعة غير معينة وحقوق في تمثيل الجماعة مطلقة غير مقيدة . وكان مشايخ القرى الذين هم محور النظام الاجتماعي كله

(١) « مصر الحديثة » المجلد الثاني ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وان تعريف اللورد كرومر بمذاجة « الارشدي الجسور » عندما اصدر منشوره لمن الامور المستطرفة في تورل باسالييه « الحارعة » وطريقة ترجمته مما المذكور سنة ١٨٨٣ .

(٢) كتب المستر روزل في كتابه السابق الذكر عن الكرياج يقول « انه قد منع بتاتا وهناك ما يحمل على الظن . قطاع استعمله في وقت ما كونه بطرئيا فصادق صدق قولنا ان الضابط البحري لا يحب في حديثه ابدا « التعليمات المسكحة » قانون هذا السلام مصرحة اللورد كرومر عندما اعترف بمثل منشور اللورد دو فرين فقال « والسبب الاقوى في عدم احلال المجتمع الريفي لهذا المنشور هو ان المنشور كان الى حد ما لا يمكن العمل به » مصر الحديث : المجلد الثاني ص ٤٠٤ « ان قد يعلن ان « اللورد دو فرين قد صرف الكرياج ضربة عنيفة » لقد صرف اسماعيل باش وريش من قبل ضربة عنيفة كرده

يدولون على هذه السلطة في قراهم بدليل ما كتبه المستر ادوارد ديبى منذ اكثر من ثلاثين سنة يقول « ليس الشيخ من رجال الحكومة ولكنه زعيم محلي مسؤول امام رأى الجماعة العام ، وبمد نفسه الحارس لمصالح الجماعة وحقوقها وهو الجماعة في جميع ما يتعلق بشؤون الجماعة الخارجية ... والادارة المصرية الداخلية قائمة على مبدأ ان الحكومة لا تتصل بالفرد رأساً ولكنها تبسط عليه نفوذها من طريق الشيخ . واما فيما بين الشيخ والفرد فان استبداد الاول يقبض من ظله سلطة القاضى الذى ينفذ أحكام القرآن » (١) . هذه الصورة يعرفها كل من درس نظام المجتمعات الاولى سواء اكانت في اواسط افريقية ام في بقايا عشائر « الير » الروسية (٢) . هنالك تجمد السلطة الشيخية ومهما الكرباج باشكاله المختلفة عشاها لدى ندرج فيه . وليس نفوذ الكرباج في هذه الحال راجعاً الى تأثيره الطبيعى كمصا الشرطي الحديث ولكن الى ماللشيخ الذين هم الارادة الحية للجماعة من سلطة اديية .

فلما انحلت حياة القرية الاجتماعية على اثر التغييرات الاقتصادية وظهر القانون الشخصى الاوروبى كان من الطبيعى ان يضمحل نفوذ الشيخ ويضمحل معه الرضا الادبى بالكرباج لذلك نجد نوبار باشا عند دفاعه امام صندوق الدين عن العبث بال... ر. ٢٥٠ جنيه يستطرد الى

(١) مقالة ادوارد ديبى الممنونة « مستقبل مصر » والمنشورة في « مجلة الشرق التاسع

عشر » اغسطس سنة ١٨٨٧

(٢) مصر رقم ٣ (١٨٨٧) ص ٦٣

ذكر الامور التي ادت الى ذهاب السخرة فعلا فيقول « لاسباب يلمها كل انسان قد ضعفت بالتدرج الصلات التي كانت تربط الفلاحين بمشايخهم والتي كانت تربط هؤلاء بعمال الحكومة .. ولقد جرد نظام القضاء المشايخ الذين كانوا فيما مضى قوام الادارة من سلطاتهم المطلقة التي كانوا ينتصمون بها في علاقتهم بالفلاحين ، والتي سهلت حشد هذه الجموع » (١) . هذا هو الحق الصراح . فانه عندما حرم الشيخ وعصاه رضا الجماعة الادبي اصبحا لا يستطيعان حمل الفلاح على اطاعتها وضاعت سيطرتها عليه . ولم يكن الكرياج ليبقي بعد ذلك لا اداة ضغط وارهاق فحسب . على انه اخفق في ذلك بطبيعة الاحوال . فقد قضى عليه بالآلا يستعمل في جباية الضرائب سنة ١٨٧٥ ليس بمداى عند ما انشأ اسماعيل باشا المحاكم الجديدة التي جمعت بين الفلاح والقانون ، وقضت بذلك على نفوذ مشايخ البلاد واذا كان الكرياج قد بقي في المحاكم اكثر مما تقتضى الظروف فذلك راجع الى لانجاز انفسهم لانهم لم يعرفوا منشأه الاجتماعية وراحوا يستعملونه اداة قصاص انسياقا منهم مع الفكرة الساذجة القائلة بان شعبا لا يزال على الفطرة لا يفهم من وسائل الاتعاع غير هذه الحجة واشباهها . فلما امسكت الحكومة عن استعماله بطل من نقاء نفسه .

مما تقدم نرى ان القضاء الذي يستحقه الغاء الكرياج ليس باكبر

(١) مصر رقم ٣ (١٨١٧) بر ٦٣

من البناء الذي يستحقه الغاء السخرة . ان الغاء الكرباج من حيث هو
اصلاح على لورق قد انجز قبل منشور اللورد دوفرين ومن حيث هو
اصلاح فعلي لم يحدث الا بعد عدة سنين من هذا المنشور . فلما بطل
واصبح بطلانه امرا مقضيا لم يكن ذلك نتيجة الامر العالي ولكن كان
نتيجة تطور اجتماعي جعل استعماله مستحيلا من جهة ومستغني عنه من
جهة اخرى وجملة القول ان استعمال الكرباج قد بطل بعض الشيء
في عهد الانظمة السابقة وماتبقى منه فقد تمهد الانجليز انفسهم
الابقاء عليه .



الفصل التاسع عشر

سياسة اللورد كرومر الاقتصادية

مما ينصل اتصالا وثيقا « بالاصلاحيين » الذين عرضنا لهم في الفصل السابق مسألة ترقية البلاد اقتصاديا بوجه عام وتحسين أحوال الفلاح المصرى بوجه خاص . فقد كان الفلاح الى قبل مجيء الانجليز مضرب الاموال فى الفقر والاملاق حتى ان رسائل اللادى دف غوردون التى وصفت فيها حالة البؤس التى كان الفلاحون يزرعون تحتها فى أواخر العقد السادس من القرن التاسع عشر ، كانت مادة الخطب وكتابات أوائلئك لذين غفلوا عن البؤس السائد فى عقد د'رم فى ايرلندا مثلا أو فى انجلترا نفسها وراحوا يشوهون حكم اسماعيل فى السنوات العvisية فى النصف الأخير من العقد السابع من القرن القابر (١) . نعم كان هناك بعض من الناس سخروا وقتذاك من الحكايات المنفرة التى تداولتها اللسن عن بؤس الفلاح وعدوها من اقايصيص السامخين وذهبوا يذكرون ان حال الفلاح المصرى بوجه عام

(١) صرح سركيف فى مجلس اللوردات فى ذلك الحين « ان حالة اعلالحيين غير مرضية بالمرة ولو فى اوتاب فى ان تكون حالهم قد سمعت الى الحد الذى يهوده مص الكتاب .. » ان لذين اتبع لهم من يذنا ان يدروا انهم يبررات لتجاني التفتة عن احوال النساء والاطفال الذين يعمون فى الماعم او فى البصدة او عن حوّل العمل المشتمس بالامم الزراعية فى هذه البلاد .. اقول « ان من درسوا هذه التقارير .. سمعوا من مهابين لا مسوم الا لشدة فقرهم عاراة من لعمجة هانبا د « بجرعة المقتات البرلانية » ص٢٣١ (١٨٧٦) ص ٦٢٥

لو فورت بحال الفلاح في اى بلد شرقى آخر لرجحت عليها « (١) .
لا بل ان المنشيعين للفلاح بلغ بهم الامر ان اشاروا - ذلك سبق منهم
الى مذهب اللورد كرومر في الجدل - الى اطراد رواج تجارة مصر
الخارجية واحتجوا بأن ماوردوه من الحقائق « يثبت تقدم الطبقات
المنتجة تقدما ماديا ليس له مثيل في غير اوربا » (٢) ولا جدال في ان
حال الفلاح كانت بالرغم من هذه الشواهد سيئة جدا في عهد اسماعيل
باشا وفي عهد المراقبة الثنائية وانها قد تحسنت نوعا فيما بعد ان لم يكن
لشيء اصلا فيسبب تخفيف فائدة الدين العام والقضاء السخرة .

ومن الصعوبة بمكان ان يتبين الانسان المدي الذي بلغه ذلك التحسن
في خلال الثمان والعشرين سنة التي حكمها الانجليز . لان البيانات التي
يوردها اشباع الاحتلال وفي طليعتهم اللورد كرومر نفسه - عن هذا
الاصلاح قد بولع فيها كثيرا بحيث لا يمكن الاعتداد بها او الركون
اليها ثم اتنا لانستطيع ان نمكس على القوم حكمهم في القضية لان
القضية لم تبحث بحثا منظما شافيا . على ان الشيء الذي يقوم بذهن
الباحث الذي جثم نفسه فخص البراهين التي يبني انصار الاحتلال دعواهم
عليها من حيث تقدم المصريين وتوفيتهم هي انها اما ان تكون غرارة
او قليلة حتى لو سلمنا بحدوث بعض التقدم فن المؤكد انه كان يكون
اعظم لو لم تتبع تلك السياسة الضيقة سياسة اخضاع كل شيء للمصالح المالية

(١) مالكسوان « مصر كما هي » ص ٢٥ .

(٢) مالكسوان السكتاب نفسه ص ٢٦ .

أوبالاحرى لسوق للسندات .

ومن العجيب انه في سنة ١٨٨٨ اى بعد قليل من الازمة الشديدة
ازمة ١٨٨٥ - ١٨٨٦ التى صورها جميع الموظفين البريطانيين تصويرا
مكذرا ، قد اخذت تقارير هؤلاء السادة انفسهم ترى حاملة احسن
البشرى عن حال الفلاح المصرى فقد قال السير ادجار فنسنت مثلا
« ليس ثمة شك فى ان الغاء السخرة الغاء جزئيا قد حسن حال صغار
الفلاحين » واستدل على ذلك « باختفاء مرابى القرى شيئا فشيئا » (١)
واستمر يقول « ولا ادل على تحسن حال مصر فى السنوات القلائل
الآخيرة من اداء الفلاحين معظم ديونهم الى صغار المزارعين ... وان ما
استطعت جمعه من المعلومات يعنى اقول ان ما على الفلاحين المزارعين
من ديون قديمة اقل من ٣٠٠٠ ر. ٣٠٠٠ جنيه ، وان الديون الجديدة
قليلة ليست كبيرة ، وان القضايا التى غلقت فيها رهان الفلاحين استثنائية
محضة لاتشمل غير جزء يسير من الاراضى الزراعية » . وقد نسج على
هذا المنوال المستر كلارك كاتب سر الوكالة فقال « لقد حسنت حال
الفلاح كثيرا فى السنوات القلائل الآخيرة . فهو الآن اجود غذاء
واحسن لباسا ولم يعد يخاف الكرباج ولبس ثمت ما يحمله على الخوف
الشديد من السخرة والخدمة العسكرية ... وقد اعين الى حد كبير على
التحرر من ربقة المزارعين . والحق انه خارج شيئا فشيئا من العسف

(١) مصر رقم ١١ « ١٨٨٢ » ص ١٠

والبؤس اللذين طوح بهما من اقدم الازمان» (١)

لوعلم القارىء كم مرة قيل هذا الكلام مموها بهذه الشواهد عيها
لعرف ان تلك الصور البديعة لم تكن لتبحث على الثقة بها والاطمئنان
اليها (٢). والا فكيف ينهض شعب مؤلف من عدة ملايين من اقصى
اعماق البؤس الى مثل هذا النعيم في ستين او ثلاث ؟ ولكن لا عجب
فقد عرفنا الالاعيب التي شغفت السياسة البريطانية في مصر بترويجها
على جمهور ساذج يقبل الاحبار على عواهنها والحقيقة انه بعد سبع سنين
من هذا العهد، اى عند ماصار من الضرورى الدفع عن استمرار
الاحتلال رغم هذا التقدم المجيب، قد خفت نعمة هذا التفاؤل خفوتا
واضحاً، واقبل صاحبنا القديم و«الشاهد المستمل» المستر فيليز
سيواردت الذى سلم بان وطأة الريا قد خفت، يؤكد «ان اقتراض
الاموال لا يزال موجوداً» وان الدين الاهلى المصرى لا يزال يبيع
٧ جنيه، وان الفلاح «ما برح بعد ١٢ في المائة فائدة مدهشة
الانخفاض» بل يبلغ به الامر ان يؤكد «انه لا بد من مضي جيلين

(١) مصر رقم ٦ «١٨٨٨» ص ١٣

(٢) في هذه السلسلة عنها كتب المستر بورتان قول «ان عدد ملاك الاراضي من الالاعيب
يقتصر قليلاً ولا رضى بتجديد شأن كل مزارع و... وقد أصبح من كان يملك في مصر
يملك او قديم يعمل بحرفة يومية للملاك الاراضى». (مصر رقم ٢ «١٨٨٨» ص ٨٣)
هذا ان الالكاتب التي يكلف الموصفون اربط حوز في مصر حزاء لما يهش له لاسان. ومم
ذلك قول اللورد كرومر «مصر المدهشة» المجلد الثاني ص ١٤٦ — ١٤٧ «...»
اخاصية الاسانية للعقل الشرقى هي... الذى قد يعنى بسهولة لن الخطوط وعشاء الواع
اجتهادى ان تشتط من اى مصرى عادى روية ساذجة لحقيقة من الحقائق... قسرى ان
وبما وقع في انتفاض ست مرات قبل ان يتم الرواية»

حتى تستقر قواعد ماتم من اصلاح » (١)

فهذا يرينا الى اي حد ينبغي ان نثق بما يقوله الموظفون البريطانيون عن تقدم المصريين في عهدهم . فاذا ما خرجنا من التعميم الى التخصيص ، فانا نجد الامر هو هو . ولنضرب لذلك مثلا . كثيرا ما يمدى اللورد كرومر القول في كتابه ويميده مؤكدا (٢) انه فيما بين عامي ١٨٨٣ و ١٩٠٥ كان يخرج للبلاد مرحلة مالية سنوية تقرب من ٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيه منها ١٠٠.٠٠٠ ر. جنيه على هيئة تخفيض للاموال المقررة . فظهر هذه الارقام خلاب من غير شك ولكن متى فحصناها وجدناها تشير الى مبالغ للوهم منها نصيب غير يسير . فن ذلك مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيه الذي ذكر تحت عنوان « الغاء السخرة » وهو يشمل مبلغين مبلغ اساسي قدره ٢٥٠.٠٠٠ ر. جنيه ومبلغ اضافي جاء من فرض سنة ١٨٩٠ وقدره ١٥٠.٠٠٠ ر. جنيه . والسبب في ذكر هذين المبلغين تحت عنوان « تخفيض للضرائب » انه ان لم توافق الدول العظمى على اتفاقها في هذا « الاصلاح » لوجب فرض ضرائب يعادل حاصلها هذين المبلغين . ولما لم يكن شيء من ذلك (ومن الحزم ان لم ينصوا على استحالة فرض ضرائب جديدة بمقتضى اتفاق لندن) فقد اصبح مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ر. جنيه اموالا خففت عن كامل القلاح !! فالحجة قاطعة في السبك والمهارة ، وكان يمكن لاحتجاج بها مع هذا السبك

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٤

(٢) « مصر الحديثة » للورد كرومر المجلد الثاني ص ٤٤٧

وذلك النجاح في كل ما يتطلب مالا كاعمال الرى التى اتفق فيها بضمنه ملايين من الجنيهات اقترض اغلبها ولم يأت من زيادة الضرائب . فلو فطن اللورد كرومر الى ذلك لدون هذه الملايين بعنوان « اموال خففت عن كاهل الفلاح »

والى هذين المبلغين اللذين انتقا اجورا للعمال وعرف باسم « المرحمة المالية » نجد مبلغا آخر يقرب من ٦٠٠.٠٠٠ ر. جنيه قد وضع عن الفلاح على هيئة ضرائب ارضية . هذا المبلغ يشمل ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه التى جعلها اتفاق لندن مرحة للفلاحين كما رأينا فقيدت فى الحسابات مقابل « متأخرات ميووس من تحصيلها » اى انها بدلا من ان تقيد فى الحسابات ممثلة اموالا وضعت بالفعل عن الفلاح ، قد قيدت مقابل اموال لم تحصل على الاطلاق . ويشمل مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ ر. جنيه علاوة على ذلك ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه كانت منحت فى سنة ١٨٩١ لتحقيقا لاموال الاراضى . قى هذه السنة ظهر ان ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه لا تغطي « المتأخرات الميووس من تحصيلها » التى كانت تذكر سنويا فى ميزانية الحكومة ، والتى اصبح مجموعها فى عشرين ١٤٠.٠٠٠ ر. جنيه ، ولذلك تقرر ان يحذف من هذا المبلغ نحو مليون جنيه دفعة واحدة وان ينقص سنويا من اموال الاراضى ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه ، وبذلك يتبقى نحو ٢٠٠.٠٠٠ ر. جنيه يجب تحصيلها . هذه ١٣٠.٠٠٠ ر. جنيه

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٤ ورقم ٢ « ١٨٩٢ » ص ٧

التي لم تحصل قط والتي لم تكن تذكر الا في الحسابات فقط ، قد
اضيفت الى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه التي وضعت عن الفلاح في سنة ١٨٨٥
واطلق على المبلغين معا اسم « مرحة مالية » . (١)

هذه المبالغ كلها داخلة في باب الاموال المقررة ، فلما باب الاموال
غير المقررة فاهم مرحة مالية فيه هي الغاء عوائد الفرضة التي يقال انها
تنتج سنويا ١٨٠,٠٠٠ جنيه على الرغم من ان معظم هذا المبلغ اى
١٢٠,٠٠٠ جنيه قد تجاوزت الحكومة عنه سنة ١٨٨٩ لانه كان لا يترتب
على بقائه الا وجود متأخرات « يصعب تحصيلها » (٢) ثم حذفت البقية
الباقية بعد سنة من ذلك « لانها تؤدي احيانا الى غش كبير » (٣) والحقيقة
ان عوائد الفرضة كانت عبارة عن ضريبة موضوعة على البائسين من
باعة الليمون ونحوه من العروض التافهة الذين كانوا لا يستطيعون اداء
هذه الضريبة المضحكة ولا يمكن ان يرغموا على ادائها . وقد النى حوالى
هذا الوقت عدة ضرائب تافهة كموايد رخص الوزاين وعوايد دخولية
الارز التي كان ينفق في تحصيلها معظم المتحصل منها (٤) . على ان عوايد
الدخولية قد بقيت في المدينتين السكيرتين وهما القاهرة والاسكندرية
لوفرة الايراد الذي كان يأتي منهما في هاتين المدينتين .

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٤ ورقم ٣ « ١٨٩٢ » ص ٧

(٢) مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٩

(٣) مصر رقم ١ « ١٨٩٠ » ص ١٣

(٤) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » ص ٣

يتضح مما تقدم ان جل « المرحمة المالية » محض تقوية وتضليل وان تخفيف الضرائب لم يكن في اكثر الاحوال الا تجاوزا عن متأخرات بستجيل تحصيلها وفيها عدا ذلك كان الغاء لضرائب تافهة تحصيلها متعب من جهة وبكاف الحكومة اموالا طائلة من جهة أخرى . فهنا ايضا لها القارىء يقض اللورد كرومر بعمل دفعته اليه الضرورة .

وفوق ما تقدم يمكننا ان نثبت ان ارقام اللورد كرومر لا يدول عليها وذلك بالرجوع الى جدول الديون الاهلية المصرية الذى ارسله الى حكومته سنة ١٨٩٥ ليرى تحسن حال الامة التى يلى امورها . يدل هذا الجدول (١) على انه من بين ٤٤٧١٠٠٠ فدان يملكها ٦٦١٠٠٠ مالك ٣٩٥٠٠٠ فدان مرهونة بما يبلغ ٧٣٣٠٠٠ جنيه وان اكثر من ٧١ فى المائة من هذا المبلغ مستحق على ملاك يملك الواحد اكثر من ٥٠ فدان مقابل ٧٨ فى المائة تستحق على ملاك يملك الواحد منهم خمسة أفدنة فاقل . وان للاولين من الارض المرهونة ١٤٦ فى المائة فى حين ان للآخرين ٢٢ فى المائة قبل بعد هذا التحسن شىء بيد ان اللورد كرومر قد اضطر فى السنة التالية - اى بعد ان مضى على هذه الارقام من الزمن مامكنها من ان تؤثر تأثيرها المنشود الى ان يعترف بأنه « الى جانب الديون المسجلة يوجد من غير ريب مقدار معين من ديون غير مسجلة ومستحقة على صغار الملاك بوجه خاص » (٢)

(١) مصر رقم ١ « ١٨٩٥ » ص ٣٠

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٦ » ص ٧

ولا يحاول اللورد كرومر ان يبين لنا ولو بالتقريب ذلك «المقدار المعين» من الديون غير المسجلة بل يدع القارئ يذهب الى انه لا بد ان يكون شيئاً طفيفاً . غير انا نعلم وحجتنا في ذلك المستر فيلر زستيوارت الذى يوثق به في كل ما يتفق وانغراضه السياسية ان «الارض لاتزال تنتقل بالوفاة او البيع من مالك الى مالك آخر وان هذا الانتقال لا يسجله الاهلون رغم وجوب التسجيل ولهذا تظل الضرائب تؤدى عن بعض الاراضى باسم افاس توفوا من زمن طويل او قدم العهد بانتقال الارض منهم» (١) . اذن فالجدول الجميل الذى يرى حقارة ديون الفلاح كله تضليل وتمويه ولا يختلف عن الجدول المذكور من حيث عدم الثقة به واسباب ذلك جدول اخر يدل على توزيع الاراضى المقارن فى عامى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ وقد نشره اللورد كرومر فى تقريره الاخير الذى كتبه قبل مبارحة مصر . يرى هذا الجدول (٢) ان ما يملكه الاهلون من الارض الرعية قد زاد فى هذه السنوات العشر من ٤٢٧ر٤٢٧ فدان الى ٤٦٦٦ر٤٦٦ فدان وان عدد ملاك الاراضى قد زاد من ٧٦.٠٠٠ مالك الى ١٤٧ر١٤٧ مالك وان عدد الملاك الذين يملك الواحد منهم من ٥ أفدنة الى ٥٠ فدان قد نقص وتقصت مساحة ما يملكون وان عدد الذين يملك الواحد منهم اقل من خمسة أفدنة قد زاد من ٦.٨٠٠ مالك يملكون ٨٨٨ر٨٨٨ فدان الى ٢ر٢ر١٠٠ مالك يملكون

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٥

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٢ » ص ٥٠

... ١٢٥٩٠ فدان وذلك مقابل زيادة عدد الذين يملك الواحد منهم أكثر من ٥٠ فدان من ١٠٠٠٠ مالك يملكون ١٠٠٠٠٠ فدان إلى ١٠٠٣٠٠٠٠ مالك يملكون ١٠٠٠٠٠٠ فدان . فإى حال ادعى إلى الرضا من هذه الحال أيضا ؟ نعم قد تكون المزارع المتوسطة الانساع جانحة إلى الزوال ولكن ذلك ليس في مصلحة كبار الملاك وحدهم فإن صغار الفلاحين الذين يملك الواحد منهم أقل من خمسة أفدنة هم الذين زاد عددهم وزادت مساحة ما يملكون زيادة جسيمة . على أن اللورد كرومر قد اضطر إلى تنبيه الجمهور إلى أنه منذ سنة ١٨٩٦ قد مسحت الأراضي مسحا جديدا أظهر عددا « معيناً » من صغار الملاك كانوا معدودين فيما مضى مجرد شركاء ثم ربطت باسمائهم حصصهم لتخفيض رسوم التسجيل وقد سجل عدد عثايم من صغار الملاك عقود ما اشتروه من الأراضي . هذه دعواه وليكفي لظن القارئ أن الأمر ليس بهذه البساطة بل نورد له نص ما قاله السير ألون غورست في هذا الصدد قال (١)

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » من ١٢ ذكر السير ألون غورست هذا التصريح المأثور في تربيته على عمال مصرف الرعي في سنة ١٩٠٩ وهذا المصرف أنشأه السير ألون غورست كاس في سنة ١٩٠٢ وصعدت شركته وتسميته التي أمرته إليه بمائة ٣ في المائة وكان من أحب المشروعات إلى نورد كرومر لأنه لو كان يوجد في مصر طبقة جديدة من صغار الملاكين وقد تكاثروا بحسب ما عثايم في سنة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٩ . فبعد أن وصف ردة أعمال الملاك في ذلك قال « ومدا كانت النتيجة ؟ النتيجة أن صغار الملاك قد زادوا في عشر سنين . . . مالا يقل عن ٤٠٠٠٠٠٠ مالك وأنه أصبح من بين السكان الذين يريدون قليلا عن ١١ مليون نسمة مائة رجل وسبعة وخمسين مالا يقل عن ١٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مائة صغير . بعد محو السكر من أعينهم » ويرى لقارئ من عبارة السير ألون غورست

« ان الزيادة السطحية التي ظهرت حديثا في الملكيات الصغيرة واجمة الى تقسيم نلساحين الاراضى بين ملاكها الحقيقيين وقد ترجع بنوع ما الى ان الملاك كانوا اذا وقعوا فى عسر مالى يجزئون اراضيهم للاستدانة عليها » اذن جدول اللورد كرومر كانه تضليل محض ولم يزد عدد صغار الملاك من الفلاحين بل ربما كان الامر مكس ذلك .

قد يكون غير جميل ان تنقض اقوال خصمك ثم لا تكون قادرا على ان تأتى بأى قول ايجابى يحل محلها . ولكن مجرد تقدم فى قضيتنا هذه مفيد لانه يرينا وهن البراهين التى يدنون عليها النفى لجمهور المادى مستقلا عن تقدم الحكومة المالى . ان لدينا فيما يتعلق بتقدم الحكومة الحالى يرايين لا يعرف الضعف اليها سبيلا . اما تحسن حال الامة فلدينا فيه مجموعة اقوال لا يلبث كل قول منها ان يتداعى متى مسته يد النقد . افعمد هذ نكون غير محقين اذا قلنا ان تقدم سواد الامة من غير شك قليل جدا ؟

على انه غير معقول ان ننفي كل النفي تقدم جمهور الامة من الجانب للمادى . نخير دليل على تقدم بعض الشىء اطراد زيادة الايراد وأداء الضرائب من غير رجوع الى الوسائل الشديدة التى كانت شائعة

التي ذكرناها فى المذمور « عظم » هذا النجاح ولا بأس ان نصيب الى هذه العمار الكمامات التى فيها النثرة « ان المصروف لا يقرص ولا ملاك الاراضى وعلى ذلك لا يمكنه ان يوجد ملكيات شخصية جديدة » اننا لا نرى لم لا يعطب من امتداد البريطانى ان يرجع الى مكتبة هوبراه الى ما كتبه ساه فى الموضوعات المختصة ؟

منذ ربع قرن من الزمان وان اموال الاراضي التي بائنت (عام ١٩٠٥)
٠٠٠ ٩٠٢ ر جنيه لم يتأخر منها غير ٠٠٠ ١٨ ر جنيه (١) وان
الايراد الذي يبلغ ١٢ او ١٣ مليون جنيه اصبح سهل التحصيل (٢)
كما ذكر للورد كرومر ذات مرة مع ان ايرادا يبلغ ٠٠٠ ٩٣٥ ر
جنيه لم يحس سنة ١٨٨٣ الا بجهد عظيم . فعنى هذا كله ان الامة قد
بلغ من تقدمها ان صبحت تستطيع على اقل تقدير تحمل الضرائب
وهو امر لم يحدث فيما مضى كما رأينا . ومع هذا فسواء اكان ذلك
التقدم ناشئا من مجرد خفة العبء على ثل التخفيض المتوالى لفوائد
الدين العمومي ام لا فمن المتنازع فيه انه تذاول ماوراء حقوق الحكومة
للمالية وعاد على الفلاح باكثر مما يصمن الاداء العاجل لما تستحقه
الحكومة .

ان الامير حسين باشا كامل الذي هو عم الخديو والذي كان الى عهد
قريب رئيس مجلس شوري القوانين قد وصف (١) في حديث له مع
احد صحفيي القاهرة حياة الفلاح بانها حياة يؤمن شديد وجهل مطبق
وقال ان الفلاح « يقضى حياته مثقلا بالدين لا يزيد كسبه عن الضرائب
المفروضة عليه وارباح لدون المطلوبة منه وهو لكي يسد حاجات زراعته
في مواعيدها مضطر دائما الى الاستدانة بالربا الفاحش . فلهذا العسر من

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٦١

(٢) مصر رقم ١ « ١٨٩٦ » ص ٣

(١) نشر هذا الحديث في جريدة «دى المحسبان» عدد ٢٠٥٥ في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٨

جهة وتخلوه من المال من جهة اخرى ولكثرة من يعولهم من جهة ثالثة قد بقي الفلاح غريقا في بحار الضنك لا يعرف لنفسه منها مخلصا . فهذا كلام رجل اشتهر بانه خير بحال الفلاح المصرى ويؤيد شهادته هذه غير واحد من السياح الذين امكنتهم الفرص من زيارة القرى المصرية والبريطانيون انفسهم لا يجهلون هذه الحقيقة ولكنهم يذهبون في تأويلها مذاهب شتى . فقد رأينا (١) انهم كانوا فيما مضى يرجعون فقر الفلاح الواضح للعيان الى اسرافه (في شؤون الزواج خاصة) وولعه بالاستدانة ثم ظهر بعد ذلك ان هذا التأويل ضعيف غير وجيه فقالوا ان الفلاح اشد سذاجة من ان ينعم بالاسراف وعكسوا التفسير الاول وقالوا ان فقره الظاهر راجع الى شحة وكثرة المال . لذلك كتب اللورد كرومر سنة ١٨٩٩ يقول « من الخطأ ان نظن ان الفلاح المصرى ممن يتورطون في الاستدانة » واستتبع يقول « لقد كتبوا وقالوا كثيرا عما نشأ عليه الفلاح من الخرق وقصر النظر ... اما انا فلا ارى مسوغا للاعتقاد بان الفلاحين في جملتهم متاليف مبذرون » (٢) . وما ذكره اللورد وقتئذ بحيلة واحتراس قد جعله فيما بعد عقيدة ثابتة وامرا حقيقيا ولم يتعاش الاكلام عن الاموال الطائلة التي خررها الفلاحون في الاجربة والقدر

(١) انظر الفصل السادس عشر من هذا الكتاب

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٠ » ص ٦

المحبوبة في الارض (١) . غير ان هذا التفسير لسوء الحظ لم يكن بالشيء الجديد فهو يرجع الى عهد اسماعيل ايام كان انصار اسماعيل يبذلون جهدهم في تعليل فقر الناس الظاهر ويردون على من يرجعونه الى ثقل الضرائب (٢) . بل ان البريطانيين في سنة ١٨٨٨ قد تكلموا عن الاموال التي جمعها الفلاحون حتى في عهد اسماعيل واخفوها عن العيون بدسها في الارض (٣) . والدعوى في الحالين باطلة وغاية ما فيها انها ترى حيرة القوم في نفى حقيقة ليس من السهل ان يجهر بشيها . ونحن لا نسعنا ان نخرج من الامر كله الا بهذه النتيجة وهي انه برغم تقدم البلاد المالي في الخمس والعشرين السنة الماضية كان التقدم المادي للامة قليلا وربما لم يزد على ما تقتضيه مصلحة مالية الحكومة .

ولا عجب في ذلك متى عرفنا الغرض الذي جعله اللورد كرومر نصب عينيه لاول ما هبطت قدمه لرض مصر . لقد كان اول شرط لبقاء الانجليز بمصر ان ترضي الدول عن مصالحها المالية كل الرضاء ولذلك قصر

(١) وجاء في خطة القضا اللورد كرومر في حيله ما في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ما يأتي « بحري كثر المال في مصر بدرجة لا يصدقها الاوربي . والتي مورد بضعة امثلة من ذلك . لقد بلغ منذ قليل من الزمن ان سريا مصريا توفى عن تركة مقدارها ٨٠٠٠ ر ٨٠ جنية ذهب محبوبة في اخيسته . ووافى ايضا فلان فلاحا ميسور دخل اشترى صبة بحو ٢٥٦٠٠٠ جنية وبعد مضي نصف ساعة من توقيعه على عند امياينة اد بقطر من الخمر مد اقرن يحمل المال لطلوب وكان جيبه في حديقته . وبلغ انهم وجدوا عند مشيت اندر في حدى القرى مالا لا يقل عن ٥٠٠٠ جنية في قدر محبوبة في لارض » (التيهس : ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧)

(٢) كتب المستر مالك كوان يقول « لقد عرف الفلاح من عهد حوقاى اسماعيل بعدم الرغبة في اداء الضرائب كائنه ما كانت وتقدم يستجر مقدرته على احتمال الصا متى كان من وراء ذلك رقم الصرية عنه كلها او بعضها » ثم زين كيف يحضر الفلاح الذهب متى اضطرت له اسعها الى ذلك (مصر كما هي من ٢٨)

(٣) مصر رقم ٩ (١٨٨٨) ص ٧

اللورد كرومر عنابته على كلها الادارة المالية خاصة ولكي يظفر
بأكبر نجاح ممكن في هذا الباب قد عني بكل ماله صلة مباشرة به واغفل
ماليس كذلك صاروا النظر عن عسر الفلاح ويسره اللهم الا من حيث
كونه المنبع الاول لايراد الحكومة اى من حيث كونه دافع ضريبة^(١)
فقد عني اللورد كرومر بتقنية قدرته على اداء الضرائب دون سعادته
المالية العامة. نعم ان الامرين في عادة متلازمان وان قدرة الامم على اداء
الضرائب تكون على اتهماتهم كانت حكوماتها مهتمة باحوالها الاقتصادية
ولكن من الممكن ان يعنى بمال الامة الى الحد الذى تقتضيه حاجة الخزانة
ليس اكثر كما يمكن ان يعنى بقطيع من النعم الى الحد الذى تقتضيه الحاجة
الى صوفه ولحمه . وهذا الحد هو الذى عزم اللورد كرومر من اول الامر
على ان تقف عنده بمجهوداته . لقد اقتصر بعد ذلك بسنين فقال «كان لبداً
الذى استمسكت به حينما كنت مندوباً (في صندوق الدين) ان تكون
مصالح حملة السندات ومصالح المصريين شيئاً واحداً»^(٢) . وهو قول قلما
يصدق على العهد الذى يشير اليه ولكنه يصدق على الزمن الذى انفرد
فيه بحكومة مصر مع ملاحظة ان توحد مصالح الفريقين كان ينظر
اليه من وجهة حملة السندات دون وجهة المصريين ، وان موارد البلاد

(١) وفي عرض الحدت الامم المذكور شكاً لا مبرر فيه من انه لا ليس من بعد الى صلاح
يد السندات فيمكنه من الخروج من دولته من اؤس وانفاقه ما ليس من يسمى عمياً مدني سعادته
او تنقيب عنه او ترمته ما ليس من يدى اليه نصيبه ما . قد ترك وشأنه والحكومة لا تد
اى جهود الى ترقية الملاح

(٢) مصر رقم ١٠ (١٩٠٢) ص ٣

الاقتصادية نعى منها ما يعود على المالية بالفائدة العاجلة وان مادون ذلك فاما انه لم يتم مطلقا او قضى عليه من غير رحمة ولا شفقة .

وقد تبين هذه السياسة في زراعة القطن التي تشغل المكان الاول من حياة مصر الاقتصادية وتكاد تذهب بسائر المزروعات الاخرى . ليس الانجياز اول من عرف الربح الذي يأتي من زراعة القطن فاسماعيل باشا قد عرف ذلك من قبلهم وحث على زرع القطن جهدا طاقته حتي ازداد صادر القطن المصري في السنوات العشر الاولى من حكمه من ٨١٥٠٠٠ قنطار متوسط ثمنها ٦٦٠٠٠ ر ٦٠٠٠ جنيه الى ٢١٠٠٠ ر ٢٠٠٠ قنطار ثمنها ١٠٠٠ ر ٧٠٠٠ جنيه (١) وظل متوسط قيمته بقية عهده ما بين ٧٠٠٠ ر ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ ر ٦٠٠٠ جنيه في السنة . ولكن الرجل الذي قدر القطن حق قدره من الوجهة المالية الحكومية هو اللورد كرومر . فقد عرف بحق ان زراعة المواد الغذائية والسكرية وان كانت قيمة كسائر مصادر الثروة لا تقارن من الوجهة التجارية بالقطن الذي تمس اليه الحاجة دائما . نعم ان المواد الغذائية قد تكون اربح للزارع نفسه اذ تعطيه حاجات معيشته ولكنها من الوجهة التجارية لا تضارع القطن الذي يستلزم تصديره حركة مالية جسيمة ويدعو الى قيام هيئة تجارية ذات شأن كبير . من اجل ذلك انصرفت العناية كلها الى زراعة القطن وهيث جميع الامور التي نسلها او تشجعها خصوصا امور الري . ولقد رأينا ان

الانجليز لم يكونوا في ادارة الري السابقين الى الاصلاح فقد سبقهم اليه قبل ذلك بزمان طويل ولاية مصر الوطنيون : محمد علي ، وسعيد باشا وخاصة اسماعيل باشا . فهؤلاء تشبوا تربة مصر بنسيج من الترع وجلبوا اليها الآلات البخارية الرافعة ونحوها وأنشأوا أو اختطوا (١) اشهر مرافق لري القنطرة في يومنا هذا . ولقد نجح اسماعيل باشا في ان اضاف الى الارض الزراعية اراضي شاسعة انتزعها من الصحراء وجعل محصول القطن ثلاثة بل اربعة امثال ما كان عليه . والحق ان اسماعيل باشا هو واضع الاساس الذي رفع عليه الانجليز فيما بعد بناءهم (٢) . ومع ذلك فان من السخف ان ننكر ما اتى به الانجليز في هذا الباب . ان الانجليز باتفاقهم نحو مليوني جنيه اقتترضوها وتخصيصهم جزءا كبيرا من ايراد مصر السنوي بلغ مجموعه عدة ملايين من الجنيهات قد افلحوا في استنقاذ نظام الري من الفساد الذي صار اليه في اواخر عهد اسماعيل ، اي حينما كان السعي في تأدية الكوبونات الباهظة القيمة (٣) يأكل

(١) قال المستر ماك كوان « في كتابه السابق ذكره ص ٢٥٠ » مشيرا الى نشاء لقنطرة الخيرية « وكان من وراء ذلك اثر خالدا لسكل من الحاكم والمهندس (السيرجون فول) للذين يرجع انهما الى مهمهما ومهارتهما . »

(٢) وقد صرح اللورد كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٠ م. بالحقائق اجمالا غريبا يانه « يمكن ان يقال ان ص. تقدم مصر امادى حاصر قد غرس في سنة ١٨٨٤ » (ص ٥٥ رقم ١ « ١٩٠١ » ص ٢٠)

(٣) يشتمل تقرير اللورد دوميرين على وصف الحال السيئة التي صارت اليها مرافق الري عند انتهاء الاحتلال (مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٥٢ - ٥٣) ولكن اللورد دوميرين لا يذكر ان هذا الفساد راجع الى سوء حيلة السلطات والمراقبة الثمائية وبدلا من ان يبقى التبعة على هؤلاء فهو يلقبها على ملك الاراسي الذين على ايديهم حبطت مشروعات ترع كثيرة « كانت تهدد الحل محل الاتهم اربعة . قد يكون هذا القول من اللورد دوميرين صادقا بعض

كل مال وكل مجهود كما افلحوا في توسيع نطاق ذلك النظام توسعة شملت انشاء مرافق رى حديث . على ان عملهم هذا لا ينبغي ان يفهم منه انه كله كان مقرونا بالنجاح فيا بعد ما كان بينه وبين ذلك ! كم من مال ومجهود اضاعتها في اوائل الاحتلال تجارب لم تنجح لقيامها على اراء خطأ قد جلبت من الهند التي تختلف احوالها عن احوال مصر ! ولقد كان من وراء ذلك ان المخطط من كثير من احسن الاراضي المصرية (١) الى النصف احيانا . على انه لم يثبت ولا في زمننا هذا ان جميع المرافق التي انشأها الانجليز نافمة مفيدة فاعظم بناء قام به الانجليز وهو خزان اسوان لم يسلم من الانتقاد الرمع ان الذين انتقدوه من اعظم مهندسي

الشيء فان آثار لامول المستمرة هي في كل مكان كما يدل اصحلال نظام الزرع في إنجلترا للمامة شركات السكك الحديدية في توسيعه ومد نطاقه . وقد يكون من العدل أن نذكر في هذا المقام على سبيل التمثيل على من تقع نعمة اصحلال القنطرة الخيرية . فقول انها لا تقوم هي الملاك وليسكن على المراقبة الشاذية التي أجرت رى الاراضي المجاورة لتلك القنطرة لشركة انجليزية يرأسها دوق سذرلند فارتأت هذه قامة نظام عظيم من الآلات الرقمة (انظر هذا الكتاب الفصل الثامن) مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ١٥٠ وما يليها

(١) بنوشو « مصر والاحتلال » سنة ١٨٨٩ ص ١٧٩ — ١٨١ بالطرالي ما يحتاجون به على اسماعيل من الاسراف والتبذير في اثناء المرافق العامة بحسن أن نلاحظ أن نفقات معظم ما اشبه من المرافق العامة في عهد الاحتلال قد تجاوزت كثيراً من ايمانها الاساسية التي قدرت لها فرم القنطرة الخيرية قد ابتاع المبلغ الذي خصص له ومبلغا ضايف قدره ١٦٩٠٠٠ جنيه . مصر رقم ٢ « ١٨٩٠ » ص ٣٩ . ونفقات خزان اسوان بلغت في الحقيقة ٢٠٠٠٠٠ ر ٧ جنيه مع ان ما كان قدرها هو ٢٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠ جنيه والثاني جسر جزيرة الروضة قد قدر له ٢٨٥٠٠٠ ر ٢٨٥٠٠٠ جنيه ولكنه بلغ به ٤٠٠٠٠ ر ٢٠٠٠ جنيه وكذلك نفقات جسر رفقي فانها قدرت بمبلغ ٤٥٠٠٠ ر ٤٥٠٠٠ جنيه مع انها بلغت في الواقع ٧٠٠٠ ر ٥٠٠ جنيه وبناء دار السكك الحديدية قدر له ٨٥٠٠ ر ٨٥٠٠ جنيه قبلت نفقاته ١٣٠٠ ر ١٣٠٠ جنيه . هذه الامثلة يمكن مصاعمتها الى مالا نهاية يا اسفا على أن لم يكن تمت لجنة دواية تلخص الحسابات !

العصر ومن اقوى النصار الاحتلال (١) ولم تسلم كذلك ادارة مصلحة الري من انتقاد الصحف البريطانية المصرية نفسها (٢). ومع هذا كله فانجاح السطحي لما قام به الانجليز في دائرة الري من ادارة وانشاء مرافق عظيم جدا فقد زادت مساحة ارض القطن فيها بين عامي ١٨٨٤ و ١٩٠٨ من نحو ٨٠٠٠٠٠ فدان الى ١٦٤٠٠٠٠ فدان وزاد محصول القطن من ١٠٨١٨٠٠٠ قنطار الى ٦٢٥٠٠٠٠ قنطار وزادت قيمة القطن الصادر من ٦٢٤٤٠٠٠ جنيه الى ١٧٠٩١٠٠٠ جنيه

بيد ان هذا التوسع الهائل في زراعة القطن ليس كبير القيمة لأمرين اولهما ان ذلك التوسع قد تم على حساب المزروعات الاخرى

(١) وقد خطب السير ويليم ويسكوكس المهندس الشهير في الجمعية الجغرافية الحديثة في مشروع تلبية حزن اسوان بضعة أمتار فقال « يكلف هذا العمل الاضافي وحده مصر ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مع انه لو كان حزن اسوان وفق لرسم الاعلى . كان في قدرته أن يختار مديري من الامتار المكينة والسكان ما يشق فيه أكثر من مديري جبهه ان الاسراف العظيم في الاموال انما هو ما يسخر منه من مصر من المهندسين المستعبد . اطلبين على جميع الصروف المشقة شريح حزن اسوان ويسكنه » « انيس » يناير سنة ١٩٠٨ وقد نشأ من تلبية حزن اسوان ان عمريت اسوان جزيرة اسوان بوجود بيت كنها القديسة الشهيرة وان من اصعب ان قول اني يصحني ما هو جميل وتاريخي من أحاد ما هو مفيد ولحسن في عمدا أية صيحه تمت في عهد البلاد كما ذكر السويدي في مدحه حديثي على حين صدق المرقعي فان يتبعكم المذهب لانه لم يظهر في هذه البلاد احتجاج فعال على هذه الاستسحة الجسيمة طرمة الاثار (٢) فالانجليز عذب مثلثا تقوى في امتهية عددها الذي صدر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ « مهم تكن براعة مهندسي الري في حرقهم الخاصة بهم ليسوا من زراعيين وذلك لانهم ينفدون أعمالهم دون أن يحسوا بشؤون لزريه بحساب اللاتقيا ونحن ذاكرين على سبيل التنبؤ امرا واحد كثر بشكوى مدعته به كثرأما دأمر موصو ري خيلهم الزراعة تطهير الترم وصارف في اللوحة التي يكون فيها اقل الترم والمصارف . وذلك ضروري بشؤون لتصريف لا بد مؤرا . للحصول انرا سبب حد . فقد يفعل مهندس الري بكل سدة ترعة في مصر ومصر في توبة فلا يكون من وراء ذلك سوى احساسة مدحه للارص انه وردة هذا تصرف أو تلك الدعة » وفي وسعنا ان نتخيل تلك الحال التي لم تمت معها صحيفه مختصة للانجليز « كالايجيشين غريب » أن ترفع عقينها بثل هذه الشكاوى

حتى ان مصر التي كانت من اهرء العالم في الازمنة القديمة قد اصبحت تعتمد في موادها الغذائية على الاقطار الاجنبية . ففي الفترة التي اشرنا اليها منذ هزيمة ازدادت قيمة الوارد من الماشية واللحم والسمك والربد والخبز ونحوها من ٣١٤ر٠٠٠ جنيه الى ١ر١٦٣ر٠٠٠ جنيه كما ازدادت قيمة الوارد من الحبوب والخبز والاعذية النشوية من ٥١٠ر٠٠٠ جنيه الى ٣٧٨٥ر٠٠٠ جنيه وازداد الوارد من القمح ودقيق القمح والذرة من ٥٠ر٨٦٤ طن سنة ١٨٩٩ الى ٢٠٩٥٩٧ طن سنة ١٩٠٨ (١) فهذا يفيد ان نمو مصر الزراعى الذى ساعد عليه اتساع نطاق الري واقتضته الضرائب العالية قد اصبحت عبارة عن تعاضل زراعة القطن . وما شبه مصر في تغذيتها بالري لتستحيل كلها قطننا بأوز استراسبرج الذى يعلف ويسمن ليستحيل كله كبدا . نعم ان خزانة المالية ومعامل لا نكشير قد استفادت من ذلك فوائد جلية . اما ان الفلاح المصرى الذى يودى نظير مواده الغذائية اثمانا هي « اعظم منها ... بأوربا » (٢) قد استفاد من زيادة القطن كما استفادت المالية ولا نكشير فذلك مالا يقال به على الاطلاق .

والامر الثانى هو ان اعتماد اهل البلاد وماليتها على محصول واحد

(١) « نخارة مصر الاحتمية » سنة ١٨٨٤ - ١٩٠٢ - الجدول الاسي . تقرير عن التجارة الخاصة والدائمة في منطقة اكدوس . القومية سنة ١٩٠٨ رقم ٤٢٢٤ من السلسلة السنوية ص ١٣ و ١٤

(٢) التقرير رقم ٤٢٢٤ السلسلة السنوية ص ٨

شر اعترف اللورد كرومر نفسه في اواخر عهده بأنه نحيف جدا^(١) فما هي الا ان يمجز المحصول لانخفاض في الثيل اوازمة نعتري سوق القطن الدولية او حملة منكورة من حملات دودة القطن حتى تقع البلاد في اليأس والشقاء . وقد حدث سنة ١٩٠٤ ان اتلفت الدودة من محصول القطن ما قيمته مليونان من الجنيهات وافتقر لذلك عدد كبير من صغار الفلاحين وهلكوا هم واسرهم جوعا^(٢) وانتابت الفلاحين مثل هذه النائية في عامي ١٩٠٨ و ١٩٠٩^(٣) فقد قيل انهم خسروا في العامين المذكورين ٨ مليون جنيه^(٤) والى هذا كله قد اصبحت من المسلم به ان محصول القطن الواحد من القطن يتناقص شيئا فشيئا بشكل هو غاية في الاخافة والافزع وان زراعة القطن برمتها مهددة بالتلاشي في زمن غير بعيد^(٥) . فمحصول القطن من راضي الدومين قد نقص فيما بين عامي ١٨٨٥ و ١٩٠٩ من ٢١ ره قنطار الى ٢٤ قنطار اي بنسبة ٥ في المائة وتحليل الارقام يرينا ان هذا النقص مطرد مستمر^(٦) . وقد اخذت عدة لجان رسمية وشبه

- (١) مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ٢١
 (٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٦ » ص ٢١
 (٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢٠ « ١٩١٠ » ص ١٨ وقد بلغ ما نقص من المحصول سنة ١٩٠٨ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة
 (٤) هذا رأى أعضاء الوفد المصري الذين قابلوا السيد ادوارد غراي في سنة ١٩٠٨ انظر تقريرهم الاسكندرية سنة ١٩٠٩ ص ٣٣
 (٥) انظر مثلا « لائحة السيد الدول غورست في مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٢٠
 (٦) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٢

رسمية تفحص الموضوع (١). ولكن مما لا شك فيه ان من لاسباب الرئيسية في انحطاط تربة وادي النيل التي ما برحت حتى وقتنا هذا مضرب المثل في انخسب انما هو ارتفاع (٢) مستوى الماء الباطن لاعتساف القوم في مد نطاق الري دون ان يأتوا بما يقابل ذلك من طرق الصرف . فلارتفاع مناسب ترع الاحتباس الماء خلف القناطر العديدة العالية علوا لم يفكر في عواقبه اخذ الماء يتغلغل التربة الظاهرة ويغمر التربة الباطنة ويخنق جذور النبات ويمنع النبات من النمو الضروري له . وقد تنبأ بهذا المصير - بعض التنبؤ على الاقل - بعض المهندسين انفسهم امثال السير كولن سكوت مونكريف والسير وليم ويلكوكس (٣) . ولكن ولادة الامور كانوا اشدا فتانا بالرى وثاقلا في السماح باى مبلغ اضافى من ان ينوا بطرق الصرف اية عناية فكان من وراء ذلك ما هو حاصل الآن . وقد دعت الحال في بعض الجهات الى استخدام السجاد في مقاومة انحطاط الارض المستمر فعاد ذلك بنتائج مرضية ولكن من الواضح انه لا يمكن بهذه الطريقة ان تستأصل جرثومة الداء اضاف الى ذلك ان الاسمدة الكيماوية رغم كونها مفعلة من الرسوم السكرية

(١) وقد نظرت في الامر لجنة من احمية الزراعة الحديوية في عام ١٩٠٨ - ١٩٠٩ وفي الوقت الحاضر قد تمت الحكومة هذه الغرض لجنيتين حداثهما مكونة من نواب بهم حصول القنطر والاخرى من خبراء علميين .

(٢) نظر المحاضرة الصحية التي القاها المستر و . لورنس بولز في جمعية القاهرة الطبية بمستشفى قصر العيني في نوفمبر من السنة الماضية ونقلتها بنص « الايجيبتيان غاليت » في اعداد ٢ ديسمبر والاياد التي تلت سنة ١٩٠٩ . انظر مصر رقم ١ (١٩١٠) ص ١٨

(٣) محاضرة المستر بولز في « الايجيبتيان غاليت » ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٩

حجة النفقات بالنسبة للفلاح . فقد يكلفه سماد الفدان الواحد من ٢٠ شلنا الى ٢٥ شلنا ثم ان السماد الطبيعي نادر لان غلاء الملف يجعل اطعام الحيوانات امرا متعذرا (١)

فمن هذا نرى ان اتساع زراعة القطن الذى عاد بالبيع الوفير على خزانة الحكومة لم يتم اى دليل على انه من اسباب سعادة الشعب المصرى . والى ذلك ينبغى ان نذكر ان الزراعة الاخرى الوحيدة ، التى هى زراعة الدخان قد قضى عليها عمدا كما رأينا من اجل الايرادات الكمركية في حين ان البقية الباقية من زراعة القصب التى كان لها شأن فيما مضى قد اصبحت بعيدة جدا عن متناول الفلاح الصغير (٢) وان كانت تعهدت ووسم نطاقها

ومما يزيد الموقف شذاء وقبعا ان البريطانيين في الثمانى والعشرين سنة التى حكموا فيها مصر لم يحققوا فى إيجاد ولو صناعة واحدة فحسب بل قتلوا بالفعل كل ما من شأنه ان يعود ببعض التقدم الصناعى . لقد علم القاريء ان الزراعة باكملها كانت قد توطدت دعائمها ونمت نموا عظيما قبل ان يظأ الانجيز ارض مصر حاكين وان القطن وقصب السكر والقمح والدخان قد زرعت بنجاح عظيم في عهد النظام الوطنى وان كل ما عااد به نظام اللورد كرومر فى باب الزراعة هو ان وسع نطاق احدى

«١» مصر رقم ١ «١٩٠٩» ص ٢١ و ٢٢

«٢» غريب عامى ١٨٩٠ و ١٩٠٨ ولا يذهب قبل ذلك هبط مصادر السكر من ٢٦٨ مليون كيلو قيمتها ٣٢٨٤٢٥ جنيه الى ٣٩ مليون كيلو قيمتها ١٠٦٠٠٠ جنيه

الزراعات المذكورة وقضى على أخرى وحط من شأن البقية الباقية حتى أصبحت لا تذكر . أما في باب الصناعة فعمل اللورد كرومر كان مجرد هدم وتخريب . نعم ان مملكة محتاجة الى الفحم تلقى بطبيعة الحال بعض المشقة في تنمية صناعاتها فاذا ما فرض على الفحم رسم مركبي قدره ٨ في المائة من قيمته كما كانت الحال في مصر حتى سنة ١٩٠٤ (٣) فان المشقة تكون اعظم (١)

ولكن على لرغم من هذه الاحوال التي لاتلائم الصناعة قد قامت في مصر صناعة غزل القطن زمنا ما وبشرت بمستقبل حسن لقرب المادة الخام وانخفاض اجور العمال . الا ان اللورد كرومر مراعاة لخواطر لوردات القطن في لا نكشير قد فرض رسما قدره ٨ في المائة على جميع المصنوعات القطنية المصرية وبذلك اندثرت صناعة غزل القطن المصرية . هذا كل ما اتاه الحكم البريطاني في دائرة الصناعة . وقد يعتذرون عن هذه الفعلة الشنعاء بأنه لما كان الوارد من المصنوعات القطنية تؤدي عنه ضريبة ايراد في شكل رسم مركبي قدره ٨ في المائة فان المصنوعات القطنية الوطنية اذا لم يؤد عنها رسم داخلي يعادل الرسم السكركي المذكور تكون محمية حماية شديدة وذلك بعكس ما تقتضيه مبادئ التجارة الحرة التي يؤمن بها اللورد كرومر هذا هو نفس التفسير الاساسي للتجارة الحرة المعمول به في بلاد الهند . غير

(١) ولا يزال الرسم السكركي على الفحم يبلغ ٤ في المائة

ان المعروف عن هذا المبدأ للمالى انه ليس لك ان ترفع اثمان البضائع
للمستهلك بان تمنع بالرسوم الكمركية استيراد نظائرها الاجنبية .
فاللورد كرومر اذن قد حرف ذلك وفسره بانه يتعين عليك ان تقتل
صناعتك حتى لا تدمد المستهلك بمصنوعات ارخص من المصنوعات الواردة .
لقدفات اللورد كرومر ان يعم تطبيق هذا التأويل على كل شئ
فيفرض رسما على نفس القطن الخام كما فرض على السخان من قبل .
ليس من الضرورى ان تذهب في الموضوع الى ابعد من هذا
الحد فاقناعه كاف لان يوضح للمارىء ان نمو مصر الاقتصادية في ظل
الانجليز امر ظاهر البطلان وان نتائج اعمالهم في هذا الباب سلبية عضمة
الاهم الا ما يتعلق منها بالشؤون المالية . فلذلك ونعنى بالمال مصالح حملة
السندات وسوق السندات قد ضحى بسعادة مصر الاقتصادية الحاضرة
والمستقبل . ووضع اساس خراب البلاد الذى ليس منه عحيص .
ولكن مادام تمت مطمع في توسيع نطاق الارض الزراعية بعد طرق
الرى وما دامت التربة لم تستنفد بعد قوتها كلها وما دام المعروض من
القطن فى العالم قليلا محدودا فسيبقى طريق النجاح الاقتصادى سطعا
على وجه مصر وسيبقى الجمهور المخدوع بارقام الميزانية والصادرات
المتزايدة على اعتقاده الساذج بأن مصر ترقى بسرعة عجيبة غير ان
الساعة التى ينتهى فيها امد ذلك كله ويقضى فيها على زراة القطن

لأريب آتية . ولئن لم يشرع منذ الآن في تدارك اغلاط الماضي
والتكفير عن سيئاته فليعودن وادى النيل المشهور في التاريخ مرة
أخرى صحراء جرداء واذن يرى الانجليز انفسهم ان لا فائدة من
استبقاء مصر تحت حكمهم فيجلوا عنها تاركين وراءهم خرابا يظل ابد
الدهر شاهدا على عهدهم الذي بذرت فيه بذور الاضمحلال وتعهدت
بكل دقة وعناية .



الفصل العشرون.

الآثار الادبية للإدارة البريطانية

بقى علينا في هذا الموجز التاريخي ان نلقى نظرة على تقدم مصر في عهد الاحتلال البريطاني من ناحية غير النواحي التي تكلمنا عليها من ناحيتين الادبية والسياسية . ولما كان هذا الموضوع واسعا جدا لا يمكن ان يوفى حقه من البحث في فصل موجز فسنكتفي بالنظر في نقطتين او ثلاث من اهم نقطه .

ومما يسر عينا عملنا هذا تيسيرا يذكر ان البريطانيين انفسهم قلما يدعون انهم ادخلوا على حياة الشعب المصري تحسينا ادبيا يستحق الذكر فبيدنا تراهم يفصلون القول في النجاح المادي لادارتهم الطويلة اذا بك تراهم لا يحاولون ان يظهروا بمظهر المصلحين الاخلاقيين غير محاولة يسيرة جدا . وفي حين تخدم يطنبون في وصف النظم العالمية التي ادخلوها على ادارة البلاد وقضاها وتعليمها اذا بك تجدهم يسكون عن ان يذكروا بالدقة مبلغ تأثير هذه النظم في عقول المصريين وعاداتهم لاجرم انهم محسون كل الاحساس بعدم وجود اثر ما . ولقد تراهم وهم حيارى في تعاليل ذلك تعليلا ينفي عنهم معرفة الفشل يلقون التبعة على ما يتقوله المتقولون على جوهر الدين الاسلامي وطبيعته ثم على الجمود

الكائن في نفوس الشرقيين . (١) وهذا فذهب سهل جدا في تعليل
ظاهرة تلحق العار بالدول المسؤولة عن حكومة البلاد . ولكن من
سوء حظ الانجليز ان الشرق والاسلام قد اظهر حديثا من دلائل
الرمز الادبي . ما هدم هذه العقيدة وغادرها انرا بد عين .

لعل احسن متياس « للتقدم » الادبي الذي بلغته مصر في الثمان
والعشرين سنة التي حكمها البريطانيون هو ان الجرائم ازدادت ازدياد
مطردا لاول لحظة جاء فيها اللورد كرومر الى مصر . لقد استطاع
المستركيف منذ ثلاثين سنة ان يقول في مجلس العموم غير خائف
معارضة انه في وسع اية سيدة من السيدات ان تجوب مصر دون
حراسة ودون ان يتعرض لها مصري ادنى تعرض (٢) . اما في سنة
١٩٠٦ اى في اخر سنى حكم اللورد كرومر فقد وقعت ٣٢٠١ جريمة
منها ٤٧١ جريمة قتل و ٣٩٢ جريمة سرور في قتل ، ٤٩٧ سرقة باكره

(١) ان النصيب ال ٣٥ ، ٣٦ من الجزء الثاني من كتاب « مصر الحديثة » للدين بصفت
اسم اللورد كرومر عقل المصريين وادابهم ودياناتهم لا - جمع . دسان صادق التميم والتهدب
ان يقرأهم دون صحر وانحرار . ولقد صحت ادس ميروى في كده الحديث (وقاة قنى)
عندما فن الاحداث لآلية عن دس صكت حدث وهي كات شرعية مقننة عن المصلين
(اطلب الامر فرصة على كل مسلم . حب لعم تعمل عند الله من الصلاة ونسب واحس
ولحماد .. ضو السم ونو ، العرب . من سئل عن علم فكاهه اخذه الله لاجاء من « ر . فصل
الحام على الدس كفسر ليلة الدس عى . ثر الكوكاك . ان سئل العلم ، لدى لا يعلم الدرائس
والقرآن كمثل العرس ، لدى ك رأس له)

(٢) بلاد ما عظم امن على لاس ولا مال وها حربة الاديان مطقة كل لاصلاق .
بلاد ما استطاع السيدات الاوريات ان يحسن بل يحسن العمل ما بين الاسكندرية والشلال ، انلى
، مست على الامن لا يحرسهن غير الالهيون — ولت شرى لم كك مسيحية يصدق مياهاها
القون ؟ (المناقشات البرلمانية مسرد الجزء ٣٣١ ، ١٨٧٦ ، من ٦٣٦ .

٥٢١٠ جريمة احراف متعمد ووقعت كذلك ١٣٨٥٣ جنحة منها ١٦٥٧٩ قضية سرقة (١) فلا عجب اذا سلم اللورد كرومر نفسه « بان هذا الازدياد في الجرائم ... اشد ما في موقف مصر كله من وجوه الاطلاق » (٢) . وقد تكلم بعد ذلك عن هذه الزيادة فوصفها بانها ظاهرة « حديثة » وهو مجرد تقرير ، ففي سنة ١٨٨٨ ليس بعد انهي وكيله المستر بورتال الى اللورد سالسبري ان الجرائم ما برجت « اميل الى الزيادة منها الى النقصان » (٣) وفي سنة ١٨٨٤ وجه اللورد كرومر نفسه الى حكومة اصابة تقريرات تسلمها من اعوانه وقد لفت فيها النظر الى الزيادة العظيمة في الجرائم (٤) وبلغ منه في سنة ١٨٨٥ ان انشأ لمحاربة الجرائم لجان الاشقياء وهي في الحقيقة محاكم عسكرية ظلت خمس سنين سلم اللورد كرومر في نهايتها بان البلاد لا تزال بعيدة عن ان تكون « هدأت » (٥) وقد اطردت زيادة الجرائم طول عهد الاحتلال البريطاني اطراد سير الساعة . وهي الآن ابرز وجوه الحياة المصرية .

ولقد حار اللورد كرومر في تحليل هذه الحال حيرة شديدة فنجدته في سنة ١٨٨٤ وهو يغيب النظر الى تلك الظاهرة في التقارير

(١) مصر رقم ١ (١٩٠٢) ص ٨٥ — ٨٦

(٢) المصدر ص ٨٥

(٣) مصر رقم ٢ (١٨٨٨) ص ٨٣

(٤) مصر رقم ١ (١٨٨٥)

(٥) كتاب الامار كرومر السات الذكر المجلد الثاني ص ٢٨٩

الاتفة الذكـر يعزوها الى « الغاء » الكـرباج وقد كتب بعض وكلائه يقول « لقد كان الالغاء التام للكـرباج مشجعاً على السطو المقرون بالقتل احياناً » وكتب اخر « لقد اعتبرت الغاء الكـرباج زيادة جسيمة في الجرائم » وكتب ثالث « لقد كان للالغاء العاجل للكـرباج اثر سيء في سكان البلاد » . (١) والآن وقد عرفت من لسان اللورد كرومر نفسه ان ذلك الاصلاح الكبير قد ظل زمناً طويلاً معلقاً غير نافذ اى ان لجان الاشقياء كانت تستعمل الكـرباج من عام ١٨٨٥ الى عام ١٨٩٠ كما تشاء فتارة تستعمله اداة عقاب وتارة اخرى تستعمله اداة تقرير . نقول الآن وقد عرفنا ذلك فانا لا نقبل هذا التعليل ونعلم من لغو الكلام . بيد انه ليس من شك في ان هذا التعليل قد نجح زمناً فيما اريد منه من تخدير اعصاب الجمهور بحجة ان زيادة الجرائم ليست الاثماً ممجلاً لاصلاح كبير هو الغاء الكـرباج . ولكن درجت الايام وطال العهد باطراح الكـرباج والجرائم ليست باقية فحسب بل آخذة في التعاضل والازدياد ثم توصل اللورد كرومر فجأة الى تعليل جديد لازدياد الجرائم تعليل هو خليق بأن يبعث في الانسان الدهشة والارتياح فقد كتب يقول « لقد اعتدنا ان نقرن ازدياد الجرائم في اوربا بازدياد الفقر اعتياداً انا مضطرب معه الى الاعتراف بانى في السنوات القلائل الاخيرة قد ارتكبت بعض الشيء

(١) مصر ديم ١ « ١٨٨٥ » ص ٣٧ ٣٨ ٣٩

هند ما اردت تحليل هذا الشذوذ البين الا وهو اقتران ازدياد محسوس في الجرائم بازدياد في الرخاء العام مطرد وعجيب جدا . ان الذين القوا درمن احصائيات الجرائم في اوربا وحدها سيرون ما نراه من ان رجوع اطراف الجرائم الى اطراف الرخاء تناقض بين « ومع ذلك فهو يصرح بان الحال هي ما نراه فيقول « ان كثيرين ممن كانوا الى عهد قريب مملقين اصبحوا وقد اثروا اثره وسطا . فلما ذاقوا الذة النني رغبوا في الاستكثار منها ، وفي رغبتهم هذه اصبحوا اكثر تعرضا لان يصطدموا باآخريين يسمون سعيهم « هذا مذهب اجتماعي غاية في الغرابة . وقد ايده المستر ماشل الذي كان اذ ذك . مستشار الداخلية فقد كتب مذكرة في هذا الموضوع خاصة صرح فيها بان « الرخاء العجيب الذي ادركه الفلاحون قد ادهف شهواتهم ومد صيونهم الى الكسب فكان من وراء ذلك التحاسد والتحاقد والتباغض . ويمكن أن نرجع جل ما يقع في مصر في زمننا هذا من الجرائم الى هذه الامور رأسا » (١) لم يكن في هذه النظرية الماهرة من عيب سوى انها بعثت الناس على ان يظنوا الخطأ باحدى المقدمات التي تقوم عليها فان قرئ الرخاء بالاجرام كان من غير شك تناقضا بينا والعقل العادي الذي لا يعرف السفسطة اميل الى اطرافها واعتقاد الدعوى الا رجح وهي ان الرخاء الذي يزعمونه كاذب غير صحيح . ولا ندرى

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٥ » ص ٤٤

افطن اللورد كرومر الى الخطر الذى تتضمنه عقيدته المذكورة أم لفته غيره اليه .. ومهما يكن من شيء فانه بعد ان ظل ينشر هذه العقيدة سنتين شعربانه لا بد من اطراحها والبحث عن نظرية اخرى . وقد جاء هذه المرة بنظرية اسر لخاطره وخاطر جمهوره . فقد كتب فى تقريره الاخير يقول « كثيرا ما يكون ازدياد الفقر سببا فى ازدياد الجرائم . وان من له اقل الملم باحوال البلاد لا يرى ازدياد الجرائم الحديث (?) فى مصر راجعا الى الفقر ... ولكن (سبب ازدياد الجرائم) فيما اظن الى ان القانون لا يمت فى نفوس الاشرار الرهبة الكافية » (١) هذا اقصى ما يمكن ان يذهب اليه عقل اللورد كرومر فليكن القانون سبب ازدياد الجرائم . لذلك زد القانون شدة وارجع اذا اقتضت الحال المحاكم العسكرية تخفف الجرائم !!

ليس من الضرورى بعد لذي رآه اللورد كرومر بتجاربه ان تنقد هذا التعليل البوليسى لازدياد الجرائم . ان ظاهرة ازدياد الجرائم فى مصر ترجع الى امور ابعد من اساليب تطبيق القانون - ترجع الى الخراب الاقتصادى والاجتماعى الذى سببه الحكم البريطانى فى الخمس والعشرين سنة التى قضاها فى مصر . لقد قضى دفعة واحدة على سلطة الوطنيين كلها واحل محلها سلطة اجانب لاعلم لهم بعادات المصريين وانهم ، اجانب لا يعرفون سوى اصدار الاوامر المشددة والعقوبات

(١) مصر رنم ١ « ١٩٠٥ » ص ١١٥

الصارمة اذا ما اخل بهذه الاوامر . وان عهد الارهاب الذي ابتدأ سنة ١٨٨٥ كان وحده كافيا لايجاد فوضى قد لا يخفف وطأتها سنوات اصلاح عظيم ومع ذلك فبدلا من ان يعمد الاحتلال الى الاصلاح ذاته فانه مضى بمعنى بالمالية دون غيرها وترك الاصلاح الاجتماعي والادبي



اللورد دربي
وزير خارجية إنجلترا

لنظام البوليسى الذى الف حديثا وهو نظام يقضى بان يكون بين الاهلين والادارة التى الفوها من قديم - ادارة المديرين والممد والمشايخ

موظفو بوليس انجليز لم تبرح اذهاهم بعد تقاليد البوليس السرى
الانجليزى والبوليس الارلندى فكانت نتيجة ذلك ما هو واقع الان
وان من العبث ان نرجو زوال هذه النتائج مع اطراد استعمال الطرق
التي كانت سببا فيها (١)

ان الفشل في تهدئة البلاد لشديد الصلة بالفشل في تعليمها .
والحق ان اهمال التعليم لمن اظهر وجوه حكم اللورد كرومر ومن مميزات
ادارته كلها . لقد استفاد الانجليز كثيرا عند ما احتلوا البلاد مما زعموه
من عدم استعداد المصريين للحكم الذاتي ووعد اللورد دوفرين باخلاص
في تقريره المشهور بان ترقية التعليم ستكون من اهم ما يحرص عليه
الحكام الجدد حتى لا تكون صيحة « مصر للمصريين » صيحة
جوفاء (٢) . ولكن ما اعظم الخلف بين القول والعمل في كل معاملة
الانجليز للمصريين ، وانه لا عظم في دائرة التعليم منه في اية دائرة اخرى
لقد وصفنا في الفصل الذى عقدناه لاهمال اسماعيل باشا عناية هذا

(١) وقد سن في يولية سنة ١٩٠٩ قانون ارهابى لمحاربة الجرائم (انظر الفصل الاخير
من هذا الكتاب) ولا يفوتنا ان نذكر ان رأيا الذى ذكرناه في كلمتين في الاسباب الحقيقية
لجرائم في مصر يوافقنا عليه كل الموافقة المسترخية كرى مدير المعارف بالسودان من حيث
تطبيقه على السودان . فقد كتب مكاتب في (التيمس) الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مشيرا
الى التقسيم الاندوبونجى للسودان الذى عمله حديثا الدكتور (د . ج . هجرت) « لقد
اعترف امستركرى ان كل محاولة لترقية السودانيين ينبغي ان تكون صادرة عن معرفة تامة
بالاحوال المحلية وتنظم الاجتماعية والذريع الوطني وافكاره اصر السكان المختلفة ومثلها العليا .
ان تصور الاهليين لعلاقة الفرد باخيه وسلطة رئيس الحكومة المحلية تختلف اختلافا شديدا
عن تصور لاوريين . وقد يكون حرا للبلاد ان تهاجم لظواهر الاجتماعية او ان يصف
الاراء الثورية الموجودة او ان تشر راء برة جديدة » .

(٢) مصر رقم ٦ « ١٨٨٣ » ص ٦٦

الوالى العظيمة بمسألة التعليم ورأينا انه حتى عند ما ارهقه الدائنون كان يستطيع ان ينفق على التعليم سنويا ٨٧,٠٠٠ جنيه ٢٣,٠٠٠ جنيه منها من خاصة ماله . والآن نقول انه بعد مضي خمس وعشرين سنة على عهد اسماعيل اى فى سنة ١٨٨٨ كانت ميزانية التعليم تبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه فقط (١) والبحث عن هذا التفريط فى واجب هو من الزم واجبات الادارات المتحضرة لا يتطلب عناء ، فاللورد كرومر يقول « ان الحاجة الى المال كانت اول عقبة فى طريق الترقى السريع » (٢) اوفى طريق كل رقى كما ينبغي ان يقال . ان الاوربيين بمجرد ماخذوا بزمام الحركة الادارية فى مصر قد ضحوا بكل شىء من اجل حملة السندات وقد مضى السادة البريطانيون على سنتهم هذه ، ففي سنة ١٨٧٧ والسنة التى تلتها خفضت نفقة التعليم الى ٢٩,٠٠٠ جنيه وفى عهد المراقبة الثنائية بلغت ٧٠,٠٠٠ جنيه فقط (٣) وقد بقيت كذلك دون تغيير مدة العقد الثانى كماه ثم ابتدأت تزداد بعد سنة ١٨٩٠ وبلغت سنة ١٩٠٦ بعد الحاح الرأى العام المصرى والبريطانى ٣٦٢,٠٠٠ جنيه (٤) وهو مبلغ لا يستهان به اذا قورن بالـ ٨٧,٠٠٠ جنيه التى ينفقها اسماعيل باشا على التعليم ولكن ينبغي الا ننسى انه قد درج على عهد اسماعيل باشا اكثر من ثلاثين

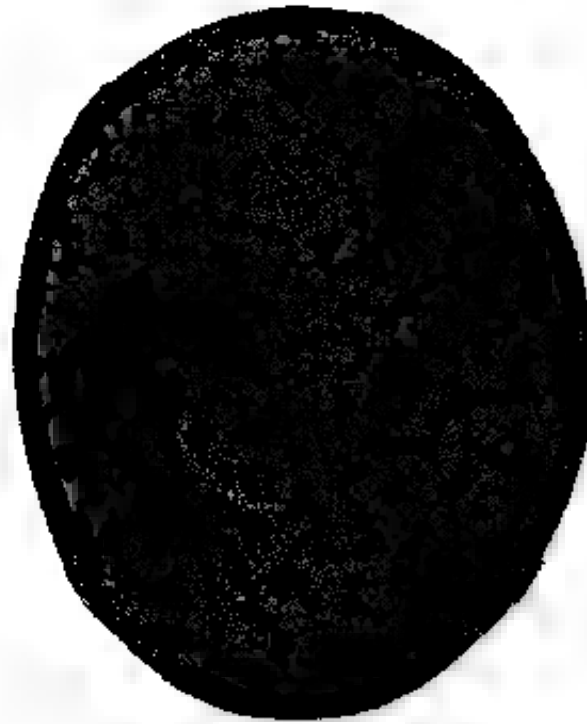
(١) مصر رقم ٤ د ١٨٨٩ ص ٩

(٢) اللورد كرومر كتابه السابق الذكر المجلد الثانى ص ٥٢٨

(٣) اللورد كرومر المصدر ص ٢٧

(٤) مصر رقم ١ د ١٩٠٧ ص ٣٤

سنة تضاعف فيها السكان اوزادوا على الضعف وزاد الايراد نحو ٥٠ في
المائة واصبح للحكومة في سنة ١٩٠٦ بدل الديون الفادحة احتياطي
يقرب مجموعه من ١٦ مليون جنيه . وبعد قأى تقدم نالته ميزانية
التعليم الانجليزية في هذه الثلاثين السنة ؟ ان مبلغ (٣٦٢٠٠٠٠) جنيه



لورد سالسبرى

رئيس الوزارة البريطانية

لايكاد يبلغ في الحقيقة ٣ في المائة من مصروفات سنة ١٩٠٦ في حين ان
انجلترا تنفق على التعليم اكثر من ٧ في المائة من ميزانيتها عدا الضرائب
الخاصة الخاصة بالتعليم . ثم انه في الخمس والعشرين السنة الاولى من سني
الاحتلال قد بلغ مجموع الايرادات التي حصلتها الحكومة المصرية ٢٥٨

مليون جنيه انفق منها على التعليم ٢٠٠٠ ر ٢٨٠٠ جنيه فقط اى نحو ١ في المائة (١) وفى سنة ١٩٠٦ لم تزد ميزانية التعليم على ٥٠٠ ر ٥٠٠ جنيه انفقت على ٥٠ مدرسة وكلية اميرية بها ٨٤٩ مدرسا واكثر من ١١٠٠ تلميذ ثم على ١٤٤ كتابا اميريا بها ٤١٢ مدرسا و ١٣٣٦٥ تلميذ وأخذ منها مبالغة على نفقات هذه المدارس والكليات والكتاتيب ٣٥٨٢ كتابا بها ٦٣٥٨ مدرسا و ٦٥١٥٤٢ تلميذا (٢). ووجود الصنف الاخير من المدارس لذي يأخذ من الحكومة مجرد معونات دليل على أن ميزانية التعليم العام ليست فيها الكفاية. وعلى فرض ان هذه المدارس كلها تنفق عليها من اموال الحكومة فان مجموع لاطفال الذين يتلقون التعليم الابتدائى لا يزيد عن ١٦٥٠٠٠ طفل في امة يزيد عدد سكانها على ١٢ مليون نسمة لقد كتب القنصل البريطانى بالاسكندرية سنة ١٨٨٣ عند ما وصف ما يبذله والى مصر فى التعليم من المجهودات فقال : لا يزال التعليم فى مصر متأخرا قاصرا ، فعند تلاميذ المدارس الابتدائية ٩٠٠ ر ٩٠٠ تلميذ اى ١٧ فى المائة من سكان القطر الذين يبلغون ٢٥٠ ر ٢٥٠ نسمة وهى نسبة اقل من النسبة فى اى مملكة اوربية عدا روسيا (٣) فماذا تقول عن التعليم وعن مجهودات حكام مصر الحاضرين اذا كان عدد تلاميذ

(١) انظر خطبة هي ماثمى كامل اخي المرحوم مصطفى باشا كامر رئيس الحزب الوطنى بالاسكندرية فى ١٤ يوليه سنة ١٩٠٨

(٢) مصر داهم ١ « ١٩١٠ » ص ٤٠ وما يلىها

(٣) « التقريرات القنصلية ١٠٠٩ » ١٨٧٤ ص ٧٢٩

المدارس الابتدائية عبارة عن ١٦ في الالف وذلك بعد مضي ثلاثين سنة شهدت تقدما ماليا رائعا وفي زمن تحسنت فيه حال التعليم في سائر البلدان الاخرى تحسنا باهرا عجيبا (١) والحق ان سكان مصر الذين يزيدون عن ١١ مليون نسمة ليس فيهم



عراي باشا في سجنه

يستطيع القراءة والكتابة غير ٦٠٠.٠٠٠ نسمة يزيدون قليلا . اي ان الذين يستطيعون القراءة والكتابة في كل الف نسمة (٢) عدا الاجانب عبارة عن ٥٥ ذكرا و ٣ اناث وهي نسبة لا يسوغها اي برهان ولا ية حجة ولا سيما اذا لاحظنا القساير المقتطعة من الذهب التي كانت

«١» قال الورد كروموي عرض خطه له لقاها سادى التهانين في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ « ان جمهور المصريين لا يزال غارقا في بحار الجهل لمطلق وستظل الحال كذلك حتى ينشأ جيل جديد » يالها من شهادة جميلة تثبت مزيا الاحتلال البريطانى
«٢» مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٨

تصب صبا على السودان والسكك الحديدية والجسور واشباهها من الامور التي « تعود بالرجح ». انه في عهد النظام القديم (المهجى) لم يكن يخلو مركز من مدرسة ابتدائية ، ولا عاصمة مديرية من مدرسة ثانوية وكان الى هذه المدارس الابتدائية والثانوية ست مدارس عالية فضلا عن اربع مدارس حربية فانحط اكثر المدارس الابتدائية الى مستوى الكتاتيب واغلقت المدارس الثانوية غير ثلاث ولم تنشأ مدرسة عالية واحدة حتى زمننا هذا (١)

نقرأ في آخر تقرير كشمه السير اللون غورست ما يأتي (٢) « ان الاحداث الذين يحضرون (بالمدارس الابتدائية) ينمون ٧٩٤١ حدثا بنقص ٢٨٣ حدثا عن السنة الماضية ... وقد رفض ٨ طالبا بالقاهرة لعدم وجود محال لهم » « ن عدد الطالبة (بالمدارس الثانوية) ينمو بسرعة عظيمة ... وقد اصبح من المستحيل ان تزداد الفصول بنسبة هذه السرعة . وقد زاد اتساع بعض الفصول عن الحد المعقول ولاقلال هذه المتاعب قد حدد عدد المستجدين » « ان مدرسة المعلمين الناصرية قاصرة على الشيوخ وبها تسعة فصول يشغلها ٢٧٥ طلاب مقابل عشرة فصول كانت في سنة ١٩٠٨ يشغلها ٣٠٣ طالب . وقد نقص طلبة المدرسة حتى لا يتخرج من المدرسين غير المدد المطلوب » فيما التفتنا وجدنا

(١) حلة محمد قريديك « مجموعة اوراق تليت لاريس وجهات اخرى » ١٩١٠ ص ١٦-١٢

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٤٢ وما يليها

النقص والتعديد لمجرد عدم وجود الحال كل ذلك وسط سوق قائمة من
المباني والاعمال الهندسية .

على ان التفتت بالتعليم ليس قاصرا على كمية المدارس وعددها
فحسب فقد انقلبت المدارس محض معامل تخرج موظفي الحكومة
واصبحت الى حد بعيد اداة « تجليزة » المصريين ثم انه ليس في البلاد



طلبة باشا في سجنه

باسرها غير مست مدارس عالية اشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة
ومع ذلك فبرئائها في الحقيقة برئائهم المدارس الثانوية اي فيه الكفاية
لمجرد اخراج من يشغلون الوظائف الثانوية والسبب في ذلك ان المرتبات
الضئيلة التي يتقدها اهل الوظائف الصغرى تحول دون استخدام
الاوربيين في هذه الوظائف ولذلك اصبح من الضروري بقاء المدارس

العالية القديمة حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من
بناء البلاد .

قد لبثت فكرة انشاء جامعة مصرية زمنا طويلا وهى موضع
السخرية والاستخفاف فلما روج الوطنيون الفكرة وشرعوا يجمعون
المال لينشئوا به جامعة على حسابهم صرح اللورد كرومر مع اظهار
شيء من العطف الثقه على المشروع بان لا بد من الانتظار قليلا حتى
يتحقق المشروع وكانت نصيحته لاصحاب الحركة ان يبدأوا بدراسة
تاريخ الجامعات فى الافطار الاخرى وانه يجدر بهم ان يجتهدوا فى تعليم
المصريين عامة تعليما يؤدى بهم الى ادراك الاغراض الحققة التى جعلوها
نصب عيونهم . (١) . على ان الحركة كانت اقوى حتى من اللورد
كرومر وما هو الا عام حتى رأى خافه بحق انه ان كان ولا بد فلتكن
الجامعة تحت سلطة الحكومة دون سلطة الوطنيين وعلى ذلك وافق
على منح المال الضرورى للمشروع وافتمتت الجامعة من غير عناء كبير
فى اواخر سنة ١٩٠٨ وعلى الرغم من وجود هذه الجامعة فان الشباب
المصرى لا يزال يهرع الى الافطار الاجنبية (٢) خصوصا فرنسا
وسويسرا شأنهم فى البضع والعشرين السنة الاخيرة لانه من المشكوك
فيه ان تستمر الحكومة على اهتمامها الجدى بالجامعة وان تسيرها وفق

(١) مصر رقم ١ «١٩٠٧» ص ٩٥

(٢) يقدر عدد الشبان المصريين الذين يتقنون التعليم العالي بالخارج بما لا يقل عن ٦٠٠
شاب منهم ٣٠٠ يدرسون بفرنسا (مجلة محمد بك فريد ص ٢١)

اماني الامة ولان الطريقة التي انحطت بها مدرسة الحقوق الخديوية التي
لبثت زمنا ما معهدا نفيسا يشرف عليه مشرعون فراسيون بارعون الي
مستوى مدرسة ثانوية معتادة لتذير سوء بما عساه ان يصيب الجامعة
ايضا . وعلى ذكر مدرسة الحقوق نقول لقد اقبل المسيو لاميير الناظر
السابق لهذه المدرسة من منصبه بنظرة ونظاظة واحل محله انجليزى كان
قد حصل وقتئذ فقط على درجته العلمية . وفي حين ان الحكومة
الفرنسية قد اسندت في الحال الى المسيو لاميير منصب استاذ للقانون كان
خاليا بجامعة ليون فان مدرسة الحقوق الخديوية قد عهد بها الى رجل لا يدري
شيئا عن القانون المعمول به في مصر (١) هذا ولما التعليم المقررة في
هذه المدرسة وغيرها من المدارس العالية ليست العربية ولكن الانجليزية
ثم الفرنسية الى حد ما وهم يحبون عن ذلك التفضيل بان اللغة العربية
ليست لغة علمية وبانه لا يوجد بها كتب مدرسية وافية بالغرض وانه

(١) وقد نشر المسيو لاميير المسكاة « كلام في حرية الطائ . وهم ذلك كانت المائدة
موضوع عدة أسئلة طرح في المان . وكان من أشهر جرائم التي اركبها مسيو لاميير ان
وقم على عريضة يطلب فيه احلاق مسجوى دناوى . لما سترهن فقد حبه ول الامر
المستر دهبوب من كندا ليدرس الدرجة كما هم في المدرسة الخديوية ثم نصب دينا بعد استنادا
للقانون الرومانى . واسكن المستر هذا . يكن وه قد حصل على درجته العلمية وكان لا بد له من
أن يستمر في دراسته بمدرسة الحقوق الفرنسية . ثم جاء الامتحان دينا بعد بباريس ولكن
بعد ان رسب في محاولته الاولى . وما كان الشيء بالشئ . يذكر في نقول على ان همد
التفيلات « الاساندة » الاحير مصر ليست قريبة في باب . فان رجلا يقال له المستر ببح
حاصل على شه دة في لاداب قد عهد انه لما تر دلبو درس الكيمياء . ثم نقل بعد ذلك الى
مصدحة اساحة . وبعد اخر ح ص على دلوب في العلوم قد درس ادب اللغة الانجليزية ثم
نقل احير الى نظارة ابلية . هذه الامثلة وغيرها يحمد القراء في عدد « الطان » الصادر في
١٧ يولييه سنة ١٩٠٢ مذكورة فيه . يتفق بمسألة المسيو لاميير .

من الصعب الحصول على اساتذة يعرفون اللغة العربية (١) . هذا الطعن
او ما يتعلق منه على الاقل بطبيعة اللغة والكتب المدرسية ضعيف للغاية
امام ذلك التاريخ المجد تاريخ الحضارة والعلوم العربية في القرون
الوسطى وبفضل دأب الوطنيين واصدقائهم في هذه البلاد يسمى الآن



البارون ده رنج

قنصل فرنسا العام في مصر

وأحد المتشيعين للحركة العربية

في اعادة جعل اللغة العربية في بعض المدارس لغة التعليم ولا يفوتنا ان

(١) جواب السير دوردغري عن سؤال بالبرلمان في ١١ فبراير سنة ١٩٠٧
وكان السال هو المستر رورتسن لدى أشار الى ان دروس الاشياء والجغرافيا تعلم في المدارس
الابتدائية بالانجليزية وفي التاريخ والجغرافيا والحساب والجبر والعلوم الطبيعية تعلم في المدارس
الثانوية بالانجليزية والفرنسية فقط وان التعميم في المدارس ومدرسة كلية المعلمين بالانجليزية وحدها

نذكر ان تاريخ المصريين والعرب لا يزال غير داخل في برنامج المدارس الثانوية بحجة انه غير ضروري لامتحان ما يسمي الشهادة الثانوية وهي الشهادة الوحيدة التي تفتح لحاملها باب الحياة الحكومية في الوظائف والتدريس .

اما التعليم الابتدائي فيكفى ان يقال عنه انه ليس اجباريا ولا مجانيا ولا زائدا زيادة كبيرة عن القراءة والكتابة والحساب (١) . فلما اخذ الوطنيون يسمون في انشاء الجامعة شرع الاورد كرومر في حركة معارضة لحركتهم وزمى الى الاستكثار من الكتائب وذلك ليقف سيل التبرعات للجامعة . فلما تقلبت فكرة الوطنيين تركت الكتائب تنمى من بناها حتى ليقال ان عددا كبيرا منها قد حوله العمدة الى اصطبلات ومخازن للبن ونحو ذلك من حاجات القرى . ومن العجيب ان مصر وهي بلاد زراعية قبل كل شيء لا تدرس علوم الزراعة في مدارسها ومدرسة الزراعة الحالية الوحيدة التي بها لا تسد حاجة البلاد الى درجة ان عددا كبيرا من الشبان المصريين الذين يريدون دخولها يردون كل سنة عن ابوابها وهم خائبون (٢) . وبعد فليس في العالم حكومة قد صارت من الرقي بحيث تترك ان المدرسة اشرف معاهد الامة واعمها

(١) لقد اعنى التعليم المجاني في مدارس الازوق

(٢) من الغريب ان يبع طلبة مدرسة زراعة في الوقت نفسه تشجيعا لهم على الدراسة باللغة الانجليزية حواش معها ١٠ حية ومضم ١٢ جنيه (- وث -) سأل في البرلمان لستر روبرتسن في ١٥ - ١٤ - مارس سنة ١٩٠٧)

ومع ذلك فليس في العالم نظر تصور الحكومة فيه للمدرسة منحط انحطاطه في مصر . فالمدرسة في مصر خادمة حقيرة مهينة لا تصلح لشيء سوى القيام بشؤون مطبخ الاحتلال .

ليس من شك في ان من اكبر افات التعليم في مصر اسناد وظائف التدريس الى الانجليز دون المصريين وقد يكون احدى المقطعات ان فئة قليلة من الانجليز محتلة البلاد احتلالا مؤقتا بزعمهم تجتهد في ان تفرض على امة عددها ١١ مليون لقمها وطريقة تفكيرها الاجنبية . ومع ذلك فهذا هو عين ما كان اللورد كرومر يسمى اليه فيما مضى . نعم ان هذه الفكرة قد تكون حلما من الاحلام وهي في الواقع حلم من الاحلام ولكن مجرد سنوحها بالذهن اقوى دليل على الروح الذي شرع به عميد الاحتلال يحقق صيحة « مصر للمصريين » ومع انه لم يكن بيد الانجليز تفويض كالذي كان بيد النمسا في البوسنة والمهرسك فاتهم جدوا في تحويل مصر خلسة واختملا على ما يظهر الى مستعمرة بريطانية ولهذا الغرض اتخذوا المدارس وسيلة لنشر لغتهم وطرق تفكيرهم . وأول من شرع في هذه لسياسة سياسة (النجاسة) هو المستر دنلوب الذي كان وقتئذ مفتشا للمدارس والذي هو اليوم مستشار نظارة المعارف شرع فيها سنة ١٨٩١ بأن ابتداء في عقد امتحانات مسابقة في اللغة الانجليزية يعطى الناجح فيها جائزة ما . وقد كتب المستر برتال وقتئذ يقول « اخبرني المستر دنلوب ان الاحداث كلها

ستحت لهم الفرصة اظهروا رغبة شديدة في تعلم اللغة الانجليزية وانهم
يظهرون ايضا استعدادا عجيبا لتعلمها . والمأمول بناء على ذلك انه
زيادة عدد المدرسين الانجليز بالمدارس الابتدائية والتي فوقها ستتاح
للجيل المصرى الناشئ فرص اضافية تمكنهم من ان يأنفوا اللغة
الانجليزية ، (١) . قد يكون الحرص على الانتفاع باستعداد المصريين



اللورد ليونز

سفير انجلترا في باريس

اللغوى الذى استكشف حديثا مما يغتبط به جدد الاغتياب لو قصد الى
الانتفاع به فى اللغة العربية او اية لغة اخرى غير الانجليزية . اما الامر
ماعدنا فليس ما يقال من استعداد الناشئة المصرية لتعلم اللغة الانجليزية
الا وسيلة لجلب معلمين من الانجليز يعلمون بلغتهم ويرغمون بذلك كل

(١) مصر رقم ٢ (١٨٩٠) ص ١٦٢

من يريد التعلم والحياة الحكومية على تعلمها . هذا في حين ان اولى الامر والنهي انفسهم لم ينوا بدراسة لغة البلاد - فاللورد كرومر نفسه لم يعرف قط كلمة عربية واحدة - بل كان همهم ان يلزموا الشعب المغلوب على امره دراسة لغتهم ولم يبالوا بالاذى الذى يلحق طلب العلم من وراء هذه الطريقة المنجلزة ولقد اشرحت صدورهم عما رأوا انه في عشر ستين من سنة ١٨٨٩ الى سنة ١٨٩٨ قد ازداد عدد تلاميذ المدارس الاميرية الذين يدرسون لغة الانجليزية من ١٠٦٣ تلميذ الى ٣٨٥٩ تلميذا اي من ٢٦ فى المائة الى ٦٧ فى المائة من المجموع السكى للتلاميذ في حين ان عدد الذين يدرسون الفرنسية وهى لغة المأثورة للطبقات المتعلمة قد نزل من ٢٦٦٤ تلميذ الى ١٨٨١ تلميذ اي من ٧٤ فى المائة الى ٣٣ فى المائة من المجموع السكى (١) . ومع ذلك فلا ندرى لعل الشباب المصري المتعلم وقد ارغم على التعلم باللغة الانجليزية قد تعلم في الوقت نفسه ان يحقت الانجليزية ولغة الانجليز (٢)

(١) مصر رقم ٣ « ١٨٩٩ » ص ١٢

(٢) همد ما كيه مسبو خان رودز اسكيب الصحفى المعروف في الطان في عدد ٣١ مارس سنة ١٩١٠ بعد زيارة طويلة للشرق ومصر قال « ان عجزنا عن ان ندرس في لغتنا بوجه خاص ، فبعد ان مضى على الاحتلال ثلاثون سنة لم نتجح عائد بالرغم مما في يدها من وسائل الصعق الشديد من تعلم اميرى وديبوميت مدارس عالية ومسابح حكومية ان ندرس لغتنا وحضارتنا . بل لغة افرسية بها لم نعتقد مكانها كما كنا نحقق من تزايد نفوذ لغة اخرى . بل انها فضلا عن ذلك قد تقدمت وذلك للتفرد لا لرجحان مجرد ما كان في الماضي من تصديق طويل لاعداء الاميرى نعرسيه وانصريه وان تزايد همة مصراعنا وليكن يرجع فوق ذلك ان اقبل . شيء من لاجساد الخلق لتقوم البحر الابيض المتوسط وهو عديتنا واوحشهم حذرت . وقد يحفظ لانسان في ذلك الى حد ما

حسبنا ما قلناه عن التعليم انك قلما تجد في قطر من الاقطار او على الاقل في الطبقات الميسورة الحال في اى قطر من الاقطار ظناً الى ورود حياض العلم كالذى تجده في مصر . ومع ذلك لا تجد حكومة ما قد سمت الى اطفاء ذلك الظلم سعيًا اضعف من سعى الحكومة المصرية . ان المصريين يسألون خبزاً فلم يعطهم الحكام البريطانيون ولو حجارة ولكن اعطوهم سماً زعافاً .

ولا يختلف سعى القوم في تربية لامة الاستقلالية بوجه خاص عن سعيهم في تربية بوجه عام . انا لنذكر تو كيدات اللورد دوفرين الجديدة التى ترمى الى ان الانجليز يريدون ان يكونوا للمصريين « احسن الاصدقاء والنصحاء » دون ان يفرضوا عليهم اراءهم او يجعلوهم تحت « وصاية تستثير حفاظهم » آذنين - نستغفر الله بل « رافبين ان يحيا المصريون حياتهم التى افوها وات يديروا حكومتهم » (١) . فكان تنفيذ هذه المبادئ الجميلة ان جد القوم في الجرى على سياسة اسناد المناصب المصرية الخطيرة لى الاجانب - الى الانجليز على الاخص بطبيعة الحال - وهى السياسة التى ابتدأت كما رأينا عند ما وضعت الرقابة الاولى على المالية المصرية . وكان اهم ما ترمى اليه

اثر الروح المادية لسكن ما هو بريطاني وانى لا تزال تسبب لي اضراراً مادية . وهما يكن الامر فان حال امانة المصلحة لا يمكن معها لاي موصف انجليزى في اى مصلحة من السلع مع جواز حثه مصلحة السكة الحديدية ال يقوم بشؤون وظيفته على وجهها اذا لم يكن ملماً بملئها .

(١) انظر الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب ص ٣٦٩

قبل الاحتلال ابطاء الاقرباء والاصدقاء مهارة الراحة على حساب الحكومة المصرية فلما جاء عهد اللورد كرومر انضم الى هذا الغرض غرض آخر هو حرمان الشعب المصري من ان يكون له حظ في ادارة البلاد وجعل هذه الادارة جهد المستطاع ادارة بريطانية فمن سنة



المسيو تريكو

قنصل فرنسا العام في مصر

واحد مؤيدي الحركة العربية

١٨٩٦ الى سنة ١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين الملكيين في الحكومة المصرية من ٩١٣٤ موظف الى ١٣٢٧٩ موظف وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الاجانب من ٦٩٠ موظف الى ١٢٥٢ موظف اي الى نحو الضعف في حين ان عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤

موظف الى ١٢٢٠٧ موظف اى زيادة نحو ٥٠ فى المائة فقط . وكان فى سنة ١٨٩٦ من بين الموظفين الاجانب ٢٨٩ موظف بريطانى فقط فاصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف (١) فى سنة ١٩٠٦ ومما يزيد فى قبح هذا الظلم فى التوزيع العددي للموظفين المصريين والاجانب ان احقر الوظائف من نصيب جمهور المصريين وان جل المناصب السنية من نصيب الاجانب فال ١٣٠٠٠ موظف مصرى يشملون سعة البريد وعمال السكة الحديدية والتغراف ونحو ذلك فى حين ان المناصب الادارية ذات المسؤولية مسندة الى الاروبيين وخاصة الانجليز ولنضرب لك مثلا مصلحة السكة الحديدية . (٢) فى هذه المصلحة ٣٦ مراقبا يتقاضى الواحد منهم سنويا ٦٠٠ جنيه فاكثر . من هؤلاء ٣٢ اوريبيا و ٤ مصريون ليس غير . وفيها ٩٣ مفتشا يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر ما بين ٢٦ جنيه و ٤٨ جنيه فى الشهر منهم ٧٤ اوريبيا و ١٩ مصرى . وفيها ٢٧٦ مساعد مفتش يتراوح مرتب الواحد منهم فى الشهر بين ١٦ جنيه و ٢٥ جنيه منهم ١٤٧ اوربى و ١٢٩ مصرى . وفيها ٥٤٢٨ عامل سكة حديدية يتقاضى كل منهم فى الشهر اقل من ١٦ جنيه منهم ٥٢٣٠ مصرى وليس اكثر من ١٩٨ اجنبى . وقس على ذلك سائر المصالح . فاجل المناصب للاجانب واحقرها للمصريين وما كان وسطا تراعى فى اسناده مسؤوليته

(١) مصر رقم ٢ « ١٩٠٧ » ص ٣٦

(٢) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ٤٠

ومرتبه فكلما عظمت المسؤولية والمرتب كان المنصب للاجنبي وكلما قلت المسؤولية والمرتب كان المنصب للمصري .
[١٢] لاجابة لان تبسط القول في مقدار التمرين الادارى الذى عادت به على العقل المصرى هذه السنة المتبعة فى اسناد مناصب الحكومة . ان المصريين ما يرحوا يرفعون عقيرتهم بان البريطانيين انما قدموا بلادهم ليعلموهم كيف يحكمون انفسهم بانفسهم ومع ذلك فان صيدهم لا يدخر وسعا فى حرمان المصريين من الاعمال الادارية .



اللورد غوشن

صاحب بنك فريهانج وغوشن

والحق ان المصريين من حيث توزيع مناصب الحكومة يعاملون كما يعاملون فى التعليم يحرمون المناصب الخطيرة ويؤخذون بتنفيذ اوامر سادتهم الاجانب نظير مراتب زهيدة ينفقونها . ولقد ذكر اللورد كرومر نفسه مرة ان الوظائف الصغيرة والمرتبات الطفيفة التى هى من نصيب الموظفين تؤدى حتما الى الارتشاء وان الرجل لا يستطيع فى مصر ان يعيش بمرتب شهري قدره ستة جنيهات او سبعة وان من

الحق في هذه الحال ان يختلس او يرتشى . وسلم اللورد كرومر في سنة ١٩٠٢ ليس قبل بانه « لا يزال يوجد عدد كبير من الرشى الصغيرة لاسيما في المديرية » (١) وان مقاله في سنة ١٨٩١ لا يزال صحيحا حتى يومنا هذا قال . « اننى اشك في هل ينقد بعض صغار الموظفين حتى وقتنا هذا ما يصدم عن تكثير دخلهم بطرق غير مشروعة » (٢) ضم اليها القارىء كلمة « كل » محل كلمة « بعض » واذكر ان جل صغار الموظفين مصريون تعرف مقدار البذلة التى صار اليها المصريون في عقر بلادهم

ويقابل طائفة الموظفين المصريين طائفة للموظفين الانجليز المنزسين الذين يعلمون انهم قوام الحياة المصرية لقدرجا اللورد كرومر في تقريره الاخير (٣) من للموظفين الانجليز لا تفتر عزائمهم بمجود المصريين الذين لا يستطيعون ان يقدروا ولن يقدروا سعيهم في صالح البلاد وان لا تفت في اعضادهم ما يورده عليهم بنو وطنهم الذين لا يقدرون اعمالهم من انتقادات وحجج باطلة بل عليهم ان يمضوا قدما في القيام بواجبهم المقدس واثمين من ضمايرهم بحسن الجزاء . لا ريب ان هؤلاء الموظفين الانجليز الذين يرجو منهم اللورد كرومر هذا الرجاء قد اسروا الضحك في انفسهم من هذه التصيحة الابوية وانهم لم يكونوا اقل تفكها بها منهم

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٣ » ص ٢٥

(٢) مصر رقم ٢ « ١٨٩١ » - ٤ - من هذا ما جاء في مصر رقم ١٥ « ١٨٨٥ »

(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٧ » ص ١٠١ - ١٠٢

بالأسف الذي أظهره اللورد كرومر في نهاية رجائه لما لاحظته أخيراً في
دوائر الموظفين الانجليز من تناقص بين في العطف على المصريين -
كأن هذه الظاهرة لم تعهد قط فيما مضى !! تلك النصيحة وهذا الأسف
قد ردهما منذ ذلك الحين السير الدون غورست من غير أدنى تغيير
او تبديل (١) والواقع ان اللورد كرومر وخلفه الحاضر وموظفيهما لا
يضعرون للمصريين غير اشد ضروب الاحتقار في حين أنهم يعدون
انفسهم حكماً موقنين ابراراً ومثقفين اطهاراً



درويش باشا
رئيس البعثة التركية

وان في حادثة دنشواي الشهيرة لدليلاً على الروح الغالب على
معاملة الحكام البريطانيين لمصريين . ولا بأس بان نعيد على القارئ
ذكر هذه الفاجعة . في ١٣ يونية سنة ١٩٠٦ خرج خمسة من الضباط
الانجليز الى قرية دنشواي لصيد الحمام . كان الفلاحون فيما مضى

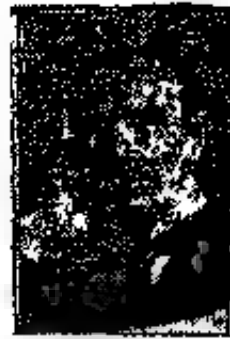
(٢) مصر رتم ١ « ١٩١٠ » ص ٥٠ - ٥١

يعارضون في هذا الضرب من الصيد الا انه في هذه المرة قد نشأ عن
 نيران بتادق الضباط ان شبت النار في جرن من الاجران وجرح
 احدى فلاحات القرية فحمل جمع من اهل القرية على الضباط فدافع
 الضباط عن انفسهم بينادقهم فاصابوا اربعة فلاحين في ارجلهم . وكان
 سلاح الفلاحين العصي ليس غير فاصابوا رأس ضابط وكسروا ذراع
 آخر . واخيرا ارسل اربعة الضباط اخام السكاكين بول الذي اصيب
 رأسه الى المعسكر الذي يقع على خمسة اميال من دنشواي ليرسل اليهم
 النجدة . ولكن الحركان شديدا فاصابته ضربة الشمس فسقط ومات
 في مساء اليوم عينه . وقد حوكم القروديون امام محكمة مخصوصة متهمين
 بتهمة القتل والاعتداء فشئق اربعة منهم بمحضراخوانهم التهمين واقربائهم
 وسائر اهل القرية الذين اكرهوا على شهود المنظر وحكم بالسجن المؤبد على
 اثنين احدهما القروي الذي جرحت امرأته وحكم على واحد بالسجن خمس
 عشرة سنة وعلى ستة بالسجن سبع سنين وعلى ثلاثة بالسجن سنة مع الاشغال
 الشاقة وعلى ستة اخرين بمجلد كل منهم علنا خمسين جلدة (١) وهنا ينبغي ان
 نلاحظ ان اداة الاربعة الذين اعدموا قد حكم بها على الرغم مما قرره
 الدكتور نولان من ان جرح السكاكين بول قد نشأ من ضربات عنيفة
 بالة غليظة وان السبب المباشر للوفاة هو ضربة الشمس . ثم انه لشدة
 تهيج الرأي العام في مصر وانجلترا قد اطلق سراح مسجونى دنشواي

(١) مصر دئم ٤٣ ٤١٩٠٦٥

في اوائل سنة ١٩٠٨

ولقد بلغ من جرأة المستر فندلي الذي كان وقتئذ وكيل المعتمد والقنصل العام (١) ان قال عن المحاكمة في رسائله التي تصف الحادثة « انها روعى فيها الجد والتقييد الشديد بالقانون فلم يكن ادنى انحراف عن النزاع او التشفى والانتقام » يقول هذا مع ان المحاكمة قد تولتها محكمة مخصوصة وان جميع الاجراءات لم تستغرق اكثر من ثلاثة ايام وانه لم يكن بين



اللورد مورلي

من زعماء الاحرار الذين دافعوا عن مصر

في البرلمان الانجليزى

وقوع الاعتداء وتنفيذ الاحكام غير اسبوعين وان المحكمة لم تتحاش ان تقول ان الضباط « كان بوسعهم ان يصيدوا المعتدين كما يصيدون الحمام » وان قرية دنشواى جردت من العمدية ووضعت تحت حكم شرطة ارسلت اليها من القاهرة .. ولقد علق اللورد كرومر على الحادثة والمحاكمة في المذكرة التي شفع بها رسالة المستر فندلي فقال « يمكن ان يقال بحق

(٤) فان اللورد كرومر كان قد سافر الى اجلتراب بالاحازة

ان النظام القضائي (في مصر) قد يكون سابقا على افكار المصريين
ومستوي حضارتهم بنحو نصف قرن من الزمان »

وقد وقع منذ سنين كثيرة حادث يشبه هذه الحادثة تمام الشبه
وذلك ان ضابطين انجليزين كانا يصطادان قريبا من الاهرام بجوار
قرية كفره قاصبا عرضا طفلا صغيرا . فانتشبا بينهما على اثر ذلك
وبين ابى الطفل عراك انطلقت فيه بندقية احد الضابطين وقتلت
الفلاح التعس . فاحتشد الناس وهجموا على الضابطين ومع ان الضابطين
قد ارتكبا جريمة القتل فانهما لم يؤخذوا بجريرتهما واحيل الذين هجموا
عليهما على محكمة مخصوصة فحكم على اثني عشر منهم بالجلد على مرآى من
بنى قريتهم وبالسجن مع الاشغال الشاقة ستة اشهر . ذلك مظهر للعمل
الانجليزى غريب يزيد في غرابته انه قبل ذلك بيومين كان طبيب ايطالى
يصطاد في حقل قمح بشبرا فهجم عليه الفلاحون ونازعوه بندقيته فانطلقت
البندقية فقتلت الطبيب ومع ذلك ففي هذه المرة (١) برئت ساحة الفلاحين .
غنى عن البيان ان العدل لم يراع في هذه القضايا الثلاث ، وان التعصب
للموظفين الانجليز والسيادة الانجليزية كان الغالب في قضيتي دنشواى
وكفره وانه كان يرمى الى ان يعاقب « الوطنى » الواقع عقابا يكون فيه
مزدجر له ولا مثاله .

فاذا اعتبرنا هذه الامور لم تكن الشكوى من « تناقص » عطف

(١) بلوشو : المصدر السابق الذكر ص ٢١٧ - ٢١٨

الجيل الحديث من الموظفين الانجليز على الشعب الذى يحكمونه الا
نهكاً مؤلماً . ان سادة مصر البريطانيين لم يخالج قلوبهم ادنى عطف على
المصريين وبدلاً من ان يعدوهم للاستقلال قد سعوا سعياً حثيثاً وراء
اشد الطرق قضاء على كل ما فيهم من علم وكرامة ورغبة في ان يكونوا
اصحاب الشأن في بلادهم .



الباب الرابع

ثلاث سنين من عهد جديد

« لاشك انه ليس لعدم تحديد الاحتلال البريطاني بمصر ما يمنعه من ان يصير امرا مؤبدا سوى حال لا يكون للحكومة الانجليزية سلطان عليها . ان من شأن الحكومة والجيش البريطانية انهما متى دخلت بلدا اجنبيا تميل الى تقصص حكمه الذاتي . وان ما علمناه عن احدث ما جرى في مصر يدل ... على ان المصالح البريطانية تأخذ حذرهما من كل شيء يشبه استقلال مهاد وطني في عمله »

(من خطبة للمستر اودونل في مجلس العموم في سنة ١٨٨٣)

الفصل الحادي والعشرون

سياسة اللين المزوج بالشدة

الآن قد بلغنا المرحلة الأخيرة من رحلتنا . اقمنا ابتدأنا من عام ١٨٧٥ أى من أول ظهور ما يسمى « المسألة المصرية » ثم تتبعنا سلسلة الحوادث الطويلة التي افضت الى احتلال البريطانيين مصر ثم استعرضنا الآثار التي عادها الاحتلال المذكور على مصر منذ ابتدائه فعلمنا ان ليست اسباب الحكم البريطانى لمصر ولا نتائجه تعطينا أى مسوغ لاعتداء انجلترا على مصر . والآن وقد درج على ذلك الحكم ثلاثون سنة فاننا لانرى الانجليز في مصر أكثر من طفيليين فضوليين . غير ان المستر ادوارد ديسى قد قال عندما ابتدأت الملائق الانجليزية المصرية (١) من مجادلة كلبية الصفة « اذا قدر لنا ان يتزعزع مركزنا في مصر لانا لانستطيع ان نورد امام محكمة دولية أى مسوغ قانونى لعملائنا فعملينا ان نكتب تاريخنا من جديد . اذا كنت تاجرا وكنت لا تريد الافلاس فلا تسر في عمالك على تعاليم المسيحية الاولى . وان انجترا لا تتجرخسب الخ » وهو قول ان لم يدبر عن رأى الحكومة البريطانية المقرر فانه على الاقل يعبر عن عمها المقرر من اول الامر حتى يومنا هذا . بيد ان القوم

(١) مستشرق مصر « مجلة القرن التاسع عشر » أغسطس سنة ١٨٧٧

في خلال السنوات الاولى من الاحتلال قد شعروا شعورا شديدا
بشذوذ هذا الاحتلال وفساد منشأه واخذوا يعطرون الجمهور والدول
الكبرى تأكيدات مضمونها ان مقام الانجليز بمصر قصير الامد جدا
من ذلك انه في اثناء نشوب الحرب بين مصر وانجلترا قد صرح المستر
غلادستون مجيبا عن سؤال التقي في البرلمان فقال « لقد سألتني السيد
الفاصل هل في نيتنا ان نحتل مصر احتلالا غير محدود ؟ وقد اذهب في
جوابه بعيد فاقول انا مهما نأت من شيء فلا شك في اننا لن نأتي هذا



يوسف بك نجاني

عثمان باشا رفقي

مدير الفيوم

وزير الحرية

الامر . انه مناقض لمبادئ حكومة جلالة الملكة واراؤها مناقضة مطلقة
مناقض ليهودها التي اعطتها لاوروبا ويمكنني ان اقول انه مناقض لاراء
اوروبا نفسها « (١) . وبعد شهر من ذلك صرح الاردن غراتفيل للسفير

(١) هنسارد « امناشات انبردية » المجلد ٢٧٢ سنة ١٨٨٢ ص ١٣٩٠

لا يطالب الجنرال منبريا عند ما كان يحادثه فيما اشيع من ان الحكومة البريطانية تنوى بسط حمايتها على مصر فقال « يمكنك ان تنفي هذه الفكرة من ذهنك » (١). وفي شهر نوفمبر من السنة نفسها شبه المستر غلادستون وهو يجيب مرة اخرى على سؤال القى بالبرلمان احتلال مصر باحتلال الدول الاربع فرنسا في عام ١٨١٥ واعطى تأكيدات مضمونها ان الحكومة الانجليزية ستحدد مدة الاحتلال بشروط تنفق عليها هي والحكومة المصرية (٢) وفي يناير من عام ١٨٨٣ اعاد اللورد غرانفيل هذه التأكيدات في رسالة بعث بها للدول العظمى وصرح بانه « اذا كان بمصر في الوقت الحاضر قوة بريطانية تحافظ على السكينة العامة فان حكومة جلالة الملكة ترغب في سحب هذه القوة بمجرد ما تسمح بذلك حال البلاد وبمجرد وضع الطرق التي تضمن المحافظة على سلطة الخديو » (٣) وفي عام ١٨٨٤ قال السير بيرنج مما كتبه الى رئيسه « ان حكومة جلالة الملكة - وذلك في رأي اقصى ما يكون من الحكمة - لا تريد ان تأخذ بزمام الحكم في مصر لا بصفة دائمة على شكل ضم البلاد الى املاكها ولا بصفة مؤقتة على شكل بسط حمايتها عليها » (٤) وفي حوالى الوقت المذكور اخبر اللورد غرانفيل المسيو ودنجتون السفير الفرنسى بان « حكومة جلالة الملكة تريد ان يكون سحب الجنود في

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٢

(٢) مسارد « ادائات البرانية » العدد ٢٧٤ (١٨٨٢) ص ١٤٠٧ - ١٤٠٨

(٣) مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ٣٥

(٤) مصر رقم ٢٣ « ١٨٨٤ » ص ٩

اوائل عام ١٨٨٨ بشرط ان ترى الدول اذ ذاك انه لا يخشى من ذلك العمل على السلم والنظام « (١) . وفي سنة ١٨٨٦ صرح اللورد سالسبرى « انه يخلق انجلترا ان تبر بمهودها المقدسة وتجلو عن الاراضي المصرية » (٢) . وانكر السفير البريطاني بباريس ما قيل من ان انجلترا تريد ان تجعل بقاءها بمصر مؤبدا واسكد للحكومة الفرنسية بانه « لم يطرأ تغيير ماعلى سياسة هذه البلاد بالنسبة لمصر » (٣)

هذه التصريحات وتلك الوعود يمكن ان تضاعف الى مالا نهاية وان لاثر الذى يخرج به الانسان منها كلها هو ان الحكومة البريطانية نفسها لم تكن فى بداية الاحتلال على بينة من الامر هل يسمح لها بان تبقى بمصر الى ماشاء الله وهل بقاءها بمصر الى ماشاء الله يستحق ان يحرص عليه ؟ على انه ينبغي الانفسى انه فى تلك الايام كانت حال مصر المالية حرجة للغاية وربما كانت الحكومة البريطانية تفكر فى وجوب جلائها عن مصر ان لم يستطع اللورد كرومر ان يصلح تلك الحال ولو كان ذلك الجلاء عكس ما تريد . وبلغ من اللورد سالسبرى ان ارسل الى الاستانة فى صيف عام ١٨٨٥ السير هنرى درومند ولف العضو المشهور بالحزب الرابع الذى كان ينتقد فيما مضى السياسة الرسمية المتبعة فى مصر ارسله ليضع اتفاقا تنظم به المسألة المصرية .

(١) مصر رقم ٢٣ ١٨٨٤٥ ص ١٣

(٢) فى ولاية جيد ٥ ٦ نوفمبر سنة ١٨٨٦

(٣) مصر رقم ٢ « ١٨٨٧ » ص ١١٠

وقد تم وضع هذا الاتفاق بعد ثلاثة اشهر من بلوغه الاستانة وكان مؤداه ان يرسل الى مصر مندوبان ساهيان احدهما بريطاني والاخر تركي ليعثا حال مصر من جميع وجوهها وبضما فيها تقريراً ثم تنظر الحكومتان في ابرام اتفاق منظم لمسألة جلاء الجنود البريطانية عن مصر في وقت ملائم» (١) وقد ظهر ان ذلك دليل حسن على رغبة الحكومة البريطانية في حفظ عهودها. ولكن الثمانية عشر شهراً التي اعقبت ذلك قد شهدت تحسناً عذياً في حال مصر المالية كما شهدت زوال ما كان يخشى من صياع مصر لمجرد العجز في ادارتها واستطاع اللورد كرومر في عام ١٨٨٦ ان يكتب فيها شهادته ادارة البلاد المالية من تقدم عظيم وبنغ من حدره ان اضاف الى ما كتب العبارة الآتية « ان العمل على ذلك قد ابتدئ فيه فقط وان استمراره موقوف على استبقاء مال الحكومة البريطانية من نفوذ عظيم يقوم الآن على وجود قوة بريطانية بمصر » ثم قال محذراً ان العجلة في الجلاء قد تعبط كل ما عمل حتى الآن» (٢) وكانت هذه الكلمة خفيفة على الاسماع للناية ولذلك عازمت الحكومة البريطانية على العمل بها فعندما ان او ان عقد الاتفاق القاضي بالجلاء عن مصر اقترحت الحكومة البريطانية ان تسحب الجيش البريطاني من مصر بعد ثلاث سنوات من تاريخ الاتفاق « بشرطه لنفسها حق بقاء جنودها بمصر اذا ما طرأ خطر يهدد مصر

(١) مصر رقم ١ «١٨٨٦» ص ٣٢ — ٣٨

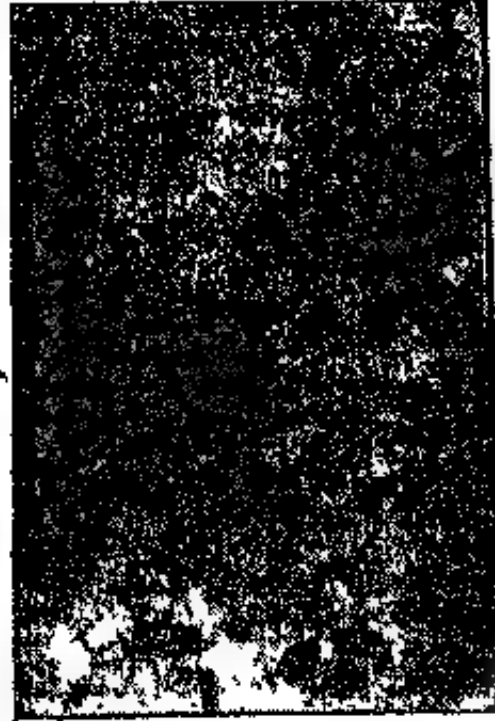
(٢) مصر رقم ١١ «١٨٨٧» ص ٧

من داخلها او خارجها وكان المقصود بالخطر الخارجي هو الاتقبل الاتفاق
اية دولة من الدول وخصوصا فرنسا بطبيعة الحال . وفوق ذلك - وهذا
سبب اقوى - قد اشترطت انه اذا ما حدث في مصر اى اضطراب في
اى وقت بعد الجلاء او حدث اى اخلال بتعهدات مصر الدولية
فللحكومتين التركية والبريطانية ان تعيدا احتلال البلاد بخنودهما فان
ابث تركيا ذلك فللحكومة الانجليزية ان تحملها وحدها (١) هذا غرض
ما يكون من شروط تشترط للجلاء عن بلاد سبق احتلالها بلا مسوغ
قانونى . فهو يبنى كما لاحظ السلطان اذ ذاك انه من الممكن لاية مملكة
ان تحتل بعض اقاليم الدولة العثمانية - كأن تحتل روسيا ارمينيا
وفرنسا الشام - ثم تفاوض في عقد اتفاق يقضى بالجلاء عنها ولكنه
يعطيها حقاً رسمياً في دخول هذه الاقاليم مرة اخرى . (٢) ولقد اثرت
بطبيعة الحال هذه الفقرة من الاتفاق حثق فرنسا وجعلتها تصرح بانها
ستجعل انجلترا شريكة في ملك مصر وانها بدلا من ان تقضى على
السيطرة البريطانية ستقر بكل بساطة هذه السيطرة الى ما شاء الله .
وهذا ضرب خادع من ضروب الجلاء فان انجلترا بدلا من ان تظل
مالكة البلاد بوجه غير شرعى ستصبح مالكتها الشرعية لان مقاومة ارضها
يمكن ان تفسر بانها خطر « داخلى » وبذلك تعود الى احتلال البلاد .
ومع ان المانيا وحليفتيها كن بجانبات الى النصح بقبول الاتفاق

(١) مصر رقم ٧ (١٨٨٧)

(٢) مصر رقم ٧ (١٨٨٧) ورقم ٨ (١٨٨٧) ص ٥

الوزراء السابقون



من اليمين الى اليسار . الصف الاعلى . رياض باشا وزير الداخلية
شريف باشا رئيس الوزارة ووزير الداخلية
الصف الثاني . حيدر باشا وزير المالية . عمر باشا لطفى وزير
الحرية ومحافظ الاسكندرية الذي حدثت مذبحة الاسكندرية في عهده
فخرى باشا وزير الحقانية
الصف الثالث . نجران بك وكيل الخارجية . ذو الفقار باشا
كبير التشريعات . على مبرك باشا وزير المعارف
الصف الرابع . عثمان بك مدير الشرطة . بورلى بك وكيل
الداخلية

فان فرنسا وروسيا نصحتا للسلطان بان يطب تحديد مدة حق العودة الى الاحتلال بسنتين فقط فاذا لم يجب الى ذلك فلا يوقع على الاتفاق وقد بلغ من السفير الفرنسي ان اخبر السلطان انه اذا لم يوقع على الاتفاق فانه - اى السفير - يمكنه ان يعطيه باسم الحكومة الفرنسية تأكيذا رسميا صريحا يفيد ان جلالته تحمي وتمنع من كل ما قد ينجم عن عدم توقيع الاتفاق (١) ولا ندري اعتق السلطان على هذه التأكيدات اهمية كبيرة ام لم يفضل ؟ ولكنه كان كأي انساني آخر عارفا بقيمتها . ومهما يكن من شيء فانه ابى ان ينزل لانجلترا عن شيء من سيادة مصر وبعد كثير من التلكؤ والتردد رفض توقيع الاتفاق .

ولا ندري لعل الانجليز قد ساءم فشلهم في عقد اتفاق يليهم حقا طالما طمعوا فيه وان استتبع هذا الاتفاق جلاءهم المؤقت عن الديار المصرية . ومع ذلك فقد اصبغ في وسعهم ان يلبذوا سابق تعهداتهم معنيين انه لولا عناد السلطان لانفذوها . وعلى ذلك يمكن اعتبار عام ١٨٨٧ عام تطور في موقف انجلترا اراء مسألة الجلاء . نعم انه من حين لا آخر كان القوم يكررون القول بان انجلترا ستضغ في يوم ما حدا لمقامها بمصر . فالسائر غلاستون الذي كان شديد العطف على القوميات الصغرى ايام كان في جانب المعارضة قد صرح في عام ١٨٩٦ في رسالة بعث بها الى وطنى مصرى بان « زمن الجلاء قد حل

(١) كوشرى « مركز مصر الشرقى » ص ٢٢٥

فيما يعبر منذ سنوات مضت»^(١) ولكن هذه التصريحات اخذت ثقل وتندر شيئا فشيئا على حين ان القاهرة اصبحت مصدرا لا قوى ضغط يرمى الى تأييد الاحتلال . فمن ذلك ان المستر (والآن السير) الدون غورست المستشار المالي قال في عام ١٨٩٠ في تقريره عن الاحتياطات المالية المزمع اتخاذها « لا بد لتنفيذ برنامج كهذا من شرط واحد ... هو ألا يمتري حال مصر السياسية تغيير اساسي ، وبعبارة اخرى يجب ان يظل جيش بريطاني محتلا البلاد وان يظل نفوذ الحكومة البريطانية القائم الى حد كبير على وجود جيش الاحتلال صاحب السيادة العليا »^(٢) وقد ظلت هذه النعمة من ذلك لحين نعمة اللورد كرومر واعوانه في تقاريرهم كلها تقريبا . ففي عام ١٨٩٥ نرى المستر فيلرز ستيوارت الذي كان يقول بتأييد الاحتلال والذي زار مصر مرة اخرى يخفف من وطأته ويصرح بأنه « قد يحتاج الى جيلين من الزمان في تثبيت دعائم الاصلاح الذي تم واعطائه صفة الدوام ، لانه « لو تركت البلاد وشأنها الآن لانتكست سريعا وانبعثت الشكاوى القديمة

١ وكان الخطاب قد ارساه المستر جلادستون من بستر دي اثنان المصري مصطفى كامل وهو مؤرخ في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ وقد قال فيه المستر جلادستون « اى اعطى على ما اظنهم انهم شهورك صفة كوك مصر . ولكن لا حول ولا صوب على لاطلاق ان رأيت لا يزال على عهده لم يتغير وهو يحب علمنا ان ترك مصر بعد ان ديب العمل الذي من احوه ذهبت ليها دة مورو ، بالمصر والمفهمه اليك البلاد وهي ما مقرر نزل من الخلاء قد حل بعد سنوات مضت » لاشك في ان ما استعدته مصر من دة والشرف عظيم .

(٢) مصر رقم ١ (١٨٩٠) . مع من سرور اللورد ساسرى بحصوله على هذا التقرير الطيف من رجال هم على مخرج لعمل ان صير رقية لي اللورد كرومر بحجبه فيها ان الرسالة ومدققها قد تعرض على البرلمان (مصر رقم ١ (١٨٩٠) ص ٤٣)

وعادت تصرفات الماضي السيئة ونسيت الدروس الجديدة وكانت النهاية شرا من البداية « (١) فليس عجيبا من الحكومة البريطانية وقد حذرنا هذا التحذير « رجال على مسرح العمل » ن تصمم على البقاء بمصر مدفوعة في ذلك باقى البواعث الخيرية واخلصها من الشوائب . على ان نفاذ ذلك التصميم لم يكن دائما سهلا عليها . فن حين لا آخر كان بعض الدول الاجنبية وعلى الاخص فرنسا يذكرها بسابق وعودها تذكيرا لطيفا ويسألها عن ميعاد الجلاء عن مصر احاز ام لم يحزن ؟ من ذلك انه عند ما كانت الحكومة البريطانية تسمى في عام ١٨٨٩ في تحويل الدين الممتاز قد ابى المسيو سبلر وزير خارجية فرنسا ان يوافق على التحويل المذكور اذ لم تعين انجلترا ميعاد جلائها عن مصر . وقد اجابت الحكومة البريطانية انها يسرها ان تجلو عن مصر لولا ان حال الامور في مصر مضطربة غير مستقرة فكان رد المسيو سبلر ان قال « اذا فكيف تقترحين تحويل الدين اذا كانت الحال المالية مضطربة غير مستقرة ؟ » (٢) ولكن من حسن حظ انجلترا ان المسيو سبلر سقط سريعا وان خلفه المسيو ريبو عدل عن الاعتراض ووافق على تقص فائدة الدين . ولم يمتد امد الخلاف بين انجلترا وفرنسا الا في عام ١٩٠٤ اذ تعهدت فرنسا في الاتفاق الانجليزى للفرنسي المشهور الا تعرقل عمل بريطانيا العظمى في مصر

(١) مصر دئم ٢ « ١٨٩٥ » ص ٢

(٢) فلاي « المناقصات الفرنسية الانجليزية بمصر » ص ١٤٥ - ١٤٦

« بأن تطلب تحديد الاحتلال البريطاني او غير ذلك من الامور » وكان ذلك منها مقابل احلاق يدها في مراكش واعلان الحكومة البريطانية انها « لاتنوي تغيير الحال السياسية في مصر » على ان ذلك الاتفاق لم يكن مقيدا للدول الاخرى في شىء ما ولكن لما لم تر هذه الدول داعيا الى اثاره المسألة المصرية فان انجلترا من ذلك الحين بقيت غير متعرض لها واصبح انجاز تصرّجاتها كما قال اللورد ملز ذات مرة « تدل التجربة البشرية العادية بقطع النظر عما في عالم المثال والكمال على ان انجاز التصرّجات التي تبذلها امة شائعة في دخول الحرب غير قابل لان ينتزع انتزاعا من نفس هذه الامة ساعة انتصارها » وظاهر ان « تعاليم المسيحية الاولى » غير قابلة كذلك لتطبيق في الوفاء بالعهود والمواثيق .

وكذلك وصلنا الى حال مصر في الوقت الحاضر وهي الحال التي يتبقى علينا ان نستعرضها استعراضا . قد تكون هذه الحالة بالدقة نفس الحال التي كانت وقت ابرام الاتفاق الانجليزى الفرنسى لولا ظهور عامل جديد غير وجه الامر كل التفسير واصبح المصور الذى تدور عليه الحوادث من لدن ذلك العمل السيامي وبوجه اخص من لدن ان بدل في عام ١٩٠٧ من كان يشغل منصب المعتمد البريطانى وهو السير اللدون فورست . هذا العامل الجديد هو الحركة الوطنية وبعبارة اصح هو انبعاث الحركة الوطنية القديمة التي مضى عليها ثلاثون عاما احدث مما

كانت لباسا واكثر اسباب قوة قصرها كيف شامت .
قد يكون اكثر مافى السنوات الاخيرة من حكم اللورد كرومر
تسلية وتفككة ان يجيء اللورد نظرا لطول امد الاحتلال وعدم توعده
بخراقة جديدة مؤداها ان المصريين اخذوا يتقنون « الفوائد » التي
جنوها من الاحتلال وانه بناء على ذلك لم تعد القوة اساس السيطرة
البريطانية في مصر ولكن عاطفة ارتباط حقيقة بين المصريين والبريطانيين
ان القارىء ليدكر كيف كانت التقارير الرسمية والصحف عامة تجتهد
في حمل الناس على الاعتقاد بان عرابي لا يمثل اهل البلاد وانه مجرد
حاص وخارج على مليكه الشرعى ففي عام ١٧٨٣ كتب المستر فيلرذ عند
ما كان عضوا في بعثة اللورد دو فرين تقرير امسها ليثبت فيه هذه القضية
فقال « انهم (المصريين) يصرحون بانهم ... يرون انه (عرابي) كان
منافقا ولا يوجد الا آى عطف عليه . انهم يرجون اصلاحا على ايدى
الانجليز ومستعدون للترحيب بهم في الصعيد والدلتا على حد سواء » (١)
فدعوى ان المصريين يحبون الانجليز ترجع بذلك الى اقدم ايام الاحتلال
وان كانت قد عدل عنها كما رأينا منذ هنية الى الاعتراف صراحة بان
تقوذا لانجليز موقوف على جيش الاحتلال (٢) . على ان هذه الخرافة
القديمة بمرور الزمن وعدم ظهور من يحمل الانجليز على الجلاء اخذت

(١) مصر رقم ٢ « ١٨٨٣ » ص ١٨

(٢) وحتى في العام المتأخر عام ١٨٨٧ كان مستر برتون لا زال يشكو ويقول « ينبغي
الابتن ان الفلاح شاكر للإدارة الحاضرة هذه الزيادة في راحته ... في الفلاح بعد الاحتلال
الانجليزى كارثة وطنية » مصر رقم ٢ « ١٨٨٢ » ص ٨٣

١٨٧٨/١٨٧٩

تبعث شيئاً فشيئاً بتهدد اللورد كرومر نفسه فقد كتب يقول في عام ١٨٩٢ وقد زال الخوف من انشاء لجنة مالية دولية « قلما نسمع اصوات جمهور أهل البلاد واراؤهم الحققة ومع ذلك فاني اعتقد انهم بقدرون الفوائد التي اصابوها في خلال السنوات الماضية وانهم قد لا يودون ان يروا اي تغيير عاجل في النظام الحاضر » (١) . وان الفطنة العجيبة التي مكنت اللورد كرومر من ان يلحظ ما هو قليل بماءه قد اخذت تنمو ونما مطردا في خلال السنوات التي اعقبت عام ١٨٩٢ حتى اصبحت في عام ١٩٠٤ على درجة عظيمة من النمو والتقدم . فقد كتب في هذا العام بأسلوبه المتواضع الذي يشبه ان يكون خاليا من التأثير يقول « ان الرابطة التي كانت فيما مضى تربط الحاكم بالحكوم في مصر كانت من جهة عبارة عن الاعتماد على قوة فائقة ساحة ومن جهة اخرى عبارة عن الخوف الذي نشأ عن سوء استعمال هذه القوة . وان الغرض الاساسي الذي يجب ان نجعله نصب اعيننا هو بوجه اعم ان نستبدل رابطة اخرى مكان هذه الرابطة القديمة التي رثت في آخر الامر حتي احدثت ما كاد يكون في الواقع ثورة - لانه من الخطأ الخوض ان نظن انفجار الحركة العراية مجرد عصيان عسكري ليس اكثر . هذه الرابطة الجديدة يجب ان يكون بعضها عبارة عن رضا جمهور أهل البلد وبعض منها اخر عبارة عن النمو التدريجي للثقة بنيت الحكام وبعض ثالث عبارة عن ايجاد اعتماد

(١) مصر رقم ٢ (١٨٩٣) ص ٣٠

بقوة الحكومة وإن اختلفت هذه القوة في مظهرها عن اقوى السابقة عليها ... اننى لا اردد في ان اقول ان ماحمل في سبيل هذه الغاية في العشرين السنة الماضية قد ادى الى الناية المنشودة « (١) » .

ان وصف الرابطة « الوحيدة » التى كانت تراط الجاهل بالحكم في الازمنة الغابرة بانها قوة ساحقة وخوف هذه القوة الساحقة لغريب من رجل ظل سنوات عديدة يحكم واسطة المحكمة العسكرية ثم انى قيل ارتحاله عن مصر فى قضية دنشواي يبرهان ساطع ثبت نزعتة الارهاية وفوق ذلك فان الطريقة السهلة التى صرح بها فى جملة واحدة النهمة القديمة التى انهم بها عرابى وانهم بها الحركة العربية لطريقة عجيبه جدا . على ان اغرب ما يكون بهذه الالفاظ من السخرية هو انه فى اللحظة التى كان فيها اللورد كرومر يكتب فى التطور الذى طرأ على علاقة الحاكم بالحكم فى مصر كانت الحركة الوطنية اخذت ثمان عن نفسها جماعة من اعلانها دليلا حيا على كذب هذه الخرافة الجديدة . لم تكن الحركة الوطنية ولها من ماضيا ذكريات ثورة ودستور ان تصير الى العدم المطلق لمزينة لقبها وان الاسباب التى ابتعثها فى الماضى وهى سيطرة الاجانب على البلاد واستغلالهم لها - كانت لا بد مبعثها بمجرد التغلب على ما كان من اثر لكارثة عام ١٨٨٢ ثم جاءت

(١) مصر رقم ١ « ١٩٠٤ » من ٦ وفى ذلك الوقت كان اللورد كرومر يعتقد اعتقادا جديدا بأنه محبوب من الشعب المصرى ويقال انه اقترح سراعى وزارة الحرية ان تسحب الحماية البريطانية من القاهرة .

اتتصارات اليابان ومن بعدها فظائع مشائق دنشواى فظهرت ما كان
خلال الرماد من نيران الحركة الوطنية . ولقد كان من أبسط المصادقات
وايسرها ان يتصدى لرعاية الامة المصرية شاب عبقرى هو مصطفى
باشا كامل ويعبر عن امانيتها في خطب بليغة مؤثرة واعمال منطوية على
شجاعة عظيمة . على ان الحركة ولو بدونها كانت لا محالة متبلورة عاجلا
او آجلا وان كانت الفضل في سرعة تبلورها راجع لارباب اليه .

وما هي الا سنتان حتى تألف حزب عظيم وقامت عدة صحف
واهتاجت البلاد من انصاها الى اقصاها طالبة جلاء الانجليز والحصول
على دستور . فكان حدوث ذلك كله في سنتين فقط عجيبرا للالباب .
ولشد ما اغتاظ اللورد كرومر عند ما قدمت الجمعية العمومية قرارا بمدة
مطالب كانت غاية في الجراءة وكان اهمها طلب دستور ومجلس نيابى
اجترأت « هذه الصورة الكاذبة للحكم النيابى » على ذلك فى ٤ مارس
سنة ١٩٠٧ فى جلستها التى تمنع كل سنتين فكان حنق الحاكم الاكبر
عظيما . وانا لا نزال نستطيع ان نطالع فى تقريره الاخيرين ماصبه اذ
ذاك على رؤوس الوطنيين من الشتائم والسباب . فالوطنيون عنده جهلاء
مستأجرون واللات يحركها مهيجون لاذم لهم ولا يمثلون غير القلية
شعبية وغير ذلك من هذا القبيل ولكن الاهتياج استمر على الرغم من
ذلك كله وتعاضلت صفوف الحركة الوطنية وانضمت اليها الطبقة المتعلمة
كلها شيئا فشيئا . وقد بذل كثير من الجهد فى ايجاد وتشجيع الحركات

المنافسة للحركة الوطنية نعى حركات «المعتدلين» الذين كانوا لا يريدون غير اصلاح وكانوا راضين ببقاء الاحتلال وانتظار الدستور انتظارا غير محدود ولكن هذا الجهد الكثير لم يأت بفائدة كبيرة بل حط في اخر الامر من سمعة الذين بذلوه وتأثروا به . ثم كانت خطبة الوداع التي القاها اللورد كرومر بدار الاوبرا بالقاهرة قبل رحيله الاخير عن مصر فكانت اعلانا رسميا للحرب بينه وبين الوطنيين (١) ولم يتردد اللورد كرومر في الخطبة التي القاها في جيلدهال عندما منح حرية مدينة لندن ان يطالب الى اولى الامر اصطناع القوة في قمع الحركة الوطنية (٢) على ان دماء الاحتلال قد سرى عنهم عندما استسلم مصطفى كامل للنار التي كانت تأكل قواه وتوفي في فبراير من سنة ١٩٠٨ غير ان وفاته جاءت دليلا على عظم انتشار المبادئ التي عمل على نشرها عملا رائعا عجيبا . فقد شعر المصريون في طول البلاد وعرضها بان موته كارثة وطنية وشيع جنازته الى القبر خمسون الفا من جميع طبقات الامة مظهرين اعظم مايكون من الحزن والاسي . وقد بهت الاحتلاليون انفسهم

«١» فصرح بان الحركة الوطنية «من اوهل لآخرها زائفة مصطنعة» ووعد بانها وان اصبح يمد من مصر لن يكف عن ابحاث على مذهبها «استحق قاتلا» «بها لا تستحق غير قليل»
الطرس الخطبة في «الاجيبان ستاندرد» عدد ٦٩ من سنة ١٩٠٢ «قلا عن مجلة «مصر»

(٢) قال «ما نأفلا» رى غير طريقة واحدة للقضاء على هذا اعياج ولاضطراب لموجود مصر ولحد . هذه الطريقة هي ان نظل مشايخ على النياء بوحدة نحو كل هذين القطرين وان نشد لوطاة على المطربين ان مانعدوا حدود تقانون «(التيبس ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٧)

لانبثاق الشعور القومي بهذا الشكل الرائع ولم يسمهم وهم في سرورهم المكتوم الا ان يعترفوا بفسوخ المبادئ التي جمعت الامة حول رجل كان اول من اقدم على القول بها مرة اخرى .

ولقد غيرت الحال تغيير السحر هذه اليقظة المصرية القومية التي جاءت بعد رقدة استمرت اكثر من ربع قرن من الزمان . فقد ادرك السادة البريطانيون فجأة ان قد ظهرت قوة جديدة خفية سيكون لهم معها شأن يوما من الايام . ولعل اللورد كرومر نفسه قد رأى ان مشكلة جديدة عويصة قد ظهرت وانه لا يستطيع النجاح في مآلتها بعد ان أصبح علي وشك ان يرحل عن مصر الرحيل الاخير وسواء أكان هذا الرحيل الاخير نتيجة تدبير قديم كما يقول البعض أو لان حكومة الاحرار الجديدة كانت شديدة لرغبة في تسيير السياسة تبعا لتغيير الاحوال كما يقول اخرون فاق اللورد كرومر استقال من منصبه في صيف عام ١٩٠٧ بحجة اعتلال صحته وخلفه السير الدون غورست ليس من شك في ان الحاكم الجديد على الرغم من انه كان احتلاليا محضا ايام كان مستشارا ماليا في عهد اللورد كرومر وانه ظل كذلك حتى تقلد منصبه الجديد قد خرج الى مصر مزودا بمعلومات تقضي بان يخفف من وطأة الحكم الاستبدادي القديم ويسمى في القضاء على الحركة الوطنية باتباع سياسة التسالمة والتوفيق فكان عليه ان يخطو خطوة نحو تحرير الادارة والمجالس الشبه تشريعية ليجتذب اليه ما في

صنف الوطنيين من العناصر الأكثر اعتدالا وكان عليه فوق كل شيء ان يترضى الخديو الذى لقته معاملة اللورد كرومر الوحشية فى احضان مصطفى باشا كامل وحزبه حتى صرح بانه يميل الى الحياة الدستورية (١) ولقد نجح السير الدون غورست فى هذا المترضى نجاحا عاجلا ولكن الامر الاول استعصى عليه . على أن توسيع استقلال مصر الذاتى لم يكن امرا جديا فبعد كثير من العمل والاستشارة وضع مشروع تكبير مجالس المديرية وتوسيع اختصاصها وهو عبارة عن فكرة قديمة للورد كرومر ولقد ظهر ان مجالس المديرية الجديدة اذا استثنينا مالها من حق انشاء المدارس الابتدائية تحت اشراف نظارة المعارف هي عين المجالس القديمة القاهرة التى انشئت سنة ١٨٨٣ اى انها على اكثر تقدير مجالس استشارية ليس لها حق الابتكار مع كونها خاضعة لسيطرة المدير فالوزارة (٢) ولما قدم هذا المشروع الى مجلس شورى القوانين لم يرفضه وان كانت لجنته التى تولت درسه لم تردد فى ان تحكم عليه بانه من الوجهة الاصلاحية يكاد يكون عديم الفائدة . (٣) اما مجلس شورى القوانين نفسه فقد خول حق جعل جلساته

(١) فى حديث مع مرسل الطان السيورى بيو « الطان عدد ٣٤ مارس سنة ١٩٠٧ »

(٢) تقرير اسير الدون غورست عن سنة ١٩٠٩ « مصر رقم ١ » ١٩١٠ ص ٢٧-٢٩ »

(٣) اذا اراد القارىء ان يعرف ما لوطح به مجلس شورى القوانين فليرجع الى تقرير

الوفد المصرى فى سنة ١٩٠٨ ص ٢٦ - ٣٩ يتون هذا التقرير « لقد وجد ان القانون

لا يتضمن اختصاصات اوسم من الاختصاصات التى متجها القانون النظامى فى سنة ١٨٨٣ اى

فى الامة لم تخط الى الامام خطوة واحدة فى هذه السبع والعشرين سنة »

علنية يحضرها الجمهور ورجال الصحافة كما خول حق توجيه الاسئلة الى
النظار . وهذه المنحة الاخيرة ليست بشيء من الفتور لان حق سؤال
النظار احيط بعدة قيود جردته من كل مزية (١) . من هذه القيود
وجوب تقديم السؤال قبل الجلسة بخمسة ايام وان للنظار المسؤول الا
يجيب عن السؤال الموجه اليه وان الاسئلة الاضافية غير مسموح بها
وانه - وهذا ام القيود - لرئيس المجلس الذي تعينه الحكومة بطبيعة
الحال والذي هو طوع يدها تبعاً لذلك ، ان يشرف على الاسئلة وان
يرفضها . امام هذا كله لا عجب اذا قرر اعضاء مجلس شورى القوانين
وهم من افنى المصريين واكثرهم تعلماً الا يعملوا بهذه المنحة فلم يوجه بذلك
اى سؤال الى اى ناظر من النظار

هذان الامران استنفدا بالفعل كل مجهودات المعتمد الجديد
الاصلاحية وكان بدهيا ان يفشل في افاذ الشطر الاثم من رواجحه الا
وهو القضاء على الحركة الوطنية وان يكن لهذين الاصلاحين من مزية
فزيتهما انهما ايقظا رأى العام المصرى من غفلته حتى نواحيه التي كانت
لاتزال ترجو ان الاحتلال البريطاني قد يعلم المصريين المتأخرين معنى

(١) « الايمشيون غازت » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ . انظر ايضا حادثة اسمعيل اذا
ايدته المنشورة في الصحيفة المذكورة في عددي ٢٣ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩ وما كان سدا
في اسياء اعضاء المجلس بصفة خاصة هو ان حق توجيه الاسئلة لم يهدريه امر عال ولكنه
اعطى على هيئة منحة . ككتفى في اعلاها بخطاب بسيط من مجلس النظار . هذه « المنحة » قد
قبلت بأهلق ١٤ صوت هي ١٢ صوتا وما يجدر ذكره ان المجلس يتولى على ١٦ عضوا
معيّنين و ١٤ عضوا منتخبين .

الاستقلال يوما ما . ثم قامت الثورة التركية فازداد صياح المتمردين وعزم مجلس شورى القوانين في جلسته التي انعقدت في اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ على ان يضم صوته الى صوت الجمعية العمومية الذي اعلنته منذ ثمانية عشر شهرا فقرر باجماع الاراء طبع الحكم النيابي (١) .

هنالك اصبحت الحركة الوطنية اجراً مما كانت . نعم ان موت زعيمها الاكبر قد افضى الى كثير من الخلل في صفوفها كما افضى الى تفرق كثير ممن كان تقود مصطفى كامل الشخصى يربطهم . بعضهم ببعض ولكنها مع ذلك اخذت تنسج شيتاً فشيئاً معبرة عن نفسها باجتماعات ومظاهرات لا يحصى العدد وبصحافة مازالت تنشر وتنفعل حتى بلغت اقصى قرى الفلاحين . ثم ان ما هم به القوم ظمناً من التعرض لحرية الجامعة الازهرية الاسلامية المشهورة (٢) وادى الى اضراب ١٢٠٠٠ طالب عن تلقى دروسهم واستقالة شيخ هذه الجامعة واستماعة من اعقبه

(١) وهذا هو نص القرار « كله » قررت الهيئة « معق لارء ما هو أنت : — ان يطلب من حكومة اجابات احدى اعدد مشروع قانون مدح لامة حق لاشترائك احدى مع احكومة فى ادارة دورها الداخلية وتكبير شؤونها المحلية وان تكون رأسها تقريراً فى مشروعات القوانين والاوضاع التى تطبق على الاعلى وفى تقرير انصراف والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تاثير فى مصدس المعاهدات لدولة ولا اعتبارات القصد ولدى اعمامى واحكام قانون لامة انتصبة ولا فى كل ما يتعلق بالاداريين من اوضاع وحقوقى بواحه لاحترام ولا فى وركو الاستانة ولا فى كل ما ارتبطت به احكومة من التهرات والالتقيات » وقد استعرفت مداخلته هذا القرار ثلاثة اشهر جعلت السير بدون عورست يقول « تصحى » « لقد صاغ وقت صوبل فى مداخلته عقيدة موصى بها الحكم « يابى » « مصر رقم ١٩٠٩ » ص ٥٥ » (٢) « ليمس » ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٩ على ان خير ما كتب فى هذا الموضوع مقال لمحمد فرديك رئيس الحارب لوطى وقد نشر هذا المقال فى صحيفة « اسامبول » و عدد ٢٣ مارس سنة ١٩٠٩

بقوة من البوليس داست حرمة المسكان ثم الى خضوع الحكومة
والخديو آخر الامر نقول ان هذا قد ادى الى ان انضم حتى المجاورون
وعلماء الدين الى صفوف الحركة الوطنية والى مظاهرات قامت في
الطرق ضد حكم الخديو وحكم من يشد ازره من رجال الاحتلال
البريطاني .

في هذه الحال من الفشل والامتعاض عزم السير الدون غورست
على ان يخطط خطة قامعة يكون من ورأيها كم افواه الصحافة الوطنية .
لقد سبق ان اشار (١) المستر فندلي عند ما كتب الى حكومته في اثر
قضية دنشواي واحكامها الى الحملة « العنيفة » التي قامت بها الصحف
ضد « العدل » البريطاني - تلك الحملة التي جمعت « انفاق اموال طائفة »
امرا واضعا في رأيه المستنير - وقال منذرا بسوء العاقبة « اذا ظلت
الامور على ما هي عليه ... فليس بعيدا ان تدعو الضرورة الى ايجاد
قانون جديد للمطبوعات والى زيادة جيش الاحتلال زيادة كبيرة » .
وقد انفذ الامر الثاني على الفور . ما الامر لاول فترك امر انفاذه
للسير الدون غورست رسول التوفيق والسلام . على ان قانون
المطبوعات الذي جاء به السير الدون غورست نيس بالشئ الجديد
فهو قانون صدر سنة ١٨٨١ في عهد المراقبة الثنائية وطبق مرة او

مرتین ثم لم يطبق بعد ذلك قط . وقد كتب مراسل النییس الاسکندری (١) فيه فقال « ان القانون شديد الى درجة انه شفی من نفسه بنفسه وهو اسخف من ان ينفذ ولذلك يتجاهله الجميع على السواء » . ولكن ما كان « اسخف من ان ينفذ » في عهد المراقبة الثنائية بل وفي عهد اللورد كرومر لم يكن كذلك في نظر السير الدون غورست . ولذلك بحث قانون المطبوعات القديم بقرار وذارى مؤرخ في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩ وبهذا القانون (٢) اصبح متميذا على كل صاحب مطبعة وصاحب جريدة ان يحصل على رخصة من ناظر الداخلية نظير ضمانة جسيمة . فاذا لم يفعل ذلك عوقب عقوبات صارمة وقد يعاقب بمصادرة ماله في احوال معينة . وهذه الرخصة تدلان على وقد تسحب على حسب الارادة . وقد تعطل الصحف بمجرد امر يصدر به من ناظر الداخلية بعد اذارين او بقرار من مجلس النظر بدون اى اذار . وقد اصبحت حياة الصحف منذ ذلك الحين حياة خوف وترقب دون ان يكون لها ضمان او شبه ضمان من القانون . نعم ان السير الدون غورست قد قال (٣) ان قانون المطبوعات انما نشر بناء على طلب سابق من الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين وهو صادق كل الصدق ولكن الذى طلب لم يكن قانونا يرمى الى

(١) النییس ٨ وقر سنة ١٨٨١ .

(٢) الامتحانات قرب ٣٠ مارس سنة ١٩٠٩ مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٤ .

(٣) مصر رقم ١ « ١٩٠٩ » ص ٤ .

اغراض سياسية بل قانونا يكافح السلب والتهب اللذين يأتيهما كثير من الصحف الاجنبية وراء ستار التهديد والوعيد .

لسنا مبالغين اذا قلنا ان هذا العمل الاستبدادي من السير الدون غورست كان له من لاثر في ازدياد الهياج بمصر ما كان لمشائق دنشواي نفسها . ولقد عطل ووقف مدد عظيم من الصحف الوطنية وحكم على محرريها وكتابها بالسجن (١) ثم كثرت المظاهرات واشتد القلق العام بشكل مخيف (٢) وانبرى للعمل الشبان التعاون فاعلنوا بصراحة في مؤتمر جنيف الذي عقد في سبتمبر سنة ١٩٠٩ موافقتهم التامة على برنامج الوطنيين المتطرفين .

«١» ووب حريدة دهمت قرية لقاون بالمطبوعات هي بالطبع حريدة «النواء» لسن حال الحزب الوطني . وقد ارسل محررها الشيخ حاوش الى السجن في الحال . كذلك عطلت حريدة «المر» الوطنية مدة شهرين وذلك بعد اسبوعين من ابتداء طهورها . واقامت عدة حرائد اخرى . ولما خرج الشيخ حاوش من السجن في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ سار معه في الشوارع جمهور عظيم فلما رأوا الحدو قادماتهموا طائعين الدستور . وقد حكم بعد ذلك على الشيخ حاوش بالسجن ثلاثة اشهر لانه كتب مقدمة لديو نشر «المرح» هذه العائتي الشاعر الوطني . وكان «المؤيد» الذي يصدره الشيخ علي يوسف هو الذي اخبر البوليس بهذه المقدمة وعني ذكر المؤيد بقول انه كان في مصر وطيا صميا واصطهده اللورد كرومر اصطهادا كان وغير العائبة . ثم صيغ من ذلك الحين صحيفة احتلالية . وقد منع من دخول تركيا لانه كما يقال يعمل على نشر دعوة الحديو والاد للعرب .

«٢» وعائسة هذه المظاهرات حربية هرقى دس حكمه دار العاصمة الخرطوم لأول مرة كوسيلة لتفريق الحشود . «والباش» حيد بهذه الالة لانه كان قبل ذلك ضابطا صغيرا في فرقة مطايه الاسكندرية

الفصل الثاني والعشرون

الحركة الرجعية والارهاب

لقد كان اصدار قانون المطبوعات بمنزلة اعلان صريح من السير
الدون غوردست لافلاسه السياسى والدبلوماسى وظهر من ذلك الحين
ان كل تظاهر بالميل الى المبادئ الدستورية او وضع دستور قد انقضى
امره وان لا بد من الرجوع الى السياسة القديمة سياسة انقمع والشدة
وكان قانون ٤ يولية دليلا على الروح الجديدة التى دبت فى جسم الوكالة
البريطانية . فهذا القانون (١) العجيب اصبح كل من يسمونه خفيف
الاخلاق اى كل شخص « اشهر عنه الاعتداء على النفس او المال
او التهديد بذلك » يجوز ان يحال ، ولولم تثبت عليه جريمة ما ، الى لجنة
خاصة مؤلفة من المدير او المحافظ ومن رئيس المحكمة الاهلية والنيابة
واثنين ينتخبان من بين عشرين شخصا من الاعيان يعينهم ناظر
الداخلية ، وان تحكم عليه هذه اللجنة بعد سماع دفاعه وشهادة الشهود
بان يوضع فى محل اقامته تحت مراقبة البوليس لمدة لا تتجاوز خمس
سنوات ، وان يقدم ضمانا ماليا او شخصا يكفل حسن سيره فى
المستقبل بحيث اذا لم يقدمه نفى الى جهة مهيرية مينة يقضى فيها مدة

(١) صدر رقم ٢ « ١٩٠٩ »

المراقبة . وقد يطبق هذا القانون « التعويطي » عينه على الذين ارتكبوا جنابات ثم برأتهم محاكم الجنايات « لعدم كفاية الادلة » . هذا القانون ، كما يرى كل قانوني لاول وهلة ، منطوق على اشنع ما يكون من الخروج على مبادئ حرية الفرد الاولية ومانع من المحاكمة المنتظمة التي تقوم بها المحاكم النظامية في قضايا ليس الشرط الاساسي لثبوت الجريمة فيها الا معدوما بالمرة او ظنيا على احسن تقدير . ثم هو يجعل للسلطة التنفيذية سيطرة على حرية الاهلين تكاد تكون مطلقة من جميع القيود . نعم انه اشترط سماع الشهود ودفاع المتهم ولكن ذلك الاشتراط يظهر مظهر السخرية والتهكم امام ما يوردونه من الحجج على صدق ما يقولونه من انه كثيرا ما تتعذر اداة المجرمين في مصر لامتناع الجمهور عن اداء الشهادة . (١) فاشتراطهم هذا معناه انه ان كان ثمت شهود على الاطلاق فانهم يكونون مجرد مبلغين تلتفع بهم النيابة وحدها . تدل على صدق ذلك التجربة القصيرة التي اكتسبت من تطبيق القانون المذكور والسير الدون غورست (٢) يقول « لقد ادرك الشهود بوجه عام ان السلطات جادة في الامر ولذلك اظهروا في اداء الشهادة شجاعة اديبة لا يستهان بها » .

وفوق ذلك فان القانون لا يعين مقدار ما يقدمه الشخص

(١) مصر رقم ٢ « ١٩٠٩ » ص ٢

(٢) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢

« المشتبه فيه » ضمانا لحسن سيره بل يترك تقدير ذلك برمته لحكم
اللجان وناظر الداخلية وقد نشأ عن ذلك ان اصبح مقدار الضمان
المطلوب يتراوح بين ١٠٠ و ١٠٠٠ جنيه بالغا في بعض الاحيان ١٥٠٠
جنيه وعلى ذلك كان النفي واقعا بالضرورة (١) في كل قضية تقريبا .
وعلى اثر صدور القانون الفت لجان خاصة في كل مديرية لوضع قوائم
باسماء الاشخاص المشتبه فيهم وفي خلال ستة اشهر دون في هذه
القوائم الاتهامية ١٢٠٠٠ اسم . هذا العدد الهائل خفضه ناظر
الداخلية تدريجيا الى ٢٠٠ ثم ٢٨٣ اسما . فعل ذلك وهو محس
لاشك بأن الامر قد اسرف فيه كثيرا . وما وافى آخر فبراير حتى
كان قد وضع تحت مراقبة البوليس ٢٨١ شخصا ولم يقل عدد من نفى الي
لواحات الداخلية (٢) عن ٢٧٢ شخصا .

لقد كانت الغرض من هذا القانون البديع محاربة ازدياد
الجرائم ولذلك نرى السير الدون غورست يورد في تقريره الاخير (٣)
احصائيات تدل على ما اعترى الجرائم من نقص واضح فيما بين اول
سبتمبر سنة ١٩٠٩ و ٢٥ فبراير سنة ١٩١٠ ولكننا قد يتخالفنا شيء من
الشك في صحة هذه الاحصائيات لان اللجان كما يرى السير الدون
غورست استغرقت ستة اشهر في عمل قوائم المتهمين وهذه الستة

(١) جواب ١ - ج اورد غري عن سؤال المستر مكارنس في مجلس العموم في ٣ ديسمبر

سنة ١٩٠٩

(٢) مصدر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٥

(٣) مصدر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٥

الاشهر تصل بنا الى آخر عام ١٩٠٩ ثم انه يلوح لنا ان من الابتسار والسبق
للاوان ان يستنيط من تجارب أشهر قلائل أن القانون سيكون له في اصلاح
الامن العاجل أثر عاجل الوقوع دائم البقاء (١) على أن أمراً واحداً
نحن متثبتون منه كل التثبت هو أن هذا القانون قد أدخل على الإدارة
المصرية مبدأ من أضر المبادئ وأنه لن يطول العهد حتى يطبق في
الاغراض السياسية . ولعمري اذا كان هذا القانون قد وافق عليه
أعضاء مجلس الشورى كما حصل لانهم من الملاك مضحين عن غفلة
منهم بحرية الفرد وعلى مذبح الشهوات الدنيوية فاذا عسى أن نقول عن
أولئك الذين بعثوا « ليعلموا » المصريين الاستقلال والحقوق المدنية
ثم هم يتسكرون هذا القانون وينفذونه ؟

لقد فصلنا القول ببعض الشيء في هذا القانون لانه خصوصي في
الدلالة على طرائق الحكم المتبعة في مصر ولانه يكاد يكون من المحقق
انه ان لم يبلغ فسيؤدي الى عواقب وخيمة (٢) . لقد حل هذا القانون

(١) مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ٢٦ لند اورد السير الدون غورست في تذييل له ص
« ٥٦ وما بعدها » بيذة من تقرير المستشار القضاي « السير مالكولم مكليرت » في
معرض الدفاع عن القانون ولكنه حذف منها بعض عبارات هامة . في بعض هذه العبارات
المحدوفة « كما تدل برقية لروتر مرسله من القاهرة ومؤرخة ١٤ ابريل سنة ١٩١٠ ونشرت
بعض الصحف اليومية » يقول السير مالكولم « يدل ذلك الجزء من التقرير المتعلق بقانون
النبي الحديث ان قد حدث نقص محسوس جدا في حصائيات الجرائم في الاشهر الاخيرة من عام
١٩٠٩ وذلك النقص لا شك نتيجة الاحتياطات التي اتخذت بموجب هذا القانون . ولكن
اذا اودنا ان نعرف الى اي حد يحتمل ان تستمر هذه النتيجة فذلك الان ان ما يراه المنشور
القضائي مفرط الابتسار الآن يرى الاعتماد السياسي من الواضح أن يمكن اعلانه الآن
(٢) يذكر السير مالكولم مكليرت في تقريره باهتمام عظيم امله في اقتضاء الحال التي استوجبت
تأليف النجباء الحاضرة بمد أن تسلم هذه اللجان مدة أخرى من الزمن وهذا الامر المبكر

محل الإصلاح التعليمي والاجتماعي الذي به وحده يمكن تقص الجرائم
تقصاً دائماً مستمراً (١).

وفي أثناء ذلك كانت قرائع السلطات الاحتلالية قد تمخضت
عن مشروع آخر عظيم أنيع له أن يدفع الجمهور الى أقصى ما يكون
من الهياج ذلك هو مشروع مد امتياز شركة قناة السويس . ان هذا
الامتياز الذي منح في عام ١٨٥٦ كان لا يزال باقياً لانقضاء مدته
ستون سنة أخرى تلتهي في نوفمبر سنة ١٩٦٨ ولكن الحكومة المصرية
أرادت انتهاز الفرصة وأخذ السبيل على ما عساه أن يكون في المستقبل
من ممانعة فارتأت مد هذا الامتياز على أيدي الحكام الحاضرين
مدة أربعين سنة أخرى وذلك بشرط أن تدفع الشركة للحكومة
٢٠٠٠٠ ر. جنيه على أربعة أقساط سنوية ، وأن توافق فوق ذلك

العرب (فقد جاء بعد الشروع في تنفيذ « القانون » بـ « شهر فلان ») هو ما ذكره في محفل
سابقة على عبارته لامة من الحروف من أن بحر « الخلاف » بين أعضاء اللجان محل الوفاق
الذي ساد بينهم في بداية الامر . لذلك الحرف من غير شك نصيب من الصحة . فل عمل
البحان كان لا يد موجدأ ٥١٥ عظاما في نفوس عامة الناس ومثيرا لروح التمرد في نفوس
الملاحين . قارن بها القارىء ذلك القول مما قل اسير السون عورست في صلب تقريره « من
٢٦ » « لقد لقي القابون من سكان القطر رضى شاملا » تصور رضى سكان اى قطر من الانظار
عن ان يروا اصدغاهم واقرباهم بقيض طيهم ويساقون الى محكمة غير نظامية تحكم عليهم
بالغنى لغير ما ذب القرفوه !!

(١) لقد اظهر السير مالكولم ماكزيت اعظم ما يكون من السخف على قانون النمي وعلى
كل الروح لقي اسود الادارة المصرية الحاصرة وذلك حيث يقول « في كل مجتمع شرقي
خاصم انظم قوتى اجنبى لا يفهمه الناس ويقدمونه ... قد تنشأ ما لتدريج حان من الامور
لا يكون لمحاكم البادية ورجالها قدرة على مقاومتها » (مصر رقم ١ « ١٩١٠ » ص ١٠)
لقد ادخل في اول الامر نظام قانون اجنبى لا يستطيع الاهلون ان يفهموه فلما خالفوا ذلك
النظام غير المهور عوقبو بالغنى !!

(أولاً) على أن تدفع للحكومة من صافي الإيراد نسبة مئوية معينة تزيد بالتدريج من ٤ إلى ١٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٦٨ (ثانياً) أن تدفع للحكومة ٥٠ في المائة مما يزيد الإيراد الصافي عن ٢٠٠٠٠٠٠ جنية فيما بين عامي ١٩٦٨ و ٢٠٠٨ بشرط أن تنزل الحكومة عن ١٥ في المائة التي هي نصيبها من المتحصل بموجب الاتفاقية الحاضرة

قد يكون من الغريبة بمكان أن تحرص الحكومة المصرية — التي هي بالطبع الوكالة البريطانية — على مفاوضة شركة قناة السويس في الوقت الحاضر مع أنه كان لا يزال باقيا لانهاء مدة الامتياز ٦٠ سنة ، ثم لا تكون هذه المفاوضة لشراء هذه المدة الباقية ولكن لمدها أربعين سنة أخرى . ان تفسير هذا العمل الغريب كما ذكرته الجرائد الشبهية بالرسمية (١) هو الخوف من أن مصر اذا آلت القناة اليها بعد ستين سنة قد تعمل ما عملته كولومبيا في مسألة قناة بنما فتفرض تجديد الامتياز أو تشترط لتجديده شروطاً مثقلة . ومعنى ذلك انه ما دامت مصر تديرها أيدي أجنبية فينبغي ان تنهز الفرصة لسلبها حقها أربعين سنة أخرى . ونحن اذا صرفنا النظر عما في هذا الامر من الغش والتدليس فاننا نرى ما يوردونه تفسيراً لهذه العجلة الشاذة غير مقنع اللهم الا اذا اعتبر زعماء لم يقوم على صحته دليل ما وهو ان انجلترا عازمة على الانسحاب من مصر في وقت قريب جداً . الا ان السبب الحقيقي

(١) « الايجشان هازت » ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٠٩

لهذا العمل من الحكومة المصرية يجب أن نبحت عنه في مكان آخر ولن نكون مخطئين إذا بحثنا عنه في احتياجات المالية المصرية . لقد سبق أن أشرنا الى الاحتياطين اللذين انشأ سنة ١٨٨٨ لحفظ ما يتجمع من زيادات الميزانية (١) والآن نقول انه بمقتضى الاتفاق الانجليزي الفرنسي في سنة ١٩٠٤ قد مزج الاحتياطين أحدهما بالآخر والغيت رقابة صندوق الدين لأن سرعة اداء الكوبونات أصبحت أمراً موثقاً به في ظل الادارة المالية البريطانية . بهذه الطريقة اجتمع للحكومة المصرية مبلغ طائل من المال يبلغ مجموعه ١٣ مليون جنيه . ويظن انه في خلال السنوات التي تلت ذلك العهد قد دخل الاحتياطي ١٣ مليون جنيه أخرى اتت من مجموع زيادات الميزانية في السنوات المذكورة أي انه في وقت هذا كان ينبغي ان يكون للحكومة المصرية مبلغ من المال يناهز ٢٦ مليون جنيه ، ولكن الواقع غير ذلك فانه كما نحل الحسابات الرسمية (٢) ليس في الاحتياطي باجمعه غير ٦ مليون جنيه تزيد قليلاً . فأين ذهبت منذ سنة ١٩٠٤ الـ ٢٠ مليون جنيه الباقية ؟

ذلك سر شديد النموض . ان الحكومة عند عرضها الميزانية على مجلس شورى القوايين لا تذكر مقدار الاموال التي تنوى انفاقها من

(١) طر الفصل السابع عشر من هذا السكتات

(٢) مصر رام ١ «١٩١٠» ص ٩

الاحتياطي بل تشير الى نتائج أعمال السنة المنصرمة في عبارات شديدة الاجمال وكان ذلك منها موضح شكاة مستمرة لمجلس الشورى الذى طلب غير مرة ، ولكن بدون جدوى ، بياناً وافياً لما ينفق من المال الاحتياطي وأن يكون له حق النظر فى كل باب من أبوابه والتصويت عليه مقدماً (١) والحق أن الحكومة قد نفقت كل ذلك المال ولا تزال تنفق غيره من الاحتياطي فى مبان عمومية باهظة النفقة تشمل ثكنات لجيش الاحتلال وفى مقاولات خادعة وسكك حديدية وسندات أجنبية انحطت قيمتها وفوق ذلك كله فى السودان (٢) وعلى ذكر السودان نقول انه قد أثبت أنها هاوية لا قرار لها ذلك بأن هذا الاقليم المصري الذى تخلى عنه برغم احتجاجات المصريين ثم « فتح ثانية » بفضل مشاورة الجنود المصرية لم يكتب فيه بأن حوال الى مستعمرة بريطانية سميت على سبيل القاطف فى القول بالسودان الانجليزى المصرى ولم يكتب فيه بأن البريطانيين من ذلك الحين لم يفعلوا عن ترقيته من حيث هو

(١) وقد عقد مجلس شورى القوايين ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ جلسة عاصفة خاصة بموضوع تدوير الاحتياطي . فى هذه الجلسة ألقى احمد يحيى باشا خطبة فريدة فى باب المحي فيها على سياسة حكومة المانية (« الاتحاديين عربيت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩)
(٢) راجع الخطبة الرائجة التى ألقاها احمد يحيى باشا فى جلسة مجلس شورى القوايين التى اقيمت فى ٣ يناير سنة ١٩١٠ وقد أعيد طبع هذه الخطبة على هيئة نشرة بمدينة القاهرة . فى عهد قريب جداً . وفى ٢٠٠٠ ر. ح. فى الحضور « الكسارى » و ٩١٢ ر. ح. فى السكك الحديدية و ٢٠٠٠ ر. ح. فى ثكنات الجنود و ٧٥٠٠ ر. ح. فى مساكن لمواطنين السودان و ١١٥٠٠ ر. ح. على هيئة امانات و ٨٠٠٠ ر. ح. على اشركة البواخر الحديدية . كل ذلك بدون بيانات معسلة . وعلاوة على ما تقدم قد صاع — كما يقول السيرالدون مورست بمسح فى سنة ١٩٠٩ مبلغ ١٨٠٠٠ ر. ح. وفى سنة ١٩٠٩ مبلغ ٢٢٩٠٠٠ ر. ح. وذلك فى مصاريف سندات الترسيل .

مستعمرة بريطانية ومصدر من مصادر القطن كل ذلك أيها القارىء بأموال مصرية حتى انه في عشر السوات التي اخرها سنة ١٩٠٨ قد أنفقت الخزانة المصرية في السودان ٤٢٠٠٠٠٠٠ جنيه كما تقول الحكومة نفسها (١) وان كان مجلس شورى القوانين قد رفض الرافى المذكور لانه غير دال على الحقيقة كلها وكان رفضه اياه في قرار ضمه ضعف ثقته بالحكومة وتأيدته ما استمسك به أكبر متكلمييه من ان ما اتفق في السودان لا بد أن يبلغ ١٨٧٠٠٠٠٠٠ جنيه (٢).

لقد كان ذلك الاتقار من جانب الاحتياطى والاحتياج المستمر من جانب السودان هما اللذين امليا على الحكومة المصرية فكرة كسب المال الحلال بالتغلى عن قناة السويس اربعين سنة اخرى . ولكن في نظير ماذا ؟ ان لجنة الجمعية العمومية التي شكلت لنظر لمشروع قد وجدت بعد ان بحثت اراقام اشد ما يكون من البحث

(١) يعتبر السير الدول عورست ما اخذته الحكومة المصرية عن انحراف سودانية من ضرائب كمركية ورسوم ونحوها اموالا « مرخصة » من السودان . وفي هذه الاعلانات التي خرجتها االية المصرية هذا القارىء كما لو قيدت الحكومة الامانية في ديارها الصراة كمركية المأخوذة على ضلار استوردت من الجزائر البريطانية ثم اصدرت الى روسيا على هيئة « اموال ارنحة من روسيا » . وفيما عدا ذلك فالحكومة البريطانية هي لائق بتقديم بوردون و « متبالا اقتصادا » على ان يحرم مصر من هذا المصدر لدى هو من مصدر الدخل ولكن لتعفى حلة واحدة على تحرة لمصر المصرية . وهذا ايضا هو السبب في ان البريطانيين يتعمدون اشد خط حديدي فيهم بين اسوان ووادى حنا . سيكون واسطه لقن الضائع عن طريق مصر الى السودان وداعين فرقة . لاشك في ان البريطانيين يحسدون في تسمية مصادر سودان صرار بمصر وعلى حساب مصر . وفوق مقدم ان سيطرة بحترا على ما يمر بيل السودان ستمكنا من ان تقصص بيدها على حيلة مصرعها .

(٢) راجع خطة يحيى باشا المذكورة آما والتي اقام بمجلس شورى (« اللابج-ثيان فزيت » ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩)

المفصل انه باحسن ما يكون من الاعتدال في التقدير ستهدي الخزانة المصرية في هذه المسألة الى الشركة اكثر من ٢٤١ مليون جنيه خالصة لوجه الله تعالى (١) تلك مقابلة مقرونة بالنشفي والانتقام او هي تكرار لما عمله اسماعيل من بيع ١٧٩٠٠٠ سهم ب ٤٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ جنيه مع انها تساوى الآن ٣٥ مليون جنيه .

فلا عجب اذا رأت الحكومة المصرية ان تخفي نبأ ذلك المشروع المالى العظيم عن الشعب المصرى ولكن من حسن حظ الشعب المصرى ان الوطنيين المصريين قد تسقطوا شيئاً من المفاوضات وضعجوا طالبين عقد الجمعية العمومية في الحال فنجة لم يسع الحكومة معها الا التسليم بما طلبوا وقد نادى الصحف الانجليزية المصرية اذ ذاك بان هذا التسليم « سياسة منطوية على الضعف » وليكن لوطنيين ذهبوا في الامر الى ابعد مما فعلوا واصرروا على ان تقبل الحكومة مقدما ان صوت الجمعية العمومية ملزم الطاعة موجبها . ان التاريخ لم يكشف لنا بعد العوامل الخفية التى كانت تختلج في صدر المعتمد البريطانى والنظار المصريين ولكن لما كان اصحاب البواخر البريطانيون في ريب شديد جدا من الفوائد التى قد تعود على السفن

(١) لا تقرير مقدم من « لجنة مشكلة سطر مشروع مد امتياز شركة قناة السويس » هيئة لجنة العمومية « القاهرة سنة ١٩١٠ » وهى عبارة عن نشره رسمية في غاية الأهمية وما كان غير محتمل ان ترجمه الحكومة وتقدمه الى مجلس اربان نظرا محتوياته الهامة في شأن دن كاتسنى هذا وقد صرح السيد دوارد فرارى في مجلس العموم في ٥ يولية سنة ١٩١٠ « بأنها مستندات مطلوبة وانه لا يראה مستحق المفعة التى تنفق في ترجمتها وطباعتها »

البريطانية من مد امتياز شركة عاملتهم فيما مضى بشيء من الشح والكرازة ولم يكن محتملا مع الشروط الجديدة المقترحة ان تعاملهم في المستقبل باحسن مما عاملتهم في الماضي (١) ومن جهة اخرى لما كان النظار بصفة كونهم مصريين لابد ان يكونوا قد قاسوا شيئا من وخز الضمير لتفريطهم في ملك امتهم - تقول لما كانت هذه اذالك فانا نستعجز ان نظن ان الحكومة المصرية والسلطات الانجليزية لم تكن مقنعة في نفس كل الاقتناع بحكمة هذا المشروع وضرورته . ومهما يكن من شيء قالت الحكومة - وذلك مدهش لكل انسان - قد سلمت اخر الامر في هذه النقطة ايضا واعلنت في ٥ ابريل بعد ما عرفت حال الجمعية العمومية النفسية جد المعرفة انها ستنزل على حكم الجمعية في الامر ، وعلى ذلك اصدرت الجمعية العمومية بعد يومين دون تردد قرارا برفض المشروع وكان ذلك باتفاق ٦٦ صوتا على صوت واحد .

ومهما كانت الاماني او المخاوف التي شمرت بها الحكومة المصرية والمعتمد البريطاني فان هذه النتيجة انتصار باهر للحركة الوطنية بل

(١) راجع مقال لمسرح . ولبن بوتر رئيس اللجنة السنوية التي عقدتها جمعية اصحاب السمن العمومية في ٢٦ يولييه سنة ١٩١٠ وكذلك المقالة التي نشرها مدقق «التيس» التجاري في ١٨ فبراير سنة ١٩١٠ عن موضوع اتفاقية قناة السويس . والظاهر ان اخوف ، اتفاقية اصحاب السفن من مد أجل الاتفاقية هو انه « قد يدعى الى انهاء الرسوم النقية التي تتقاضى الآن والتي هي ٧ فرنكات و ٧٥ سنتيما عن كل طن » رقم الوعود التي بذلت في سنة ١٨٨٣ ومع ذلك فقد رفضت الجمعية اقتراح الحكومة أعين مجلس ادارة الشركة عزمه على تخفيض رسوم القدة من سنة ١٩١١ الي ٧ فرنكات و ٧٥ سنتيما

هي في الواقع اول انتصار لها منذ ثورة سنة ١٨٨١ . من اجل ذلك لم يكن امام السير الدون غورست الا ان يفتبط بتوقيعه مشروعا كان - بقطع النظر من نواحيه السياسية - مدعاه الى ضعف الثقة بإدارته المالية ومعرضا للظمن من جميع الوجوه . ولو حدث في قطر آخر غير مصر ان وزير ارتأى مشروعا كهذا لا يمكن بحال ان يدافع عنه اعزل ذلك الوزير من منصبه بوصوما بوصمة الخزي والعار .

وفي اثناء الهياج الذي سببه امتياز قناة السويس قد وقعت حادثة محرقة للعوطف ، مؤثرة في النفوس تأثيرا شديدا حادثة يمكن ان نرجعها رأسا الى ما أسباب الراسطات الانجليزية المصرية من التخوف التام لاصدارها قانون الطبعات وتفيقها مشروع قناة السويس . تلك هي حادثة اطلاق شاب مصري ، سماه ، الرصاص على رئيس النظار بطرس باشا نالي وذلك في ٢ فبراير من رابعة النهار بمدينة القاهرة . ويمكن ان نعرف الى اي حد كانت هذه النتيجة متوقعة ومعتقدة طبيعية في تلك الظروف فارجعنا الى احدي الحقائق التي تمتاز بها الصحينة الانجليزية في سنة ١٨٨٢ . لقد كان يوم الحادثة قائمة رواية الحادثة في مصر ، في ذلك الوقت ، فحينما نجد فعلا ورد فعل من نوع « صدمت » في مصر ، في الحشد فان القتل السياسي لا مخلص ، فانهم في مصر ، في مصر ، من طوق

التشفي والانتقام . نعم لقد حذت مصر اخيرا حذو الهند ولكن بعد ان قادت المطبوعات ومنعت الاجتماعات وجيء فوق ذلك بمشروع فيه من الذلة للشعور القومي ما فيه . ولعمري لئن كان بطرس باشا اول من ذهب فريسة القتل السياسى فذلك ايضا طبيعى جدا .

لقد كان لبطرس باشا سجل خدمة طويلة منذ سنة ١٨٧٥ اى منذ صحب اسماعيل صديق المفتش المقتول بصفة كونه كاتب سره الى باب النظارة في ذلك اليوم المشؤم الذى اختطف فيه الرجل . ولقد تقلب في المناصب الادارية المختلفة منذ ذلك الحين وكان مفيدا جدا للجنة الدولية في اعمالها السيئة القبيحة ثم صار فيما بعد ، اى في عهد اللورد كرومر ، ناظرا للمالية فاظرا للخارجية واخيرا نصبه السير الدون غوردست في سنة ١٩٠٧ رئيسا للنظار تنفيذ سياسة السعي في ترضى المصريين : « اصلاحات زهيدة اليمية » . وكان « الاصلاح » الملعوظ في هذا التنصيب هو انه لما كان بطرس مصرى المولد بخلاف من تقدمه في منصب الرئاسة من الارمن واليهود و لجر اكسة فقد ظن ان تنصيبه سيكون تحية للامة المصرية تسر الوطنيين سرورا عظيما وتبعثهم على ان يقرروا ويهدأوا . ولكن بطرس للأسف كان معروفا بانه آلة الانجليز وانه ترأس فيما مضى قضية دنشواى الابدية الذكري وباشر اجراءاتها . ولئن بقي باذهان الوطنيين شك في كيف يسلك بطرس باشا في منصبه الجديد فذلك الشك لم يلبث ان تدد باعادة

قانون للطبوعات تحت اشرافه وبالاحكام والاضطهادات التي تلت ذلك القانون واخيرا بالاندفاع في مشروع امتياز قناة السويس . من اجل ذلك كان بطرس باشا في نظر الوطنيين مذنباً من جهتين من جهة انه الموجد فعلاً لهذه النظم الرجعية ومن جهة انه خائن لأُمته وعلى ذلك استحالة ما أريد به ان يكون اداة استمالة واستدراج الى منبع لهياج جديد وكانت النتيجة ان انبرى شاب حيي الرأس فاغتال حياة بطرس باشا .

ان ما عقب هذه الحادثة لتاريخ حديث العهد جدا . لقد فقدت الحكومة المصرية صوابها فقد اُتِما واندفعت ذات اليمين وذات الشمال تقبض على الناس وتفتش البيوت تريد اسدشكاف جمعيات ومؤامرات سرية خلقها لها الوهم والخيال لذلك لم تبدأ محاكمة الورداني الا بعد شهرين من وقوع الحادثة اي في ٢١ ابريل سنة ١٩١٠ . ذلك التأجيل مكن الوطنيين من ان يجمعوا امرهم ويشرعوا في حملة ترمى الى ما فيه مصلحة الممهم . ولقد كان من رأى كثير من الاطباء الاجانب والمصريين ان وفاة بطرس باشا لم تنشأ مباشرة عن رصاص مسدس الورداني ولكن عن العملية الجراحية التي عملت له بالمستشفى على اثر الحادثة . وعلى ذلك اقبل الوطنيون يخرجون بان الورداني لم يرتكب جريمة القتل الفعلي وانه لذلك لا يمكن ان يحكم عليه بالاعدام . وقد

كثير القول في تأييد هذا الرأي حتى ان المحكمة نفسها (١) رأت من الضروري ان تطلب النظر في الامر الى لجنة طبية خاصة مؤلفة من طبيبين انجليزين وطبيب مصرى . وقد انقسمت اراء هذه اللجنة فكان من رأى الطبيبين الانجليزين ان الجراح التى نشأت من عمل الوردانى جراح قالمه فى حين ان الطبيب المصرى قرر انه لولا العملية التى لم تكن نمت حاجة اليها لظل بطرس باشا على قيد الحياة غير ان المحكمة اصغت الى رأى الطبيبين الانجليزين وحكمت على الوردانى بالاعدام .

وهنا نلاحظ حادثة من الحوادث التى تمتاز بها محكمة الوردانى . لقد كان المدافع عن الوردانى هو الهلباوى بك الذى كان مدعيا عموميا فى قضية دلتشواى والذى جلب بذلك على نفسه سخط الامة المصرية باسرها . وانا لا ندرى أ كان عبء السخط العام اثقل من ان يحتمله ام ان ماجرى بعد من لامور كان او عظ له وسواء ا كان هذا ام ذاك فانه سرعان ماغير موقفه والتقى بنفسه فى غمرة الحركة الوطنية وذهب جهارا الى مؤتمر الشبيبة المصرية الذى عقد بمخيف سنة ١٩٠٩ واعان ميوله السياسيه . فلما وقعت حادثة الوردانى كان اول المدافعين عنه وبعد مرافعة طويلة اتقدم فيها احوال مصر السياسية انتقادا مراءا للنفت

(١) وكان من بين أعضاء المحكمة اسر بوند أحد قضاة محكمة دلتشواى . وقد عارض المدافع على حضوره ولكن لم ينفذ من اعتراضاته .

الى السجين وهو في القفص ودعاه له بخير (١)

والى القارىء حادثة رائعة اخرى تتعلق بالمحاكمة المذكورة . لقد رفض المفتى الاكبر لاسباب شرعية ان يصدر الفتوى الضرورية فى المصادقة على الحكم بالاعدام . فما كان من الصحف الانجليزية المصرية الا ان مسخت المستند الذى سبقت فيه اسباب الرقض لتوهم انه بمقتضى الشريعة الاسلامية لا يحكم بالموت على من قتل مسيحيا . وبعد ان شاعت فى اوربا تلك الصورة الممسوخة وعملت عملها فى اثاره الحفيظة الدينية فى انجلترا ارغم السير ادوارد غراى على اظهار المستند الاصل (٢) فاذا هو مستند عادى اتبعت فيه اوضاع اصطلاحية ولا يشير مطلقا الى عقيدة المقتول . ومهما كانت نزعة المفتى السياسية فان فتواه على كل حال قد تجوهمت واعدم الوردانى سرا اتباعا لخطه وضعها اللورد كرومر على اثر فضيحة دنشواى وقد منع الجمهور ومندوبو الصحف من تنفيذ الحكم منعا شديدا فكان من وراء ذلك ان اصبح الوردانى معتبرا فى مصر اول شهيد وطنى واضطر البوليس الى ان يجتهد بصفحة

(١) ولا بأس ان نقس هنا الالفاظ الختامية من مراغة الهياوي بك . تلك المراغة التى طبعت بسرعة ووزعت منها على الجمهور . مع كثرة على الرغم من انها قيلت فى حجة القضاء الخصوصية . قال الهياوي بك « واقل بول الموت قلب البواسل فلولت ات لا راد له ان لم يكن اليوم ففدا . فذهب . يا ولدى الى لقاء الله الذى لا يربط لا بمذاته اهردة عن اطروف والرمز والمكان . اذهب مودعا ما بالقبوب والعمرات اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لا تترك أكثر من . . . تلك ادب « ان قلوب المباد اذا ضاقت رحمتها عذبت فرحة الله واسعة . نستودعك الله الى اللقاء » . هذا هو الكلام لمجيب من جانب الدفاع (٢) ردا على سؤال القى فى مجلس العموم فى ٢ يولييه سنة ١٩١٠

خاصة في ان يمنع عن قبره تلك الجموع العظيمة التي تريد الحج اليه (١) ولقد وجد الاحتلال في مقتل بطرس باشا و- و عمل يستحيل ان تنكر صفته الارهابية الحجة الضرورية لان يترك الدبلوماسية جانباً ويظهر جبهة سيد البلاد الاجنبي على نحو ما كان منذ عهد طويل. ولقد اجيز للمستر روزفلت او طلب اليه ان يرفع من صفيته مؤثفاً بذلك فكانت هذه الاجازة او ذلك الطلب مؤثفاً مع الطريقة القديمة طريقة اصطناع الرأي العام بواسطة شهود يشبهون ان يكونوا محايدين مستقلين . ثم حذت الصحافة الصفراء حذو المستر روزفلت (٢) واخيرا جاء السير ادوارد غراي قال في البرلمان في ١٥ يونيه سنة ١٩١٠ اعلانا خطير يتعلق «بالوصاية البريطانية على مصر وختم اعلانه يقول «لقد كانت سياسة حكومة جلالة الملك ان تحتفظ باحتلال مصر لاننا لا نستطيع دون عار بلحقنا ان نتخلى عن المسؤوليات التي نشأت حولنا هناك» وختاماً لهذا كله واظهار الاثر من اثار الحال الجديدة اصدرت الحكومة المصرية في هذه الايام بواسطة امر عال ويدون اعتماد بمجلس شورى القوانين ثلاثة قوانين تكسب تصرف السلطة التنفيذية المطلق صفة القانون (٣). اول هذه القوانين بقضى باخراج الجنايات والجنح التي تقع بواسطة

(١) «الايبيشيان حررت» ١٠ اغسطس سنة ١٩١٠

(٢) وقد سر السير ادوارد غراي في خطبته التي القاها في مجلس العموم في ١٢ يونيه بانـه كان عارفاً مسبقوله المستر روزفلت في خطبته بجيلد هول في ٣١ مايو .

(٣) «الايبيشيان حررت» ٣٠ مايو و ٢ يولييه سنة ١٩١٠

المطبوعات من اختصاص قضاة التحقيق والمحاكم الجزئية وبموجبها كأنها
جنايات عادية ارتكبت ضد القانون ، على محاكم الجنايات التي ليس بها
محلفون وليس لحكمها استئناف . والقانون الثاني متعلق بنظام المدارس
وهو يعاقب بعقوبات مختلفة منها الطرد من المدرسة - كل من يشترك في
مظاهرات داخل مدرسة او خارجها او يكتب في الجرائد او يمدّها
باختيار او يقوم لها بعمل ما . والقانون الثالث وهو اهم القوانين الثلاثة
يعاقب على جميع ما يقع من الاتفاقات « الجنائية » بين شخصين فاكثر
بالحبس مددا مختلفة . « والاتفاق الجنائي » يتضمن كل انواع التآمر
والجمعيات السرية والتصميم على العمل بطريقة جنائية . هذه القوانين
الثلاثة تشبه ان تكون « قانونا ضغطيا » بديما تغييره الادارة الاردنية
في اسوأ ايامها . انها عبارة عن خاتمة واضحة ثمان وعشرين سنة كلها
ايهام بالحكم الدستوري وفاتحة عصر جديد هو عصر ظلم صريح
غير مستور .

وبعد فبتلك الحال تنتهي قصتنا الطويلة . ليس في وسع اي
انسان ان يخبر بما تخبؤه الاندار ولكن قد لا يكون هناك شك في ان
العلائق الانجليزية المصرية التي كانت في الماضي قلقة كدرة ستكون في
المستقبل اقلق واشد كدرا . ان الامة المصرية قد انتهت من رقادها
الطويل كل الانتباه وهي وان كانت اليد القابضة عليها الآن قد
تجعل اكثر اطيافا واشد كبحا لن تكف عن المجاهدة والقتال في

لو ان احرار لزم الحاضر - وللفرض الذي نحن بصدده نقول
لو ان المحافظين ايضا - قد اوتوا معشار السياسة التي امتاز بها بعض
زعمائهم الاقدمين لما انتظروا حتى تحل الكارثة وتجنبوها بانجازهم من
تلقاء انفسهم تلك الوعود التي ظلوا مرتبطين بها مدي هذه الثمان
والعشرين سنة .

ان ماضي التاريخ البريطاني كله لا يدل على ان انجلترا تخسر
شيئا بعملها هذا وكل ما يقال عن المصريين من انهم قوم متمصبون
يكرهون الاجانب ويمقتون البريطانيين ونحو ذلك ، ومن
انهم قد يخرجون الاوربيين من بلادهم بقضيمهم وقضيضهم وينبذون
التعهدات الدولية وفيها الدين العمومي ويصمون اعيانهم على قناة السويس
ويقفلونها في وجه العالم كله ، كل ذلك لا ظل له من الحقيقة قد اختلق

في شهر يولية من السنة الماضية ليشترك في الاحتفال بالثورة - فان الحكومة العثمانية لانتفى
مصر ، بدأ رايها لا تعمل شيئا بعيد اعتراف بالحالة الحاضرة ، او بحملها اسوأ مما هي . وقال ان كل
ما في الامر ان الحكومة ليست من القوة بحيث تستطيع فتح المسألة المصرية ولكن من المؤكد
انها ستعتصم متى ما صدرت قوة . فان ادعى سمو حامي باشا انكار كلامه هذه قانا قول ان
الوفد الذي كانت على رأسه كان مؤلفا من عشرة اعضاء كلهم على قيد الحياة . وبعد قال هذه
التأكيدات قد اعطيتها احمد رضا بك رئيس مجلس الممومون وبحذر باشا الغزالي وكيل مجلس
«شيوخ» عدما قالما في غياب الرئيس سعيد باشا كما اعطى بها غير واحد من كبار الثمايين . وقد
سال صدائي الدكتور نور عثمان بك نائب «س» السلطان قبل ذلك بصيغة اساميع عن تطبيق
الدستور على مصر وذلك في أثناء نقالة سمعها للوفد الاول الذي ارسله حزبنا لما
انصرم الى الاستمة . وفي يوم التالي لهذه المناقشة صرح عدد من سواس الثمايين برفضهم في
ان يرور السلطان القطر لأمرى بصمته جزءا من الدولة العثمانية غير متصل بها .
وقد عمت «طليح» حامي باشا على تصريحه هذا تعينا شديدا حتى اضطر في آخر الامر
الى تقديم استقالته .

بصفة خاصة لحماية المصالح الطائفية للجماعات المختلفة التي تستغل الآن مصر لمنفعتيها الخاصة ، نعمى مصالح الممولين والمقاولين وسادة القطن الانكشيريين والشبان المتخرجين فى اكسفورد وغيرها ، اولئك الذين ينعمون بوظائف سهلة ومرئيات مرغدة للحياة .

ليس المصريون بأشد تعصبا من الانجليز انفسهم لو ان الانجليز قد افترى على جنسهم ودينهم ما افتراه انصار الاحتلال فى هذه الثلاثين السنة على المصريين ، كلا وليس المصريون يضررون عاطفة كره لاوريا برغم الاذى الجسيم الذى اصابهم به بعض المرائين والحكومات باسم اوريا واسم الحضارة الاوربية . الا ان يكن المصريون شيئا فهم قوم مفرطون فى التسامح امام اثار حضارتنا « الا كالة للحوم البشر » وأمام من يمثلونها ولقد يكون مؤثرا للنفس موجعا لها معا ان يشاهد الانسان ما ينظر به المصريون الى العلم والتهذب الاوريين (وفيها العلم والتهذب الانجيزى) من اعجاب ساذج شديد . على ان من يراجع مستندات الاحزاب الوطنية المختلفة وبرامجها يرى مقدار وهن الاساس الذى يقوم عليه الاعتقاد بان مصر ، اذ ما أصبحت حرة ، ستنبذ تعهداتها الدولية التى لا تزال ثقيلة برغم الادارة البريطانية الطويلة (١) . اما قناة السويس فان المصريين وان كانوا

(١) راجع القرار الذى صدره مجلس شورى القوانين فى اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ والمذكور فى آخر النص الحامى وامشرين من هذا الكتاب وتقول الفترة الثالثة من برنامج الحزب الوطنى كايته المرحوم مصطفى باشا كامل فى خطبه انقائه بالاسكندرية فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧

يدركون تمام الادراك قيمتها الجسيمة من حيث هي ملك قومي شاعرون
باهيتها الدولية ومستمدون دون تردد لان يتخلوا عنها نظير حريتهم
واستقلالهم (١)

نقول مرة اخرى لو ان الذين بيدهم في الوقت الحاضر مصير هذه
البلاد قد اوتوا ولو مثقال ذرة من السياسة لادركوا من عهد طويل
حقيقة هذه الامور المختلفة المتعلقة بالمسألة المصرية ولعملوا وفق ما تقتضيه
كرامة امة عظيمة وتقاليدها . ولكننا نخشى ان تكون هذه السياسة
مما ينقص الحزبين اللذين يتقاسمان فيما بينهما القوة السياسية في إنجلترا
في الوقت الحاضر . الآن نحتق امل المصريين ، كامل اكثر الشعوب
الخاضعة لغيرها ، موقوف بعضه على المصريين انفسهم ، وبعضه على اوروبا ،
وبعضه على الديمقراطية الآخذة في النمو في جميع بقاع الارض . ولئن
كان هذا الامل يبدو الآن ضعيفا فهو مع ذلك لا محالة متحقق زمنا ما
ويجدر بجميع الرجال أولى النفوس الطيبة وجميع عشاق الحرية الذين

« احترام المعاهدات الدولية ولائهاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديون
وقبول مراقبة مالية كالرقبة الثمائية مدامت مصر مدينة لاوروبا وماذا من اوروبا تطلب هذه المراقبة »
وقد تكلم بهذا المعنى عنه محمد بك قريش الرئيس الحالي للحزب الوطني في حديث له مع احد ممثلي «الطائر»
في ٩ يونية سنة ١٩٠٨ فقال « ان برنامجنا يتضمن احترام الامتيازات والمعاهدات »
(١) وقد صرح محمد بك قريش في مؤتمر عقد ببغداد في ١٣ يونية سنة ١٩١٠ بان « مصر
تميل الى ان تمنح بعض اختبارها حرية المرور من القناة عند انتهاء مدة الامتياز الحالي الا حقا
هو اقل ما يمكن لمراقبة القناة وادارتها . هذا اذا ضمنت اوروبا منذ الآن سلامتها من التدخل
والاحتلال الاجنبي وطلبت الى إنجلترا الانسحاب من وادي النيل . وان مصر تضعي بجميع
مأستفيدة من القناة في مقابل حريتها واستقلالها . هذا رأيي الشخصي اعرضه على اولئك الذين منهم
حرية القناة وهي في وطني الدين ليسوا باقل منهم اهمية بحرية بلادهم » (رحلة محمد بك قريش)
ص ٣٧ — ٣٨ .

حلهم حكام هذه البلاد ميراثا من التقسوة والعار فملوه عن كره منهم
شديد وبالتحقيق بنير اطلاعهم التام ، نقول بجدرهم هؤلاء ان يكون
حلول هذا الزمن عاجلا وساميا من الفتن والكوارث اخلص رغباتهم
واصدق امانهم .

انتهى

تذیل

تقرير

مقدم من اللجنة المشكلة لنظر مشروع

مد امتياز شركة قناة السويس

الى هيئة الجمعية العمومية

عقدت اللجنة اول جلسه لها في صبيحة يوم السبت ١٢ فبراير
الماضى وراجعت مشروع عقد الاتفاق الذى صار تحضيره بين بعض
مدبرى شركة قناة السويس وجناب للمستر بول هارفى المستشار المالى
عن الحكومة المصرية

ثم طالعت مذكرة الحكومة المرفقة بهذا تحت نمرة (١) المشتملة
على نصوص التعديلات التى قرر مجلس النظار بتاريخ ٢٧ يناير سنة
١٩١٠ باجماع الاراء رفض ذاك المشروع الا اذا امكن ادخال تلك
التعديلات عليه وهى مرفقة بهذا كذلك تحت نمرة (٢). ولما كانت هاتان
الورقتان هما كل ماقدمته الحكومة للجمعية العمومية من المستندات
الكتابية وما كان يجب عليها تقديمه اليها من الشروحات الشفهية لتأييد
ذاك المشروع الخطير وبيان ماينتقده فيه من المنافع والفوائد للبلاد

ولما كانت اللجنة في حاجة كبرى للإلمام بكل ما تراه الحكومة من المزايا التي تعود على الأمة من هذا الاتفاق سواء كان في العصر الحاضر أو في مستقبل الزمان فقد قررت مخابرة الحكومة باقتداب من ينوب عنها لاعطائها ما يلزمها من الايضاحات والبيانات

وبمجلسه يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حضر باللجنة سعادة أحمد حشمت باشا ناظر المالية وجناب الميسو شارل دي روكاسير المستشار القضائي لنظارة المالية وجناب الميسو ليناندر جاسيدر روسان السكرتير المالي لسعادة ناظر المالية بصفته مندوبين عن الحكومة المصرية واجابوا عن البيانات التي طلبتها اللجنة منهم اجابات جاء من جملتها :

« ان المستشار المالي وضع مذكرة بين فيها مزايا المشروع الماليه »
ولما لم يكن قد سبق ارسال ترجمه تلك المذكرة الى اللجنة بصفة رسمية فقد طلبتها من المندوبين فوعدوا بإرسالها مع باقى الاوراق التي رأت اللجنة اثناء المناقشة معهم لزوم الاطلاع عليها

وبعد ستة ايام ورد على اللجنة ترجمة المذكرة ومعظم تلك الاوراق فاطلعت اللجنة عليها ثم رأت ضرورة الاجتماع مع مندوبى الحكومة مرة اخرى وقد كان ذلك بجملة يوم الاثنين ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠

وبعد ان درست اللجنة هذا المشروع وبحثته من كل وجوهه بحسب ما سمح لها به الوقت القصير بالنسبة لهذا المشروع الخطير وبعد المناقشات التي دارت بشأنه بينها وبين مندوبى الحكومة فى اول وثانى اجتماع

رأت ما يأتي :

محصل عقد الاتفاق

يتلخص هذا المشروع مع التعديلات التي ادخلها عليه مجلس النظار في ان الحكومة المصرية تمد لشركة القناة اجل الامتياز الذي ينقضي في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ اي اربعين عاما واربعة واربعين يوما تقسم ارباح القنال فيها مناصفه بين الحكومة والشركة وفي مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة اربعة ملايين جنيهات على اربعة اقساط متساوية من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ الى ديسمبر سنة ١٩٦٣ وتتمهد كذلك بان تجعل للحكومة حصة في صافي الايراد السنوي من سنة ٢١ الى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ على النسب الاتية

٤ في المائة من سنة ١٩٦١ الى ١٩٦٠ سنة

٦ » » سنة ١٩٦١ » سنة ١٩٦٠

٨ في المائة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٠

١٠ في المائة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٠

١٢ في المائة من سنة ١٩٦١ الى سنة ١٩٦٨

ثم عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ لاجن تقدير حصة الحكومة في الارباح لا يدخل في هذا الحساب الافائدة واستهلاك القروض التي تعقد بعد سنة ١٩٦٠ للأعمال اللازمة لتحسين حالة القنال والمواني الموصلة اليه والتي ستبتدى من سنة ١٩٦١ وبشرط ان يكون

توزيع الفوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية عن كامل مدة هذه القروض وان يكون حساب التحسين في المائة التي تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القناة الى الحكومة وان يكون للحكومة المصريه ثلاثة اعضاء على الاكثر في مجلس الادارة من ابتداء سنة ١٩٦٩

ولقد ذيل هذا العقد بشرط ختامى هو ان العقد لا يكون نهائيا الا بعد تصديق الجمعية العمومية لشركة القناة عليه
شكل العقد

هذا هو محصل المشروع وهو يسمح للجنة بان تفهم لاول وهلة ان الحكومة هي التي تعرض على الشركة مد الامتياز لا ان الشركة هي التي تطلب ذلك لانه قد جاء في المادة ١١ منه انه لا يعتبر نهائيا ولا نافذ المفعول الا بعد تصديق جمعية المساهمين او بعبارة اخرى شركة القناة هي التي لها في النهاية الحق في قبول العقد او رفضه والحكومة المصريه هي المرحبة به والمعارضة له

وهذا يناق كل المناقاه ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة من ان الشركة هي العارضة للمشروع وهي التي طلبت مد الامتياز

على انه كان في الامكان التفادى من هذا الفهم اذا كانت اللجنة قد تحققت من ان الحكومة وثقت تمام الثقة من قبول جمعية المساهمين

لهذا العقد فضلا عن التعديلات التي ادخلها على نصوصه
ولكن قد تبين للجنة انه لا يوجد عند الحكومة امل صحيح من
قبول جمعية المساهمين لاصل العقد ولا للتعديلات التي ادخلت عليه
بدليل ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى بخصوص العقد اذ قال «وقد
صادف هذا المشروع معارضة شديدة من مساهمي الشركة لانه في
صالح الحكومة اكثر مما هو في صالح المساهمين . ونحن لا ندرى اذا
كان سيحوز قبولهم ام لا »

وبدليل ماورد على الحكومة رسميا بتاريخ ٢٨ يناير سنة ٩١٠ من
البرنس دارنبرج رئيس الشركة مذ كان موجودا بمصر عند ما ابنته
الحكومة نصوص التعديلات التي قررت ادخالها على العقد الاصلى
لا يمكن قبوله اذ قال «انه يخشى ان شركة القناة لا تقبل هذه التعديلات»
وقد قرر ذلك مندوبو الحكومة بجلسة اللجنة المنعقدة بتاريخ ١٤ فبراير
سنة ٩١٠ .

واذا كان جناب المستشار قال ما قاله عن اصل العقد قبل التعديلات
التي قررتها الحكومة بالاجماع وبحضور جنابه . فلا بد وان يكون قد
قطع بعد تلك التعديلات بان ذلك العقد لا يحوز قبول المساهمين مطلقا
وعلى الرغم مما مر ذكره فان اللجنة يمكنها أن توفق بين هذه
الوقائع وبين ما جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة
من ان الشركة هي التي طلبت مد امتياز القناة وقد ر اللجنة حينئذ ان

مديرى الشركة عرضوا على جناب المستشار المالى مشروع اتفاق مشكوكا فى قبوله من المساهمين وان المستشار قبله على اعلانه وعرضه على الحكومة طالبا التصديق على مبدئه فرفضت الحكومة ذلك المشروع بالاجماع بحضور جناب المستشار واقترحت عليه تعديلات جديدة لم يقبلها احد بعد وبناء على هذا الاعتبار يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائي حتى ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستحق التمسك به أو الاهتمام بأمره أو يستوجب عقد الجمعية العمومية لاخذ رأيها فيه

هذا فضلا عما أحاط بهذا المشروع من الريب والظنون بسبب طريقة المخبرات التى دارت بشأنه بين الحكومة وبين مديرى الشركة الذين وضعوا الشركة تارة فى موضع المعارض للمشروع وتارة أخرى فى مركز القابل وطورا يتظاهرون بالامتناع عن قبول أى تعديل عليه وسد باب المخبرات فيه حتى تفتح الحكومة وطورا اخر بعدم الاهتمام بأمره والتخوف من عدم قبوله وهكذا من التصرفات التى تبادلها الشركة والحكومة حتى ذهبت الظنون فى سبب اهتمام الحكومة بالمشروع كل مذهب وحامت حول فوائده كثير من الشكوك والاهام .

وفوق هذا وذاك فان اللجنة كانت تنتظر أن يجعل الحكومة لجمعيتها العمومية رأى الاخير فى اتفاق مثل هذا سواء كانت الحكومة هى المعارضة كما يؤخذ من حال العقد أم هى المعروض عليها كما تفيد

تصريحاتها الرسمية .

ومع ما ذكر فان اللجنة وضعت المشروع في موضع العناية والاهتمام وبمحتته من كل وجوهه بما وصل اليه حد استطاعتها ودقتها وهي تعرض الآن على الجمعية العمومية نتيجة بحثها ورأيها لتقرر فيه ما تراه .

هل للسياسة دخل في المشروع ؟

استحسننت اللجنة ان تبدأ في درس المشروع بالبحث فيما اذا كان ماليا فقط او أن للسياسة دخلا فيه كما هو الشأن في جميع الاعمال المالية الماثلة لهذا العمل الخطير

فأنت ان كل الظواهر تدل على ان المشروع مالى قبل كل شيء وقد يميز هذا الرأي ويوهن فكرة من يذهب الى ان للسياسة دخلا في هذا العمل المعاهدة المقودة في الاستانة بين الدول الحامية لحيازة القناة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ فان هذه المعاهدة قضت بحيازة القناة في مدة الامتياز وبعده وسدت باب المطامع والمنافسات السياسية المختلفة التي تحوم حول القناة .

هل للجمعية حق تعديل المشروع ؟

بحسب اللجنة كذلك فيما اذا كان من حقوق الجمعية العمومية ان تعطى رأيها في هذا المشروع بقبوله او رفضه فقط . او انه يجوز لها

ان تدخل تعديلا على التعديلات التي قررها مجلس النظار
وبعد المناقشة في هذا الموضوع رأيت اللجنة انه لا يسوغ للجمعية
العمومية ان تبحث في اى تعديل . وانه ليس لها الا ان تعطى رأيها اما
بقبوله مع التعديلات التي ادخلتها الحكومة على بعض نصوصه ، واما
برفضه

وهذا لان ماجاء بخطبة الجنب العالى الخديو متعلقا ببيان الغرض
الذى من اجله دعي اعضاء الجمعية العمومية لهذا الاجتماع يكفى لان
يكون حكما قاطعا في هذا المبحث وهذا نصه

« فالغرض اذن من اجتماعكم انما هو البحث فيما اذا كان من
مصلحتنا مد امد الامتياز الى اربعين سنة على شرط اقتسام الارباح في
هذه المدة بين الحكومة والشركة مناصفة »

وكذا ماجاء بالخطاب المشار اليه مختصا بالتعديلات التي ادخلتها
الحكومة على العقد الاصلى وهذا نصه :

« وقد قرر هذه القيمة بعد بحث دقيق اشخاص من ذوى الخبرة
الواسعة في الشؤون المالية . وهم يرون انه اذا حصلت الموافقة على
التعديلات المذكورة تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة تمام
الرضا . وان ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة »

ولاشك في ان هذا التصريح السامى لا يدعم محلا لقائل بامكان
التعديل او بمجوازه ومع كل هذا وذلك فان اللجنة تذهب الى انه لو جاز

للجمعية التعديل لكان اشتغالها به ضرباً مع العبث لأنه ليس من الحكمة ولا من الصواب ان تضيع الجمعية أوقاتها في وضع التعديل على تعديلات علمت الحكومة رسمياً من الطرف الذي يتعاقد معها بأنه لا أمل له في قبولها وأنه يخشى من رفضها . لا سيما إذا كانت تلك التعديلات واردة على مشروع اتفاق جاء الكلام فيه سابقاً لا وأنه بعشرات من السنين ولذا لم يستطع واضعوه ان يؤيدوه بحجة متقدمة ولا ببرهان قاطع

لهذه الاعتبارات رأت اللجنة انه ليس لها ولا من المصلحة ولا من الصواب ان تبحث هذا المشروع باعتبار انه يجوز لها تعديله أو انه قابل للتعديل .

قبول المشروع او رفضه

لم يبق بعد ذلك غير البحث في قبول المشروع او رفضه ولا ريب في ان قبول المشروع او رفضه يتوقف كلاهما على تقدير المنافع والمضار الحاضرة والمستقبلية التي يحتمل ان تعود على مصر في حالتي القبول او الرفض ليكون رأيها مبنياً على اساس ثابت وصحيح

سبب طلب مد الامتياز

يجدر باللجنة ان تشير في هذا المقام الى مآثرها من البواعث والفوائد التي يمكن ان تكون بعث الشركة على السعي في مد اجل

امتيازها قبل انتهائه بنحو ستين سنة

يظهر في مشروع الاتفاق ومن الظروف التي احاطت به ومن اقوال مندوبي الحكومة بجلسة اللجنة ان شركة القناة ترى نفسها في حاجة الى توسيع وتعميق القناة لتسهيل المرور فيه على المراكب الضخمة التي بنيت في هذه السنين الاخيرة والتي يحتمل بناؤها في مستقبل الزمان . ولا بد لمثل هذه الاعمال من قروض اذا وزعت اقساطها على السنين الباقية من مدة الامتياز اثرت في الارباح التي توزع سنويا على المساهمين بخلاف ما لو قسّطت تلك القروض على مائة عام فانه لا يكون لها تأثير محسوس على ربح السهم

لذلك كان من مصلحة الشركة ومن ام واجباتها امام مساهميها ان تسعى في مد اجل امتيازها من لان مهما كان سابقا لا وانه لتستفيد اولا من نتائج اعمال التوسيع والتعميق - ثانيا من تقسيطها للقروض التي تعتمدها لهذه الغاية على نسع وتسعين سنة بدلا من ٥٩ سنة - وثالثا من ارتفاع اسعار اسهمها اكثر مما وصلت اليه الى الآن . لان الارتفاع يتبع عادة عدة عوامل اهمها زيادة الارباح وطول مدة الارتفاع بها وهذان العاملان هما اللذان ينتجهما امضاء هذا الاتفاق وتستفيد فوق هذا وذلك تلك الفائدة الكبرى وهي نصف ارباح القناة بعد كل وسائل التحسين مدة اربعين عاما فوق مدة امتيازها هذه هي البواعث التي يظهر انها تحمّل الشركة على السعي في مد

اجل الامتياز من الآن ولا يبعد ان يزيد طمع الشركة في تحقيق هذه الاماني وجود الظروف السياسية الحالية التي قربت مابين فرنسا وانجلترا بعد لاتفاق الودى الذي تم في ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ والذي لاتضمن الشركة بالضرورة بقاءه زمنا طويلا وخصوصا اذا لوحظ من مطالعة التقارير السنوية لشركة القناة ان الحركة التي كانت تقوم عادة من اصحاب السفن في انجلترا ضد الشركة قد خفت لهجتها وتلطفت حديثها عن ذى قبل بعد الاتفاق الودادى المذكور

وان مثل هذه الاسباب لايقبل معها من مروجى المشروع ان يعتبروه فرصة بالنسبة لمصر وأن مركز الشركة معرض للضرر والخطر في المستقبل فان حججا من هذا القبيل اولى بها ان تعتبر ضربا من المهارة التجارية ، وخصوصا بعد ان ظهر ان سهوم تلك الشركة اخذت ترتفع من وقت ظهور هذا المشروع بحسب الاطوار التي تقلب فيها كما يدل على ذلك البيان الآتى .

كان ثمن السهم الاصلى في شهر سبتمبر سنة ٩٠٩ يتراوح بين ٤٧٥٠ فرنك و ٤٨٦٦ فرنك بالنقد و ٤٨٦٠ فرنك و ٤٩٢٥ فرنك لاجل ولما ذاع خبر مشروع الامتداد في شهر اكتوبر ارتفع السهم الى ٤٩٩٥ بالنقد اى بزيادة ٢٥٠ الى ٥٢٠٠ لاجل اى بزيادة ٢٧٥ ثم لما ابدت الامة رغبتها في عرض المشروع على الجمعية العمومية وقررت الحكومة ذلك هبط السعر الى : ٤٩٥٠ فرنك تقدا و ٥٠٤٠ لاجل

وكذلك اسهم التأسيس كانت في شهر سبتمبر تساوى ٢١٦٥ وفي شهر اكتوبر تساوى ٢٤٧٠ وفي شهر نوفمبر تساوى ٢٢١٥ وقد ارتفعت الأثمان ثانية لما تقدمت حملة الاسهم بان امل الامتداد لم ينقطع بعد « تراجع جريدة الشركة نفسها وتلغرافات روتر العمومية المتعلقة بالتجارة في تلك التواريخ » .

تقدير منافع الحكومة

ثم لاجل البحث في تقدير منافع الحكومة لا بد من ان تتخذ اللجنة مذكرة جناب المستشار المالى قاعدة لاجرائها لانها هي مستند الحكومة الوحيد وخصوصا بعد ان جهر مندوبو الحكومة بمجلسة اللجنة بان هذه المذكرة تشتمل على مزايا المشروع المالية وان الحكومة تعتمد عليها وتعمل على كل ما جاء فيها وبالمذكرة الاضافية الملحق بها لهذا ولان المذكرة المشار اليها هي الاساس لحساب الموازنة بين ما تستفيد به الشركة من هذا المشروع ، كان اهم ما في هذا المشروع مناقشة ما اشتملت عليه المذكرة من العمليات الحسابية والفروض الاحتمالية .

العملية الحسابية

بحث اللجنة فيما اذا كان مبلغ اربعة الملايين الذى تعرضه الشركة والحصص التى تعهدت بتخصيصها للحكومة من سنة ١٩٢١ الى سنة

١٩٦٨ تكافئ نصف ارباح القناة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ ولا حتى لا يوجد محل للفين ويتم التعادل في الاخذ والمطاء بين الطرفين . ولاجل ذلك يجب تقدير دخل القناة في هذه المدة حتى يظهر مقدار نصف الارباح التي تأخذها الشركة بصفة مقابل لما تدفعه الان مع فوائده المركبة

ليس من الممكن الحكم بوجه قطعي علي مقدار دخل القناة بعد عشرين عاما فضلا عن ستين اى بعد سنة ١٩٦٨ وهو المستقبل البعيد . ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الدخل على وجه القياس والتقدير وليس لهذه الحالة غير طريقة واحدة اتخاذا الايراد الحالي قاعدة تضاف اليها زيادة مطردة من الايراد سنويا بالنسبة للزيادة في الماضي للحصول على حساب ايراد القناة في المستقبل بوجه التخمين . ولا سيما ان هذه الطريقة عينها هي التي استخدمها جناب المستشار المالي وظهرت له منها فائدة المشروع

بنى جناب المستشار حسابه علي دخل القناة في سنة ١٩٠٩ الماضية وحدها ولا ترى اللجنة بأسا من ان تجارى جنابه وتتخذ هي ايضا دخل هذه السنة اساسا لحسابها .

ذكر جنابه ان ايراد السنة المذكورة هو ١٢٠ مليون من الفرنكات ومضروقاتها ٢٧ مليونا قياسا على مضروقاتها سنة ١٩٠٨ فيكون صافي الارباح هو ٧٣ مليونا من الفرنكات وقداقر مندوبو

الحكومة هذه التقديرات بمجلسى اللجنة للمقديتين في ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩١٠ ولم يصححوها

مع ان الحقيقة هي ان مجموع ايرادات سنة ١٩٠١ بالغ ١٢٤ مليوناً من الفرنكات منها ٩٨ و ٦١٦ و ١٢٠ مليون من رسوم المرور كما هو واضح بمجريدة الشركة الصادرة بمدينة باريس بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩١٠. والباقي هو من انواع الايرادات الاخرى باعتبار متوسط مثلها في سنتي ١٩٠٧ و ١٩٠٧ وعلى ذلك لا يكون اساس الحساب لمبلغ الايراد ١٢٠ مليوناً بل ١٢٤ مليوناً من الفرنكات.

وبناء على ما ذكر مع ما فيه من التلظ كان من اللازم ان يعتبر جناب المستشار صافي الارباح ٧٧ مليوناً من الفرنكات لا ٧٣ مليوناً كما جاء بمذكرته الاخيرة ولا ٧٠ مليوناً كما جاء بمذكرته الاولى اما المبلغ المقدر للمصروفات وهو ٤٧ مليوناً الذي خصمه للمستشار من الايرادات باعتبار مصروفات سنة ١٩٠٨ فلا يكون لمعظمه وجود بعد سنة ١٩٦٨ اى حينما يرجع القنال للحكومة المصرية لان هذا المبلغ مخصص منه نحو ١٧ مليون لسداد اقساط ديون على الشركة تنتهي كلها قبل انتهاء مدة الامتياز الحالي. ومخصص منه كذلك نحو ١١ مليون فيه فوائد واستهلاك سهام رأس المال. ويبلغ نحو ستة ملايين للاحتياطي القانوني ولحاصل استهلاك الموجودات. فيكون الباقي بعد ذلك من مبلغ المصروفات هو ١٣ مليون فقط وهو

قيمة المصروفات العمومية بجميع أنواعها بما فيها مصاريف المرور والحفظ والصيانة والادارة العمومية بأوروبا ومصر وادارات المياه الحلوة والاراضي المشتركة والاراضي الخصوصية .

ونظر الان مصروفات هذه الشركة لاتزيد بنسبة زيادة الإيرادات فمن المعقول ان يعتبر مبلغ ١٣ مليون هو الاساس للمصروفات السنوية من سنة ١٩١٩ مضافا اليه مبلغ اثني عشر مليون من الفرنكات لما يحتمل زيادته من المصاريف وغيرها من الان الى سنة ١٩٦٨

وليس هذا الفرض مما يستدعي الاستغراب لاننا اذا رجعنا الى ماضي الشركة وجدنا ان المصروفات في سنة ١٨٠٠ كان ٨ ملايين من الفرنكات فلم تبلغ في سنة ١٩٠٨ الا ١٣ مليون اي انها زادت خمسة ملايين فقط في نحو اربعين سنة

وقياسا على ذلك لا يكون من المبالغة في القول ان تعود تقدير ٢٠ مليون من الفرنكات لمصروفات عن كل سنة بعد سنة ١٩٦٨ تقديرا زهيدا :

قال المسيو شارل رو وكيل الشركة حالا في كتابه المسمى «بروخ وفتاة السويس» المطبوع في سنة ١٩٠١ «انه من حسن حظ هذه الشركة انها ليست كبقية الشركات التي تزيد نفقاتها بنسبة الزيادة في إيراداتها كشركات السكة الحديدية وغيرها ولكنها شركة استثنائية من هذا الوجه فقد رأينا إيراداتها تزيد زيادة فاحشة ومصروفاتها

تكاد تكون هي بعينها ١٠ هـ

على ذلك يكون أقرب الفروض الى العدل ان يجعل اساس
الابرار من الان مبلغ ١٢٤ مليون ومقدار المصروفات السنوية بعد
سنة ١٩٦٨ - ٢٥ مليون من الفرنكات

هذا فضلا عن أن ايراد القناة هو محل لازيادة في المستقبل كما يؤكده
الحال فان ايراد المدة من اول يناير ١٠ الى عشرة مايو من هذه السنة
بلغ ٢٦١٢٠٠٠٠٠٠٠ تبلغ في مقابل ٢٣ مليون عن مثل هذه المدة في سنة ١٩٠٩
و ٢٠ مليون عن مثلها في سنة ١٩٠٨ كما هو وارد بجريدة الشركة الصادرة
في ١٢ مارس سنة ٩١٠ فتكون زيادة الابرار في هذه المدة فقط عن
مثلها في العام الماضي ثلاثة ملايين من الفرنكات وليست هذه الزيادة
مجرد صدفة ولا ناتجة عن ظروف خاصة فانه يعمل حساب الزيادة المطردة
عن جميع المدة الماضية من الامتياز الحالي وجدان متوسط الزيادة السنوية
ثلاثة ملايين من الفرنكات . وانه لا مانع يمنع من اطراد مثل هذه
الزيادات في المستقبل حتى سنة ٢٠٠٨ للاعتبارات العامة التي ستجىء
في هذا التقرير وقد رأت اللجنة ان تضع لحسابها فروضا ثلاثة . اولها
ان الزيادة المطردة للايراد ستكون ثلاثة ملايين فرنكات من الآن
الى سنة ٢٠٠٨ قياسا على الماضي والثاني ان يكون مبلغ الزيادة هو
مليونان فقط من الآن الى سنة ٢٠٠٨ كان هو المعقول وكما ذكره جناب
المستشار المالي في مذكرته الاولى . والثالث هو الفرض التحكيمي الذي

ذكره جناب المستشار في مذكرته الثانية وهو ان الزيادة المطردة تكون مليونين عن المدة الاولى اي من الآن الى سنة ١٩٦٨ ومليوناً واحداً عن المدة الثانية اي من ١٩٦٨ الى سنة ٢٠٠٨ باعتبار ان المصروفات عن كل زمن من الفروض ٢٥ مليون عن المدة الثانية .

براجع البيان الموجود بين صفحتي ٥٥٢ و ٥٥٣

يتبين من هذا ان زيادة ماتأخذها الشركة مما تعطيه يكون مبلغ ٥٦٨٠٠٠ ١٣٠٠ جنيه على فرض ان الزيادة في مدة الامتياز مليونان وفي مدة الامتداد مليون وهي الطريقة الوسط التي قال عنها جناب المستشار المالي انها الطريقة المقبولة وهي التي تعمل عليها اللجنة في حسابها وقد يرد على هذه النتيجة اعتراض وهو ان هذه الحسبة قد استبعد فيها من المصروفات العمومية حاصل الاحتياطي القانوني . وحاصل استهلاك الموجودات . وحاصل استهلاك الديون . وحاصل استهلاك السهوم وهذه الحواصل لازمة في المدة الجديدة متى استمرت الشركة تستغل القناة اربعين سنة اخرى .

ولكن هذا الاعتراض مدفوع بان المبالغ التي خصصت للاحتياطي القانوني باقية على حالها وستبقى الى النهاية مدة الامتداد الجديد ولا حاجة الى زيادتها فضلاً عن ان نظمات الشركة لا تسمح بزيادتها عن اكثر مما وصلت اليه الآن وكذلك حاصل استهلاك الموجودات في ان مقدار ماوضع فيه من عهد تأسيس الشركة الى سنة ١٩٠٠ هو

مبلغ ٥٠ مليوناً من الجنيهات والبالى منه لغاية سنة ١٩٠٨ نحو ١٩ مليوناً من الفرنكات فكانه هو ايضا باقى على حاله وكل ذلك حسب وارد حسابات الشركة

اما استهلاك الديون فانه بمقتضى هذا العقد لا يكلف الحكومة المصرية من سنة ١٩٢١ الا بمقدار ما يصيبها من القروض التى تمقد بعد سنة ١٩١٠ وتستعمل فى الاعمال اللازمة لتحسين القناة من سنة ١٩١١ والمنتظر ان هذه القروض لن تكون باهظة لدرجة ان اقسط استهلاكها بعد سنة يكون لها تأثير يظهر فى حاصل المصروفات وهذا للاسباب الثلاثة الآتية :

اولا - لان هذه القروض ستقسط على اقساط متساوية فى جميع المدة اى من يوم عقدها الى اتمام استهلاكها والمساهمون الذين يقررون تلك القروض لا يقبلون ان تتحمل مصلحتهم هذه الاقسط مع اقسط الديون الحالية التى يبلغ قسطها السنوى الآن نحو ١٧ مليوناً من الفرنكات الا اذا كانت لا تؤثر فى ارباح سهمهم تأثيرا يذكر

ثانيا - ان جميع ما اقترضته الشركة من الديون التى صرفت فى اعمال توسيع القناة وتحسينه الى اول العام الماضى لا تتجاوز ١٣٩ مليوناً من الفرنكات وهذه الاعمال قد اصبحت القناة بها فى الحالة لراثة نحو ضعفيها فى وقت انشائها

ثالثا - ان الشركة قد صدرت فى ٩ يونيو سنة ١٩٠٩ قرصاً بمبلغ

٥٠ مليون لمدة ١٣ سنة وجاء في التقارير التي قدمها مجلس الادارة لجمعية المساهمين بمناسبة هذه السلفة أن هذا المبلغ كاف لتوسيع القناة توسيعا عظيما يسمح لسفيتين من أعظم السفن المعروفة إلى الآن أن تمرر معا من القناة بدون تخزين يراجع محضر الجمعية العمومية للشركة سنة ١٩٠٧ على هذه الاعتبارات ونظرا إلى أن مندوبي الحكومة لم يستطيعوا افادة اللجنة رغما عن إلحاحها عن قيمة المبالغ المتتظر اقتراضها ولو على وجه التقريب لاقاقها على اعمال التوسيع من سنة ١٩١١ يمكن تقدير القرض المحتمل للتوسيع الموهوم بمائة مليون من الفرنكات . ولا شك في أن قسط هذا المبلغ بعد سنة ١٩٦٨ يمكن دفعه بسهولة من الاثنى عشر مايونا فرنكا التي قدرت اللجنة احتمال زيادتها على المعروفات الحالية ومما ذكر يتضح أن الحسبة السالفة الذكر مضبوطة من حيث كونها قرضا مقبولا ومبنيا على أساس صحيح من الوجهة المالية

وعلى الرغم من هذا التساهل الذي استعملته اللجنة لصالح الشركة في هذه القروض المتقدمة فان النتيجة قد جاءت دالة على الغبن الفاحش الذي يحتمل ضراره بالجيل المستقبل من غير فائدة عظيمة للجيل الحاضر ولا ضرورة مالية يعمد دفعها الا بهذه الوسيلة . قد يقال ان لدى الحكومة ضرورات مالية تلجأها لمخاطر لتقبل تحمل هذه الخسائر الفادحة ومع ان مثل هذا القول لا يصادف قبولا وخصوصا بعدما سئلت

اللجنة مندوبي الحكومة عن هذه النقطة فأجابوها في جلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ بان « الحكومة لم تكن مضطرة في الوقت الحاضر للاموال ثم قالوا جوابا على سؤال آخر « لا يوجد اضطرار بالمعنى الذي يقصده اللجنة أى لا يوجد اضطرار شديد للمال »

على أنه سواء كان لدى الحكومة اضطرار للمال أو لم يكن فإن اللجنة ترى ان هذا المشروع صفقة خاسرة ولا يجوز المخاطرة باموال الامة في التعاقد به

الاعتبارات التي يبررون بها المشروع

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى ان هناك اعتبارات أخرى نبرر البحث في هذا الاتفاق قبل الاوان وكلها تنحصر في مخاوف يظن أنها محتملة الوقوع وأنها تهدد مصر في مستقبل قاتلها وخصوصا عند ما تؤول اليها بعد نهاية الامتياز الحالي

والظاهر ان هذه المخاوف هي حدد العوامل التي دفعت الحكومة الى تبادل المخاطر مع الشركة في هذا المشروع واستعدادها لقبوله وتحسينه والدفاع عنه وعلى الاخص بعد ان تبين لها انه يمود بفوائد على الخزينة المصرية من سنة ١٩١٠ الى سنة ١٩٦٨

اما تلك المخاوف فهي :

اولا - تنقيص رسوم المرور الى خمسة فرنكات عن الطن الواحد

بناء على التعهد الحاصل من الشركة

ثانيا - تعهد الشركة باتقاص تلك الرسوم قبل نهاية مدة امتيازها
اتقاصا يضر بمصلحة الحكومة اذا لم تنفق الحكومة معها من الآن
ثالثا - منافسة قناة بناما لقناة السويس

رابعا - ظهور اكتشافات علمية واختراع طرق جديدة للمواصلات
تنقص من اهمية قناة السويس

خامسا - احتمال مطالبة الحكومة متى عادت لها القناة بتخفيض
الرسوم تخفيضا كبيرا او طلب جعل المرور من القناة مجانا

ولما كانت هذه المخاوف تظهر في ادى الامر انها تستحق
الاعتبار والتفكير بحثها اللجنة بحثا دقيقا وتبين لها في كل وجه منها
مايسمح لها بان تحكم بان هذه المخوف جريما وهمية ولا تستحق ادنى
اهتمام ولا اعتبار خصوصا وان معظمها سبق تهديد الشركة به
فيبحثه وظهر لها فيه مآظر للجنة الان وجاهر جناب رئيس الشركة
نتيجة ابحاثه فيه بجلسة الجمعية العمومية التي انعقدت بمدينة باريس في
٣٠ يونية سنة ١٩٠٨ حيث قال عن منافسة قناة بناما او قناة اخرى سواها
وعن ظهور طرق جديدة للمواصلات وعن اتقاص الرسوم ما يأتى : -

« ماذا نخشى في المستقبل ولم يعد بعد محل لذكرى هذه
الحكاية حكاية قناة ثانية فقد ذهب بها الزمان وان سكة حديد
سيبيريا وسكة حديد بنماد لا يمكنهما الا ان تسرعا في حركة التجارة

فاذا انقصنا بسببها بعض الركاب فمن المحقق ان التجار يفضلون دائما
ثقل بضائعهم عن طريق البحر وان مشروح قناة بناما ان يتحقق قبل عشرات
السنين ومع ذلك فان الطريق الاقرب والافضل بين الغرب والشرق
سيكون دائما طريق قناة السويس . فالنتيجة كما ترون هي مها يمكن
من الامر قآن ارباحكم لن تقل وانا لنتظر اليوم الذى يمكننا من ان
يكون لدينا ماثريد به ما وزع على الاسهم وهذه الزيادة لابد ان نجى
فان الصين تبتدىء الآن فى ان تفتح ابوابها للتجارة وان فيها من
السكان مايزيد على سكان اوربا اجمع ولا شك فى ان حاجة هؤلاء
تزيد شيئا فشيئا تبعا لازدياد التدخل فى تلك الاقطار

ثم قال فيما يختص باحتمال انقاص الرسوم ما يأتى : —

« وان نقاص رسوم ليس من شأنه ان يخيفنا . انكم تعلمون
حق العلم ان ذلك لا يكون الا بعد ان يزيد ما يوزع من الارباح على
الاسهم وانكم لتذكرون أن انقاص الرسم ٧٥ سنتيما فى سنة ١٩٠٦
قد عرض فى اقل من عامين فترون من ذلك أن انقاص الرسم لا يخيفنا
فى شيء »

ومع انه فيما مر ذكره تمام الكفاية عن اى رد تقدمه اللجنة
لدفع هذه الالوجه الثلاثة الا انها ترى من واجباتها ان تشرح للجمعية
كلما ظهر لها ضد هذه الخاوف عند بحثها فيها لتكون الجمعية على بينة منها امام
حيث احتمال انقاص رسم الماروط طبقا للنموذج المذكور بمقتضى اتفاقية لندن

فقد جاء في مذكرة جناب المستشار المالي ما يأتي

« ولكن سعر مرور كل طن يميل الى النقصان بسبب ما تعهدت به الشركة في هذا الصدد ». ثم جاء مندوبو الحكومة واكدوا بمجلسة اللجنة المنعقدة في ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ حصول هذا التعهد طلبت اللجنة من مندوبي الحكومة ان يرسلوا لها هذه الاتفاقية لتطلع على نصوصها فبعثوا لها بترجمة محضر جلسة عقدت في لندن في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٢ بمركز شركة بنسولار اند اورتال حضرها ارباب السفن ومندوب من شركة القناة وتقرر فيها جملة مواد منها انقاص رسم المرور في القناة

ولم يبعثوا اليها بنص الاتفاقية ولا بشيء يستدل به عليها ، ولما لم تكتف اللجنة بهذا المحضر الذي لا يربط الشركة باذني تعهد الا اذا صدق عليه من جمعيتها العمومية ، فقد اعدت الاستعلام عن ذلك من مندوبي الحكومة بمجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٠ فاجابوا بانه لا يوجد غير هذا المحضر . سألت اللجنة عما اذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة قبلت العمل بنصوص هذا المحضر فاجابوا بما يأتي : « نعم قبلت اصل به وتقدمته فعلا »

يستنتج مما ذكر ان الحكومة كانت ولا تزال تقول وتصر على ان هناك اتفاقا مع شركة القناة صدقت عليه جمعيتها العمومية واخذت في تنفيذه ، ولكن الحقيقة غير ذلك لان اللجنة عثرت اثناء

ابحاثها على ان الجمعية العمومية لمساهمي الشركة المنعقدة في ٢٩ مايو سنة ١٨٨٤ لم تصادق على محضر الجلسة المذكورة ولم تعتبره اتفاقا بل قالت عنه ما يأتي نصه :

« انه لم يصل عقد ولا اتفاق ولا تهاد بل كل ماتم هناك انما هو في الحقيقة بروجرام لا يمكن تطبيق اى مادة من مواده في المستقبل الا بقرار يصدر بذلك من جمعية المساهمين »

وفضلا عن هذا فان الشركة وزعت ارباحا عن سنة ١٩٠٤ على مساهميها باعتبار السهم ٢٨,٢ في المائة كما يؤيده ما جاء بالمذكرة الملحقة بمذكرة جناب المستشار المالي مع ان محضر جلسة سنة ١٨٨٣ البادى ذكره يقضى بانه لا يجوز للشركة ان توزع ارباحا اكثر من ٢٥ في المائة وان كل ما زاد عن ذلك يستعمل في تنزيل الرسوم الى ان يصل الرسم عن الطن الواحد خمسة فرنكات

فهل بعد ذلك التصريح الرسمى وبعد هذا الايضاح يمكن ان يقال بان شركة القناة مرتبطة باتفاقية تقضى بتنزيل سعر المرور الى خمسة فرنكات عن كل طن واحد ؟

على اننا لو جارينا الحكومة وقدرنا ان الشركة مرتبطة بهذا المحضر فما الذي يحصل لو انقصت الشركة الرسوم تدريجيا ؟

يمكننا ان نقول وتؤيد بالبراهين العديدة ان انقاص الرسم تدريجيا لا يؤثر مطلقا على زيادة الارباح . بدليل ان الرسم قد نقص في مدة

الأربعين سنة الماضية ٤١ في المائة من قيمته أى أنه أصبح الآن ثمانية
قرنكات الأربعا بعد أن كان ١٣ فرنكا ومع هذا فقد زادت
الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنويا عن ثلاثة ملايين فرنكا في
المتوسط كما سبق القول

كان الرسم في سنة ١٨٧٤ ١٣٤ فرنكا عن كل طن وكان الإيراد
١٤٥ و ٢٢٦ و ٢٦ فرنكا فلما انقضى الرسم تدرجنا الى أن صار ثمانية
قرنكات الأربعا عن كل طن زاد الإيراد خمسة أضعاف فصار في
سنة ١٩٠٩ ، ١٢٤ مليوناً فرنكا . وبعد ذلك فإن زيادة الإيراد لا تتعلق
بقيمة رسم المرور فقط بل تتعلق أيضا بمقدار البضائع التي تمر من
القناة سنويا

اذن يكون إيراد القناة مرتبطا بعاملين متما كسبين أحدهما قوى
ينتج زيادة مطردة في كل عام وهو البضائع التي تمر من القناة وتقدم
الملاحة التجارية بين الشرق والغرب والآخر ضعيف وهو ميل شركات
الملاحة المضادة من الدول الى تنقيص رسم المرور

فاما الملاحة التجارية بين الشرق والغرب فإن تقدمها راجع الى
سببين عظيمين أولهما تقدم الاقطار الشرقية في الحركة الاقتصادية
بزيادة المحاصيل المختلفة وتشعب طرق المواصلات في انحاءها . والثاني
توجيه عناية واهتمام الدول المتقدمة الى تقوية بحريتها التجارية
أما الاقطار الشرقية فلا يزال أغلبها في مبدأ تقدمه الاقتصادي

ولا يزال استقلالها في طفولته فان الجهات المنحصرة ما بين السويس وكشستما اغلبها تفتح للتجارة الان خصوصا مملكة الصين التي هي اوسع مساحة واكثر سكانا ولا تزال فيها الحركة الاقتصادية والمعاملة مع الغرب في اشد ثهما ومن المحقق انها سائرة الى الامام بدليل ان مجموع تجارتها الخارجية يزيد زيادة محسوسة فانه كان في سنة ١٨٩٩ على نحو ضعفيه في سنة ١٨٩١ ومن وقت معاهدة (تونكين) الانجليزية الصينية اى من سنة ١٨٤٢ الى الان - قد فتحت للتجارة ثمان وثلاثون مدينة صينية ولا شك في ان سيقبها غيرها الى ان تفتح جميع المملكة الصينية الكبرى المتاجر الاجنبية هذا فيما يتعلق بالتقدم المنتظر للاقطار الشرقية في حركتها الاقتصادية اما الدول لاورية فانها تهتم كثيرا بتقوية بحريتها التجارية وانماء علاقاتها المالية في الشرق . فان المانيا قد تقدمت من ثلاثين عاما في هذا السبيل قدما عظيما كاد يزاخم التجارة الانجليزية التي كانت منفردة بأسواق العالم وكذلك انجلترا وروسيا وجميع الدول الاورية تتنافس على تقوية بحريتها التجارية في الشرق . كل ذلك يدل على ان مقدار التجارة التي ستمر من قناة السويس سيزداد في السنوات الالية زيادة كبرى لا يؤثر عليها انقاص الرسوم بل بالعكس ستولى الريادة في الايراد كلما انقص الرسم في المستقبل كما كان الحال في الماضي نعم ان لكل ايراد حدا لا بد من ان يقف عنده متى وصل اليه ولكن ايراد قناة السويس لا يزال في دور الطفولة ولا ينتظر ان يبلغ

حده الا بعد زمن طويل مادام العالم في تقدم وارتقاء

تعهد الشركة انقاص الرسم

قال جناب المستشار المالى في مذكرته « ان تقيص الرسم موكول
للشركة وحدها فاذا انقصت السعر في اخر مدة الامتياز يستحيل على
الحكومة المصرية ان ترفعه بعد »

واللجنة ترى ان اساس كل عمل تجارى هو التبادل في المنفعة اى
ان مايعطى يكون مساويا بقدر الامكان لما يأخذ فاذا كنا لانقبل مع
شركة القناة بالشروط المعروضة علينا الآن فذلك لاننا نرى في مد
الاجل الان خطأ واضحا وفي الشروط غيبنا فاحشا . وان اللجنة لا تستبعد
مطلقا ان يأتى يوم تقدر فيه الشركة الفوائد التى تعود عليها من التعاقد
مع الحكومة المصرية تقديرا صحيحا بمثل تقديرها الحالى ولكن
تستبعد كل البعد ان شركة دولية تبرى كشركة القناة تعمل عملا يضر
بمصالح مساهميها قبل ان يضر بمصلحة المصريين وهو تخفيض سعر
المروور تخفيضا هائلا رغبة في النكاية بمصر او انتقاما منها لالعة غير
كونها لم تقبل ان يتعامل معها معاملة كالحاغبين وضرد ومع ذلك فان
اللجنة ترى ان اليوم الذى يتوقع فيه جناب "استشار المالى ان الشركة
تعمل على الانتقام من الحكومة المصرية بانقاص رسم المروور وهو
اليوم الذى فيه تعتقد كل الاعتقاد بان الشركة تكون اكثر امتثالا

واستعدادا لقبول مطالب الحكومة المصرية والاتفاق معها على شروط
ترضيتها حفظا لمصالح مساهمينا التي تكون مهددة في ذلك الحين اكثر
من مصالح المصريين بدليل سعيها من الان الى هذا الاتفاق اذ ليس
من السهل ابداء على شركة القناة ان تترك يوما هذا الكنز العظيم
وتحرم مساهمينا من خيرات النزيرة مهما تكبدت من المشاق والمساوي
وباهظ النفقات

لذلك لا ترى اللجنة محلا مطلقا لما تطير به جناب المستشار في هذا
الموضوع .

جعل المرور مجانا

جاء في مذكرة جناب المستشار

« ان الحكومة المصرية لا تقدر على المعارضة في طلب تنقيص
رسم المرور عند عودة القناة اليها او في طلب جعله مجانا »
لأننا ان الدول الاوروبية تعرضت قبل الان لتحرير قناة صناعية
من رسوم المرور بل كل ما فعلت في الماضي انها تعرضت للبوغازات
والانهر الطبيعية التي من شأنها ان تكون عاملة لمرور جميع المتاجر ولم
تكن تحرر تلك الممرات الطبيعية غبنا بل حررتها في مقابل تعويضات
مالية دفعها فانه لما امتنعت بواخر الولايات المتحدة عن دفع رسوم
المرور في ممرات الدنمارك الثلاثة دعت هذه الاخيرة الدول للمفاوضة
فيما اذا كان من الممكن جعل السويد والبلت الكبير والبلت الصغير

ممرات حرة في مقابل تعويض تدفعه لها فاتفقت بناء على ذلك على عقد اجتماع دولي في مدينة كوبنهاج وبعد المداولة قرر المجتمعون اتفاقية مارس سنة ١٨٥٧ التي نتج عنها جعل هذه الممرات حرة ومجانا وقررت الدول لها مبلغا كافيا ورضيته تعويضا

وكذلك لما ارادت الدول ان تحرر الملاحة في نهر الاسكندت من الرسوم دفعت للمملكة الهولندية تعويضا ماليا كافيا لذلك بمقتضى معاهدة سنة ١٨٦٣ هذا ما حصل في الابر والبوغازات الطبيعية التي شقها يد القدرة لتكون مباحة للجميع بخلاف قناة السويس الصناعية المحاطة من كل جانب بملك مصر والتي ساعد المصريون في انشائها بعشرات الالوف من العمال والملايين من الفرنكات لذلك لا ترى اللجنة محلا للتغوف من هذه الجهة

ومع ذلك ان مصر قبل انتهاء الامتياز الحالي لا تقدم حيثئذ عشرات من الشركات الدولية الاوربية والامريكية التي تطلب الربح في اى مكان وتتفق معها على الاستغلال بشروط عادلة لاغبى فيها فيكون لمصر منها مساعد دولي قوي لا يقل عن قوة الشركة الحالية وربما كان اعظم قوة منها

فاذا أخفقت الدول سننها في عدم التعرض للتقنوات الصناعية وتعرضت لتحرير القناة من الرسم فلن يكون بغير مقابل بل ان الدول على كل حال ستعوض على مصر مقدار الخسائر التي خسرتها في القناة

خطر اختراع طرق جديدة للمواصلات

لا ريب في ان قناة السويس هي اقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب فليس من المنتظر ان يتنافسها طريق الرجاء الصالح لان الفرق العظيم بين الزمن اللازم لقطع الطريقة بين يسقط هذه الفكرة مهما كانت الظروف المستقبلية

وهذه مقارنة مأخوذة من الجدول الرسمي للبحرية الفرنسية فتقطع سفن البضائع بالسرعة المعتادة المسافة من مرسيليا الى هونغ كونغ في ٧٣ يوما وثلاثة ارباع اليوم عن طريق الرجاء الصالح و١٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى بومباي في ٦٢ يوما ونصف عن الطريق الاول و٧٧ يوما عن طريق القناة

ومن مرسيليا الى كولومبو في ٦١ يوما عن الطريق القديم و٢٩ وثلاثة ارباع عن طريق السويس

ومن مرسيليا الى تيبات في جزيرة مدغشقر في ٤٧ يوما وربع عن الطريق الاول و٣٠ وربع عن الطريق الثاني

كذلك من المنتظر ان تزامم قناة بناما قناة السويس مزاحمة جديدة كما ذكر المهندس ارنبرج وكما يؤخذ من الاوضاع الجغرافية للقناتين

وكما ان قناة السويس لن تزامم بطريق الرجاء الصالح ولا بناما

فإنها لن تزامم كذلك بالسكة الحديدية كسكة حديد سيبيريا أو سكة حديد بغداد فإن المتاجر الكبرى التي تنتقل من أوروبا إلى آسيا وبالعكس لا تنقل مطلقاً في السكة الحديدية مادام في الوجود طريق بحري مختصر يمكن تقصيرها فيه نظراً للفرق الهائل في كلفة شحنها وتفريغها مراراً إذا قامت بطريق البر فضلاً عما في الطريق البحري من وسائل الحفظ والصيانة

والواقع يؤيد ذلك لأنه لا مصلحة للتجار في أن يحملوا بضائهم في البحر من ثغور أوروبا المختلفة إلى شطوط آسيا الصغرى ثم يفرغونها ثم يحملونها في السكة الحديدية ويدفعون عليها أضعاف الأجرة البحرية ثم يفرغونها مرة أخرى على ضفاف الخليج الفارسي لي شحنوها مرة ثالثة في سفن تحملها إلى سواحل أفريقيا الشرقية أو ثغور آسيا دانيها وقاصيها مع أنهم لا يستفيدون تلقاء تحمل هذه المشتات اقتصاد شيء من الوقت ولا من المال .

وقد جاء في كتاب السيوشارل روكيل الشركة بخصوص هذه المسألة ما أتى :
« أتى أشك في أن إنشاء السكة الحديدية في آسيا الصغرى يعود بضرر حقيقي على قناة السويس (ولا يمكن أن أكرر ما قلته عن سكة سيبيريا) أن هذه السكة ستفتح الاقطار الشاسعة في آسيا الصغرى لمخاضيل الغرب وبضائمه ونمطيه كذلك محصولاتها ولكن التجارة ستستمر (في علاقاتها مع الشرق الأقصى) تفضل الطريق البحري

المصريين عن طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسي الذي هو طريق
أصفه بحري ونصفه برى وعلى ذلك يمكننا ان نحكم من الآن انه
لن يكون لسكة حديد بغداد أو أى سكة أخرى تنشأ في آسيا
الصغرى والخليج الفارسي تأثير ما على مركز القناة التجارية
بقيت فكرة أخرى متممة للاعتبارات التي رأى بجناب المستشار



المنفور له مصطفى كامل باشا

المالى أنها مؤيدة للمشروع وهى احتمال ظهور اكتشافات علمية
الامر الذي ينقص من اهمية القناة في تجارة العالم
ان هذه الفكرة ليست مستحيلة عقلا بل هى تدخل في حيز
الإمكان العام ولكن هذه الاكتشافات والاختراعات مجهولة

يطبعها الى الآن وان احتمال امور مبهمه غير معينة لا توجد لها بشائر
تدل عليها حتى ولا خير الابحاث العلمية لا يمكن ان يعتبر اساسا لتقدير
الاشياء الموجودة بالفعل فليس يوجد من الآلات الصالحة
لنقل البضائع الكثيرة الا طريق السكة الحديدية وطريق البحر وقد
ثبت ان طريق السويس هو اقرب هذه الطرق واقلها نفقة فلم يبق
الا طريق الهواء وهو مما تقدم لا يسكه الا المستطعم او المتنزه
أو المسافر على الاكثر وليس صالحا لحمل الاتقال كما تدل على ذلك
بوادر هذا الاختراع الحالية

على ان تقدم العالم يسير بنسبة واحدة في كل الاشياء فاذا
تقدمت الاختراعات العلمية الى درجة يخشى منها على اكثر المرات
مواقفة للتجارة كقناة السويس مثلا تقدمت كذلك حركة التجارة
وموادها حتى تشغل جميع طرق المرور
. واذا كانت القناة بعيدة عن ان تنافس بطرق اخرى فالها عن التأثير
بالحوادث السياسية ابعد . لانها من الوجهة السياسية متفق على حيادها
ولأن الحوادث الماضية لم يكن لها عليها من الاثر ما يجعل على الخوف
من امثالها في المستقبل .

فقد نشبت الحروب الكبرى سواء التي قامت في اوروبا واسيا
وافريقيا منذ افتتاح القناة وقامت الثورات الهائلة التي حدثت في العالم
في هذه المدة بعيدة عن القناة فلم تؤثر مطلقا على ايراداتها بل بالعكس

كانت في اوجاد دائم ولورجنا الى الاحضاء لوجدنا انه كلما اشتدت ربح
الحروب واشتعلت نيران الحروب زاد ايراد القناة من مثله في اوقات
السلم والصفاء

زادت ايرادات القناة في سنة ١٨٨٢ (وهي سنة الحوادث العراقية
التي كادت تسد فيها) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها
وزادت في سنة ١٩٠٤ سنة الحرب الروسية اليابانية ١٣ مليوناً تقريباً
عن السنة التي قبلها

كل هذا البيان لا يدع محلاً للتطير والتشاؤم من الحكم على القناة
وتقدير امور مظلمة لا يدل عليها دليل في ماضي القناة ولا في حاضرها
ولا يمكن استنتاجها من اى ظرف اخر

البواعث المرغوبة في قبول المشروع

يعد ان يبحث اللجنة الفروض الحساية والاعتبارات العامة التي
تقدم ذكرها رأيت وجوب البحث في الاداء والافكار التي اتت بها الحكومة
في مذكرة جناب المستشار المالي ولسان مندوبيها في اللجنة للترغيب
في قبول هذا المشروع حتى لا يفوت الجمعية العمومية شيء مما قيل
في موضوعه او في حواشيه وللعلم بطريقة واضحة كيف تدرس
الحكومة مشروعاتها التي تستأثر باقفاها عادة من غير ان تسمح للامة
بمشاركتها فيها برأى قطعي

قال جناب المستشار

« إن الحالة التي عليها القناة الآن مضرّة بالنسبة لنا لأنها تقضى بأن الجيل الحاضر التي يحتمل معظم نفقات القناة لا يستفيد منها شيئاً في حين أن الأجيال القادمة ربما تنجى منها بعد مرور ستين عاماً أرباحاً طائلة . فمن العدل ومن لمفيد لمصر اقتصادياً اشتراكها الآن



المفقور له محمد بك فريد

والجيل القريب في أرباح القناة المستقبلية »
واللجنة ترى أن من واجبات الأفراد والجماعات مهما أسرفوا
أن يدخروا من حاضرهم شيئاً ينفع الاعداء في مستقبل الأيام
القريبة أو البعيدة مادام ذلك في الاستطاعة

إذا تقرر ذلك ورأينا شركة القناة تجري على هذا المبدأ بطلبها مد
اجل امتيازها أربعين سنة قبل نهايته ثمانية وخمسين عاما سعيا وراء
مصلحتها ومصلحة أبناء مساهميها واحفادهم . فلماذا لا يكون « من
العدل ومن المفيد اقتصاديا لمصر » ان تدخر ارباح القناة لابنائها
واحفادها الذين هم أبناء الاجيال الالة لا لتركمهم في بحبوحة السعادة
المالية ولكن لنعوض عنهم بعض العبء الثقيل من الديون الاهلية
والاميرية التي يتركها لهم الجيل الحاضر والذي يديه وقد تبلع قيمة
تلك الديون مئات الملايين من الجنيهات ولنعوض جزءا مما تصرف فيه
الحكومة في هذا المصير من ثروتها المالية والعقارية التي باعها للشركات
ولغيرها وانفقت اثاثها

يقولون ان الحالة الحاضرة مضرّة بالنسبة لنا نظرا لحرماننا من
ارباح القناة التي ستنتمى بها الاجيال القادمة ويراد بهذا القول ان نبيع
لانفسنا :

اولا - الاعتداء على حقوق الاء والاحفاد في هذه القناة
بعد ان اضاعت الحكومة ما كان للبلاد فيها من الحقوق والسهم
باسعار يقدرونها بجزء من عشرة من اسعارها الحاضرة

ثانيا - ان تصرف تصرف الميزنين يستدينون مبالغ
يصرفونها في غير حاجاتهم بفوائد فادحة لا يتعامل بها غير المضطر او
السفيه

ثالثا — لان تزامم الاجيال الالية (مقابل تعويض لا يذكر) في نصيبها من ثروة ربما كانت تلك الاجيال اقدر منا على التصرف فيها بصورة او سلطة انفع للبلاد مما نستطيع ان نتصرف به نحن الآن مادام لا يوجد لهذه الجمعية العمومية ولا هيئة مجلس شورى القوانين رأى قطعى فى الشؤون المصرية البحتة فضلا عن صرف الاموال الطائلة التى تريد فى كل سنة بعد سداد اقساط الديون العمومية وسداد كل ما قضت به المعاهدات الدولية .

ولاشك فى ان كل سبب من هذه لاسباب المتقدمة بمنعنا من ان نأثر بما يقال ويحكم علينا ان لا نتبع الا طريق الحق والصواب وقال جناب المستشار

« ان العملة المشروعة لا تهرى فى نظرا لاجيال القادمة الا اذا كانت المبالغ المتحصلة منها تستعمل فى مشاريع تعود على البلاد بالنفع والكسب فتربح البلاد بذلك ربحا فى المنة يساوي على الاقل سعر خصم الارباح المستقبلية »

واللجنة توافق جنابه على صحة هذه الفكرة من الوجهة النظرية ولكنها مع الاسف لا توافق على صحتها من الوجهة العمياء . وذلك قياسا على الماضى الذى دل على ان الحكومة وجد لديها فى فرص امتعدة اموال طائلة فلم تفكر عد صرفها فى مثل هذه المشاريع شار اليها جناب المستشار ومع ذلك فان تلك المشاريع التى تتصرف

فيما المبالغ المنحصلة من هذا المشروع اما ان تكون مشاريع كمالية أو حاجة فان كانت كمالية كان من سوء التصرف ان نبيع ما نملك وما ينتظر من ربح عظيم يساعد اجيالنا الآتية على تحمل نتائج التصرفات الحاضرة لنقوم بأعمال كمالية يمكن تأجيلها إلى الوقت الذي نصير ت الاعمال في حاجة اليها . اوالى ان يتيسر المال اللازم لها من طريق اخر افضل اقل ضررا من هذا الطريق .

وام اذا كانت تلك المشاريع حاجة . فلا تعدم الحكومة مالا يقوم مقام الاموال التي ستأخذها من هذا المشروع . بان تقدم تلك المشاريع على غيرها من المشروعات الكمالية المحضة التي يفتق عليها سنويا مئات لالوف بل الملايين من الجنيهات رغما عن ممارسته مجلس شوري القوانين الذي يعبر عن رغبات الامة كمد السكك الحديدية من مجاهل افريقيا وهي التي أخذت لها الاموال لاحتياطية في الشهور الاخيرة مبلغ ٦١٤ الف جنيه رغما عما أبداه مجلس شوري القوانين من المعارضات الشديدة ولا رء السديدة وكافة تركيزات الجيش الاحتلال بالماصمة وهي التي أخذتها من امال لاحتياطي كذلك اربعمائة ألف جنيه مصري في العام الماضي لاعمالهم لابتدائية فقط . وغير ذلك كخسائر الفادحة التي نتجبت من لمضاربة بمشتري اسهم غير مصرية ولا مضمونة من الاموال لاحتياطية والاعمال الاخرى التي هي فرق الشؤون الكمالية المملوءة بها صفحات الميزانية العمومية المشتملة على بائع

يتراوح بين ١٥ و ١٧ مليوناً من الجنيهات في كل عام وليس للامة في
صرفها رأى قطعى ولاشورى مقبولة معها كان معنولا

ولقد فطن جناب المستشار الى الشهور العام (الذي لايجعله) وهو
تألم الامة المصريه من صرف اموالها التى هى فى حاجة لها فى مثل تلك
الوجوه الكيالية دون صرفها فى شؤونها الحاجية كالنظيم والامن والقضاء
ووسائل نظام الرى والصرف والسكك الحديدية المحروم منها للان
كثير من جهات القطر الداخية واستهلاك الدين العمومى الذى
ازدادت قيمته عما كانت عليه فى سنة ١٨٨٢

وخشى جنابه ان هذا التألم يدفع الامة لمقاولة هذا المشروع بمثل
ما قابلته به من عدم الاستحسان والاشمئزاز وانه لايشجع الجمعية العمومية
على التصديق عليه فاحتاط لذلك وجاء بما يطمئن الخواطر ويهدى النفوس
من هذه الجهة فقال مانصه « ان الارباح التى تعود على مصر من هذه
العملية يجب ان لا تنفق فى حاجات الميزانية العمومية . وانما يجب ان
تصرف على اعمال تقدم البلاد كالرى والسكك الحديدية وغير ذلك وعلى
استهلاك الدين العمومى »

ولكن هذا القول ليس من شأنه ان يدفع الخوف الذى تأصل فى
النفوس من تصرف الحكومة فى مال الامة من غير رقيب عليه
وليس هنا محل اقامة الدليل على ذلك بذكر تفصيل الوجوه التى
انفق فيها معظم المال لاحتياطى الذى كان متجمدا وسحب من صندوق

الدين عقب اتفاقية ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ الا بذكر الطريقة التي تعطى بها للعاوالات والمشتريات المطروحة بين ايدينا تكفى لمعرفة الطريقة التي تسلكها الحكومة في تدبير اعمالنا المالية لان هذا المشروع الخطير الذي اوقعه حسن الطالع في يد الجمعية العمومية يجب ان يعتبر عند من لا يعرف حقيقة ادارة امورنا واموالنا . كقياس ثابت للاعمال التي اجرتها الحكومة في الماضي والتي ستجرها في المستقبل مابقيت على حالتها الحاضرة تعمل في المصالح العامة مستاثرة بدون ان تشرف الامة معها برأى قطعى فيها

كيفية تحضير المشروع وبحته

جاء بمذكرة جناب المستشار المالى وبمذكرة الحكومة المشتملة على نصوص تمديلاتها انه حصلت مخبرات طويلة مع الشركة حال تحضير هذا الاتفاق فرأت اللجنة ان من صالح المشروع مراجعة تلك المخبرات لتعرف اهم النقط الاساسية التي دارت عليها واجابات الشركة عنها حتى تتحقق كما تحققت الحكومة من عدم امكان الوصول الى منافع اكثر وحتى تكون على يقين من انه ليس فى الامكان احسن مما كان فطلبت اللجنة من مندوبى الحكومة بجلسة ١٤ فبراير سنة ١٩١٠ احاطتها علما بمضون تلك المخبرات او تمكينها من الاطلاع عليها فاجابوها على الفور بما يأتى

« لم يكن هناك مخبرات تحريرية يمكن عرضها على اللجنة »
فكان هذا الجواب موجبا لاندهاش اللجنة واستعراها لتحضير مشروع
خطير دقيق كهذا بدون حصول مخبرات كتابية بشأنه مطلقا حتى
ولو بصفة مذاكرات مع تكرار القول بمذكرة جناب المستشار
وبمذكرة الحكومة بحصول مخبرات طويلة انتهت بتعضير هذا المشروع
ولما لم يتحقق امل اللجنة في وجود اثر للمخبرات والمفاوضات الاولى
لدى الحكومة رأيت أن تكتفي عن تلك المخبرات بالاطلاع على رسائل
التي ذكرها المستشار المالي في اخر مذكرته المؤرخه ٢١ اكتوبر سنة
١٩٠٩ اذ قال

« وهناك مسائل دقيقة تختص بالاتفاقية الجديدة لا محل الان
الاشارة اليها في نص الاتفاقية وسيتم الاتفاق عليها بتبادل الرسائل مع
الشركة وستعرض صور هذه الرسائل قريبا على مجلس النظار »
فطلبت اللجنة في جلستها المنعقدة في ٢٨ فبراير سنة ٩١٠ من
حضرات مندوبي الحكومة ان يخبروها عن تلك الرسائل وعما يكون
قد تم فيها فاجاب سعادة ناظر المالية بما يأتي حرفيا : -
« لا رسائل ولا مسائل قدمت لمجلس النظار ولا أعلم خلاف
مسألة الاربعة والاربعين يوما ثم مسألة الاراضي التي سيخلفها البحر ومع
ذلك فالكلام كان فيها شفويا .

ولما بحثت اللجنة من عدم وجود آثار للمخبرات ولا للرسائل

التي تبودلت بين الشركة والحكومة ارادت أن تكتفى بالاطلاع على تقارير الخبراء الذين أشير إليهم في خطبة الجنب العالى يوم افتتاح الجمعية العمومية بالمبارة الآتية

« ان قيمة المبالغ التي ستدفعها الشركة للحكومة مقابل هذا الامتداد قد قدرها بعد البحث الدقيق اشخاص من ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية »

فطلبت اللجنة من مندوبي الحكومة محاضر اعمال أولئك الخبراء وتقاريرهم لتستشير كما استنارت الحكومة بما جاء بها فاجابوها بما يأتي حرفيا بمجلسه ١٤ فبراير سنة ١٩١٠

« لم اكن هناك تلك تقارير تحريره . والخبراء هم نفر من موظفي الحكومة قاموا بعمل الحسابات اللازمة التي اقنعت نظارة المالية بفوائد المشروع ومن هؤلاء الخبراء المسير روسيان الموجود الآن والمسيو كريج الموظف بمصلحة المساحة »

فارادت اللجنة حينئذ ان تعرف القواعد الحسابية التي بنيت عليها عمال المستشار وأولئك الخبراء للالمام بها ولعرفه مقدارها من الصواب فسألت مندوبي الحكومة عن تلك القواعد فاجابوها بما يأتي « لا توجد قواعد وهذه اقتراحات »

بمسألتهم اللجنة عن الاقيسة التي ساروا عليها في العمليات الحسابية فاجابوها بما نصه « لا يوجد عندنا حساب يقيني وهذه العمليات كلها اقتراحات »

ولما خاب رجاء اللجنة من أن تجد عند الحكومة مخبرات كتاييه أو اثر
للمسائل الموعود بتقديمها لمجلس النظار أو تقارير للخبراء التي أشارت
إليهم الحكومة في خطبة الجناب العالي . أو أساسا صحيحا لفروض
الاحتمالية أرادت اللجنة ان تعرف كيف حصلت اذن المخبرات في هذا
المشروع وكيف سارت الحكومة في بحثه ودرسه حتي صار تحضيره
وبناء على اى شيء بنى جناب المستشار طلبه في مذكرته في مجلس النظار
بان يصدق على مبدأ هذا الاتفاق اذ قال

« اننى اعرض المشروع على مجلس النظار ولى ثقته شديدة في انه
بعد درسه يصدق عليه المجلس في مبدئه »

فسألت اللجنة مندوبى الحكومة عن الادوار التى تداول فيها
درس هذا المشروع فاجابوا بما نصه

« الادوار التى مر بها المشروع هى كالآتى

عرضت الشركة مشروع الاتفاق على الحكومة ثم تناقش فيه
مجلس النظار وادخل هذه التعديلات عليه وقرر عرضه على الجمعية
العمومية وبعد هذا القرار قد صار امضاء الامر العالي القاضي بعقد
الجمعية من الجناب العالي »

يتضح مما ذكر عدم عرض هذا المشروع الخطير على خبراء
اختصاصيين من أكابر الخبراء بأوربا لفحصه ودرسه واعطاء رأيهم فيه
كما فعلت الحكومة في مشروع لائحة المعاشات الماسكية الذى بقى

يُنْزِلُ يَدَى الْحُكُومَةِ تَحْتَ الْبَحْثِ وَالدُّرُسِ مَدَّةَ أَرْبَعِ سِنَوَاتٍ ثُمَّ اسْتَحْضَرَتْ لَهُ مِنْ أَنْكَلَتْرَاخِيرِينَ شَهِيرِينَ هُمَا الْمُسْتَرُورَانِ وَالْمُسْتَرِ رِيَانِ ثُمَّ عَرَضَتْهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى شَرَكَةِ أَنْكَلِيزِيَّةٍ أُخْرَى بِأَنْتَدُنْ مَخْتَصَّةٌ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ وَبِتَضَمُّنِ فَوْقَ هَذَا أَنَّ الَّذِينَ سَمَتَهُمُ الْحُكُومَةُ فِي خُطْبَةِ الْجَنَابِ الْعَالِيِ الْخَلِيدِيِّ «بِالْأَشْخَاصِ ذَوِي الْخُبْرَةِ الْوَاسِعَةِ فِي الشُّؤْنِ الْمَالِيَةِ» وَاقْتَنَعَتْ نِظَارَةُ الْمَالِيَةِ بِأَعْمَالِهِمْ هُمْ نَفَرٌ مِنْ مَوْظُفِيهَا يَشْغَلُونَ بِهَا وَظَائِفَ غَيْرِ الْوِظَائِفِ الَّتِي يَشْغَلُهَا عَادَةً ذَوُو الْخُبْرَةِ الْوَاسِعَةِ فِي الشُّؤْنِ الْمَالِيَةِ . كَرَأَبِ حَسَابَاتِ الْحُكُومَةِ أَوْ مَدِيرِ حَسَابَاتِ نِظَارَةِ الْمَالِيَةِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْوِظَائِفِ الْعَالِيَةِ الرَّئِيسِيَّةِ

وَأَنْ مِنَ الْعَبَثِ أَنْ يَلَاظِظَ أَنَّ هَذَا الْمَشْرُوعَ غَيْرُ مَحْتَاجٍ إِلَى رَأْيِ الْخُبْرَاءِ بِدَعْوَى أَنَّهُ مَبْنَى عَلَى قَوَاعِدِ حِسَابِيَّةٍ فَنِيَّةٍ نَظَرًا لِمَا كَانَ فِيهِ عَلَى الْأَثَلِ مِنَ الزَّامِ لِلْحُكُومَةِ بِمَعَايِشَاتِ الْمُسْتَعْدِمِينَ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْإِمْتِيَازِ وَرَفُضِ الْحُكُومَةِ لِذَلِكَ وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى خُبْرَاءٍ لِأَجْلِ تَقْدِيرِ مَا فِيهِ مِنَ الْمَنَافِعِ فِي حَالَةِ الْقَبُولِ وَالضَّارِ فِي حَالَةِ الرَّفُضِ

هَذِهِ الْوَقَائِعُ الثَّابِتَةُ بِأَقْوَالِ الْحُكُومَةِ نَفْسِهَا لَا بِطَرِيقِ الظَّنِّ أَوْ الِاسْتِنْتِاجِ قَدْ أَدْعَتْهُ الشُّعْبَةُ وَهَلْهَا عَلَى أَنَّ الْحُكُومَةَ كَانَ فِي وَسْمِهَا أَنْ تَهْتَمَّ بِدُرُسِ هَذَا الْمَشْرُوعِ أَكْثَرَ مِمَّا اِهْتَمَّتْ بِهِ وَأَنَّهَا لَمْ تَعْطِ الْعَنَاءَ الَّتِي كَانَ يَسْتَحِقُّهَا وَالَّتِي تَعْطِيهَا عَادَةً لِأَيِّ مَشْرُوعٍ أُخَرَ أَقْلَ مِنْ هَذَا الْمَشْرُوعِ قِيَمَةً وَأَهْمِيَّةً وَقَدْ زِدَ دَعْوَةُ الشُّعْبَةِ مَا كَانَتْ تَصَادَفُهُ فِي أَجَابَاتِ

مندوبى الحكومة من الابهام تارة ومن عدم انطباقها على الواقع تارة
اخرى فثال الابهام فى الجواب ما يأتى

سألت اللجنة مندوبى الحكومة السؤال الاتى : هل مبلغ الاربعة
الملايين جنيه الذى ستدفعه الشركة للحكومة مستعبره قرضا بفوائد
تجعل لسدادها اقساطا سنوية تدفعها من إيرادات القناة فتؤثر حيثئذ
فى حصص الحكومة السنوية او ان الشركة ستدفع هذا المبلغ من
مالها الاحتياطي ولا تأخذ بدله من إيرادات الشركة فاجابوها بعد
اربعة ايام بما يأتى

(يحتمل انه للحصول على اربعة ملايين جنيه تلتجى الشركة لعقد
قرض وقد روى هذا الاحتمالى عند تقرير شروط الاتفاق واتضح ان
ما تدفعه الشركة من فوائد واستهلاك سيؤثر نوعا ما فى هذه الحالة على
الحكومة فى ارباح المدة التى تبتدىء من سنة ١٩٢١ وتنتهى فى سنة ١٩٦٨
وعلى كل حال لو تقرر ان مطلوب القرض المذكور لا يدخل فى حساب
تقدير حصة الحكومة فهذا الشرط يجعل للشركة وجها فى طلب امتيازات
تكون معادلة له)

فن الفقرة الاولى من هذا الجواب يستفاد بدون أدنى صعوبة
ان الحكومة لم تعرف ما إذا كانت الشركة ستقرض مبلغ الاربعة
الملايين جنيه وتجمعه سلفة تؤثر اقساطها فى الاجزاء التى ستخصص
للحكومة سنويا من سنة ١٩٢١ او انها ستدفعه من الاحتياطي القانونى

او الاحتياطى الخاص

ومن الفقرة الثانية يؤخذ ان باب طلب الامتيازات فى هذا العقد لا يزال مفتوحا فى وجه الشركة حتى ولو بعد خروج المشروع من بين يدى الجمعية العمومية كما هو صريح العبارة الاخيرة ولو كان الامر قاصرا على ذلك لكان ولكن الحكومة ترى ان للشركة وجها فى طلب هذا الامتياز ولا بد ان يكون عندها استعداد للاتفاق معها عليه

اما عدم انطباق بعض تلك الاجابات على الواقع أحيانا فيؤيده حادثة مر ذكرها فى هذا التقرير وهى قول الحكومة بان الشركة تمهدت بتخفيض رسم المرور كلما ازداد دخل القناة وذلك بمقتضى اتفاقية صدقت عليها الجمعية العمومية للشركة وكما ناقشها اللجنة فى هذا القول ازدادت تمسكا واصرارا عليه على ان الحقيقة هى ان الشركة لم تربط بهذا الاتفاقية ولم تصادق عليها كما مر البيان

هذا فضلا عن الاجابات الاخرى التى اضعفت ثقة اللجنة بالعمليات الحسابية التى اشتملت عليها المذكرة الاولى والثانية اذ قال مندوبو الحكومة عند ما سألتهم اللجنة عن سبب الفروق فى الحساب وبين المذكرتين المتوه عنهما فى بعض العمليات الحسابية ما يأتى :

(ان ما ذكر بالمذكرة الثانية هو المقيل والاكثر احتمالا)

وبديهي ان معنى هذا القول هو ان ما ذكر بالمذكرة الاولى

الرسمية غير معقول وانه بعيد الاحتمال بعد ان قيل عنها ان كل ما اشتعلت عليه من العمليات الحسائية والقروض الاحتمالية - بنى على حكم العقل والتدقيق هذا فضلا عن انه لم يمس على المذكرة الاولى والثانية اكثر من عشرين يوما واللجنة لا تدرى ما الذى كان يقال عن المذكرة الثانية لو مضى عليها عشرون يوما او اربعون

النتيجة

والنتيجة ان اللجنة كانت تمنى ان تقدم الحكومة السنية للجمعية العمومية مشروعا محضرا - يحوثا حق البحث - شفوعا بما يشرحه ورؤيده من البيانات والمستندات متوفرة فيه شرائط الحكمة والروية مضمونة فيه مصالحة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب بما يصل اليه حد الاستطاعة والامكان رجحة تلك المصلحة على غيرها او معادلة لها على الاقل لتجويل الجمعية فيه بمعرفة او بواسطة لجنة من اعضائها نظرات قليلة او كثيرة ثم تباهر بكل بهج وانشراح للموافقة على ذلك المشروع او تعديله تعديلا طفيفا ان كن المشروع قابلا لتعديل وكان جائزا لها عمله

ثم ينصرف اعضاء الجمعية الى بلادهم من الثغور الشمالية الى الحدود الجنوبية وافمين الثوية الشكر والثناء على حكومتهم لجدها وسعيها لخير امتها وسهرها على مصالح بلادها فتزداد ثقة الاهالى ومحبتهم اخلاصة لرجال حكومتهم العاملين فان ذلك اتقى ما تتمناه الجمعية وما نرى

أن الهيئتين الحاكمة والحكومة في حاجة تصوي اليه دائما وخصوصا في مثل الظروف الحاضرة

ولكن ما الذي تصنعه الجمعية وقد قدمت لها الحكومة مشروعا مها خطيرا وضع بسرعة لم تعهد في الحكومة من قبل وباختصار كل يبرره جناب المستشار بانه جاء بدافع الضرورة كما جاء بمذكرة جنابه الصادرة في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ غير مبحوث حق البحث ولا مرفوق بإيضاحات ومستندات تؤيده لدرجة ان مذكرة جناب المستشار المالي التي هي اول وآخر مستندات الحكومة في بيان واثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عند ما طلبتها اللجنة منها بل اضطرت ان تنتظر ستة ايام حتى وصلتها مع بعض المستندات التي كانت طلبتها اللجنة من مندوبي الحكومة وفضلا عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع فانه جاء سابقا لاوانه بعشرات من السنين ومعلوم ان السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جدا كلاهما يترتب عليه حتما انططا والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مها كان الموضوع بسيطا فكيف يكون الامر والمشروع هو امتداد امتياز قناة السويس اربعين عاما قبل انتهاء اجل امتيازها بنحو ستين عاما

لا ريب في ان الخطأ حينئذ يكون جسيما والضرر الذي يترتب عليه حالا واستقبالا يكون اجسم لذلك لم يسمع اللجنة ان تكلم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبجته كما سبق ذكره واهم ما رآته فيه كما

يأتي بيانه .

أولاً - أن مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول
لأن شركة القناة ولا من الحكومة المصرية وكان يجب أن لا يقدم
للجمعية العمومية إلا بعد الاقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة
مادامت الحكومة ليست هي المعارضة للمشروع كما تقول

ثانياً - أنه ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع
كما سبق البيان

ثالثاً - أنه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غبنا فاحشا على
مصر تقدره اللجنة بنحو ٥٩٨ ، ٠٠٠ ، ١٣٠ من الجنيهات أصلا
وقائدة على قاعدة

حساب جناب المستشار

رابعا - أنه لا حقيقة للمخاوف التي تتوقعها الحكومة لو لم تتفق مع
الشركة على مد أجل امتيازها ثم ان كان بعض هذه المخاوف محلا للنظر
قدقعه يمكن قبل وقوعه خصوصا متى لوحظ ان الشركة كلما مرت
سنة من مدة امتيازها كانت اقرب إلى التسهيل في شروط التعاقد مع
الحكومة لانها لن يجد الا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها أما مصر
فانها تجد كثيرا من الشركات الدولية تتعاقد معها على ادارة القناة
واستغلاله

مخافا أنه لا يجب أن نرى ضرورة مالية تلجئ إلى التعاقد بالبنين

الفاحش سيما وان التعاقد واقع على مستقبل بعيد لا بد في الحكم عليه من الخطأ العظيم الذي لا يقبل الجيل الحاضر ولا يرضى بان يتحمل مسؤولية أمام الاجيال المستقبلية الا اذا كانت الفائدة مضبوطة وواضحة وضوحا لا ريب فيه

سادسا - ان فكرة استغادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن ان يقال عنها انها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتي .
أولا - ان لا يوجد مطلقا غبن في التعاقد عليها

ثانيا ان يستعمل المقابل في أعمال مثمرة تبرر هذا التعاقد أمام الاجيال المستقبلية وان يكون للامة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشريط كفالة فعالة

أما والغبن في الصفقة فاحش والحكومة لم تسلمح الى الان باعطاء الامة حق الاشتراك معها برأى قطعي في تدبير شؤونها المالية والمالية البحتة خصوصا وان العقد حاصل على زمان ابعده عن ان يكون الحكم عليه صحيحا فهو سابق لاوانه من كل الوجوه

فبناء على هذه الاسباب قررت اللجنة بالاجماع رفض هذا المشروع وللجمعية الرأي

الاخير

